الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY – ANNABA
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR – ANNABA

جامعة باجي مختار – عنابة

كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير

مخبر الدراسات الاقتصادية (LAREE)

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تحليل العوامل المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

لـ: رمضـــان بطـــوري

مدير أطروحة التخرّج: أ.د / الشريف بقة الرتبة: أستاذ التعليم العالي جامعة فرحات عباس-سطيف-

أمام أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الجامعية
أ.د ماضي بلقاســـم	أستاذ التعليم العالي	رئيســـا	جامعة عنابة
أ.د الشريف بقـــــة	أستاذ التعليم العالي	مقـــررا	جامعة سطيف
أ.د شبيرة بوعلام عمار	أستاذ التعليم العالي	عضـــوا	جامعة عنابة
أ.د بوريـــش هشـام	أستاذ التعليم العالي	عضـــوا	جامعة عنابة
د. جنينـــة عمــــــر	أستاذ محاضر – أ-	عضـــوا	جامعة تبسة
د. أولاد زاوي عبد الرحمان	أستاذ محاضر – أ-	عضـــوا	جامعة سوق أهراس

السنة الجامعية: 2017 - 2018

تصريح

أنا الممضي أسفله، الباحث: رمضان بطوري، أصرّح بأن هذا العمل المتمثّل في أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، والموسومة بـ: "تحليل العوامل المؤثّرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي"، تحت مسؤوليتي الكاملة، وهو عمل غير مقدّم سابقا، سواء كلّه أو جزء منه لمؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، كما يصرّح الباحث أيضا بأن أي خطأ أو إهمال يتحمّل نتيجته.

الإمضاء

فيفري 2018

إهداء

إلى وطني الجزائر

إلى روح والديّ الكريمين رحمهما الله .. محبّة وفخرا واعتزازا

إلى أمّ الأولاد طيّبةُ العِشرة .. حبّـــا وتقديرا

إلى أولادي محمد همّام، براءة .. والحُلوة حَلَى

إلى أخواتي الكريمات

شكر وتقدير

على هدي خير الأنام محمّد صلى الله عليه وسلّم القائل: لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ النّاسَ

أتقدّم بالشكر الجزيل .. إلى كلّ من:

المؤطّر الفاضل، الأستاذ الدكتور "شريف بقّة" على تشجيعه المتواصل، وتوجيهاته القيّمة.

الزملاء الأفاضل، رفقـــاء الدرب، دراسةً وعملا .. وعلى رأسهـــم الدكتـور "عمر جنينة".

السّادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرّفــوا هذه الأطروحة بقبـول مناقشتها، وتثمينها.

زميلي وأخي في الله الدكتور عبد الرحمان مرواني

الفهرس العام للمواد

جـــدول المـــــواد

المحتـــوى	الصفحة
الفهرس العام للمواد	I
فهرس الجداول	VIII
فهرس الأشكال	X
فهرس الملاحق	XII
الملخص باللغة العربية	XIII
الملخص باللغة الفرنسية	XIV
الملخص باللغة الإنجليزية	XV
المقدمـــة	1 – 10

الفصل الأول

إطار مفاهيمي ووصفي عام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تمهيد	12
المبحث الأول: نشأة وتطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد	13
المطلب الأول: سياق نشأة النظام الاقتصادي العالمي الجديد	13
أولا – السياق التاريخي لتشكّل نواة النظام الاقتصادي العالمي الجديد	13
ثانيـــا – ضبط مهم لبعض المصطلحات المتداولة في الأدبيات الاقتصادية	15
ثالثا – ديناميّة النظام الاقتصادي العالمي الجديد	17
المطلب الثاني: تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد	18
أولا – مرحلة تشكّل ملامح النظام وبروز المشكلات (من نهاية ح ع الثانية إلى غاية 1973)	18
ثانيا – مرحلة انتفاضة الدول النامية ومطالبتها بالإصلاح	20
ثالثا – مرحلة الأحادية القطبية ونظرية نهاية التاريخ (من ما بعد 1990)	23
المبحث الثاني: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصه المعاصرة	27
المطلب الأول: الأنظمة الفرعية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ومؤسساته الدولية	27
أولا – النظام النقدي الدولي	27
ثانيا – النظام المالي الدولي	29
ثالثا – النظام التجاري الدولي	31
المطلب الثاني: الخصائص المعاصرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد	33
أولا – الصراع على قمة الاقتصاد العالمي والأنماط الجديدة لتقسيم العمل	33
ثانيا– تراجع دور "الدولة القومية" لصالح الكيانات الاقتصادية الأخرى	36

المبحث الثالث: علاقة التعاون بين مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد	42
المطلب الأول: علاقة صندوق النقد الدولي بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة	42
المطلب الثاني: علاقة صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية	45
أولا – علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي ومجموعته	46
ثانيا – علاقة صندوق النقد الدولي بالمنظمة العالمية للتجارة	48
خلاصة الفصل الأول	51

الفصل الثاني

النظام النقدي الدولي (موازين القوى، فلسفة البناء، التطوّرات ومكامن الخلل)

تمهيد	53
المبحث الأول: القوى الاقتصادية الكبرى ودورها في بناء الأنظمة النقدية الدولية	54
المطلب الأول: التاريخ النقدي لمراكز القوى الاقتصادية قبل تشكّل نظام قاعدة الذهب	54
أولا – ما قبل المرحلة الميركانتيلية	54
ثانيا – المرحلة الميركانتيلية والتحضير لقاعدة الذهب	56
المطلب الثاني: نظام قاعدة الذهب وإرساء هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى	59
أولا – مفهوم النظام النقدي الدولي	59
ثانيا – ما قبل مرحلة نظام قاعدة الذهب	60
ثالثا – نظام قاعدة الذهب وآلية التوازن التلقائي لميزان المدفوعات	61
المطلب الثالث: تقييم نتائج نظام قاعدة الذهب في الدول المتخلّفة	65
أولا – ملحوظات على مزايا نظام قاعدة الذهب	66
ثانيا – انعكاسات نظام قاعدة الذهب على دول الأطراف	67
المبحث الثاني: تغيُّر خريطة موازين القوى الاقتصادية وأثرها على بناء نظام بريتون وودز	72
المطلب الأول: مرحلة الفوضى النقدية وتغيّر موازين القوى الاقتصادية في العالم	72
أولا – الخلفية الاقتصادية للحرب العالمية الأولى	72
ثانيا – تزايد الضغط على المستعمرات لتغطية نفقات الحرب ومتطلباتها البشرية	74
ثالثا – وضعية نظام قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى	74
رابعا – أزمة الكساد العظيم ونهاية العمل بنظام الذهب وسيادة الفوضى النقدية	76
المطلب الثاني: نظام بريتون وودز النقدي وهيمنة الدولار الأمريكي	79
أولا – صورة الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية	79
ثانيا – الاقتصاد الأمريكي غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية	80
ثالثا – معارك بريتون وودز والسعي نحو نظام نقدي دولي جديد	81

رابعا – حسم موازين القوى الاقتصادية لصراع المشروعين الأمريكي والانجليزي	84
المطلب الثالث: أسس النظام النقدي الدولي الجديد على ضوء نقاشات بريتون وودز	85
أولا – الوظائف المنوطة بالنظام النقدي الدولي وعناصره	85
ثانيا – معايير كفاءة النظام النقدي الدولي	86
ثالثا – مضمون نظام بريتون وودز ومراحله	86
رابعا – مراحل عمل نظام بريتون وودز وأسباب انهياره	87
المبحث الثالث : انهيار نظام بريتون وودز والتطورات النقدية ومقترحات الإصلاح	90
المطلب الأول: عوامل تصدّع نظام بريتون وودز وجهود ترميمه	90
أولا – تصميم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام النقدي الدولي والتسبب في انهياره	90
ثانيا – اتفاقية سيموثونيان ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية (ديسمبر 1971)	92
المطلب الثاني: التطورات النقدية عقب انهيار بريتون وودز وفشل اتفاقية سيموثونيان	94
أولا – نظام الثعبان الأوروبي داخل النفق	94
ثانيا – إنشاء النظام النقدي الأوروبي	96
ثالثا – التسهيلات المصرفية الدولية (نظام الأوف شور OFF SHORE)	98
المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد 1973 (التحوّل إلى أسعار الصرف العائمة)	99
أولا – تاريخ تجارب تعويم العملة	99
ثانيا– دوافع تبني أسعار الصرف العائمة	100
ثالثا – مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف العائمة (المرنة) وظاهرة الخوف منه	101
المطلب الرابع: واقع الدول النامية في النظام النقدي الدولي ومقترحات إصلاحه	103
أولا – الدول النامية وأعباء النظام النقدي الدولي	103
ثانيا – مفاصل الضعف ومكامن الخلل في النظام النقدي الدولي الجديد	106
ثالثا – مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي	108
خلاصة الفصل الثاني	111

الفصل الثالث

صندوق النقد الدولي (قراءة في النشأة والسياسات والجهود وملامح الإصلاح)

تمهيد	113
المبحث الأول : عرض عام لأهداف ومهام وآليات عمل صندوق النقد الدولي وخدماته	114
المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه وهيكله التنظيمي	114
أولا – ماهية صندوق النقد الدولي، أهدافه وعضويته	114
ثانيا – الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	116
المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي واستخداماتها	118
أولا – موارد صندوق النقد الدولي وحصص الدول الأعضاء	118

ثانيا – الخطوط العريضة للمهام والوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي	119
ثالثا – السياسات الإقراضية لصندوق النقد الدولي وخصائصها	120
رابعا – تحفظات ومآخذ على السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي	121
خامسا – التوجهات الحديثة للإقراض من الصندوق بشروط ميسّرة وتخفيف أعباء الديون	122
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدّمها صندوق النقد الدولي	124
أولا – تقديم المشورة الاقتصادية للدول الأعضاء	124
ثانيا – التدريب والمساعدات الفنية	126
المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية وصناعة الصورة القاتمة	129
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية	129
أولا – نحو مؤسسة نقدية دولية بمركز وتخوم	129
ثانيا – هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة صندوق النقد الدولي	130
ثالثا – صندوق النقد الدولي واستثمار موجة التحرّر في نشر الليبرالية الاقتصادية	132
المطلب الثاني: انهيار نظام بريتون وودز والتوجّه الجديد لصندوق النقد الدولي	135
أولا– الاقتصاد الأمريكي وإسقاط نظام بريتون وودز	135
ثانيا – اللوائح الممهّدة للمنهج الجديد للصندوق "برامج التعديل الهيكلي"	138
ثالثا – برامج التكيف الهيكلي وإرهاق شعوب الدول النامية وتفكيك مفاصل اقتصادياتها	139
المطلب الثالث: إدارة صندوق النقد الدولي لأزمة المديونية من خلال منهجه الجديد	141
أولا – تدخّل صندوق النقد الدولي في أزمات أمريكا اللاتينية	141
ثانيا – البعد الأيديولوجي في وصفات صندوق النقد الدولي وصناعة الصورة القاتمة	141
ثالثا – الفجوة بين أهداف التنمية المستقلّة في الدول النامية وأهداف صندوق النقد الدولي	146
المبحث الثالث: إدارة صندوق النقد الدولي للأزمات المالية في مرحلة اللاانظام	148
المطلب الأول: العولمة المالية وأزمات الاقتصاد العالمي	148
أولا – الطبيعة الهيكلية الدورية لأزمات الاقتصاد العالمي في أدبيات الفكر الاقتصادي	148
ثانيا – العولمة المالية وصناعة نظـــام الفوضى	151
ثالثا – الأثر العكسي (الأزمة تكبح التوسّع السريع للعولمة)	153
المطلب الثاني: منهج صندوق النقد الدولي في التعامل مع الأزمات الاقتصادية	154
أولا – أدوات التنبؤ بالأزمـــــات الماليــــة، ونماذج انتشارها	154
ثانيا – إجراءات صندوق النقد الدولي الوقائية لمنع الأزمات المالية	157
ثالثا – صندوق النقد الدولي ونظام الإنذار المبكّر للتنبؤ بالأزمات المالية	159
المطلب الثالث: تقييم جهود صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات وبروز بواعث إصلاحه	163
أولا – كفاءة نظام الإنذار المبكّر لصندوق النقد الدولي	164
ثانيا – تطوير نظام صندوق النقد الدولي للإنذار المبكّر بعد الأزمة الآسيوية	167
ثالثا – إصلاح البنيـــان المالي العالمي	168

خلاصة الفصل الثالث 170

الفصل الرابع

إصلاح صندوق النقد الدولي (الاتجاهات الحديثة والعوامل المؤثرة)

تمهيد 172

المبحث الأول: الإصلاحات (التعديلات) السابقة في صندوق النقد الدولي 173

المطلب الأول: التعديل الأول لاتفاقية صندوق النقد الدولي (28 جويلية 1969) 173

أولا– عدم كفاية السيولة الدولية كسبب رئيسي للتعديل 174

ثانيا– الاتفاق على التعديل 174

ثالثا– نطاق التعديل 176

المطلب الثاني: التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي (الفاتح أفريل 1978) 177

أولا– استمرار الاضطرابات الاقتصادية والأزمات النقدية يفتح ملف التعديل الثاني 178

ثانيا– اتفاق جاميكا والتقريب بين وجهات النظر (يناير 1976) 179

ثالثا– نطاق التعديل الثاني وأبعاده 180

المطلب الثالث: التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي (11 نوفمبر 1992) 182

أولا – أسباب التعديل الثالث 182

ثانيا– نطاق التعديل الثالث وأبعاده 182

ثالثا– التعديل الثالث كمظهر لسيطرة الدول المتقدّمة 184

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة في إصلاح صندوق النقد الدولي 186

المطلب الأول: تعزيز مهمة المراقبة واسترجاع مصداقية صندوق النقد الدولي 186

أولا – مفهوم المراقبة وأهميتها 186

ثانيا – ثلاث وجهات نظر حول ما يجب أن تكون عليه وظيفة المراقبة 187

ثالثا – آخر مستجدات وظيفة المراقبة في صندوق النقد الدولي 189

المطلب الثاني: إصلاح السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي وتقوية مصادره التمويلية 190

أولا – إصلاح صندوق النقد الدولي لسياسته الإقراضية 190

ثانيا– تدعيم المصادر التمويلية للصندوق 192

ثالثا – جديد حقوق السحب الخاصة و أطروحات تطويرها 193

المطلب الثالث: حوكمة صناعة القرار في صندوق النقد الدولي 198

أولا – نقاط الضعف في نظام الحوكمة على مستوى صندوق النقد الدولي 198

ثانيا – إصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي 199

ثالثا – إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي 204

المبحث الثالث: القوى والأحداث والتطورات المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي	205
المطلب الأول: تغيّر خريطة موازين القوى الاقتصادية في العالم	205
أولا – تعـــافي الاقتصـــــاد الأوروبـــي	205
ثانيا – بروز آسيا وأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط كقوى اقتصادية عالمية	209
ثالثا – بروز مجموعة بريك الاقتصادية (BRIC) على الصعيد العالمي	212
المطلب الثاني: تفكّك الاتحاد السوفيتي وبروز الخلفيات الاقتصادية في صندوق النقد الدولي	215
أولا – البعد الاقتصادي في تفكّك الاتحاد السوفيتي	215
ثانيا – تأثير انتهاء الحرب الباردة على صندوق النقد الدولي	218
المطلب الثالث: عولمة الأسواق المالية وأثر الأزمة المالية الأخيرة على الصندوق	220
أولا– أثر نمو وعولمة الأسواق المالية على صندوق النقد الدولي	221
ثانيا – الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتحليل صندوق النقد الدولي لأسبابها	222
ثالثا – انعكاسات الأزمة المالية على النظام النقدي الدولي	224
رابعا – الأزمة المالية وأثرها في دفع سيرورة إصلاح صندوق النقد الدولي	226
خلاصة الفصل الرابع	228

الفصل الخامس

تحليل إشكالية إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي

تمهيد	230
المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام حول نظام الحصص في صندوق النقد الدولي	231
المطلب الأول: تأصيل نظري لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي	231
أولا – حصّة الدولة العضو ودورها في صندوق النقد الدولي	231
ثانيا – حساب حصص الدول الأعضاء ومراجعتها	232
ثالثا – أنواع قرارات الصندوق وحجم الأصوات المطلوب	233
المطلب الثاني: طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي قبل 2006	234
أولا – تحليل ومناقشة نظام الحصص في الصندوق قبل 2006	234
ثانيا – الانتقادات الموجهة لطريقة حساب حصة الدول الأعضاء في الصندوق	235
ثالثا – مشكل التمثيل الزائد والناقص للدول الأعضاء في الصندوق قبل اتفاق سنغافورة 2006	236
المطلب الثالث: الإصلاح الراهن لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي (بعد 2006)	237
أولا – التوجّه إلى إصلاح نظام الحصص القديم (من خمس صيغ إلى صيغة وحيدة)	237
ثانيا – الصيغة البديلة وطريقة اعتمادها لحساب حصة الدولة العضو	239

المبحث الثاني : تحليل نظام الحصص الراهن في صندوق النقد الدولي 242

المطلب الأول: الانتقادات الموجّهة للصيغة الجديدة المعتمدة في حساب الحصص 242

أولا – انتقاد تركيبة الصيغة الجديدة 242

ثانيا – عدد الأصوات القاعدية ونسبتها إلى إجمالي الأصوات 244

المطلب الثاني: أثر صراع المصالح على تبني نتائج الإصلاحات الجديدة في نظام الحصص 246

أولا – وضعية الحصص بعد تطبيق آخر مراجعة عامة وفق الصيغة الجديدة 246

ثانيا – تجميد تطبيق إصلاح نظام الحصص ومصداقية الصندوق 250

ثالثا – توجّه مجموعة BRICS الاقتصادية للاستغناء عن صندوق النقد الدولي 252

المطلب الثالث: الصيغ البديلة المقترحة لحساب حصص الأعضاء في صندوق النقد الدولي 253

أولا – الاعتراف بضرورة البحث عن صيغة جديدة لحساب الحصص 253

ثانيا – صيغة كوبر Cooper 254

ثالثا – صيغة Vijay kelkar 255

رابعا – صيغة Ralph C. Bryant 257

المبحث الثالث : مقترحات بشأن إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي 259

المطلب الأول: قراءة استشرافية لتطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة 259

أولا – اتجاهات تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة (آفاق 2030) 259

ثانيا – استشراف مستقبل متغيرات الصيغة المعتمدة حاليا لحساب الحصص 262

ثالثا – حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بحسب سيناريوهات الصيغة المقترحة 264

المطلب الثاني: مقترح صيغة لحساب الحصص والقوة التصويتية 266

أولا – إعادة النظر في صيغة حساب حصة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي 266

ثانيا – العضوية وعدد الأصوات القاعدية (الأساسية) 271

المطلب الثالث: مقترح إصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي 272

أولا – إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي 273

ثانيا – تحسين كفاءة وأداء المجلس التنفيذي 276

ثالثا – تغيير أسلوب اختيار المديرين التنفيذيين وفترة عملهم 277

رابعا – التقييم الذاتي وممارسة الشفافية 278

خلاصة الفصل الخامس 280

الخاتمة 283

قائمة المراجع 293

الملاحق 306

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أهم الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الـ GATT	33
(1-2)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لعيّنة مختارة من الدول	34
(2-1)	المساحات المستعمرة في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة 1876 - 1900	57
(2-2)	حصص أبرز الدول الاستعمارية من إجمالي المستعمرات	58
(2-3)	نسبة مساهمة الاستثمارات الداخلية والخارجية للمملكة المتحدة في الناتج القومي (1865- 1913)	68
(2-4)	حجم القروض الخارجية للمملكة المتحدة وميزان أرباحها وفوائدها خلال فترة (1815 -1913) / بالمليون جنيه إسترليني.	70
(2-5)	بعض مؤشرات المكانة الاقتصادية الدولية لثلاث مراكز رأسمالية (1870 - 1913)	73
(2-6)	تاريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب (بالشهر والسنة)	77
(2-7)	عدد القتلى المدنيين والعسكريين في الحرب العالمية الثانية (بالمليون)	79
(2-8)	الأوزان النسبية للعملات الأوروبية داخل الوحدة النقدية ECU	97
(2-9)	أنظمة الصرف لعدد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي	101
(2-10)	توزيع استخدامات الموارد الائتمانية لصندوق النقد الدولي للفترة (1965-71)	105
(3-1)	قوّة التصويت في صندوق النقد الدولي لبعض الدول في 1945	131
(3-2)	تراجع الاحتياطي الذهبي الأمريكي مقابل تزايد التزاماتها الخارجية (59-67)	136
(3-3)	تطوّر ديون الدول النامية حسب المناطق الكبرى / مليار دولار	142
(3-4)	الحصة الموجّهة للخدمات الاجتماعية مقابل تلك الموجّهة لخدمة الديون في عينة من الدول الفقيرة	146
(3-5)	النماذج الأربعة للعدوى المالية	157
(3-6)	العوامل المطلقة لعنان وأوجه المعانات لسلسلة أزمات (1994 - 2007)	162
(3-7)	مؤشرات الإنذار المبكّر لأزمات العملة للفترة 1975 - 1997	165
(3-8)	تكاليف الأزمات المالية في الأقطار الصناعية والأسواق الناشئة	166
(4-1)	أكبر الدول المقرضة لصندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية الإقراض الجديدة NAE (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)	193
(4-2)	نسب استخدام أبرز العملات في الاحتياطيات الدولية (1999-2011)	209
(4-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة BRIC (1999 - 2017)	213
(4-4)	الإضافات الدالّة على توسّع مجموعة الدول الصاعدة	215
(4-5)	انضمام جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى صندوق النقد الدولي	217
(4-6)	عدد الدول المنضمّة إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1989- 1997	218
(5-1)	المراجعات العامة لحصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي	233
(5-2)	أثر الزيادة المخصصة المقررة في اجتماع سنغافورة 2006	238
(5-3)	ملخص نتائج محاكاة لنتيجة تطبيق الصيغة الجديدة لنظام الحصص	243

(5-4)	حصص بعض دول صندوق النقد الدولي المحسوبة، والمعدّلة، وفقا للصيغة الجديدة	247
(5-5)	ملخص نتائج صيغة Cooper على حصص أبرز المجموعات في الصندوق	255
(5-6)	ملخص نتائج صيغة Kelkar على حصص أبرز المجموعات في الصندوق	256
(5-7)	التطور المتوقع في حصص 49 دولة ومنطقة في بعض المتغيرات المدرجة في صيغة الحصص خلال الفترة (2001-2030)	263
(5-8)	مقاعد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وقوتها التصويتية	273
(5-9)	حصة الدول المتقدمة والنامية من إجمالي القوة التصويتية 2016	275
(5-10)	متوسط حضور اجتماعات المجلس التنفيذي 2006	277

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة (2004-2012) / بالمليار دولار	38
(1-2)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعات من الدول (95-2014)	39
(1-3)	تطوّر عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية لتسهيل المبادلات خلال الفترة (70-2014)	40
(2-1)	فكرة التوازن التلقائي للميزان التجاري في ظل قاعدة الذهب	63
(2-2)	تطوّر احتياطات الذهب لمجموعة من الدول الرأسمالية في 1918	75
(2-3)	تطور السعر النقدي وسعر الأوقية في السوق الحرة (1946 – 1980)	94
(2-4)	حدود تقلّب العملات الأوروبية في ظل نظام الثعبان داخل النفق	95
(2-5)	الديون العامة كنسبة من اجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو	107
(3-1)	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي بداية من 05 أوت 2013	117
(3-2)	حركة المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية (1890-2010) (عن اليسار الكمية بالطن – عن اليمين نسبة من الرصيد العالمي)	136
(3-3)	دورية أزمات الاقتصاد العالمي (1790 – 2008 واستشراف 2035)	151
(3-4)	الأزمات الاقتصادية العالمية (البنكية) في ظل اللانظام والنظام النقدي الدولي (1900 – 2008) مرجّحة بوزنها من الناتج العالمي الإجمالي كنسبة مئوية	152
(3-5)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرجحا بتكافؤ القوة الشرائية (1980 =100)	153
(3-6)	تواتر الأدوات مقيسا بعدد وقائع الأزمات كنسبة من العدد الإجمالي	160
(4-1)	سلة العملات المكوّنة لحقوق السحب الخاصة (بداية من 1 أكتوبر 2016)	194
(4-2)	الناتج المحلي الإجمالي لبعض الأقاليم كنسبة مئوية من الناتج العالمي	200
(4-3)	توزيع وقت اجتماعات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (2007)	202
(4-4)	تصورات [المديرين التنفيذيين] و [خبراء الصندوق] بشــأن مهــارات المجلس التنفيذي (%)	203
(4-5)	الميزان التجاري لأكبر القوى الاقتصادية في العالم في 2016 (مليار يورو)	207
(4-6)	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (1980-2017)	208
(4-7)	تطور الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من مناطق العالم (1980-2017)	210
(4-8)	النسبة المئوية لبعض المناطق في إجمالي الناتج العالمي المحسوب بتعادل القوة الشرائية خلال الفترة (1980 – 2017)	211
(4-9)	التجارة العالمية في السلع (على اليمين) والخدمات (على اليسار)	214
(4-10)	مساعدات صندوق النقد الدولي المالية لبعض الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق (89-98)	220
(4-11)	تقلبات أسعار الصرف للفترة 2012 – 2016	224
(4-12)	تدهور حصة الدولار من الديون بالعملة الأجنبية (شمال) وفي الأسواق الناشئة (يمين)	226
(4-13)	قنوات تأثير الأزمة المالية (2007) في دفع سيرورة إصلاح صندوق النقد الدولي	226
(5-1)	تمثيل الزيادة والنقص في الحصص داخل الصندوق كنسبة مئوية	236
(5-2)	توضيح عدم التكافؤ بين الديناميكية الاقتصادية وعدد الأصوات في الصندوق لسنة (2001)	237

(5-3)	مراحل حساب حصة الدولة العضو في صندوق النقد الدولي	240
(5-4)	يوضّح تدهور نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات في الصندوق	245
(5-5)	تطور حصص بعض المجموعات من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (كنسبة مئوية) من اجمالي الحصص، خلال الفترة (2005 – 2013)	249
(5-6)	الحصة من الناتج العالمي لخمس مناطق ودول خلال الفترة 2001-2030	260
(5-7)	الحصة من التجارة العالمية لخمس مناطق ودول خلال الفترة 2001-2030	261
(5-8)	حصص أبرز المجموعات قبل وبعد إصلاح 2010 (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)	266
(5-9)	الوزن النسبي الدولي في بعض المؤشرات لمجموعات اقتصادية 2008	267
(5-10)	نظام حوكمة صندوق النقد الدولي	272

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	نتائج مختارة من تطبيق نموذج MIRAGE لمحاكاة حصص الدول بحسب الصيغ المقترحة (آفاق 2030)	306
02	توزيع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على مقاعد المجلس التنفيذي الـ 24 (أفريل 2018)	309

الملخـــص

ملخص:

في الوقت الراهن، وضمن دراسات الاقتصاد الدولي بشقّيه الواقعي والمثالي، يعتبر إصلاح صندوق النقد الدولي واحدا من أبرز مواضيع المالية الدولية، وبهذا الاعتبار، فقد استقطب هذا الموضوع جهود كبار الاقتصاديين المشتغلين بهذا المجال البحثي، داخل الصندوق وخارجه، وفي الحقيقة، تنشأ أهميته –أي الموضوع– بالدرجة الأولى من تعلّقه بركن من أركان النظام الاقتصادي العالمي، والذراع القويّة للرأسمالية المعاصرة، فالصندوق ومنذ إنشائه، هو المسؤول الأول عن إدارة النظام النقدي الدولي، من حيث تطويرُه والحفاظُ على استقراره.

وقد توجّهت هذه الأطروحة إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع، من خلال التمهيد له بتقديم وصف عام للنظام الاقتصادي العالمي من حيث ظروف النشأة، والأركان والخصائص، ثم التركيز على النظام النقدي الدولي تحديدا باعتباره مجال نشاط الصندوق، ببيان صراع المصالح الذي يطوّق قواعده وترتيباته، ومكامن الخلل فيه، والاتجاهات الحديثة لإصلاحه، ليركّز البحث بعدها على قضية إصلاح صندوق النقد الدولي، بداية بعرض مهام وأهداف الصندوق وموارده واستخداماتها، وفحص تطور سياساته عبر العقود السابقة، ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه ومهامه، وبيان حاجته للإصلاح، ثم التفصيل في محتوى الاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق، وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في هذه الاتجاهات، ومجالاتها ومضمونها، ليتم في الأخير التركيز على إصلاح نظام الحصص تحديدا، باعتباره المدخل الرئيس إلى باقي مجالات الإصلاح، وكان ذلك من خلال دراسة تفصيلية نقدية لهذا النظام، عبر تتبّع مختلف الصيغ الرياضية المستخدمة في هذا المجال وتطوّرها، ومناقشتها، وطرْقُ ما هو جديد بشأن إصلاحها، لتنتهي الدراسة بجزء حاول من خلاله الباحث تقديم رؤيته الخاصة حول إصلاح نظام الحصص والتصويت في الصندوق.

وقد انتهت الدراسة إلى حاجة صندوق النقد الدولي إلى إجراء جراحة إصلاحية عميقة، على مستوى مفاصلَ عديدة من آليات عمله، تعيد إليه مصداقيته الدولية، وتجعله قادرا على مواجهة التحديات التي يواجهها (النظام) النقدي الدولي في القرن الواحد والعشرين.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، الحوكمة، إصلاح نظام الحصص، القوة التصويتية، الأزمات المالية.

Résumé :

À l'heure actuelle, la réforme du Fonds Monétaire International (FMI) est considérée comme l'un des principaux sujets de la finance internationale. En effet le sujet suscite l'intérêt de grands économistes engagés dans ce domaine de recherche. Son importance provient de son rapport à l'un des piliers du système économique mondial contemporain. Depuis sa création, le FMI est le premier responsable de la gestion du système monétaire international afin d'assurer son développement et sa stabilité.

Le présent travail aborde ce même sujet à travers une description générale du système économique international (conditions d'établissement, fondements et caractéristiques) et traite, en particulier, le système en tant qu'espace d'activité du FMI, en montrant les conflits d'intérêts qui entachent ses règles et ses arrangements ainsi que les imperfections et les tendances récentes liées à sa réforme.

L'étude analyse la réforme du FMI à partir de 03 volets :

- Le premier présente brièvement les missions et les objectifs du Fonds, ses ressources et leurs utilisations et examine l'évolution de ses politiques menées au cours des dernières décennies avant de conclure à la nécessité de sa réforme.

- Le deuxième volet met l'accent sur les facteurs qui influent sur le contenu de la réforme du FMI à travers ses différentes étapes.

- Le dernier volet diagnostique la réforme du système des quotes-parts comme condition préalable d'intégration, grâce à différentes formules mathématiques reconnues et propose la vision propre du chercheur quant à la réforme du système des quotes-parts et le vote dans le FMI.

En conclusion, l'étude met en évidence le besoin de réformer profondément l'institution au niveau de ses articulations multiples et de ses mécanismes de fonctionnement afin de restaurer sa crédibilité internationale et sa capacité à relever les défis auxquels elle fait face au 21ème siècle.

- **Mots-clés** : *Système monétaire international, Gouvernance de la prise de décision, réforme de système des quotes-parts, Pouvoir de vote, Crises financières.*

Abstract:

At present, and within the studies of the international economy, both realistic and ideal, the reform of the International Monetary Fund is considered as one of the main topics of the international finance. This topic has attracted the efforts of leading economists engaged in this field of research, inside and outside the fund. Indeed, the importance of any subject comes first of all from its attachment to one of the pillars of the world economic system and the powerful arm of the contemporary capitalism. Since its creation, the Fund has been primarily responsible of the management of the international monetary system in view of its development and stability.

The thesis deals with this subject. First, a general description of the world economic system is provided in terms of conditions of establishment, its pillars and characteristics. Then, the study focused in particular on the international monetary system as the Fund's activity field , by showing the conflict of interest surrounding its rules and arrangements, as well as its defects and the recent trends of its reform. After that, the research talked about the reform of the IMF. At the beginning, the functions and objectives of the Fund are presented, as well as its resources and its use modalities. In addition, the evolution of its policies is examined over the past decades, also, its success in achieving its objectives and functions, and its need to reform. Moreover, the content of the latest trends in IMF reform is detailed by studying the factors that influenced these trends, its fields and content. Finally, the study focused on the reform of the quota-Share system as the main entry to the rest of the reform domains, through a detailed study of this system, following the different mathematical formulas used in this field and its development, then the researcher concluded this chapter with a part in which he presented his opinion on the reform of the quota system and the vote in the Fund.

The study concludes that the IMF needs to carry out a deep reform operation, in several articulations of its work mechanisms, to restore its international credibility and to enable it to meet the challenges facing the international monetary system in the 21st century.

Keywords: International Monetary System, Governance, Quota-Share System, Voting Power, Financial Crises.

مقدمـــــــة

في إطار دراسات الاقتصاد العالمي المعاصر، بشقّيه الواقعي والمثالي، وضمن البحوث التي تُعنى بأحداثه وتحوّلاته الكبرى، يتجدّد السّجال حول إشكالات النظام الاقتصادي العالمي، من حيث تطوّره، ومن حيث تشريح أزماته الهيكلية وتشخيص أسبابها. لاسيما ما يتعلّق منها بنقد واقع الترتيبات والقواعد التي تشكّل بمجموعها هذا النظام، وعليه، فإن هذه البحوث والدراسات تنصرف في المقام الأول إلى إجراء تحليل عميق لواقع الاقتصاد العالمي، محاوِلةً –بذلك– تفكيك مفاصل مشكلاته، والعمل على إصلاحها عبر سيرورة من الإجراءات اللازمة.

عمليا، يتأسّس النظام الاقتصادي العالمي على ثلاثة أنظمة فرعيةٍ تدير العلاقات النقدية والمالية والتجارية الدولية، حيث تقوم على إدارة كلّ نظام من هذه الأنظمة الفرعية مؤسسةٌ اقتصادية دولية متخصّصة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة)، تؤدي أدوارها في تناغم وتنسيق مع باقي المؤسسات، حتى لا تتضارب الأهداف المسطّرة والوسائل المعتمدة لتحقيقها، ومن الطبيعي أن يمرّ إصلاح هذه الأنظمة الفرعية بإصلاح المؤسسات التي تشرف على إدارتهـا، باعتبارها المسؤول الأول عن استقرارهـــا وضمان التوازن في أدائها.

وفي هذا السياق البحثي، يبرز النظام النقدي الدولي كأحد الأنظمة الفرعية التي كانت ولا تزال المطالب الداعية إلى ضرورة إجراء جراحة عميقة –وجريئة– لإصلاحه تتوالى على أكثر من صعيد (دول ومؤسسات ومنظمات وبحوث ودراسات ..)، وذلك بالنظر إلى أهميته الكبيرة في توازن الاقتصاد العالمي ونموّه من جهة، وإلى حجم الإشكالات التي تهـزّه بشكل دوري ومتقارب من جهة أخرى، وتتأكّـد هذه الحقيقـة –أكثر– في ظل تغيّر خريطة موازين القوى الاقتصادية العالمية عن تلك التي ورثها العالم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت لها بصمات ظاهرة في صياغة القواعد والترتيبات الضابطة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وعند الحديث عن إصلاح النظام النقدي الدولي، تعلو الأصوات المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي كمؤسسة مسؤولة عن إدارة هذا النظام بشكل خاص، وكمؤسسة محورية على مستوى النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشكل عام، لا تزال ترتفع هذه الأصوات وتتزايد حتى باتت كلمة إجماع بين مختلف الأطراف، وإن تباينت التصوّرات حول شكل الإصلاحات المطلوبة ومضمونها.

<u>أولا – الإشكالية:</u>

في الحقيقة، إن المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي ليست وليدة هذا العقد أو الذي قبله، بل هي عملية تراكمية تلاقحت أسبابها ودوافعها على مدار عمر هذه المؤسسة، وقد ازدادت حدة هذه المطالب بفضل عوامل عدة، يأتي على رأسها عجز الصندوق عن إدارة العديد من الأزمات النقدية والمالية العالمية، وانعكاسات برامجـه ووصفاتــه الإصلاحية (الأصولية) على الدول الناميـة، وتحكّمه –قسرا– في مصير كثير من الدول

المحتاجة إلى خدماته من خلال مبدأ المشروطية والتزكية، وهو ما صنع للصندوق صورة قاتمة، وشكّل رأيا عالميا عاما حول ضعف أدائه، وتغليبه لمصالح المراكز الرأسمالية على حساب الدول النامية. ولقد تشكّلت هذه الصورة القاتمة، على الرغم من التحسّن الكبير في مكانة الدول النامية وفي أدائها الاقتصادي، خصوصا ما يُعرف منها بالاقتصاديات الصاعدة، على غرار دول مجموعة BRICS مثالا لا حصرا، وقد عبّرت هذه الدول وغيرها –داخل الصندوق وخارجه– عن تذمّرها من طريقة صناعة القرار في صندوق النقد الدولي المبنية على نظام الحصص في ظل تهميشها وضعف تمثيلها.

هذا، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع، أن الاتفاقية التأسيسية التي تمت صياغتها عند إنشاء صندوق النقد الدولي قد عرفت العديد من التعديلات، وذلك في إطار استجابته للحاجات المتجددة للعلاقات النقدية الدولية، ويمكن اعتبار هذه التعديـــلات المدرجة، إصلاحـــات عرفها الصندوق خلال مسيرة نشاطـــه –كمؤسسة مسؤولة عن النظام النقدي الدولي– الممتدة على أكثر من سبعة عقود. لكن، هذه الإصلاحات تعتبر –في عمومها– إجرائيةً مقارنة بالاتجاهات الحديثة للإصلاح، من حيث عمقها واتصالها بكثير من القضايا الجوهرية المتعلقة بحوكمة إدارته، لاسيما ما ارتبط منها بصناعـــة القرار، وتمثيل الدول النامية وقوّتها التصويتية.

إن هذا البحث يتوجّه إلى تحليل العوامل المحرّكة للدعوات المتزايدة إلى إصلاح صندوق النقد الدولي، كما يتناول أيضا ظاهرة سيطرة مجموعة قليلة من الدول على صناعة القرارات الحاسمة، رغم حجم التحولات العميقة التي مسّت الاقتصاد العالمي المعاصر مقارنة بفترة ميلاده، و كذلك دور تناقض مصالح مراكز القوى الاقتصادية في تعطيل هذه الإصلاحات المنشودة. ومن هذا المنطلق، فإن إشكالية هذا البحث تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف، وإلى أي مدى ساهمت التحوّلات العميقة والأحداث المتراكمة على مستوى الاقتصاد العالمي في إبراز اتجاهات حديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي، لاسيما بشأن إصلاح نظام الحصص الذي تُصنع في إطاره قرارات الصندوق؟

ويتفرّع عن هذه الإشكالية الرئيسة حزمة من الأسئلة الفرعية، نلخّصها في الأربعة الآتية:

- ما هي أبرز العوامل المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي؟
- هل يحتاج صندوق النقد الدولي فعلا إلى اتجاه جديد في إصلاحه (حوكمة الصندوق)؟
- ما موقع الدول النامية من هذه الحركية التي ترتفع في رحابها الأصوات المطالبة بالإصلاح؟
- ما هو المدخل الرئيسي لتحقيق الحوكمة في صندوق النقد الدولي في إطار الاتجاهات الحديثة للإصلاح؟

ثانيا – فرضيات البحث:

ينصرف الجهد في هذا البحث إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- **الفرضية الرئيسة:**

لقد عرف الاقتصاد العالمي على امتداد الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الكثير من التحوّلات العميقة، سواء على مستوى خريطة موازين القوى الاقتصادية (بروز قوى منافسة)، أو على مستوى الأحداث المؤثّرة (الأزمات المالية وآثارها وانهيار الاتحاد السوفيتي)، أو على مستوى الخلفيات الاقتصادية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، أو أيضا على مستوى الصراع الاقتصادي العالمي بين مراكز الرأسمالية نفسها، وقد كان لهذه التحوّلات العميقة المتراكمة أثر في إبراز اتجاهات جديدة في إصلاح صندوق النقد الدولي، لاسيما في قضية صناعة القرار.

- **الفرضيات الفرعية:**

كإجابات مبدئية عن التساؤلات الفرعية، تم تحديد الفرضيات الرئيسة الآتية:

- تشكّل التحوّلات التي عرفتها خريطة موازين القوة الاقتصادية في العالم، والفشل في إدارة الأزمات الاقتصادية، وتزايد عدد أعضاء صندوق النقد الدولي وتباين خلفياتهم الاقتصادية، أبرز العوامل المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق.
- لا تلعب مجموعة الدول النامية بشكل عام دورا كبيرا في تشكّل الملامح الرئيسة للاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي.
- الإصلاحات التقليدية التي اعتادت الدول صانعة القرار اتخاذها لمعالجة الهزّات التي يعرفها النظام النقدي الدولي لم تعد كافية لضمان سلامة الاقتصاد العالمي، لذا فإنه ينبغي تبني إصلاحات هيكلية جريئة تعالج مفاصل الضعف في أداء صندوق النقد الدولي للمهام المنوطة به.
- يعتبر إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي المدخل الرئيس إلى باقي الإصلاحات الجوهرية المنشودة.

ثالثا – أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في عدة جوانب، أهمها:

- تسليط الضوء على واحدة من أبرز القضايا التي تستقطب اهتمام الباحثين في شؤون المالية الدولية في وقتنا الراهن، ولكونها تندرج ضمن دراسات الاقتصاد العالمي الواقعي من جهة، والاقتصاد العالمي المعياري أو المثالي من جهة أخرى، حيث يتصل موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي بكثير من الأزمات التي تهزّ الاقتصاد العالمي، وفي إطار هذا التحليل، تتعالى أصوات العديد من الدول والمحللين بضرورة إجراء جراحة

عميقة في آليات عمل المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وذلك حتى تتحكم أكثر في إدارتها للأزمات العالمية والإقليمية، بل التنبؤ بها قبل حدوثها، وتطويق أسبابها.

- الأهميّة الشمولية للموضوع، باعتبار أن إصلاح صندوق النقد الدولي يهم جميع الدول الأعضاء، وهم أكثر دول العلم (189 دولة)، كما أن إصلاح الصندوق هو أمر محوري ومعبر إجباري في إصلاح النظام النقدي الدولي كأحد الأنظمة الفرعية للنظام الاقتصادي العالمي (المعاصر)؛
- أهميته البالغة بالنسبة لمراكز الرأسمالية العالمية –برغم عدم حاجتها له إلاّ استثناءً–، وذلك من منطلق كون صندوق النقد الدولي يُعدُّ مظهرا من مظاهر سيطرة هذه المراكز على القرار الاقتصادي العالمي، وهو من هذا المنطلق يعتبر أحد أذرع الرأسمالية العالمية المعاصرة؛
- أهميته البالغة أيضا بالنسبة للدول النامية **بصفة عامة** لحاجتها إلى خدمات هذه المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، وما قد تحمله هذه الإصلاحات من نتائج لصالح هذه الدول أو عليها، **وبصفة خاصة،** للدول النامية الصاعدة على غرار دول مجموعة BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين) التي افتكّت على أرض الواقع مكانة متميّزة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع ذلك، ظلّت تعاني من ضعف في قوة تمثيلها بما يتماشى وهذه المكانة.

<u>رابعا – أهداف البحث:</u>

يتوجّه هذا البحث إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثّرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي، بما يجعله يعكس حقائق الاقتصاد العالمي المعاصر، وقادرا على إدارة مشاكله وأزماته، ومستشرفا للتحديات التي تفرضها تحوّلات الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين، ليدعم بذلك مشروعيته ومصداقيته كمؤسسة دولية. وتفصيلا يمكن تعداد الأهداف الآتية:

- التمهيد بتوصيف عام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث الخصائص والملامح و الأركان المؤسسية التي تشرف على إدارة أنظمته الفرعية، ثم تحليل النظام النقدي الدولي المعاصر من حيث ظروف نشأته وأثرها على فلسفة بنائه وصياغة قواعده، ومهامه، ومكامن الخلل فيه، وعن مدى حاجته إلى جراحة إصلاحية عميقة؛
- تسليط الضوء على تطوّر سياسات صندوق النقد الدولي وتفكيك مفاصل وإشكالات إدارته لأهدافه المسطّرة ووسائله في تحقيقها، وتسليط الضوء أيضا على الانتقادات التي طالته –خصوصا من طرف الدول النامية– بما يجعله مطالبا بتبنّي إصلاحات تضمن له استمرار مشروعيته ومصداقيته.
- تحديد وتحليل العوامل المؤثرة (دوافع، أحداث، وعراقيل) في إصلاح صندوق النقد الدولي، لاسيما ما تعلّق منها بصناعة القرار وما يتصل بها من تفاصيل ومجالات للإصلاح.

- مناقشة وتحليل نظام الحصص والتصويت باعتباره المدخل الرئيسي لتحقيق الحوكمة والإصلاح المنشود في الصندوق، من خلال التفصيل في إشكالية الصيغ الرياضية التي يتم الاستناد عليها في حساب حصص الدول الأعضاء، وعرض ومناقشة المقترحات البديلة، وكذلك بالنسبة لتركيبة المجلس التنفيذي وأسلوب عمله. **خامسا – دوافع اختيار الموضوع:**

تضافرت العديد من الدوافع لاختيار هذا الموضوع، منها الذاتية ومنها الموضوعية:

- **الدوافع الذاتية:**
- اندراجه ضمن تخصص الاقتصاد الدولي الذي درس الباحث كثيرا من جوانبه في مرحلة الماجستير؛
- الميول الشخصي لمواضيع المالية الدولية، والرغبة الكبيرة في التعمق في دراسة صندوق النقد الدولي تحديدا، والقضايا المتعلّقة بحوكمة إدارته وصناعة القرار على مستواه.
- **الدوافع الموضوعية:**
- محورية موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي ضمن دراسات الاقتصاد الدولي الواقعي والمثالي، وذلك كجزء أساسي في سيرورة إصلاح النظام الاقتصادي العالمي المعاصر (الجديد) ككل؛
- ندرة البحوث العربية التي تتعمق في دراسة الجانب التقني لحساب حصص الدول الأعضاء، ومناقشة الصيغ الرياضية المعتمدة في ذلك، والجدل الحاصل بشأنها، والإصلاحات المتوصّل إليها، وقد يبرّر هذه الندرة ضعفُ قوة الدول العربية التصويتية ومكانتها في صناعة القرار على مستوى الصندوق.
- محاولة الباحث تقديم مساهمة –ولو بسيطة– في إثراء البحوث العربية المتصلة بالمالية الدولية، وتحديدا في موضوع إصلاح الصندوق كضرورة يقتضيها إصلاح النظام النقدي الدولي ككل.

سادسا – الدراسات والبحوث السابقة:

كطرح معمّق، وكما سبقت الإشارة في العنصر السابق، تعاني المكتبة العربية –في حدود اطلاع الباحث– من قلّة الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع إصلاح صندوق النقد الدولي تحديدا بطريقة مفصّلة وتقنية، وقد يعود ذلك بالأساس إلى مكانة الدول العربية في الصندوق، باستثناء العربية السعودية، لهذا فإن الباحث وقف على عدة أبحاث ودراسات أجنبية عُنيت بهذا الموضوع، أهمها:

1-دراسة (Ariel Buira, 2001)، الموسومة بـ

"A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas"

وهي دراسة عنيت بنقد التقرير الذي أعدّه البروفيسور ريتشارد كوبر وفريقه، بعد أن تم تكليفه من قبل إدارة صندوق النقد الدولي بدراسة إمكانية وضع صيغة جديدة لنظام الحصص، وخلاصة ما توصلت إليه هذه اللجنة هو اعتماد صيغة من متغيرين فقط، وهما الـ PIB (الناتج المحلي الخام ويكون محسوبا بأسعار الصرف)،

والثاني هو تغيّر الإيرادات الجارية كمؤشر لمدى حاجة الدولة العضو للاستفادة من موارد الصندوق، حيث يكون معامل المتغير الأول ضعف الثاني، وهذا يجعل نتائج الصيغة تميل لصالح الدول المتقدمة بشكل واضح.

وقد أفادت هذه الدراسة البحث في التنبيه على صعوبة التوصّل إلى صيغة لحساب حصص الدول الأعضاء تكون مرضية لكل الأطراف في صندوق النقد الدولي من جهة، وكذلك هيمنة الدول المتقدّمة في هذا الإطار من جهة أخرى.

2- **دراسة (James M. Boughton, 2004):** الموسومة بـ :

"Reflections on reform at the IMF and the demands of changing world economy"

وهو مقال منشور في مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2004، يتناول فيه صاحبه الذي هو المؤرّخ الرسمي لصندوق النقد الدولي، بمناسبة العام 60 من عمر الصندوق، عمق التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى مواكبة هذا التغيير المتراكم، حيث طرح فيه وجهة نظره حول المجالات التي ينبغي الالتفات إليها في إصلاح صندوق النقد الدولي.

3- **دراسة (Agnès Bénassy-Quéré et autres, 2007): الموسومة بـ:**

"IMF Quotas at Year 2030"

دراسة لمجموعة من الباحثين في مجال الاقتصاد الدولي نُشرت ضمن دراسات (CEPII) جاءت بعد الزيادة الخاصة في حصص بعض الدول الأعضاء في سنغافورة 2006، أين أوصى مجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي حينها بالبحث عن صيغة بديلة للصيغ السابقة المستخدمة في حساب حصص الدول الأعضاء، وقد تناولت هذه الدراسة العديد من نماذج الصيغ المقترحة وبمتغيرات متعددة، مع استشراف قيم هذه المتغيرات في آفاق 2030، ومن خلال هذه الدراسة الاستشرافية توصل الباحثون إلى محاكاة حصص الدول الأعضاء في 2020 و2030، وتبيّن أن كل كيان اقتصادي (دولة ومجموعة دول) تتأثّر حصّتها سلبا وإيجابا بحسب متغيرات كل صيغة وأوزانها، ومن أبرز ما تم استخلاصه، تبرز جدوى إدراج التعداد السكاني –بشكل ما– ضمن متغيرات الصيغة الرياضية للحصص بالنسبة للدول النامية، لاسيما في حالة الصين والهند.

4- **دراسة (Martin Skala, Christian Thimann and Regine Wolfinger, 2007) الموسومة بـ:**

"The search for COLUMBUS' EGG : Finding a new formula to determine quotas at the IMF"

صدرت هذه الدراسة ضمن سلسلة (Occasional Paper Series) للبنك المركزي الأوروبي، وقد ناقشت العديد من الجزئيات الخاصة بنظام الحصص في صندوق النقد الدولي وقتذاك، ومن أبرزها خطأ فكرة نقص تمثيل الدول النامية مقارنة بما تستحقه، كما تعرّضت للشكل المطلوب للصيغة الجديدة التي سوف تعوّض الصيغ الخمس السابقة، ومتغيراتها والأوزان المرافقة لها، وقد انتهت هذه الدراسة إلى تفضيل صيغة من شأنها الحفاظ على الأقل على حصة منطقة اليورو، والدفاع عن قوتها التصويتية في الصندوق.

5- **دراسة (Ralph C. Bryant, 2008):** الموسومة بـ:

"Reform of IMF quota shares and voting shares"

وهي دراسة منشورة ضمن أبحاث معهد بروكينغس الدولي، استعرض من خلالها صاحبها إشكالية إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، وناقش المتغيرات المدرجة في الصيغة الجديدة المعتمدة لحساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق، وقدّم مقترحه الخاص الذي دافع فيه عن فكرة إدراج متغيّر خاص بحجم التعداد السكاني، واقترح صيغة لحساب حصة الدولة العضو لا تعتمد على متغيرات مطلقة كما هو معمول به حاليا، وإنما تكون متغيراتها كنسب مئوية من إجمالي قيمة متغيرات الدول الأعضاء.

6- **دراسة (Ralph C. Bryant, 2010):** الموسومة بـ:

"Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status"

أيضا، هي دراسة منشورة ضمن أبحاث معهد بروكينغس الدولي، عرض فيها صاحبها مزيدا من التحليل حول إصلاح صندوق النقد الدولي، لاسيما فيما يتعلق بمناقشة الصيغة التي اعتمدها الصندوق في حساب حصص الدول الأعضاء، مدعما ما قدّمه في الدراسة السابقة.

- **أوجه اختلاف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وقيمتها المضافة:** تتجلى القيمة المضافة لهذه الأطروحة في أربع نقاط رئيسية:

- لم تكتف هذه الدراسة بتناول مجالات إصلاح صندوق النقد الدولي الحديثة، بل ركّزت البحث على العوامل المؤثرة في هذه الإصلاحات وقنوات تأثيرها؛
- تناولت هذه الدراسة الإصلاحات الحديثة المعتمدة في الصندوق عموما ونظام الحصص خصوصا، على خلاف الدراسات السابقة التي ركزت على نظام الحصص تحديدا؛
- حلّلت هذه الدراسة نظام الحصص في سياقه التاريخي، وواقعه الراهن واتجاهات إصلاحه؛
- حاول الباحث تقديم صيغة بديلة لحساب الحصص مختلفة عن المعتمدة حاليا، وعن المقترحات الدولية المنشورة، تهدف إلى إنصاف الدول النامية بشكل أكبر من خلال تدوير ديناميكي لجزء من إجمالي الحصص لصالحها؛
- قدّمت الدراسة أيضا مقترحا حول طريقة تحديد عدد الأصوات القاعدية (لتصبح نسبة مئوية بدلا عن عدد ثابت)، وآخر يجعل الحد الأدنى المطلوب في القرارات الاستراتيجية بالغة الأهمية نسبة متحرّكة لمنع أي دولة بمفردها من ممارسة حق الاعتراض المطلق.

سابعا – منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة هذا البحث، وبغرض الإحاطة بقدر الإمكان بجوانبه المختلفة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي سمح بوصف واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتطوراته، وسبر العوامل المؤثرة في نشأته من ظروف ومعطيات اقتصادية خاصة حينذاك، وأثرها في صياغة القواعد والترتيبات التي يتأسّس عليها، وتحليل المواقف المختلفة بشأنه، وبشأن أنظمته الفرعية ومؤسساتها، لاسيما ما يتصل منها بصندوق النقدي الدولي وتطوّر سياساته، وأثر ذلك كلّه على بلورة ملامح الاتجاهات الحديثة لإصلاحه.

وفي كل ذلك، تم الاستناد إلى كثير من الإحصاءات والبيانات التي تغطي الحدود الزمنية للدراسة التي تمتد على طول عمر الصندوق (1944–2018)، وتعضّد من التحليلات المقدّمة، مع استخدام الأدوات التي تتناسب وما يقتضيه سياق التحليل.

ثامنا – هيكل البحث:

في سبيل الإجابة عن الإشكالية الرئيسة، وما تفرّع عنها من تساؤلات جزئية، واختبارٍ لفرضيات البحث، تم الاعتماد على خطّة تتشكّل من خمسة فصول، بقصد العرض السليم للموضوع، ومحاولةً لتقديم أجزاء البحث بشكل متسلسل ومنطقي، وقد جاءت هذه الفصول مرتّبة كما يلي:

أما **الفصل الأول**، فكان فصلا تمهيديا تم من خلاله تقديم وصف عام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من حيث السياق التاريخي لظروف النشأة ومعطياتها الاقتصادية، وكيف أثر ذلك على فلسفة بناء صرح الاقتصاد العالمي، الذي تفكّكت مفاصله بسبب الحربين العالميتين، وما أفرزه ذلك من ملامح وتقاسيم جديدة في خريطة مراكز القوى الاقتصادية لتلك المرحلة، كما حاول الباحث من خلاله أيضا –بعد ضبط بعض المفاهيم الأساسية– إبراز الخصائص الرئيسة لهذا النظام، لاسيما ما تعلق منها بظاهرة التكتلات الاقتصادية، وكذا استحداث مؤسسات اقتصادية دولية للإشراف على أنظمته الفرعية، بحيث كان من المزمع إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) للإشراف على النظام التجاري العالمي قبل أن ينهار مشروعها بسحب الولايات المتحدة الأمريكية لموافقتها على إنشائها، وإبدالها بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، والبنك العالمي للإشراف على النظام المالي العالمي، وصندوق النقد الدولي الذي أنيطت به مهمة إدارة النظام النقدي الدولي. وفي الأخير، تم –باختصار– تسليط الضوء على علاقة التعاون التي تربط صندوق النقد الدولي مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ثم جاء **الفصل الثاني** ليسلّط الضوء على النظام النقدي الدولي تحديدا، باعتباره المجال الذي ينشط في إطاره صندوق النقد الدولي، أين تم في البداية تناول فلسفة بناء الأنظمة النقدية الدولية بشكل عام، ليتبيّن الارتباط الدائم للقواعد والترتيبات التي تشكّل هذا النظام بمصالح الدول الكبرى المهيمنة على العلاقات النقدية،

ليتم بعدها تناول ظروف نشأة النظام النقدي الجديد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وإبراز المناقشات التي جرت في رحاب مؤتمر بريتون وودز بخصوص ماهية المؤسسة التي ستشرف على النظام النقدي الدولي، وبيان المشروعين الأساسيين المطروحين وقتذاك لكل من جون مينارد كينز وهاري وايت، وفرض الولايات المتحدة لمشروعها الذي يراعي مصالحها ويثبّت هيمنتها –بالدرجة الأولى– على الاقتصاد العالمي، وفي الأخير تم التركيز على مكامن الخلل في هذا النظام وبيان أهم أطروحات إصلاحه.

وامتدادا للفصل الثاني، توجّه **الفصل الثالث** إلى دراسة صندوق النقد الدولي المسؤول عن استقرار النظام النقدي، إذ وبعد تقديم عرض عام –مختصر– للصندوق وبيان أهدافه وأدوات عمله، جاءت محاولة الباحث لطرح قراءة لتطوّر سياساته ومناهجه وجهوده وبيان خضوعه في ذلك لمصالح الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وما أفرزه هذا الواقع من انتقادات للصندوق، سواء كان ذلك على صعيد معالجته للمشاكل والصعوبات التي تواجه الدول الأعضاء، أو على صعيد إدارته للأزمات المالية العالمية، وكيف أسهم هذا الإخفاق في رسم صورة قاتمة للصندوق وسياساته، وتعالي الأصوات المطالبة بإصلاح هذه المؤسسة لاسيما بعد أزمات التسعينات من القرن الماضي.

تأسيسا على ما انتهى إليه الفصل الثالث، جاء **الفصل الرابع** في جزئه الأول ليعرض حزمة الإصلاحات التقليدية التي عرفها الصندوق خلال عقود من نشاطه، أين تم عرض الإصلاحات (التعديلات) حتى فترة التسعينات من القرن الماضي، ليتبيّن أنها دون ما تتطلّبه مواجهة التحديات التي عرفها الاقتصاد العالمي ونظامه النقدي عبر هذه العقود، لاسيما في القرن الواحد والعشرين، لهذا، فإن المطلوب هو تبنّي إصلاحات حديثة تأخذ بعين الاعتبار كل هذه التحديات، وتضيف إلى ما تحقّق منها وتثمّنها، وهو ما اعتنى به الجزء الثاني من هذا الفصل، حيث تم تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة للإصلاح، ما تمّ منها، وما هو محلّ عمل وتطوير. أما الجزء الثالث من الفصل فقد اهتم بقراءة أبرز التحوّلات والأحداث التي عرفها الاقتصاد العالمي وكان لها أثرها الواضح على صندوق النقد الدولي، وشكّلت منعرجا حاسما في ماهية الإصلاحات المطلوب اعتمادها.

وفي الأخير، جاء **الفصل الخامس** من الأطروحة، ليقدّم قراءة تحليلية لإشكالية إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي، باعتباره –كما سبق– المدخل الرئيس إلى باقي الإصلاحات، حيث تم في البداية تقديم عرض عام على نظام الحصص والتصويت من حيث المفهوم والأهمية، والصيغ المختلفة المستخدمة في الحساب، ومناقشتها، ثم جاء الجزء الثاني من هذا الفصل ليعرض ما تم إلى وقتنا الراهن من إصلاحات بداية من 2006، ومناقشة الصيغة الحالية البديلة للصيغ الخمس السابقة، وبيان نقط الضعف فيها، وواقع حصص الدول الأعضاء وقوتهم التصويتية في وقتنا الراهن، والتعليق عليه، ثم توجّه الباحث من خلال

الجزء الثالث من هذا الفصل لعرض بعض المقترحات التي يعتقد أهميتها بالنسبة لموضوع إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي.

تاسعا – حدود البحث:

من حيث الموضوع، فإن البحث يتعلّق بإصلاح صندوق النقد الدولي، ومن ثمّ فهو يركّز على هذه المؤسسة المالية الدولية، وما يتصل بذلك من دراسة لمحيط نشاطها والعوامل المؤثرة عليها، والتطورات التي شهدها هذا المحيط.

ومن حيث الحدود الزمنية، فإنه يغطّي التطورات التي عرفها صندوق النقد الدولي من حيث سياساته ومنهجه في التعامل مع المشكلات الاقتصادية لدوله الأعضاء، وكذا مشكلات الاقتصاد العالمي وأزماتـــه، وكيف أسهمت هذه المشكلات والأحداث على مدار العقود السبعة (إلى غاية 2017) من عمر صندوق النقد الدولي في إبراز اتجاهات حديثة لإصلاحه.

عاشرا – صعوبات البحث:

بشكل عــام، لا يخلو العمل البحثي من بعض الصعوبـــات التي يواجهها الباحث، ولعل أبرزها ما يلي:

- صعوبة موضوع البحث نفسه، إذ يُعدّ إصلاح صندوق النقد الدولي واحدا من أهم مواضيع المالية الدولية في وقتنا الراهن. لاسيما مع تضارب مصالح القوى الاقتصادية العالمية الكبرى بشأن تفاصيل الإصلاح المنشود.
- على الرغم من الأهمية البحثية لهذا الموضوع، فإن الباحث عانى من قلة المراجع العربية عميقة الطرح، لاسيما من حيث الجانب التقني (الصيغ الرياضية)، وهذا يؤثّر على استقراء وبيان وجهة نظر الدول العربية حول هذه الإشكالية البحثية، وعلى العكس من ذلك، اعتنت كثير من البحوث الأجنبية –خصوصا باللغة الإنجليزية– بموضوع إصلاح صندوق النقد الدولي عموما ونظام الحصص خصوصا، وهذا –في اعتقاد الباحث– انعكاس طبيعي للسجال الكبير بين مراكز الرأسمالية العالمية بهذا الشأن.
- عدم تمكن الباحث من الوقوف على بعض وثائق الصندوق ذات الصلة المباشرة بهذا الموضوع، بسبب إشكالية تصنيفها ضمن الوثائق الموسومة بـ "**سرّي**" و "**سرّي للغاية**".

- الفصل الأول -

إطار مفاهيمي ووصْفي عام

للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

الفصل الأول

إطار مفاهيمي ووصْفي عام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتطلب تشكيل صورة متكاملة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد تفكيك مكوناته وميكانيزمات عمله، والبحث في سياق نشأته من حيث الظروف والعوامل المؤثرة، بالإضافة إلى المراحل التي تطوّر في سياقها، وما تركته كل مرحلة من بصمات واضحة عليه، إذ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تشكّلت خريطة اقتصادية جديدة تتماشى إلى حد كبير ونتائج هذه الحرب، فتغيّرت موازين القوى الاقتصاديـــة بشكل واضح لصالح الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة التي كانت –تقريبا– المنتصر الوحيد، خصوصا من الناحية الاقتصادية. هذا، و بالنظر إلى الجراحات العميقة التي خلفتها الحرب على العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد برزت الحاجة إلى إعادة بناء صرح اقتصادي دولي جديد من شأنه –خلال مرحلة إعادة التوازن والنمو– أن يبعث الحياة في الاقتصاد الدولي المنهار.

لهذا الغرض، اجتهدت الدول المنتصرة في الحرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كثيرا في هذا المسعى، لكونه ضرورة ملحّة لاستثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة المتراكمة لديها، لنجد بصماتها بارزة بوضوح في صياغة القواعد والترتيبات التي يتأسس عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، سواء تعلق الأمر بالعلاقات النقدية والمالية الدولية، أو بالتجارة الدولية.

و يتوجّه هذا الفصل –أساسا– إلى تقديم إطار نظري عام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد من ناحية تطوره و خصائصه وأركانه والعلاقة بينها، باعتبار أن الواقع الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية كان له الأثر الواضح على الفكر الاقتصادي وتطوره، كما أن فهم المنطق الذي يقوم عليه هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد ضروري للتمكن من استيعاب قواعده وترتيباته، ومن ثمّ المطالبة بإصلاحه وتصوّر مركّبات هذا الإصلاح، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول: نشأة و تطور النظام الاقتصاد العالمي الجديد؛**
- **المبحث الثاني: أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصه المعاصرة؛**
- **المبحث الثالث: علاقة التعاون بين مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد؛**

المبحث الأول

نشأة و تطور النظام الاقتصاد العالمي الجديد

بدايةً، تقتضي المناقشة السليمة لبعض موضوعــات النظــام الاقتصادي العالمي الجديد –في الحد الأدنى– توفّر صورة عامة حول سياق نشأة هذا النظام، ومراحل تطوره وأركانه التي يتأسس عليها، لذا سيتم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على بعض الجوانب التي من شأنها أن توفّر رؤية واضحة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وميكانيزمات عمله.

المطلب الأول: سياق نشأة النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لقد تلاقحت العديد من العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية لتشكّل مناخا خصبا تأسّس في إطاره النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وفقا لما أفرزته نتائج الحرب العالمية الثانية من خريطة حديثة، رسمت توزيعا جديدا للقوى الاقتصادية في العالم.

أولا – السياق التاريخي لتشكّل نواة النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

نشأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في إطار ظروف ومعطيات اقتصادية خاصة، جاءت نتيجة لتراكم أحداث كثيرة، قبل وخلال الحربين العالميتين، تجلّت ملامحها على خريطة موازين القوى في العالم، وانعكست على المبادئ التي تم في ضوئها صياغة قواعد وترتيبات هذا النظام.

1– النظام الاقتصادي الدولي الأسبق: نستشف من كلمة "الجديد" في عبارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وجود نظام اقتصادي عالمي سابق، فقد شهد العالم نظاما عالميا قبل الحرب العالمية الأولى، أين تميّزت هذه المرحلة بدرجة كبيرة من الاستقرار، فمنذ سقوط نابليون وإبرام معاهدة فيينا في سنة 1815 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى في سنة 1914، سادت الرأسمالية الصناعية وتوسعت الحركة الاستعمارية، وتزايدت تطبيقات مبدأ الحرية الاقتصادية وحياد الدولة، واقتصار دورها على تأمين الدفاع والعدالة والتمثيل الدبلوماسي و إقامة مشاريع البنى التحتية الضرورية للنشاط الاقتصادي، وقد طبع هذه المرحلة –بشكل عام– الأخذ بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، مع ريادة الجنيه الإسترليني في العلاقــات التجارية الدولية، وكانت بذلك المملكة المتحدة بمثابة القاطرة الجرّارة للاقتصاد الدولي، ومركزا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية، وسبّاقة إلى اعتماد قاعدة الذهب من خلال قانون 1816 كمقياس وحيد للقيمة[(1)].

أما في فترة ما بين الحربين العالميتين فقد تأثرت العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل كبير، حيث كان نظام الذهب أول ضحايا هذه الحرب، أين شهدت أسعار الصرف تذبذبات حادة بسبب اعتماد الدول على سياسة

[(1)] – فيكتور مورجان، (1993): **تاريـــخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص 186.

التخفيضات المتتالية في قيمة العملة المحلية، مع الإسراف في إصدار العملة الورقية لمواجهة احتياجات هذه الحرب.

وقد حاولت المملكة المتحدة أن تعيد وضعها على ما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى، من خلال اختيار تشرشل وزير المالية حينذاك العودة إلى نظام الذهب سنة 1925 من دون مراعاة للوضع الجديد لاقتصاد البلاد من جرّاء الحرب، وقد عارض الاقتصادي "كينز" هذا القرار، منبّها إلى أنه سيتسبب في تدمير قدرة الاقتصاد البريطاني على المنافسة، خاصة وأن أكثر الدول لجأت إلى تخفيض قيمة عملتها، ليَثبت لاحقا صحة رأي كينز، حيث اضطرت المملكة المتحدة إلى التخلي عن قاعدة الذهب سنة 1930 لتدخل مع العالم في أزمة الكساد العظيم، وما ظهر معه من الرجوع إلى سياسات الحماية الجمركية وحروب تخفيض العملات لكسب الأسواق، وأيضا اللجوء إلى اتفاقات المقاصة واتفاقات الدفع والتجارة الثنائية. وعلى هذا الأساس، فإن فترة ما بين الحربين العالميتين لم تعرف استقرارا يسمح بوجود نظام اقتصادي دولي، ومع هذا فقد كانت الحرب العالمية الثانية –بما أسفرت عنه من نتائج– إعلانا عن بداية مرحلة جديدة تحمل معها نظاما اقتصاديا جديدا[1].

2- مشروع إعادة تعمير أوروبا كنقطة انعطاف تاريخية في السياسة الاقتصادية : خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة سياسيا واقتصاديا، وقد منحها هذا الوضع هيمنة وقدرةً على تولّي زمام المبادرة، وقيادة الجهود الدولية لإعادة بعث الاقتصاد العالمي المنهار، وليس من نافلة القول في هذا الموضع، الإشارة إلى أن الباعث الأول للولايات المتحدة الأمريكية إبّان كل تحركاتها في تلك المرحلة، هو تثبيت هيمنتها الاقتصادية وكسب شركاء اقتصاديين (وسياسيين) ووقف المد الشيوعي الزاحف.

2-1- مشروع مارشال وتعويض الآلة الإنتاجية الحربية الأمريكية (البعد الاقتصادي): في أعقاب أزمة الكساد العظيم التي عرفها العالم في 1929 عانى الاقتصاد الأمريكي من ركود شديد لم ينفك منه إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب في نهاية 1941 لتتمكن بذلك من إنعاش اقتصادها بفضل تحريك طاقةٍ إنتاجية عسكرية ضخمة إلى جانب خط الإنتاج المدني، فهي وعلى خلاف دول أوربا التي كانت مسرحا للحرب، لم تضطر إلى اقتطاع جزء من الطاقة الإنتاجية المدنية وتحويلها إلى الإنتاج العسكري، لهذا، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بخطي إنتاج ضخمين، مدني وعسكري.

لكن، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان على قادة الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد منافذ للطاقة الإنتاجية الأمريكية الضخمة العاطلة بسبب تراجع الطلب الداخلي (أمريكا لم تعاني من نتائج الحرب)، والخارجي

---

[1] – لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الاقتصادية قبل ميلاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد، راجع:

– حازم الببلاوي، (2000): **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (العدد 257)، ص ص 5- 9.

(ضعف الاقتصاد الأوروبي وانهياره)، فجاء مشروع وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال آنذاك ليفرّج عن الاقتصاد الأمريكي الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها، ويفتح له أسواقا جديدة[1].

2-2- مشروع مارشال وصد الزحف الشيوعي على أوروبا (البعد السياسي): من الأهداف التي سعت إلى تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع مارشال، تبرز قضية التصدّي لزحف الشيوعية على أوروبا، إذ حققت الشيوعية تمددا كبيرا في أوربا الشرقية وصولا إلى ألمانيا التي تم اقتسامها (ألمانيا غربية/ألمانيا شرقية)، وهو ما كان يحمل تهديدا جليا للنفوذ الأمريكي في المنطقة، وعقبةً في طريق تجسيد شعار "العالم الحر" الذي تبشّر به الولايات المتحدة الأمريكية، لتتعالى –وقتذاك– نداءات كثيرة بضرورة الانتباه للمعسكر الشيوعي ومحاولة حصاره، ولو اقتضى الأمر شن الحرب عليه، وأما التحالف مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب فقد اقتضته ضرورات المرحلة حينها.

هذا، وقد تطور التنافس بين القطبين ليخرج إلى العلن في أشكال مختلفة، خاصة بعد تمكّن الشيوعية من ربح معركة الاستحواذ على الصين وتحويلها إلى الصين الشعبية على أنقاض الصين الوطنية التي انزوت إلى تايوان الحالية، وكان هذا النصر كردّ – ثأري– على استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان، ثم تجسّد الصراع في شكل تدخلات عسكرية في مناطق متعددة ككوريا الجنوبية، وحرب التحرير في فيتنام وفي غيرها[2].

2-3- مشروع مارشال وإرساء نظام الحرية الاقتصادية: لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية –إلى جانب ما سبق– لتغفل احتمال عودة دول أوربا المنهكة لتطبيق السياسات الاقتصادية الحمائية، كالاتفاقيات الثنائية واتفاقات الدفع وكل أشكال الرقابة، لذلك جاء مشروع مارشال بمثابة قوة دافعة لتبني سياسات الحرية الاقتصادية التي تخدم الولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول، وكان هذا المشروع كموطئ قدم ارتكز عليها ما يُعرف بالعالم الحر لنشر مبادئ الحرية التي يبشّر بها، بل ولتعمل مؤسسات الاقتصاد الدولي في إطارها كما سيتم تناوله لاحقا[3].

ثانيــا – ضبط مهم لبعض المصطلحات المتداولة في الأدبيات الاقتصادية:

يتعيّن في هذا السياق، أن تتم الإشارة إلى أن كلمة الجديد في عبارة "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" توحي إلى وجود عنصر الديناميـة[4] في هذا النظام، حيث تسمح هذه الديناميـة بالتعرف على مكونات هذا

---

(1) – طُرح هذا المشروع خلال محاضرة ألقاها وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في 05 يونيو 1947 بجامعة هارفارد، وكان بمثابة عرض على دول أوروبا للخروج من الوضعية الاقتصادية الحرجة التي يعاني منها، واقترح أن تتقدّم الدول الراغبة بطلب رسمي لتصميم برنامج خاص، وعلى أثر هذا العرض اجتمعت بباريس مجموعة من ستة عشر دولة لمناقشة فرص التعاون البيني والتباحث في إمكانية طلب المساعدة من الحكومة الأمريكية.

(2) - Nicolaus Mills (2008): Winning the Peace: the Marshall Plan and America's Coming of Age as a Superpower, Edition Wiley-Blackwell, USA, P 195.

(3) – راجع في ذلك، حازم الببلاوي، (2009)، مرجع سابق، ص 16 وما بعدها.

(4) – المقصود بالدينامية في هذا السياق، هو وجود قوّة كامنة في النظام تدفعه للتجدّد.

النظام، وتمكننا من التعرف على المراحل المختلفة لتطوره، أين تبرز حزمة من العوامل الدافعة إلى إحداث تغيير عميق على القواعد والترتيبات التي يتأسس عليها النظام، ويتم إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساسها، وسيحاول الباحث من خلال هذا المطلب تحليل التركيبة الاسمية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والإشارة إلى الفرق بين مجموعة من المصطلحات التي يكثر الخلط بينها[1]:

1- النظام الاقتصادي العالمي الجديد: يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت عقب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

ويظهر ذلك جليا من خلال الكلمة الإنجليزية Order التي تشير إلى ترتيب الأوضـــــاع الاقتصادية في العالم على نحو منظم، وهذا ما يجعل النظام الاقتصادي العالمي يرتكز على مجموعة من القواعد والترتيبات لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، مشكّلا بذلك نظامـــا عضويـــــا يعتمد على آليات معينة لتحقيق أهدافه.

وقد كانت الدعوة إلى إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد نهاية الحرب العالمية تحمل تصوّرا للاقتصاد العالمي لما بعد الحرب، وفقا لما أفرزته هذه الأخيرة من تغييرات عميقة على مستوى الخريطة الاقتصادية للعالم، حيث ستقوم مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الدولية بتنظيم العلاقات بين الأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي. وكما سبقت الإشارة، فقد تأثر المنطق الذي تنطلق منه هذه المؤسسات الدولية في القيام بعملها بالنتائج التي خلفتها الحرب، وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن الاقتصاد العالمي لا تقتصر أجزاؤه على الدول فقط، بل تتعداه إلى المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية والشركات المتعدية الجنسيات، أين تعمل هذه الأجزاء وفقا لنظم مالية ونقدية وتجارية تشكّل في مجموعها النظام الاقتصادي العالمي.

2- التمييز بين مصطلح (الاقتصاد الدولي) و(النظام الدولي) و(النظام الاقتصادي العالمي): لعل الاقتراب أكثر من مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يتطلب التفريق بين ثلاثة مفاهيم يكثر -عادة- الخلط بينها، وهي: التنظيم العالمي، المجتمع العالمي والنظام العالمي، فأما التنظيم العالمي فإنه تعبير قانوني عن النظام العالمي، بينما يعبّر المجتمع العالمي عن الإطار الذي يتشكّل من خلاله النظام العالمي، في حين ينصرف مصطلح النظام العالمي إلى مجموعة الحقائق والمكونات التي تحكم العلاقات الدولية بين أجزاء المجتمع العالمي، وبطبيعة الحال يكون هذا التحكم من خلال آليات مؤسسية معروفة تضمن الاتساق بين تلك العلاقات.

إلى جانب الفروق السابقة، وفي إطارها، يجدر التنبيه أيضا على الفروق الموجودة بين كل من الاقتصاد الدولي، و النظام الدولي، والنظام الاقتصادي العالمي:

2-1- الاقتصاد الدولي: المراد بالاقتصاد الدولي تلك العلاقات الاقتصادية التي نشأت فيما بين الدول كظاهرة هامة منذ عهد مبكر، فهو يرجع إلى مرحلة الرأسمالية التجارية -القرن السادس عشر- التي ازدهرت معها

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، (1998): **النظام الاقتصادي العالمي الجديد الآليات والخصائص والأبعاد**، بدون رقم طبعة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ص ص 2 - 6.

العلاقات التجارية الدولية بشكل كبير، وهذا لا يعني عدم وجود تجارة دولية قبل هذه المرحلة، وإنما كانت العلاقات الاقتصادية الدولية فيما قبل هذه المرحلة ضعيفة، لكن مع بداية مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر تطوّرت العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في ظل تزايد أهمية النقود في الحياة الاقتصادية، وبرزت فكرة التخصص وتقسيم العمل، مما أظهر الحاجة إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال نظام دولي.

2-2- النظـــام الدولي: تأسيسا على ما سبق فإن النظام الدولي هو التفاعل والانتظام الذي تبديه دول العالم تجاه النظام الشامل الذي يقسّم العمل وينظمه دوليا، وهذا من خلال خضوع هذه الدول للتنظيمات والمنظمات الدولية، وقد تبلـورت ملامح هذا النظام في أعقـــاب الحرب العالميـــة الثانية.

2-3- النظام الاقتصادي العالمي: هو تعبير عن المرحلة التي تزايدت فيها العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل كبير، خصوصا مع تعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية والشركات متعدية الجنسيات والتكتلات الاقتصادية، وقد تطوّر هذا النظام خلال الثمانينات قبل أن تتميّز ملامحه مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، وهي بهذا المعنى أكثر انطباقا على الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يشهد توسعا كبيرا على مستوى العلاقات الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، فإن كلمة "**العالمي**" تشير إلى حقيقة العالمية التي تميّز هذا النظام، حيث تزايدت درجة الاعتماد المتبادل بفعل ما وفّرته التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال، لتتلاشى فيه الحدود السياسية بشكـل واضح.

أضف إلى ذلك، النفوذ الكبير الذي تتمتع به الشركات متعدية الجنسيات واستراتيجياتها العالمية للإنتاج والتسويق، وظهور الأذواق المتشابهة ومفهوم المواطن العالمي، كما أن المؤسسات الاقتصادية الدولية أصبحت المصمّم الرئيسي للسياسات الاقتصادية الكلية في أكثر دول العالم، لتتجاوز بذلك السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يجعلها الموجّـه الأول للاقتصاد العالمي المعاصر.

ثالثا - ديناميّة النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

في الوقت الراهن، يمتد عمر النظام الاقتصاد العالمي الجديد إلى أزيد من سبعين عاما، شهد خلالها العديد من التطورات العميقة، وعلى صُعد مختلفة، إذ تتفاعل حزمة معقدة من القضايا الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية، وتفرض بصماتها على تطوّر هذا النظام من حيث الآليات والرؤية التحليلية لواقع الاقتصاد العالمي، ولعل سنوات عقد التسعينات من القرن الماضي كانت حبلى بالتطورات السياسية والاقتصادية التي أسهمت في سيادة قوانين السوق والديمقراطية، لتستقر الهيمنة –إلى حدّ كبير– لصالح المبشّرين بـ (العالم الحـــر) بقيادة الولايـــــات المتحدة الأمريكيـــــــة.

ولقد امتزجت العديد من العوامل لترسيخ هذه التغيرات، كموجات العولمة وتدويل الإنتاج وانتشار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، وبروز قوى اقتصادية منافسة للدول الكبرى، بل تتخطاها في

معدلات النمو بشكل واضح، وهو ما أضفى على النظام الاقتصادي العالمي الجديد صفة الديناميّة التي تضمن له التجدّد المستمرّ. لذلك، فإن الأدبيات الاقتصادية عندما تطرح قضية تطور النظام الاقتصادي العالمي، فإنها تطرحه في شكل مراحل متتالية[1]، وهو ما سيطرقه المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

على الرغم من أن تاريخ النظام الاقتصادي العالمي الجديد مستمر لا انقطاع فيه، إلاّ أن التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، قد انعكست بشكل واضح على كثير من المعالم المميزة لهذا النظام، حيث كانت هذه التغيرات بمثابة العوامل الدافعة إلى إعادة النظر في القواعد والترتيبات التي تحكمه، ولعله من الممكن تقسيم هذه التطورات التي امتدت على فترة تزيد عن نصف القرن إلى ثلاث مراحل أساسية.

أولا – مرحلة تشكّل ملامح النظام وبروز المشكلات (من نهاية ح ع الثانية إلى غاية 1973):

طبعت هذه المرحلة حزمة من الظواهر التي تستحق الإشارة، أهمها:

1- بروز صراع نظامَيْ اقتصاد السوق والاقتصاد الموجّه: كانت هذه المرحلة بداية لتشكّل المعالم الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث انقسم العالم بوضوح إلى شمال متقدّم وجنوب متخلف، وبرز نظامان اقتصاديان هما: النظام الرأسمالي الداعي إلى تحكيم ميكانيزمات السوق باعتبارها قادرة على إزالة التشوهات الطارئة وتحقيق الرفاهية، والنظام الاشتراكي الذي كان أقرب إلى الدول المتخلفة، وخاصة تلك التي تبنت سياسات تنموية طموحة، حيث كان يرتكز أساسا على فكرة التخطيط المركزي.

وفي الحقيقة، لم ينشأ هذا الصراع غداة الحرب العالمية الثانية، فـ "الرأسمالية الصناعية" التي تطورت في أحضان الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في بريطانيا، وبعدها في دول أوروبية أخرى، واستفادت لاحقا من كتابات مؤيدة لها في قالب تنظيري لمزايا الحرية الاقتصادية، ككتابات آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت ميل وغيرهم[2]، لاقت فيما بعد رفضا راديكاليا من بعض المفكرين الذين كانوا يعتقدون بأن الرأسمالية تمثل نوعا من التعدي على مقدرات الشعوب لصالح فئات قليلة (الملكية الخاصة)، وأنه ينبغي على العالم أن يبني على أنقاضها نظاما عادلا يقدّس (الملكية العامة) من خلال إقامة نظام اشتراكي. وقد تبلورت هذه الأفكار الراديكالية الرافضة للنظام الرأسمالي فيما بعد من خلال كتابات كارل ماركس وفريديريك

---

[1] – هناك من الاقتصاديين من يقسّم مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد حسب العقود (الخمسينات، الستينات، السبعينات ..)، بحيث يكون تقسيمه وصفيا يذكر فيه ما وسم كل عقد على حده، أنظر في ذلك:

- Brigette Stern, (1983) : **un Nouvel Ordre Economique International**, Economica, Paris.

[2] – يصادف الباحث اختلافات كثيرة في ما يطرحه هؤلاء الرواد من أفكار، من حيث حاجة النظام الرأسمالي إلى التهذيب في بعض جوانبه، غير أنهم يتفقون على كونه يمثل النظام الطبيعي الأصلح الذي يجب أن يسود، ولعل التباين بين أطروحات جون مينارد كينز وميلتون فريدمان بشأن دور الدولة وحدود تدخّلها يجلّي جانبا من هذا الاختلاف.

انجليز، من خلال إصدار الإعلان الشيوعي في 1848 وأيضا من خلال كتاب "رأس المال" لماركس وفي غيرها من مؤلفاتـــــــه.

ولقد ظل هذا الصراع مع النظام الرأسمالي متواصلا، حققت فيه الشيوعية تقدّما تدريجيا إلى غاية تمكّنها من السيطرة على الحكم في روسيا، وبناء اقتصاد اشتراكي على الأسس التي نادى بها كارل ماركس، أين استطاع الشيوعيون حينها حسم حروب التدخل في العشرينات لصالحهم، لذا، فإن المقصود في هذه الفقرة هو بيان وضوح هذا الصراع الإيديولوجي –بعد الحرب العالمية الثانية– بين دعاة الرأسمالية الذين يبشّرون بالعالم الحر وتمثلهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبين دعاة الاشتراكية وعلى رأسهم الاتحاد السوفيتي، الذين يناضلون في سبيل تخليص العالم من مظالم الرأسمالية، وقد بدت انعكاسات هذا الصراع جليةً في موقف دول المعسكر الاشتراكي من مؤسسات الاقتصاد الدولي التي تم الإعلان عن ميلادها في بريتون وودز 1944[1].

2– تشكّل مكوّنات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وسيطرة دول اقتصاد السوق: في هذه المرحلة تمايزت فيها المكونات الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد: النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، النظام التجاري الدولي، وقد سيطرت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية باعتبارها صاحبة الحصة الأكبر في هذه المؤسسات، وذلك من منطلق أن حصص الدول الأعضاء تتناسب طرديا مع أوزانها الاقتصادية النسبية، ومن هنا، تبلورت سيطرة الدول الغنية على الدول الفقيرة وانعكس ذلك جليا في قوتها على توجيه سياسات هذه المؤسسات المالية، وأيضا في عدم عدالة شروط التبادل الدولي من ناحية الأسعار، خاصة وأن هذه الدول تسيطر أيضا على عمليات الإنتاج والتوزيع والنقل الخاصة بالمواد الأولية في الدول النامية، وهو ما سمح لها بالاستحواذ على جزء هام من الفوائض الاقتصادية.

وتأسيسا على ما تقدّم حول الصراع الإيديولوجي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فقد تم تسجيل غياب الدور الفاعل لدول المعسكر الاشتراكي في إدارة المؤسسات المالية الدولية، فلم تنضم آنذاك إلى صندوق النقد الدولي إلا رومانيا والمجر ويوغسلافيا وبولندا، كما لم تنضم إلى البنك الدولي سوى الصين ويوغسلافيا ورومانيا فقط، ولا شك أن هذا الضعف في المشاركة كان له أثره على إدارة هذه المؤسسات، ومشّكلا في ذات الوقت نوعا من الخلل في ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية في مطلع هذه المرحلة[2].

3 – بروز معضلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية: أيضا، برزت قضايا التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث واتساع الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب وتوسّع الدول المتقدمة في استنزاف الثروات الطبيعية لإشباع الطلب المتزايد عليها، كما زاد الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالبيئة، خاصة وأن المؤشرات البيئية في الدول الصناعية الرائدة أصبحت سالبة، وهو ما يؤثر على حياة الأفراد ورفاهيتهم، مما دفع إلى البدء في

[1] – راجع مزيدا من التفاصيل عند: حازم الببلاوي، (2000): مرجع سابق، ص ص 22 – 30.

[2] – سيتم طرق هذا الموضوع أكثر في الفصل الثاني من الأطروحة.

البحث عن كيفية إيجاد صيغة توافقية بين النمو الاقتصادي من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى، وذلك باعتبـار أنه من الخطأ التعامل مع الأرض وكنوزهـــا على أنها تجـــارة يتم تصفيتها كما هو مشهـــور عن الاقتصـادي "هيرمن دالي"[1].

ثانيا – مرحلة انتفاضة الدول النامية ومطالبتها بالإصلاح:

وتمتد هذه المرحلة من 1974 إلى غاية نهاية الحرب الباردة، إذ أن الإشكالات التي أشير إليها في المرحلة الأولى من مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وخصوصا ما تعلق منها بإشكالية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ولّدت دافعا قويا لهذه الأخيرة للمطالبة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، من خلال مراعاة ظروف هذه الدول، وإقامة ترتيبات عادلة من شأنها ضمان التوازن في العلاقة الاقتصادية (شمال / جنوب)، وقد برزت هذه المطالب صريحـــة بفضل عدد من القمم العالميـــة التي سجّلها التاريخ.

هذا، وقد ساهمت حرب 1973، وقوة الأوبك وقتها أيضا في افتكاك موقف قوي لصالح الدول النامية المصدّرة للنفط، إذ خلقت شعورا لدى هذه الدول بأن لديها عوامل قوة يمكن أن تنقل إليها السلطة الاقتصادية (ولو أنها تعلقت بسلعة واحدة)، وتفسح لها المجال للمطالبـة بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة[2].

1- مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز (الجزائر 1973) وبروز مطالب الدول النامية: في هذه القمة دعا الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين بصفته رئيسا للمؤتمر "كورت فالدهايم" إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمناقشة قضية النظام الاقتصادي العالمي الذي ينبغي أن يسود، وقد أيّدت مجموعة السبع والسبعين هذه الدعوة، لتنعقد دورة خاصة في شهري أفريل وماي من عام 1974، وخلصت المباحثات إلى ما يلي[3]:

1-1- إعلان خاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالقرار رقم 3201: وقد كانت عبارات الإعلان واضحة بشأن هذا المطلب، ومنها: "***نحن أعضاء الأمم المتحدة وقد اجتمعنا في دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لأول مرة قضايا المواد الأولية والتنمية وخصصنا الدورة كلها لبحث أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه العالم***".

---

(1) – for more details, see : Herman E. Daly, (2000) : **Ecological Economics and the Ecology of Economics**, Edward Elgar Publishing. P 108.

(2) – لعله من المفيد أن نذكّر بأن نجاح الدول النامية وعلى رأسها دول الأوبك في سعيها لعقد دورة استثنائية لجمعية الأمم المتحدة كان نتيجة لوحدة صف الدول النامية في التعبير عن موقفها والإصرار على فتح نقاشات مستفيضة وعميقة حول ضرورة إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشكل يعالج اختلالاته ويضمن العدالة والتوازن في المصالح المشتركة، ولم تكن الدول المتقدمة لتتقبل ببساطة هذه الانتفاضة التي أبدتها الدول النامية واجتماع كلمتها في المطالبة بحقوقها لولا الهزة العنيفة التي سببها تعديل أسعار النفط، وقد حاولت الدول المتقدمة تفريق جمع الدول النامية من خلال طرحها لفكرة التفاوض مع كل دولة بمفردها وأيضا من خلال حزمة الاعتراضات التي أبدتها ضمن النقاشات/ ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع:

– عبد القادر سيد أحمد، (1978):**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب**، الطبعة الأولى، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ص ص 10 – 19.

(3) – استفاد الباحث في هذا السياق من كتاب: عبد المنعم زنابيلي، (1977): **تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق. سوريا. ص 234 وما بعدها.

وأيضا: "**_.. نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون إبطاء من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويؤمّن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطّردة، والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة_** .."

1-2- برنامج العمل الخاص بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد: ويتكوّن هذا البرنامج من عشر نقاط تتعلق بتجارة المواد الأولية، ودور النظام النقدي الدولي في تمويل التنمية في الدول النامية، وقضايا التصنيع ونقل التكنولوجيا وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والرقابة على الشركات متعددة الجنسيات وتنمية التعاون الدولي وضمان سيادة الدول على مواردها الطبيعية وإعداد برنامج خاص للمعونات الموجّهة للدول المتضررة أكثـــــر من غيرها وخصوصـــا تلك الأقل نموا والتي ليس لها منافذ بحرية.

إن هذه الجمعية الاستثنائية فتح الباب لانعقاد اجتماعات أخرى تناولت موضوع النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على شاكلة الدورة العادية التاسعة والعشرين للأمم المتحدة في سبتمبر 1974، أين تم إصدار القرار 3281 الذي يساوي بين كل الدول في إطار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، ثم تلاه إعلان ليما الذي أوصى بضرورة رفع حصة الدول النامية من الإنتاج الصناعي إلى حدود 25% في عام 2000 بدل الـ 7 % عام 1974. ثم مؤتمر حوار الشمال والجنوب (مؤتمر الأغنياء والفقراء) الذي انعقد في ديسمبر 1975 بباريس وناقش قضايا التنمية والطاقة وتجارة المواد الأولية، والمؤتمر الرابع لـ UNCTAD[1] بنيروبي عام 1976، الذي سبقته تحضيرات مكثفة نظرا للقضايا الشائكة التي تم طرحها، وعلى رأسها قضية أسعار المواد الأولية ومعضلة المديونية الخارجية، حيث انقسمت الدول الحاضرة فيما يخص المشروع المتكامل الذي طرحته الدول النامية بخصوص أسعار المواد الأولية إلى طرفي نقيض ووسط، فطرفي النقيض كانت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الغربية آنذاك التي رفضت بشدة مسعى الدول النامية وأصرّت على تحكيم قوانين السوق وعدم التدخل، في مقابل اجتماع غير مسبوق لكلمة الدول النامية حول مطلبها، وطرف وسط الذي تبنته فرنسا حينها. أما فيما يخص معضلة الديون الخارجية التي نادت مجموعة السبع والسبعين بضرورة عقد مؤتمر دولي يناقش تفاصيل هذا الموضوع وتبني إجراءات عملية للتخفيف من حدة أعباء هذه الديون على الدول النامية، وبالمقابل اجتمعت كلمة الدول المتقدمة على رفض هذا المقترح مصرّة على قبولها التفاوض مع كل دولة مدينة على حدة.

(1) – UNCTAD هي اختصار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development)، وموقعها الإلكتروني الرسمي هو: www.unctad.org

2- اجتماع كلمة الدول النامية ووحدة صفها سر قوة موقفها في المفاوضات: على الرغم من عدم النجاح في تحقيق تقدّم ملموس -خلال مؤتمرات هذه المرحلة- في واقع الدول النامية فيما يخص وضعيتها غير العادلة في خريطة الاقتصاد العالمي، إلا أنها أدركت أن قوة موقفها التفاوضي مع الدول المتقدمة يكمن بالأساس في اجتماعها على مصالحها، فالدول المتقدمة رغم قلة عددها تتمكّن من فرض مصالحها الاقتصادية بفضل التفافها على هذه المصالح ونبذ الخلافات الأخرى، وهي تسعى دوما وفي كل الظروف لتحمي نقطة القوة هذه، وفي الوقت ذاته لا تدّخر جهدا في سبيل تمزيق شمل الدول النامية وإضعاف وحدتها سرّا وعلانية[1].

وإزاء هذا الموقف المتماسك للدول النامية تجاه قضاياه العادلة ومطالبتها بضمان المعالجة الشفافة والمتكاملة لهذه الملفات، لم يبق مجالا للدول المتقدّمة لتتهرّب من المفاوضات الخاصة بإصلاح عيوب النظام الاقتصادي العالمي الجديد، رغم إدراكها من أن الاستجابة لهذه المطالب سيتمخّض عنه جراحة عميقة وتغيّرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، لهذا، فقد حملت تدخّلات عدد من الدول المتقدمة تحفظات شديدة بخصوص القرارات التي تم تبنّيها، وخصوصا تلك الصادرة عن الدورات الاستثنائية (الدورة السادسة مثلا)، وكان هدفها الأساسي هو الحفاظ على الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي وعدم التورّط في إعادة هيكلته بشكل جوهري، وإنما نادت بضرورة معالجة المشاكل المطروحة تدريجيا مع منح تعويضات (رمزية) في حالة الأضرار الثابتة لترفض بذلك المعالجة البنيوية الشاملة للمشكلات المطروحة [2].

3- حصاد الجهود غير مبشّرة: على خلاف ما انعقدت عليه آمال الدول النامية التي تجسّدت في مطالبها ومفاوضاتها المارطونية مع الدول المتقدّمة بشأن إصلاح العيوب في مفاصل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن واقع وضعيتها غير العادل لم يتزحزح كثيرا، بل -في عقد الثمانينات من القرن الماضي- تعمّقت أكثر مشاكلها الهيكلية وتفاقمت أزمة ديونها، وازدادت حدّة تدخّل الأذرع المؤسساتية لهذا النظام والمتمثلة في كل من صندوق النقدي والبنك الدوليين في هذه الدول من خلال فرض برامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت والتكييف الهيكلي، خصوصا في ظل المشروطية المتبادلة بينهما، إن هذه السياسات الأصولية تتأسس على مبادئ الحرية الاقتصادية التي ينادي بها المبشّرون بالعالم الحر، وتحمل كثيرا من الأعباء على الدول النامية[3].

أضف إلى ما سبق، الحدث الأهم الذي طبع أواخر الثمانينات والمتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفييتي، فوصول خورباتشوف إلى الحكم في 1985، وإعلانه عن كل من البروسترويكا

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، (1998)، مرجع سابق، ص 13.

[2] - عبد القادر سيد أحمد، (1978)، مرجع سابق، ص ص 17- 18.

[3] - فيما يخص الأسس النظرية للسياسات الأصولية التي تفرضها هاتان المؤسستان، راجع:

- عبد المجيد قدي، (2003): **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 270 – 298.

والغلاسنوست[1]، ودعوته إلى إقامة نظام عالمي جديد يقوم على مبادئ الحوار والتعاون حول الحفاظ على الجنس البشري والبيئة، والابتعاد عن مجالات الصراع الإيديولوجي والسعي إلى بناء عالم أفضل[2]، كل هذه المعطيات والمطالب النبيلة، خلقت قوى دافعة جديدة تبحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد يستجيب لهذه التطورات. ولأن العالم الحر قد حسم الصراع الطويل لصالحه على حساب العالم الاشتراكي، فإنه وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، سيقود المرحلة الموالية من رسم صورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفقا لمصالحه في العقود اللاحقة.

ثالثا – مرحلة الأحادية القطبية ونظرية نهاية التاريخ (ما بعد 1990):

بعد نهاية الحرب الباردة وغلبة التوجّه الليبرالي بدت الظروف مواتية للدول المتقدّمة لترسّخ مواقعها الأمامية أكثر، وتُحكِم سيطرتها على المؤسسات الاقتصادية الدولية بشكل أوثق، وتقود الاقتصاد العالمي وفقا لمبادئ السوق الحرة، مستعينة على ذلك بالعولمة التي تتغذى على طفرة التطور التكنولوجي، ومبشّرة بجولة جديدة من جولات صياغة النظام الاقتصادي العالمي في إطار آليات السوق. وقد تربّعت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم القوى الاقتصادية في العالم، واجتهدت في إقناع هذا العالم بضرورة التسليم لآليات السوق والخضوع التام لمؤسسات الاقتصاد الدولي، انطلاقا من كون العالم ومن خلال هيمنة الليبرالية، يكون قد وصل إلى نهاية التاريخ وتوصّل إلى النظام الاقتصادي والسياسي الأمثل[3].

لكن هذه الرغبة الجامحة والرؤية الأمريكية الانفرادية في قيادة الاقتصاد العالمي لاقت مقاومة شديدة في إطار آليات السوق نفسها، وأيضا من الدول النامية التي صارت أكثر وعيا بتوجّهات هذه المرحلة، ففي ظل اتساع نطاق العولمة الاقتصادية المستندة إلى آليات السوق الرأسمالية، وطغيان مبدأ "المصلحة أولا"، تتعمق معاناة هذه الدول وتضيع كثير من جهودها التنموية بسبب الأزمات الاقتصادية العالمية العنيفة التي تأتي في إطار الصراع الاقتصادي بين الدول الكبرى اقتصاديا، فبينما تسعى كثير من هذه الدول الرأسمالية المتقدّمة إلى حجز مكانة هامة لها على الصعيد الدولي من خلال اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، تصرّ الو.م.أ بشدّة – من خلال سلوكاتها– على الإبقاء على الأحادية القطبية والترتيب الهرمي الذي تقف هي على قمّته لتعزّز من قوتها ونفوذها الاقتصادي، وقد يدفعها هذا الإصرار إلى تعمّد الإخلال بهيكل العلاقات الاقتصادية بين مختلف الكتل من خلال تبنّيها لسياسات قصيرة الأجل وضيّقة الأفق، أحادية الجانب، معرّضة بذلك أمن الاقتصاد العالمي

---

[1] – **البروسترويكا** تعني إعادة البناء، و**الغلاسنوست** تعني المصارحة أو المكاشفة.

[2] – حسين توفيق إبراهيم، (1995): **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العدد 3 و 4، دولة الكويت، ص 50.

[3] – أنظر: فرانسيس فوكوياما، (1993): **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 51 وما بعدها.

للخطر الذي من شأنه تعطيل البرامج التنموية في البلدان النامية التي تتجرّع تبعات هذا الصراع من غير أن تكون طرفا متسببا في [1].

وفيما يلي مختصر لأهم ما جادت به هذه المرحلة في أربعة عناصر هامة، كان لها أثر ملموس في تشكّل النمط الحديث لعمل النظام الاقتصادي العالمي.

1- سيادة آليات السوق وتعالي موجات الخصخصة: لقد كان لانهيار الاتحاد السوفييتي وما نتج عنه من انكماش حاد للنظام الاشتراكي دلالة اقتصادية وسياسية هامة، حيث -وكما سبقت الإشارة- سادت الحرية الاقتصادية التي تقدّس آليات السوق على حساب التدخّل والتوجيه، وقد تأكّد انتصار الرأسمالية في هذه المرحلة بعد انضمام أكثر الدول التي كانت تتبنى تطبيق النظام الاشتراكي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية والخضوع -حينها- لشروطها وفلسفتها الليبرالية.

وكان من الطبيعي أن تتزايد وتيرة توسّع القطاع الخاص مقابل تراجع القطاع العام، ومثلها فتح الأسواق ورفع الدعم وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ورفع الدعم عن الأسعار وتخفيض عجز الموازنة العامة وغيرها من مكونات وصفة البرامج الإصلاحية الأصولية التي تجد منطلقاتها في الفكر النيوكلاسيكي، والمفروضة من قبل مؤسسات الاقتصاد العالمي[2].

2 - ترتيب هرمي حاد في القوى الاقتصادية في ظل الطفرة التكنولوجية وعولمة الاقتصاد: في مطلع التسعينات من القرن الماضي بدا واضحا بأن الطفرة التي شهدتها التطورات التكنولوجية سيكون لها دور كبير في توليد القيمة الاقتصادية المضافة ضمن ما يعرف بالاقتصاد الرقمي ومجتمعات المعرفة، وبمقدار تطوّر الدول في هذا المجال يتقدّم ترتيبها في هرم القوى الاقتصادية في العالم، وبالتالي فإن الهيكل الجديد للاقتصاد العالمي من منظور تكنولوجي ستتقدّمه الدول الصناعية المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، ثم مجموعة الدول الصناعية الناشئة كالنمور الآسيوية وبعض دول شرق أوروبا، لتكون في الترتيب الأدنى مجموعة الدول النامية المصنّفة كدول عالم ثالث.

وقد عمّقت هذه التطورات من تغلغل العولمة وانتشارها رأسيا بتناولها لكل المستويات ذات الصلة بالتمويل والإنتاج والتكنولوجيا والتسويق والإدارة، وأفقيا ليصير العالم في رحابها بمثابة قرية صغيرة متنافسة الأطراف، لذا فإن الدول تتقدّم في خارطة الاقتصاد العالمي بقدر تمكّنها من إدارة هذه الأدوات الحديثة، وتتخلّف بمقدار تخلّفها في التحكّم بها، وقد سلّم الكثير بحتمية انخراط دول العالم الثالث في العولمة وتحمّل تبعاتها

---

[1] - حميد الجميلي، (2005): **دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي المعاصر**، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ص ص 91 – 92.

[2] - عبد المجيد قدي، (2003)، مرجع سابق، ص 280.

ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تتيحها قدر الإمكان حتى لا تبقى خارج سياق التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي[1].

3 – إنشاء منظمة التجارة العالمية واكتمال أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد: خلال المناقشات الحادة في الاجتماع الشهير في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عام 1944 الذي جمع الولايات المتحدة الأمريكية بدول الحلفاء ودول أخرى لبناء أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نجح المتفاوضون في الإعلان عن ميلاد كل من صندوق النقد الدولي ليتولى إدارة العلاقات النقدية الدولية، والبنك الدول الذي يدير العلاقات المالية الدولية، بينما فشل الإعلان تتويج المفاوضات متعددة الأطراف بشأن إنشاء "منظمة التجارة الدولية" (ITO)، وذلك بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما تم الإعلان فقط عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) لإدارة العلاقات التجارية الدولية والعمل على تحريرها من كل القيود الظاهرة والرمادية.

وكانت مناقشة قضايا التجارة الدولية تتم من خلال جولات تفاوضية متعددة الأطراف بين الدول الموقّعة على هذه الاتفاقية، وقد سجّل التاريخ موقفا تفاوضيا ضعيفا للدول النامية في هذه الجولات، إذ لم يتعدّ دورها فتح أسواقها لسلع الدول المتقدّمة، في حين كانت السلع التي تمتلك فيها هذه الدول ميزة نسبية كالزراعة وصناعة النسيج والملابس الجاهزة محل استثناءات من حيث تحريرها الكامل، بل هناك سلع استراتيجية لم تشملها الاتفاقية أصلا كتجارة النفط العالمية، وقد عبّرت الدول النامية عن تذمّرها من هذه الوضعية غير العادلة وحاولت فرضها كملف مستعجل للنقاش لكنها كانت تصطدم بالموقف القوي للدول المتقدمة[2].

وعندما بدأت جولة الأوروغواي التاريخية في منتصف عقد الثمانينات، وما طُرِح فيها من ملفات شائكة (ملفي الدعم في الزراعة والنسيج والملابس الجاهزة وتجارة الخدمات) والاختلاف القوي بين بعض الأطراف في مجموعة الدول المتقدّمة بسبب المصالح الاقتصادية المتضاربة، وطالت المفاوضات إلى غاية أواخر 1994 ليتم تسجيل تقدّم جزئي في هذين الملفين وإدراج اتفاقية تريبس (TRIPS) التي تؤطر قضايا الملكية الفكرية وحقوق

---

[1] – لقد نبّه **المفكّر سمير أمين** إلى أن تعمّق العولمة الاقتصادية له ارتدادات عنيفة على الاقتصاد العالمي في شكل اضطرابات وأزمات حادة، وبسيادتها ستتطور الأمور حتى تصبح الفوضى الاقتصادية نظاما قائما بذاته، لتستغلّه الدول الرأسمالية لتمارس شتى صنوف القسر السياسي والاقتصادي وحتى العسكري ضد الدول التي تتخلّف عن تبنّي العولمة وسيلة تنموية. راجع كتابه القيّم: إمبراطورية الفوضى، دار الفارابي، 1991. ولم يكن هذا من باب المبالغة، فقراءة كلام الأكاديمي المعارض نوام تشومسكي المنشور في الغاردين اللندنية في 25 أوت 1991 " **إن العدو الأضعف كثيرا يجب أن يُطحن طحنا، لا أن يُهزم فقط إذا أريد تلقين من يلزم الدرس الأساسي في النظام العالمي الجديد، نحن السادة وأنتم تمسحون أحذيتنا**" كفيل بإدراك النظرة الدونية تجاه دول العالم الثالث، وهاته المقولة نقلا عن:

– ضياء مجيد الموسوي، (2005): **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 169.

[2] – حازت جولة الـ GATT التفاوضية أهمية بالغة لما سبقها من تحضيرات وتخلّلها من نقاشات وانقسامات حادة بشأن الملفات المطروحة، وقد تناول الباحث هذه الجولة وعقباتها وملفاتها المطروحة في:

– رمضان بطوري، (2005): **تحليل العوامل المؤثّرة في تحرير التجارة العالمية للزراعة والنسيج وحساسية الدول العربية لذلك**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص ص 73 – 84.

المؤلف في إطار "منظمة التجارة العالمية" التي خلفت الـ GATT كمنظمة لها كل الصلاحيات واتفاقياتها إجبارية وليست اختيارية، ليكتمل بذلك الركن الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ويتم تحرير التجارة العالمية في مجال الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية التي تتفوق فيها الدول المتقدّمة [1].

بعد هذا العرض المختصر لمراحل تطوّر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، تبرز الحاجة إلى معرفة تركيبته من حيث الأنظمة الفرعية والمؤسسات المسؤولة عن إدارتها، وكذا أبرز خصائص هذا النظام، وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل من خلال المبحث الموالي.

[1] – عند انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي المارطونية والإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية روّج الإعلام العالمي للنتائج المتوصّل إليها بشأن ملفي الزراعة والنسيج على أنها انتصار تاريخي حقّقته الدول النامية على حساب الدول المتقدّمة، وفي الحقيقة، لم يكن ذلك سوى ذرّا للرماد في العيون، وظلت الدول النامية تعاني في هذين الملفين بالذات وعبّرت عن خيبتها في المؤتمرات والقمم التي نظمتها المنظمة، وقد صدقت التحليلات التي أشارت سلفا إلى أن ما قدّمته الدول المتقدّمة من تنازلات وهمية باليمين قد أخذت أضعافه بالشمال من خلال اتفاقيتي التجارة العالمية في الخدمات، وحقول الملكية الفكرية (تريبس).

المبحث الثاني

أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخصائصه المعاصرة

بعد التوطئة التي عرض من خلالها المبحث السابقُ صورةً عامة عن نشأة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وحزمةً من المفاهيم والقضايا ذات الصلة، يأتي هذا المبحث ليسلّط الضوء على جانب آخر من هذا النظام، ويتعلّق الأمر –تحديدا– بأركانه وأبرز خصائصه المعاصرة.

غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفي إطار جهود الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء الاقتصاد الدولي المتفكّك بالشراكة مع حلفائها، ودعوتهم لمناقشة هذا الموضوع في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عام 1944، تمكّن الحاضرون من وضع تصوّر عام للنظام الاقتصادي العالمي الجديد على أساس مبادئ آليات السوق والحرية الاقتصادية، وفي هذا السياق تم بناء هذا النظام الجديد على ثلاثة أنظمة فرعية تماشيا مع أنواع العلاقات الاقتصادية النقدية والمالية والتجارية الدولية.

المطلب الأول: الأنظمة الفرعية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ومؤسساته الدولية

ومن خلال هذا المطلب، سيتم تقديم عرض عام ومختصر لهذه الأنظمة الفرعية والمؤسسات الدولية التي تشرف على إدارتها، وذلك تتمّة لملامح الصورة العامة لهذا النظام، ولآليات عمل هذه أنظمته الفرعية التي تؤثر على عمل باقي مكونات الاقتصاد العالمي.

أولا – النظام النقدي الدولي:

من حيث تاريخ وجوده، فإن النظام النقدي الدولي لم يكن وليد مؤتمر بريتون وودز، فالعالم عرف العلاقات الاقتصادية المختلفة ووضع لها ضوابط وإجراءات لتنظيمها بقدر تطوّرها، وينسحب هذا الكلام بتمامه على النظام النقدي الدولي الذي تطوّر عبر مراحل متتالية سبقت مؤتمر بريتون وودز تلخصها الكتابات الاقتصادية في ثلاث مراحل أساسية [1].

- مرحلة النظام النقدي في ظل الرأسمالية التجارية "الميركانتيلية"؛
- مرحلة النظام النقدي في ظل قاعدة الذهب؛
- مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

ومن الطبيعي أن يكون الانتقال التدريجي بين هذه الأنظمة مرتبطا بالتطورات والتغيرات التي عرفتها الإنسانية في علاقاتها الاقتصادية. لذلك فإن ما خلّفته الحرب العالمية الأولى ثم الثانية كان له الأثر البالغ في صياغة النظام النقدي الدولي الذي عُرف بنظام بريتون وودز.

[1] – أنظر التفاصيل في الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

1- مجال عمل النظام النقدي الدولي: تنصرف القواعد والإجراءات والتدابير التي تشكّل بمجموعها النظام النقدي الدولي، إلى ضبط السلوك الدولي فيما يخص أسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز، وكذا حزمة السياسات التي تطبّقها الدول عند قيامها بتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية.

لذلك، فإن النظام النقدي الدولي يستهدف بالأساس ضمان الاستقرار النقدي العالمي الضروري لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام، من خلال توفير السيولة وضمان الحد الأدنى من التعاون الدولي، وكذا المحافظة على مرونة أسعار الصرف واستقرارها وتيسير التحويل بين العملات المختلفة[1].

وقد أدركت الدول المجتمعة في بريتون وودز ضرورة بناء وتصميم نظام نقدي دولي يستجيب لتحديات المرحلة، ويكون قادرا على مسايرة التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وارتأت أهمية وجود صرح مؤسسي مستقل يقوم على إدارة هذا النظام الدولي ويضمن كفاءته.

2- صندوق النقد الدولي القائم على إدارة النظام النقدي الدولي: يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة الدولية الرسمية المعنية بإدارة النظام النقدي الدولي وتحقيق أهدافه المشار إليها سابقا، وقد أنشئ الصندوق في سنة 1945 بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في صيف 1944، وضمّ حينها 44 دولة ليصل إلى عددها إلى 189 دولة في وقتنا الراهن (عام 2017)[2]، وقد تم تفصيل أهدافه ومهامه في اتفاقية إنشائه، وسنعرض لهذه التفاصيل لاحقا باعتباره محور هذه الأطروحة.

3- التحوّلات البارزة في النظام النقدي الدولي: لقد مرّ على إنشاء النظام النقدي الدولي أزيد من 70 عاما عرف خلالها هذا النظام العديد من التحوّلات لعل أهمها ذلك التحوّل الذي مسّ نظام تحديد أسعار الصرف، فبعد أن تبنى العالم نظام بريتون وودز القائم على الأسعار الثابتة واعتبار الدولار الأمريكي كعملة دولية مركزية، وأمام التراجع المتتالي لقيمة هذه العملة في مقابل الذهب، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيقاف العمل بالتزامها الضامن لتحويل الاحتياطي الدولاري للدول إلى ذهب، مما عجّل بانهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة.

وقد ساد بدلا عن ذلك نظامُ أسعار الصرف العائمة ليدخل النظام النقدي –في هذه المرحلة– في تحديات جديدة تجاه مهامه الرئيسية المتعلقة باستقرار العلاقات النقدية الدولية، خصوصا أنه في ظل هذا النظام الجديد زادت حدة عنصر عدم اليقين وما يترتب عنه من حدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف تؤثّر سلبا على انسياب حركة رؤوس الأموال وعلى التجارة الدولية.

---

[1] – أنظر : رمزي زكي، (1994): **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 77.

[2] – من موقع صندوق النقد الدولي، الرابط: http://www.imf.org/external/country/index.htm بتاريخ: 2016/07/28.

إنّ هذه المعطيات كانت دافعا قويا لظهور مطالب ملحّة ومستعجلة لإجراء عمليات إصلاح عميقة على النظام النقدي الدولي، وعلى الصندوق باعتباره المسؤول الأول عن إدارته، ولعله من الضروري في هذا السياق أن نؤكّد بأن الإصلاح المنشود لا يتعلق بالعودة إلى أسعار الصرف الثابتة على حساب التعويم، وإنما بتطوير كفاءة النظام النقدي من خلال زيادة وتكثيف التنسيق بين الدول الصناعية الكبرى، حتى لا تتضارب سياساتها النقدية وأهدافها الاقتصادية الخاصة[1].

ثانيا – النظام المالي الدولي:

يعد النظام المالي الدولي توأما للنظام النقدي الدولي، وهما يتكاملان في إطار مهامهما وآليات عملهما، وهناك العديد من مجالات التعاون بينهما.

1– مجال عمل النظام المالي الدولي: إلى جانب النظام النقدّي الدولي، تطرّق الحاضرون في مؤتمر بريتون وودز إلى النظام المالي الدولي الذي يعنى بكل ما يتعلق بحركة رؤوس الأموال، سواء ما كان منها في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة أو قروض دولية أو حتى مساعدات أجنبية، وقد كانت المهام التي سطرت لهذا النظام كبيرة بالنظر إلى حالة الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت من مهامه كنظام فرعي إعادة بناء الاقتصاد العالمي انطلاقا من أوروبا –التي كانت مسرحا لحربين عالميتين– من خلال تمويل برامج تنموية طموحة لهذا الغرض.

وعلى غرار ما حصل مع النظام النقدي، فإنه كان من الضروري إنشاء صرح مؤسسي تُسند إليه مهمة الإشراف على إدارة النظام المالي الدولي الجديد، وهي مهمة معقّدة بسبب عمق المشاكل التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية على البنى التحتية فضلا عن الخسائر البشرية الكبيرة، وبالفعل، فقد تم الاتفاق على إنشاء هذا الصرح المؤسسي باسم البنك الدولي.

2– البنك الدولي القائم على إدارة النظام المالي الدولي: يَعتبر المهتمون بشؤون المالية الدولية هذا البنك بمثابة المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، ومَردّ ذلك إلى التكامل الوثيق بينهما، إذ لا يمكن لصندوق النقد الدولي الذي يركّز في علاجه للاختلالات على السياسات قصيرة الأجل بخصوص تصحيح أسعار الصرف وتخفيض عجز الموازنة ومحاربة مشكل التضخم، لا يمكنه أن يقوم بمهامه هذه على نحو فعّال بعيدا عن سياسات طويلة الأجل تضمن قروضا تنموية كبيرة وطويلة لصالح أوروبا التي ركّز عليها في المرحلة الأولى، ثم الدول النامية في مرحلة لاحقة. وقد باشر عمله رسميا في 25 يونيو 1946 بواشنطون كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة، تعمل في مجال الإقراض الدولي لأغراض إعادة التعمير والتنمية، من خلال مجموعتها المتكونة من

[1] – سيتم تناول التفاصيل لاحقا في الفصل الثاني.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار [1].

3- التحوّلات البارزة في النظام المالي الدولي: إن الظروف التاريخية التي أنشئ في سياقها النظام المالي الدولي الجديد ومؤسسته الدولية كانت عاملا حاسما في اختيار القروض التنموية طويلة الأجل كآلية ونمط للتمويل الدولي، وقد نجح هذا النمط التمويلي في تحقيق كثير من أهدافه في أوروبا ودول أخرى إلى غاية مطلع ثمانينات القرن الماضي، أين طفت إلى الساحة العالمية أزمة المديونية الكبيرة التي مست عددا من دول العالم النامية[2].

وقد كان إعلان دولة المكسيك في 1982 عن توقّفها عن السداد بمثابة لحظة التفات فارقة إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة كأسلوبٍ تمويلي دولي بديل عن القروض والمساعدات الائتمانية التقليدية، خصوصا في ظل النمو المطّرد لحركة رؤوس الأموال الدولية بقدرٍ تجاوزَ معدلات نمو حركة التجارة العالمية، ومع ما طرحته أزمة المديونية هذه من تحديات خطيرة على المالية الدولية وعلى رأسها تخوّف البنوك التجارية العالمية وإحجامها عن الاستمرار في صرف القروض التجارية، وما حمله هذا الإحجام من أثار انكماشية على عمليات تمويل التنمية، بل كان الكثير منها على وشك الانهيار لولا تعاون صندوق النقد والبنك الدوليان فيما سمّي حينها بـ "ربطة الإنقاذ".

وكإضافة إلى ما تقدّم، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة كنمط للتمويل الدولي، ستخلّص الدول النامية من المشروطية المتبادلة بين صندوق النقد والبنك الدوليين عند منحهما للقروض الإنمائية الرسمية، ناهيك عن المزايا الأخرى التي يتمتع بها هذا البديل التمويلي بالنسبة للدول النامية، كنقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية التي تحتاجها هذه الدول في معركتها التنموية.

لكل هذه المزايا وغيرها، دخلت الكثير من الدول النامية في تنافس شديد على جلب الاستثمارات الأجنبية بنوعيها المباشرة وغير المباشرة، محاولةً توفير المناخ المناسب لهذه الاستثمارات حتى تضمن توطّنها واستمرار نشاطها، لذا، فإن تمويل التنمية بالاستثمار الأجنبي تضاعف مرة ونصف خلال الفترة 1986- 1990 مقارنة

---

(1) – لمزيد من التفاصيل التفاصيل المتعلقة بأهدافه وآليات عمله وخدماته للدول الأعضاء، يمكن الرجوع إلى الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط: http://www.worldbank.org

(2) – راجع مزيدا من التفاصيل حول هذه الأزمة وآليات حلّها المقترحة في:

- Sanchez Arnau, (1982) : Le problème de l’endettement des pays sous-développés, Dette et Développement (Mécanismes et conséquences de l’endettement du Tiers Monde) ,OPU, ALGERIE, PP 11 – 25.

- George Corm, (1982) : L’endettement des pays en voie de développement : ORIGINES ET MECANISMES, Dette et Développement (Mécanismes et conséquences de l’endettement du Tiers Monde) ,OPU, ALGERIE, PP 31 – 93.

- Abdelkader Sid Ahmed, (1982) : La conditionnalité des tirages sur le fonds monétaire international, Dette et Développement (Mécanismes et conséquences de l’endettement du Tiers Monde) ,OPU, ALGERIE, PP 103 – 157.

بما كان عليه في الخمس السنوات السابقة 1980 – 1985، حيث ارتفع إلى 75% بعد أن كان 30% من حجم التدفقات الرأسمالية الأجنبية نحو الدول النامية [1].

ثالثا – النظام التجـــاري الدولي:

بهذا النظام الفرعي تكتمل الأضلاع الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إذ تشكّل التجارة العالمية حجر الزاوية في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل هي منشِئة للعلاقات المالية والنقدية الدولية، لهذا فإن المؤتمرين في بريتون وودز 1944 لم يهملوا التفاوض حول النظام التجاري الدولي، وشغل حيّزا واسعا من نقاشـــــاتهم في المراحل اللاحقة بسبب تضارب المصالح حولـــــه.

لقد دارت النقاشات حول هذا الموضوع على هدي المبادئ التي سنّها الفكر الكلاسيكي الذي يدعو إلى الحرية التجارية على حساب نظام الحماية الذي لم يعد له ما يقدّمه من مزايا، لذلك فقد تناولت المفاوضات آليات إزالة الحواجز وتفكيك القيود الجمركية التي تحول دون الحركة الحرة للسلع، هذه المفاوضات بدأت بناءا على توصية صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعقد مؤتمر للتجارة والتوظف في لندن 1946، ثم في جينيف 1947 لتنتهي المفاوضات في هافانا 1948 بعقد اتفاقية أطلق عليها مصطلح ميثاق هافانا للتجارة الدولية الذي قرّر ضرورة إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO).

وكان نجاح هذه الاتفاقية مرهونا بموافقة نصف عدد الدول المشاركة في المفاوضات (56 دولة) على أن تصدر الموافقة النهائية عن المؤسسات التشريعية لهذه الدول، وفي هذا السياق، ينبغي تسجيل بعض المواقف، وعلى رأسها موقف الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس ترومان في ديسمبر 1950 القاضي بسحب الموافقة على ميثاق هافانا.

وبهذا الموقف، تكون الولايات المتحدة الأمريكية ومن سار في فلكها قد أجهضت –بما تمثله من موقع متقدّم في الاقتصادي العالمي– هذا الميثاق، خصوصا في شقّه الثاني الذي يطالب بإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO)، وبقي المجال مفتوحا فقط أمام المبادرات الرامية إلى تحقيق اتفاقية تنظيم التجارة الدولية (ITA)، وقد توجت الجهود المبذولة في هذا الإطار بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصارا بـ (GATT)[2].

1– مجال عمل النظام التجاري الدولي: تأسيسا على ما تقدّم، فإن النظام التجاري الدولي الجديد سيعمل على توفير القواعد والإجراءات التي تضبط حركة التجارة العالمية للسلع المنظورة وغير المنظورة وكل ما يتعلق بها من حقوق الملكية الفكرية والصناعية في إطار مبادئ الحرية الاقتصادية كما ذكرنا سابقا. وسيكون عمله

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، (1998): مرجع سابق، ص ص 47 – 48.

[2] – بالنظر إلى الفصول الأربعة للميثاق نجد تفسيرا لرفض هذه الدول للمصادقة على الاتفاقية، فبينما تتكفل الفصول الثلاثة الأولى منها بمعالجة المشكلات الناجمة عن بعض السياسات التجارية وتطويقها، فإن الفصل الرابع يضع معالم السياسة التجارية التي يقرّها هذا الميثاق، وهو ما يعني قبول الموقّعين عليها التنازل عن جانب من السلطة الوطنية وتضييق هامش الحرية في تصميم سياساتها التجارية والحد من مرونة قراراتها.

متناغما مع كل من النظام النقدي والمالي الدوليين لضمان الكفاءة اللازمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ككل.

إن هذا النظام التجاري الدولي سيضع في إطار مهامه الرئيسة –المنوطة به– حزمة من الأهداف التي يمكن تلخيصها في الآتي:

- العمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
- ضمان مناخ تنافسي من شأنه المساهمة في نمو التجارة العالمية؛
- رفع الإنتاج أفقيا من خلال تشجيع التنويع السلعي، وعموديا من خلال رفع كل القيود الصريحة والرمادية التي تعيق انتقال السلع والخدمات؛
- إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية لتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها ومن ثمّ رفع معدلات دخلها الحقيقي؛
- توفير الحماية والعدالة على مستوى السوق الدولية بما يخدم جميع الأطراف المتدخّلة فيها.

2– منظمة التجارة العالمية القائمة على إدارة النظام التجاري الدولي الجديد: سبقت الإشارة إلى فشل المتفاوضين في إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) بعد الموقف الأمريكي الرافض، والاكتفاء بالمصادقة على اتفاقية الـ GATT التي حاولت تحقيق أهداف النظام التجاري الدولي طوال الفترة 1947 – 1994 من خلال جولات تفاوضية متتالية، آخرها جولة الأوروغواي التاريخية 1986 – 1993 التي أسسّت للإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية كاملة الصلاحيات.

إنها منظمة دولية ذات صفة قانونية مستقلة، وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي، وهي مستقلة من الناحية المالية والإدارية وغير خاضعة للأمم المتحدة[1]، تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكّل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف[2]، هذا، وتستهدف من خلال آلياتها المختلفة تحقيق حزمة الأهداف المشار إليها في الفقرة السابقة. ولعله من المفيد أيضا في هذا الموضع أن نشير إلى أبرز نقاط التمايز بين هذا الصرح المؤسسي الدولي وبين اتفاقية الـ GATT من خلال الجدول الموالي.

[1] – سمير صارم، (2000): **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، ص 25.

[2] – محمد مطر، (1998): **الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة**، دراسات استراتيجية، العدد 18، ص 8.

الجدول رقم (1-1): أهم الاختلافات بين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الـ GATT

المجـال	منظمة التجارة العالمية	اتفاقية الـ GATT
الجانب القانوني	اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تتصف بالديمومة، إلى جانب كون هذه المؤسسة تتمتع بشخصية قانونية.	الاتفاقيات مخصصة لهدف محدد، وهي مؤقتة.
الجانب الانتقائي للاتفاقيات	الدول الأعضاء يلتزمون بكل الاتفاقيات المبرمة على مستوى المنظمة كحزمة واحدة.	الدول الموقّعة لم تكن مجبرة على الالتزام بكل الاتفاقيات متعددة الأطراف.
الجانب الشمولي	تغطي هذه المنظمة كل مجالات التجارة الدولية، السلعية والخدمية وحقوق المكية الفكرية والصناعية.	غطت التجارة السلعية فقط، على ما في هذه التغطية من استثناءات.
جانب تسوية النزاعات	تمتلك المنظمة جهازا خاصا لتسوية النزاعات يسهر على حماية حقوق الدول الأعضاء والوقوف على التزاماتهم وتنفيذها.	لم تكن هناك لجنة خاصة بالإشراف على تنفيذ الأحكام المتعلقة بتسوية النزاعات، والأحكام الصادرة لم تتمتع بصفة الإلزامية.
الأهلية في إبرام العقود	بالنظر لتمتع المنظمة بالشخصية القانونية فهي تتمتع بأهلية إبرام العقود مع الدول الأعضاء مع الحصانة أمام القوانين الداخلية، بالإضافة بحقها في رفع دعاوى قضائية.	تفتقد الاتفاقية للشخصية القانونية لأنها لم تكن منظمة دولية، مما يرفع عنها صفة الأهلية التي تخوّلها إبرام العقود ورفع الدعاوى القضائية.

المصدر: ناصر دادي عدون و متناوي محمد، (2003): الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب "الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها"، بدون رقم طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص ص 60 – 61. (بتصرّف)

وبالنظر إلى هذه الفروقات المذكورة استبشرت كثير من الدول النامية التي سبق وصادقت على اتفاقية الـ GATT، وتلك التي انضمّت للمنظمة عند إنشائها بهذا الصرح التجاري الدولي الجديد، باعتباره منبرا تبلّغ من خلاله انشغالاتها، وتطالب في رحابه بحقوقها المهضومة من قبل الدول المتقدّمة خصوصا.

المطلب الثاني: الخصائص المعاصرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتسم النظام الاقتصادي العالمي في وقتنا الراهن بحزمةِ خصائص تحدّد ملامحه واتجاهات تطوّره المستقبلية، وتكشف إلى حد كبير، عن عدم وصول هذا النظام إلى الشكل النهائي الأمثل كما زعمت فكرة نهاية التاريخ التي طرحها فوكوياما في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، وسيحاول الباحث من خلال هذا المطلب تناول هذه الخصائص وتصنيفها في أربع مجموعات رئيسة.

أولا – الصراع على قمة الاقتصاد العالمي والأنماط الجديدة لتقسيم العمل:

في هذا الإطار يمكننا التمييز بين أربعة خصائص، وهي:

1- البناء الهرمي وصراع مراكز القوى الاقتصادية في العالم: أشرنا في مناسبة سابقة إلى أن نهاية الحرب الباردة في أواخر عقد الثمانينات قد فتح مجال الهيمنة الاقتصادية بشكل أوسع للولايات المتحدة الأمريكية، فكانت تقف على رأس مراكز القوة الاقتصادية في العالم محاولةً بكل قوتها تثبيت مكانتها الاقتصادية من خلال الهيمنة على كل المؤسسات الاقتصادية الدولية وغير الاقتصادية. والإقرار بهذه الوضعية ليس إقرارا باستمراريتها، فالصراع الاقتصادي على القمّة لا يتوقف بين مراكز القوة الاقتصادية في العالم، والعقدان الماضيان شهدا بروز عدة مراكز اقتصادية على مستوى الاقتصاد العالمي وتراجع القوة للاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ولعله يمكننا تجلية هذه الحقيقة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم: (1-2) نسبة المساهمة في الناتج العالمي الإجمالي لعيّنة من الدول

الدولة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %					
	1990	**1995**	**2000**	**2005**	**2010**	**2015**
الو.م.أ	22.1	20.3	20.8	19.5	16.8	15.8
اليابان	8.7	7.5	6.5	5.7	4.9	4.3
ألمانيا	6.1	5.4	4.9	4.2	3.7	3.4
فرنسا	4.1	3.5	3.4	3	2.6	2.3
المملكة المتحدة	3.7	3.2	3.1	3	2.5	2.4
الصين الشعبية	4.1	5.9	7.4	9.7	13.8	17.1
الهنـــد	3.7	3.8	4.2	4.8	6	7

المصدر: من جمع وإعداد الباحث بناء على بيانات صندوق النقد الدولي (IMF Data Mapper)

تؤكد أرقام هذا الجدول -التي تغطي ربع القرن الأخير- أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يتراجع من حيث هيمنته على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب القوى التي تزاحمه وتنافسه، بل لم تعد المنافسة حكرا فقط على الدول المتقدمة المعروفة، فهي الأخرى تعاني أمام الصعود المتواصل للقوى الاقتصادية الناشئة كالبرازيل وروسيا والهند والصين (مجموعة BRIC) وغيرها، التي نجحت في قيادة النمو الاقتصادي العالمي في الوقت الذي تترنح فيه مراكز الرأسمالية التقليدية من ضعف في النمو وأزمات هيكلية حادة[1].

إن هذا الصراع بين المراكز الاقتصادية في العالم يؤكد من جهة أولى أن وضعية سيادة هذه القوى مؤقتة وفي طور التغيير من حيث الترتيب والهيمنة، ومن جهة ثانية يقدّم مؤشرات استشرافية جادّة للنصف الثاني من القرن الواحد والعشرين تسود فيه "التعددية القطبية" وتحجز فيه مجموعة من الاقتصاديات النامية (الصاعدة) مكانا مركزيا على خريطة الاقتصاد العالمي[2].

[1] - من الضروري أن نؤكّد على أن التراجع الملموس في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية المشار إليه لا يعني مطلقا تراجع أهميتها، فهي تتمتع بما يسمى **ريع السيطرة** الذي تستمدّه من تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي، وبالنظر إلى مؤشرات اقتصادية كثيرة أخرى فهي لا تزال على قمة هيكل الاقتصاد العالمي كعدد الشركات متعددة الجنسيات وترتيبها الدولي وأثره في حجم الاستثمارات الأمريكية في العالم، ومتوسط دخل الفرد، والإنفاق على البحث والتطوير ومؤشرات التنافسية العالمية وغيرها ...

[2] - راجع حول هذا الصراع كتاب: لستر ثرو، (1996): **المتناطحون** المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة محمد فريد، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 229 وما بعدها.

2- الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل: في ظل هذا التنافس الاقتصادي العالمي المتنامي الذي يتغذى من مخرجات العولمة فيما يخص حركة السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج، وما رافقها من ثورة في التكنولوجيا والمعلومات وما فرضته ظروف التنافسية العالمية، فقد صار من المتعذّر على الدولة أن تستكمل سيرورة منتجاتها محليا، وبات اقتسام العملية الإنتاجية مع أكثر من دولة أمرا محتوما، ويجد هذا التحليل سنده في تراجع أهمية حيازة الموارد الطبيعية -كمعيار للقوة الاقتصادية- لصالح امتلاك القدرة التنافسية الدولية للتحكم في التكلفة والسعر والجودة والتسويق والتمويل وغيرها من مكوّنات التنافسية.

هذا الواقع، قد خلق مناخا اقتصاديا عالميا زادت فيه درجة التشابك والحاجة المتبادلة بين الدول عوضا عما ساد في مراحل سابقة من أفكار "المركز والتخوم"، وما تنطوي عليه من مفاهيم التبعية[1]، و مما يجدر ذكره في هذا المقام، أنه مع تزايد وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول برزت بعض المشكلات، لعل أهمها الثلاث الآتية[2]:

- زيادة مخاطر التعرض للصدمات الاقتصادية بسبب ما يحدث في العالم الخارجي؛
- السرعة الكبيرة في انتشار الأزمات الاقتصادية والمالية وخصوصا الأخيرة منها بسبب الترابط الكبير بين أسواق المال في العالم؛
- الحاجة إلى المزيد من التنسيق والتعاون بين الدول عند تصميم سياساتها الاقتصادية الكلية، وخصوصا ما يعرف بالقوى الاقتصادية الكبرى في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان.

3- تقسيم جديد في هيكل الاقتصاد العالمي: يرى البعض أن التقسيم التقليدي لاقتصاديات العالم إلى اقتصاديات متقدمة ونامية ومتخلفة، لم يعد يجد ما يدعمه في الاقتصاد العالمي المعاصر، فقد ظهرت معطيات جديدة لا يستوعبها التقسيم القديم، تكشف عن مدى التمايز الاقتصادي بين الدول، وعن حجم الفجوة في اقتسام الثروة العالمية، لذا فإن الدول المختلفة في الهيكل الجديد للاقتصاد العالمي تتشكّل في المجموعات الآتية:

- **مجموعة الدول المتقدّمة الأعلى دخلا** (Highly Developed): المتكونة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية.

---

(1) – تؤطّــر هذه الأفكار نظرية "**المركز Centre والمحيط** " **Périphérie** ، وكان الاقتصادي راؤول بريبش أول من استخدم هذين المفهومين عالم الاقتصاد الأرجنتيني. لينتقل هذا المفهوم إلى الفكر الماركسي المعاصر، حيث تبناه أندري ڤاندر فرانك و سمير أمين ، "ن وذلك بهدف بناء طرح نظري يفسر العلاقة التي تربط بين العالم الرأسمالي المتقدم، ودول العالم النامي، هذا وقد عرف هذا الاتجاه بعض التغيرات على مستوى النسق المفاهيمي حيث لم يعد تقسيمها ثنائيا (مركز محيط) حيث أضاف الباحث الأمريكي والرشتاين مصطلح أشباه المحيط (أنصاف محيطية)، ويعني بذلك البلدان التي تشبه إحدى نشاطاتها الاقتصادية بعض ما يوجد في بلدان المحيط بالنسبة للمركز، والجانب الآخر يشبه بلدان المركز بالنسبة لبلدان المحيط، راجع تفاصيل أكثر حول هذه النظرية وتطورها:

- عبد العالي دبلة، (2004): **الدولة رؤية سوسيولوجية**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، ص ص 77، 211 – 213.

(2) – عبد الحميد عبد المطلب، (1998): مرجع سابق، ص ص 25 –27.

– **مجموعة الدول النامية والساعية على طريق النمو** ومنها الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا كالنمور الآسيوية والصين، وأيضا بعض دول أمريكا اللاتينية وتعتبر متوسطة الدخل.

– **الدول المتخلفة اقتصاديا المعروفة بالدول الأقل نموا** (Less Developed Countries)، وتعتبر ذات دخل منخفض.

– **مجموعة الدول المتأخرة اقتصاديا** بصنفيها، أقل الدول نموا (Least Developed) التي تقع تقريبا ضمن الشريحة الوسطى من فئة الدول منخفضة الدخل، وأخير تلك الدول التي تصنّف على أنها أقل الدول الأقل نموا (Least Less Developed Countries) وتغطي أشد الدول فقرا في العالم[1].

وبقدر إدراك الدول لقواعد التنافس الاقتصادي واندماجها في الاقتصاد العالمي، بقدر تقدّمها صعودا في هرم ترتيب مراكز القوة الاقتصادية، أو تدحرجها في هذا الترتيب، لتكون على هامش الحركية الاقتصادية العالمية.

وعودا على بدء، يمكن القول بأنه من خلال ما تناولته الفقرات السابقة تتجلّى سمة "**الدينامية**" وملازمتها للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأن صراع الكبار في العالم إنما يأتي في إطار سعيهم الحثيث للتبوّء بمراكز متقدمة، أو الحفاظ على المكاسب التي يضمنها النظام الحالي، والعمل على عرقلة أي مبادرة لتجديد آلياته و مؤسساته، أو على الأقل تحوير هذه المبادرات وتحويل خط سيرها، لتأجيل التوصّل إلى ترتيبات جديدة تعكس بصدق القوى الاقتصادية الفاعلة في الوقت الراهن.

ثانيا – تراجع دور "الدولة القومية" لصالح الكيانات الاقتصادية الأخرى:

من المتعارف عليه في الأدب الاقتصادي أنه في ظل مبادئ الحرية الاقتصادية التي وضع دعائمها الاقتصادي آدم سميث، يتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن، وحُدّد دورها في ثلاث مهام رئيسة: إقامة العدل، الدفاع وإقامة مشروعات البنية التحتية الأساسية، وهي ما يطلق عليه أيضا مشروعات رأس المال الاجتماعي، نظرا لأن العائد المتحقق منها لا يكفي لتغطية تكاليف إنشائها. ومن ثمّ فما على الدولة سوى رفع يدها عن النشاطات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص.

إن هذا المبدأ لم يكن مجرد فكرة تبناها الكلاسيكيون واعتنقوها وعملوا على نشرها والتبشير بها، بل هي قضية عملية سعوا إلى إقامة الدليل على سلامة المنطق الذي تتأسس عليه من خلال استقرائهم للوقائع الاقتصادية، إذ أن فسح المجال للأفراد لتحقيق مصالحهم وحرية اختيار نشاطهم كفيل بتحقيق مصلحة المجتمع ككل، وهو ما يعرف في الفكر الكلاسيكي بـ "**الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامّة**"، كما

---

(1) – محمد عبد الشفيع، (1995): **النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال**، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص 41.

أن هذا المبدأ يجد سنده في عجز الحكومات وضعف كفاءتها في حفز النشاط الاقتصادي وتوجيهه والقيام به، لذلك، فإنه يتوجّب عليها أن تحصر مهمتها في مراقبة الأنشطة الاقتصادية وتنظيمها وليس القيام بها[1].

وإذا كان مطلع العقد الأخير من القرن الماضي أكّد حسم صراع النظم الاقتصادية لصالح النظام الرأسمالي، فإن هذا الحسم ينطوي على تقويض دور "الدولة القومية" في اختيار سياساتها الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وقد تأكّد هذا التوجّه من خلال تعاظم دور الكيانات الاقتصادية "الفوق وطنية" وهيمنتها على مقدار ووجهة العلاقات الاقتصادية "العالمية". هذه الكيانات هي الشركات متعدية الجنسيات، التكتلات الاقتصادية، والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وهي كيانات تمثّل سادة العالم الجدد.

1- الشركات متعدية الجنسيات ومكانتها في الاقتصاد العالمي المعاصر: تأريخيا، تمتد جذور ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات إلى أبعد من لحظة الإعلان عن ميلاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي ظاهرة عميقة زمنيا، استمدت بداياتها من مخلفات الثورة الصناعية –في القرن التاسع عشر– التي مكّنت الشركات من مضاعفة طاقتها الإنتاجية مرات عديدة، وفتحت أمامها فرصا لتوسيع دائرة أرباحها بشكل غير مسبوق، ولقد كان ضيق السوق المحلية عائقا أمام هذه الشركات لتحقّق هذه التوسعة المنشودة في النشاط والأرباح، لذلك لم يكن هناك من مخرج أمامها سوى اقتحام الأسواق الخارجية مستفيدة من التزاوج (التلاقح) الذي حدث بين رأس المال التجاري ونظيره الصناعي، ليتشكّل على إثر ذلك "رأس المال المالي" ويزدهر في رحابه نشاط هذه الشركات بين الدول المتقدّمة على الخصوص[2].

وبعيدا عن تتبع مراحل تطور هذه الشركات، فإن النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية مثّل فضاء خصبا لنشاطها من حيث النجاح في تدويل عملياتها الإنتاجية بداية بالتمويل وانتهاء بالتسويق، وهي في الوقت الراهن من الكيانات التي لها الأثر الملموس على اتجاهات تطور العلاقات الاقتصادية في العالم، ولعل التطورات التي شهدها الاقتصادي العالمي في مجال الاستثمارات الأجنبية بفضل موجات تحرير التجارة العالمية، إنما تعكس في المقام الأول مكانة هذه الشركات ودورها المتعاظم في نشاطها الاقتصادي العالمي. (أنظر الشكل الموالي)

[1] – سامي حاتم عفيفي، (1993): **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول، ص ص 83 – 85.

[2] – لمزيد من التفاصيل راجع:

– أمير السعد، (2004): **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل وأس المال**، مجلة التواصل، العددان 32 –33 (الصيف)، عنابة، الجزائر.

الشكل رقم (1-1): تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال الفترة (2004-2012) بالمليار دولار

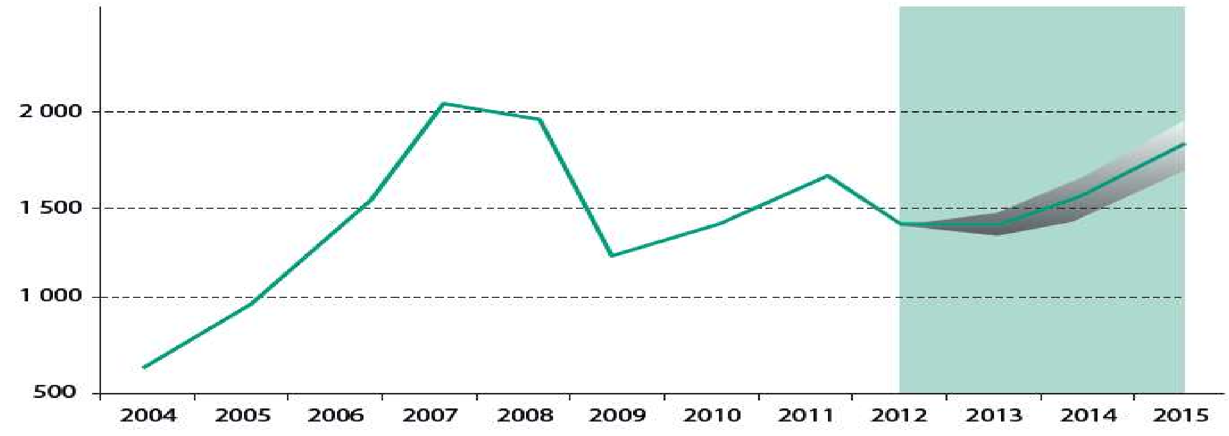

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لعام، (2013) (نسخة العرض العام Overview)، الأونكتاد، ص 2.

تكشف أرقام الشكل أعلاه حجم رؤوس الأموال التي تديرها الشركات متعدية الجنسيات على المستوى العالمي، وما يتصل بذلك من توليد للقيمة الاقتصادية المضافة كنسبة من الناتج الإجمالي العالمي، وحجم العمالة المستوعبة وغيرها من المؤشرات على أهمية هذه الشركات، فخلال الفترة 2004 – 2007 نلحظ تزايدا مستمرا في حجم التدفقات الاستثمارية ليتجاوز الـ 2 تريليون دولار، ثم تراجعت هذه التدفقات بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008، وما نجم عنها من ارتدادات حادة، وهو يكشف عن قوة اندماجها مع الاقتصاد العالمي وتأثيرها فيه، وتأثّرها بحالات الانكماش والانتعاش على مستواه.

ويؤكّد هذا التأثير ما تكشفه الأرقام الصادرة عن الهيئات الدولية القائمة على شؤون الاستثمار الأجنبي في العالم، وعلى رأسها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) من أرقام ملفتة للانتباه، ففي 2011 مثلا قدّرت العمالة التي تستوعبها الشركات متعدية الجنسيات من خلال فروعها في العالم 69 مليون عامل، وولّدت هذه اليد العاملة 28 تريليون دولار كرقم أعمال و7 تريليون كقيمة مضافة، وساهم بـ 11% من الناتج العالمي الخام[1].

هذا بالإضافة إلى مؤشرات كثيرة أخرى تكشف عن وزن هذه الشركـــات في الاقتصـــاد العالمي، لعل أبرزها [2]:

- حوالي 80% من التجارة العالمية تتم عبر هذه الشركات (تجارة أسيرة).
- الـ 600 شركة متعدية الجنسيات الأولى في العالم تشارك بخمس أو ربع القيمة المضافة المولّدة من إنتاج السلع عالميا.

---

(1) – راجع: **تقرير الاستثمار العالمي 2010، 2012** ، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

(2) – عبد المطلب عبد الحميد، (1998): مرجع سابق، ص 32.

- قدرة هذه الشركات في التأثير على الاستقرار النقدي الدولي بفضل حيازتها على ضعفي الاحتياطي الدولي من الذهب والأصول السائلة.
- هيمنتها المطلقة على عمليات البحث والتطوير في العالم، وهو ما يكشف عن تحكّمها في التكنولوجيا والمعلومات ومعظم الاكتشافات العلمية في العالم.

وهنا، يستدعي السياق أن نشير إلى أن بعض الدول النامية باتت تخطو إلى الأمام بثبات في مزاحمتها للدول المتقدّمة، خصوصا تلك الدول المتمركزة في آسيا، فمن بين الدول العشر الأولى التي يتدفق نحوها الاستثمار، نجد خمسة منها دولا نامية، وهي في السنوات الأخيرة تحوز على ما يقارب نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. أنظر الشكل أدناه.

الشكل رقم (1-2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعات من الدول (95-2014)

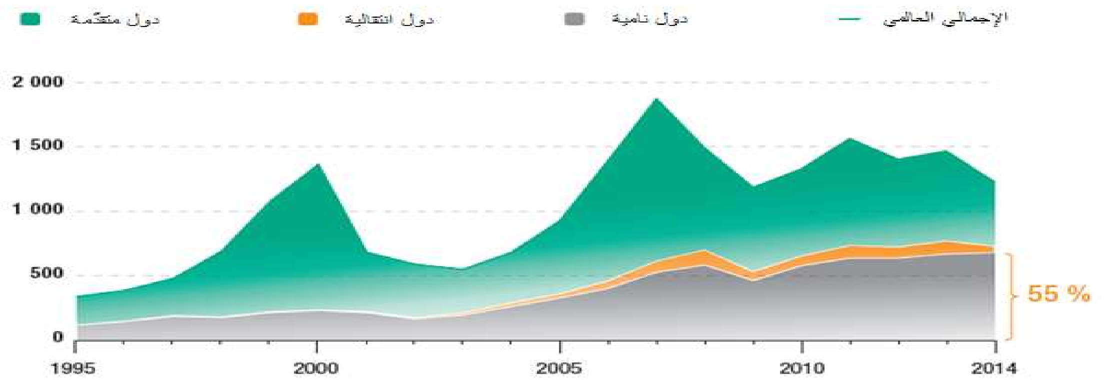

Source : Rapport sur l'investissement dans le monde 2015 (Vu d'ensemble), CNUCED,P 1.

فعلى الرغم من التذبذبات في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حصة الدول النامية منها تعرف بشكل عام منحى تصاعديا، وهو ما يكشف عن بروز بعض الدول النامية كقوى اقتصادية واعدة تبحث لها عن موقع متقدّم في خريطة الاقتصاد العالمي المعاصر.

2- التكتلات الاقتصادية ومكانتها في الاقتصاد العالمي: في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدركت الدول الأوربية أن الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على كل مفاصل الاقتصاد العالمي كلٌ منها على حده لم يعد ممكنا، لذلك وفي مطلع الخمسينات من القرن الماضي، اجتمعت بعض الدول الأوروبية لتناقش في فرص قيامها من كبوتها الاقتصادية وإعادة بعث الاقتصاد الأوروبي، وكان اجتماع روما 1951 بمثابة النواة التي انبعث منها مشروع الاتحاد الأوروبي الحديث. وبعيدا عن الإطار النظري لهذه التكتلات أو ما يسمى بنظرية التكامل الاقتصادي، فإن التكتلات الاقتصادية باتت ظاهرة عالمية وكيانا اقتصاديا ثقيلا ضمن حسابات الاقتصاد العالمي المعاصر.

2-1- الصراع الاقتصادي بين الكتل الاقتصادية بدلا عن صراع الدول: إن هذه الظاهرة كطرف فاعل في الاقتصاد العالمي تزايدت أهميتها كواحدة من قنوات الاندماج الآمن في العولمة الاقتصادية بما تطرحه من تحدّيات اقتصادية وغير اقتصادية، وكفارضٍ لترتيبات توازنية على قمة الاقتصاد العالمي، إذ أنه في الوقت الراهن لم تعد الولايات المتحدة -كما سبق وتناولناه- تتمتع بوضعية الأحاديـة القطبية التي تأمّلتها على أثر انهيار المعسكر الاشتراكي، بـل على خلاف ذلك، هنـاك – حاليا- ثلاثة أقطاب رئيسة في صراع اقتصادي كبير، الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول في القارة الأمريكية، وأوروبا بقيادة الاقتصاد الألماني، واليابان وفي فلكها دول آسيوية أخرى ممثلة لقارة آسيا، وتأسيسا على ما تقدّم، فإن الاقتصاد العالمي المعاصر تتنافس على قمّته تكتلات بدل دول منفردة.

2-2- تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتفضيلية: تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية (ACR) بشكل مطّرد لتصل إلى مئات الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، سواء كانت اتفاقيات (شمال- شمال) أو (شمال – جنوب) أو (جنوب – جنوب) لتسهيل المبادلات وترقيتها، أنظر الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-3): تطوّر عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية لتسهيل المبادلات خلال الفترة (1970 – 2014)

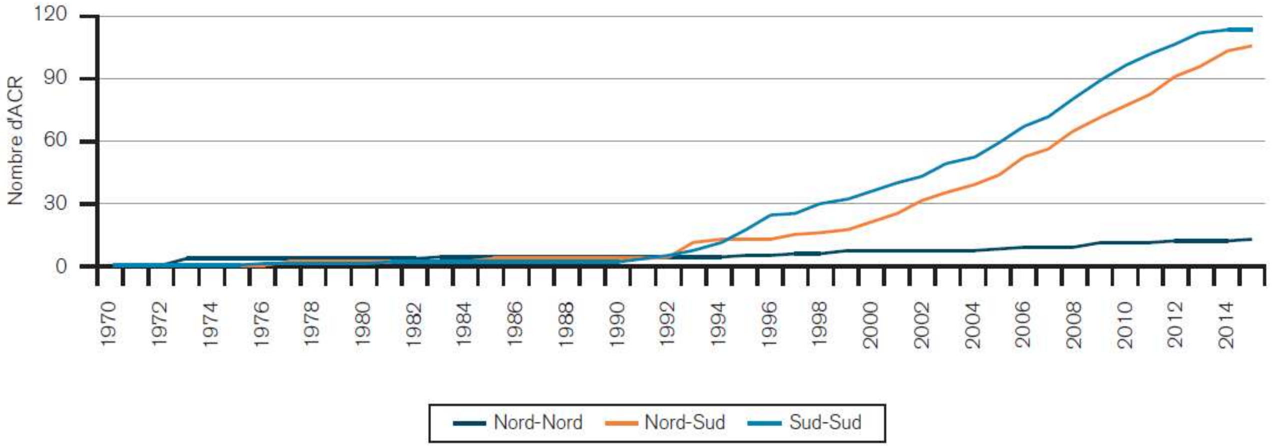

Source : Rapport sur le commerce mondial, (2015), OMC, P 51.

والملاحظ أن عدد اتفاقيات (شمال – جنوب) و (جنوب – جنوب) أخذت في التزايد بشكل ظاهر مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، وهو يمثل بداية المرحلة الثالثة من مراحل تطوّر النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تناولناها في المبحث السابق، وما هذا التنامي في عدد الاتفاقيات إلاّ انعكاس للتحديات التي فرضتها المرحلة حينها من ضرورة التوجّه نحو التعاون الدولي والتخفيف من الانكفاء على الذات، خاصة مع ميلاد منظمة التجارة العالمية.

2-3- هيمنة التكتلات على التجارة العالمية: إن تعاظم هذه الظاهرة لم ينحصر في عددها فقط، بل إن الإحصائيات تؤكّد أن حصة كبيرة من إجمالي التجارة العالمية تتم داخل هذه التكتلات، إلى درجت بروز نقاشات

مستفيضة حول موقف مبادئ حرية التجارة من هذه الظاهرة، فالبعض يرى أن هذه التجمعات الاقتصادية تقف كعائق أمام سيادة التجارة الحرة وآليات العولمة الاقتصادية، بينما طرح آخرون تحليلا مغايرا يعتبرون في ظاهرة التكتلات الاقتصادية كتمرين تحضيري لتحرير تجاري دولي أكبر، والشكل الموالي يكشف عن وزن المبادلات البينية لدول هذه التكتلات المختلفة من إجمالي مبادلاتها. وقد أوردت منظمة التجارة العالمية من خلال إحصائياتها أن[1]:

- في أوروبا وخلال عقدين كانت نسبة (في المتوسط) المبادلات البينية 70%.
- في آسيا أكثر من نصف (52%) صادرات دولها تبقى داخل القارة.
- في أمريكا الشمالية 50% من صادراتها تبقى بينية.
- التجارة البينية في قارة إفريقيا بلغت 18% في 2014، بعدما كانت 10% فقط.
- في الشرق الأوسط، نسبة التجارة البينية أقل إذ بلغت في عام 2014 قيمة التجارة البينية 113 مليار دولار من إجمالي 1288 مليار دولار، أي أقل من 9%.

يتبيّن من خلال أجزاء هذا المبحث أن النظام الاقتصاد العالمي الجديد تأثرت ترتيباته بظروف نشأته الموروثة عن الحرب العالمية الثانية، وتطوّر بعدها عبر مراحل تعكس حجم التحوّلات العميقة للاقتصاد العالمي، وفي كل هذا، استمرت المؤسسات الاقتصادية الدولية المشرفة على أنظمته الفرعية الثلاث في قيادة الاقتصاد العالمي، وسيركّز المبحث الموالي على العلاقة بين هذه المؤسسات.

---

[1] – أنظر: - OMC, (2015): **Statistiques du Commerce International**, P 27

المبحث الثالث

علاقة التعاون بين مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

على ضوء المبحث السابق الذي عرض أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتجلّت من خلاله خاصية ارتكاز هذا النظام على ثلاثة أنظمة فرعية، تشرف على إدارتها ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية يُفترض فيها العمل بشكل متكامل ومتناسق. ومن الناحية العملية، ينسّق صندوق النقد الدولي[*] مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية في إطار قيامه بوظائفه المتعددة، لاسيما التي تنشط في مجالات قريبة من اهتماماته، وبهذا نصت المادة العاشرة من اتفاقيته التأسيسية على ضرورة التعاون مع أي هيئة دولية في حدود ما تتيحه مواد الاتفاقية[1].

في حقيقة الأمر، توجد العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي ينسج معها صندوق النقد الدولي علاقات عمل، وسيتم التركيز في هذا المبحث على منظمة الأمم المتحدة، ثم على البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية باعتبارهما يشكّلان الضلعين الثاني والثالث في مثلث قيادة الاقتصاد العالمي المعاصر.

المطلب الأول: علاقة صندوق النقد الدولي بمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

بالنظر إلى تاريخ النشأة، فإن كلاًّ من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي هما وليدا السياق التاريخي نفسه، فاتفاقية الأمم المتحدة دخلت حيّز التنفيذ اعتبارا من الرابع والعشرين من شهر أكتوبر عام 1945، بينما تأخرت اتفاقية الصندوق إلى شهر ديسمبر من العام نفسه، وعلى الرغم من اشتراكهما في الظروف التاريخية فإن لكل منهما أهدافه الخاصة، فبينما انصرف صندوق النقد الدولي لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، وبخاصة ما تعلّق باستقرار العلاقات النقدية الدولية، جاءت أهداف منظمة الأمم المتحدة ومقاصدها أوسع نطاقا وأكثر شمولية، وقد عبّرت عليها المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة في المقاصد الآتية:

– حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها؛

– إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام؛

(*) – في هذا الموضع، جاء الحديث –تحديدا– عن علاقة صندوق النقد الدولي مع باقي الهيئات والمنظمات الدولية باعتباره محور هذه الأطروحة، لذلك سيتم فقط تناول علاقة الصندوق مع كل من هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

(1) – تنص المادة العاشرة على ما يلي: "**يتعاون الصندوق، ضمن شروط هذه الاتفاقية، مع المنظمات الدولية ذات الطابع العام والمنظمات الدولية العامة ذات المسؤوليات المتخصصة في المجالات ذات الصلة. ولا يسري العمل بأي ترتيبات تعاونية تنطوي على تعديل أي أحكام من أحكام هذه الاتفاقية إلا بعد تعديل الاتفاقية بموجب أحكام المادة الثامنة والعشرين**"

– تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء؛

– جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

وامتدادا لهذه المقاصد الشاملة، جاءت المادة 63 من ميثاق الأمم المتحدة[1] لتقرّ التعاون مع كل الهيئات والمنظمات والوكالات المتخصصة الدولية منها والإقليمية التي تسهم في تحقيق هذه الأهداف، ونص هذه المادة " للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع اتفاقات مع أي وكالة من الوكالات المشار إليها في المادة 57 تحدد الشروط التي على مقتضاها يوصل بينها وبين "الأمم المتحدة" وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها.

وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء "الأمم المتحدة."

وانطلاقا من هذا المبدأ التعاوني، أبرمت منظمة الأمم المتحدة اتفاقية تعاون مع صندوق النقد الدولي باعتباره منظمة اقتصادية دولية متخصصة وذات مسؤوليات واسعة، تمّ ذلك في 15 نوفمبر 1947، بحيث وضعت اتفاقية التعاون الخطوط العريضة لهذا التعاون على النحو الآتي:

– نصّت **المادة الثانية** من الاتفاقية المبرمة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة على إمكانية حضور مندوبي كل طرف اجتماعات الطرف الآخر، حيث يحق لمندوبي الأمم المتحدة حضور اجتماعات مجلس المحافظين والمشاركة فيها والاطلاع على القضايا المطروحة خلالها، وإبداء رأي الجهة التي يمثلونها، مع عدم إمكانية مشاركتهم في التصويت، وبالمقابل، يتمتّع مندوبي الصندوق بالحقوق نفسها، إذ يحق لهم الحضور في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمشاركة في لقاءات الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية وكل الأجهزة التي تعمل في رحاب منظمة الأمم المتحدة، بهدف التشاور وإبداء الرأي، لاسيما في القضايا المتصلة باهتمامات الصندوق، ومن دون أن يكون لهؤلاء المندوبين حق التصويت.

– نصّت اتفاقية التعاون أيضا على التشاور وتبادل التوصيات في المسائل ذات الاهتمام المشترك، بحيث يتم تبادل نتائج الدراسات التي تنجزها الأجهزة المختصة في كل من الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة، وينسحب ذلك أيضا على تبادل المعلومات والتقارير وكل ما من شأنه تطوير عمل الطرفين.

---

[1] – راجع مواد هذا الميثاق على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، على الرابط:
http://www.un.org/ar/charter-united-nations/index.html

– تشير **المادة السابعة** من اتفاقية التعاون إلى أنه يتعيّن على صندوق النقد الدولي أن يلتزم بالتعاون مع مجلس الوصاية حتى يؤدي دوره بكل كفاءة، وذلك من خلال توفير المعلومات والمساعدات الفنية، وكل ما يلزم من وسائل أخرى تتفق مع نصوص اتفاقية الصندوق.

– حسب **المادة الثامنة** من اتفاقية التعاون، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يلجأ إلى محكمة العدل الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للاستفادة من الاستشارة القانونية، ويتعيّن على المحكمة تقديمها عند الطلب، على أن يبلّغ عن هذا الطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

– وتنص **المادة التاسعة** من الاتفاقية المبرمة بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة على أنه من دعائم التعاون فيما بين المنظمتين وتحقيق فعاليته بكفاءة، وتخفيف الأعباء عن الحكومات الوطنية والمنظمات الأخرى، ومنع الازدواجية في تحليل وإصدار وتوزيع المعلومات الإحصائية وتصويرها بما يخدم الأغراض العامة لجميع المنظمات الدولية مع عدم الإخلال بحق الصندوق في المشاركة بأية إحصائيات قد تخدم أغراضه، ولذا فإن الصندوق هو المختص في تحليل وإصدار وتطوير الإحصائيات التي تدخل في مجال اختصاصه، مع الأخذ في الاعتبار إعطاء كامل اهتمامه لمتطلبات هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبالمقابل فإن الأمم المتحدة فيما يتعلق بنشاطها الإحصائي تعطي أهمية قصوى لمتطلبات الصندوق، ولهذا يزود كل منهما الآخر بالمعلومات الإحصائية ذات الطبيعة غير السرية.

– وفي مجال العلاقات الإدارية يتشاور الصندوق والأمم المتحدة من وقت لآخر فيما يتعلق بشؤون الموظفين، والموضوعات الإدارية الأخرى ذات الاهتمام المشترك بينهما، وذلك من أجل تأمين الحد المطلوب من التنسيق في هذه الأمور وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات في كل من المنظمتين، ولذا يشارك الصندوق في لجنة التنسيق والهيئات التابعة لها فيما يتعارض مع أحكام اتفاقية الصندوق، ويلتزم هذا الأخير بتقديم نسخ من التقرير السنوي والبيانات المالية الربع سنوية التي يعدها،كما يحق للمسؤولين في الصندوق استعمال جواز مرور الأمم المتحدة، وذلك تمشيا مع الإجراءات الخاصة التي يتم التفاوض بشأنها مع السكريتير العام للأمم المتحدة والسلطات المختصة في الصندوق.

– يلتزم الصندوق أن يبلّغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأية اتفاقية يبرمها مع المنظمات، أو بمجرد أن ينوي ذلك موضحا طبيعة ونطاق كل اتفاقية قبل إبرامها.

– ينشأ في كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة جهاز يمكن أن يكفل الفعالية للعلاقات المتبادلة والاتصالات اللازمة وفقا لأحكام الاتفاقية، ولهذا الغرض فقد عيّن صندوق النقد الدولي ممثلا دائما لدى هيئة الأمم المتحدة يتبعه مكتب مزوّد بالموظفين للقيان بالمهمة المشار إليها سابقا.

– إلى جانب أوجه التعاون السابقة، فإنه يتعيّن على صندوق النقد الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المترتبة على الدول الأعضاء فيه وفقا للمادة (2/48) من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن "يقوم أعضاء

الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتقدّمة مباشرة، أو بطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي تكون أعضاء فيها"، والمقصود بذلك قرارات مجلس الأمن الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين تمشيا مع نص **المادتين 41 و 42** من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد يقوم الصندوق بتزويد مجلس الأمن بالمعلومات اللازمة بحسب نص المادة الخامسة من الاتفاقية فيما بينهما.

وتمتدُّ علاقة صندوق النقد الدولي إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الذي يعبّر عن موقف الدول النامية ويدافع عن مصالحها في الاجتماعات الرسمية للهيئات الدولية، ويسمح صندوق النقد الدولي لممثّل عن الأونكتاد بحضور الاجتماعات السنوية لمجلس المحافظين، وبالمقابل يحضر ممثل الصندوق في اجتماعات الأونكتاد[1].

وبهذه الأسس التي بنيت عليها العلاقة بين الطرفين وأطّرتها اتفاقية التعاون، فإن صندوق النقد الدولي يعمل في تناغم وانسجام مع منظمة الأمم المتحدة باعتباره وكالة متخصصة من وكالاتها، وتنضبط دوله الأعضاء بالخط العالمي المرسوم، وتتقيّد بتفاصيله، ومن جهة أخرى فإن هذه العلاقة تعكس في الحقيقة التركيبة المؤسساتية للنظام العالمي الجديد، وتداخل العلاقات فيما بينها، ووصولها إلى مستوى عالي من التنسيق، وهذا ما يجعل مؤسسة كصندوق النقد الدولي تعبّر فعلا عن هيمنة الدول الرأسمالية المتقدّمة على العالم وفي شتى المجالات، ويكون إصلاح هذه المؤسسة غير منفك ألبتة عن هذا النسيج العلاقاتي الذي يربط بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية.

المطلب الثاني: علاقة صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية

يعتبر الكثيرون أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يمثّل المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، ولا شك أن هذا الوصف يجد ما يبرره في وحدة السياق التاريخي لنشأتهما، وتكامل أهدافهما ووظائفهما في إطار رسم السياسة النقدية والمالية العالمية، فكلاهما كان ثمرة للمفاوضات التي تمت في بريتون وودز عام 1944.

إن كلا المؤسستين الدوليتين نشأتا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي فكّكت العلاقات الاقتصادية الدولية، وقوّضت أركان النظام الاقتصادي العالمي، لذا، فقد جاءت مهام كلّ من الصندوق والبنك الدوليان متكاملة، إذ بينما تنصرف جهود صندوق النقد الدولي إلى علاج مشاكل موازين المدفوعات قصيرة الأجل، وتنظيم أسعار الصرف، وتوفير السيولة الدولية، جاءت مهام البنك الدولي للإنشاء والتعمير لعلاج المشاكل الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية، بحيث يعمل على تقديم القروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء، وتمويل المشاريع التنموية الكبرى، وحفز الإمكانات والموارد الإنتاجية في دول العالم.

[1] – حلمي خالد سعد زغلول، (2002): **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ص 178.

إن هذا التقارب دفع المؤسستين إلى الحرص على تثبيت نصوص في اتفاقية تأسيسهما تمنع التداخل بينهما في السلطات، وتفصل بقدر الإمكان بين اختصاصات كلّ منهما، وذلك سعيا لتحقيق التكامل والانسجام بينهما. وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم مظاهر التعاون بين صندوق النقد والبنك الدوليين، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أولا – علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي ومجموعته:

يكثر في الأدبيات الاقتصادية إطلاق وصف "المؤسستان التوأم" على كل من الصندوق والبنك الدوليين، وهذا انعكاس لظروف النشأة من جهة، ولتقارب المهام وتكاملها من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أبرز النقاط المشتركة بين المؤسستين من خلال العناصر الآتية:

1– شَرطية العضوية المشتركة بين البنك والصندوق: تنص المادة الثانية من القسم الأول للاتفاقية المنشئة للبنك الدولي أن الانضمام إلى البنك والاستفادة من خدماته تُشترط العضوية في صندوق النقد الدولي، ويمتد هذا الشرط أيضا إلى العضوية في مؤسسات التمويل الدولية، وهيئة التنمية الدولية، باعتبارهما امتدادا للبنك الدولي، وإن حدث انسحاب دولة عضو من صندوق النقد الدولي فإن إلغاء عضويتها من البنك الدولي ومؤسساته التابعة ستكون أمرا تلقائيا بمجرد مرور ثلاثة أشهر عن تاريخ انتهاء العضوية في الصندوق(1).

وفي الحقيقة، فإن هذه الشَرطية تتجاوز موضوع العضوية، لتعكس مظهرا جادا للتعاون بين البنك والصندوق، يُشترط في ظلّه التزام الدولة العضو التي ترغب في الاستفادة من خدمات البنك الدولي ومؤسساته بالتوجيهات التي يقدمها صندوق النقد الدولي بشأن تصحيح الخلل الذي يصيب موازين المدفوعات وكذا سياسات أسعار الصرف، حتى يُتأكّد من قدرة العضو على تسديد قروضه من البنك.

2– تماثل أجهزة البنك والصندوق الدوليين والحضور المشترك في الاجتماعات: من عناصر التقارب بين صندوق النقد والبنك الدوليين نجد تماثل أجهزتهما، ويعكس هذا الوضع مدى الانسجام والتوازن في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسستين، وفي هذا السياق، لعله يجدر التنبيه إلى وجود مديرين تنفيذيين مزدوجين بين المؤسستين، إذا حدث وأن اعتمدت بعض الدول الكبرى على تعيين مدير تنفيذي واحد على مستوى مجلسي الصندوق والبنك، وهو ما من شأنه ضمان توازن القرارات المتخذة على مستوييهما.

إلى جانب التماثل في الأجهزة، فإن القوانين الداخلية للمؤسستين تسمح بحضور ممثل عن صندوق النقد الدولي في اجتماعات البنك الدولي إذا كانت المواضيع المطروحة للنقاش ذات اهتمام مشترك، والأمر ذاته ينطبق على ممثل البنك في اجتماعات الصندوق، ومن ثمّ فإن المؤسستين تتبادلان الخبرات في مجال نشاطهما.

---

(1) – يستثنى من ذلك حالة قرار مجلس المحافظين في البنك الدولي –بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات– قبول استمرار عضوية هذه الدولة رغم انسحابها من صندوق النقد الدولي، كما تنص على ذلك المادة السادسة من القسم الثالث من اتفاقية البنك الدولي.

3- التنسيق في الجوانب الإدارية بين المؤسستين: في إطار التعاون، تبرز أيضا المذكرة المشتركة بين مديري المؤسستين، والتي تتناول المهام المنوطة بكل منهما، بحيث تتحدد المسؤوليات، ويتم الاتفاق على السياسات والإجراءات الموحدة بينهما للتمكّن من مجابهة التحديات المتجددة التي تواجهها المؤسستان. لذلك فإن الاجتماعات السنوية لكل من الصندوق والبنك تكون متزامنة، مع تشكيل لجان مشتركة توكل إليها مهام محددة (دائمة أو مؤقتة)، على غرار لجنة التنمية المشتركة بينهما، والتي تضطلع بدور كبير وهام على صعيد النظـام المالي والنقد العالمي[1].

ويتعدى التقارب بين الصندوق والبنك الدوليين إلى توحيد السياسات في المجال الإداري، كتشكيل لجنة واحدة مشتركة بينهما لتسيير المكافآت والرواتب وكل المزايا التي تدفع للمديرين التنفيذيين، لاسيما من كان منهم يعمل في كلتا المؤسستين، وهذا حتى تمنع ازدواجية المصاريف، بحيث لا يزيد ما يتقاضاه الموظف المزدوج منهما معا الراتب السنوي لوظيفة واحدة، وله الاختيار بين مرتب وبدلات وظيفة واحدة[2].

وعلى ضوء ما سبق من عناصر التقارب والتماثل، فإن خبراء المؤسستين يواصلون التعاون الوثيق فيما بينهم بخصوص تقديم المساعدة القطرية وقضايا السياسات الاقتصادية المعتمدة في الدول الأعضاء، لاسيما وأن البنك الدولي يأخذ بعين الاعتبار التقييمات التي يجريها الصندوق بشأن مشاريع التنمية والإصلاحات المحتملة، وبالمقابل يأخذ هذا الأخير بمشورة البنك فيما يخص القضايا القطاعية الحاسمة والإصلاحات الهيكلية بالنسبة للاقتصاد الكلي، ومن ثمّ فإن هذا التشاور والتعاون بينهما يفصل في المهام التي توكل لكل طرف.

أيضا، يتعاون الصندوق والبنك الدولي معا في تخفيف أعباء الديون الخارجية التي تتحملها معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال مبادرة (HIPC)، والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI)، ويأتي تعاونهما هذا من خلال منهج مشترك لإعداد تقارير **استراتيجية الحد من الفقر**، وهي خطة تقودها البلدان الأعضاء للربط بين سياساتها الوطنية والدعم المقدم من الجهات المانحة ونتائج التنمية اللازمة للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، ويجري **تقرير الرصد العالمي** -الذي تتعاون المؤسستان في إعداده- تقييما للتقدم نحو الأهداف الإنمائية لهذه الألفية، وقد كان موضوع تقرير 2013 هو الدينامية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ويمتد تعاون المؤسستان أيضا إلى البرامج التي تستهدف إكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء تنظيما جيدا وصلابة في مواجهة الأزمات[3].

---

(1) - من أبرز المنشورات المشتركة بين البنك والصندوق الدوليين نجد **مجلة التمويل والتنمية**، وهي مجلة تعرض من خلالها المؤسستان رؤيتهما لتطورات الاقتصاد العالمي ومشكلاته، مستعينة بكتابات كبار الاقتصاديين في العالم، وسيتم الإحالة إليها في مواضع عديدة من هذه الأطروحة.

(2) - أنظر الفقرة (هـ/2) والفقرة (ج) من القسم الرابع عشر من اللائحة التنظيمية لصندوق النقد الدولي.

(3) - صندوق النقد الدولي، (2013): **التقرير السنوي (من أجل اقتصاد عالمي أكثرا أمنا واستقرارا)**، ص 42.

ثانيا – علاقة صندوق النقد الدولي بالمنظمة العالمية للتجارة:

في الحقيقة، الهدف الذي كان المجتمعون في مؤتمر بريتون وودز في 1944 لتحقيقه، وهو بناء صرح اقتصادي عالمي جديد يرتكز على ثلاث منظمات اقتصادية دولية، لم يتحقّق بتمامه، إذ –وكما سبقت الإشارة إليه من قبل– نجح الإعلان الختامي للمؤتمر في الإعلان عن ميلاد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، في حين فشل الإعلان عن منظمة التجارة الدولية (ITO)، ولأن الصعوبات التي تعترض تطور التجارة العالمية وانسيابها تعوق عمل الصندوق، فقد أدركت الدول الكبرى ضرورة التوصل إلى حل بهذا الشأن، وقد حدث ذلك فعلا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة في 1947 أين تم الإعلان عن وضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم الـ(GATT) التي وبعد عدة جولات من المفاوضات –آخرها جولة الأوروغواي المارطونية– تحوّلت إلى المنظمة العالمية للتجارة في 1995.

على ضوء هذا، فإن اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي لم تشر إلى علاقته بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة –بالاسم– لكونها سابقة لها تاريخيا، وإنما ورد فيها نص يبيّن علاقة الصندوق مع باقي المؤسسات، وهو ما يجعلها أساسا قانونيا في هذا الباب، وعلى العكس من ذلك، فإن الاتفاقية المنشئة للغات تضمّنت بندا خاصا يؤسّس لعلاقتها مع الصندوق، ويمكن تلخيص نقاط الارتباط بين صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

1– التنسيق والتعاون في التخفيف من قيود التجارة العالمية: من ضمن الأهداف المسطرة لصندوق النقد الدولي قيامه بتوفير أسباب التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، كما تنص على ذلك اتفاقية إنشائه في الفقرة الثانية من مادتها الأولى، ومن ثمّ فإن تحقيق هذا الهدف سيتطلب حتما التعاون مع منظمة التجارة العالمية لتذليل كل القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل حرية التجارة الخارجية[1].

2– توافق الأهداف بين المنظمتين: ففضلا عن أن نصوص اتفاقية الصندوق تحدد أهدافه بصورة متوافقة مع أهداف الغات، وهذا ما يجسّد حقيقةً من الواجب الاعتراف بها، وهي أنه من الصعوبة بمكان رسم حدود فاصلة بين الاختصاصات في التنظيم الاقتصادي الدولي، ومن ثمّ يمكن القول بأن كلاًّ من صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة يكمّلان بعضهما في القيام بدور المنظِّم للاقتصاد العالمي، فسلطة الصندوق ليست قاصرة على المسائل النقدية ولكنها تشمل أيضا العلاقات التجارية التي تعد سببا رئيسيا لوجود علاقات نقدية، فمن المعروف أن أي اختلال في نظام الصرف كارتفاع أسعار الصرف ومعدلات الفائدة من شأنها أن تؤثر

[1] – على سبيل المثال، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يضغط على البلد العضو من أجل فك القيود المتعلقة بتحويل الأموال والمدفوعات الناتجة عن صفقات التجارة الدولية، لكنه لا يستطيع إلزام هذا البلد باتخاذ إجراءات بشأن القيود الجمركية أو غير الجمركية التي بإمكانها أن تفضي إلى نفس نتائج القيود على حركة المدفوعات الدولية، لهذا، فإن الصندوق لا يستطيع وحده تحقيق هدفه المرتبط بالتوسّع والنمو المتوازن للتجارة الدولية.

على العلاقات التجارية، وهو ما يؤدي إلى حدوث خلل في موازين مدفوعات الدول التي تأثّرت عملاتها بتقلبات أسعار الصرف بنسبة أكبر من الدول الأخرى.

وفي هذا السياق، تشير التجارب العملية إلى أن الدول الضعيفة اقتصاديا المتسمة بكونها أحادية الإنتاج، والتي تجاوزت ديونها العامة –المحلية والخارجية– الحدود الآمنة، يتأثّر ميزان مدفوعاتها تحت بتقلبات أسعار الصرف. وعلى ذلك لا يمكن إنكار وجود ارتباط وثيق بين المسائل النقدية والتجارية الدولية، لهذا، فإن صندوق النقد الدولي يسمح بحضور ممثل عن المنظمة العالمية للتجارة (مراقب) في الاجتماعات الخاصة بلجانه، وبالمقابل أيضا، فإن ممثلين عن صندوق النقد الدولي يحضرون اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة.

وفي ضوء هذه الحقيقة، فإن كلاً من الصندوق والمنظمة يعملان معا من أجل غزالة جميع القيود الجمركية والكمية التي يمكن أن تعرقل انسياب التجارة العالمية، وذلك من خلال تبني عدد من المبادئ، أهمها:

- ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية، وعد التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية، وهو ما يعرف بشرط الدولة الأوْلى بالرعاية؛
- مبدأ الشفافية، إذ وفي ظل قناعة المنظمتين بأن عوائد تحرير التجارة تفوق عوائد تقييدها، وان الحرية التجارية تتطلب وضع نظام للتبادل النقدي من الدول أطراف التجارة العالمية، يضمن الاستقرار وعد التقلب، وتعرف هذه السياسة بالهندسة الاقتصادية المرتدة للعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الأولى[1].

وفي هذا السياق، تقرر الفقرة (م/6) من القواعد والنظم الداخلية للصندوق بأن فرض دولة عضو لقيود على معاملات الصرف مع دول لا تتمتع بالعضوية ودخلت في اتفاقات صرف خاصة بموجب اتفاقية الغات (قديما)، أو مع أشخاص في أقاليم تلك الدول مما لا يكون مصرحا به في ظل الظروف المشابهة، كل هذا يعتبره صندوق النقد الدولي من قبيل الإخلال بمصالح الدول الأعضاء، وهو بذلك مخالف لأهداف الصندوق.

3- الحقوق والالتزامات المتداخلة بين المنظمة والصندوق: ويمكن أن تتداخل اختصاصات هاتين المؤسستين الدوليتين في نطاق هذه الالتزامات التي هي بالضرورة مترابطة ترابطاً وثيقاً، مما يستدعي من المؤسستين المذكورتين رسم حدود لاختصاصات كل منهما، وبالمقابل فإن مصلحة الأعضاء المشتركين في المؤسستين الدوليتين قد تستلزم تجنب التناقض في الالتزامات التي ترتبها قواعد المؤسستين، فضلاً عن أن طبيعة هذه القواعد تشكل نسيجاً متجانساً يستهدف ضمان الحفاظ على نظام دولي متماسك.

وتحتوي اتفاقيات المنظمة نصوصاً تعزز الحقوق والالتزامات المترتبة على الأعضاء المشتركين في كل من المنظمة والصندوق، وتراعي نصوص الصندوق المتعلقة بإجراءات الصرف الأجنبي. فالمادة الخامسة عشرة

---

[1] – حلمي خالد سعد زغلول، (1996) : **الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصادات الدول العربية**، مجلة حقوق الكويت، العدد الثاني (يونيو)، للسنة العشرين، ص 372.

من GATT 94 تسمح لأعضاء المنظمة أن يراقبوا الصرف الأجنبي، وأن يفرضوا عليه قيوداً بشكل يتوافق مع أحكام اتفاقية الصندوق، كما أن المادة الحادية عشرة الـ GATS تحمي حقوق أعضاء الصندوق والتزاماتهم بما في ذلك الحق في استخدام إجراءات تحويل النقد الأجنبي بما ينسجم مع نصوص صندوق النقد الدولي[1].

إلى جانب قيود الصرف التي تجري الموافقة عليها بموجب المادة الثامنة، أو يجري الإبقاء عليها بموجب المادة الرابعة عشرة، هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة بالصرف التي تتلاءم مع أحكام اتفاقية الصندوق، وتتناسب أيضاً مع اتفاقيات المنظمة .فالجات تشير إلى الرقابة على الصرف الأجنبي exchange controls ، في حين تشير"الجاتس" إلى" إجراءات تحويل النقد الأجنبي exchange actions، وكلها تتوافق مع نصوص الصندوق على الرغم من عدم اقتصارها على قيود الصرف، وتشكل هذه الإجراءات جزءاً من مفهوم الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية الصندوق[2].

إن هذا التنسيق والتكامل بين مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي يعكس في الحقيقة مدى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية بأنواعها الثلاث (نقدية ومالية، تجارية و تنظيمية)، والحاجة إلى مراعاة عدم تضارب الوسائل والأدوات التي تعتمدها كل مؤسسة للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها، ومن ثم فإن توازن ونمو الاقتصاد العالمي يتطلب بالضرورة هذا التنسيق والتعاون، وأن أي قرارات استراتيجية تتخذها واحدة من مؤسساته ينبغي أن يحصل بشأنها تشاور موسّع مع المؤسستين الأخريين، وهذا ما يحصل فعلا من خلال حضور ممثلي كل منظمة في الاجتماعات الهامة للمنظمات الأخرى كما سبقت الإشارة إليه في هذا المبحث.

---

[1] – ياسر الحويش، (2013) : **العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض؟**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29– العدد الثالث، ص ص 89–90.

[2] – لمزيد من التفاصيل، أنظر المرجع نفسه، ص ص 89–98.

خلاصة الفصل الأول:

على ضوء التفاصيل السابقة، انتهى الفصل الأول الذي استهدف تشكيل صورة متكاملة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، إلى أن هذا النظام قد تأثّر عند نشأته بعدد من العوامل التاريخية والاقتصادية وحتى السياسية، وتجلّى هذا الأثر في صياغة ترتيباته وقواعده المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وفقا لما تمليه مصالح المراكز الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولعله يحسن تلخيص مضمون نتائج أجزاء هذا الفصل فيما يلي:

الأولى، مفادها أن النظام الاقتصادي العالمي المعاصر يرتكز على أنظمة فرعية ثلاثة، النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، والنظام التجاري الدولي، ويُشرف على إدارتها وعلى الترتيب كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، وتعمل بشكل يُفترض فيه التناغم والانسجام، وبهذا يكون النظام الاقتصادي العالمي الجديد مختلفا عما كان عليه قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية.

و**الثانية**، أن هذا النظام وبرغم خطابه المبشّر، عانت في رحابه الدول النامية من تهميش لأسباب متعددة، لاسيما إبّان الحرب الباردة بين المعسكرين، وهو ما جعلها تنشئ كلاً من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجموعة دول عدم الانحياز، لتعبّر في قممهما عن تذمّرها من هذا النظام، لاسيما في قمة الجزائر 1973، وتنادي بإصلاحه، منتقدةً آلياته التي تحابي مصالح دول الشمال المتقدّم.

و**الثالثة**، أن خريطة موازين القوى الاقتصادية في العالم قد تغيّرت ملامحها بشكل ظاهر بتعاقب العقود، وبات الصراع الاقتصادي العالمي صراع كتل في أمريكا وأوروبا وآسيا، بدلا من صراع تقليدي بين الدول الكبرى، وفي إطار هذا الصراع الذي يتحوّل إلى سلوكات متهوّرة تحدث أزمات اقتصادية عالمية، تعرّي كلّ مرة المفاصل الضعيفة في النظام الاقتصادي العالمي، وتحيي السجال والجدل حول حاجته إلى إصلاحات هيكلية جريئة.

هذا، وتتأكّد حاجة هذا النظام إلى الإصلاح أكثر عندما يتعلّق الأمر بالنظام النقدي الدولي تحديدا، وهو النظام الفرعي الذي تطبعه أزمات دورية بسبب انطوائه على مكامن للخلل، وعلى بؤر للتوتر، وهو ما سيتوجّه الفصل الموالي لتغطيته.

- الفصل الثاني -

النظام النقدي الدولي

(موازين القوى، فلسفة البناء، التطوّرات ومكامن الخلل)

الفصل الثاني

النظام النقدي الدولي (موازين القوى، فلسفة البناء، التطوّرات ومكامن الخلل)

على مستوى التحليل والسجال الفكري المعمّق، نال النظام النقدي الدولي المعاصر حيزا واسعا من نقاشات المهتمين بشؤون النظام الاقتصاد العالمي، سواء ما كان منها في رحاب المؤسسات المالية الدولية، أو من خلال ما يتم طرحه ضمن نطاق ما يعرف بالاقتصاد العالمي الواقعي والمثالي من بحوث ودراسات، وبالأساس، فإن هذا الاهتمام يرجع في المقام الأول إلى حجم التباين في الرؤى والتحليلات المقدّمة بشأن عدد من القضايا ذات الصلة بهذا النظام.

وكإطار عام، فإن المبتغى من هذا الفصل هو التعرف على إسهام القوى الاقتصادية في بناء الأنظمة النقدية الدولية وتأثيرها في تحديد فلسفة عملها عموما، وفيما يتعلق بالنظام النقدي الدولي المعاصر خصوصا، وأيضا تسليط الضوء قدر الإمكان على تطوّرات هذا النظام ومناقشة مكامن الخلل وبؤر التوتر والخلاف في رحابه، ثمّ طرح أبرز الرؤى التي ترسم -بمجموعها- حزمةَ مقترحاتٍ لإصلاحه.

لهذا الغرض، تنتظم هذه العناصر المستهدفة ضمن مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: القوى الاقتصادية الكبرى ودورها في بناء الأنظمة النقدية الدولية؛

المبحث الثاني: تغيُّر خريطة موازين القوى الاقتصادية وأثرها على بناء نظام بريتون وودز؛

المبحث الثالث: انهيار نظام بريتون وودز والتطورات النقدية ومقترحات الإصلاح؛

المبحث الأول

القوى الاقتصادية الكبرى ودورها في بناء الأنظمة النقدية الدولية

إن القراءة الاقتصادية للتاريخ تتخطى مجرد عرض أحداثه مرتبة حسب ورودها الزمني، لتتصرف إلى إعادة تفسير وتحليل السلوكات الاقتصادية الباعثة على صناعة الحدث التاريخي نفسه، ومن هذا المنطلق، فإن المبحث الأول يتوجّه بالأساس إلى إبراز دور مصالح القوى الاقتصادية الكبرى -عند كل مرحلة- في فرض صورة النظام النقدي الذي يعكس مصالحها ويغذّي هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

ولعله من المفيد -في هذا النسق التحليلي- التركيز أكثر على إبراز دور قوّة المركز الاقتصادي وتأثيره في صياغة القواعد التي تستند إليها الأنظمة النقدية الدولية، ويحسن في البداية معرفة الظروف التاريخية التي سبقت هذه الأنظمة قبل التعرّض لميكانيزمات عملها.

المطلب الأول: التاريخ النقدي لمراكز القوى الاقتصادية قبل تشكّل نظام قاعدة الذهب

كثيرةٌ هي البحوث والدراسات التي تناولت الأنظمة النقدية التي عرفها العالم وقدّمتها بترتيبها الزمني تباعا، لكن القليل منها فقط تعرّض للتاريخ النقدي الذي هيّأ ظروف ميلاد هذه الأنظمة، برغم الأهمية الكبيرة لهذه الزاوية البحثية، لهذا يحاول الباحث -وباختصار شديد- الإشارة من خلال هذا المطلب إلى التاريخ النقدي لتشكّل القوى الاقتصادية العالمية المعروفة اليوم بمراكز الرأسمالية العالمية[1].

أولا - ما قبل المرحلة الميركانتيلية:

ترشدنا قراءة التاريخ إلى أن الوحدات الإنتاجية بدأت في أول أمرها متماثلة، ففي ظل عدم انفصال العمل عن الملكية، على مستوى التركيبة الاجتماعية لهذه الوحدات الإنتاجية، فإن كلا منها كان يقوم بإنتاج كل ما يحتاجه، وفي حالة وجود فائض فسيتم تخزينه أو استبداله بسلعة أخرى، ولم يكن لوجود النقود حينها ضرورة ما دامت عمليات التبادل هذه تتم في إطار المقايضة.

ويرى البعض أنه من الصعب قبل ظهور ما يسمى بالرأسمالية التجارية، الحديث عن وجود نظام نقد دولي بمفهومه المتكامل، غير أن نقطة البداية -على الأقل- تعود في جذورها إلى أيام الحضارة الإسلامية وعزّ ازدهار تجارتها مع إفريقيا وآسيا وأوروبا، أين تشكّل "نظام مدفوعات بالدينار الذهبي الإسلامي"، فبفضل ما تهيّأ للحضارة الإسلامية وقتها من ظروف التقدّم على باقي مناطق العالم، وسيطرتها على أعالي البحار التي تمر عبرها التجارة الدولية، انتشر الدينار الإسلامي خارج حدود الدولة الإسلامية، محدثا آثارا عميقة في خريطة التيارات النقدية في وقتها، وفي هذا السياق يقول لومبار " **لم يكن النقد المتداول في كافة أرجاء العالم**

---

(1) - يبرز كتاب الدكتور رمزي زكي **(التاريخ النقدي للتخلف)** كواحد من أهم الكتب التي عنيت بهذه الزاوية البحثية، لذا فستتم الإحالة عليه في مواضع عدة من هذا الفصل، نظرا لعمق ما جاد به في هذا الموضوع.

الإسلامي لينحصر كله فيها، إذا تسرّب منه جانب كبير وانتشر في المناطق الاقتصادية المجاورة .. وكان هذا الصادر من المعادن النفيسة في صورة النقود قوّة كبيرة للتجارة الإسلامية، إذ انتشر عن طريقه سلطان المراكز الكبرى كبغداد وفسطاط القاهرة وقرطبة وبالرمو، ولكنّه أحدث كذلك تغيرات عميقة في الخريطة العامة لمناطق التيارات النقدية، وهنا يبدأ ما يسمى بالدور العالمي للذهب الإسلامي"[1].

ويكشف هذا التاريخ أيضا، أن الانتشار الواسع للنقود الإسلامية وهيمنتها على التجارة الدولية حينها، إنما مردّه بالدرجة الأولى إلى قوّة الإنتاج الإسلامي وتنوّعه (وتنافسيته العالمية)، وهو ما خدم المراكز الاقتصادية الإسلامية كالفسطاط وبغداد وقرطبة وغيرها، لتبسط نفوذها على مناطق واسعة من العالم. وامتدادا لهذا التحليل، فإن القبول العالمي للدينار الذهبي الإسلامي، إنما هو انعكاس طبيعي للمكانة الاقتصادية للحضارة الاسلامية، وترجمة لحجم سلّة الخدمات التجارية (المحطات التجارية) التي كانت تطرحها للعالم.

ولم يكن خروج الذهب –كعملة تسديد– من العالم الإسلامي محط انشغال كبير أو مشكلة مطروحة، فالذهب المتدفّق من البلاد الإسلامية إلى إفريقيا وآسيا لتمويل وارداتها منها، كانت تغطيه كميات الذهب المتأتّية كمستحقات لصادرات هذه البلاد الإسلامية نحو أوروبا، هذه الأخيرة التي كانت تتحمل عجزا في ميزانها التجاري مع العالم الإسلامي حتى القرن العاشر ميلادي[2].

هذه المكانة الاقتصادية المتميّزة للحضارة الإسلامية والنشاط التجاري الواسع، أخذ يتراجع – لأسباب عديدة– بداية من القرن الحادي عشر، لاسيما مع حملات الحروب الصليبية (1096 – 1119) التي سقطت معها بغداد على يد المغول، وما تزامن معها من فقدان العالم الإسلامي لكثير من المعابر والمسارات التجارية بسبب المحاولات الأوربية العديدة للسيطرة عليها، ومن الطبيعي أن يكون لهذه الوضعية انعكاسها السلبي على الدينار الذهبي الإسلامي، كترجمة لقوة اقتصاد الجهة التي تسكّه.

وعلى صعيد المعاملات التجارية في دول أوروبا الشرقية فقد انتشر الدرهم الإسلامي "المنقوش" على حساب الدرهم الفارسي، وصارت تقوّم به الأسعار في إيطاليا وانجلترا وألمانيا، وفي الوقت نفسه، تناقصت كميات الذهب الإسلامي بسبب خروجه إلى أوروبا لتغطية صفقات التجارة معها، ومع ذلك بقي العالم الإسلامي في حالة رخاء اقتصادي حتى القرن الثالث عشر بسبب سيطرته على بعض مصادر إنتاج الذهب (خاصة منطقة السودان)، لكن –وهذا الأهم– تراجعت قيمته الاقتصادية لكونه لم يعد معيارا للقوة التجارية بل بات مقياسا

---

[1] – رمزي زكي (1987): **التاريخ النقدي للتخلّف**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 14.

[2] – لمزيد من التفاصيل راجع:

– شوكت باموك، (2005): **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ص ص 21 – 53.

للثراء والجاه، فسُكَّت كميات كبيرة منه في شكل حليّ وأوسمة وتحف بدل أن يظل معيارا للقوة الاقتصادية ورأس مال تجاري[1].

في هذه الفترة الحرجة، كان النظام الإقطاعي يعاني أزمته الكبيرة المشهورة بـ "**أزمة الثروة الإقطاعية**" في أوروبا التي سيطرت على أعالي البحار، أين تراجع نفوذ الإقطاعيين ورجال الكنيسة، فاتحين المجال واسعا أمام التجار الذين تكدست بأيديهم الثروات، وزادت طموحاتهم ورغبتهم في الاستيلاء على مقدّرات العالم، وممهّدين بذلك لميلاد "**الرأسمالية التجارية**".

ثانيا – المرحلة الميركانتيلية والتحضير لنظام قاعدة الذهب:

استكمالا لتدهور النظام الإقطاعي في أوروبا، وتعمّق نفوذ التجار وحظوتهم بمساندة الملوك والأمراء، وإدراكهم لمكانة المعادن النفيسة في إرساء هيمنتهم على الثروة، راح هؤلاء التجّار يشجعون ويموّلون الاستكشافات الجغرافية للمناطق غير المعروفة من قبل، ويساندون الحركة الكولونيالية باعتبارها منفذا إلى ثروات العالم الخارجي من المعدن النفيس الذي صار مقياسا للثروة بالنسبة إليهم، وقد شهد العالم حينها موجات استعمارية عاتية لنهب ثروات الشعوب والسيطرة على مقدّراتها في أمريكا الوسطى والجنوبية، وأيضا في إفريقيا وآسيا.

1– مفهوم الثروة عند التجاريين: بعيدا عن التفاصيل التأريخية لحملات العنف والنهب التي طالت مناطق شاسعة من العالم، فإن المفهوم الاقتصادي للثروة عند التجاريين كان سببا في التراكم الكبير للمعدن النفيس في أوروبا، فثروة الأمم تقاس عندهم بما تحوزه من الذهب والفضة وليس بمقدار الثروات الأخرى أو الخدمات المتوفّرة، وعلى هذا الأساس يحكمون على أي سياسة تجارية بالنجاح أو الفشل، بحسب ما يترتّب عنها من تدفّق للمعدن النفيس، وامتدادا لنظرتهم هذه، فهم يشجّعون الأنشطة التصديرية ويعرقلون تلك التي تعنى بالواردات، سعيا لتحقيق أكبر فائض ممكن في ميزانهم التجاري، وقد وجدت أفكار التجاريين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر محلاً خصبا في كل من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا، بينما لم تتأثر هولندا كثيرا بهذا الفكر وقتذاك.

وعلى الرغم من عدم تعمير هذه الأفكار طويلا، وبروز ملامح تلاشيها في مطلع القرن الثامن عشر، فإن هذه المرحلة كانت حاضنة للرأسمالية التجارية، بعدما كوّنت السوق العالمية، وأُدمجت فيها –قسرا– كثيرٌ من البلاد المتفرّقة في آسيا وأمريكا وإفريقيا، وهي فاقدة –بسبب الاستعمار– لقرارها الاقتصادي وخاضعة فيه لدول أوروبا الاستعمارية[2].

---

[1] – لمزيد من التفاصيل، راجع:

– توفيق اسكندر، (1961): **بحوث في التاريخ الاقتصادي**، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ص 51 – 78.

[2] – لمزيد من التفاصيل، راجع: سعيد النجار، (1973): **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربيـــــة، القاهرة، جمهورية مصر العربية. ص 50 وما بعدها.

لكلّ ما تقدّم، فإن هذه المرحلة حفظها التأريخ على أنها صفحة سوداء في العلاقات النقدية والتجارية الدولية، ولم يشفع أبدا تطوّر بعض الأفكار الاقتصادية في أحضانها، ولا تمهيدها لظهور ما عُرف لاحقا بالرأسمالية الصناعية لتبييض صفحة الأوروبيين، التي تلطّخت بالسرقة والنهب والتعدّي على سيادة الشعوب.

2- الظروف المواتية لنشأة نظام قاعدة الذهب: على صعيد التحليل الاقتصادي، لم تكن المرحلة الميركانتيلية مؤهلة لإنتاج نظام نقدي دولي بالمفهوم المتعارف عليه، إذ وبالإضافة إلى تاريخها -كما سلفت الإشارة- كمرحلةِ حملاتٍ استعمارية ونهب لمقدّرات كثير من دول العالم، فإن مفهوم التجاريين ونظرتهم للثروة أيضا لم يكن متطورا، فقياس ثروة الأمم بما تحوزه من الذهب والفضة كان فيما بعد محلّ انتقادات عميقة من طرف الاقتصاديين الذين بشّروا بمبادئ الحرية الاقتصادية، فآدم سميث -مثلا- ومن خلال كتابه " بحث في طبيعة ثروة الأمم" (1776) هاجم التجاريين وقلّل كثيرا من قيمة أفكارهم بشأن الثروة، وبيّن أن ثروة الأمم إنما تقاس بما تنتجه من سلع مختلفة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة(1).

ومع ذلك، فإن تراكم رأس المال التجاري في هذه الفترة، وانفصال رأس المال عن العمل، واتساع القاعدة الإنتاجية، ووصول البرجوازيين إلى السلطة، وتطوّر معرفة الأوروبيين بالمسالك البحرية للتجارة، كلّها عوامل تلاقحت لتهيّئ المناخ المناسب للرأسمالية الصناعية، لتتواصل في ظلّها معاناة الدول المستعمَرة، فالثورة الصناعية حفّزت أصحاب رؤوس الأموال على تعميق جراح هذه الدول من خلال الاستمرار في الهيمنة على ثرواتها، وفتحها كأسواق للسلع التي ضاقت بها الأسواق الأوربية، بل وتكييف اقتصادها ليتماشى مع متطلبات الرأسمالية الصناعية الآخذة في التمدد.

الجدول رقم (2-1): المساحات المستعمرة في مناطق مختلفة من العالم خلال الفترة (1876 – 1900)

المنطقة	المساحة المستعمرة %		مقدار الزيادة
	1876	1900	
إفريقيا	10,8	90,4	79,6
جزر الهند	56,8	98,9	42,1
آسيا	51,5	56,6	5,1
استراليا	100.0	100,0	-
أمريكا	27,5	27,2	(0,3)

المصدر: رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 50

- سعيد النجار، **تطور الفكر الاقتصادي في نظريـــة التجارة الدولية**، مذكرة لطلبة الدراســات العليا بكلية الحقوق، جامعة القاهــرة، ص ص 4 – 11.

(1) – في هذا السياق، يشار إلى أن نظرية دافيد هيوم حول التوازن التلقائي للأسواق، قد فتحت الباب لبروز مفاهيم جديدة مخالفة لأطروحات التجاريين، بحيث تؤكد هذه النظرية -التي سبقت الطرح الكلاسيكي- بأن توزيع الثروة (المعادن النفيسة) يمكن أن يتم بتلقائية في ظل حياد الدولة بشأن السياسات الاقتصادية، لينحصر دورها -كما سبق- في مهام دولة المرافق، راجع في ذلك:

- حاتم سامي عفيفي، (1993)، مرجع سابق، ص 81.

تؤكّد هذه الأرقام حزمة الحقائق التاريخية المذكورة سابقا بشأن حجم الحملات الاستعمارية التي خاضتها بعض الدول الأوروبية على مناطق مختلفة في العالم، وهي كذلك مؤشّر قوي على كمية المعادن النفيسة المنهوبة من هذه المناطق، وما ترتّب عن هذه العملية من تراكم كبير للذهب والفضة عند هته الدول الاستعمارية.

وفي هذا السياق، تشير بعض الإحصائيات أيضا إلى الكميات المنهوبة، فكانت كما يلي:

- من بعض دول أمريكا الوسطى والجنوبية: 6228 مليون مارك ذهبي.
- من إفريقيا الغربية خلال الفترة (1500 – 1800): 810 مليون مارك ذهبي.
- من آسيا ولاسيما اليابان وخلال نفس الفترة السابقة: 700 مليون مارك ذهبي.

وأخذا بعين الاعتبار لإجمالي ما تراكم لدى أوروبا من الذهب خلال الفترة نفسها أيضا، والبالغ 10.4 مليار مارك ذهبي، فإنه من اليسير ملاحظة أن القسط الأكبر من هذه الثروة تأتّى من المستعمرات[(1)]. (أنظر الجدول الموالي)

الجدول رقم (2–2): حصص أبرز الدول الاستعمارية من إجمالي المستعمرات[(2)]

الدول الاستعمارية	المساحة المستعمرة (بالمليون كلم^2) وعدد سكّانها (بالمليون نسمة)			
	عام 1876		عام 1914	
	المساحة	السكّان	المساحة	السكان
بريطانيا	22,2	251,9	33,5	393,5
روسيا	17,0	15,9	17,4	33,2
فرنسا	0,9	6,0	10,6	55,5
ألمانيا	-	-	2,9	12,3
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	0,3	9,7
اليابان	-	-	0.3	19,2

المصدر: رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 50

لم تتوقّف منافع الدول الأوروبية الاستعمارية على نهبها لمقدّرات مستعمراتها، بل تعدّى ذلك إلى تحقيق منافع اقتصادية أخرى باعتبارها أسواقا مفتوحة لفوائضها الإنتاجية، وباعتبارها أيضا موردا هاما للقوى العاملة، واحتياطيا بشريا إبّان الحروب.

وهكذا، فإن القوى الاقتصادية التي قادت قاطرة الاقتصاد العالمي في المراحل اللاحقة تشكّلت في ظل هذه الحقائق التاريخية "المظلمة"، لتثبّت أركان هيمنتها على العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعتمد على ثقلها

(1) – رمزي زكي، (1987)، مرجع سابق، ص 50.

(2) – مع ملاحظة أن الباحث راجع أرقام المصدر فيما يخص اليابان وروسيا لورودها خاطئة في الحجز في المرجع المعتمد، بعد مقارنتها مع ما ورد في كتاب الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية لمؤلفه فلاديمير لينين.

الاقتصادي لإنشاء نظام نقدي دولي يرتكز على قواعد تخدم مصالحها في المقام الأول، وهو ما سيتأكّد أكثر على مستوى الأنظمة النقدية الدولية المتعاقبة.

المطلب الثاني: نظام قاعدة الذهب وإرساء هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى

انتهى المطلب السابق إلى أن التطورات المتراكمة التي عرفتها أوروبا اقتصاديا (من خلال انفصال العمل عن ملكية أدوات الإنتاج، وتوسّع العمليات الإنتاجية)، واجتماعيا (من خلال تلاشي النظام الإقطاعي)، وسياسيا (من خلال وصول البرجوازيين إلى السلطة)، قد فتحت المجال واسعا للنمو المتسارع في حركة التجارة الدولية، وأدركت مراكز القوة الاقتصادية –وعلى رأسها المملكة المتحدة حينها– ضرورة تبنّي نظام نقدي دولي يضمن استقرار التجارة الدولية ويستوعب نموها.

وبما أن المدفوعات الدولية في القرن التاسع عشر كانت تتم إما بالمعدن النفيس (الذهب أو الفضة) وإما بالعملات المغطاة بهما، فقد كان من الطبيعي أن يتأسس النظام النقدي الدولي على المعدن المهيمن وهو الذهب. وسنحاول التعرّف باختصار على آلية عمل هذا النظام ثم تقديم قراءة تقييمية من وجهة نظر الدول –المستعمَرة– التي لم يكن لها اختيار في تبنّي هذا النظام[1].

أولا – مفهوم النظام النقدي الدولي:

في البداية ينبغي التعرف على المقصود بالنظام النقدي الدولي قبل الخوض في نظام قاعدة الذهب، وسنقتصر فقط على التعاريف التي تتطابق مع الظروف النقدية لهذه المرحلة. فمن الناحية الأكاديمية، يمكن أن نذكر عددا من التعاريف التي قدّمت للنظام النقدي الدولي:

– **التعريف الأول:** "هو مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقات الدولية التي يتواجد فيها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، أو باعتبار أخر، هو النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي، أي ذلك الشيء الذي يستخدم كوسيط للمبادلات الدولية ومقياس للقيمة الأجنبية ومستودعا لها أو ما يسمى بالسيولة الدولية"[2].

– **التعريف الثاني:** مجموعة من القواعد و الآليات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لمختلف دول العالم، بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف ونموها بصورة جيدة واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يترتب على ذلك حدوث أزمات واضطرابات اقتصادية"[3].

– **التعريف الثالث:** "يعبّر النظام النقدي الدولي عن مجموعة من القواعد التي تسمح بإقامة الصفقات على المستوى العالمي، وتحدّد:

---

(1) - Frédéric Teulon, (2008) : **La nouvelle économie mondiale**, 6eme édition, Presse Universitaire de France, Collection Major, P 09.

(2) – توفيق عبد الرحيم حسن، (2004): **الإدارة المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان– الأردن، ص3 .

(3) – عرفان تقي الحسيني، (1999): **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان– الأردن، ص21 .

- **نظام صرف** (قواعد تضمن قابلية التحويل بين العملات)؛
- **نظام احتياطي** (يوفّر لمختلف الدول وسائل الدفع العالمية للتغلب عن الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات)؛
- **ميكانيزمات خاصة** تسمح بإعادة تصحيح الإختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات"[1].

ومن التعاريف السابقة يمكننا تبنّي تعريف عام للنظام النقدي الدولي، بأنه "مجموعة من القواعد والضوابط والترتيبات التي تنظم العلاقـــات النقدية الدولية من خلال ضمان السيولة الدولية، وتطوير وسائل الدفع الداعمة للتجـــارة العالمية، وتوفير تدابيـــر معالجة اختلالات موازين المدفوعات"[2].

وسيأتي الحديث لاحقا عن كل من عناصر النظام النقدي الدولي ووظائفه وآليات قياس كفاءته، عند المرحلة التي تطوّرت خلالها صورة الأنظمة النقدية، إذ المفهوم المقدّم –إلى حدّ الآن– كاف للتعرف على نظام قاعدة الذهب الذي نحن بصدده.

ثانيا – ما قبل مرحلة نظام قاعدة الذهب:

تأريخيا، وقبل اعتماد نظام قاعدة الذهب كنظام نقدي دولي، سادت أوروبا مرحلة العيارات المتوازية ثم نظام المعدنين، ففي مرحلة العيارات المتوازية التي ظلّت مطبّقة إلى غاية مطلع القرن الثامن عشر، كانت المدفوعات تتم بأحد المعدنين (الذهب أو الفضة) من غير أن يكون هناك ربط بينهما، فقيمة كل عيار بالنسبة للآخر كانت تتحكم فيه ظروف العرض والطلب، واتسمت هذه المرحلة بحرية سك النقود من الذهب والفضة وتداولهما عبر الأمصار، ومن الطبيعي ألاّ تتماثل القطع النقدية في ظل تعدّد السلطات الضاربة لها، وقد كان غياب السلطة النقدية المركزية التي تتكفّل بسك النقود نقطة ضعف ظاهرة في هذه المرحلة.

لهذا، فقد انتقلت أوروبا إلى تطبيق نظام المعدنين الذي عالج جانبا من أسباب فشل نظام العيارات المتوازية، حيث قام نظام المعدنين على أسس واضحة، ملخصها:

- تحديد معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة بناءً على كمية المعدن الصافي في كليهما؛
- تتكفل السلطة النقدية بحرية التحويل المجاني للسبائك الذهبية والفضية إلى قطع نقدية تكافئها؛
- تتكفل السلطة النقدية أيضا بالعملية العكسية، أي ضمان حرية صهر النقود المعدنية إلى سبائك، حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية؛
- حرية حركة الذهب والفضة بين الدول لضمان استقرار أسعار الصرف الدولية.

---

[1] - Frédéric Teulon, (2008) : op.cit, P 08.

[2] – يجدر التنبيه إلى أن هناك تعاريف أخرى كثيرة، تتضمن وجود مؤسسة تشرف على النظام النقدي الدولي، ولم نشر إليها لأن هذه المرحلة لم تعرف هذا النوع من المؤسسات الدولية، وإنما عُرفت في إطار نظام نقدي دولي لاحق.

وفي هذا النظام يمكن أن تتم تسوية الصفقات التجارية بأي من المعدنين في إطار المعدل القانوني المحدد بينهما، ومن الناحية التطبيقية وبرغم هذه الإجراءات التنظيمية فإن هذا النظام آل إلى الفشل بسبب تحكّم ظروف العرض والطلب في الكميات المتاحة من المعدنين، ومن ثَمّ عدم استقرار القيمة السوقية للفضة أمام القيمة السوقية للذهب رغم وجود القيمة القانونية المحددة لكليهما، وفي هذا السياق وجد قانون غريشام –وزير المالية لبريطانيا في القرن السادس عشر– طريقه للانطباق على الواقع، ومفاد هذا القانون يتلخص في أن العملة الرديئة تطرد نظيرتها الجيّدة، فالمسكوكات من المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية عن قيمته القانونية تكون عملة جيّدة وتميل إلى الاختفاء من التداول لصالح المعدن الرخيص[(1)].

ورغم محاولات إنقاذ نظام المعدنين من خلال ما عرف بالاتحاد النقدي اللاتيني بين فرنسا وسويسرا وايطاليا وبلجيكا (1865)، فقد كان هناك اتجاه عام للتراجع في القيمة السوقية لمعدن الفضة مقابل الذهب، وصار من الضروري أن يتم تعديل المعدل القانوني بينهما بشكل مستمر، وهو ما أسفر عن فشل نظام المعدنين لصالح نظام المعدن الواحد وهو الذهب[(2)].

ثالثا – نظام قاعدة الذهب وآلية التوازن التلقائي لميزان المدفوعات:

لقد ساد هذا النظام في أكثر دول أوروبا بداية من الربع الأخير من القرن التاسع عشر[(3)]، وهو يستند إلى الذهب باعتباره معدنا نفيسا مستقرا مقارنة بالفضة، إذ مع مطلع القرن العشرين صار للذهب قوة وفائية غير محدودة، واتجهت أكثر الدول إلى اعتماده في تحديد قيمة عملاتها بوزن ثابت من الذهب بقوة القانون، ليصير بذلك نظاما نقديا دوليا. وقد تأسّس هذا النظام على مجموعة من القواعد تتلخص فيما يلي:

- تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب وذلك بموجب قانون؛
- الاعتراف للأفراد بحرية سك النقود؛
- قابلية أنواع النقود الأخرى (النقود الورقية، ونقود الودائع) للإبدال بمسكوكات ذهبية وذلك بسعر التعادل؛
- القوة الوفائية غير المحدودة للنقود الذهبية؛
- حرية استيراد وتصدير الذهب[(4)].

أما عن مزايا هذا النظام، فقد تمتّع بحزمة من المحاسن التي جعلت فترة تطبيقه ذهبيةً بالنسبة للمراكز التي اعتمدته، منها:

---

(1) – ضياء مجيد الموسوي، (1993): **الإصلاح النقدي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، المَلَكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 18 – 21.

(2) – راجع تفاصيل أكثر عن تذبذب قيمة الفضة أما الذهب والإجراءات التي تبنّاها الاتحاد النقدي اللاتيني: مروان عطون، (1992): **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية**، بدون رقم طبعة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص ص 27 – 33.

(3) – تاريخيا، المملكة المتحدة كانت سبّاقة في تبنيها لهذا النظام، إذ اعتمدته في 1816، ثم لحقتها دول أوروبية أخرى كألمانيا في 1873، فرنسا وبلجيكا 1873 و 1874، روسيا واليابان 1897، الولايات المتحدة الأمريكية 1900.

(4) – مروان عطون، مرجع سابق، ص 34.

- ضمان هذا النظام للاستقرار الداخلي للأسعار؛
- الحدّ من خلق النقود، حيث كان من الضروري وجود كميات من الذهب المخزن لضمان تحويل النقود إلى ذهب؛
- كما أنه حافظ أيضا – نوعا ما– على استقرار أسعار الصرف من خلال آلية تلقائية، سيتم تناوله في الفقرة الموالية (1).

1– آلية التوازن التلقائي للميزان التجاري في ظل نظام قاعدة الذهب: إن حرية حركة خروج ودخول الذهب التي يضمنها هذا النظام تمنحه قدرةً على تعديل الإختلالات (بالعجز أو بالفائض) التي تمس الميزان التجاري، فبينما تنص النظرية على ثبات أسعار الصرف بفضل التحديد القانوني لقيمة العملة بوزن ذهبي، فإن الواقع يسمح بحدوث انحرافات في قيمة سعر الصرف عن قيمته القانونية، وذلك بسبب العرض والطلب على عملة البلد المعني، ولتوضيح فكرة التوازن التلقائي نأخذ المثال الموالي، نفترض أن السلطتين النقديتين في كل من المملكة المتحدة وفرنسا قررتا تحديد الوزن الذهبي لعملتيهما:

1 فرنك فرنسي = 290.32 ميلي غرام ذهب
1 جنيه إسترليني = 7342.19 ميلي غرام ذهب
فإن 1 جنيه إسترليني = 7342.19 / 290.32 = 25.29 فرنك فرنسي

إذن القيمة التعادلية للعملتين تستقر عند 25.29 فرنكا فرنسيا مقابل كل جنيه إسترليني، فإذا حدث وانحرفت هذه القيمة عن الـ 25.29، فسيتكفل الميكانيزم التلقائي بإعادة توازنها مجددا، ويتلاشى الاختلال في الميزان التجاري للدولة التي تطبق نظام قاعدة الذهب تلقائيا وفق الميكانيزم الآتي:

– **العجز في الميزان التجاري** لفرنسا مع المملكة المتحدة –مثلا– يعني زيادة قيمة الواردات الفرنسية عن قيمة صادراتها إلى المملكة المتحدة، ومن ثمّ فإن طلب المستوردين الفرنسيين على الجنيه الإسترليني سيكون أكبر من طلب مستوردي المملكة المتحدة على الفرنك الفرنسي، ونتيجةً لذلك سترتفع قيمة الجنيه مقابل الفرنك حتى تتحقق ما يسمى بنقطة خروج الذهب، أين يفضّل المستوردون الفرنسيون تسوية المستحقات التي عليهم من خلال الذهب، وخروج الذهب إلى المملكة المتحدة ستتراجع بسببه الكتلة النقدية الفرنسية (لأن جزء منها حوّل إلى ذهب)، وستتجه بذلك الأسعار إلى الانخفاض، مما يحفّز الصادرات الفرنسية ويقلّص من وارداتها، وهكذا يتحقق التلاشي التدريجي للاختلال عن طريق نظام قاعدة الذهب.

– **الفائض في الميزان التجاري** لفرنسا مع المملكة المتحدة يعكس زيادة قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها من المملكة المتحدة، وهذا ما يجعل قيمة الفرنك الفرنسي ترتفع في مقابل الجنيه الإسترليني، إلى الحدّ الذي يصبح

(1) - Josette Peyrard, (1995): **Gestion financière internationale**, 3eme édition, Librairie Vuibert, Paris, P 6.

مستوردو المملكة المتحدة يفضّلون تسوية المستحقات التي عليهم من خلال الذهب، فتتكمش الكتلة النقدية في المملكة وتتراجع الأسعار تبعا لذلك، وهكذا تتحفّز صادرات المملكة وتأخذ الواردات بالتقلّص شيئا فشيئا ليتراجع الفائض في الميزان التجاري الفرنسي.

الشكل رقم (2-1): فكرة التوازن التلقائي للميزان التجاري في ظل قاعدة الذهب

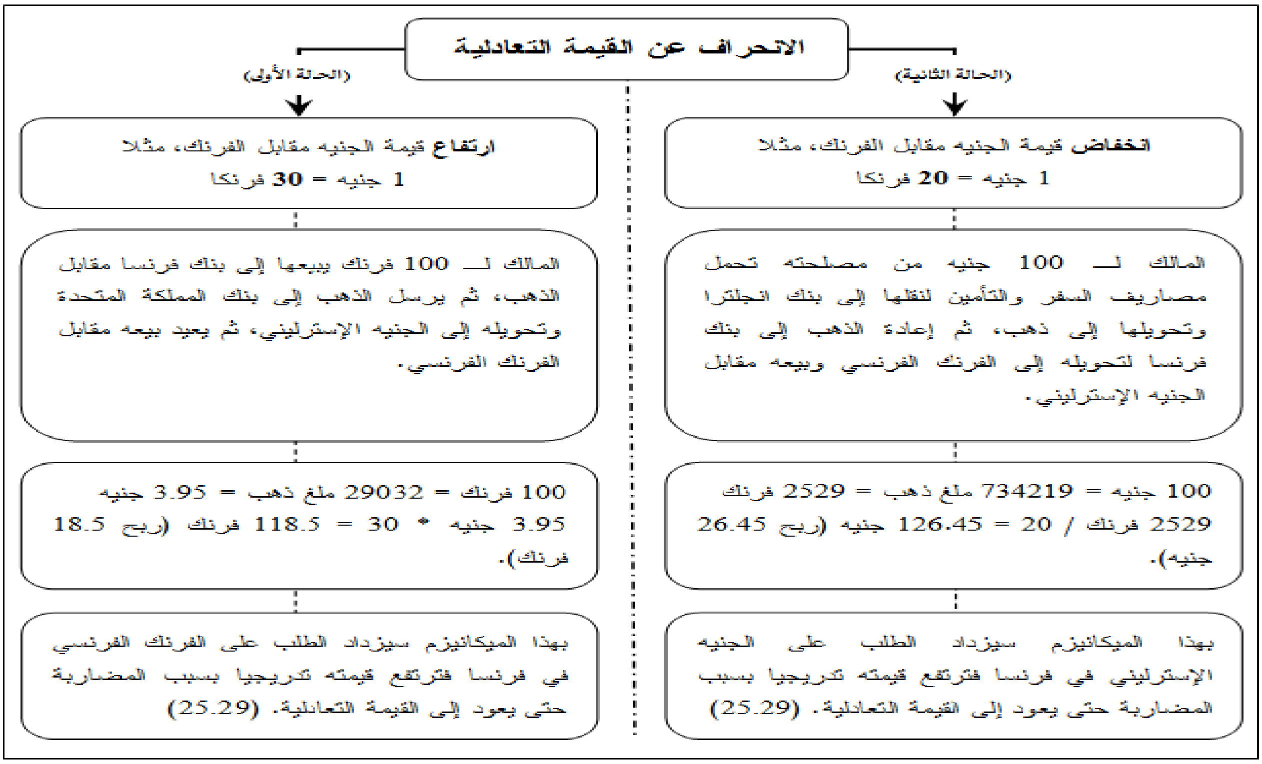

المصدر: الباحث.

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الموضع، أن قيمة الأرباح التي يجنيها المضاربون هي أرباح غير صافية، لأنها لا تتضمن المصاريف الخاصة بالنقل والتأمين التي يتحمّلها المضارب عند نقله للذهب من دولة إلى أخرى، ومن الطبيعي أن تتحدد نقطة خروج ودخول الذهب عند سعر صرف يأخذ بعين الاعتبار هذه المصاريف. وتاريخيا على سبيل المثال، في مطلع الحرب العالمية الأولى عندما كان سعر الصرف الرسمي 1 جنيه يساوي 25.29 فرنكا فرنسيا، كانت نقطة خروج ودخول الذهب 25.34 و 25.24 على التوالي (أي أن تكاليف النقل والتأمين كانت 0.05 فرنكا فرنسيا لكل جنيه تُطرح أو تخصم من السعر الرسمي حسب الحالة)(1).

2- أشكال نظام قاعدة الذهب: على حسب الظروف الدولية، عرف نظام قاعدة الذهب ثلاثةَ أشكال جاءت في مراحل متتابعة، إذ كان للحرب العالمية الأولى بصمة واضحة في تغيير شكل النظام النقدي الدولي، وكذلك فعلت أزمة الكساد الكبير التي هزت الاقتصاد العالمي في أواخر عشرينيات القرن الماضي.

(1) - Frédéric Teulon, (2008): Op.cit, P 10.

2-1- نظام المسكوكات الذهبية: وهو الشكل الأصلي لنظام قاعدة الذهب الذي ساد حتى بداية الحرب العالمية الأولى (1914)، وكان يطلق عليه أيضا نظام الذهب الكامل، فالقطع (المسكوكات) النقدية كالدولار والباوند كانت من الذهب وذات عيار ووزن محدّد، فالباوند الإسترليني مثلا كان يزن 123.77.445 حبة من الذهب، ودرجة نقاوته 12/11 (أي 11 جزءا من الذهب و جزء واحد من معادن أخرى).

وكانت قيمة الوحدة النقدية مساوية تماما لكمية الذهب الموجودة فيها، وذلك حتى لا تختلف القيمة الاسمية عن القيمة السلعية، ومن أجل تحقق هذا الهدف، فإن نظام قاعدة الذهب كان –كما ذكرنا سابقا– يضمن للأفراد حرية تحويل المسكوكات إلى سبائك والعكس مجانا. وليس من الصعب ملاحظة أن السيولة في ظل هذا النظام مرتبطة بحجم الإنتاج العالمي للذهب[1].

2-2- نظام السبائك الذهبية: حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية تزايدت النفقات الحربية ولم يعد ممكنا مواصلة التعامل بالمسكوكات نظرا لمحدودية إنتاج الذهب، لذلك اضطرت الدول إلى التخلي عن نظام المسكوكات وطرحت بدلا عنها قطعا وأوراقا نقدية أخرى، على أن يتم الرجوع للمسكوكات الذهبية بعد الحرب، لكن تعذّر هذا الرجوع بسبب الكم الكبير من القطع والأوراق النقدية البديلة المتداولة، لهذا فقد بقي تداول القطع والأوراق البديلة إلزاميا، ولم يعد لحامليها الحق في طلب تحويلها إلى سبائك ذهبية، إلاّ في المعاملات الضخمة أو عند تسوية المدفوعات الخارجية[2].

2-3- قاعدة الصرف بالذهب: في هذا الشكل لا يتم ربط عملة الدولة التابعة بالذهب مباشرة، وإنما ترتبط بعملة دولة تسير وفق قاعدة الذهب، أي أن هناك عملة وسيطة، ويشترط هذا الشكل أن تحتفظ الدولة التي تطبّقه باحتياطي من عملة الدولة التي ترتبط بها. وقد أقرّ هذا الشكل في مؤتمر جنوة في 1922.

والحقيقة، أن قلّة الاحتياطي الذهبي هو ما دفع كثيرا من الدول الضعيفة اقتصاديا إلى أن تكون تابعة للقوى الاقتصادية الكبرى، ويتطلب تطبيق هذا الشكل إجراءات محدّدة:

- تحديد سعر صرف ثابت بين العملة المحلية والعملة الوسيطة القابلة للتحويل إلى ذهب؛
- ضمان حرية دخول وخروج العملة؛
- التزام السلطات النقدية بشراء وبيع حوالات العملة الأجنبية عند سعر الصرف المحدّد[3].

2-4- مرحلة الفوضى النقدية بين الحربين العالميتين: عاش الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة فوضى نقدية كبيرة، تم في خضمّها التخلّي عن العمل بقاعدة الذهب، وألغت الدول التزامها بشراء وبيع الذهب وكذا تصديره، وقد ساد حينذاك تصوّر مفاده أن التخلّي عن قاعدة الذهب ليس إلاّ خطوة مؤقتة، يتم تجاوزها بعد

(1) – ضياء مجيد الموسوي، (1993)، مرجع سابق، 22 – 24.

(2) – نعمان سعيدي، (2011): **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ص 33.

(3) – صادق مدحت، (1997): **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ص 15.

نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكن أثر هذه الأخيرة كان كبيرا في صنع ملامح جديدة لموازين القوى الاقتصادية، فقدت فيها المملكة المتحدة مكانتها المحورية في العلاقات التجارية والتمويل الدولي[1].

وقد أفضت هذه الظروف إلى بروز نظام جديد تعتمد الدول في رحابه على قاعدة الصرف بالذهب بدلا من قاعدة الذهب، بمعنى، لا تكون عملات العديد من الدول مربوطة بالذهب مباشرة، وإنما بعملات صعبة وسيطة تلعب دور العملات الريادية (المحورية)، وبرز وقتها الدولار الأمريكي كعملة مزاحمة للجنيه الاسترليني، تنافسه على تصدّر المشهد النقدي الدولي، ليبسط هيمنته بعد الحرب العالمية الثانية، التي أعادت تشكيل ترتيب القوى الاقتصادية الأولى في العالم[2].

ومن زاوية نقدية، يمكننا القول بأن نظام الصرف بالذهب يعكس تبعية المستعمرات الشديدة للدول المستعمِرة، فضعف احتياطاتها من الذهب كان نتيجة طبيعية لحملات النهب والسرقة التي طالت ثرواتها ومقدّراتها الاقتصادية كما رأينا في المطلب السابق، أضف إلى ذلك، فإن هذه التطورات تؤكد بأن مصالح القوى الاقتصادية الكبرى هي التي تتحكّم في صياغة الأنظمة النقدية وتطورها.

المطلب الثالث: تقييم نتائج نظام قاعدة الذهب في الدول المتخلّفة

بشكل عام، تميل البحوث والدراسات التي تتناول النظام النقدي الدولي إلى اعتبار نظام قاعدة الذهب كأفضل نظام نقدي دولي حقّق الاستقرار في أسعار الصرف، وتطورت في أحضانه التجارة والاستثمارات الدولية. وكامتداد طبيعي لهذا الرضا، فإن بعض القائمين على هذه البحوث والدراسات عند تقييمهم لنظام قاعدة الذهب يسترسلون في مزاياه –التي ذكرت في المطلب السابق– ويحصرون عيوبه عادة في عيبين:

- محدودية النمو الاقتصادي بسبب ارتباط هذا النظام بكميات إنتاج الذهب؛
- في ظل مبدأ حرية حركة الذهب، فإن دخول كميات كبيرة منه إلى بلد ما يتسبب في حدوث تضخّم، وقد تنتشر عدوى التضخم إلى بلاد مجاورة.

والحقيقة، أن هذا التقييم ينطلق من وجهة نظر دول المركز التي كانت ولا تزال تهيمن على الاقتصاد العالمي، كما أن حزمة المزايا التي يُلبسها اقتصاديو دول المركز لنظام قاعدة الذهب لا تسلم من ضرورة المراجعة وإعادة النظر، بل إن مقتضى النظرة الشمولية العادلة في تقييم هذا النظام تفرض إعادة تقييمه من وجهة دول الأطراف (التخوم) أيضا.

---

(1) – جون هدسون ومارك هرندر، (1987): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، السعودية، ص76 .

(2) – لمزيد من التفاصيل حول هذه المرحلة، أنظر المبحث الموالي من هذه الأطروحة، وأيضا:

- سمير آيت يحي، (2013 – 2014): **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة – الجزائر، ص ص 15 – 17.

أولا – ملحوظات على مزايا نظام قاعدة الذهب:

نتيجةً للمزايا التي جاد بها نظام قاعدة الذهب على القوى الاقتصادية الفاعلة في فترة تطبيقه، اعتقد كثيرٌ من الساسة أن هذا النظام "أسطورة" سيكتب لها الخلود، وتناسوا أن هذه النتائج المحقّقة ارتبطت في المقام الأول بالظروف الدولية التي كانت في صالح بلدانهم، وفيما يلي بعض الملحوظات على عمل هذا النظام:

1- نظام قاعدة الذهب وقبول السلطات النقدية بالتغير في الأسعار الداخلية: نظريا، نظام قاعدة الذهب بإمكانه أن يعالج الخلل في موازين المدفوعات تلقائيا، غير أن الحالات الواقعية تتطلب تقبُّل السلطات النقدية ضرورة الانخفاض في الأسعار الداخلية بما فيها الأجور حتى تستعيد المنتجات المحلية تنافسيتها التجارية، وهذا القبول ستكون له آثاره الداخلية على التوازن الاقتصادي والاجتماعي التي لا يمكن إلغاؤها كليا، فالانكماش المطلوب في حالة العجز في الميزان التجاري يتطلب تخفيضا في الأجر الاسمي، وهو ما من شأنه الدخول في صراع مع النقابات العمالية التي تزايدت أهميتها مع نهاية القرن التاسع عشر. وبشكل أعمق، يمكننا القول بأن إعادة التوازن للمبادلات لن يكون فوريا وسيأخذ وقته الكافي حسب شبكة العلاقات التجارية للبلد، كما يرتبط أيضا بالهامش الذي يحققه المصدّرون وبوجود بدائل للسلع المتبادلة. ومن ثمّ فإن ميزة التعديل التلقائي لموازين المدفوعـات تبقى –في الحقيقة– نسبيةً.

وخلال القرن التاسع عشر، كان بنك المملكة المتحدة يستعين بشكل واسع بسياسة سعر الخصم لتأكيد أثر الانكماش على العجز، وحتى يتمكّن من الدفاع عن رصيده الذهبي ويستقطب رؤوس الأموال العائمة. وقد كان لارتفاع أسعار الفائدة انعكاس على سلوك المستوردين في تحويل مخزوناتهم من الذهب إلى سيولة، فتنخفض نتيجة لذلك الأسعار العالمية للمواد الأولية(1).

2- عدم مرونة نظام قاعدة الذهب مع النمو القوي للاقتصاد: من العيوب المسجّلة على نظام قاعدة الذهب عدم مرونته مع النمو الاقتصادي في دول المركز، فارتباط إصدار النقود في المراحل الأولى من تطبيق هذا النظام بحجم الاحتياطي من الذهب وانعكاسه السلبي على نمو التجارة الدولية كان واضحا، إذ ينمو حجم التجارة الدولية أسرع من نمو حجم إنتاج الذهب بأضعاف(2).

وفي هذا السياق، يقول الاقتصادي جون مينارد كينز "**بأن باخرة حديثة بإمكانها أن تنقل مرة واحدة عبر المحيط كل ما تم إنتاجه من الذهب منذ سبعة آلاف سنة**"(3)، لهذا، لم يكن هناك من داع لربط نمو التجارة الدولية بكميات الذهب المنتجة سنويا في ظل هذا التفاوت الكبير في معدلات نموهما، وقد أكّدت كل من الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد العظيم العالمية ضرورة فصل هذا الارتباط، وهو ما حدث فعلا كما تقدّم.

---

(1) - Frédéric Teulon, (2008): Op.cit, P 12.

(2) – تضاعف إنتاج الذهب في الفترة 1929 – 1967 بحوالي الضعف، بينما تضاعف حجم التجارة الدولية 6 مرات، راجع :

- Benissad Mohamed Elhocine, (1983) : **Economie internationale**, Edition Publisud, Paris, P 53.

(3) - Keynes J.M, (1933) : **Essais de persuasion**, traduction de l'anglais par Herbert Jacoby, 2e édition (version électronique), Gallimard, Paris, P 93.

3- التسويات الدولية بغير الذهب خلال القرن التاسع عشر: خلال القرن التاسع عشر لم تنحصر التسويات الدولية فقط في حركة الذهب بين الدول، فهيمنة ساحة لندن المالية سمحت للجنيه الإسترليني بأن يصبح هو الآخر وسيلة للتسويات الدولية بعد أن تكوّنت لدى عدد من البنوك المركزية ما يسمى بـ (موازين الاسترليني).

وبفضل ما تراكم من الجنيه الاسترليني صارت قاعدة الذهب إلى ما يشبه قاعدة الصرف بالذهب، حيث يسّرت العلاقة التكاملية بين بنك المملكة المتحدة وبنك فرنسا نجاح قاعدة الذهب بشكل ملحوظ، إذ وبينما كانت لندن تلعب دور المحدّد لأسعار الفائدة، كان بنك فرنسا يلعب دور بنك احتياطي للذهب بفضل الوضعية الدائنة لميزان مدفوعات فرنسا، وقد سمحت هذه الوضعية لبنك فرنسا بإقراض الذهب لبنك المملكة المتحدة حتى لا يضطر هذا الأخير إلى تقليص عملية خلقه للنقود[1].

ثانيا – انعكاسات نظام قاعدة الذهب على دول الأطراف:

في هذا السياق، وعلى ضوء ما لخّص به الاقتصادي رمزي زكي وضع الدول الأطراف وموقعها من نظام قاعدة الذهب –والأنظمة اللاحقة أيضا– بقوله " **وفيما يتعلق بالبلاد المتخلّفة، فإن الخبرة التاريخية والنظرية تعلمنا أنه لم يكن لها أي دور على الإطلاق في صياغة النظام النقدي الدولي أو تعديله، بل كانت على الدوام مجرّد ترس صغير في هذه العجلة الكبرى ... ترس يتلقّى مواقع الضغط الشديدة للحركة دون أن تكون له أي تأثيرات على اتجاهات الحركة نفسها**"[2]، وسيحاول الباحث من خلال هذا المطلب إعادة قراءة بعض مزايا نظام قاعدة الذهب، والتعرف على القنوات التي أثّر من خلالها هذا النظام على اقتصاديات دول الأطراف.

يبدو أن بداية الخطأ في تقييم هذا النظام كانت في اعتبار كل الاقتصاديات متجانسة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية التخلّف الاقتصادي لدول الأطراف، ويمكن ذكر أربع قنوات يتأتّى من خلالها تلمّس الآثار السلبية لنظام قاعدة الذهب على الدول المتخلّفة اقتصاديا. وهي مختصرة فيما يلي:

1- نمو التصدير السلعي إلى البلاد المتخلّفة والقضاء على الصناعات الوليدة فيها: بالنظر إلى ما أفرزته الثورة الصناعية من إمكانات إنتاجية كبيرة اضطرت معه الدول المصنّعة إلى خلق منافذ لفوائضها السلعية، وقد كان نظام قاعدة الذهب إطارا عاما مناسبا للاستقرار الملموس في أسعار الصرف، وكنتيجة لذلك، لم يعد هناك مشكل في تصريف الفوائض السلعية بالنسبة للمصدّرين والمستوردين على حدّ سواء، فالمصدّر بإمكانه بيع السلع

---

[1] – من الناحية العملية، لم تكن المملكة المتحدة مضطرة إلى الخضوع لميكانيزمات نظام قاعدة الذهب في التعديل التلقائي لميزان مدفوعاتها، فوضعيتها كدولة استعمارية تسيطر على مقدّرات نصف المساحة المستعمرة في العالم سمحت لها بأن تدير اقتصادها في مراحل معينة بأقل قدر من احتياطات الذهب، ومردّ ذلك في المقام الأول إلى تمتّع عملتها بالقبول الدولي، وعبارة أوضح، يمكن اعتبار قاعدة الذهب هي في حقيقتها قاعدةً للإسترليني، إذ وبفضل تطوّر قطاعها المصرفي وساحتها المالية النشطة (لندن)، وحجم استثماراتها الخارجية الضخم كان بإمكانها تعديل أي خلل في ميزان المدفوعات عن طريق رفع سعر الخصم وكبح الاستثمارات الخارجية، دون الحاجة إلى حركة الذهب. ناهيك عن الدور الذي لعبته مستعمراتها وعلى رأسها الهند في تسوية عجز المملكة المتحدة مع دول أخرى.

[2] – رمزي زكي، (1987): **التاريخ النقدي للتخلف**، مرجع سابق، ص 7.

إلى الدول المتخلّفة وتأخير استيفاء مستحقاتها المالية من غير تخوّف من انخفاض قيمة هذه المستحقات لكون أسعار الصرف ثابتة، وأيضا، ينطبق الأمر ذاته على الدول المستوردة التي لن تتخوّف من ارتفاع قيمة المستحقات المالية واجبة السداد في آجال الاستحقاق.

وقد كان لتحكّم الدول الاستعمارية في القرار الاقتصادي لمستعمراتها، وفتحها –قسرا– لأسواق هذه المستعمرات لاستيعاب فوائضها السلعية بالغُ الأثر على الصناعات الناشئة في تلك الأسواق، إذ لا يمكن المقارنة –في ظروف عدم التكافؤ– بين سلع الطرفين من حيث الجودة والسعر. وهكذا كان التلاشي مصيرا لكثير من الصناعات الوليدة في الدول المتخلّفة[1].

2– نمو الاستثمارات الأجنبية وتشويه الهيكل الاقتصادي: لقد تلاقحت عوامل عديدة لصالح دول المركز لتصنع طفرة في نمو استثماراتها الخارجية، فسيادة أفكار الحرية الاقتصادية، وثبات أسعار الصرف في ظل نظام قاعدة الذهب، وسعة الأراضي المستعمرة، سمح لرؤوس الأموال بالانتقال إلى المستعمَرات وإنشاء استثمارات ضخمة مستفيدة من وفرة المواد الأولية وانخفاض الأجور ويسر الحصول على العقار في هذه الدول، كما أن المستثمر الأجنبي لن يتخوّف من انخفاض قيمة رؤوس أمواله بسبب ثبات أسعار الصرف، وقد توسّعت الاستثمارات الخارجية حتى باتت تمثّل رقما مهما في الدخل القومي للدول المصدّرة للاستثمارات، بل تتعدى مساهمتها في الدخل القومي مساهمة الاستثمارات الداخلية، أنظر الجدول اللاحق.

الجدول رقم (2–3): جدول يبين نسبة مساهمة الاستثمارات الداخلية والخارجية للملكة المتحدة في الناتج القومي (1865 – 1913)

الفتـــــرة	الاستثمارات الخارجية	الاستثمارات الداخلية
1869 - 1865	4,5	6,2
1874 – 1870	6,9	6,4
1879 – 1875	2,4	7,7
1884 – 1980	5,0	5,7
1889 – 1885	6,5	3,8
1894 – 1890	4,7	4,2
1899 – 1895	2,7	5,9
1904 – 1900	2,2	8,2
1909 – 1905	6,7	5,2
1913 - 1910	9,3	4,1

Source : Michael Barratt Brown, (1976) : **The Economics of imperialism**, Penguin modern economics texts, Penguin Books, USA, p 176

[1] – مما يُذكر في هذا السياق أن ثلثي صادرات المملكة المتحدة، ونصف الصادرات الفرنسية كانت تستوعبها مستعمراتهما، أنظر مزيدا من التفاصيل حول هذه الجزئية عند:

– بوجين فارجا، (1967): **رأسمالية القرن العشرين**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ص 132.

وقد كانت مداخيل هذه الاستثمارات تتجاوز رأس المال المستثمر نفسه، فخلال هذه الفترة كان صافي صادرات المملكة المتحدة من رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج حوالي 2.4 مليار جنيه إسترليني، بينما بلغت العوائد 4.1 مليار جنيه إسترليني[1].

وبقدر ما تؤكده أرقام الجدول بخصوص أهمية الاستثمارات الخارجية في المملكة المتحدة كأبرز قوة اقتصادية خلال فترة تطبيق نظام قاعدة الذهب، بقدر ما تسبّبت به هذه الاستثمارات من تشويهٍ للهيكل الاقتصادي للدول المستعمَرة، فهذه الأخيرة كانت قبل الحملات الاستعمارية التي طالتها تنتجُ تركيبةً مختلفة من السلع، تحقق بها جانبا مهما من الاكتفاء الذاتي.

لكن ومع هيمنة الدول الاستعمارية على أسواقها ومصادرة قرارها الاقتصادي، تلاشت كثير من مكوّنات هذه التركيبة، إذ ركّزت الاستثمارات الخارجية فيها على استخراج المواد الأولية التي يتم نقلها إلى المراكز بأثمان بخسة، لتكون ضمن مدخلات الثورة الصناعية المتطوّرة في أوروبا. وهكذا يتم إعادة تسويقها كمنتجات نهائية (بسعر وجودة) للمستعمرات لتدمّر المنتجات الوليدة فيها.

إن هذه الوضعية الاقتصادية الحرجة قد كرّست التخلّف في كثير من دول العالم المستعمَرة، حيث ساهم نظام قاعدة الذهب بآلياته في دفع الدول الاستعمارية إلى الإغراق في نهب ثروات مستعمراتها من الذهب وغيره. وهكذا عانت الاقتصاديات المتخلّفة من التشويه المخطّط الذي يبقيها ضمن دائرة التخوم، لتتحمّل تبعاته إلى وقتنا الراهن لغياب فرص النمو المتكافئة.

3- تزايد حركة الاقتراض الدولي للدول المتخلّفة والآثار الناجمة عن ذلك: إضافة إلى ما سبق، تبرز معضلة تراكم ديون الدول المتخلّفة تجاه دول المركز بسبب نشاط حركة القروض الدولية في ظل نظام قاعدة الذهب، فامتدادا لسياسة خلق منافذ للفوائض الإنتاجية التي انتهجتها دول أوروبا المنتشية بنتائج الثورة الصناعية، كانت التسهيلات الإقراضية وسيلة ناجعة في هذا المقام، حيث تسمح للدول المتخلّفة بالحصول على القروض اللازمة لتمويل وارداتها.

إن أهداف هذه الحركة الإقراضية التي عرفت نموا مطّردا في فترة تطبيق نظام قاعدة الذهب، تتخطى كونها وسيلة للتخلّص من الفوائض الإنتاجية التي عجز عن استيعابها الاستهلاك الأوروبي، ففي ظل الأمن من مخاطر تقلبات أسعار الصرف الذي يوفّره هذا النظام توسّعت البنوك في دول المركز في منحها للقروض الخارجية، وفي الوقت نفسه، فإن الدول التابعة لها بإمكانها الوصول إلى رؤوس الأموال الضخمة من خلال طرحها لسندات في السوق الدولية بقدر ما تحتاجه من قروض قصيرة الأجل لتمويل تجارتها الخارجية، أو طويلة الأجل لتمويل مشاريع البنى التحتية، وهكذا تجمّعت لصالح الدول المصدّرة لرؤوس الأموال مزايا ثلاث:

[1] – راجع في ذلك: رمزي زكي، (1978)، مرجع سابق، ص ص 180 – 184.

- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى هذه البلاد من البنى التحتية –المموّلة بالقروض– في رفع القيمة الاقتصادية المضافة من مشاريعها؛
- زيادة وتيرة التصدير السلعي والتخلّص من فائض الإنتاج كما ذكرنا سابقا؛
- إحكام السيطرة على هذه البلاد المتخلّفة تجاريا وماليا.

ويأتي اقتصاد المملكة المتحدة كأحد أبرز المستفيدين من هذا النشاط الإقراضي الدولي من حيث تراكم الفوائد على رؤوس الأموال المُقرضة[1].

الجدول رقم (2–4): حجم القروض الخارجية للمملكة المتحدة وميزان أرباحها وفوائدها خلال فترة (1815 –1913) / بالمليون جنيه إسترليني.

الفترات	ميزان الفوائد وتوزيعات الأرباح	إجمالي القروض الموجّهة إلى الخارج	الرقم التراكمي للقروض الموجّهة للخارج
1830 – 1815	53	111	111
1845 – 1831	104	74	185
1860 – 1846	189	195	380
1875 – 1861	513	685	1065
1890 – 1876	1026	870	1935
1905 – 1891	1535	707	2642
1913- 1906	1321	1348	3990
الإجمالي	**4741**	**3990**	-

Source : Michael Barratt Brown, (1976) : **The Economics of imperialism**, Penguin modern economics texts, Penguin Books, USA, p 135

ومن الواضح أن الفوائد وتوزيعات الأرباح نمت بشكل قوي خلال الفترات الخامسة والسادسة، حيث تجاوزت الفوائد والأرباح الموزّعة قيمة الاستثمار نفسه، بل زادت في الفترة السادسة عن ضِعفه[2].

وعليه، فقد بات مفهوما الدور الكبير الذي لعبه نظام قاعدة الذهب من خلال ما وفّره من مناخ ملائم وإطار عام مناسب يشجّع على التوسّع في حركة القروض الدولية، التي خدمت دول المركز، وعمّقت من تبعية وتخلّف دول الأطراف.

---

(1) – For more details, see:
- Rosa Luxemburg, (1963): **The Accumulation of Capital**, translated from German by A. Schwarzchild, Routledge and Kegan Paul, LTD, London , p 420. (this book is available for download at: https://www.marxists.org/archive/luxemburg/1913/accumulation-capital/accumulation.pdf)

(2) – تجدر الإشارة إلى حالة اليابان الاستثنائية في هذا الباب، فاليابان لم تعتمد كثيرا على التدفقات المالية الخارجية، بل اعتمدت على التمركز الذاتي في تطوير الاقتصاد، وهو ما جعل بناء الرأسمالية فيها يأخذ شكلا مغايرا لم تخضع فيه اليابان للأساليب الخارجية التقليدية كباقي الدول الآسيوية، راجع في ذلك:
- George Corm, (1982): Op.cit, PP 52 – 54.

4- سلب البلاد المتخلّفة حريتها في اختيار سياستها النقدية التجارية: تأسيسا على ما تقدّم، يمكننا القول بوضوح أنه ما كان للحلقات الثلاثة السابقة أن تُحكِم من خلالها المراكز الرأسمالية سيطرتها على الدول المتخلّفة إلاّ بسلب هذه الدول حرية قرارها الاقتصادي، فالأنظمة النقدية التي كانت –تاريخيا- سائدة فيها لم تكن بالضرورة قاعدة الذهب، إذ ساد في الكثير من هذه الدول –خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر- النظام الفضي أو نظام المعدنين، لكن المصالح العليا للمراكز الرأسمالية الاستعمارية اقتضت حمل مستعمراتها على تبنّي نظام قاعدة الذهب الذي يحفظ لها مركزها الاقتصادي المتقدّم من خلال ما يضمنه من استقرار في أسعار الصرف كما تقدّم[1].

وعودا على بدء، فإن الصورة الزاهية لنظام قاعدة الذهب التي يكتب عنها كثير من الاقتصاديين، يغلب عليها في الواقع التجريد والمثالية، وأن حسنات هذا النظام كانت من نصيب مراكز الرأسمالية العالمية حينها، أما البلاد المتخلّفة، فلم تتمتع أبدا بحرية اختيار الكيفية التي تندمج بها في الاقتصاد العالمي، سوى أن تكون ترسا يتحمّل ضغط الحركة ولا يؤثّر في وجهتها.

على ضوء ما تقدّم، تتأكّد الحقيقة التي تفيد بأن الأنظمة النقدية الدولية السابقة وضعت قواعدها وترتيباتها القوى الاقتصادية الكبرى، وفصّلتها على مقاس مصالحها بفضل الهيمنة الاقتصادية والاستعمارية، وسيتعيّن التأكّد من انطباق هذه النتيجة على النظام النقدي الدولي الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر بريتون وودز، وهو ما سيتناوله المبحث الموالي.

---

[1] – رمزي زكي، (1987): مرجع سابق، ص 184.

المبحث الثاني

تغيُّر خريطة موازين القوى الاقتصادية وأثرها على بناء نظام بريتون وودز

لقد خلُص المبحث السابق إلى أن **نظام قاعدة الذهب** كان وثيق الصِّلة –في تشكّله وصياغة آليات عمله– بالمصالح الاقتصادية للمراكز الرأسمالية، التي حقّقت بفضله تطورا اقتصاديا مشهودا، بينما وعلى النقيض من ذلك، وبالقدر نفسه، تخلّفت دول الأطراف أو التخوم التابعة لهذه المراكز وتدهورت مكانتها على جميع الأصعدة.

لكن، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وما تطلّبته من توسّع في النفقات، اضطرت الدول إلى تبنّي أشكال جديدة في تطبيقها لنظام قاعدة الذهب، ليشهد العالم –في مرحلة ما بين الحربين العالميتين– نوعا من الفوضى النقدية، لاسيما بعد أزمة الكساد العظيم (1929) التي كشفت عن مشاكل هيكلية في الاقتصاد الدولي.

إن هذه المرحلة الحرجة أسفرت –بنتائجها– عن خريطة جديدة لموازين القوى الاقتصادية في العالم، وعن ضرورة إعادة بناء نظام نقدي دولي (كجزء من نظام اقتصادي عالمي جديد) يعكس معطيات تلك المرحلة ومستجداتها، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مرحلة الفوضى النقدية وتغيّر موازين القوى الاقتصادية في العالم

في البداية، لعلّه من المفيد أن يتم التعرّف على ملامح الاقتصاد الدولي خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وخصوصا ما ارتبط منها بنظام قاعدة الذهب الذي كان سائدا قبل 1914 كنظام نقدي دولي ناجح، حقّق الاستقرار النقدي وفسح المجال للرأسمالية العالمية بأن تطوّر وسائلها، وترسي قواعدها في أكثر بقاع العالم.

أولا – الخلفية الاقتصادية للحرب العالمية الأولى:

على الرغم من أن المراكز الرأسمالية تطورت اقتصاديا في إطار نظام قاعدة الذهب بشكل لم يسبق وأن عرفته من قبل، بفضل ما أفادته من حملاتها الاستعمارية الواسعة، وما تلاها من نهب واسع لمقدّرات مستعمراتها في إمدادها بكل ما تحتاجه في نهضتها الاقتصادية، إلاّ أن تطوّرها هذا واقتسامها للثروة لم يكن على نسق واحد، بل تباينت حصص هذه المراكز وفوائدها المتراكمة على حسب ما استحوذت عليه من مستعمرات.

الجدول رقم (2-5): بعض مؤشرات المكانة الاقتصادية الدولية لثلاث مراكز رأسمالية (1870 – 1913)

		1870	1880	1890	1900	1913
النصيب النسبي في الإنتاج الصناعي	**المملكة المتحدة**	32	28	22	18	14
	فرنسا	10	9	8	7	6
	ألمانيا	13	13	14	16	16
الرقم القياسي لتطور الإنتاج الصناعي	**المملكة المتحدة**	100	121	141	180	227
	فرنسا	100	127	165	194	315
	ألمانيا	100	139	222	333	613
النصيب النسبي في التجارة الدولية	**المملكة المتحدة**	-	20	20	19	15
	فرنسا	-	11	9	9	8
	ألمانيا	-	11	11	13	13

المصدر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص 82.

تؤكّد أرقام هذا الجدول بأن ألمانيا كانت تسهم بشكل فعّال ومتفوّق في الاقتصاد العالمي رغم محدودية مستعمراتها من حيث المساحة، مقارنة بتلك التي تسيطر عليها كل من المملكة المتحدة وفرنسا، وهو ما يعكس عدم التكافؤ بين المكانة الاقتصادية وبين سعة المستعمرات، والأمر نفسه كان ينطبق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمدّ العالم بأكثر من 36% من الإنتاج الصناعي العالمي، ولم يكن لها مستعمرات تكفي لتصريف فوائضها الإنتاجية، وتحت هذا الوضع، كان من الطبيعي أن تتطلع ألمانيا إلى مزيد من المستعمرات من أجل التوسّع في أسواق جديدة تستوعب مخرجات تطوّرها الاقتصادي.

لكن، وفي ظل دخول أكثر مناطق العالم تحت الاستعمار، لم يكن هناك من سبيل سوى إعادة تقسيم هذه المستعمرات من جديد، وفي الحقيقة، هناك الكثير من المواقف التي سجّلها التاريخ غذّت أسباب هذه الحرب، إذ « ألقى ظهور ألمانيا السريع كقوة رائدة في القارة بظلاله أيضا على المصالح البريطانية، فقد لعب الألمان دورا قياديا في التجارة الدولية والمسائل الاستعمارية، التي تُعدّ الحجر الأساس بالنسبة إلى رجال الدولة البريطانيين، وتدهورت العلاقات بشكل حاد، عندما تدخّل في مجال المصالح البريطانية في جنوب أفريقيا ووقوف برلين علنا إلى جانب أعداء بريطانيا من البوير قبل حرب البوير وخلالها، ما بين عامي 1899 و1902» [1].

لهذا الغرض ولغيره، دخلت كثير من دول أوروبا في نسق سريع للتسلّح وتطوير ترساناتها الحربية، استعدادا لأي محاولة لتغيير خريطة موازين القوى الاقتصادية بشكل يمس مصالحها الاستراتيجية، وبالمقابل كانت ألمانيا قد قطعت شوطا كبيرا في تطوير إمكاناتها الحربية أيضا[2].

---

[1] – نيل م هايمان، (2012): **الحرب العالمية الأولى**، ترجمة حسن عويضة ومراجعة سامر أبو هواش، سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة "مشروع كلمة"، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 17 – 18.

[2] – لمزيد من التفاصيل حول نفقات التسلّح وكرونولوجيا تطوّر الأحداث أنظر: المرجع السابق.

ثانيا – تزايد الضغط على المستعمرات لتغطية نفقات الحرب ومتطلباتها البشرية:

أشارت التقديرات إلى أن إجمالي النفقات قد بلغ حوالي 186 مليار دولار، منها حوالي 25 مليارا لفرنسا وحدها، وهو ما يعادل 125 مليار فرنك ذهبي بمعدل 30 مليار سنويا، أي 6 أضعاف الميزانية السنوية للدولة قبل الحرب، وتطلبت تغطية هذه النفقات الضخمة الاستعانة بأدوات مالية كالضرائب التي غطت حصيلتها (16% في فرنسا، وبين 25% و 30% في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، إلى جانب خلق النقود والاعتماد على الاقتراض، الذي شكّل تحدّيا إضافيا لهذه الدول، إذ ولّدت هذه النفقات الضخمة عجزا موازنيا متراكما بلغ فيه الدين العام 30 ضعفا في ألمانيا، و25 ضعفا في الولايات المتحدة الأمريكية، و12 ضعفا و6 أضعاف في كل من المملكة المتحدة وفرنسا على التوالي[1].

هذا، وبالنظر إلى عدم كفاية هذه الموارد المحلية في دول أوروبا لتغطية النفقات المتزايدة للحرب، اتجهت هذه الدول إلى مستعمراتها لتخفيف ضغط الإنفاق المتزايد عليها، وأيضا لتقوية تعداد جيوشها بمن تجنّدهم من بلدانهم كما حدث للدول الإفريقيـــة كالجزائـــر، والآسيوية كالهند[2]. وهكذا باتت المستعمرات سببا لهذه الحرب وهدفا لها ووسيلة لتمويلها.

ثالثا – وضعية نظام قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى:

إن النفقات العسكرية الكبيرة المُتحمّلة في تمويل الحرب العالمية الأولى كان لها أثر عميق على نظام قاعدة الذهب، إذ أن الدول الرأسمالية المشاركة في هذه الحرب اضطرت إلى تغيير قيمة عملاتها المحلية في ظل عدم كيفية الأرصدة الذهبية، لمقابلة الزيادة الرهيبة في حجم الأرصدة التجارية الخارجية، وهو ما عجّل بفقدان نظام قاعدة الذهب لصلابته المعهودة. كما أن البنوك المركزية الأوربية لم تعد على ذلك القدر من التنسيق فيما بينها، خصوصا في ظروف التدفّق القوي للذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتغيّر حجم كميات الذهب في عدد من الدول (أنظر الشكل الموالي).

لقد كان من الصعب في أعقاب نهاية الحرب العالمية العودة إلى تطبيق نظام قاعدة الذهب بسبب التوسّع الكبير في طرح النقود الورقية، ومع ذلك، فقد انعقد مؤتمران دوليان الأول في بروكسل 1920، والثاني في جنوه 1922، تعرّضا إلى الآليات التي يجب مراعاتها للعودة إلى نظام الذهب (في شكل جديد)، أهمها:

– زيادة رصيد الدولة من الذهب؛

---

[1] - Pierre Bezbakh, (2014): **Comment les belligérants ont financé 1914-1918**, LE MONDE, sur : http://www.lemonde.fr/economie/article/2014/04/11/comment-les-belligerants-ont-finance-1914-1918_4399668_3234.html , Vu: le 13/08/2016.

[2] – فيما يخص الجزائر، وحسب الكاتب الفرنسي سينوري فإن عدد المجنّدين الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى قد وصل إلى 250 000 جندي، راجع في ذلك:

– شارل روبير آجرون، (2007): **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1830 – 1919**، ترجمة حاج مسعود، الطبعة الأولى، دار الرائد للكتاب، الجزائر.

– كما كانت الهند سندا قويا للملكة المتحدة بكونها مصدرا مموّلا بحوالي 6340 مليون روبية و217 مليون جنيه إسترليني، و 1.7 مليون جندي، فهذه نماذج من حجم الحشد المالي والبشري الكبيرين، وفرّتها الدول الاستعمارية قسرا من مستعمراتها.

– تحديد قيمة النقود الورقية المتداولة بالذهب وإعادة قابلية صرفها ذهبا؛

– العمل على إعادة التوازن للموازنة العامة للدول بعيدا عن اللجوء إلى الجهاز المصرفي، وكذا المحافظة على استقرار سعر الصرف الثابت للعملة من خلال بذل الجهد في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

– دعم ثقة الأفراد في العملة المحلية من خلال ضمان التوافق في القوة الشرائية بين الداخل والخارج[1].

ولعله من المفيد في هذا الموضع، أن نذكّر أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية برزت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كأكبر حائز على الأرصدة الذهبية، وهو ما أهلها لتكون قوة مزاحمة للدول الرأسمالية الأخرى، بل وتتصدّر المشهد النقدي الدولي كما تقدّم. والشكل الموالي يبيّن الفارق الواضح بين رصيد الولايات المتحدة الأمريكية وعينة من الدول البارزة.

الشكل رقم (2–2): تطوّر احتياطات الذهب لمجموعة من الدول الرأسمالية في 1918

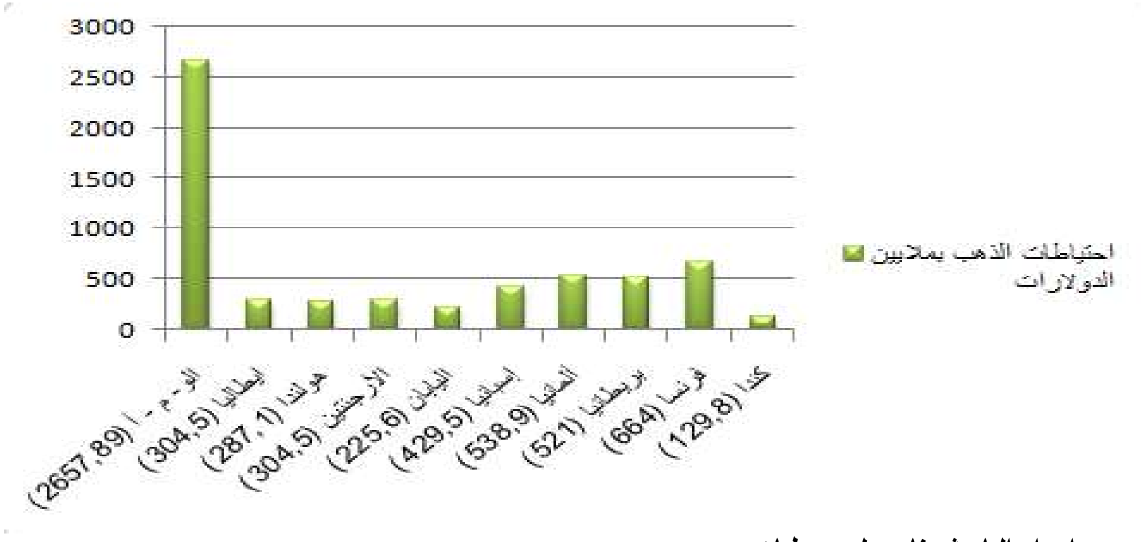

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات:

A. Stadnichenko, (1975): **Monetary Crisis of Capitalism**, Progress Publishers, Moscow, P 70

يوضّح هذا الشكل بداية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوّة اقتصادية تقترب بخطوات ثابتة من ريادة الاقتصاد العالمي، بدلا من الاقتصاد البريطاني المنهك من نتائج الحرب، وفي الحقيقة، لم تبق المملكة المتحدة وباقي الدول الرأسمالية مكتوفة الأيدي أمام هذا التصدّع في مكانتها الاقتصادية، خصوصا بعد أن باتت مثقلة بديون ضخمة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية نظير السلع والخدمات التي تلقّتها خلال الحرب العالمية الأولى[2].

[1] – راجع: وسام ملاك، (2001): **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، لبنان، ص 383.

[2] – بعد دراسة الاقتصادي كانتلون للعلاقة بين كمية النقود مرجحة بسرعة تداولها وبين مستوى الأسعار، نصح الدول بسحب جزء من الذهب من التداول، وقد أخذت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية فعقّمت كميات كبيرة من الذهب وحبسته في أقبية خاصة في بورت سموث بواشنطن، وقد أثار هذا التصرف حفيظة اللورد كينز فقال " إن ذهب العالم مدفون في مقبرة واشنطن".

فقد حاولت هذه الدول –وعلى رأسها المملكة المتحدة– لملمة شتاتها الاقتصادي من خلال الدخول في معركة إصلاح نقدي عميق يعيد لنظام قاعدة الذهب قوّته، ويعيد الحركة للعلاقات الاقتصادية الدولية من جديد، مع سعيها الحثيث في الدفاع عن مكانتها على صعيد الاقتصاد الدولي ومواجهة النمو المطّرد للقوة الاقتصادية الأمريكية. ومن الناحية العملية، تحقّق تقدّم ملموس في هذا الإطار خلال الفترة (1924– 1929) بفضل الطلب المتزايد لأوروبا على السلع والخدمات المختلفة، وأيضا بفضل الالتزام الصارم بمتطلبات الإصلاح النقدي المعتمد(1).

رابعا – أزمة الكساد العظيم ونهاية العمل بنظام الذهب وسيادة الفوضى النقدية:

إن عودة العلاقات الاقتصادية الدولية لسابق عهدها، أحيت من جديد الثقة في نظام قاعدة الذهب وقدرته على معالجة مشاكل الاقتصاد الدولي، كما جعلت الكثيرين يطمئنون إلى سلامة السياسات الاقتصادية المعتمدة حينها، وارتسمت الصورة المتفائلة والزاهية التي عاشتها الدول الرأسمالية لبعض السنوات بفضل تعافي النظام النقدي الدولي، لكن وبالقدر نفسه، كانت الصدمة كبيرة والصورة كئيبة بسبب ما حدث يوم الثلاثاء الأسود الموافق لـ 24 أكتوبر 1929، الذي كان إعلانا عن دخول الاقتصاد الدولي في أزمة اقتصادية حادّة امتدت انعكاساتها لأربع سنوات (1929 – 1933)، ففي يوم واحد انهارت بورصة نيويورك وتهاوت أسعار الأسهم مسببة خسارة بـ 42 مليار دولار، وإفلاس 3500 مصرف(2).

1– انعكاسات أزمة الكساد العظيم على النظام النقدي الدولي: على صعيد المشاكل العميقة التي حدثت في الاقتصاد الرأسمالي، فإن هذه الأزمة ليس لها مثيل سابق، إذ لم تقتصر آثارها على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مسرحا لشرارتها الأولى، بل عمّت كل الدول الرأسمالية المتقدّمة منها والمتخلّفة، وإن كان المقام لا يسمح بالاستفاضة في عرض مسببات الأزمة وتفاصيلها، فإنه لا يضيق بذكر أبرز انعكاساتها السلبية(3):

- إفلاس المئات من المصارف والمؤسسات الصناعية.
- تزايد عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى 100 مليون عاطل.
- تراجع حجم الإنتاج في الدول الرأسمالية بنسب تتراوح بين 45 و 60%.
- انهيار عملة 56 دولة رأسمالية.
- إعلان العديد من الدول عن تخلّيها عن نظام قاعدة الذهب.
- ونتيجة لما سبق .. انهيار نظام قاعدة الذهب.

(1) – مزيدا من التفاصيل عند: رمزي زكي، (1987)، مرجع سابق، ص ص 89 – 92.

(2) – عبد الرحمان تومي، (2009): **قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13، ص 122.

(3) – أحمد حسني أحمد، (1949): **مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية**، ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 26.

2- الفوضى النقدية قبل الحرب العالمية الثانية: بعد الآثار السلبية الكثيرة التي خلّفتها أزمة الكساد العظيم على الاقتصاد الرأسمالي، وتخلّي العديد من الدول عن قاعدة الذهب، انتشرت موجة من التخفيضات النقدية التنافسية بالنسبة لكثير من العملات الريادية، ما تسبب في حدوث فوضى واضطرابات نقدية كبيرة على الساحة العالمية.

الجدول رقم (2-6): تاريخ خروج بعض الدول عن قاعدة الذهب (بالشهر والسنة)

الدولة وتاريخ خروجها عن قاعدة الذهب			
الأرجنتين	ديسمبر 1929	**كندا**	أكتوبر 1931
النمسا	ديسمبر 1929	**اليابان**	ديسمبر 1931
الأوروغواي	ديسمبر 1929	**الشيلي**	أفريل 1932
البرازيل	مارس 1931	**البيرو**	مايو 1932
ألمانيا	يوليو 1931	**الولايات.م. الأمريكية**	مارس 1933
المملكة المتحدة	سبتمبر 1931	**ايطاليا**	مايو 1934
مصر	سبتمبر 1931	**بلجيكا**	مارس 1935
الهند	سبتمبر 1931	**بولندا**	أفريل 1936
النرويج	سبتمبر 1931	**فرنسا**	سبتمبر 1936
السويد	سبتمبر 1931	**هولندا**	سبتمبر 1936

المصدر: رمزي زكي، (1987): **التاريخ النقدي للتخلف**، مرجع سابق، ص 110.

وعقب هذا الخروج المتعاقب للعديد من الدول، برزت ظاهرة التكتلات النقدية والاتفاقيات (مثل الاتحاد الذهبي المتكوّن من فرنسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، ايطاليا، بولونيا)، وكتلة الدولار، كتلة الين، كتلة الإسترليني، كتلة المارك وغيرها. فأما التعاون النقدي بين دول الكتلة الواحدة فقد كان نشطا بسبب سهولة انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت العلاقات النقدية بين الكتل المختلفة ضعفا كبيرا بسبب كثرة القيود والعراقيل التي تحول دون حرية حركة رؤوس الأموال.

كما تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية والثلاثية بين الدول، كاتفاقية المقاصة النقدي الثنائية التي تضبط كيفية تسوية الالتزامات فيما بين دول الاتفاقية عبر المؤسسات المنوطة بهذه المهمة، وكانت أول اتفاقية مقاصة تم عقدها في 1931 بين سويسرا وهنغاريا، وشهد عام 1935 عقد 53 اتفاقية دفع ومقاصة، و36 اتفاقية دفع بين 38 دولة.

وأما على صعيد التناقضات النقدية والاقتصادية بين أكبر اقتصادين في تلك الحقبة (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة)، فقد دبّت بينهما حروب تجارية بسبب التخفيضات التنافسية الكبيرة التي كانت تهدف إلى تقوية المركز التنافسي، والاستحواذ على أسواق جديدة، مارستها في بادئ الأمر المملكة المتحدة وتسببت بها في انخفاض صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 49% خلال الفترة 1932-1933، ثم ردّت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار بنسبة كبيرة جدا (أزيد من 40%)، لتصبح الأوقية من الذهب

بـ 35 دولارا بدلا من 20 دولارا. وهو الحد الذي عجزت المملكة المتحدة عن مجاراته، واضطرت بعده للمطالبة –خلال مؤتمر دولي في 1933– بوضـــع حد لهذه التخفيضات حتى تستقر أسعـــــار الصرف، لترفض الولايـــات المتحدة الأمريكية هذا المطلب بشدّة[1].

إن الحروب النقدية والتجارية وبروز ظاهرة الكتل النقدية المشار إليها سلفا، لم تكن أبدا منفصلة عن الاستعداد الحثيث للحرب العالمية الثانية، فالمراكز الرأسمالية التي أجبرت مستعمراتها على الانضمام إلى هذه الكتل النقدية، إنما كانت في الحقيقة تقوّي من موقعها العالمي وتستجمع قواها الاقتصادية المنهارة بفعل أزمة الكساد الكبير.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، تكشف حزمة الإجراءات النقدية التي باشرتها المملكة المتحدة في إطار كتلة الإسترليني التي تشكّلت عقب خروجها من نظام الذهب في 1931، بأنها كانت تستهدف إحكام الطوق على مستعمراتها والمضي في استغلال مواردها ومقدّراتها، وذلك من خلال ثلاث قنوات رئيسة:

- ثبات سعر الصرف –عن طريق ما يسمى بصندوق موازنة الصرف– بين عملات الدول الأعضاء في الكتلة والجنيه الإسترليني.
- تحتفظ لندن –كليا أو جزئيا– باحتياطات الدول الأعضاء.
- قابلية تحويل الجنيه الإسترليني وغيره من عملات دول الكتلة إلى ذهب أو إلى دولار، مع تكثيف حركة التجارة الدولية مع المملكة المتحدة.

وقد أسهمت بالفعل هذه الإجراءات في التخفيف من وطأة أزمة الكساد العظيم على المملكة، فالملايين من العملات الأجنبية التي تمثل قيما اقتصادية مضافة متولّدة في المستعمرات البريطانية والدول التابعة، حينما يتم إيداعها في لندن كاحتياطات فهي بمثابة قروض ميسّرة، كما أن نجاح الاقتصاد البريطاني في خنق المعاملات التجارية لدول كتلة الإسترليني مع باقي التكتلات، كان سببا في التحسن الملموس في العلاقات التجارية داخل الكتلة.

وعودةً إلى موضوع التحضير للحرب العالمية الثانية، فإن المملكة المتحدة –في إطار المحافظة على الإرث الاستعماري وثرواته– قامت في 1939 بما يمكن اعتباره إعادة هيكلة لكتلة الاسترليني لتصبح **منطقة الإسترليني**، حيث فرضت في إطار حزمة من التدابير الصارمة للرقابة على الصرف في كل الدول التابعة لها، وألغت قابلية تحويل الجنيه الإسترليني إلى ذهب أو دولار أو أي عملات أخرى، مع إنشاء مجمّع النقد الأجنبي (Exchange Pool Agreement) لتتدفق إليه مختلف العملات من دول المنطقة، مع إجبارهم على تسليم ما لديهم من عملات أجنبية إلى بنك المملكة مقابل حصولهم على الإسترليني، هذا بالإضافة إلى إجراءات أخرى

[1] – مروان عطون، (1992)، مرجع سابق، ص 69.

تضمن تعبئة أكبر قدر من الموارد الاقتصادية لمواجهة تكاليف الحرب القادمة وكسبها[1]. وكخلاصة لما سبق، يمكن القول بأن مرحلة ما بين الحربين شهدت الكثير من التنافس على المواقع المتقدّمة في خريطة موازين القوى الجديدة، وهي الخريطة التي تشكّلت ملامحها بناءً على بروز الولايات المتحدة الأمريكية كاقتصاد بإمكانه قيادة العالم الرأسمالي بعد تهاوي اقتصاد المملكة المتحدة وعدد من دول أوروبا، وأيضا تزايد أهمية التجربة الاشتراكية بقيادة روسيا.

المطلب الثاني: نظام بريتون وودز النقدي وهيمنة الدولار الأمريكي

في خضم هذه الفوضى العارمة في العلاقات النقدية، وما انعكست به على العلاقات التجارية الدولية، برزت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الاقتصاد العالمي، بمقوّمات اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة، وأدرك صنّاع القرار فيها أن استمرار هذه الهيمنة تقتضي إعادة ترميم العلاقات الاقتصادية المنهارة في إطار نظام اقتصادي دولي جديد يعكس خريطة موازين القوى الجديدة.

أولا – صورة الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية:

بعيدا عن الإطناب في ذكر النتائج الوخيمة للحرب العالمية الثانية، فإن الكفاية تتحقق بالإشارة إلى بعض الإحصائيات لمعرفة حجم الخسائر التي تكبّدها العالم جرّاء هذه الحرب على جميع الأصعدة، لاسيما الاقتصادية منها، فعلى صعيد الخسائر البشرية تشير بعض التقديرات إلى 60 مليون قتيل، نصفهم تقريبا من المدنيين، وهذا يعكس حجم النفقات التي ستتحملها دولهم من جهة، والمشاكل المتعلقة باليد العاملة الأوروبية بعد الحرب من جهة أخرى.

الجدول رقم (2–7): عدد القتلى المدنيين والعسكريين في الحرب العالمية الثانية (بالمليون)

الدول	الخسائر من العسكريين	الخسائر من المدنيين	الإجمالي	النسبة من إجمالي السكان
الاتحاد السوفييتي	13.6	7.5	21.1	10 %
بولونيا	0.12	5.3	5.42	15 %
يوغسلافيا	0.3	1.2	1.5	10 %
ألمانيا	4.0	3.0	7.0	12 %
اليابان	2.7	0.3	4	4 %
فرنسا	0.25	0.35	0.6	1.5 %
ايطاليا	0.3	0.1	0.4	1 %
المملكة المتحدة	0.326	0.062	0.388	0.8 %
الولايات المتحدة الأمريكية	0.3	-	0.3	0.2 %
الصين	تقديرات بين 6 و20 مليون			-

Source : Marc Nouschi, (1996) : Bilan de la deuxième guerre mondiale, Editions du Seuil.

(1) – راجع أيضا: ضياء مجيد، (2008): **النقـــود والبنـــوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص 54 – 58.

يضاف إلى هذه الخسائر، تلك الصورة القاتمة لأوروبا –بالخصوص- بسبب الدمار الكبير الذي مس بُناها التحتية كالطرقات والسدود والجسور، ناهيك عن دمار المرافق العامة كالمدارس والمستشفيات ومراكز توليد الكهرباء وغيرها. وفي ظل هكذا ظروف، كان من الطبيعي أن ينتشر الجوع والفقر والبطالة والأمراض المختلفة، فالأداء الاقتصادي الأوروبي سجّل تراجعا كبيرا، إذ لم يتعدّ مستوى إنتاج الحبوب خلال 1946 –1947 (مقارنة بما كان عليه في فترة 1935 – 1938) في بولنـــدا 41%، في النمسا 47%، في بلجيكا 51%، في فلندا 57%، في فرنسا 59%، في اليونان 66%، في ايطاليا 68%.

أما بخصوص الإنتاج الصناعي فقد كان الأمر أسوأ، إذ لم يتعدّ في آخر 1945 (مقارنة بما كان عليه في 1937) في ايطاليا 28%، وفي ألمانيا 30%، وفي هولندا وبلجيكا 31%، وفي اليونان 39%، وفي بولندا 57%، وفي فرنسا 67%، وفي النرويج 69% [1].

وإلى جانب كل هذه المعضلات، برز الحجم الكبير للديون[2] التي صارت على عاتق أوروبا لصالح عدد من الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي موّنت وموّلت دول الحلف بما تحتاجه خلال الحرب، وهو ما اضطر بعضها إلى تصفية جزء من استثماراتها الخارجية لتسوية جزء من ديونها[3]. وهكذا فإن أوروبا لم يعد بإمكانها –في هذه المرحلة على الأقل- تولّي دفّة قيادة الاقتصاد العالمي.

ثانيا – الاقتصاد الأمريكي غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية:

على النقيض من أوضاع أوروبا، كان الاقتصاد الأمريكي –البعيد عن مسرح الحرب- يعيش أزهى فتراته بفضل الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي خرج بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ تدفّق الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير خصوصا خلال الفترة 1934–1939[4] ليتكدّس لديها ثلثا الذهب العالمي، وصار الاقتصاد الأمريكي ورشة صناعية تعمل بأقصى طاقتها الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد لبعض دول أوروبا على السلع الأمريكية، إذ في عام 1945 ارتفع الإنتاج الزراعي بنسبة 33% (المحاصيل بـ 22%، الإنتاج الحيواني 41% وغيرها) وذلك بأخذ فترة 1935– 1939 كفترة أساس، كما أن إنتاج القوى المحرّكة زاد

---

(1) – راجع في ذلك: أحمد حسني أحمد، مرجع سابق، ص ص 19–24.

(2) – استفادت الدول الأوربية من هذه القروض في إطار قانون الإعارة التأجير الذي تبنّته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تقدّم من خلاله السلع العسكرية وغير العسكرية والخدمات المختلفة إلى كل الدول التي كانت تحارب ألمانيا وإيطاليا، وذلك مقابل قروض غير محدّدة الأجل، ويتم التسديد لاحقا بشكل عيني أو حقوقي أو أي طريقة يوافق عليها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قدمت أمريكا بموجب هذا القانون إلى دول أوروبا والصين وبعض دول أمريكا الجنوبية ما قيمته 5.6 مليار دولار، ومع إعلان نهاية الحرب العالمية في 15 أغسطس 1945 توقّف العمل بهذا القانون.

(3) – أحمد حسني أحمد، مرجع سابق، ص 65.

(4) – خلال هذه الفترة قام عدد من دول أوروبا بنقل جزء من الأرصدة الذهبية (ما قيمته 4369 مليون دولار) إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفا عليه من الحرب التي لاحت أماراتها، وفي سنة 1940 تحفّظت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الذهب مؤقتا ومنعت الدول الأوروبية من التصرّف فيه خلال الحرب.

أيضا بنسب جيّدة، فإنتاج الفحم زاد بـ 30%، والبترول بحوالي 27%، والغاز بحوالي 33%، والكهربـــاء بحوالي 43%.

أما عن النشاط الصناعي، فقد ارتفع الرقم القيــاسي لمجمله إلى 203 (باتخاذ فترة 1935–1939 كفترة أساس)، حيث كان الرقم القياسي لإنتاج السلع الإنتاجية 247، وللسلع الاستهلاكية 166، وإنتاج المعادن 137، وذلك لنفس فترة الأساس. كما أن الاقتصاد الأمريكي اقترب جدا من حالة التوظف الكامل، إذ انخفضت البطالة في 1945 إلى 1.9% (1.1 مليون عاطل) بعد أن كانت 16.5% في 1939 (8.8 مليون عاطل)[1].

إن هذه الصورة الزاهية للاقتصاد الأمريكي ونظيرتها القاتمة للاقتصاد الأوروبي، قد حسمت الريادة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي يتطوّر موقعها العالمي صُعُدا، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وباتت «**مركزا اقتصاديا تتناثر حولها بلدان الخراب**»[2]، هذا، وما كانت هذه الفرصة المتقدّمة لتفوّتها الولايات المتحدة الأمريكية من دون أن تّحكم بها سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لذلك فقد باشرت جهودها بالعمل على دعوة مختلف الأطراف الدولية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة، وبحث السبل الممكنة للخروج منها، وكذا تحديد متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ثالثا – معارك بريتون وودز والسعي نحو نظام نقدي دولي جديد:

سبقت الإشارة في الفصل الأول[3]، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت ضرورة استثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي باتت تتمتع بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في إطار نظام اقتصادي عالمي جديد يشرف عليه صرح مؤسسي متكامل الأبعاد، ويكون مسؤولا على العلاقات النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتجنّبا للتكرار، سيركّز الباحث –في هذا الموضع– على القراءة الاقتصادية للمشاريع المقدّمة بشأن صورة النظام النقدي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي مؤتمر بريتون وودز الدولي الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، وحضرته 44 دولةً، وطُرح خلاله مشروعان متنافسان، الأول من تصميم الاقتصادي جون مينارد كينز من المملكة المتحدة، وتم تقديمه في 7 أبريل 1943، والثـــاني من تصميم الأمريكي هاري دكستـر هوايت في 5 أبريل 1943[4].

1– مشروع جون مينارد كينز ورؤيته للنظام النقدي الدولي الجديد: قدّم كينز رؤيته للنظام النقدي الدولي الجديد وشرحها بشكل واف خلال مؤتمر بريتون وودز، واعتمد مشروعه على مجموعة من القواعد رأى أنها كفيلة بإعادة الاستقرار للعلاقات النقدية الدولية المضطربة، ولعل أهم ما جاء في هذا السياق ما يلي:

---

[1] – أحمد حسني أحمد، (1949): مرجع سابق، ص 42.

[2] – هذه العبارة مقتبسة من كلام الأستاذ الدكتور حميد الجميلي، مرجع سابق، ص 92.

[3] – أنظر المطلب الأول من الفصل الأول.

[4] – أوكيل نسيمة، (2008): **الأزمات المالية وإمكانية التوقّي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، ص 19.

– طالب كينز بأن يكون النظام النقدي الدولي الجديد صالحا للعمل في كل الدول، مهما كان النظام الاقتصادي السائد فيها (رأسماليا حرا أو اشتراكيا موجّها)، وكأنه بذلك يستميل موقف وفد الاتحاد السوفييتي الذي كان حاضرا في المؤتمر.

– طالب أيضا بإنشاء مؤسسة دولية لإدارة شؤون النقد في العالم، وشرَطَ لها الاستقلالية التامة، وتكون بمثابة البنك المركزي الدولي، يضطلع بإجراء المقاصة الدولية بين حسابات الدول الأعضاء، دون أن يتدخل في حرية اختيار الدول لسياستها بما يتناسب مع ظروفها (إلا إذا كان لهذه السياسة آثار سلبية على باقي الدول)، وهو –بهذا الشكل– يأخذ صورة **اتحاد للمقاصة الدولية**، ويخضع في إدارته إلى نظام الحصص، بحيث يكون لكل دولة عضو حصة –تحدّد حسبه– على أساس قيمة صادراتها ووارداتها قبل الحرب العالمية الثانية. وهو بذلك يضع مصلحة بلاده نصب عينيه، فالتجارة الخارجية للمملكة –تصديرا واستيرادا– في هذه الفترة تفوق تجارة الولايات المتحدة الأمريكية.

– أكّد أيضا على ضرورة تقليص الدور الذي يلعبه الذهب في التجارة الدولية، وطالب بعدم ربط كمية النقود الدولية بالاحتياطي العالمي من هذا المعدن ولا بكميات إنتاجه، حتى تتحرر التجارة الدولية من هذا القيد الذي يعرقل نموها. وهنا أيضا كان يراعي وضعية بلاده بالدرجة الأولى، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز ثلثي احتياطات الذهب في العالم، مقابل تراجع احتياطي المملكة المتحدة، وبالتالي فهو يبحث عن أبسط الطرق لتلبية حاجة بلاده إلى السيولة الميسّرة [1].

– واقترح أيضا خلق عملة دولية قياسية وأسماها البانكور(BANCOR)[2]، ترتبط قيمة الوحدة الحسابية منها بالذهب على أن تكون قابلة للتغير حسب الظروف، وإذا وافق عليها الدول الأعضاء تصبح مقبولة في تسوية المدفوعات الدولية، بحيث تحدد كل دولة قيمة عملتها بالنسبة للبانكور ولا تغيرها إلا بموافقة اتحاد المقاصة الدولية[3].

وفي هذا الإطار، اقترح أيضا أن يتم فتح حسابين دائن ومدين لكل دولة عضو، فإنْ حصل وأن سجّل الحساب وضعية دائنة فإنّ مقدار الدائنية يعتبر قرضا من الدولة لاتحاد المقاصة، ويمكنها طلبه بالذهب أو بعضا منه بالبانكور، أما إذا بقي حساب الدولة دائنا لأكثر من خمس سنوات وبلغ 25% فإن الاتحاد يطالب هذه الدولة برفع قيمة عملتها المحلية. أما إذا كان حساب الدولة مدينا فإن الاتحاد يعطي الدولة قرضا بقيمة هذا الرصيد المدين، وفي حالة استمرار هذه الوضعية لمدة خمس سنوات وزيادة الرصيد المدين عن 25% من حصتها فإن الاتحاد يطالب الدولة بتخفيض قيمة عملتها. ومن الواضح أن كينز يريد أن يعاقب ميزان

---

(1) – أنظر: مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، (2006): **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، بدون رقم طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 154.

(2) – من الواضح أن هذه التسمية التي اختارها كينز تشير إلى ضرورة أن تجمع هذه العملة بين مرونة البنك BANC، واستقرار قيمة الذهب OR.

(3) – المرجع السابق، ص 154.

المدفوعات الأمريكي الدائن من خلال هذا الميكانيزم، وفي الوقت ذاته يخفّف على اقتصاد بلاده المتأثر بمخلفات الحرب العالمية الثانية.

– كما اقترح أيضا فكرة مفادها أن الديون التي ترتبت عن الحرب العالمية الثانية يمكن تسويتها عن طريق الاتحاد –تدريجيا– بالبانكور، بعيدا عن التأثير على موارد الدولة بهذه العملة القياسية، أو بعبارة أخرى يريد كينز من خلال اقتراحه هذا أن يلغي العلاقة المباشرة بين الدائن والمدين، وهو بذلك يراعي –بالأساس– مديونية البلاد الأوروبية وعلى رأسها بلاده تجـــاه الدول الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية(1).

وعلى الرغم من سلامة هذه المقترحات من حيث المنطق الاقتصادي، ودلالتها على قدرة كينز على استشراف تطورات الاقتصاد العالمي الذي بات في حاجة إلى صرح مؤسسي قوي لإدارة شؤونه، وتوقّعه لاتساع حجم التجارة الدولية، وما شفع لها من حسن عرضه لهذه الأفكار وسط إعجاب وتصفيق الحاضرين، إلاّ أنها كانت تتضح بسعيه لتكريس مصلحة بلاده في المقام الأول.

2 – مشروع هاري وايت ورؤيته للنظام النقدي الدولي الجديد: ركّز مشروع هاري وايت على ضرورة تطويق ومحاربة كل الإجراءات التي من شأنها الحد من الانسياب الحر للتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال، وأيضا تلك الترتيبات التي من شأنها إفقار الجار من خلال التدخّل في أسواق الصرف والدخول في حروب التخفيضات النقدية التنافسية، كما أنه لم يكن مهتما –في ثنايا مشروعه– بخلق سلطة نقدية دولية فوق قومية، إذ كان يرى بدلا من ذلك إمكانية التعاون النقدي المتبادل بين مختلف أطراف المنظومة الدولية، كما أنه اهتم أيضا بترميم نظام قاعـــدة الذهب وليس بإلغائــــه كما رأى كينز (2).

ولتجسيد هذه الأفكار، اقترح إنشاء صندوق دولي يتم في إطاره التعاون والتنسيق النقدي بين دوله الأعضاء، مع خلق وحدة للتعامل الدولي (اليونيتاس UNITAS) مرتبطة بوزن معيّن من الذهب، و تقوّم بها أو بالذهب عملات الدول المشاركة فيه، على أن لا تغيّر الدولة قيمة عملتها إلا بعد موافقة أربعة أخماس اجمالي الأصوات في الصندوق.

كما اقترح أيضا فتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء تقيّد فيه الأرصدة بوحدة اليونيتاس، على أن يقتصر دور الذهب –خلال عمليات التسوية– على دفع الفائض في الحسابات الجارية للدول الأعضاء، مع إمكانية سحب العملة بالذهب أو أي عملة أخرى، ويتم اللجوء إلى الإئتمانات المتبادلة بين الأعضاء في حالة وجود اختلال مهم في ميزان المدفوعات.

أما موارد الصندوق المقترح، فإنها تتشكّل بالأساس من الذهب وعملات الدول الأعضاء وسنداتها الحكومية، وتحسب حصة كل دولة وقوتها التصويتية على أساس رصيدها من الذهب والعملات الأجنبية، وحجم

---

(1) – زينب حسين عوض الله، (2003): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية– مصر، ص 154.

(2) – مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص 154.

دخلها القومي وكذلك مقدار التقلب في ميزان مدفوعاتها، ومن الواضح أن وايت يراعي مصلحة الاقتصاد الأمريكي المتفوّق بمراحل على باقي الاقتصاديات، ويمنح الدولار فرصته ليكون العملة المركزية القابلة للتحويل إلى ذهب في ظل حيازة بلاده على ما لا يقل عن ثلثي ذهب العالم[1].

رابعا – حسم موازين القوى الاقتصادية لصراع المشروعين الأمريكي والانجليزي:

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية –بالاستناد إلى قوتها الاقتصادية والسياسية– تقوية موقف وفدها المفاوض في بريتون وودز، وحسم السجال بين المشروعين لمصلحتها، لذلك جاء صندوق النقد الدولي في أكثر آلياته ومهامه متأسّسا على أفكار الأمريكي وايت، مع نزر يسير من مشروع كينز، وعلى خلاف ما كانت تتمناه الدول الأوروبية بأن يساهم صندوق النقد الدولي في توفير السيولة الدولية الميسّرة كما تقتضيه مصلحتها، فإن الصندوق ركّز في أهدافه على محاربة كل العوائق التي تحول دون حرية حركة السلع ورؤوس الأموال، وهو ما كان هاجسا حقيقيا للاقتصاد الأمريكي، الذي يتطلّع إلى ضمان أسواق مفتوحة لمخرجاته الزراعية والصناعية واستثماراته الخارجية.

ولعله من المفيد في هذا الموضع، التذكير بموقف الاتحاد السوفييتي الذي حضر نقاشات بريتون وودز، وامتناعه في الأخير عن المصادقة على وثيقة المؤتمر، فقد رأى فيها تكريسا واضحا لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وتغليبا لتوجهاتها الاقتصادية، وأمام هذه الحال، جاء ردّه على الولايات المتحدة الأمريكية عمليا في 1949 من خلال إنشائه لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة المعروف بـ **الكوميكون** كتجمّع للدول التي تدور في فلكه وتلتزم بالنظام الاشتراكي.

أما الدول المتخلّفة التي كان معظمها لا يزال يرزح تحت الاستعمار، فلم يكن لها أي قوة لتبدي موقفها إزاء النقاشات، أو حتى التعبير عن معاناتها من الظلم الاقتصادي الواقع عليها، وحتى الطلب الذي تقدّمت به مصر والهند بشأن وضع الصندوق لترتيبات للإفراج عن الأرصدة الإسترلينية المستحقة على المملكة المتحدة كديون، لم يحظ بالقبول، ورأى الوفد الأمريكي أن إشكالية الديون الإسترلينية العالقة من الأفضل مناقشتها خارج الصندوق، أي بين أطراف القضية مباشـــــرة[2].

إن خلاصة التفاصيل السابقة تؤكّد دور خريطة موازين القوى الجديدة في تغليب مصالح الطرف الأقوى، وأن الأنظمة النقدية تصمّم تفاصيلها على مقاس المراكز الاقتصادية الكبرى، لذلك جاء نظام بريتون وودز انعكاسا لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وترجمة جليّة لمصالحها بالدرجة الأولى.

---

[1] – زينب حسين عوض الله، (2003): مرجع سابق، ص 155.

[2] – لمزيد من التفاصيل أنظر: رمزي زكي، (1987): مرجع سابق، ص ص 139 – 141.

المطلب الثالث: أسس النظام النقدي الدولي الجديد على ضوء نقاشات بريتون وودز

قبل تناول التفاصيل المتعلقة بنظام بريتون وودز والأحداث التي تلته إلى وقتنا الراهن، لعله يحسُنُ في البداية تقديم عرض نظري وتأصيلي للمفاهيم المتعلقة بالنظام النقدي الدولي الجديد، وقد كان من الممكن أن يتقدّم موقع هذا العرض النظري التأصيلي، غير أنه وكما سيتبيّن، كان للمناقشات التي جرت في رحاب اجتماع بريتون وودز أثرها في تصوّر النظام النقدي الدولي الجديد من حيث الأدوار والأهداف وآليات العمل، وتكمن أهمية هذا الجزء –بعد جانبه النظري– في توفيره لأدوات ومعايير تقييم كفاءة الأنظمة النقدية.

أولا – الوظائف المنوطة بالنظام النقدي الدولي وعناصره:

في إطار اتفاقية بريتون وودز تم تحديد أربعة وظائف رئيسية للنظام النقدي الدولي الجديد، والتي يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

1– ضمان قابلية التحويل بين العملات: يقتضي تحرير التجارة الدولية وتوسيع نطاقها أن يضمن النظام النقدي الدولي قابلية التحويل الميسّر بين العملات المختلفة، ومن ثمّ يتوجّب محاربة كل أشكال التمييز في الترتيبات النقدية بين الدول، وأيضا العمل على إلغاء كل القيود التي تعرقل المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية، وعلى هذا الأساس، يصبح من الضروري تحديد إطار مستقر لأسعار الصرف تتم في حدوده تبادل العملات المختلفة.

2– إطار مستقر لأسعار الصرف: ليس مطلوبا من الدول المنتظمة في النظام النقدي الدولي الجديد أن تحدد لعملتها سعر صرف جامد، فقد تقتضي الظروف والمصلحة الاقتصادية الخاصة أن يتحرّك سعر الصرف نزولا أو صعودا، وعلى نظام النقد الدولي الذي يسود أن يضمن هذه المرونة في الحدود المعقولة، من غير أن يمنح الحرية المطلقة للدول في تغيير سعر صرف عملتها، وذلك تفاديا لحدوث اضطرابات أو فوضى في العلاقات النقدية الدولية.

3– تأطير التعاون النقدي الدولي: خلافا لما كان عليه الحال في نظام قاعدة الذهب، فإن الأوضاع الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تتطلب مزيدا من التعاون النقدي الدولي، فالسلوكات الأحادية من الدول قد تتسبب في إحداث فوضى واضطرابات في حالة تناقض المصالح، لذا، فإن النظام النقدي الجديد مطالب بإدارة التعاون النقدي المنشود من خلال صندوق النقد الدولي.

4– توفير السيولة الدولية: إلى جانب الوظائف السابقة، يجب أن يعمل النظام النقدي الدولي الجديد على توفير السيولة الضرورية لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد نبّه الاقتصادي كينز إلى أهمية هذه النقطة، لاسيما خلال عرضه لمشروعه في مؤتمر بريتون وودز، إذ كان من أسباب فشل نظام قاعدة الذهب هو ربط

---

[1] – رمزي زكي، (1994): **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 77.

التجارة الدولية بالذهب الموجود على مستوى العالم وكميات إنتاجه القليلة، مما عرقل نموها، خصوصا إذا تضافر مع هذه الإشكالية –قلة السيولة– سوء توزيع وسائل الدفع الدولية عبر مناطق العالم.

ثانيا – معايير كفاءة النظام النقدي الدولي:

برغم صعوبة الاتفاق بين الاقتصاديين على حزمة واحدة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في الحكم على مدى كفاءة النظام النقدي الدولي، إلاّ أنه من الممكن –على الأقل– الاعتماد على بعض المؤشرات التي تحظى بالقبول المشترك، **وهي في الحقيقة مستوحاة من المهام المنوطة بالنظام النقدي الدولي نفسه**، ومنها:

1– معيار نمو التجارة العالمية: من المهام الملقاة على عاتق النظام النقدي الدولي والمؤسسة التي تشرف عليه، نجد المهمة المتعلقة بتوفير العوامل النقدية المشجّعة على نمو التجارة العالمية، فكلما نجح النظام النقدي في هذه المهمة كان ذلك مؤشرا على كفاءته، والمقصود هنا ليس توفير السيولة الدولية فحسب، بل أيضا توفير المناخ النقدي المناسب من خلال تطوير وسائل وتقنيات الدفع المختلفة.

2– معيار التحكم في التضخم والانكماش: يعبّر هذا المعيار عن مدى قدرة النظام النقدي الدولي على مراقبة حركة التضخم والانكماش العالمية، إذ بمقدار مساهمته في التحكّم في هذين البعدين على مستوى الدول المنتظمة فيه، يقترب أكثر من تحقيق مهمته الرئيسية المتعلقة باستقرار الأسعار العالمية، وتتأكّد هذه المراقبة أكثر عندما يتعلق الأمر بالاقتصاديات الكبرى التي تؤثر حركة التضخم أو الانكماش فيها على المستوى العالمي للأسعار، ومن شأن هذا المسعى أن يقلّل من احتمال حدوث الأزمات النقدية، ويخفّف من حدة انعكاساتها في حال حدوثها.

ثالثا – مضمون نظام بريتون وودز ومراحله:

في ظل الوظائف المحددة للنظام النقدي الدولي الجديد والتي سبقت الإشارة إليها، قامت اتفاقية بريتون وودز على جملة من المبادئ، هذا ملخصها:

– ضرورة عمل الدول على الالتزام بثبات سعر صرفها المتفق عليه، وأن لا يتجاوز تعديله في حالة الضرورة المجال [–1 ، +1] % من سعر التعادل مقابل الدولار.

– يمكن للدولة العضو في صندوق النقد الدولي أن تتدخل في السوق النقدية في حالة اتجاه سعر صرف عملتها للخروج عن المجال السابق.

– على الدول أن تعمل على زيادة حجم احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية لضمان قدرتها على علاج خلل ميزان المدفوعات دون الاضطرار للضغط على التوازن الداخلي، ويمكنها في حالة الخلل الكبير أن تغيّر سعر صرفها الاسمي في حدود 10% بدون اشتراط تحصيل الموافقة المسبقة للصندوق[1].

---

[1] ـ راجع : عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، (2003): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية–جمهورية مصر العربية، ص 257.

والهدف الرئيسي من هذه المبادئ هو تحقيق المصلحة الاقتصادية متعددة الأطراف عملا بمبدأ التعاون النقدي الدولي.

رابعا – مراحل عمل نظام بريتون وودز وأسباب انهياره:

يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل مختلفة على طول مسيرة تطبيق نظام بريتون وودز(1944–1973):

1- مرحلة إعادة بناء أوروبا (1945 – 1958): في هذه المرحلة تواصلت الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، بفضل نشاطها الاقتصادي المتنامي في إطار مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا، وعلى العكس من ذلك، كانت أوروبا تعيش حالة طلب متزايد على السلع ورؤوس الأموال الأمريكية ومن المؤسسات المالية الدولية والمصرفية، رغم تصفيتها لجانب كبير من استثماراتها الخارجية (632 مليون دولار) للتخفيف من عبء المديونية الثقيلة التي تعاني منها لصالح الولايات المتحدة، بالإضافة إلى استمرار العجز في موازين مدفوعاتها مع تسجيل ظاهرة ندرة الدولار بسبب التزايد في الطلب عليه.

وبقدر تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بحالة الانتعاش الاقتصادي، بقدر هاجسها بالحفاظ على هذا النسق من النمو، واستيعاب اقتصاديات أوروبا وكسبها كحلفاء لوقف التمدد الاشتراكي، ومع نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي بدأت الظروف الاقتصادية لأوروبا واليابان تتحسن، وتتزايد احتياطاتها من الدولار والعملات الأخرى لتصل إلى 22 مليار دولار من مجموع 57 مليارا على المستوى العالمي. وبالمقابل بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يتجه نحو العجز[1].

2- مرحلة بداية بروز أوروبا كقوة اقتصادية (1958 – 1967): تعتبر هذه المرحلة اختبارا جادا لنظام بريتون وودز، وذلك بالنظر إلى حجم التحديات التي واجهته، وأهمها ثلاثة تحديات أساسية، **الأول منها** تمثّل في انعتاق عدد من دول أوربا (14 دولة)[2] من القيود الانتقالية الاستثنائية التي طالبت بها دول أوروبا الغربية خلال فترة إعادة التعمير، لتتم بذلك التجارة الدولية لهذه البلدان في إطار متعدد الأطراف.

أما **التحدّي الثاني**، فقد تعلّق بموجة التخلص من الحجم غير الضروري من الاحتياطات الدولارية وتحويلها إلى ذهب، أين أدركت الكثير من الدول الأوربية إفراطها في تخوّفها السابق من مشكلة ندرة الدولار، ليبدأ في هذه النقطة الزمنية تراجع قيمة الدولار كعملة احتياطية. وبسبب هذه الموجة تراجع رصيد الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية من 22.8 مليار دولار في 1960 إلى 18.8 مليارا في 1958[3].

وفي الأخير، تعمّق **الحدث الثالث** المتمثّل في زيادة حجم العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تزايد النفقات العسكرية في حربي كوريا والفيتنام، وبداية تعافي الاقتصاديات الأوروبية، ليصل

[1] – رمزي زكي، (1987): مرجع سابق، ص ص 148 – 149.

[2] – ايطاليا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، المملكة المتحدة، سويسرا، بلجيكا، هولندا، النرويج، لوكسمبورغ، ايرلندا، البرتغال، الدنمارك، السويد. ثم تلتها دول أخرى أيضا في 1961.

[3] – المرجع السابق، ص 167.

العجز إلى 3 مليار دولار سنويا، كما نمت ظاهرة خروج رؤوس الأموال من الاقتصاد الأمريكي نحو أوروبا لتبلغ 4 مليار دولار سنة 1958، بعد أن كانت فقط 400 مليون دولار قبل 1950.

وفي مواجهة هذه الأحداث الثلاثة، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاجتماع بحلفائها، واتخاذ الإجراءات الاستعجالية المناسبة، وعلى رأسها إنشاء مجمّع الذهب في 1961 لتثبيت سعر الذهب الذي ابتعد عن السعر الرسمي 35 دولارا للأوقية، ليبلغ 40 دولارا، ولم يدم نجاح هذا الإجراء طويلا، فتم خلال مؤتمر واشنطن 1968 إلغاء هذا المجمّع، وترك قوى العرض والطلب تتحكم في سعر الذهب، وهو ما خلق ازدواجا في سعر الذهب، سعر رسمي بين البنوك المركزية كما نصت عليه اتفاقية بريتون وودز، وسعر حر يتحدد وفقا لمعطيات السوق الحرة.

وزيادة على هذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اقترحت على البنوك المركزية الراغبة في تحويل الدولار إلى ذهب، أن تكتتب بدلا عن ذلك في سندات **روزا** (Bon de Rosa)، وهي سندات خزينة غير قابلة للتفاوض (لا يمكن طرحها في السوق النقدية الأمريكية)، وبالفعل، فقد سجلت هذه السندات إقبالا متزايدا عموما، فبدأت بـ 2 مليار دولار في 1963 لتبلغ 16 مليارا في 1972. كما شجّع أيضا البنك الاحتياط الفدرالي على إجراء عمليات المبادلة (SWAP) مع البنوك المركزية الأخرى، لتقليل حجم السيولة الدولارية المتسرّبة خارج الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة[1].

هذا، وقد كان لصندوق النقد الدولي دورا تجاه هذه الأزمة من خلال حزمة التدابير التي تبناها لمواجهة حاجة الدول الأعضاء إلى تعديل موازين مدفوعاتهم، فقرر زيادة حجم حصص الدول الأعضاء، ومع انضمام دول أخرى، زادت سيولة الصندوق ولكن بقدر غير كاف، فبادر الصندوق إلى اعتماد اقتراح جاكبسون المتعلّق بالترتيبات العامة للاقتراض في 1962، الذي سمح بتحصيل موارد إضافية للصندوق كنوع من الائتمان المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى، يستخدم فقط في تمويل العجز الكبير الذي قد يؤدي إلى اختلال النظام النقدي الدولي، كذلك المقدّم إلى المملكة المتحدة في نوفمبر 1964[2].

3- مرحلة تصدّع نظام بريتون وودز وانهياره (1967-1971): تميّزت هذه المرحلة ببروز اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان كقوى منافسة للاقتصاد الأمريكي، وباتت موازين مدفوعاتها تحقق فوائض كبيرة على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعالج هذا الاختلال بطبع المزيد من الدولارات، وأمام هذا السلوك الأمريكي، بدأت كثير من الدول تطلب تغيير احتياطاتها الدولارية إلى ذهب. وبتزايد الطلب على الذهب

---

(1) – بن ساعد عبد الرحمان، (2009): **انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي (دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 26.

(2) – أنظر في ذلك:

– مايكل اينلي، (1985): **إشكالية قدرة الصندوق على الإقراض، أصول ترتيبات الإقراض العام وسيرها وإصلاحها الأخير**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2 (جوان)، ص 42 وما بعدها.

الأمريكي، صارت الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن الإيفاء بالتزامها الخاص بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب، وسادت نوع من الفوضى النقدية بعد تخفيض كل من المملكة المتحدة (1967) وفرنسا (1969) لعملتيهما بـ 14.3% و 12.5% على الترتيب، وتعويم ألمانيا الغربية لسعر صرف المارك عقب فوز "فيلي برانت" في الانتخابات، وذلك في إطار تنافس القوى الاقتصادية الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، واليابان وأوروبا الغربية من جهة أخرى[1].

ولتطويق هذه الفوضى، أنشأ صندوق النقد الدولي –بعد جهد تفاوضي كبير– وحدات حقوق السحب الخاصة (DTS) في 1968 لتوفير سيولة إضافية، وهي مجرد عملة حسابية دفترية تكتسب قوّتها من التزام الدول الأعضاء بقبولها في التسويات الدولية، مع عدم إمكانية التعامل بها والمضاربة عليها في الأسواق النقدية. ويعدّ هذا الإجراء اعترافا بتزعزع قيمة الدولار الأمريكي كعملة احتياطي عالمي، لتعلن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 15 أغسطس عن إيقاف مبادلة الذهب بالدولار، وإجراءات أخرى عديدة تهدف إلى علاج العجز المتنامي لميزان المدفوعات الأمريكي.

[1] – سيتم العودة إلى تفاصيل بروز قوى اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في الفصل الرابع.

المبحث الثالث

انهيار نظام بريتون وودز والتطورات النقدية ومقترحات الإصلاح

من حيث التحليل، لا يمكن عزو انهيار نظام بريتون وودز إلى سبب واحد، إذ تقتضي القراءة السليمة لتاريخ أحداث الاقتصاد العالمي –في فترة تطبيقه– الإقرارَ بتضافر عوامل عدّة لتفسير هذا الانهيار وتشخيصه، وقد كان لجملة العثرات العنيفة التي هزّت نظام بريتون وودز النقدي بصماتُها الجليّة على المرحلة التي أعقبت انهياره، حيث ساهمت في بناء تصوّر جديد لكثير من المبادئ التي تأسس عليها هذا النظام.

وبعيدا عن السجال الدائر بين عدد من الاقتصاديين واختلافهم حول اعتبار النظام النقدي الدولي الحالي كامتداد لنظام بريتون وودز أو كنظام جديد منفصل الصّلة عن النظام القديم، فإن الباحث سيحاول تسليط الضوء على راهن العلاقات النقدية الدولية، وتطوّرها، ومعرفة مكامن الخلل في (النظام) النقدي الدولي المعاصر، مع الإشارة إلى متطلبات واتجاهات إصلاحه.

المطلب الأول: عوامل تصدّع نظام بريتون وودز وجهود ترميمه

يحتاج الأمر في البداية إلى التعرّف على العوامل الكامنة وراء فشل نظام بريتون وودز وانهياره، والمحاولات التي سيقت لترميمه، والتطورات التي أعقبته، وهي الجزئيات التي سيتم تناولها باختصار من خلال هذا المطلب.

أولا – تصميم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام النقدي الدولي والتسبّب في انهياره:

مهما اختلفت القراءات الاقتصادية للأسباب المفضية إلى تصدّع نظام بريتون وودز، فإن حلقات التاريخ سجّلت أن الدول الرأسمالية الكبرى هي التي صمّمت هذا النظام وحدّدت قواعده، وهي نفسها من كانت سببا في تصدّعه وانهياره، ومردُّ ذلك –حسب البعض– إلى السلوكات الأحادية التي بدرت من بعض هذه الدول، في حين يرى البعض الآخر أن النظام نفسه كان يعاني من قصور في بعض جوانبه، كان نتيجتها عجزه عن أداء مهامه في ظل التغيرات العميقة والسريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي، ومهما يكن من سبب، فإن هناك أربعة عوامل أسهمت بوضوح في إحداث هذا التصدّع[1]:

1 – قواعد عاجزة عن علاج الخلل في ميزان مدفوعات الدول الكبرى: اضطرت عدد من الدول الصناعية إلى ممارسة نوع من الإفراط النقدي لمجاراة الإنفاق الحكومي المتزايد، وارتفاع الأجور، وزيادة التكاليف، في سبيل معالجة التدهور البنيوي الذي عانت منه موازين مدفوعاتها، والضغط الكبير في الجانب الاجتماعي لبلدانها.

---

(1) – راجع تفاصيل أكثر حول هذه العناصر المتسببة في سقوط نظام بريتون وودز عند:

– حسن النجفي، (1988): **النظام النقدي الدولي وأزمة الدول النامية**، شركة إياد للطباعة الفنية، بغداد – العراق، ص ص 142 – 149.

وكان أمامها ثلاثة خيارات، **الأول** أن تنتهج طريقة التكييف الداخلي (الانكماش) لمعالجة العجز المتولّد عن إفراطها في خلق النقود، وقد أثبتت التجارب عدم نجاح هذا المنهج، نظرا لاعتماده على كبح التنمية وما يترتب عنها من مشاكل كالبطالة، **والثاني** أن تحارب التضخم الداخلي، وهو في جانبه الأكبر تضخّم مستورد، وعلاجه بالضرورة يمر بالتأثير على أسعار الصرف، وأمام الصرامة التي أبداها نظام بريتون وودز بشأن تثبيت أسعار الصرف بات متعذرا على هذه الدول الاعتماد على هذا الخيار، أما **الخيار الثالث** فينصرف إلى تكوين احتياطات جديدة بالاستعانة بالقروض الخارجية أو/ وبالاستثمارات الخارجية، ونظرا لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عملة الاحتياطي الدولي (الدولار)، وتكوينه يأتي أصلا كنتيجة لعجز ميزان مدفوعاتها، فإن هذا الخيار ينطوي على نوع من التضخم المستورد، ودولارات مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية.

2- قاعدة تثبيت سعر الصرف وإنتاج التضخّم: على إثر التراجع المحسوس لقيمة الدولار مقابل الذهب في ستينات القرن الماضي، وفشل مجمّع الذهب، وإقرار السعر المزدوج، وإغراق السوق النقدية الدولية بالدولار كنتيجة لتهافت كثير من الدول على شراء الذهب، لاسيما خلال الفترة 1965- 1970، قررت اليابان والدول الأوروبية إسناد الدولار الآخذة قيمته في التراجع، من خلال امتصاص كميات كبيرة منه، وهو ما سمح بتكوين كتلة دولارية ضخمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وفتح الباب واسعا أمام المضاربة، كما سمح أيضا بنشوء اختلال واضح في هيكل الأسعار والعمالة والتكاليف، بالنظر إلى تقويم الدولار بأكثر من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الرئيسية، التزاما بقاعدة تثبيت سعر الصرف.

وهكذا، صار العجز البنيوي في ميزان المدفوعات الأمريكي مصدرا للتضخم لبقية العالم، وتحوّلت قاعدة أسعار الصرف الثابتة إلى آلة لإنتاج التضخم، وجعلت الدول الأخرى واقعة تحت عبء شديد، بكونها مكرهة بمبادلة عملاتها القوية بعملة الدولار الضعيفة، على اعتبار أنه عملة التسويات الدولية.

3- حركة رؤوس الأموال الساخنة: حسب المادة السادسة من اتفاقية بريتون وودز يمكن للدول أن تقرر حركة رؤوس الأموال، على أن لا تستخدم موارد الصندوق لهذا الغرض، وبشرط أن لا تقيّد حركة رؤوس الأموال المتعلقة بتسوية الالتزامات الدولية، ومن ثم فقد ساعدت الاتفاقية على تحرير حركة رؤوس أموال بأحجام كبيرة بين البلدان، ونجم عن ذلك جملة من النتائج المؤثرة على النظام النقدي الدولي:

- أن حركة رؤوس الأموال الكبيرة وما ترتب عنها من عمليات التسوية، قد ولّدت ضغوطا قوية على الدول التي تعاني من العجز في موازن مدفوعاتها واضطرتها إلى تغيير أسعار صرف عملاتها لحماية أوضاعها الاقتصادية، بل وخلقت أكثر من سوق لأسعار الصرف، وهو ما كان له أثر على زعزعة النظام النقدي الدولي.

- تضطر بعض الدول إلى تمويل العجز الحاصل في موازين مدفوعاتها -بسبب حركة رؤوس الأموال الضخمة- إلى اللجوء إلى أسواق رؤوس الأموال الخاصة التي لم تكن تستجيب بشكل كاف لمتطلبات التمويل

المتزايدة، وما يتعلق بالمشروطية الخاصة بالاقتراض من الهيئات الدولية أو الخاصة، لاسيما ما توجّه منها إلى البلدان النامية.

4- التوسّع في سوق العملات الأوروبية: إلى جانب العوامل الثلاثة سالفة التي ظهرت في الدول الرأسمالية أساسا، وتسببت في تصدّع النظام النقدي الدولي، تبرز ظاهرة التوسّع الكبير في حجم سوق العملات الأوروبية، ويعزو الاقتصاديون ذلك إلى أمرين:

الأول، إلى الزيادة الكبيرة في حركة رؤوس الأموال بين الدول بفضل تطور الصيرفة الدولية، والنشاط الواسع للشركات متعدية الجنسيات، أما الأمر **الثاني**، فهو تراجع الثقة في قوة كل من الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني، وقد أدى هذان العاملان إلى زيادة كبيرة في حجم السيولة الدولية ابتداء من 1970، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن السيولة الدولية في 1970 كانت تقدّر بحوالي 78 مليار دولار، وفي ظرف أقل من 4 سنوات تضاعفت إلى 176 مليار دولار، منها 83 مليار دولار (من 32 إلى 115 مليار دولار) للعملات الأجنبية فقط (غير الدولار)، وقد تمركز الجزء الأكبر من هذه السيولة في عدد كبير من الدول (اليابان، ألمانيا وسويسرا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ وفرنسا واستراليا وبعض الأقطار النفطية).

وأسهم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي -كسبب- في زيادة السيولة الدولية بحوالي 56 مليار دولار من اجمالي يزيد عن 80 مليار دولار، وقد أدى هذا العرض الوافر من المبالغ السائلة المتقلبة إلى عمليات المضاربة الساعية إلى تحقيق الربح السريع، وأفقد السلطات النقدية إجراءات الرقابة الوقائية ضد تدفقات رؤوس الأموال المخلّة، بل أصبحت هذه العمليات مظهرا من مظاهر النظام النقدي الدولي في وقتنا الراهن[1].

ثانيا - اتفاقية سيموثونيان ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية (ديسمبر1971):

في الحقيقة، لم يكتف الرئيس الأمريكي نيكسون بإعلان إلغاء مبادلة الدولار بالذهب في 15 أغسطس 1971، بل ضمّ إلى هذا القرار حزمة إجراءات أخرى أهمها[2]:

- خفض الإنفاق الفدرالي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بحوالي 4.7 مليار دولار (10%).
- فرض ضريبة اضافية على الواردات الأمريكية بـ 10% للضغط على الدول الأخرى لامتصاص جزء من العجز الأمريكي في ميزان المدفوعات.
- دعم الإنتاج المحلي للمعدّات من خلال تخفيض الضرائب المفروضة عليها بنسبة 10% في العام الأول، ثم بـ 5% فيما بعد.
- دعم إنتاج السيارات الأمريكية بإلغاء ضريبة الإنتاج المقدّرة بـ 7 % لزيادة قدرتها التنافسية.
- تجميد الأجور والأسعار لمدة 3 أشهر، وإنشاء مجلس يشرف على نفقات المعيشة بعد هذه الأشهر الثلاثة.

---

(1) - حســن النجفي، (1988): مرجع سابق، ص ص 148 - 149.

(2) - نعمان سعيدي، (2011)، مرجع سابق، ص 42.

وقد كانت هذه القرارات بمثابة السلوك الأمريكي الأحادي الذي يضر بالصادرات الأوروبية واليابانية إليها، ففرْضُ ضريبة 10% على الواردات الأمريكية هو في الحقيقة تخفيض للدولار بهذه النسبة، وهو يعني تقليص لقيمة الاحتياطات الدولارية لهذه الدول. وكرد فعل لدول أوروبا الغربية واليابان على هذا القرار، جرت عدة لقاءات بداية من خريف 1971 بين الرئيس الأمريكي، و الرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء الكندي، ورئيس وزراء ألمانيا الاتحادية، لبحث كيفية رفع هذه القرارات، وقد خلصت هذه اللقاءات إلى عقد اتفاقية سيموثونيان في ديسمبر 1971.

وكحلٍّ وسطٍ لمأزق الولايات المتحدة الأمريكية، وافق المجتمعون على إعفائها من مبادلة الدولار بالذهب، وتخفض سعر الدولار بنسبة 7.89% فتصبح الأوقية من الذهب بـ 38 دولارا بدل 35 دولارا التي نصت عليها اتفاقية بريتون وودز، وعرف السعر الجديد بالسعر المركزي، وبالمقابل، سمح بتوسيع هامش تقلّب أسعار الصرف بـ 2.25% في الاتجاهين، بدلا عن الـ 1% المنصوص عليها في الاتفاقية، كما أنيطت بصندوق النقد الدولي مهمة تكوين لجنة تبحث سبل إصلاح النظام النقدي الدولي.

وعقب هذا الاتفاق، قامت ثماني دول أوروبية ومعها اليابان برفع أسعار عملاتها، في حين قررت كندا تعويم قيمة دولارها، كما أن قيمة الدولار واصلت التدهور عبر السنين مقابل الذهب، بشكل يعكس أزمة الدولار الأمريكي.

ورغم هذه التحسينات في هوامش التذبذب المسموح بها، إلا أن اتفاقية سيموثونيان لم تدم لأكثر من 14 شهرا، ويرى المحللون أن قصر عمر هذه الاتفاقية مردّه في المقام الأول إلى كونها لم تعالج المشكلات العميقة للنظام النقد الدولي، وإنما جاءت للتخفيف عن ميزان المدفوعات الأمريكي، لذلك لم تستقر أسعار الذهب عند المستوى الجديد (الأسعار المركزية) بل واصلت الارتفاع بشكل كبير[1].

(أنظر الشكل الموالي)

[1] – لمزيد من التفاصيل، راجع:

- رمزي زكي، (1987)، مرجع سابق، 215 – 220.
- Jean-Marcel Jeanneney, (1994) : **de Bretton Woods à la Jamaïque: Contestation française**, revue Economie Internationale, N° 59, 3eme semestre, pp 68 – 70, (cet article est disponible sur: http://www.cepii.fr/IE/PDF/EI_59-3.pdf

الشكل رقم (2-3): تطور السعر النقدي وسعر الأوقية في السوق الحرة (1946 – 1980)

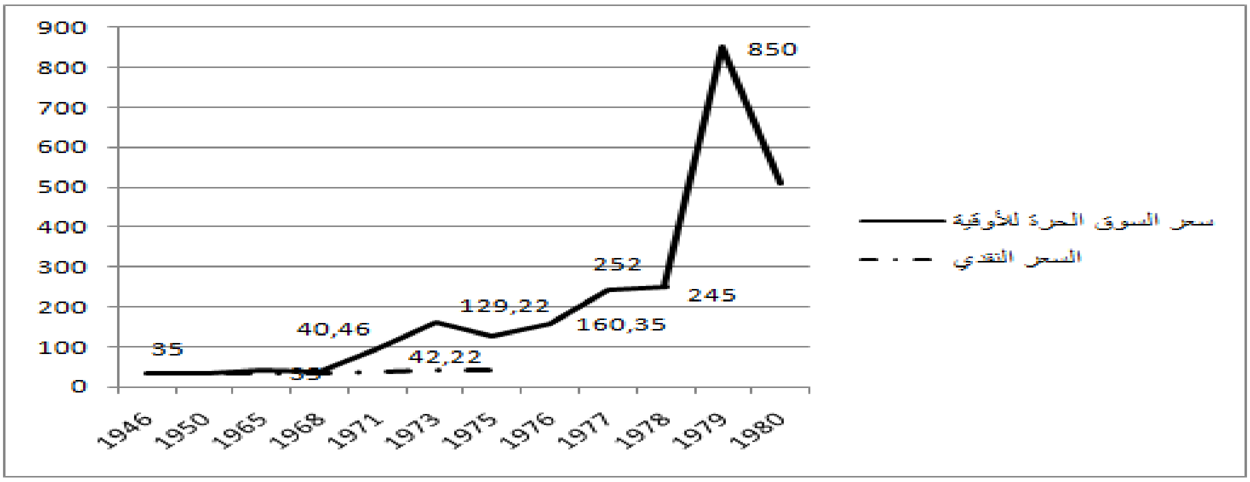

المصدر: **الباحث عن طريق أرقام**: مروان عطون، (1992): **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية**، ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص ص 157 – 161.

وانضمت إلى تدهور قيمة الدولار أسباب أخرى، كأسعار الفائدة غير المواتية في السوق النقدية للولايات المتحدة الأمريكية، التي أثرت على اتجاه الرساميل ودفعتها إلى الخروج إلى الدول الرأسمالية الكبرى، كما كان الكثير من المتعاملين في أسواق المال تساورهم شكوك حول مدى واقعية التغييرات التي أحدثتها الاتفاقية، إذ لا يُعقل أن تُحجم الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادلة الذهب بالدولار عند السعر 35 دولارا للأوقية، لتلتزم به عند 38 دولارا، بالإضافة إلى أن تخفيض قيمة الدولار لم تقترن بإجراءات جريئة –على مستوى الاقتصاد الأمريكي– للتكفل بتصحيح الخلل.

المطلب الثاني: التطورات النقدية عقب انهيار بريتون وودز وفشل اتفاقية سيموثونيان

بعد الفشل الذي منيت به اتفاقية سيموثونيان في ترميم نظام بريتون وودز، اتجهت الدول الأوروبية الست[1] إلى الاتفاق على نظام نقدي إقليمي فيما بينها، عرف بنظام الثعبان داخل النفق، وذلك كرد فعل على فشل الولايات المتحدة الأمريكية في حماية بنية النظام النقدي الدولي، وتحويلها لعبء تحقيق الاستقرار إلى دول أوروبا الغربية واليابان.

أولا – نظام الثعبان الأوروبي داخل النفق:

تعهدت الدول الست أن تبقي مجال تقلب أسعار صرف عملاتها مع الدولار ضمن المجال [-2.25، +2.25] كما نصت عليه اتفاقية سيموثونيان، واستحدثت بعض الدول التي تربطها علاقات نقدية خاصة (هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ) حدودا جديدة لتقلبات أسعار صرف عملاتها البينية بحيث تبقى محصورة في المجال [-1.25، +1.25] على جانبي السعر الرسمي المركزي، وهو إجراء من شأنه أن يعزّز من الوحدة النقدية لهذه المنطقة.

[1] – وهي: فرنسا، بلجيكا، ايطاليا، لكسمبورغ، هولندا، ألمانيا الاتحادية، ثم انضمت إليهم في مطلع 1972 كل من المملكة المتحدة وايرلندا والدنمارك.

وقد أخذ هذا النظام اسم الثعبان داخل النفق للتشابه بين تقلبات أسعار صرف العملات تجاه الدولار وبين بعضها البعض وبين شكل حركة الثعبان داخل النفق، حيث يعمل النظام على تقليص الحد الأقصى من التقلب بين العملات الأوروبية المقومة بالدولار وهو ما يسمى بالثعبان، كما يتيح لهذه التقلبات أن تخضع لقوى السوق الحرة على أن تبقى محصورة ضمن [−2.25 ، +2.25] كحد أقصى، وهو ما يعرف بالنفق. (أنظر الشكل الموالي)

الشكل رقم (2-4): حدود تقلّب العملات الأوروبية في ظل نظام الثعبان داخل النفق

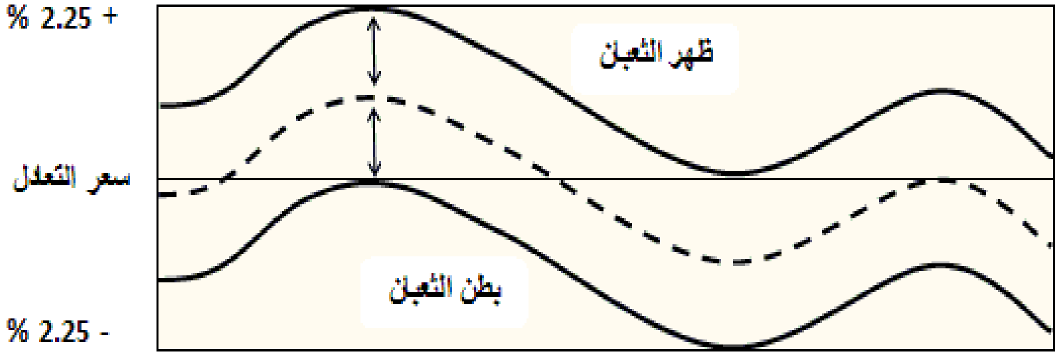

المصدر: الباحث

إن المجال بين أقوى وأضعف عملة يتسع أو يضيق حسب قوة الطلب على كل عملة، ويمكن أن يتقلب الثعبان في أي وضعية داخل النفق، وأساس ذلك، أن تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف في حالة وجود تهديد بتجاوز سعر الصرف للعملة حدود النفق، وبرغم هذا الهامش الموسّع للحركة، فقد واجه نظام الثعبان داخل النفق جملة من الصعوبات[1]:

– يتطلب تدخّل البنوك المركزية للدفاع عن عملاتها امتلاك وسائل وموارد جاهزة، لكن ومع الظروف الصعبة التي كانت تمر بها بعض الدول حينها لم تتوفر هذه الإمكانيات، وحتى الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي المكلّف بالإدارة المشتركة لاحتياطي الصرف كان عمله بطيئا.

– ضعف بعض العملات الأوروبية كالجنيه الاسترليني والجنيه الأيرلندي والكورون الدنمركي، تسبب في سرعة خروجهم من هذا النظام، لينتقلوا إلى نظام التعويم في 1972، في حين تكرر خروج ودخول العملة الإيطالية والفرنسية بين 1974 و 1976 بسبب العجز في الميزان الجاري والتضخم.

– ومع قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في سوق الصرف لدعم الدولار ومواجهة الاختلال في مدفوعاتها الدولية بسبب الصدمة البترولية (1973) وأثارها التضخمية، قررت تسع دول الخروج عن هذا النظام، لتستمر في تطبيقه بعض الدول فقط (ألمانيا الاتحادية الدنمارك ودول البنلوكس: هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ) لتشكّل ما يعرف بنظام الثعبان الأوروبي المصغّر.

[1] - Gilles JACOUBE, (2003): **le système monétaire et financier européen**, collection CIRCA, Paris, p47.

وفي ظل عجز هذا النظام عن ضمان استقرار العملات، فقد اضطرت بعض دول أوروبا إلى إعادة تقييم عملاتها، على غرار المارك الألماني (4 مرات)، والفلورة الهولندية (مرتين)، والفرنك البلجيكي لمرة واحدة، وقد دفع هذا الواقع بعض الدول إلى بذل جهود أكبر لتطوير نظام الثعبان داخل النفق إلى نظام نقدي أوروبي أكثر فعالية.

ثانيا – إنشاء النظام النقدي الأوروبي:

بعد تعثّر نظام الثعبان الأوروبي داخل النفق، وفي ظل التوترات الاقتصادية والعجز في موازين المدفوعات، جاءت مبادرة الرئيس الفرنسي جيسكار ديشان والمستشار الألماني هولموت شميت بإنشاء وحدة نقدية أوروبية تحل محل الدولار في التسويات الدولية والتبادل الخارجي، واستحداث صندوق نقد أوروبي للدعم بقيمة 50 مليار دولار من الذهب والاحتياطات العالمية.

والحقيقة، أن أصل فكرة إنشاء النظام النقدي الأوروبي تعود إلى مطلع السبعينات من خلال مقترحات لجنة وارنر الداعية إلى حرية تحويل العملات داخل السوق الأوروبية، والذهاب تدريجيا نحو إنشاء عملة أوروبية موحدة، في إطار نظام نقدي أوروبي يحقق أكبر قدر من الاستقرار النقدي ويدعم التكامل الاقتصادي في المجموعة الأوروبية، خصوصا وأن التدهور المتواصل للدولار أثّر سلبا على بعض العملات الأوروبية الرئيسة كالمارك والفرنك الفرنسي، وأبقى الدول الأوروبية رهينة –في تصميم سياستها النقدية– للدولار والسياسة الاقتصادية الأمريكية. هذا، وقد كان لهذا النظام مجموعة من المعالم العامة، أهمها[1]:

– شموله لجميع العملات الأوروبية، ودخولها تحت ترتيبات الصرف الجديدة.

– استهداف تقليص هوامش التقلب بين العملات من 3% إلى 2.4% إلى 1.5% عبر مراحل متدرجة.

– استحداث وحدة نقدية ECU (EUROPEAN CURRENCY UNIT) كمرجع معياري لتقييم الحقوق والالتزامات الناشئة عن التدخل الرسمي لأغراض ضبط التقلبات.

– خلق موجودات مقوّمة بالوحدة النقدية الأوروبية ECU مقابل كميات من الذهب والدولار، تشارك بها الدول من احتياطاتها النقدية.

– تحويل صندوق التعاون النقدي الأوروبي على مراحل وخلال فترة انتقالية عمرها عامين إلى صندوق نقدي أوروبي. واتخاذ مواقف موحدة في المنظمات المالية والنقدية الدولية، لاسيما في صندوق النقد الدولي.

ويقتضي دور البنوك المركزية أن تتدخل في السوق النقدية كلما بلغت تغيرات عملتها نسبة ± 2.25 % في الاتجاهين (و ±15% ابتداء من 1993)، بشراء العملة المحلية في حالة تدهور قيمتها مقارنة بالعملة الإرتكازية، وببيعها في الحالة المعاكسة.

[1]- حســن النجفي، (1988): مرجع سابق، ص 114.

أما من حيث مضمون الـ ECU فهي عبارة عن سلة من العملات الأوروبية وليست عملة بالمفهوم التقليدي، ومنذ خلقها في 13 مارس 1979 تم تعريف قيمتها كما يلي[1]:

1 ECU = 0.828 mark + 0.085 livre sterling + 1.15 franc français + 109 lires + 0.286 florin + 3.66 franc belges + 0.14 F luxembourgeois + 0.217 couronne danoise + 0.00759 livre irlandaise

على أن يتم مراجعة هذه السلة كل خمس سنوات.

ويعرض الجدول الموالي الأوزان النسبية لأبرز العملات الأوروبية داخل هذه الوحدة النقدية، وتترجم هذه الأوزان قوة هذه العملات حينها، حيث يأتي على رأسها المارك الألماني ثم الفرنك الفرنسي فالجنيه الاسترليني فالجيلدر الهولندي فالفرنك البلجيكي، ثم تأتي باقي العملات بنسب أقل كما يبيّنها الجدول رقم (2–8).

الجدول رقم (2–8): الأوزان النسبية للعملات الأوروبية داخل الوحدة النقدية ECU

العملة	الوزن النسبي (نظريا)
المارك الألماني (Deutsche mark)	% 32.63
الفرنك الفرنسي (Franc français)	% 19.89
الجيلدر الهولندي (Florin néerlandais)	% 10.23
الفرنك البلجيكي (Franc belge)	% 08.28
الكورون الدانمركي (Couronne danoise)	% 02.65
الجنيه الإسترليني (Livre sterling)	% 11.45
الليرة الإيطالية (Lire italienne)	% 08.16
الجنيه الإيرلندي (Livre irlandaise)	% 01.06
البيزيتا الاسبانية (Peseta espagnole)	% 04.50
الاسكودو البرتغالية (Escudo portugais)	% 00.71
الدراخمة اليونانية (Drachme grecque)	% 00.53

Source : Philipe d'ARVISENET et J. Pierre PETIT, (1997) : **échange et finance internationale**, édition Collection Banque ITB, Paris, p 336.

ويحسب سعر صرف العملات الأوروبية بالنسبة لوحدة الـ ECU بجمع مقابلات القيم الداخلة في تقييم الوحدة، فيتم حساب السعر بالدولار أولا لكونه عملة دولية رائدة، ثم بدلالة الدول الأعضاء، وبهذا تكون الـ ECU موجهة لأربع وظائف أساسية:

- وحدة حسابية لتحديد سعر الصرف الإرتكازي؛
- وحدة مرجعية لتقييم مدى الانحراف، ويستخدم لحسابه الصيغة 0.75*(1-P)* % 2.25، حيث P يمثل وزن العملة في الـ ECU [2].
- قاسم للتدخّلات في أسواق الصرف، والقروض؛
- وسيلة للتسوية بين السلطات النقدية[1].

---

(1) – حسن النجفي، (1988): مرجع سابق، ص 116.

(2) – نعمان سعيدي، (2011): مرجع سابق، ص 98.

وقد لحقت تطورات كثيرة بالنظام النقدي الأوروبي إلى وقتنا الراهن لا يتسع المجال لذكرها، وعلى العموم فإن هذا النظام قد حقق استقرارا ملحوظا في الصرف، وحارب التضخم بكفاءة خصوصا بعد الصدمة البترولية الأولى وما خلّفته من آثار تضخمية، ومع ذلك، فإنه عانى من بعض النقائص، فعلى الرغم من ربط العملات بوحدة الـ ECU من خلال سعر ارتكازي إلا أن المارك الألماني بقي مسيطرا، بل استطاع أن يفرض نفسه كعملة معيارية بالنسبة لباقي العملات الأوروبية، كما أن عدم وجود سياسة نقدية موحدة –في المراحل الأولى– كما هو الحال بالنسبة للدولار كان من أوجه القصور[2].

ثالثا – التسهيلات المصرفية الدولية (نظام الأوف شور OFF SHORE):

بعد ظهور النظام النقدي الأوروبي في أواخر سبعينات القرن الماضي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بابتكار نظام الأوف شور الذي يسمح للبنوك الأمريكية بإنشاء مناطق حرة داخل أمريكا أو خارجها، والهدف من هذا النظام هو إعادة تجميع أكبر قدر ممكن من الدولارات المتسربة إلى الخارج، عن طريق ضمان إعفاء أنواع منها من الضرائب والقيود ما دامت تنشط في هذه المناطق الحرة.

وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الخفي من وراء طرحها لهذا النظام هو ضمان أكبر قدر من الحرية للدولارات الموجودة في العالم، والاستئثار بأجزاء مهمة في السوق المالية الأوروبية وفي غيرها، وتطويع عملياتها وأنشطتها وتوجيهها وفقا للسياسات التي تؤمّن مصالح الاقتصاد الأمريكي.

وقد نجح هذا النظام في دفع المئات من المصارف الأمريكية لإنشاء المناطق الحرة في كل أنحاء العالم، لاسيما في أوروبا والشرق الأوسط والأقصى، لتبلغ عملياتها مئات الملايير من الدولار سنويا. وتتموّل مؤسسات الأوف شور بالأساس من أسواق اليورو دولار، خصوصا بعد ظهور الدولارات النفطية (في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في السبعينات).

ونلاحظ بناءً على هذه التطورات، أن المراكز الرأسمالية في صراع نقدي مستمر لتثبيت مصالحها والدفاع عن مواقعها في النظام النقدي الدولي، بل إن مجموعة الدول الأوروبية توصّلت إلى إنشاء نظام نقدي إقليمي يحقق لها الاستقرار في ظل تسبُّب الدولار والسياسة الاقتصادية الأمريكية الأحادية في خلق الفوضى والاضطرابات النقدية[3].

[1] - Armand Denis schor, (1992) : Le système monétaire européen, édition Publications Universitaires française (PUF), Paris, P 63.

[2] – لمزيد من التفاصيل راجع:

- SAADA Lynda, (2015) **: Intégration économique et crises, Le rôle et l'impact de la monnaie unique vis-à-vis des économies de l'Union Européenne**, mémoire de magister en sciences économiques, faculté des sciences économiques, commerciale et des sciences de gestion, université de Mouloud Maamri, Tizi-ouzou, p p 41 – 49.

[3] – حسن النجفي، (1988): مرجع سابق، ص ص 126 – 127.

المطلب الثالث: النظام النقدي الدولي بعد 1973 (التحوّل إلى أسعار الصرف العائمة)

بعد انهيار نظام بريتون وودز وفشل كل محاولات ترميمه اتجهت الدول الرأسمالية تباعا إلى تبني أسعار الصرف العائمة، بل وغيّر صندوق النقد الدولي من سياسته في أسعار الصرف، ليتحوّل النظام النقدي الدولي إلى حالة اللانظام، كما عبّر عن ذلك **كوردن** في 1983 حين سمّاه اللانظام النقدي الدولي، على اعتبار أن النظام يقتضي وجود ترتيبات وقواعد تنظم سلوك الدول تجاه أسعار الصرف، على خلاف ما آلت إليه الحال بعد انهيار نظام بريتون وودز. وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على جملة من المفاهيم الأساسية حول نظام التعويم الحر.

أولا – تاريخ تجارب تعويم العملة:

تاريخيا، لم تكن أسعار الصرف العائمة – كتجربة– وليدة عقد السبعينات من القرن الماضي، إذ عرف العالم تجارب تعويم العملة وبشكل مؤقت قبل ذلك، ففي فترة ما بين الحربين مثلا عمدت ألمانيا إلى تعويم عملتها في 1923 وأيضا في الفترة 1929–1933، وهي فترات تميّزت بالضغط الكبير على الاقتصاد الألماني بسبب الحر العالمية الأولى وأزمة الكساد العظيم، وكذلك فعلت المملكة المتحدة في 1966 حينما استفحلت الفوضى النقدية وصار الضغط على الجنيه الإسترليني كبيرا وفشلت محاولاتها لإبقائه ضمن الحدود المتعارف عليها، والفشل نفسه تجرّعته فرنسا في 1969.

والخلاصة، أن تعويم العملة كسياسة نقدية لم تكن تحظى بتقدير كبير، وأما تجارب التعويم المؤقت فقد اضطرت إليه بعض الدول حينما فشلت في تحقيق التثبيت والسيطرة على عملاتها ضمن الحدود الضيقة المتفق عليها، تحت ضغط التوسّع الكبير في حجم السيولة الدولية، وتزايد وتيرة المضاربة على العملات، لاسيما وأن الدولار نفسه كعملة دولية مرجعية في فترة الستينات والسبعينات عرف اضطرابات عنيفة بخصوص قيمته، وتأكّد الأمر أكثر بأزمة البترول الكبرى عام 1973[1].

كما أن اتفاقية سيمثسونيان (1971) التي أسّست لظهور ما عُرف بالأسعار المركزية والأسعار الوسطية –وسبقت الإشارة إليها– كإجراءات اتخذتها الدول في انتظار مصادقة الكونغرس الأمريكي على هذه الاتفاقية، وما لحقها من توترات في 1972 و1973، أدت إلى تعويم الجنيه الإسترليني، وتخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية، وامتدت إلى سوق تبادل العملات، كلّها عوامل دفعت دولا إلى التخلّي عن الترتيبات التي أقرّتها اتفاقية بريتون وودز واتفاقية سيمثسونيان، وخلقت اتجاها عاما للابتعاد عن الأسعار المركزية والأسعار الرسمية والذهاب إلى تعويم العملة.

---

[1] – زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 94 – 98.

ثانيا- دوافع تبني أسعار الصرف العائمة:

إن قرار الدول بتعويم عملاتها وإخضاعها لميكانيزمات العرض والطلب في السوق الحرة، يكون عادة كنتيجة حتمية لتلاقح العديد من الدوافع التي تنشأ في أوقات التوترات والأزمات الاقتصادية، ولعل أهم هذه الدوافع الاقتصادية(1):

1- عدم كفاية الاحتياطات: إذ يتطلب تثبيت العملة المحلية في حدود معينة احتياطات كبيرة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالعملات التي تكثر عليها عمليات المضاربة والمراجحة الساعية إلى اقتناص فرص الربح يوميا، ومن ثم فإن مواجهة هذه التقلبات اليومية لقيمة العملة يتطلّب توفّر هذه الاحتياطات الكبيرة، إلى جانب المتابعة اليومية والتدخّل في الوقت المناسب.

2- صعوبة تحديد سعر صرف ثابت لمدى طويل: حيث تكتنف عملية تحديد سعر صرف ثابت لمدة طويلة صعوبة بالغة بالنسبة لصناع السياسات النقدية، لاسيما إذا كانت البلاد تعمل في إطار برنامج إصلاحي شامل يمس الإنتاج والتجارة الدولية وتسيير المؤسسات وغيرها من الجوانب الكلية، وبالتالي فإن أي خطأ في تلقي المعلومة وتحليلها سينعكس سلبا على سعر الصرف التوازني الذي تعتمده السلطات النقدية، وهذا من شأنه أن يقوّض ثقة المتعاملين الاقتصاديين إذا قررت هذه السلطات إعادة النظر في هذا السعر.

3- عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي: حينما يكون هناك ضعف في أداء الاقتصاد الكلي يصبح من العسير أن يتم تصحيح أسعار الصرف بكيفية سريعة ومجدية، لهذا لاحظنا فيما سبق أن التدهور في الأداء الاقتصادي لدولة مثل ألمانيا أو المملكة المتحدة أو فرنسا، دفعها إلى تعويم عملاتها، ونفس الأمر ينطبق على البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا وغيرها من الدول التي اضطرت تحت ضغوط عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وعدم القدرة على ملاحقة التطورات السريعة ومواءمتها، أن تعوّم عملاتها المحلية وتترك للسوق الحرة مهمة تحديد قيمتها، ومتحمّلة تلك الحزمة من الانعكاسات السلبية لنظام التعويم كما سنراه لاحقا.

وقد التحقت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بهذا النظام تباعا، حتى باتت أكثر الدول تعلن اعتمادها على التعويم وإن اختلفت درجاته(2).

---

(1) - أنظر: محمد أمين بربري (2009)، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأسعار الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص ص 33 - 34.

(2) - يضيق المقام بذكر أنواع أسعار الصرف وتصنيفاتها، يمكن الرجوع إلى:

- سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص ص 59 - 73.

الجدول رقم (2-9): أنظمة الصرف عدد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي

العملات التي تربط إلى	عدد الدول	العملات التي تعوّم:	عدد الدول
الدولار	20	ترتيبات التعويم المتسق	10
الفرنك	14	التعويم المقام وفقا لبعض المؤشرات	02
عملات أخرى	09	التعويم المدار	46
حقوق السحب الخاصة	02	التعويم الحر	54
سلة أخرى	20	التعويم المحدود في مواجهة الدولار	04
المجموع	**65**	المجموع	**116**

المصدر: مجلة صندوق النقد الدولي، (1998): **الإحصاءات المالية الدولية**، يناير، ص 8.

وبهذا لم يعد اللجوء إلى تعويم العملات الوطنية مجرّد ترتيبات مؤقتة تفرضها الظروف الاقتصادية المحلية والدولية، بل صار التعويم عنوانا لـ (النظام) النقدي الدولي الراهن وسمة بارزة فيــه.

ولعله من المفيد في هذا الموضع أيضا، أن نشير إلى أن الدول التي قررت ربط عملاتها بعملة معينة أو بسلة من العملات قد دفعها إلى ذلك العديد من المبررات، ويتوجّب عليها حسن الاختيار، فالربط بعملة معوّمة هو تعويم غير مباشر أيضا، وعموما، يعتمد اختيار الدولة للعملة أو العملات الوسيطة على مجموعة من العوامل، أهمها[1]:

- أهمية التجارة الخارجية وتوزيعها الجغرافي؛
- طبيعة العلاقات والروابط المالية؛
- كفاءة الأجهزة المصرفية ومدى توفر المؤسسات القادرة على تقييم إدارة أسعار الصرف المختارة؛
- تجنّب التعقيدات التي ترافق اتخاذ قرارات مستمرة لتصحيح أسعار الصرف وتدخّل المصارف المركزية لإجراء مثل هذه التصحيحات.

ثالثا – مزايا وعيوب نظام أسعار الصرف العائمة (المرنة) وظاهرة الخوف منه:

تماما مثل نظام أسعار الصرف الثابتة، لم يخلو نظام تعويم أسعار الصرف من المزايا والعيوب، وهو ما سنحاول الإشارة إليه من خلال هذه الفقرة.

1- مزايا نظام أسعار الصرف العائمة: يتحدّث المبشّرون بنظام أسعار الصرف العائمة عن مجموعة من المزايا التي تطبع هذا النظام، ولعل أهمها ما يلي:

- يعمل هذا النظام على خلق التوافق بين حرية التجارة ومتطلبات التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات؛
- أن أسعار الصرف المرنة تعمل كمظلة وقائية للدولة من المؤثرات التضخمية والانكماشية التي تحدث في الخارج؛

---
[1] – حسن النجفي، مرجع سابق، ص 158.

– وتتيح أسعار الصرف المرنة للدولة التي تعتمدها فرصة الاستمرار في تنفيذ مشاريعها الإصلاحية وبرامجها التنموية، دون الاضطرار إلى تعطيلها أو وقفها بسبب الاختلالات التي تمس ميزان المدفوعات؛

– هذا النظام يعمل على استقرار أسعار الصرف عند مستويات مواتية للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، دون التحرّك بهوامش كبيرة تجلب عمليات المضاربة على العملة.

– كما أن هذا النظام يرتبط بميزان المدفوعات عن طريق نموذج مبسط، إذ يرى في انخفاض الطلب على صادرات دولة ما سببا في انخفاض الطلب على عملتها، ومن ثمّ تدهور قيمتها، وهو ما من شأنه أن يحفّز الطلب على منتجاتها، فتزيد صادراتها ويقترب ميزان المدفوعات من التوازن بشكل تدريجي، وتتحسن قيمة عملتها كنتيجة لتزايد الطلب عليها لتسوية المستحقات، وبالمنطق نفسه، تعمل آلية النظام في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية[1].

إن هذه المزايا تبقى بالنسبة لكثير من الدول نظريةً، لاسيما تلك البلاد التي تضعف فيها ميكانيزمات السوق، ولا يتحرك الطلب على منتجاتها بنفس مرونة تدهور أسعار عملاتها. مثلما هو الحال بالنسبة للشريحة الواسعة من الدول النامية، كما أن الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي تكشف عن جانب كبير من المبالغة في توصيف مزايا هذا النظام.

2– عيوب نظام أسعار الصرف العائمة: يثير المحللون العديد من المخاوف تجاه تطبيق نظام أسعار الصرف العائمة، فهو حسبهم يفتقد للضمانات التي تساعد على استقرار الأسعار في التجارة الخارجية بسبب تقلبات أسعار الصرف، كما أنه يفتقد أيضا للضمان في حركة رؤوس الأموال نتيجة لتكهنات المضاربين التي ترافق التذبذب في أسعار الصرف، علاوة على ما قد يحدث من خطر التضخم عبر المشاكل التي يثيرها الانخفاض المحسوس في سعر الصرف على ميزان المدفوعات[2].

لذا، فقد كان هناك جدل حول قدرة الدول النامية –التي تعيش فترات انتقالية– على الاستفادة من هذا النظام، ومردّ ذلك إلى حزمة من الأسباب، خلاصتها ما يلي[3]:

– اتجاه الدول النامية إلى تصدير السلع والمنتجات الخفيفة شديدة التأثر بأسعار الصرف؛

– افتقار هذه الدول للمتطلبات المؤسسية اللازمة لحسن إدارة السياسة النقدية في ظل سعر صرف عائم بصورة مطلقة؛

---

(1) – حســن النجفي، (1988): مرجع سابق، ص ص 159 – 160.

(2) – المرجع نفسه، ص 161.

(3) – محمد أمين بربري ، (2011): **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر –** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص 141.

- في ظل المؤسسات التي تفتقر إلى القدرة على إدارة نظام سعر الصرف العائم، عادة ما يكون لتطبيق هذا النظام تأثير متقلب على التضخم وتوقعات التخفيض وكثيرا ما يشعل هذا النظام شرارة التضخم ويرفع من أسعار الفائدة بشكل كبير، كما حدث في تركيا عند تطبيقه.

3- ظاهرة الخوف من التعويم: في دراسة قام بها كل من Calvo وReinhart في عام 2000، تم من خلالها إثبات وجود ظاهرة التضارب بين التصريح والتطبيق فيما يخص نظام أسعار الصرف المعتمد، خصوصا في الدول النامية، حيث تم التركيز على سلوك أسعار الصرف والاحتياطي من الصرف الأجنبي وكذا أسعار الفائدة في عدد من الدول التي تتبنى أنظمة صرف متباينة، والهدف كان اختبار مدى تطابق تصريحات هذه الدول مع التطبيق العملي لهذه التصريحات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود ما يعرف بـ "ظاهرة الخوف من التعويم"، وهي ظاهرة منتشرة بقوة منذ انهيار نظام بريتون وودز، حيث سجّلت الدراسة عدم التزام كثير من الدول بتطبيق ما تصرّح به، وحتى النظريات الاقتصادية تختلف وتجد صعوبة في تفسير هذا السلوك.

ولعل ما تعانيه الأسواق المالية في الدول النامية من تخوّف تجاه اضطراب أسعـار الصرف -صعودا وهبوطا- و تأثيرها على تنافسية اقتصاداتها الوطنية، وعدم تمكّنها من الاستفادة من أهم ميزة لنظام التعويم وهي استقلالية السياسة النقدية، كلّها عوامل تحمل هذه الدول على التخوّف من هذا النظام، وتجعل منه مصدرا لعدم الاستقرار بسبب تذبذبات أسعار الصرف التي تكون أعلى تكلفة في الدول النامية منها في الدول المتقدمة [1].

المطلب الرابع: واقع الدول النامية في النظام النقدي الدولي ومقترحات إصلاحه

إن هذه السيرورة المتواصلة من التطورات التي تناولها هذا الفصل، لاسيما في مرحلة بريتون وودز وما بعدها، ليست مجرّد أحداث أو وقائع سجّلها التاريخ، بقدر ما هي أمارات ومعالم تكشف عن حجم التحوّلات العميقة التي حدثت على مستوى النظام النقدي الدولي الراهن تنظيرا وتنظيما، لهذا، فإن النقاش حول ضرورة إصلاح هذا النظام ليست وليدة أزمات محدودة تعالجها آليات معدودة، وإنما هي نقاشات تبعثها الكثير من مظاهر الخلل وعدم التوازن في العلاقات النقدية الدولية، والمهتمون بهذه العلاقات يدركون جيدا حجم الجدل والسجال الدائر بين صنّاع القرار بشأن إصلاح النظام النقدي الدولي، والصورة التي ينبغي أن يكون عليها. وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم المقترحات في هذا السياق.

أولا – الدول النامية وأعبـــاء النظام النقدي الدولي:

كطرفٍ مؤثّر، لم نأت في كل مراحل تطور النظام النقدي الدولي على أي ذكر لدور صغير ولا كبير للدول المتخلفة في صياغة الأنظمة النقدية، فلم يكن لها عبر كل تلك المراحل والتحوّلات من مهمّة سوى أن

---

[1] – أنظر مزيدا من التفاصيل في ذلك: سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص ص 67 – 69.

تكون الترس الذي يتحمّل قوة الضغط الناتج عن الحركة دون أن يكون لها أثر على الحركة نفسها أو على اتجاهها كما يقول الاقتصادي رمزي زكي، ولا يزال هذا الوصف منطبقا إلى وقتنا الراهن باستثناء حالات معدودة، رغم حجم التغيّر الذي مسّ خريطة موازين القوى في العالم، وقد كانت هناك قنـوات عدّة تجلّي أثر الأزمات والحروب النقدية على هذه البلاد، ولعلها تأتي مختصرة فيما يلي:

1- خلل موازين المدفوعات: إن الحروب النقدية التي تنشب في ظل تفكك قواعد النظام النقدي، وتراخي المؤسسات التي تشرف على هذا النظام، وما يترتّب عنها من أزمات اقتصادية تفضي إلى تراجع معدلات النمو في المراكز الرأسمالية تنتقل إلى الدول النامية، فتتجرّع تبعاتها من غير أن تكون لها فيها يد. والمدخل إلى هذا الأثر، يظهر من خلال تدهور عوائد هذه الدول بسبب تراجع الطلب على صادراتها من المواد الأولية، وبالمقابل، فإن التضخم الذي تحتضنه هذه الأزمات النقدية من شأنه أن يرفع فاتورة وارداتها، ويحدث خللا في ميزان المدفوعات، وتدهور شروط التبادل الدولي[1].

2- التبعية النقدية وتدهور قيمة الاحتياطات الدولية للدول النامية: إلى جانب تأثّر موازين مدفوعات الدول النامية بالأزمات النقدية التي عرفها الاقتصاد العالمي، تبرز أيضا قضية تراجع قيمة الاحتياطات الدولية لهذه الدول المتكوّنة من عملات الدول الرأسمالية الكبرى، ففي ظل احتدام المنافسة النقدية بين هذه المراكز الرأسمالية قد يحدث نوع من التدهور في قيم عملات بعضها، وهو ما يعرّض الدول النامية لتراجع قيمة احتياطاتها، ويضطرها إلى التدخّل ببيعها أو إعادة تدويرها. وفي الحقيقة، هذه الظاهرة تمتد آثارها إلى قدرة الدول النامية على إدارة تجارتها وديونها الخارجية[2].

وفي وقتنا الراهن، نجد أن أزمة الديون السيادية في منطقة أوروبا أثرت كثيرا على قيمت اليورو في 2012 مقابل الدولار، حيث بادرت الدول النامية إلى بيع نحو 45 مليار يورو، أي أنها خفضت احتياطاتها منه بحوالي 8%، بحثا عن العملات الأكثر استقرارا، كما لجأت كل من الصين والبرازيل بعقد اتفاق بقيمة 30 مليار دولار، بحيث يمكن لكل دولة أن تقترض عملة الأخرى في حال وقوع اضطرابات في النظام النقدي الدولي، وليس خافيا أن الصين تسعى إلى توسيع دائرة عملتها "اليوان" في الاحتياطات الدولية للحد من هيمنة الدولار الأمريكي، خصوصا وأن الدولار رهين لأداء الاقتصاد الأمريكي الذي تضاعفت ديونه في الفترة 2002-2012 بحوالي3 مرات (من 5.9 إلى 15 تريليون دولار)، وهو ما يدفعها إلى ترك عملتها تنخفض أكثر من أجل تسهيل عملية السداد، وهذا سلوك يعمّق من التبعية النقدية للدول النامية[3].

---

(1) – رمزي زكي (1987)، مرجع سابق، ص 208 – 209.

(2) – المرجع نفسه، ص 210 – 211.

(3) – أنظر قسم الأخبار الاقتصادية على موقع الجزيرة الرسمي، العنوان: **الدول النامية تخفض احتياطيات اليورو**، تاريخ النشر: 01 أبريل 2013، نقلا عن الفاينشال تايمز، منشور على الرابط:

www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/4/1/الدول-النامية-تخفض-احتياطيات-اليورو، تاريخ الاطلاع: 08-05-2013

3 – الدول النامية والاستفادة من موارد صندوق النقد الدولي: وجها آخر من أوجه تهميش النظام النقدي الدولي للدول النامية يتجلّى في حجم استفادة الدول النامية من موارد صندوق النقد الدولي، ففي الفترة 1945–1958 لم تحظ الدول النامية (حديثة العهد بالاستقلال) سوى بـ 30% من القروض التي قدّمها الصندوق، في حين نالت اليابان واستراليا 10%، والباقي حظيت به أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (2–10): توزيع استخدامات الموارد الائتمانية لصندوق النقد الدولي للفترة (1965 –71)

	1965	1967	1969	1971
الدول الرأسمالية المتقدمة	**2 044**	**1 331**	**2 843**	**680**
– المملكة المتحدة	1 907	1 013	2 241	450
– باقي الدول	137	318	602	140
الدول المتخلفة	910	1 151	1 167	770

المصدر: رمزي زكي (1987)، مرجع سابق، ص 210.

وحتى بعدما لم تعد الدول المتقدّمة في حاجة إلى الأموال، فإنها واصلت هيمنتها على الدول النامية من خلال تحكّمها في قرارات الصندوق، حيث لم يعد بإمكان الدول المحتاجة الوصول إلى موارده إلاّ بعد الخضوع لوصفته في الإصلاحـــات الاقتصادية، وبهذا تزداد قـــوة رابط التبعية[1].

4 – تشوّه هيكل الإنتاج في الدول النامية (تستهلك ما لا تنتج وتنتج ما لا تستهلك): إن العناصر السابقة، وبقدر ما تكشفه عن حجم التهميش الذي طال دول العالم الثالث في رحاب النظام النقدي الدولي قبل وبعد بريتون وودز، بقدر ما تفتح حيّزا للنقاش حول فداحة التشويه الذي مس هيكل الإنتاج في هذه الدول. فحتى تبقى خادمة لمصالح المراكز الرأسمالية، تمت الهيمنة على ثرواتها من خلال حركة التمدّد الاستعماري الكبير، أو من خلال مؤسسات الاقتصادية الدولية الراهنـة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بعدما لم يعد للاستعمار التقليدي ما يقدّمه.

لقد أُدمجت دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي كتخوم تابعة لدول المركز، وحدّدت مهامها ضمن نسق يخدم مصالح هذه المراكز في المقام الأول، وتم التخطيط لإبقائها رهينة لهذه المهام بأدوات وسياسات مختلفة، منها فرض التبعية النقدية، وتشويه هياكل الإنتاج، بحيث تنتج هذه البلاد ما لا تستهلكه (المواد الأولية) لتبيعه بأسعار متدنية وبعملات الدول الرأسمالية الكبرى، وفي الوقت ذاته تستهلك ما لا تنتجه (السلع المنظورة وغير المنظورة) وتسوّي مستحقاته بذات العملات، متحمّلةً بذلك كل ما ينجم عن هذه الوضعية من تدهور في شروط التبادل الدولي[2].

[1] – مزيدا من التفاصيل حول هذه الجزئية في الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

[2] – لمزيد من التحليل حول معضلة دمج الدول النامية في الاقتصاد العالمي كتخوم تابعة لمراكز الرأسمالية العالمية، وتحمّلها لتبعات هذه الوضعية، يمكن الرجوع إلى البحث الموسوم بـ: **العولمة الاقتصادية وأزمات الاقتصاد العالمي**، عند: حميد الجميلي، مرجع سابق، ص 13 وما بعدها.

ثانيا – مفاصل الضعف ومكامن الخلل في النظام النقدي الدولي المعاصر:

من الواضح أن النظام النقدي الدولي الراهن يعاني من العديد من المشاكل الهيكلية التي تحدّ من كفاءته في أداء مهامه الرئيسية، ولأن المقام لا يتسع للاسترسال في ذكر هذه العيوب ومظاهرها وتحليلها، فسيكتفي بالإشارة إلى ثلاث مفاصل أساسية:

1 – مركزية النظام (تمركزه حول الدولار): رغم أن النظام النقدي الدولي ينبغي أن يكون دوليا كما هو وصفه، إلاّ أنه وعبر مراحله المختلفة كان مستقطبا من حيث وجود عملة واحدة مركزية، ففي نظام قاعدة الذهب –كما سبق ورأينا– كان الجنيه الإسترليني هو محور النظام النقدي الدولي، وفي نظام بريتون وودز وما بعده بات الدولار هو العملة المركزية، وإن كان من المقبول أن تتفاوت الأوزان النسبية للعملات بقدر مواقع دولها في الاقتصاد العالمي، فإنه من غير المقبول أن تتمكّن دولة لوحدها –مهما كان وزنها الاقتصادي– من التفرّد بقرارات وسلوكات من شأنها زعزعة هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية.

وليس سرّا، أن كثيرا من الدول باتت تعلن عن تذمّرها من قرارات الولايات المتحدة الأمريكية وإجراءاتها الاقتصادية أحادية الجانب، تلك القرارات التي تتسبب في كثير من الأحيان في إحداث اضطرابات مالية عميقة، كتلك السياسات المالية التوسّعية التي انتهجتها مع مطلع هذا القرن وأدّت إلى انفجار أزمة الرهن العقاري (2008)، فأزمة مالية، فأزمة اقتصادية عالمية حادة أخلّت بالاقتصاد العالمي وكبحت نموّه لسنين، أو كخفضها –أي الولايات المتحدة الأمريكية– لقيمة دولارها لتحميل العالم أزمة اقتصادها التاريخية، وتيسير تسديد ديونها التي بلغت نحوا من 15 ترليونا في 2012.

إن بقاء الدولار الأمريكي مركزا للنظام النقدي الدولي ينطوي على كثير من التحديات، سواء على مستوى القرارات الأمريكية أحادية الجانب بتخفيض قيمته، والتي تمارسها قسرا لإشراك العالم كلّه في تحمّل مشكلة اقتصادها الهيكلية، فتُحدِث أزمات عالمية، أو على مستوى قيمة الاحتياطات الدولية للدول، لاسيما منها الدول النامية وعلى رأسها الصين، أو على مستوى الآثار السلبية لربط قيمة العملات بالدولار الأمريكي (في ظل المستويين السابقين)[1].

2 – حالة اللا استقرار (دوام الاضطرابات) وصعوبة التنبّؤ باتجاه التطورات: يطبع النظام النقدي الدولي المعاصر أيضا خاصية دوام الاضطرابات، إذ يحصي الباحثون العديد من الأزمات المالية العالمية والإقليمية والقطرية بعد انهيار نظام بريتون وودز، ولعله من الجدير بالذكر، الحديث عن سمة التقارب بين هذه الأزمات وسرعة انتشارها بسبب الاندماج الكبير في الأسواق المالية العالمية[2].

---

(1) – أنظر: خالد حنفي و أيمن رجب و إسلام عبد الباري، (2009): **النظام النقدي العالمي بعد الأزمة المالية (رؤية عربية)**، المؤتمر العلمي العاشر "الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العربية"، بيروت – لبنان، ص ص 13 – 17.

(2) – أنظر بهذا الخصوص **المبحث الثالث** من **الفصل الثالث** من هذه الأطروحة.

كما تبرز في هذا السياق أيضا إشكالية أو معضلة المديونية العالمية الآخذة في التفاقم، لاسيما بالنسبة للدول النامية غير النفطية، التي تجد نفسها غير قادرة على التخلّص من هذه المعضلة، فهيكلها الاقتصادي لا يعينها على مجاراة التغيرات والتحولات الكبرى في العلاقات التجارية والنقدية الدولية، وباتت مضطرة في مرات عديدة إلى طلب إعادة جدولة ديونها، ولعل أزمة الديون السيادية التي انطلقت شرارتها من اليونان "المفلسة" أفضل شاهد، إذ انتقلت الديون السيادية من 107% في 2007 إلى 152% (من الناتج المحلي الإجمالي) في 2011[1]، وهو مستوى كبير جدا يتعذّر على بلد مثل اليونان احتواءه وتسديده كما أقرّ بذلك صندوق النقد الدولي. ونظرا لترابط الأسواق فإن هذه الأزمة لم تتوقف في اليونان، بل انتقلت إلى أسواق المـــال الأوروبيـــة ثم إلى العالم كلّه.

الشكل رقم (2-5): الديون العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو

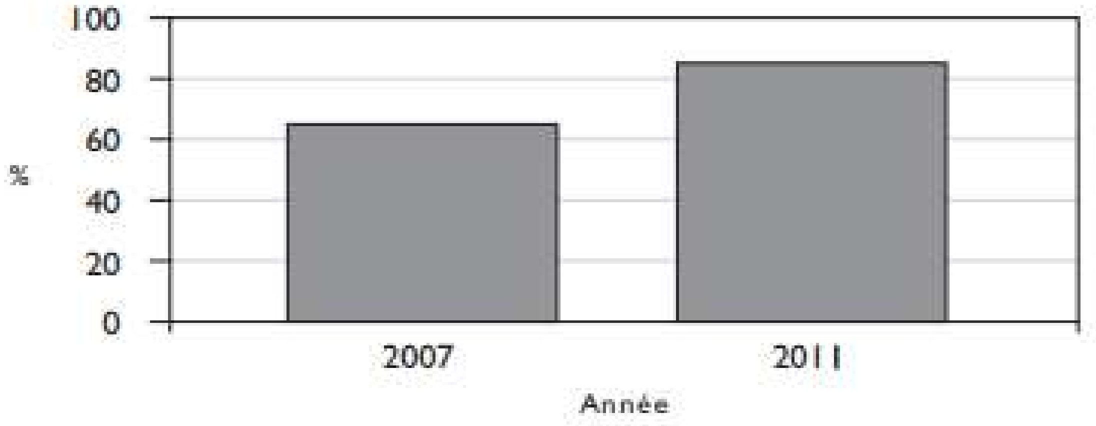

Source: FMI, World Economic Outlook, Octobre 2010

لكل هذا، فإن عنصر المفاجأة وصعوبة التنبؤ بالتطورات على مستوى النظام النقدي الدولي المعاصر، خلقت مناخا نقديا دوليا يتسم بحالة عدم اليقين، تنمو في أحضانه مخاوف الدول النامية بوصفها الحلقات الأضعف في الاقتصاد العالمي، وقد دفع هذا الواقع بعض الاقتصاديين إلى نفي وجود نظام نقدي دولي، وإنما الموجود هو مجرد ترتيبات نقدية دولية لا ترتقي لتكون نظاما.[2]

3 – الجمـود وعدم العدالة: تتوجّه كثير من الانتقادات إلى الآليات التي يعمل بها النظام النقدي الدولي المعاصر، من حيث بطء استجابتها للتحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من بروز قوى اقتصادية جديدة وناشئة استطاعت أن تحدث توازنات جديدة على أرض الواقع، إلا أن النظام النقدي الدولي لا يزال حبيس الأطر الفلسفية التي نشأ في رحابها صندوق النقد الدولي.

---

(1) – Zied Akrout, (2012) : **Crise de la dette souveraine en Europe**, revue Assurance et gestion des risques, Vol 80 (1), Avril, p 160.

(2) – ألّف تحت هذا الوصف، كلٌّ من Michel AGLIETTA و Sadra MOATTI كتابا لاستخدامه لاحقا بعنوان: (LE FMI de l'ordre monétaire aux désordres financiers).

فالأحداث التي تلت نهاية الحرب الباردة، من انضمام كثير من دول المعسكر الاشتراكي، وبروز اقتصاديات تقود النمو الاقتصادي العالمي كمجموعة BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين)، ومجموعة الدول النفطية ذات الدخول المرتفعة، والدول حديثة التصنيع كالنمور الآسيوية، كان يفترض أن يكون لها قوة تصويت أكبر في صندوق النقد الدولي، وكان من المفروض أن يعيد صناع القرار في الصندوق النظر في خلفية البرامج التي يقدّمونها كوصفات لإصلاح الاقتصادي الكلي للدول التي تطلب مساعدته. غير أن هذه المؤسسة خطواتها بطيئة ومتأخرة مقارنة بسرعة وعمق التحولات الحاصلة.

ويضاف إلى ما سبق، عدم مراعاة العدالة في توزيع الثروة العالمية، وفي الاستفادة من خدمات المؤسسات المالية الدولية، ففي حين يتم محاصرة الدول النامية التي هي في حاجة إلى موارد الصندوق عن طريق المشروطية المتبادلة، وفرض الخطوط العريضة لمحتوى برامج الإصلاح الاقتصادي المموّلة، تتمكّن الدول الرأسمالية الكبرى من مضاعفة رأس مال الصندوق (حصص الدول) بعد الأزمة المالية الأخيرة، فقط لتتمكن من الاستفادة من هذه الأموال لمواجهة الأزمة التي كانت هي سببا في انفجارها[1].

ثالثا – مقترحات إصلاح النظام النقدي الدولي:

إن حزمة عيوب النظام النقدي الدولي التي بيّنتها الفقرة الفائتة جلبت الكثير من النقاشات على مدار العقود السابقة، إذ بعد انهيار نظام بريتون وودز وفشل محاولات ترميمه، وبعد التخلي نهائيا عن نظام الأسعار الثابتة، والتحوّل إلى نظام التعويم المدار الذي كان يُعتقد في بداية الأمر أنه مجرد ترتيب مؤقت، قبل أن يعتمده صندوق النقد الدولي كنظام نقدي دولي في 1978، بعد كل هذه التطورات، برزت عدة مقترحات لإيجاد نظام صرف أكثر استقرارا، أهمها:

1- مقترح ماكينون 1984 (التنسيق الدولي للتحكم في تقلبات سعر الصرف): بالنظر إلى تغير موازين القوى الاقتصادية في العالم ككتل في كل من أمريكا وأوروبا وآسيا، فقد اقترح ماكينون خطة للتنسيق بين السياسة النقدية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان باعتبارها قوى قائدة لهذه الكتل الثلاثة، مما يسمح حسبه بارتكاز النظام النقدي الدولي على ثلاث عملات تجارية كبرى، وكلما كان هناك انسجام بين السياسات النقدية لهذه الدول كلما استقر النظام النقدي الدولي، والعكس بالعكس، وبهذا الاعتبار، فإن هذه الخطة لا يظهر أثرها إلا على المدى البعيد، أين تتشكّل محافظ متنوعة من هذه العملات، وتزول تشوهات النظام النقدي الدولي بسبب تمركزه حول الدولار، وتتجلّى بذلك فكرة تعادل القوة الشرائية كمؤشر طويل المدى لهذا النظام المقترح، وتتماثل في ظله أسعار السلع عند التعبير عندها بأيٍّ من العملات الثلاث.

[1] – مزيدا من المناقشة لهذه الجزئية في الفصل الرابع عند تناول الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

لقد وجّهت عدة انتقادات لمقترح ماكينون أهمها توجّهه إلى إزالة تقلبات أسعار الصرف، وفي الحقيقة، قد تكون هذه التقلبات –في بعض– الأحيان أمرا مرغوبا فيه، لاسيما بالنسبة إلى بعض البلدان التي يعاني اقتصادها من مشاكل تتطلب إدارتها نوعا من المرونة في أسعار الصرف[1].

وينضمّ إلى هذا الانتقاد، انتقادٌ آخر وجّهه كينيث روغوف عندما اعتبر أن "التنسيق الدولي للسياسة النقدية الذي يؤدي إلى تقلب أقل في سعر الصرف"، هو عبارة عن وهم خادع. والواقع أن المنظرين أوضحوا أن التعاون الفعال في السياسة النقدية يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية وهي تقلب أكبر في سعر الصرف. وحتى لو تم تحقيق استقرار ملحوظ في سعر الصرف فإن هذا لا يعني بالضرورة أن تكون هذه السياسة مرغوب فيها دائما[2].

2- اقتراح ويليامسون للمناطق المستهدفة: مضمون هذا المقترح يجد جذوره في نظام التثبيت الزاحف الذي أشار إليه ويليامسون في 1983 وتطور على يد ميلر في 1987، إذ اقترح ويليامسون مشروع المناطق المستهدفة كنطاق واسع نسبيا تتقلب في حدوده العملات، بحيث تستوعب هذه المنطقة تقلبات سعر الصرف الخاضع لآليات السوق، وفي حالة حدوث ما يدفع سعر الصرف إلى الخروج من هذه المنطقة فإن الدولة مطالبة –حينها– بتبنّي إجراءات عند **حدود** المنطقة المستهدفة لإبقاء سعر الصرف ضمن المجال المسموح به.

وقد انتقد الاقتصادي كريغمان هذا المقترح من جانب ضيق نطاق هذه المناطق المستهدفة، حيث أن مصداقيتها ستكون على المحك، إذ سيكون من السهل للأعوان الاقتصاديين توقّع انخفاض أسعار الصرف أو ارتفاعها عندما تصل إلى حدود المنطقة المستهدفة، فإذا تم تثبيت هذه الأسعار بقوة فإنها ستفشل في أداء الوظائف الاجتماعية المنوطة بها، ومن ثمّ، فإن هذه الحال سينشأ معها اتجاه مقابل يدفع بالأسعار إلى تجاوز حدود المنطقة المستهدفة، ويفسح المجل لمخاطر المضاربة على الوضع المستهدف، لذلك، فإن بول كريغمان يرى ضرورة توسيع المجال الذي يسمح في إطاره لأسعار الصرف بالتقلب[3].

3- مقترح روبرت ميندل (العملة العالمية): في الحقيقة، يعتبر الاقتصادي جون مينارد كينز هو أول من أسس لفكرة العملة العالمية الموحدة، وجاء ذلك من خلال مشروعه الذي اقترحه في مؤتمر بريتون وودز في مقابل مشروع هاري وايت الأمريكي، والذي دعا من خلاله إلى خلق عملة دولية أطلق عليها اسم (البانكور) ليرتكز عليها النظام النقدي الدولي الجديد، وقد اعتُبر مقترحه حينها محاولة للتقليل من شأن الدولار الأمريكي والحدّ من هيمنته الدولية، ورُفض المقترح وقتذاك، ليتجدّد الحديث عنه في نهاية الستينات من القرن الماضي بعدما واجه النظام النقدي الدولي مشكلة عدم كفاية السيولة الدولية، ليستحدث صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة.

---

(1) – H. Bourguinat, (1997) : **Finance Internationale**, PUF (Presses Universitaires de France), 3eme édition, Paris, France, pp 555-556.

(2) – سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص 33.

(3) – المرجع نفسه، ص 33.

وفي ظل التمدد الأفقي والعمودي للعولمة خلال العقود الأخيرة، ازدادت الحاجة إلى الإجابة عن التساؤل الذي يدور حول عدد العملات التي يحتاجها العالم فعلا في ظل الاقتصاد العالمي المعولم.

مع هذا السياق، طرح الاقتصادي روبرت ميندل فكرة إنشاء اتحاد نقدي عالمي يتأسس على كل من الدولار واليورو والين الياباني، والتي تعكس دولها نحوا من 25 و 20 و 15 بالمئة من الاقتصاد العالمي على الترتيب، أي أن الوزن الاقتصادي لهته المراكز الثلاث يمثل 60% من الاقتصاد العالمي، بحيث يتشكل من البنوك المركزية الثلاثة اتحادا نقديا عالميا تعمل في إطاره هذه الأخيرة بشكل متناغم[1].

---

[1] – سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص ص 35-36 .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تناوله الفصل الثاني من مسائل تتعلّق بالنظام النقدي الدولي، من حيث الأطراف التي تصوغ قواعده وترتيباته، ومن حيث ظروف نشأته في بريتون وودز، والمراحل المختلفة التي مرّ بها، ولاسيما مرحلة انهيار النظام النقدي الأصلي (نظام بريتون وودز)، وما ترتّب عنها من فوضى نقدية دولية، خلص الفصل إلى حزمة من النتائج، لعل أهمها ما انتهى إليه المبحث الأول من كون أن الأطراف التي تسهم في صياغة الأنظمة النقدية الدولية في كل مرحلة، هي القوى الاقتصادية الكبرى، فلا مجال –في هذا السياق– لدول التخوم التي تتسم مشاركتها في النظام الاقتصادي العالمي بالتبعية، والعمل وفق نسق محدد لها سلفا، وفي الغالب، تراعي الاقتصاديات الكبرى –عند وضع قواعد وترتيبات النظام– مصالحها في المقام الأول، أما باقي الدول التابعة، فليس لها إلاّ شرف الإمضاء على ما انتهت إليه مفاوضات الكبار.

وتبيّن أيضا –من خلال المبحث الثاني– أنه بالقدر نفسه الذي تسهم به الاقتصاديات الكبرى في تصميم الأنظمة النقدية الدولية فإنها تسهم في زعزعته، وذلك في إطار صراعها على الأسواق العالمية، وعلى مكانتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية، بينما تتحمّل الدول النامية تبعات هذا الصراع الذي لم تكن طرفا فيه، لتتعطّل فيها –بذلك– سيرورة التنمية، ويتأخّر إسهامها في صناعة القرار الاقتصادي العالمي. لاسيما أن الصراع الاقتصادي العالمي المعاصر بات صراعا بين الكتل بدلا عن صراع الدول، وهو ما ينبغي على الدول النامية أن تراعيه في إطار سعيها لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي عموما، والنقدي خصوصا، انطلاقا من إصلاح المؤسسات الاقتصادية التي تديره؛

أما المبحث الثالث فقد تأكّد من خلاله الوضع غير العادل للدول النامية –عموما– في النظام الاقتصادي العالمي، إذ ورغم تغيّر الخريطة المعاصرة لموازين القوى الاقتصادية عن تلك الموروثة عن الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن هذه الدول لا تزال ترزح تحت القرار الاقتصادي العالمي الذي تتم صناعته على مستوى المؤسسات الاقتصادية العالمية، وهي المؤسسات المستقطبة لصالح مراكز الرأسمالية؛

وعلى ضوء هذه النتائج، يتضح أن المطالبة بالإصلاح العميق للنظام النقدي الدولي يمرّ بالضرورة بإصلاح صندوق النقد الدولي، الذي هو موضوع الفصول اللاحقة تباعا.

- الفصل الثالث -

صندوق النقد الدولي

(قراءة في النشأة والسياسات والجهود وملامح الإصلاح)

الفصل الثالث

صندوق النقد الدولي (قراءة في النشأة والسياسات والجهود وملامح الإصلاح)

بين يدي الفصل السابق، خلص البحث إلى وجود العديد من نقاط الضعف في النظام النقدي الدولي الذي أنيطت به مهمة إدارة العلاقات النقدية الدولية، حيث تبيّن أنه يعاني من جوانب قصور ملحوظة في أداء وظائفه التي يتكامل من خلالها مع كلٍّ من النظامين المالي والتجاري الدوليين، وقد أنتج هذا القصور أو سمح بحدوث اضطرابات مالية ونقدية قوية، كانت تشكّل في كلّ مرة مطبّات عنيفة تهزّ الاقتصاد العالمي، لذا فإن الأطروحات التي تُعنى بإصلاح النظام النقدي الدولي يتجدّد الحديث عنها في أعقاب كلّ أزمة تعصف به.

والإشكال المتجدد في هذا السياق، هو أن نقاط ضعف هذا النظام وأزماته، تحدث على الرغم من وجود صندوق النقد الدولي كمؤسسة مركزية تشرف على إدارته، وتضطلع بمهمة ضمان استقراره، وهو ما يستوجب تسليط الضوء على هذه المؤسسة في شكل قراءة نقدية لسياساتها خلال ما يربو عن سبعة عقود من العمل، تخلّلتها تدخّلات ونشاطات مكثّفة.

من هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل كمحاولة لتقديم قراءة نقدية لسياسات صندوق النقد الدولي، تتجاوز –إلى حدّ ما– خطابه الوظيفي الرسمي المبشّر، وذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول: عرض عام لأهداف ومهام وآليات عمل صندوق النقد الدولي وخدماته؛**
- **المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية وصناعة الصورة القاتمة؛**
- **المبحث الثالث: إدارة صندوق النقد الدولي للأزمات المالية في مرحلة اللانظام؛**

المبحث الأول

عرض عام لأهداف ومهام وآليات عمل صندوق النقد الدولي وخدماته

من النقاط الفارقة بين النظام النقدي الدولي الذي ساد قبل مؤتمر بريتون وودز، وبين ذلك الذي تم الإعلان عنه بعد هذا المؤتمر، تبرز قضية وجود مؤسسة دولية تقوم بالإشراف على هذا النظام، إذ كان الإعلان عن ميلاد صندوق النقد الدولي إلى جانب البنك الدولي، أبرز ما تضمّنته الاتفاقية الختامية لمؤتمر بريتون وودز، وسيتوجّه هذا المبحث إلى تقديم عرض عام مختصر لهذه المؤسسة الدولية.

المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي وأهدافه وهيكله التنظيمي

من حيث ظروف النشأة، سبق تناول السياق التاريخي لاجتماع 44 دولة في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية، حيث وبعد سجال حاد بين المشروعين اللذين يعبّران عن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية على لسان هاري دكستر وايت، ووجهة نظر المملكة المتحدة على لسان جون مينارد كينز، تم التوصّل إلى الاتفاقية الختامية –لهذا المؤتمر– التي أعلنت عن ميلاد مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليين).

أولا – ماهية صندوق النقد الدولي، أهداف وعضويته:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا (189 دولة إلى حد الآن)، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي التي توفّر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون في رحابه الدول في الشؤون النقدية الدولية[(1)].

1 – أهداف صندوق النقد الدولي: حدّدت لصندوق النقد الدولي منذ نشأته مجموعة من الأهداف التي تدخل في إطار تنظيم العلاقات النقدية الدولية، وهي كما حدّدتها المادة الأولى من اتفاقية صندوق النقد الدولي[(2)]:

– تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيّئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية؛

– تسيير التوسّع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهدافا أساسية للسياسة الاقتصادية؛

---

(1) – هكذا يقدّم الصندوق نفسه في المطوية المنشورة على موقعه الإلكتروني www.imf.otg ، والموسومة بـ **صندوق النقد الدولي: تحديات عالمية – حلول عالمية.**

(2) – يمكن تحميل النسخة العربية من هذه الاتفاقية من على موقع صندوق النقد الدولي، على الرابط:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

– العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظّمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنّب التنافس في تخفيض قيم العملات؛

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطرف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية؛

– توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لصالحها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطاؤها الفرصة لتصحيح الإختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي؛

– تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدّته، وفقا لما ورد آنفا.

ويسترشد الصندوق في كافة سياساته وقراراته بالأهداف التي تنص عليها هذه المادة.

2 – عضوية صندوق النقد الدولي: تميّز المادة الثانية من اتفاقية صندوق النقد الدولي بين نوعين من الأعضاء[1]:

– **الأعضاء الأصليون:** وهم البلدان الأعضاء في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكوماتها عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945.

– **الأعضاء الآخرون:** وهم الأعضاء الذين التحقوا بالصندوق بعد 31 ديسمبر 1945، حيث أن عضوية الصندوق متاحة لسائر الدول وفقا للشروط والتوقيت الذي يحدّده مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط –بما فيها الشروط المتعلّقة بالاشتراكات– إلى المبادئ المطبّقة على البلدان الأخرى الأعضاء بالفعل في الصندوق. وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الدول المنضوية تحت صندوق النقد الدولي 189 دولةً[2]، وهو ما يعكس قوة الصندوق وتأثيره في الاقتصاد العالمي.

والانضمام إلى صندوق النقد الدولي يمر عبر إجراءات محددة، حيث تقدّم الدولة الراغبة في الانضمام طلبا تبدي فيه الرغبة في الالتحاق بعضوية الصندوق، مرفقا بالبيانات الإحصائية والمعلومات الشاملة عن أوضاعها الاقتصادية، لتقوم الدوائر المختصّة في الصندوق بالاطلاع على هذه البيانات، وعلى أساسها تحسب قيمة حصّتها بعد مقارنتها بالاقتصاديات المماثلة لها، وتقدّم مقترحا بهذه الحصة إلى لجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي، الذي يقوم بدوره بمراجعة توصيات اللجنة بعد تحصيل قبول الدولة الراغبة في الانضمام بجميع الشروط المتعلق بالعضوية ومنها قيمة الحصة الأولية التي حددتها اللجنة، ثم يرفع مشروع قرار إلى مجلس المحافظين بقبول هذا الطلب لكي يتم اعتماده رسميا، وعلى إثر ذلك، تعيّن الدولة المنضمّة ممثلا لها

(1) من الواضح أن هذا التمييز ليس شكليا، بل ينطوي على نوع من المعاملة التفضيلية لصالح الدول الموسومة بالأعضاء الأصليين، ولا نجد هذا التمييز في منظمة التجارة العالمية.

(2) – حتى شهر أفريل 2018، أنظر تعداد الدول الأعضاء على موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org .

في صندوق النقد الدولي، يقوم بالتوقيع نيابة عنها على اتفاقية العضوية في واشنطن، لتكتمل بهذا مراحل الانضمام إلى هذه المؤسسة الدولية، ويحق لها الانسحاب مع استرداد كافة المبالغ التي دفعتها في حصتها[1].

ثانيا – الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

تتم إدارة صندوق النقد الدولي في إطار الهيكل التنظيمي الآتي[2]:

1- مجلس المحافظين: وهو أعلى سلطة في الصندوق، وعلى مستوى هذا المجلس يمثل كل دولة عضو محافظ ونائبه، ويكون المحافظ عادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي، ويعتبر هذا المجلس أعلى سلطة في صندوق النقد الدولي، ويعقد اجتماعه مرة في كل سنة.

2- المجلس التنفيذي: يهتم هذا المجلس بكل القضايا ذات الصلة بالنظام النقدي الدولي، ويدير أعمال الصندوق اليومية ويسهر على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، كما يشرف على المساعدات المالية التي يقدّمها الصندوق للدول الأعضاء، هذا، ويتشكّل هذا المجلس من هيئة الموظفين الدوليين، حيث يضمّ 24 مديرا تنفيذيا يتم تعيينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء، ويقودهم مدير عام و3 نوّاب، يجتمعون 3 مرات أسبوعيا بالمقر الرئيسي للصندوق في واشنطن.

وفيما يخص المدراء التنفيذيين الذين يتم تعيينهم فعددهم 8 مدراء للدول الأعضاء صاحبة أكبر الحصص (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ألمانيا، فرنسا، اليابان، الصين، روسيا والمملكة العربية السعودية)، ويتمتع كل مدير بقوة تصويتية تتناسب وحجم حصة بلده في رأس مال الصندوق، أما المدير التنفيذي المنتخب فإن قوته التصويتية تمثل مجموع أصوات الدول التي انتخبته (يمثلها).

3- اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (اللجنة المؤقتة): تتكوّن هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي، وتهتم بشؤون النظام النقدي الدولي وكل ما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق، من خلال ما ترفعه من تقارير إلى مجلس المحافظين، وتجتمع مرتين في السنة.

4- لجنة التنمية: وتتألف من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي، وتعمل بشكل مشترك بين المؤسستين التوأم (الصندوق والبنك الدوليين)، وتهتم بقضايا ومشاكل التنمية في البلدان النامية، وترفع تقاريرها الدورية المتصلة بهذا الشأن إلى مجلس المحافظين[3].

ويظهر الشكل الموالي تفاصيل الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي بداية من 05 أوت 2013:

---

[1] – محمود حسين وجدي، (2004): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، ص 350.

[2] – أنظر: زينب حسن عوض الله، (1999): **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص ص 162 – 164.

[3] – عبد الفتاح أبو شرار، (2007): **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، ص ص 496-497.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي بداية من 05 أوت 2013

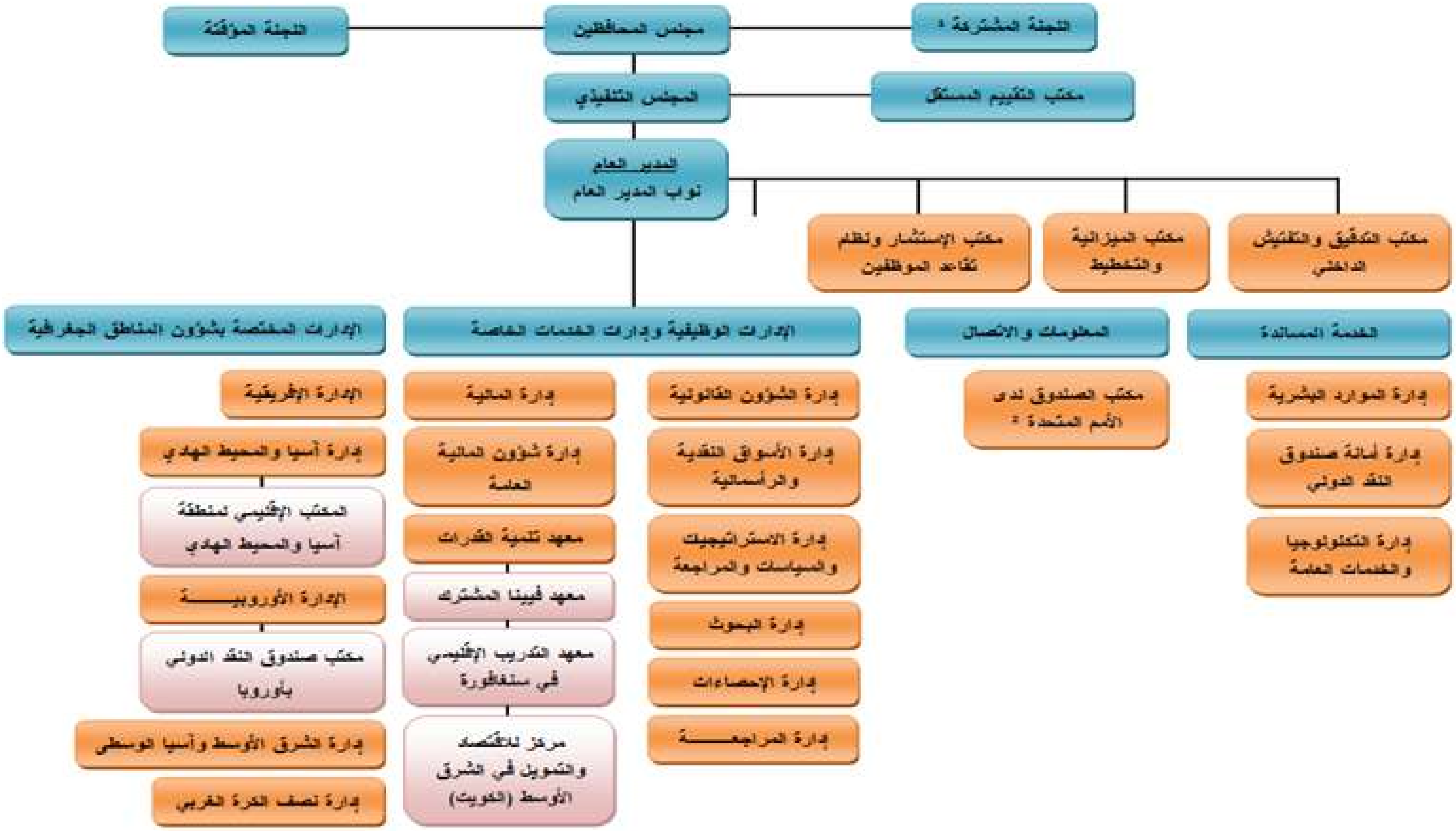

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي واستخداماتها

في إطار أدائه لوظائفه يقدّم صندوق النقد الدولي عددا من الخدمات والتسهيلات الائتمانية لصالح دوله الأعضاء، وهو ما سيتم تناوله بشيء من الاختصار في هذا المطلب.

أولا – موارد صندوق النقد الدولي وحصص الدول الأعضاء:

تتكون موارد الصندوق بالأساس من اشتراكات الدول الأعضاء التي تقدّمها في شكل حصص بمناسبة انضمامها إلى الصندوق، وما لديه من مخزون ذهبي، بالإضافة إلى القروض التي تقدّمها الدول الأعضاء وخصوصا الغنية منها[1]:

1 – حصص الدول الأعضاء: بمجرّد انضمام دولة ما إلى صندوق النقد الدولي تباشر بدفع مبلغ يمثل حصتها في الصندوق، ويتم حسابه وفقا لنظام خاص يعتمد معايير اقتصادية تتحدّد من خلالها المكانة النسبية للدولة في الاقتصاد العالمي، كالناتج المحلي الخام ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتدفق رؤوس الأموال والاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي.

وتنقسم حصة الدولة العضو إلى شطرين، شطر يدفع بالعملات الأجنبية التي يتم تداولها عالميا على نطاق واسع، ويصل هذا الجزء إلى 25% من الحصة المقررة، بينما يتم تسديد الباقي بالعملة الوطنية. على أن تتم مراجعة حصص الدول الأعضاء كل خمس سنوات على الأقل، مع إمكانية إجراء مراجعة استثنائية للحصص في حالـــة وجود الداعي إلى ذلك، أو بطلب من الدولـــة العضو[*2].

2 – مخزون الذهب: يحوز صندوق النقد الدولي على مخزون ذهب يقدّر بـ 2814 طن، وهو بذلك يحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وجاء الجزء الأكبر من هذا المخزون من الدول الأعضاء، حينما كانت ربع حصة الدول يتم تسديدها بالذهب.

وفي 1978 تم تغيير وظيفة الذهب في صندوق النقد الدولي، على إثر نهاية أسعار التعادل الثابتة التي أقرها نظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الحين لم يعد استعمال الذهب في المعاملات بين الصندوق والدول الأعضاء لازما، ليتم وضع قواعد مقيّدة لحركة الذهب، حيث صار الصندوق لا يقبل الذهب من دوله الأعضاء، ولا يقوم ببيعه إلا بعد الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي، وبأغلبية 85% من إجمالي الأصوات[3].

---

[1] – من المفيد الإشارة إلى أن صندوق النقدي ليس كباقي المؤسسات المالية الدولية، إذ لا يمكنه اللجوء إلى الأسواق المالية لتوفير الموارد، فموارده محصورة فقط فيما يتوفر عليه من حصص الأعضاء وما لديه من الذهب الذي يمكن أن يبيع جزءً منه بشروط محددة، كما يمكنه الاقتراض من الدول الأعضاء كما سبقت الإشارة.

[*] – فيما يخص نظام الحصص، سيتم تناوله مفصّلا في الفصل الأخير، وذلك بالنظر إلى كثرة التفاصيل التي تتعلق به.

[2] – باع صندوق النقد الدولي الذهب مرتين، الأولى في 1999، والثانية في سبتمبر 2009، حيث وافق المجلس التنفيذي على بيع نحو ثمن مخزونه من الذهب (403.3 طن)، وقد بيعت كمية 222 طنا منه بأسعار السوق إلى كل من الهند 200 طن، 2 طن إلى موريشيوس، 10 طن لبنغلاديش، و10 لسيريلانكا. مع أخذ كل الاحتياطات اللازمة حتى لا تحدث اضطرابات على مستوى السوق العالمية، وجزء من الأرباح الناتجة عن البيع (بين 0.5 و0.6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) توجّه إلى البلدان منخفضة الدخل والقروض الميسّرة للصندوق.

3 – القروض من الدول الأعضاء: إلى جانب المصدريْن السابقين، قد يعتمد صندوق النقد الدولي على الاقتراض من الدول الأعضاء الغنية لزيادة موارده التي يوجّهها إلى التسهيلات الائتمانية كما حدث بعد الارتفاع الشديد في أسعار البترول في سبعينات القرن الماضي، أين اقترض الصندوق مبلغ 20 مليار دولار من المملكة العربية السعودية، وبموجب كل من الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في 1962 بمشاركة أحد عشر دولة (الدول الصناعية العشر + سويسرا) والاتفاقات الجديدة للإقتراض (NAB) التي تم استحداثها في 1997 باشتراك 25 بلدا ومؤسسة، وفي عام 2011، تم توسيع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض من 38 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى 370 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مع إضافة 14 مشارك جديد منهم من ينتمي لعدد من بلدان الأسواق الصاعدة. وتم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات لمدة تغطي الحد الأقصى البالغ ستة أشهر وبالمبلغ الكامل، وكان آخر مرة في الأول من أكتوبر 2010 [1].

ثانيا – الخطوط العريضة للمهام والوظائف التي يقوم بها صندوق النقد الدولي:

إن حزمة الأهداف المشار إليها سابقا، والتي يسعى صندوق النقد الدولي لتحقيقها من خلال هيكله التنظيمي الضخم، يتم تحقيقها من خلال مهمتين أساسيتين[2]:

1– المهمة التمويلية: التي يقدّم في إطارها صندوق النقد الدولي المساعدة للدول الأعضاء من خلال وسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، على غرار:

– منح الدول الأعضاء التي تعاني موازين مدفوعاتها من عجز مؤقت الموارد اللازمة لتصحيحه، دون فرض إجراءات نقدية على هذه البلاد؛

– توفير السيولة الدولية اللازمة (حقوق السحب الخاصة) لتسيير المدفوعات الدولية؛

– التعاون مع البنك الدولي لمنح الموارد والقروض الموجهة إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية في الدول الأعضاء، أو ما يطلق عليها أيضا اسم "تسهيلات التصحيح الهيكلي"، وهي تسهيلات تتعلق بتصحيح مسار السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان ضعيفة الدخل.

2– المهمة الرقابية والإرشادية: على غرار:

– السهر على استقرار أسعار الصرف في الدول الأعضاء ومنع لجوئها إلى تخفيض قيمة عملاتها بدون مبررات؛

– إقامة نظام متعدد الأطراف بهدف تنمية التجارة الدولية وتطويرها، ومنع كل أشكال القيود التي من شأنها عرقلة تحقُّق هذا الهدف؛

---

[1] – صندوق النقد الدولي، (2016): من أين تأتي أموال صندوق النقد الدولي، على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm

[2] – عبد الفتاح أبو شرار، (2007): مرجع سابق، ص ص 495–496.

– تقديم إرشادات ونصائح –غير إلزامية– بشأن السياسات التصحيحية التي تطبقها الدول الأعضاء، وكذا في كل ما يتعلق بالشؤون النقدية، أو ما يتصل بالنظام النقدي الدولي.

ثالثا – السياسات الإقراضية لصندوق النقد الدولي وخصائصها:

تطوّرت تسهيلات الصندوق بمرور الوقت، حيث سعى الصندوق إلى متابعة أهدافه الرئيسية في إطار تكيفه مع الظروف والمتغيرات الدولية، وتتضمن هذه الفقرة عرضا موجزا لأهم التسهيلات التي يقدّمها صندوق النقد الدولي.

1 – حقوق السحب العامة والخاصة في الصندوق: يقدّم الصندوق العديد من التسهيلات للدول الأعضاء في إطار مهامه التمويلية، وقد تطورت هذه الوسائل التمويلية تباعا، وهي كما يلي:

1 –1– حقوق السحب العامة (GDR): وهو من الأشكال القديمة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لدوله الأعضاء، حيث يعطي الصندوق الحق للدول بأن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق، من خلال شرائها بالذهب أو بالعملة المحلية لهذه الدولة، مع خضوع هذه الاستفادة من عدة شروط محددة مسبقا، وعادة ما تستخدم هذه الحقوق في علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات[1].

1 –2– حقوق السحب الخاصة (SDR): ظهرت في 1969 كنوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الاستفادة منها، بعد توفير ما يقابلها من العملة القابلة للتحويل، ويقوم صندوق النقد الدولي بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء حسب حجم حصصها في الصندوق، هذا، ولا يشترط على الدولة العضو أن تحصّل موافقة مسبقة من الصندوق لاستخدام هذه الحقوق.

2– أنواع التسهيلات التي يقدمها الصندوق: يمنح صندوق النقد الدولي عددا من التسهيلات، أبرزها[2]:

2–1– تسهيلات التمويل التعويضي: يقدّم هذا النوع من التسهيلات إلى الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها بشكل أساسي على تصدير المواد الأولية، في حالة وجود ظروف قاهرة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالجفاف أو الآفات الزراعية المختلفة، أو حدوث تذبذبات حادة في أسعار هذه المواد الأولية تسبّب لها ضررا كبيرا.

وبهدف تقديم المساعدة يسمح صندوق النقد الدولي للدولة النامية التي تنطبق عليها هذه الحالة، بأن تسحب ما يصل إلى 95% من حصتها بموجب هذا التسهيل، على أن يتم تسديده في مدة تتراوح بين 3 و5 سنوات.

2–2– تسهيلات الصندوق الممتدة: اعتمد هذا النوع من التسهيلات في 1974 لمساعدة الدول الأعضاء في الصندوق على علاج العجز في موازين المدفوعات الناتج عن خلل هيكلي في جهاز الإنتاج أو التجارة، ونظرا

---

(1) – راجع تفاصيل هذه الشروط عند: عبد الفتاح أبو شرار، (2007): مرجع سابق، ص 500 وما بعدها.

(2) – لمزيد من التفاصيل أنظر: صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، (2016) : **الإقراض من صندوق النقد الدولي**، منشور محفوظ على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm

للطبيعة الهيكلية لهذا العجز فإنه يحتاج إلى مدة أطول لعلاجه، لذلك فإن هذا التسهيل يمتد على فترة 3 إلى 4 سنوات، ويتم تسديده على فترة تمتد من 5 إلى 10 سنوات.

2-3- التسهيلات البترولية: بعد الارتفاع الشديد لأسعار البترول في عام 1974 قرّر صندوق النقد الدولي إنشاء هذا التسهيل لفائدة الدول الأعضاء التي تضررت بسبب هذا الارتفاع، بصفتها دولا مستوردة لهذه المادة، وقد اعتمد الصندوق بشكل أساسي على الدول المصدّرة للبترول كالمملكة العربية السعودية وإيران والكويت، وبعض الدول الصناعية كألمانيا الاتحادية وكندا، وقد نالت الدول الصناعية حصة الأسد من هذا النظام.

2-4- التسهيلات التمويلية: وتستخدم في تكوين احتياطي من السلع الإستراتيجية التي تعتمد عليها الدول في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويمكن لحجم هذا القرض أن يبلغ نصف حصة الدولة العضو، ويعتبر البترول نوعا من هذه السلع الإستراتيجية.

ولعله من المفيد في هذا الموضع، الإشارة إلى أنه في الوقت الراهن لم تعد الدول الصناعية الكبرى في حاجة إلى موارد صندوق النقد الدولي منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، بعد أن كانت تستأثر بنصف القروض التي كان يقدّمها الصندوق في العقدين الأولين بعد نشأته، وباتت الدول النامية وتلك التي تمر برحلة انتقالية هي التي تطلب موارد وخدمات الصندوق[1].

رابعا – تحفظات ومآخذ على السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي:

تسجّل العديد من الدراسات التي تعنى بتقييم أداء صندوق النقد الدولي تحفظات ومأخذ على سياسته الإقراضية، لعل أهمها[2]:

1 – هيمنة الدول الصناعية الكبرى على اتخاذ القرار: انطلاقا من خضوع القرارات في صندوق النقد الدولي إلى التصويت، تتمكّن الدول الخمس الكبرى من فرض وجهة نظرها على باقي دول العالم الأعضاء، بل الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تزيد قوتها عن 17% من إجمالي الأصوات، وهو ما يمنحها قوة الاعتراض (الفيتو) على أي قرار استراتيجي يحتاج إمراره إلى 85% من الأصوات على الأقل، ومن ثمّ فإن أي قرار يمس السياسة الإقراضية من العمق، لن يرى النور إلا بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية.

2 – التوسّع الزائد في حجم السيولة الدولية: إذ يرى البعض وجود نوع من المغالاة في خلق السيولة الدولية بالاعتماد على حقوق السحب الخاصة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم، لاسيما في ظل الركود الاقتصادي الكبير الذي تعرفه الدول الصناعية الكبرى –وهي المستفيد الأكبر من هذه الحقوق– في أعقاب الأزمات المالية.

---

(1) – يرى كثير من المحللين أن هذه الوضعية جعلت الدول الرأسمالية تقسو أكثر على الدول التي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لمباشرة الإصلاحات الاقتصادية، حيث لا تتحمّل هذه الدول الغنية أعباء هذه الشروط، بل تطوّعها لمصلحتها.

(2) – عبد الفتاح أبو شرار، (2007): مرجع سابق، ص ص 478-479.

3 – المشروطية في منح القروض: سبق وأن أشرنا إلى أن الدول المتقدّمة لم تعد تتوجّه إلى صندوق النقد الدولي لاستغلال موارده، وإنما تتوجّه في الغالب إلى الأسواق المالية لإشباع حاجتها من رؤوس الأموال، بينما تحتاج الدول النامية وخصوصا تلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى هذه الموارد والتسهيلات التي يقدّمها الصندوق، فتطوّقها الشروط القاسية التي تفرضها الدول المتقدّمة على هذه البلدان من خلال هيمنتها على صندوق النقد الدولي.

إذ تخضع الدول التي ترغب في علاج العجز في ميزان مدفوعاتها أو عجز الموازنة العامة أو خفض معدلات التضخم، إلى شرط إتباع سياسات تصحيحية يفرضها الصندوق، وهي سياسات تتأسس على تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وإصلاح أسعار الصرف، ولها انعكاسات خطيرة من حيث الأضرار التي تلحق الشريحة الفقير في المجتمع، خصوصا عندما يتعلق الأمر برفع الدعم على السلع الأساسية كالخبز والحليب وغيرها، والأسوأ أن هذه الدول لم تعد قادرة على الحصول على المساعدة من أي جهة غير صندوق النقد الدولي إلا بعد حصولها على شهادة الصلاحية الاقتصادية من هذا الأخير.

4 – مراعاة صندوق النقد الدولي لمصالح الدول المتقدّمة على حساب الدول النامية: إن المشروطية التي تناولها العنصر السابق تأتي في حقيقتها لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى التي تحوز من خلال حصصها على نحو نصف موارد الصندوق التي يتم إدارتها في شكل تسهيلات ائتمانية، ومن ثمّ فإن الشروط القاسية التي يفرضها الصندوق إنما هي من جهة أولى وسيلةُ ضغطٍ على الدول النامية المستفيدة حتى تسدّد هذه القروض، ومن جهة الثانية أداة تطويع اقتصاديات هذه البلدان وإبقائها ضمن الإطار الوظيفي التي تحدّده لها المراكز الرأسمالية الكبرى.

خامسا – التوجهات الحديثة للإقراض من الصندوق بشروط ميسّرة وتخفيف أعباء الديون[1]:

حاليا، يقدّم صندوق النقد الدولي نوعين أساسيين من المساعدات المالية للبلدان منخفضة الدخل، يتم توفير مواردها من مساهمات الدول الأعضاء ومن الصندوق نفسه وليس من اشتراكات الحصص:

– قروض بفوائد منخفضة من خلال "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"؛

– مساعدات لتخفيف أعباء الديون بموجب "المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون" وأيضا "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون".

وفي يوليو 2009، وافق المجلس التنفيذي على إصلاحات واسعة النطاق في التسهيلات التمويلية الميسرة، بما في ذلك تطبيق **سعر فائدة صفري مؤقت** على قروض الصندوق الميسرة لجميع البلدان منخفضة الدخل (تم تمديد العمل بها لاحقا حتى نهاية عام 2016)، لمساعدة هذه البلدان على التكيف مع أثر الأزمة.

(1) – صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع (أفريل 2016)، **من أين تأتي أموال الصندوق:** متوفرة للتحميل على الرابط:
https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/finfaca.htm

وإلى جانب هذه الإصلاحات، سعى الصندوق إلى تعزيز طاقة الإقراض الميسر على مدار الفترة 2009-2014 من خلال تدبير موارد إضافية قدرها 10.8 مليار وحدة (حوالي 14.8 مليار دولار) توجه لتقديم التزامات تمويلية جديدة وموارد جديدة لدعم مدفوعات الفائدة بقيمة 1.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.3 مليار دولار بالقيمة الحالية في نهاية 2008).

وفي سبتمبر 2012، اعتمد الصندوق استراتيجية لجعل "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" قادرا على توفير التمويل الذاتي، ولدعم الإقراض الميسر على المدى الأطول بمقدار سنوي متوسط قدره حوالي 1.25 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (2 مليار دولار تقريباً)، ولتوفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستئماني حتى يتم تطبيق هذه الاستراتيجية، وافق المجلس التنفيذي أيضا على توزيع جزئي ثان لاحتياطيات الصندوق العامة قدره 1.75 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي) يمثل الأرباح الاستثنائية المتحققة من بيع جزء من ذهب الصندوق، وكان نفاذ هذا التوزيع مشروطا بتلقي ضمانات مرضية تكفل مساهمة البلدان الأعضاء بموارد لدعم الصندوق الاستئماني لا تقل عن 1.575 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 90% على الأقل من المبلغ الموزع)، إما من حصتها في توزيع الاحتياطيات أو من مساهمات جديدة أخرى. وقد تحققت تلك الضمانات في 10 أكتوبر 2013، وتعهد حتى الآن 156 بلدا بمساهمات تعادل 95% من التوزيع، كما سدد 136 بلدا عضوا قيمة حصص العضوية (بما يعادل 86.5% من التوزيع الكلي.

وقد أنشئ الصندوق الاستئماني لموارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومبادرة "هيبيك" (PRGT-HIPCTrust) بهدف تقديم مساعدات لتخفيف مديونية البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة "هيبيك" وتوفير الإقراض من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وتتألف الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني من منح وودائع تعهد بها 93 بلدا عضوا ومساهمات من صندوق النقد الدولي نفسه. وتأتي معظم مساهمات صندوق النقد الدولي من معاملات الذهب التي أجريت خارج السوق خلال الفترة 1999-2000.

وفي عام 2006، أطلقت المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (" Multilateral Debt Relief Initiative"- "MDRI) بتمويل من صندوقين استئمانيين (MDRI-I و MDRI-II) يستخدمان 1.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة من موارد الصندوق الذاتية المودعة في حساب المنصرفات الخاصة (Special Disbursement Account) و1.12 مليار وحدة حقوق سحب خاصة من الموارد الثنائية المحولة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وقد قدم الصندوق الاستئماني الأول (MDRI-I Trust) تخفيفا لمديونية البلدان (الفقيرة المثقلة بالديون أو غيرها) التي يبلغ المتوسط السنوي لدخل الفرد فيها 380 دولارا أمريكيا أو أقل (على أساس إجمالي الدخل القومي في عام 2004). أما الصندوق الاستئماني الثاني (MDRI-II Trust)، فقد قدم تخفيفا لمديونية البلدان المصنفة ضمن فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يتجاوز الدخل

السنوي للفرد فيها 380 دولارا أمريكيا. ونظرا لعدم تبقي أي ديون مؤهلة للحصول على تخفيف بموجب المبادرة، تمت تصفية الصندوقين الاستئمانيين الأول والثاني في عام 2015 وتم تحويل معظم الموارد المتبقية فيهما إلى "الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث" (راجع أدناه).

وفي يونيو 2010، تم إنشاء" الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (Post-Catastrophe Debt Relief Trust – "PCDR")، وبلغ تمويله 280 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (تعادل حوالي 384 مليون دولار أمريكي) من موارد صندوق النقد الدولي الذاتية، وفي عام 2015، وسع صندوق النقد الدولي النطاق الذي يغطيه هذا الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون عن البلدان التي تواجه كارثة جسيمة في مجال الصحة العامة العالمية تشكل تهديدا للأرواح والنشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في عدة بلدان. وقد موّل الصندوق الاستئماني المعدل حتى الآن تخفيفا للديون يصل إلى نحو 100 مليار دولار للبلدان الأشد تضررا من وباء الإيبولا. وبالإضافة إلى استخدام الموارد الباقية في الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث (102 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) ومن تصفية الصندوق الاستئماني الأول للمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعبــــاء الديون(MDRI-I Trust) ، يسعى الصندوق للحصول على مساهمات ثنائية لتدبير التمويل الكافي للصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، (CCR Trust) وفي هذا السياق، تم تحويل الرصيد المتبقي (39 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في الصندوق الاستئماني الثاني للمبــادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعبــاء الديون-MDRI) Trust (IIالذي يمثل موارد ثنائية إلى الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث، كذلك يسعى الصندوق إلى الحصول على مساهمات ثنائية إضافية قدرها 150 مليون، منها حوالي 89 مليون دولار تم التعهد بها حتى الآن و 53 مليونا أخرى تم تلقيها[1].

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدّمها صندوق النقد الدولي

ذكر سابقا أن صندوق النقد الدولي يمارس وظائفه من خلال مهمتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالمهمة التمويلية وقد قدّم لها عرض مختصر في المطلب السابق، والثانية تتعلق بالمهمة الرقابية والإرشادية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري، وهو ما سيحاول هذا المطلب تناوله.

أولا – تقديم المشورة الاقتصادية للدول الأعضاء:

تتضمن اتفاقية صندوق النقد الدولي ضرورة قيام هذا الأخير بدوره تجاه النظام النقدي الدولي، من خلال إشرافه ورقابته الدقيقة على كل ما من شأنه التأثير على استقرار العلاقات النقدية الدولية، لذلك فإن على صندوق النقد الدولي الإحاطة بالأوضاع الاقتصادية لدوله الأعضاء لتجنّب التلاعب بأسعار الصرف من أجل

(1) – صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع (أفريل 2016)، **من أين تأتي أموال الصندوق** مرجع سابق.

تحقيق مزايا تنافسية، لذلك، يتوجب على كل دولة عضو أن تقدّم للصندوق تقارير دورية شاملة ومفصّلة عن وضعيتها الاقتصادية واستراتيجياتها التي تسير وفقها. وهذا من شأنه أن يسمح لصندوق النقد الدولي بالتدخل في الوقت المناسب لتقديم التوجيه والمشورة في حالة وجود اتجاه نحو أية متاعب محتملة.[(1)]

1 – الرقابـة العالميـة: يقوم خبراء صندوق النقد الدولي بمتابعة التطورات الاقتصادية العالمية بشكل متواصل لاستشعار الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي، ورصد السياسات والتطورات المتعلقة بالأسواق المالية والنقدية الدولية، حيث وبشكل دوري تصدر هذه الدراسات في أعداد خاصة على غرار "آفاق الاقتصاد العالمي"[(2)]، وتقارير الاستقرار المالي العالمي التي يتم تدارسها ومناقشة مضامينها في إطار اجتماعات المجلس التنفيذي، ويأتي هذا تمهيدا للاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

2 – الرقابـة الإقليميـة: على هذا المستوى، يتم الإطلاع على التطورات التي تستجد في التكتلات والاتفاقيات الإقليمية، كمنطقة الاتحاد الأوروبي، والإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والإتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي وغيرها. كل هذه التطورات يتم تناولها على مستوى اجتماعات المجلس التنفيذي للصندوق، وخصوصا ما تعلّق منها بالتطورات المتصلة بمجموعة السبعة التي تضم أكبر البلدان الصناعية في العالم، وذلك بالنظر إلى انعكاسات ما يتم تبنيه من سياسات اقتصادية ونقدية في هذه البلدان على الاقتصاد العالمي[(3)].

3 – الرقابـة القُطريـة: تشير المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى أن الدول الأعضاء مطالبين بالتعاون مع الصندوق من خلال المشاورات والمباحثات التي يقوم بها هذا الأخير على أساس قطري وبشكل دوري[(4)]، حيث يقوم فريق من الخبراء بزيارة الدولة العضو وجمع كل البيانات الضرورية عن الأوضاع الاقتصادية، وإجراء مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي، وإبداء الملاحظات المهمة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية في البلاد وتقييم النظام المالي ومدى سلامته، وفحص السياسة الصناعية والاجتماعية وكل ما يتعلق بالحوكمة الإدارية وما يمكن أن يؤثّر على أداء الاقتصاد الكلي.

---

(1) – الوارد في هذه الفقرة ملخص عن منشور صندوق النقد الدولي بعنوان: **ما هو صندوق النقد الدولي؟، (2003)**، متاح على الرابط: http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm

(2) – يعرض هذا التقرير تحليل خبراء الصندوق وتوقعاتهم بشأن تطورات الاقتصاد العالمي في مجموعات البلدان الرئيسية (التي تصنف حسب المنطقة ومرحلة التطور، إلخ)، وفي كثير من البلدان المنفردة. ويركز التقرير أيضا على أهم قضايا السياسة الاقتصادية وتحليل تطورات الاقتصاد وآفاقه المتوقعة. وعادة ما يتم إعداد هذا التقرير مرتين سنويا في سياق إعداد الوثائق المطلوبة لاجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، كما يستخدم باعتباره الأداة الرئيسية لأنشطة الصندوق في مجال الرقابة الاقتصادية العالمية.

(3) – تصدر عن صندوق النقد الدولي تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي، تغطي أقاليم مختلفة في العالم كمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحيث تناقش هذه التقارير آخر التطورات والتوقعات الاقتصادية للبلدان في مختلف المناطق، كما يتناول تطورات السياسة الاقتصادية المؤثرة على أداء الاقتصاد في تلك المناطق ويناقش أهم التحديات أمام صناع السياسات. ويتضمن التقرير بيانات عن البلدان في المناطق التي يغطيها كل تقرير.

(4) – يطلق عليها مصطلح "مشاورات المادة الرابعة" نسبة للمادة الرابعة للاتفاقية التأسيسية للصندوق، كما يسميها البعض بالمشاورات الثنائية، وهذه الثانية تلقى اعتراضا باعتبار أن صندوق النقد الدولي حينما يجري نقاشا أو تفاوضا مع دولة عضو فهو يتحدث على لسان باقي الدول الأعضاء، ومن ثمّ فهي مشاورات متعددة الأطراف وليست ثنائية.

وعلى إثر ذلك يُعدّ الفريق تقريرا مفصّلا عن هذه الزيارة والملاحظات المسجّلة، ويرفعه إلى المجلس التنفيذي الذي يناقش ما ورد فيه ويحلّله على ضوء التجارب الدولية، ثم يرسل إلى البلد المعني ملخصا وافيا يصدره رئيس المجلس. وقد يعقد صندوق النقد الدولي أكثر من اجتماع مع دوله الأعضاء حسب ما تقتضيه الظروف[1].

ثانيا – التدريب والمساعدات الفنية:

كما يقدّم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن السياسات الاقتصادية إلى البلدان الأعضاء، ويمنحها قروضاً في أوقات الأزمات الاقتصادية، فإنه يتيح للدول الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية وغيرها، والهدف من وراء هذه المساعدات هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، من خلال تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية.

وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي 20% من التكاليف الإدارية للصندوق.

وتعود بداية تقديم الصندوق للمساعدة الفنية إلى منتصف الستينات من القرن الماضي عندما لجأت إليه كثير من الدول حديثة الاستقلال طلباً للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية، ثم حدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

وفي الآونة الأخيرة، عزز الصندوق أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي، وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية، كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلدان التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

---

[1] – يصدر كذلك صندوق النقد الدولي تقارير دورية قُطرية، حيث تتضمن هذه التقارير مواد مرجعية شاملة عن تطورات الاقتصاد واتجاهاته العامة. وتضم هذه السلسلة "تقارير مراعاة المعايير والمواثيق"، و"تقارير مشاورات المادة الرابعة"، و"وثائق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"، و"تقارير استراتيجية النمو والحد من الفقر"، و"التقارير المرحلية عن استراتيجية النمو والحد من الفقر"، و"تقارير تقدم سير العمل في تنفيذ استراتيجية النمو والحد من الفقر"، و"التقييمات المشتركة بين خبراء الصندوق والبنك الدولي"، و"تقييمات المراكز المالية الخارجية"، وتقييمات الالتزام بمبادئ بازل الأساسية.

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها؛
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي؛
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

هذا، وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا، ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانياً أيضاً من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء المكلفين من خارج الصندوق. وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلا تكميليا من بلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي(1).

ويمتلك حاليا صندوق النقد الدولي شبكة واسعة من المراكز التي تقدّم المساعدات الفنية للدول الأعضاء في كل الأقاليم:

- مركزا المساعدة الفنية لمنطقتي المحيط الهادي والكاريبي؛
- مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا؛
- مركز المساعدة الفنية الإقليمي لإفريقيا؛
- مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط؛
- مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة أمريكا الوسطى وبنما وجمهورية الدومينيك(2).

من خلال هذا العرض العام المختصر لصندوق النقد الدولي، يتبّين أن أهدافه تخدم استقرار النظام النقدي الدولي، وأنه يتوفّر على وسائل وآليات قادرة على تحقيق هذه الأهداف، لاسيما إذا انضمّت إليها القراءة الجيّدة للمشكلات الاقتصادية لدوله الأعضاء، ولمؤشرات صحة النظام النقدي الدولي بشكل عام،

(1) – منشور صندوق النقد الدولي بعنوان: **ما هو صندوق النقد الدولي؟**، **(2003)**، مرجع سابق.

(2) - IMF, Fiche technique, Centres régionaux d'assistance technique du FMI, (24 avril 2014). disponible sur : **https://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/afritacf.htm**

فضلا عن الشفافية والعدالة في صناعة قراراته، وسيتم -من خلال المبحثين اللاحقين- طرح قراءة نقدية للتعرف عن مدى الفجوة بين المهام والأهداف النظرية المنوطة بالصندوق، وبين ممارساته العملية.

المبحث الثاني

صندوق النقد الدولي في ظل الهيمنة الأمريكية وصناعة الصورة القاتمة

بعد العرض العام للجانب المتعلق بالمهام والوظائف والأهداف المعلَنة لصندوق النقد الدولي، يركّز هذا المبحث على تقديم قراءة تحليلية تتوقّف عند بعض المحطات الحاسمة، بخصوص النشأة والخضوع للدول المتقدّمة والتغيّير في منهج الصندوق بعد انهيار نظام بريتون وودز، وذلك فق مسار تاريخي يغطّي باختصار شديد نشاط الصندوق عبر العقود السابقة، لاسيما من حيث علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية، وتطوّر سياساته تجاه دوله الأعضاء.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية(*)

لقد شكّلت الولايات المتحدة الأمريكية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية محورا للعلاقات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية في العالم، وقد تجلّى ذلك في هيمنتها على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وسيحاول الباحث من خلال هذه المطلب إبراز هذا الجانب مع صندوق النقد الدولي.

أولا – مؤسسة نقدية دولية بمركز وتخوم:

إن اجتماع بريتون وودز الذي في رحابه تبلورت معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد سبقته مفاوضات سرية استغرقت سنوات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وما القرارات التي تم الإعلان عنها في مؤتمر ولاية نيوهامبشير إلاّ خلاصة لنتائج هذه المفاوضات[1]، ولعله من الجدير في هذا الموضع إبراز حقيقة الاستقطاب الحاد في صناعة القرار في صندوق النقد الدولي منذ نشأته. وقد كان واضحا منذ البداية أن حضور وفود بعض الدول الصغيرة المشاركة في مؤتمر بريتون وودز لم يعدو أن يكون شرفيا، وهو ما يعكس التوجّه إلى إهمال مصالحها وأهدافها التي تنطلق من مقاس ظروفها الاقتصادية الداخلية [2].

(*) – لعله يحسن في هذا المقام التنبيه إلى أن اختيار عنوان هذا المطلب جاء بعد استقرار الباحث على حقيقة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المفاوضات التي أنشئ بموجبها كل من الصندوق والبنك الدوليين، كما ستبيّنه فقرات هذا المطلب، غير أن سلامة العرض تقتضي الإشارة إلى أن وجود هذه الهيمنة ليس محل إجماع، إذ يوجد من الكتاب من ينكرها ويشكّك فيها ويسوّق صورة أخرى مختلفة، راجع هذه التفاصيل ذلك في كتاب:

– نيرى وودز، (2010): **قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمقترضين)**، ترجمة محمد رشدي محمد سالم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص 40 – 54.

(1) – انعقد هذا المؤتمر لثلاثة أسابيع في فندق الدرجة الأولى ماونت واشنطن (Mount Washington Hôtel).

(2) – حلمي خالد سعد زغلول، (2002): **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ص ص 28 – 37.

ومما قاله جون مينارد كينز رئيس الوفد البريطاني في مؤتمر بريتون وودز –فيما يُنقل عنه–: "**إنّ الأمر الواضح هو أن اثنتين وعشرين دولة من الدول المدعوة لم تسهم بأي دور ذي بال في المؤتمر، وأنها كانت حجر عثرة لا غير .. إننا هنا إزاء أكبر مهزلة حدثت في السنوات الأخيرة**"[1].

وقد سبق وأن عرضنا في الفصل السابق كيف لعبت قوّة الاقتصاد الأمريكي في هذه المرحلة دورا حاسما في صياغة الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ومؤسساته، لاسيما في تغليب المقترح الذي تقدّم به هاري دكستر وايت الأمريكي حول مؤسسة صندوق النقد الدولي[2].

ثانيا – هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة صندوق النقد الدولي:

لقد تجلّت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرار في صندوق النقد الدولي من خلال العديد من الآليات أهمها:

1– نظام الحصص وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صناعة القرار: حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تثبّت موقعها المتقدّم في صناعة القرار في صندوق النقد الدولي من خلال ابتكار نظام الحصص وما يترتّب عنه من قوّة تصويتية، والأمر يتكشّف أكثر عند تسليط الضوء على طريقة تكوين رأسمال الصندوق، حيث خضع في البداية (1944) إلى قيود عدّة، **أهمها:**

- تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوفير الجزء الأكبر من إجمالي أصول الصندوق؛
- تكون الحصة التي تشارك بها الولايات المتحدة الأمريكية ضعف الحصة التي تشارك بها المملكة المتحدة؛
- تتعادل حصة الولايات المتحدة الأمريكية مع حصة كل من المملكة المتحدة والدول المستعمرة من قبلها؛
- ارتباط حصص بقية الدول الأعضاء بصورة أو بأخرى بحصص كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة[3].

وهي قيود تم من أجلها استحداث معادلة رياضية محددة، تستخدم لحساب قيمة حصص الدول الأعضاء في الصندوق، وسنأتي على تفاصيل هذه المعادلة الأولى والمعادلات الأخرى في الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

لقد بدأ صندوق النقد الدولي برأس مال قدره 8.8 مليار دولار تكوّنت من حصص الدول الأعضاء التي دفعوها عند تحصيل العضوية (25 % ذهبا، و75 % من العملة المحلية للدولة العضو)، وكانت حصة

---

[1] – سمير مرقص، (2016): **صندوق النقد الدولي (2)، سبعين سنة من الخراب**، جريدة المصري اليوم، عدد 28-06-2016، متاحة على الرابط: http://www.almasryalyoum.com/news/details/971612 ، تاريخ الاطلاع: 18-09-2016.

[2] – مما يحسن ذكره في هذا الموضع أنه حين كان الوفد الأمريكي يفاوض في مؤتمر بريتون وودز، كانت قيادة الجيش تخطط وتجهّز للضربة العسكرية على مدينتي هوريشيما وناكازاكي اليابانيتين، وفي هذا رسالة واضحة للعالم ليستوعب مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية في خارطة موازين القوى في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

[3] – عادل المهدي، (2004): **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانيــة، الطبعة الثانية، ص ص 100 – 101.

الولايات المتحدة الأمريكية 2.9 مليار دولار، أي ما يقارب ثلث إجمالي الحصص، مما ضمن لها القدرة على إجهاض أي قرار لا يخدم مصالحه[1].

الجدول رقم (3–1): قوّة التصويت في صندوق النقد الدولي لبعض الدول في 1945

بعض الدول الصناعية		بعض الدول النامية	
الولايات المتحدة الأمريكية	32 %	**الصين**	7.2 %
المملكة المتحدة	15.3 %	**الهند**	5 %
فرنسا	5.9 %	**البرازيل**	2 %

Source : Yaves Tavernier, (2000)**: FMI, Banque Mondiale, vers une nuit du 4 aout** ?, Assemblée nationale, N° 2801, p 12.

إن بضعة سنوات فقط كانت كافية لتكشف صحة توقعات الاقتصادي جون مينارد كينز بخصوص المبلغ الذي ينبغي أن تنطلق به المؤسسة التي تشرف على العلاقات النقدية الدولية، فبينما رأى كينز ضرورة توفير 30 مليار دولار وقتذاك، جاء مشروع نظيره وايت مقلّلا من أهمية اختلال موازين المدفوعات فتم رصد مبلغ 8.8 مليار دولار فقط، وما أن أطل عقد الخمسينات حتى تضاعفت احتياجات القارة الأوربية إلى مزيد من المليارات لتلبية حاجتها للواردات.

ولتفرض الولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظرها وتكشف عن صرامتها، رفضت الطلب الذي تقدّمت به بريطانيا والمتعلّق بإجراء تغيير يحابي مصلحتها الخاصة، إذ وحينما كانت في حاجة إلى مبلغ 3.75 مليار دولار بسبب ما تكبّدته في الحرب العالمية الثانية، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية منحها هذا القرض التمويلي إلاّ بعد أن توافق على اتفاقية الصندوق بكل بنودها ومن دون تأخير أو شرط، ولم تلبث بريطانيا أكثر من أسبوعين حتى اضطرت إلى قبول هذا الشرط الأمريكي[2].

2 – مركزية الدولار الأمريكي في صندوق النقد الدولي: إلى جانب نظام الحصص، فإن من مظاهر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية فرضها للدولار كعملة رئيسة في صندوق النقد الدولي، فعلى خلاف كينز الذي اقترح استحداث عملة دولية احتياطية جديدة اسمها (BANCOR)، جاء عرض هاري وايت بفكرة إنشاء نظام نقدي دولي جديد يرتكز على عملة ريادية تكون قيمتها ثابتة مقابل الذهب، ومن البديهي –في ظل حيازة الولايات

---

[1] – كان مقترح كينز أن يكون رأس مال اتحاد المقاصة بين 25 و 30 مليار دولار، بينما مقترح وايت يرى بأن يكون 5 مليار دولار فقط، وهذا يعكس بوضوح تباين الأهداف بين المخططين. أنظر:

Gérard Marie Henry, (2002) : **A quoi sert le FMI**, Jeunes Editions-Studyrama, France, , PP 131-132.

[2] – Arnaud ZACHARIE et Olivier MALVOISIN, (2003) : **FMI La main visible,** collection Quartier Libre, Edition Labor, p 12.

– من الخيبات التي أصيب بها الوفد البريطاني أيضا في مارس 1946 عندما حضر ممثلو 34 دولة إلى مدينة سافانا في ولاية جورجيا الأمريكية لحضور أول اجتماع لمجلس محافظي المؤسستين التوأم، صندوق النقد والبنك الدوليين، تم رفض المقترح الذي تقدّم به كينز بخصوص الموقع الدائم لمقر صندوق النقد الدولي ليكون في نيويورك إلى جانب منظمة الأمم المتحدة باعتباره أحد وكالاتها، وأصرّت الإدارة الأمريكية على أن يكون مقرّه الدائم في واشنطن التي باشر عمله فيها في الفاتح من مارس 1947. في مقابل ذلك، وبعد أن أحكمت هيمنتها على صناعة القرار في الصندوق، وتلميعا لسلوكها الصارم في الهيمنة على الصندوق، تساهلت في قبول التقليد الذي يوصي بأن يكون مدير صندوق النقد الدولي شخصية غير أمريكية.

المتحدة الأمريكية لحوالي ثلثي الرصيد الذهبي في العالم– أن يكون الدولار الأمريكي هو هذه العملة المحورية، إذ تحدّدَ سعره كما سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق بـ 35 دولارا للأوقية الواحدة من الذهب.

وفي هذا السياق، جاء صندوق النقد الدولي لمراقبة عمل هذا النظام والسهر على استقراره، و به ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على كل العملات الأخرى بعد أن صارت تتحدد قيمتها إلى الدولار، كما أن هذا العنصر قلّص من هامش حرية الدول في توجيه سياساتها النقدية بقدر ما تقتضيه ضرورة حماية صناعاتها المحلية(1).

3- القدرة على التحكّم في التدفقات المالية الدولية: كذلك، من مظاهر التخطيط الاستراتيجي الذي تبنّته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تحكّمها في صندوق النقد الدولي، ورفضها لأن تكون المموّل الرئيسي للقروض التي تحتاجها الدول المدينة التي تعاني من مشاكل اقتصادية كما أرادته لها خطّة كينز الذي راعى فيها مصلحة بلاده، أن ضمنت بقوّة الدولار كعملة محورية في هذا النظام النقدي الجديد أن توزّع أعباء القروض على أطراف كثيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الإجراء من شأنه أن يضمن لها القدرة على التحكّم بالتدفقات المالية الدولية، لاسيما في ظل الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي ونموّه السريع، ويمكّنها بالتزوّد بما تحتاجه من مواد أولية لتغذية جهازها الإنتاجي الضخم، وتمويل حربها الإيديولوجية على التمدد الماركسي بقيادة الاتحاد السوفيتي والصيني، وأيضا حربها مع الفيتنام، وامتدادا لهذا كلّه، فإن الأســـواق العالمية ستكون مفتوحة –استيرادا وتصديرا– بفضل مركزية الدولار الأمريكي(2).

كل هذا كان يفضي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى سحب مكانة قطب المعاملات المالية والتجارية الدولي من مركز لندن المالي إلى وول ستريت الأمريكي.

ثالثا – صندوق النقد الدولي واستثمار موجة التحرّر في نشر الليبرالية الاقتصادية:

في ديسمبر 1945 كان عدد الدول التي صادقت على اتفاقية صندوق النقد الدولي بشكل نهائي 29 دولة، وكانت هذه المصادقة –التي تكشف الدولة في ظلّها عن أوضاعها الاقتصادية، وتتحدد تبعا لذلك حصّتها في الصندوق (التي تدفع ربعها ذهبا و ثلاثة أرباعها من العملة المحلية)– هي الشرط الوحيد لاكتساب عضوية الصندوق، والاستفادة من أمواله في حدود ودائعها لديه، على أن تكتسي هذه القروض صفة الامتياز، فتكون بذلك مقدّمة على القروض التي تمنحها الأطراف الأخرى.

(1) – للمزيد أنظر: محمد هاني صباغ، (2015): **الدولار الأمريكي، قصّة الوهم الذي تم خداع العالم به**، مقال منشور على موقع أمة بوست، بتاريخ 21 جوان 2015، على الرابط: https://ommahpost.com/usd-dollar-illusion-story-that-has-been-deceiving-the-world/ ، تاريخ الاطلاع: 2017-04-13.

(2) – للمزيد حول هيمنة الدولار وحرب العملات، راجع: جايمس ريكاردز، (2014): **حروب العملات –افتعال الأزمة العالمية الجديدة–**، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، ص ص 109-127.

1- المعجزة الاقتصادية والإقبال الضعيف على صندوق النقد الدول: خلال السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية سجّلت الدول الصناعية الكبرى نموا اقتصاديا متصاعدا، في ظاهرة أطلق عليها الألمان اسم "المعجزة الاقتصادية"، ولم يكن لصندوق النقد الدولي حينها جهدا يُذكر فيما منحه من قروض، فعدد الدول التي استدانت من صندوق النقد الدولي خلال عامي 1947 و1948 لم يتجاوز الـ 11 دولة، فيما لم يُسجّل عام 1950 أي طلب على خدمات الصندوق، ولعل هذا يرجع في جانب من أسبابه إلى بدايـــة ظهـــور مبدأ المشروطيـــــة الذي كان منعطفا حاسما في مسيرة الصندوق للعقود اللاحقة[1].

2- بروز مبدأ المشروطية وخطاب النوايا وشهادة حسن السلوك: إن فكرة ربط منح قروض صندوق النقد الدول بشروط خاصة تتجاوز المدة ومعدل الفائدة تعود إلى مقترحات خطّة هاري دكستر وايت التي سبق تناولها في الفصل السابق، غير أن إصرار البعض -وعلى رأسهم بريطانيا- على رفض هذه الفكرة جعلها تعرف الفشل وتتأجل[2].

وحين تولّى السويدي (إيفار رووت) منصب مدير صندوق النقد الدولي، وانتشرت حركات التحرر تكافح لنيل استقلالها، ضعفت كثير من الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا بسبب حجم النفقات المتزايدة، فاستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الظروف لإحياء وفرض مبدأ المشروطية (Conditionality Principle)، لاسيما مع تعاظم توتر علاقاتها مع بريطانيا وانهزام الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط على خلفية أزمة قناة السويس.

وفحوى هذا المبدأ يتلخص في إلزام الدولة طالبة القرض بقبول شروط معينة تتجاوز الشروط العامة المتصلة بمعدل الفائدة وفترات السداد، وابتداء من 1958 باتت الدول الطالبة لقروض الصندوق ملزمة بتحرير ما يُعرف بخطاب النوايا (Letter of Intent) تعرب فيه عن التزامها "بتحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار"، على أن يصرف القرض في شكل أقساط -على مراحل (Phasing)- للتأكّد من مصداقية خطاب النوايا، هذا، وقد أصرّ الصندوق على عدم اعتبار الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول الأعضاء المقترضة كاتفاقيات دولية حتى لا تتطلب المصادقة عليها المرور بالبرلمان، وما قد تجرّه المعارضة من تعطيل لسريانها، كما أنه يلحّ على جعلها بعيدة عن الرأي العام[3].

وصار بذلك مبدأ المشروطية آلية رئيسية لفرض هيمنة الصندوق وتدخّله في تصميم السياسات الاقتصادية للدول المتعثرة، وتزايدت أهمية هذا المبدأ تدريجيا من خلال التنسيق بين الصندوق والبنك الدوليين،

---

[1] – أرنست فولف، (2016): **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم 435، الكويت، ص 33.

[2] - J.M Sorel,(1990) : ***Les aspects juridiques de la conditionnalité du Fonds Monétaire International***, Thèse de Droit Public, Université Paris 13, 13 septembre 1990, p 166.

[3] – وقد ساعد وجود إيفار رووت في منصبه – كمدير لصندوق النقد الدولي – على تطبيق هذا المبدأ، لكونه كان قبل ذلك محافظا للبنك المركزي السويدي، ومديرا تنفيذيا في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية.

وكثير من الحكومات والمؤسسات المصرفية الدولية، واتفاقها على ربط القروض الممنوحة للدول الطالبة بحيازتها لما يُعرف بشهادة حسن السلوك، وهي شهادة تُثبت تنفيذها لجميع المعايير المطلوبة منها.

3- صندوق النقد الدولي وميلاد ناديي باريس ولندن: لقد امتد نفوذ صندوق النقد الدولي إلى كيانات مالية أخرى، حيث صار يرسل ممثلين عنه لحضور بعض الاجتماعات الهامة التي تنعقد بين الدائنين والمدينين، والبداية كانت في 1956 حينما اجتمع بالعاصمة باريس دائنو الأرجنتين التي عرفت وقتها صعوبات في تسديد ما عليها من قروض، وقد كان الاجتماع في مكتب وزير المالية الفرنسي Pierre Pflimlin وتحت رئاسته، وحضره ممثلون عن صندوق النقد الدولي ليتم مناقشة الشروط التي ستملى على الأرجنتين، ثم تبع هذا الاجتماع سلسلة اجتماعات أخرى في باريس كان يحضرها في كل مرة ممثلون عن صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الأطراف الدائنة والمدينة، لتصبح هذه الاجتماعات شهرية منتظمة، يلتقي فيها ممثلو الصندوق بالدائنين الحكوميين، وتُتخذ فيها قرارات هامة، بعيدا عن أنظار الرأي العام، وقد كانت هذه الاجتماعات النواة لميلاد "**نادي باريس**"، ولم يمض وقت طويل حتى اقتنعت المصارف التجارية العالمية بأهمية هذا النادي سارعت إلى إنشاء ما يُعرف بـ" **نادي لندن**" تتزامن اجتماعاته مع نظيرتها في نادي باريس[1].

4- صندوق النقد الدولي واستيعاب الدول المستقلّة حديثا: مع موجة الاستقلال التي استفادت منها كثير من الدول الإفريقية في مطلع ستينات القرن الماضي[2]، سعى صندوق النقد الدولي لتوسيع دائرة نشاطه وفلسفته الاقتصادية من خلال تقديم نفسه كمموّل للدول المستقلّة حديثا، وهي دول عانت من تبعات الإستدمار وما رافقه من نهب للثروات وتكسير للموارد الاقتصادية، وقد كان هذا الواقع عائقا حقيقيا لتحصيل التمويل اللازم للانطلاق في مسيرة بناء التنمية الاقتصادية فيها.

فأمام إحجام المصارف التجارية الدولية على منح التمويل اللازم بسبب الجدارة الائتمانية المتواضعة لهذه الدولة، عرض صندوق النقد الدولي نفسه كمانح وموفّر للسيولة التي تحتاجها بعد انضمامها للصندوق وقبولها بشروطه. فانضمّت إليه من إفريقيا فقط أكثر من 40 دولة بين 1957-1969، ليكون بذلك عدد الدول الإفريقية المنضمّة للصندوق 44 دولة، بعد أن كانت ثلاث دول فقط (إثيوبيا، مصر، وجنوب إفريقيا)، وصار اجمالي الدول الأعضاء حينها 115 دولة، أكثر من ثلثها دول إفريقية، ولكن بقوّة تصويتية تقلّ عن الـ 5%[3].

من خلال ما سبق، تبيّن أن صندوق النقد الدولي قد صيغت ملامحه وتحددت أدواره في ظل خارطة موازين قوى اقتصادية لا يكاد تظهر فيها مع الولايات المتحدة الأمريكية قوّة أخرى -باستثناء الاتحاد السوفيتي

(1) - أرنست فولف، (2016)، مرجع سابق، ص ص 34-35.

(2) - الجزائر واحدة من هذه الدول، حيث انضمّت إلى الصندوق في 26 سبتمبر 1963.

(3) - ينبغي الإشارة أيضا إلى أن مسعى صندوق النقد الدولي لاستيعاب الدول حديثة الاستقلال كان استباقا لتقدّم الاتحاد السوفيتي ونشر نفوذه فيها، وتوسيع رقعة الكتلة الشرقية التي تتبنى فلسفة التخطيط المركزي في مقابل الكتلة الغربية التي تبشّر بالرأسمالية، بل وتفرضها عبر مؤسساتها الدولية.

الذي أخذ يتمدّد شرقا مستغلا الكثيــــر من العوامل، بعيدا عن العضوية في الصندوق-، وفي إطـــار هذا الصـــراع بين الغرب والشرق، برز صندوق النقد الدولي كذراع رأسمالية قويّة.

المطلب الثاني: انهيار نظام بريتون وودز والتوجّه الجديد لصندوق النقد الدولي

ما سجّله التاريخ كسنوات ازدهار بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما بخصوص الاقتصاد الأمريكي المتمدد خارجيا في شكل استثمارات واسعة، وبداية تعافي الاقتصاد الأوروبي وبروزه كمنافس يزاحم الاقتصاد الأمريكي، قد ألقت بظلالها على صندوق النقد الدولي من حيث وظيفته الأساسية وتوجهاته الحديثة.

أولا- الاقتصاد الأمريكي وإسقاط نظام بريتون وودز:

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت على مفاوضات بريتون وودز، وتحكّمت في صياغة النظام النقدي العالمي الجديد وإنشائه، وفرضته بقوّتها الاقتصادية والعسكرية، هي نفسها من أعلنت عن نهايته في مطلع سبعينات القرن الماضي، إذ أنه وعقب تزايد الاستثمارات الأمريكية في الخارج، وتعاظم النفقات العسكرية لتمويل حربها مع الفيتنام، شهدت كمية الدولارات المتداولة خارج الولايات المتحدة الأمريكية نموا مطردا وسريعا، لاسيما مع الإقبال المتزايد من الأمريكيين على شراء الأوراق المالية الأجنبية، و بداية تفاقم حالة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، كلّ ذلك استوجب اعتماد تدابير للتحكم في هذا التوسّع الهائل في الكتلة الدولارية في العالم. وقد بدا واضحا صعوبة نجاح هذه التدابير في ظل اختلاط رأس المال الأمريكي مع رأس المال الدولي، ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة بمفردها في التحكّم في هذه التراكمات المالية الضخمة[1].

1- العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانهيار نظام بريتون وودز: رغم أن ظهور العجز في الميزان التجاري الأمريكي ليس وليد عقد السبعينات، فقد عرف خلال الفترة (1950 – 1956) عجزا سنويا بقيمة 1.2 مليار دولار، وتجاوز هذا المبلغ بين عامي (1958 – 1960) ليصل إلى 3 مليار دولار، وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تطويق هذه الظاهرة من خلال ربط المساعدات الأمريكية باستعمالها في استيراد السلع الأمريكية، وقد حقّق ذلك تخفيضا خفيفا ليصبح العجز في الفترة (1961 – 1964) 2.5 مليار دولار.

لكن الجزء الأكبر المسبّب لهذا العجز كان يعود إلى تدفّق رؤوس الأموال خارج الولايات المتحدة الأمريكية، إذ شهدت السنوات 1962، 1963، 1964 خروجا لرؤوس أموال خاصة بقيمة 3.4، 4.4، 6.5 مليار دولار على التوالي، وبسبب هذه الظروف أقدم الكونغرس الأمريكي على اتخاذ عدة تدابير للحد من هذا التدفّق[2].

وفي مطلع عقد السبعينات –في ظل الظروف المشار إليها سابقا– لم يعد الاقتصاد الأمريكي قادرا على ضمان التناسب بين الكتلة الدولارية المتداولة في العالم واحتياطه الذهبي، وهو جوهر نظام بريتون وودز الذي

---

(1) – مروان عطّون، مرجع سابق، ص 131.

(2) – المرجع نفسه، ص 133.

يقضي بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية –عند طلب أي دولة– بمبادلة الدولارات بالذهب، لهذا، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدابير الخاصة برفع سعر الذهب إلى 38 دولارا للأوقية الواحدة، ثم 42.2 لم تعد تجدي نفعا، إذ أن حجم الكتلة الدولارية في العالم بلغ 38.5 مليار في 1968 بعد أن كان فقط 5 مليار في 1951.

الجدول رقم (3–2): تراجع الاحتياطي الذهبي الأمريكي مقابل تزايد التزاماته الخارجية (59–67)

السنوات	1959	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967
الاحتياطي الذهبي	19.5	17.8	16.9	16.0	15.6	15.5	14.0	13.2	12.0
الالتزامات الخارجية	19.4	21.0	22.9	24.3	26.4	29.3	29.5	31.0	35.6

Source: Alain Samuelson, (1993): **Economie internationale contemporaine**, l'Economie en Plus, OPU, Algérie, p 145.

ولقد عزّز هذا العجز تراجع الثقة الدولية في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة التزامها باستمرارية نظام بريتون وودز، وكان من الطبيعي نظير ذلك، أن يتزايد الطلب الدولي على مبادلة الاحتياطي الدولاري بالذهب، وأمام الوضعية المتراجعة للاقتصاد الأمريكي، لم يكن أمام الرئيس نيكسون إلا أن يقف موقف صارما تجاه هذه الوضعية ويعلن في العام 1971 –من دون تنسيق مسبق مع باقي الدول– عن فك الارتباط بين الدولار والذهب، وتخفيض قيمته بـ 7.5%، لينهار بذلك نظام بريتون وودز، ويدخل أعضاء صندوق النقد الدولي في صراع مع الزمن لاتخاذ تدابير جديدة[1].

الشكل رقم (3–2): حركة المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية (1890–2010)

(عن اليسار الكمية بالطن – عن اليمين نسبة من الرصيد العالمي)

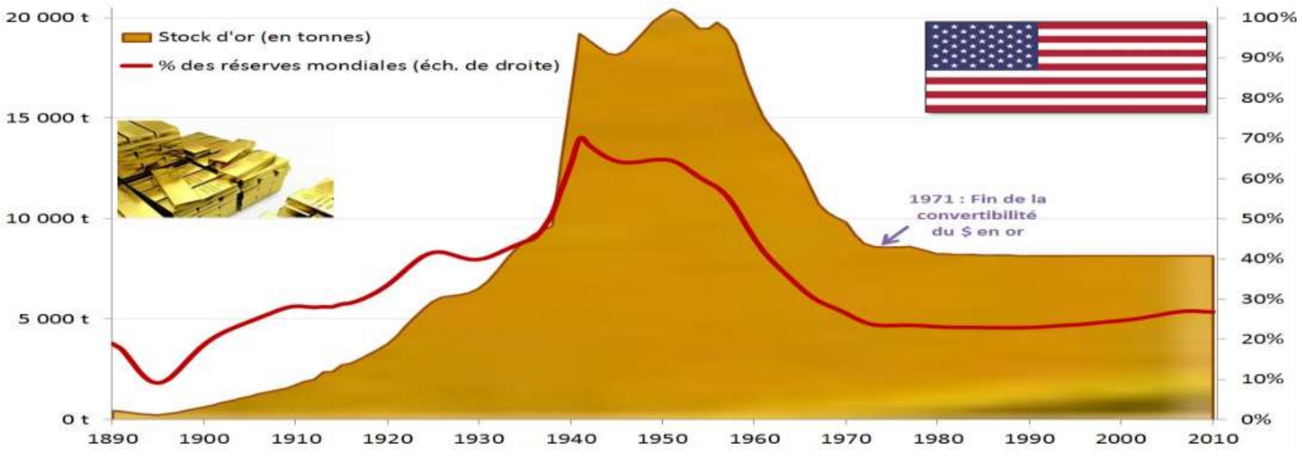

Source : Olivier Berruyer (2011), www.les-crises.fr

---

(1) – أنظر: محمد إبراهيم السقا، (2010): **هل يعود العالم إلى نظام الذهب .. ما نظام الذهب؟**، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية، عدد 18 نوفمبر 2010، على الرابط: http://www.aleqt.com/2010/11/18/article_470452.html ، تاريخ الاطلاع: 04-05-2011.

2- صندوق النقد الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز: إن فك الارتباط بين الدولار والذهب، وفشل المحاولات المتكررة لترميم نظام أسعار الصرف الثابتة، وجنوح الدول الصناعية العشر، وبعض الدول الأخرى في مارس 1973 إلى انتهاج نظام أسعار الصرف الزاحفة، وما يقتضيه من تدخّل للبنوك المركزية، يُعتبر إسقاطا واضحا لما جاء في المادة السادسة من وثيقة إنشاء صندوق النقد الدولي، واعتبارها أن ثبات أسعار الصرف ذات أهمية بالغة في استقرار عملات الدول المختلفة.

تاريخيا، يُعتبر التخلي عن أسعار الصرف الثابتة إنهاءً للوظيفة الأساسية لصندوق النقد الدولي، ولم يبق له من دور سوى ممارسة تمويل الدول الأعضاء الطالبة للسيولة، وفي هذا السياق، شرع صندوق النقد الدولي فعلا في مرحله جديدة، تمكّن من خلالها من تعميق نفوذه وسلطته على الدول النامية بالخصوص، بعد أن صارت الموافقة على إمداد الدول المتعثرة بالقروض مرهونة باستعدادها للخضوع لشروطه، وفتح حسابات الدولة لخبراء الصندوق.

3- صندوق النقد الدولي والتجربتين الشيلية والبريطانية أنموذجا[1]: لم يلبث صندوق النقد الدولي كثيرا ليباشر توجّهه الجديد بعد انهيار نظام بريتون وودز، ففي إطار ما أشرنا إليه سابقا من التمويل المشروط، أقدم الصندوق على خوض تجربتين في مطلع سبعينات القرن الماضي، وكان لهما بلغ الأثر في فرض هيمنته وتوجّهه الجديد:

3-1- التجربة الشيلية وصبيان شيكاغو: بعد إسهام وكالة المخابرات الأمريكية CIA في إنجاح الانقلاب الذي أنهى حكومة الرئيس الاشتراكي للشيلي سالفادور أليندي في شهر سبتمبر 1973، وتسلُّم الديكتاتور الفاشي أوغستو بينوشيه للسلطة، ومباشرته لإلغاء عمليات التأميم التي قام بها الرئيس المطاح به، حاول بينوشيه الاستعانة بصندوق النقد الدولي للسيطرة على التضخم الجامح الذي تعاني منه البلاد.

لهذا الغرض، استعان بينوشيه بمجموعة متكوّنة من 30 اقتصاديا تشيليا، تم تسميتهم بصبيان شيكاغو[2]، لإعداد برنامج صارم وُصف بـ"العلاج بالصدمة" يعتمد على خفض كمية النقود المتداولة، والإنفاق الحكومي، وتسريح أكبر قدر ممكن من العمال، وخصخصة قطاعي التعليم والصحة، وزيادة الضرائب على أجور العمال، وبالمقابل، يتم تخفيض الرسوم الجمركية على الشركات. وفي الوقت ذاته، يتكفّل بينوشيه بقمع أي معارضة أو احتجاج ضد هذا البرنامج الصارم، ولو كان ذلك على حساب حقوق الإنسان، هذا، ولم يتحفّظ صندوق النقد الدولي على ما تم من انتهاكات، وساند برنامج العلاج بالصدمة من خلال منح قروض ومضاعفتها.

---

[1] – أرنست فولف، (2016)، مرجع سابق ص ص 37 – 50.

[2] – جاءت هذه التسمية (Chicago Boys) لكونهم درسوا الاقتصاد على يد رائد مدرسة شيكاغو، الأمريكي ميلتون فريدمان صاحب جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 1976.

3-2- التجربة البريطانية درس للدول الصناعية: تبرز بريطانيا كواحدة من أكثر الدول الأوروبية التي عانى اقتصادها من ضغوط متزايدة، اضطرتها لتكون أكبر دولة من حيث طلب قروض صندوق النقد الدولي خلال ربع القرن الأول من عمر صندوق النقد الدولي، فبين 1947 و 1971 بلغ اجمالي ديونها منه 7.25 مليار دولار، وقد سبق أن أشرنا إلى استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لظروفها لإجبارها على المصادقة غير المشروطة على الاتفاقية التأسيسية للصندوق.

وتكررت التجربة أيضا مع أزمة كساد عقد السبعينات من القرن الماضي (1974-1975) حين تعرّض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربة شديدة، اضطرتها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة، لتعيد الولايات المتحدة الأمريكية استغلال الموقف مع ألمانيا الصاعدة بقوّة، لتجبر وبقسوة الحكومة العمالية لهارولد ولسون حينها على خفض الإنفاق الحكومي، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، وعلى تبنّي سياسة ضريبية متشدّدة، مع رفع القيود على الواردات.

إنّ هذه التجربة المريرة بقدر ما كانت فرصة وشاهدا على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عل صندوق النقد الدولي، وتحكّمها المطلق في رسم سياساته وصناعة قراره، بقدر ما كانت نقطة تغيير حاسمة في عدم توجّه بريطانيا للصندوق مرّة أخرى، ودرسا مهما للدول الصناعية الغربية للتخلي –النهائي- عن فكرة الاستفادة من أموال الصندوق.

ثانيا – اللوائح الممهّدة للمنهج الجديد للصندوق "برامج التعديل الهيكلي":

عقب نجاح صندوق النقد الدولي في فرض فكرة التمويل المشروط، وما مارسه في حق كل من بريطانيا وتشيلي، أدركت قيادته أن الدور الجديد بعد انهيار نظام بريتون وودز يقتضي تصميم توجّه ومنهج متكامل يعكس الخلفية الاقتصادية الرأسمالية للدول الصناعية الكبرى، ولاسيما الرأسمالية المالية الأمريكية، والعمل على نشرها في الدول النامية، فتكون برامج الإصلاحات الاقتصادية فيها على هدي الليبرالية الجديدة.

1- التوجّه الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل استكمال اللوائح الداخلية: عمليا، جرى في أفريل 1978 على مستوى الصندوق استكمال اللوائح الداخلية بتضمين ثلاث فقرات خاصة، تتعلّق **بالمساندة المالية، والمساعدة الفنيّة، والمراقبة**، لتدعيم هذا التوجّه الجديد:

1-1- المساندة المالية: وتعتبر إشارة صريحة إلى المهمّة الجديدة للصندوق، من خلال منحها القروض للدول النامية التي تلجأ إليه، وأيضا التوسّط لحصولها على الائتمان من المصارف التجارية العالمية ونادي باريس ولندن من خلال شهادة حسن السلوك التي يمنحها للدول التي تخضع لشروطه وتلتزم بتطبيقها.

1-2- المساعدة الفنية: وتشير إلى تمكّن صندوق النقد الدولي من فرض نفسه كشريك فعّال في تصميم السياسة الإصلاحية للدول النامية، وبناء المؤسسات المالية والنقدية فيها، كالبنوك المركزية والأنظمة المالية، بل

يوصي بتقلّد أفراد معروفين لديه للمناصب الرفيعة في الوزارات المتصلة بإدارة الاقتصاد، وذلك حتى يتسنّى تمرير المنهج الليبرالي للصندوق ووصفاته الإصلاحية.

1-3- الرقابة: إن هذه المهمّة لم تعد محصورة في قيام الصندوق بمراقبة المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالتضخم وكمية النقود المتداولة وتطوّر مديونية الدولة والميزانية الحكومية، بل تعدّى إلى مراقبة مدى تطبيق الحكم الراشد في إدارة القطاعات الحساسة، لاسيما منها القضاء والاقتصاد، وهو بهذا يقنّن -نوع ما- تدخّله في جانب سيادي للدولة العضو التي تلجأ إليه.

2 - مضمون برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي: في 1979، عرض صندوق النقد الدولي توجّهه الجديد، ورؤيته الإصلاحية التي يساعد على ضوئها الدول النامية على إصلاح مكامن الخلل في اقتصادها، حيث ترتكز برامج التعديل الهيكلي على مبدأ المشروطية، والأخذ بعين الاعتبار للأهمية البالغة للتدفقات المالية العالمية.

وعلى مستوى هذا الطرح الجديد -حينها- بدأ تداول مصطلحات واسمة لهذا البرنامج، وهي: الليبرالية والتحرير والاستقرار والخصخصة (الخوصصة)، ومن أهم ما ميكانيزماتها نجد:

- الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة من خلال انتهاج التقشف المالي، وإلغاء الإنفاق الحكومي الموجّه لمناح معيّنة؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛
- رفع معدلات الفوائد بغية الحد من حجم الائتمان الداخلي؛
- إلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية؛
- تعزيز تخصّص الاقتصاد الوطني بإنتاج السلع القابلة للتصدير؛
- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية؛
- خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة؛
- تشريع اللوائح القانونية الضامنة لحقوق المشاريع الخاصة(1).

ثالثا - برامج التكيف الهيكلي وإرهاق شعوب الدول النامية وتفكيك مفاصل اقتصادياته:

بعيدا عن الديباجة في عرض صندوق النقد الدولي لتوجّهه الجديد وتبشيره بمزاياه، فإنّ هناك الكثير مما يمكن انتقاده على تطبيق هذه الوصفة على الدول النامية وإلزامها بها، فالتقشف الذي يمسّ الإنفاق الحكومي من شأنه التأثير على قطاعات حساسة في هذه الدول، **فعلى الجانب الاجتماعي** يؤثّر سلبا على قطاعي الصّحة والتعليم اللذين يعانيان ابتداءً من قلة التمويل، لاسيما مع انتشار الأمية ونقص الخدمات الصحية، وهما من

---

(1) - تم ذكر الدول النامية بصفة خاصة في هذه الفقرة لأنه من الناحية العملية، ومنذ ذلك الوقت، لم تعد الدول المتقدّمة تلجأ إلى صندوق النقد الدولي، وصارت شروطه الثقيلة مفروضة على الدول النامية فقط.

العوامل المعيقة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، كما أن هذا التخفيض في الإنفاق الحكومي يمتد إلى دعم الوقود والمواد الغذائية الأساسية، مما ينعكس سلبا على مستوى التغذية وما ينتج عنه من أمراض[(1)].

وعلى **المستوى الاقتصادي**، فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية ستنخفض معه القوة الشرائية للمواطنين، وذلك لكونهم سيضطرون إلى دفع مبالغ أكبر في مقابل السلع الأجنبية، ويتأكّد التضييق أكثر على هؤلاء المواطنين عند رفع معدلات الفائدة، إذ من شأن هذا الرفع أن يؤدّي إلى خنق المشاريع الصغيرة والحرفية والزراعية التي يعتمد نجاحها على القروض الميسّرة، ومع ضعف تنافسيتها، ستضطر الكثير منها إلى الانسحاب أمام القدرة التنافسية للمنتجات الأجنبية التي تغرق بها السوق المحلية، بفضل إزالة أكبر قدر ممكن من الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

وإلى كل ما سبق، تنضمّ إشكالية حرية تدفّق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي تلاقحت لديها الخبرة بالإمكانات المالية والتكنولوجية، وهو ما من شأنه أن يفسح أمامها المجال للسيطرة على الأسواق الوطنية، وإغراقها بالسلع المختلفة، خصوصا بعد انسحاب المؤسسات الخاصة غير القادرة على مجاراة الشركات الأجنبية، وما لحق بالمؤسسات العمومية من حلّ أو خصخصة.

كما أن الإجراء المتعلّق بتخصّص الدولة في نوع أو أنواع محددة من السلع التصديرية (الأولية عموما)، وما يتطلبه من زيادة تركيز عليها، سيساهم من دون شك في نوع من إهمال المجالات الأخرى، والتسبّب في مسّها بموجة من الإفلاس وما ينجرّ عنه من فقدان لآلاف المناصب من الشغل، لتزداد بذلك معضلة البطالة في الدول النامية حدّة، هذا، دون أن يهمل التحليل كون المواد الأولية معروفة بتذبذب أسعارها على المديْن القصير والمتوسط، واتجاهها نحو الانخفاض في الأسواق الدولية على المدى الطويل، وسيزداد التدهور أكثر في المستوى المعيشي حينما تصبح الشركات الوطنية الحساسة كالكهرباء والماء والنقل وغيرها ضمن ملكية القطاع الخاص، وهو قطاع يستهدف الربح بعيدا عن المشاريع الاجتماعية[(2)].

في مقابل كل هذه الملاحظات، فإن الدول الصناعية تدرك جيّدا أن برنامج التعديل الهيكلي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي على الدول النامية سيجعل منها مصادر للمواد الأولية الزهيدة، وسوقا لمنتجاتها المتنوعة، وستكون أرباح الشركات العملاقة صاحبة القسط الأكبر من الأرباح والامتيازات، وذلك لاستفادتها من إجراءات إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية، وما يرافقها من امتيازات.

[(1)] – في هذا السياق لا يستهدف البحث تقييم برامج التعديل الهيكلي من حيث النجاعة أو عدمها، وإنما هو قراءة لآثارها، للاستزادة حول الآثار الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، يمكن مراجعة:

- Heba Ahmed Nassar (1993), Quelques conséquences sociales des programmes d'ajustements structurel, Egypte Monde Arabe, Revue.org, Edition électronique, disponible sur : http://ema.revues.org/1262 .

[(2)] – لمزيد من التفاصيل راجع:

- سميرة إبراهيم أيوب، (2006): **صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي –دراسة تحليلية تقييمية–** ، مركز الإسكندرية للكتاب، ص 125

وبالعموم، فإن خلاصة الملاحظات حول تطبيق هذا البرنامج في إطار الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، تُبيّن اضطرار كثير منها إلى القبول به في ظل حاجة هذه الدول إلى السيولة من جهة، وإحجام المصارف التجارية العالمية عن إقراضها إلاّ بعد حصولها على تزكية الصندوق من جهة أخرى، وهو ما جعل كثيرا من الدول المستقلة حديثا لا تجد بدّا من الانضمام إلى صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه، أملا في نيل تزكيته. واستكمالا لهذا السياق، لعله من المفيد أن نقول بأن كل الإجراءات التي يرتكز عليها برنامج التعديل الهيكلي تتلاقح لتنتج ثلاث خصائص أساسية:

- الانعكاسات السلبية على المواطنين وعلى مفاصل وهيكل الاقتصادي الوطني؛
- تعزيز تبعية الاقتصاد الوطني للقوى الرأسمالية، وتحديد دوره ضمن دائرة التخوم؛
- خدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى وشركاتها العملاقة[1].

من كل ما سبق يتجلّى التوجّه الجديد لصندوق النقد الدولي بعد انهيار النظام النقدي الدولي الذي نشأ في أحضانه وظروفه، وأنّه كمؤسسة نقدية دولية يسعى لتثبيت هيمنته وفرض توجّهه الليبرالي على كل دوله الأعضاء، وسنحاول من خلال المطلب الموالي تقديم عرض عام لما حفل به عقد الثمانينات من القرن الماضي من نشاط للصندوق في ظل توجّهه الجديد.

المطلب الثالث: إدارة صندوق النقد الدولي لأزمة المديونية من خلال منهجه الجديد

بعد أن اقتنع صندوق النقد الدولي عقب انهيار نظام نشأته – بريتون وودز– بضرورة تحويل اهتمامه إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية في الدول التي تطلب مساعدته، وتصميمه لبرامج التعديل الهيكلي في هذا السياق، جاءته ظروف عقد الثمانينات مواتية لتطبيق هذا التوجّه على اقتصاديات في أمريكا اللاتينية عانت من أزمة تفاقم المديونية، وهو ما ستناوله هذا المطلب.

أولا – تدخّل صندوق النقد الدولي في أزمات أمريكا اللاتينية:

شهد عقدا الستينات والسبعينات من القرن الماضي توسّعا هائلا في ظاهرة البترودولار، وتوسّعت معها قروض الدول النامية، فبعد أن كانت لا تتجاوز 67 مليار دولار في 1970، وصلت إلى 111 مليار دولار في 1973، وإن كانت هذه الزيادة حدثت قبل الصدمة النفطية الأولى، فإنها معدل تسارع الزيادة كان كبيرا، ليصل مجموع ديون الدول النامية إلى 1979 إلى 457 مليار دولار[2]، والجدول اللاحق يبيّن تفاصيل أكثر حول مديونية الدول النامية حسب المناطق الكبرى.

---

[1] – أرنست فولف، (2016)، مرجع سابق ص 50.

[2] - voir : Véronique Kessler (1990), **la dette de tiers monde 1970 – 1979**, revue d'économie financière, Edition le Monde, France pp 159 -160.

الجدول رقم (3-3): تطوّر ديون الدول النامية حسب المناطق الكبرى / مليار دولار

	1970	1973	1979	1982	1985	1988
أمريكا اللاتينية والكاريبي	27.9	44.7	196.4	333.5	389.4	427.5
أفريقيا الشمالية وش. الأوسط	4.4	8.1	48.6	72.6	91.7	120.3
إفريقيا جنوب الصحراء	5.8	9.9	46.7	70.3	96.2	139.6
آسيا الشرقية والباسيفيك	8.4	15.6	69.1	124.8	168.6	206.1
آسيا الجنوبية	11.6	16.3	31.9	49.2	68.1	95.6
أوروبا والبحر المتوسّط	8.8	16.1	64.0	102.6	138.3	166.8
الإجمالي	**66.9**	**110.6**	**456.6**	**752.9**	**952.3**	**1155.9**

Source : Véronique Kessler (1990)**, la dette de tiers monde 1970 – 1979,** revue d'économie financière, le Monde Edition, France, p 160.

وتشير بيانات هذا الجدول بوضوح إلى أن ديون دول أمريكا اللاتينية تمثّل القسط الأكبر من هذا الإجمالي، ففي الفترة 1973-1982 تضاعفت عدة مرات، فبعد أن كانت ديونها لا تتجاوز 44.7 مليار دولار في بداية الفترة، ارتفعت إلى 333.5 مليار دولار في نهايتها، هذا من دون إغفال إشكالية زيادة خدمة الديون من 12 مليار دولار إلى 66 مليارا في 1982، وهو ما كشف عن وجود أزمة قوية بإمكانها التسبّب في انهيار العديد من الدول فضلا عن المصارف العالمية، لهذا فقد استغل صندوق النقد الدولي هذا الظرف –وفي إطار مهامه– ليتدخّل لفك هذه الأزمة، ليخدم بذلك مصالح الدول الصناعية الكبرى من خلال وساطته بين بنوكها المتأثرة بالأزمة وبين الدول التي ترزح تحت المديونية الخانقة(1)، وسنحاول باختصار التعرّف على دوره في أمريكا اللاتينية كنموذج.

1- تدخّل صندوق النقد الدولي في أزمة مديونية أمريكا اللاتينية: البداية كانت بالمكسيك، إذ عقب موجة الكساد التي عرفها الاقتصاد العالمي، وارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية، وتراجع عائد الصادرات البترولية للمكسيك، وما أفرزه ذلك من هروب 55 مليار دولار بين عامي 1979 و1982، وتسجيل عجز في الميزان التجاري بنحو 5.8 مليار دولار، عقب هذه البوادر، لم تعد المصارف الأجنبية مستعدة لمنح قروض جديدة للمكسيك، وهو ما زاد من تدهور الاقتصاد المكسيكي وانهياره.

1-1- لجوء المكسيك إلى صندوق النقد الدولي: في ظل المعطيات السابقة، اضطرت المكسيك أمام انغلاق حلقات أزمتها، أن تبعث وفدا حكوميا إلى ولاية واشنطن للدخول في اجتماع مع كل من مدير صندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الفيدرالي الأمريكي، ووزير الخزانة الأمريكي، ليعلن هذا الوفد عجز بلاده المكسيك عن الالتزام بسداد التزاماتها المالية، مع المناشدة بتعليق تسديد خدمة الديون لثلاثة أشهر، وأمام هذا الوضع، تم إجراء جرد عام ودقيق لديون المكسيك لصالح المصارف العالمية، ليتبيّن أن عمق الأزمة المكسيكية أكثر من

(1) - Arnaud ZACHARIE et Olivier MALVOISIN, (2003), Op.cit., p 25-26.

التوقّعات، إذ بلغ 80 مليار دولار، وكان واضحا أن توقّف المكسيك عن تسديدها سيتسبّب في حدوث انهيار الكثير من المصارف الأمريكية، والأوروبية واليابانية، ومن ثمّ قد يتطور الوضع إلى أزمة مالية عالمية.

1-2- جهود صندوق النقد الدولي في علاج الأزمة من خلال المنهج الجديد: من أجل تطويق الأزمة المكسيكية، سارع صندوق النقد الدولي إلى استدعاء ممثلين عن 800 مصرف للمشاركة في اجتماع طارئ بولاية نيويورك، بهدف إيجاد حل سريع وعملي لهذه الأزمة أو على الأقل العمل على تأخير إعلان إفلاس دولة بحجم المكسيك، وفي هذا السياق، استطاع الصندوق بقيادة مديره الفرنسي Jacques Larosière أن يمارس دور الوسيط بين المكسيك والمصارف التجارية العالمية، بحيث استطاع افتكاك 5 مليار دولار لتوظيفها في تثبيت الاستقرار، كما أعلن عن استعداده لتقديم قرض قيمته 3.3 مليار دولار، إضافة إلى افتكاك موافقة البنوك المركزية لعشر دول غربية ومعها بنك التسويات الدولية على تنفيذ حزمة من الإجراءات المالية قصيرة المدى.

2- صندوق النقد الدولي وانتشار الأزمة وفرض منهجه: لأن أسباب الأزمة في جوهرها عالمية، لم يتوقّف الأمر عند المكسيك، وأعلنت البرازيل في أواخر عام 1982 عن عجزها هي الأخرى عن الاستمرار في تسديد أقساط خدمة ديونها، فالارتفاع في معدلات الفائدة الأمريكية، وتراجع صادراتها على خلفية الكساد العالمي، وتزايد معدل التضخم، هي مظاهر لانهيار الاقتصاد البرازيلي دفعت البلاد إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وقد كان تدخّله من غير تأخير لتقديم وصفته الإصلاحية وفقا لمنهجه الجديد.

ففي حالة المكسيك، ربط صندوق النقد الدولي منحه لـ 3.3 مليار دولار بتنفيذ صارم لحزمة من الإجراءات التي يتضمّنها برنامج التعديل الهيكلي، على رأسها إلغاء دعم الأسعار لصالح المواد الغذائية الأساسية، والخفض الكبير في مستوى الأجر الحقيقي، فبين عامي 1982 و1986، تراجع مستوى الأجور الحقيقية بنسبة 38 %، ولم يكن الأمر مختلفا مع البرازيل، إذ طالبها الصندوق ببرنامج تقشّفي صارم، وبإلغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، التي كان هدفها الأساسي، حماية المشاريع الوطنية المتوسطة مما تفرضه منافسة المشاريع الأجنبية العملاقة.

بعد هاتين الدولتين، انتشرت أزمة العجز عن التسديد في أمريكا اللاتينية لتمسّ دولا أخرى، فحتى الربع الأخير من عام 1983 وصل عدد الدول التي اضطرت إلى إعادة هيكلة ديونها إلى 16 دولة، وعلى رأسها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا[1]، التي بلغ مجموع ديونها تجاه المصارف الدولية 176 مليار دولار، منها 37 مليارا لصالح أربع مصارف أمريكية.

---

(1) – يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول برامج التعديل الهيكلي وتجاربها في بعض الدول النامية على غرار الجزائر و البرازيل وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وكولومبيا جزر الموريس في:

- Eric Toussaint et autres,(2000) : **les peuples entrent en résistance**, collection ATTAC. Centre Europe – Tiers Monde (CETIM). France. PP 19-126.

إنّ تدخّل صندوق النقد الدولي في إدارة هذه الأزمة – وإن كانت ضمن مهامه – لم تكن لصالح هذه الدول بقدر ما كانت لصالح المصارف التجارية، إذ لم يكن لهذه الأخيرة مخرج غير إقراض المكسيك وباقي الدول من جديد حتى تستمر في التسديد ولا تعلن إفلاسها، لكن من جهة أخرى يمكن الوقوف على مزايا هذه الوضعية، إذ تمكّن الصندوق من فرض شروط عزّزت دور هذه المصارف وقوّت موقفها، كما أنها يسّرت لها تحصيل الديون، هذا فضلا عن تمكّن الصندوق من فرض رؤيته للإصلاحات الاقتصادية وفقا لمنهجه الجديد، مستعينا في ذلك بمبدأ المشروطية.

3– تعاظم دور نادي باريس: إن الإجراءات التي فرضها صندوق النقد الدولي المطلوب تنفيذها لم تكن بعيدة عن نادي باريس، ففي رحابه جرى تبادل الآراء حول هذه الخطوات العملية المشروطة، ليتعاظم بذلك دوره على المستوى الدولي، فبعد أن كان متوسط عدد الدول التي تعقد معه اتفاقات لا تتجاوز الأربعة بالمتوسّط خلال الفترة 1956–1980، ارتفع بسبب مشروطية الصندوق والتنسيق بينهما إلى 12 اتفاقية سنويا بداية من 1982، لتبلغ 24 اتفاقية في 1989.

ولأن هذا النادي ليس له طابعا رسميا، فإن عمله لا تضبطه قواعد ولوائح مكتوبة كقانون داخلي، وإنما تحكمه مبادئ عامة تقدّس مصلحة الدول الأعضاء الدائنة، إذ تتخذ قراراته بالتوافق والإجماع، ويفرض هو الآخر مبدأ المشروطية عند تعامله مع الدول المدينة التي تلجأ إليه، حتى تخضع لتنفيذ برامج الصندوق (اتفاقات الاستعداد الائتماني، أو تسهيل الصندوق الممدد أو غيره)، ولضمان قوّة قراراته، يعمل أعضاؤه يعملون بمبدأ التضامن ويمارسون مهامهم ومفاوضاتهم كمجموعة واحدة، على عكس الدول المدينة، التي تتم المفاوضات مع كل دولة منها على حدا، كما أنه يطبّق بصرامة مبدأ "التعامل على نحو مقارن" الذي يحضر على كل دولة عقدت اتفاقا مع النادي أن يحصل على قروض من جهة أخرى بشروط أكثر قساوة من شروط اتفاقه مع النادي، لهذا، فإن الاجتماعات وتفاصيل المفاوضات والاتفاقات التي تتم في رحاب هذا النادي تكون بعيدة عن الرأي العام والصحافة، ومن دون قوائم للمشاركين فيها، ويُكتفى فقط بتدوين النتائج المتوصّل إليها. وليس أدلّ على قوّة هذا النادي من معرفة أن عدد الدول التي خضعت لشروطه هو 90 دولة، بإجمالي اتفاقيات عددها 433 اتفاقية، وإجمالي ديون بلغت 583 مليار دولار[1].

ثانيا – البعد الأيديولوجي في وصفات صندوق النقد الدولي وصناعة الصورة القاتمة:

1– الصورة القاتمة لبرامج صندوق النقد الدولي وتصاعد المقاومة: تختلف حدّة الآثار السلبية لتطبيق برامج التعديل الهيكلي من بلد إلى آخر، ولكن هناك إجماع على وجود هذه الآثار وعلى مقاومتها في كل الدول التي أقدمت على الاستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، وقد تجلّت هذه المقاومة الواسعة لبرامجه في العديد من

---

(1) – من الموقع الرسمي لنادي باريس (http://www.clubdeparis.org)، تاريخ الاطلاع: 27 جويلية 2017.

المظاهر، منها خروج الآلاف من الجماهير للتعبير عن تذمّرهم ورفضهم للإجراءات الحكومية المتخذة في إطار التقشّف الصارم الذي يفرضه الصندوق، ففي الشيلي التي سبق الحديث عنها استخدم الجنرال بينوشيه القوّة القمعية للقضاء على المعارضين والمحتجين ليتسبب في الكثير من القتلى والجرحى باعتراف بينوشيه نفسه. وعلى ذات المنوال في الشيلي، استولى الجيش على السلطة وفرض برنامجا تقشفيا صارما وواجه المعرضين بقوة السلاح، ليخلّف وراءه نحو 30 ألف مواطن، جلّهم من الجامعيين والنقابيين.

وحدثت إضرابات واحتجاجات على وصفة صندوق النقد الدولي في أنحاء كثيرة من العالم، في مصر 1977، وفي المغرب في 1981، أين تعرّض المئات في الدولتين للقتل، وأكثر منهم لإصابات، وفي جمهورية الدومينيكان في 1981 أيضا، وفي نيجيريا في 1986، وفي النيجر في 1990، وفي جمهورية الترينيداد أيضا بسبب برامج التقشّف ورفع الدعم عن أسعار المواد الأساسية في هذه البلدان، وبالجملة فإن 39 دولة –خلال الفترة (1976 – 1992)– هزّتها احتجاجات عنيفة وإضرابات بسبب برامج التعديل الهيكلي التي يوصي بها الصندوق ويفرضها على الدول النامية التي تلجأ إليه، وهو بهذا قد صنع صورة سيّئة عنه لازمته حتى وقتنا الراهن[1].

2– البعد الأيديولوجي لبرامج صندوق النقد الدولي ومشروطيته[2]: لقد رأينا في الفقرات السابقة كيف تمكّن صندوق النقد الدولي من ابتداع منطق المشروطية الذي تعاون من خلاله مع نادي باريس وكل القنوات المالية في العالم، ولم يعد بإمكان أي بلد نام الحصول على قروض إلاّ من خلال تحصيل تزكية الصندوق بعد كتابة خطاب النوايا وتضمينه الرضوخ التام في تطبيق السياسة الاقتصادية التي يرتضيها، وهي سياسة اقتصادية تأتي بمثابة جرعات ثابتة صالحة لكل الأمراض الاقتصادية، تعتمد بالأساس على تحقيق التوازن في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات والتكاليف والأسعار.

يتحقّق ذلك من خلال تعميق ثقافة السوق وتوسيع نطاق عمل القطاع الخاص بعد تهيئة المناخ الإداري والقانوني لصالحه، ومحاباته بالإعفاءات الضريبية والرسوم المختلفة وتيسير حصوله على القروض، مع تضييق هامش تدخل الدولة وقطاعها العام لصالح ميكانيزمات السوق، كل ذلك من شأنه أن يوسّع فرص ربح القطاع الخاص.

إن التحليل السابق لا يعني وجوب معاداة القطاع الخاص، ولكنه يؤشّر على مكمن الخطأ في سياسات صندوق النقد الدولي ومنهجه، الذي يفرض في علاجه للمشكلات الاقتصادية للدول النامية مدخلا نقديا ماليا يُعنى فقط بالكميات والمقادير النقدية والمالية، بما يضمن تحقيق التوازن النقدي والمالي، بغض النظر عن

---

[1] – أرنست فولف، (2016)، مرجع سابق، ص ص 61 – 64.

[2] – حميد الجميلي، مرجع سابق: ص ص320 – 323.

الاعتبارات الخاصة بالتنمية والاعتبارات المتصلة بالرعاية الاجتماعية، وهو مدخل دقيق يضمن به صندوق النقد الدولي من خلال قسوة شروطه استرداد أمواله (التي يديرها نيابة عن مراكز الرأسمالية العالمية).

وقد أثبتت كثير من التجارب فشل هذا المنهج في تخليص الدول –التي اضطرت إلى اللجوء إلى صندوق والرضوخ لسياسته– من مشكلاتها الاقتصادية، بل في كثير من الحالات عانت من تغوّل القطاع الخاص بعد تفكّك القطاع العام، وتقليص قطاع الخدمات الاجتماعية، وتدمير جزء من القطاعات الوطنية الناشئة في الصناعة والزراعة بعد الانفتاح الكلي على الأسواق الرأسمالية، تحقّقت هذه المآسي خصوصا في ظل تطبيق أسلوب الصدمة.

الجدول رقم (3–4): الحصة الموجّهة للخدمات الاجتماعية مقابل تلك الموجّهة لخدمة الديون في عينة من الدول الفــقيـــــرة

الدولة	حصة الخدمات الاجتماعية	حصة خدمة الديون
البينين	% 9.5	% 10.8
الكاميرون	% 4.0	% 36.0
ساحل العاج	% 11.4	% 35.0
كينيا	% 12.6	% 40.0
النيجر	% 20.4	% 33.0
أوغندا	% 21.0	% 9.4
تنزانيا	% 15.0	% 46.0
زمبيا	% 6.7	% 40.0
الهندوراس	% 11.5	% 21.0
نيكارغوى	% 9.2	% 14.1

Source : PNUD (2000) : Rapport sur la pauvreté, Nations Unies.

لقد كان لبرامج التكييف أو التعديل الهيكلي إلى نتائج عكسية في كثير من الدول التي اضطرت إلى تطبيقه، ويكشف الجدول (3–4) عن جانب من جوانب هذه الآثار الحادة لهذه البرامج، على غرار التسريح الواسع لعمال الوظيف العمومي، والتفكيك الكبير الممنهج لعدد معتبر من الخدمات الهامة كالتعليم والصحة، وهي كلها ظروف انتقصت من جانب الخدمات الاجتماعية العامة لصالح خدمة الديون، مما ترك أثرا عميقا على مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول ومعدل وفياتهم، بله حصولهم على ضروريات الحيات كالوصول إلى المياه الشروب.

ثالثا – الفجوة بين أهداف التنمية المستقلّة في الدول النامية وأهداف صندوق النقد الدولي[1]:

على ضوء ما تقدّم، يمكن القول أن قضايا التنمية في الدول النامية لا تشغل حيزا واسعا من اهتمامات صندوق النقد الدولي، فهو لا يلتفت إلى المشاكل الهيكلية في هذه البلاد بقدر سعيه إلى دمجها في السوق

[1] – فـــؤاد مرسي، (1989): **صندوق النقد الدولي قمــــة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان الناميـــــة**، مجلـة المنار، العدد 54، ص 28.

العالمية كتخوم تابعة لمراكز الرأسمالية العالمية، لهذا فإن غالب اهتمامه ينصبّ على تنظيم التدفقات المالية والنقدية التي تترجمها موازين المدفوعات والموازين العامة، وكامتداد طبيعي لهذه الرؤيا فإن الصندوق سيركّز على الأدوات النقدية في برامجه الخاصة بتصحيح الإختلالات التي تعاني منها اقتصاديات العالم النامي.

ومن الناحية العلمية، تتأسّس دراسات صندوق النقد الدولي على النظرية الاقتصادية الحديّة، وهي النظرية الرسمية المعتمدة في كبرى جامعات العالم التي تحتضنها الدول المتقدّمة، ليكون الصندوق بذلك منحازا بشكل كامل إلى منهج محدّد بصرف النظر عن مدى صحّته أو فعاليته في حل المشكلات الاقتصادية المتنوّعة[1].

لقد قام خبراء صندوق النقد الدولي –انطلاقا من النظرية الاقتصادية الحديّة– ببناء نماذج رياضية تستهدف التوصل إلى كيفية تحقيق التوازن المنشود في التدفقات المالية، وهي نماذج تلائم أوضاع الدول الرأسمالية المتقدّمة التي تملك أجهزة إنتاجية قائمة تعكّر على أجزاء منها –في بعض الأحيان– أزمات دورية، ومن هذا المنطلق، ستكون هذه النماذج صالحة لبعث الحركة في هذه الأجهزة الإنتاجية المعطّلة، وبالمقابل فإن الإشكالية التي ترزح تحتها الدول النامية مختلفة تماما، فهي تفتقد إلى وجود هذه الأجهزة أساسا، وبهذا تكون خلاصة القول في هذا الشأن، هي أن المشكلات الاقتصادية بين الدول المتقدّمة والدول النامية ليست متطابقة، فبينما تسعى الدول الرأسمالية المتقدّمة إلى حل مشكلة التشغيل الكامل للعمالة والأجهزة الإنتاجية، تكون مشكلة الدول النامية أعمق، فهي تستهدف إنشاء هذه الأجهزة ابتداء، ولا يمكن للنظرية الاقتصادية الحدية التي يعتمدها الصندوق أن تكون صالحة لحل المشكلتين مع الفارق العميق بينهما.

ونخلص في آخر هذا المبحث إلى أن أداء صندوق النقد الدولي خلال هذه العقود الأربعة كان أقل مما يتطلبه استقرار النظام النقدي الدولي، كما أنه تحوّل عن هذه المهمّة إلى مهمة إدارة مرحلة الفوضى النقدية الدولية التي أعقبت انهيار نظام بريتون وودز، الذي أنشأته الهيمنة الأمريكية، ثم أعلنت عن انهياره بعدما لم يعد يخدم مصالحها، أما الدول النامية فتأكّد دورها الهامشي كمجرّد تخوم تستمد حركيتها من المراكز الرأسمالية، وقد شكّلت هذه الوضعية دافعا قويا للمطالبة بإصلاح سياسات صندوق النقد الدولي.

[1] – لم يكن خبراء صندوق النقد الدولي يلقون معارضة شديدة فيما يخص الخلفية الاقتصادية لتحليلاتهم للمشاكل الاقتصادية والبرامج التي يُعدّونها، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي وانضمام العديد من الدول التي تمتلك تراكمات معرفية وخلفيات اقتصادية مختلفة عن تلك التي يبشّر بها الصندوق، قد فتح الباب أمام اعتراضات ومناقشات علمية داخل الصندوق نفسه، وسيتم تناول هذه النقطة في الفصل اللاحق.

المبحث الثالث

إدارة صندوق النقد الدولي للأزمات المالية في مرحلة اللاانظام

إن الصورة القاتمة التي انطبعت –في الأذهان– حول المنهج الجديد الذي تبناه صندوق النقد الدولي بعد انهيار نظام بريتون وودز وفشل محاولات ترميمه، والذي يفرض من خلاله التوجّه الاقتصادي الليبرالي على الدول الأعضاء الطالبة لمساعدته في تخطّي أزماتها الاقتصادية، ليست إلاّ جزء من صورة أكبر تُجلّي المدى الحقيقي لانحراف الصندوق عن مهامه الأصلية من جهة ، وتكشف من جهة أخرى حجم إخفاقه في إدارة مرحلة الفوضى النقدية الدولية التي تهز مفاصل الاقتصاد العالمي بشكل دوري منذ انهيار نظام بريتون وودز.

المطلب الأول: العولمة المالية وأزمات الاقتصاد العالمي

بعـــيدا عن الإغراق في التفاصيل والتأصيـل المفاهيمي للعولمة ونسق تطـــوّرها وإرهاصاتها، فإنهـــا –اليـــوم– ظاهرة فرضت نفسها على ساحات النقاش، الأكاديمية منها والمؤسساتية، فظفرت بذلك بحيز واسع من اهتمامات الباحثين وكتاباتهم، وما يتوجّه إليه هذا المطلب هو محاولة تفكيك مركّبات العلاقة بين العولمة الاقتصادية وأزمات الاقتصاد العالمي، قبل أن يتم تناول منهج صندوق النقد الدولي –كمؤسسة تتبنى خطاب العولمة– في التعامل مع أزمات الاقتصاد العالمي.

أولا – الطبيعة الهيكلية الدورية لأزمات الاقتصاد العالمي في أدبيات الفكر الاقتصادي:

عبر مراحل كثيرة من عمر الرأسمالية، عرف هذا النظام العديد من الأزمات والاضطرابات التي تختلف من حيث شدّتُها وعمقُ أثرها، وعلى الدوام، رافق ظاهرة الأزمات الاقتصادية –العميقة في التاريخ– محاولات لتفسيرها والوقوف على أسبابها، بداية من الاقتصادي (Sismondi) الذي وجّه في منتصف القرن التاسع عشر انتقادا للمدرسة الكلاسيكية التي بشّر روّادها بفعالية اليد الخفية التي يستحيل معها حدوث أزمات اقتصادية، بفضل ما تتمتع به السوق الحرة من آليات تضمن تحقيق التوازن التلقائي، وقد طال انتقاده أيضا –في إطار التحليل نفسه– قانون المنافذ الذي جاد به الفرنسي "جون باتيست ساي"، والذي يقضي بأن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، مهملين بذلك أثر ما يعرف بظاهرة الإفراط في الإنتاج وما تسبّبه من توليد للأزمات[1].

وعلى خلاف الاهتمام الثانوي الذي حظي به موضوع الأزمات في المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فإن كارل ماركس أولاه أهمية خاصة، أين خلصت تحليلاته في هذا الباب إلى أن الأزمات في ظل النظام الرأسمالي حتمية الوقوع ، فالمشكلة حسبه تكمن في طبيعة أسلوب الإنتاج في هذا النظام وما يحمله

---

(1) - Jacques Pavoine, (1994) **: Les Trois Crises du XX^{e} Siècle**, Edition Ellipses, Paris, P 29 - 30.

من تناقضات تفضي في الأخير إلى وقوع الأزمة، وهو بهذا يؤكّد على أثر ظاهرة الإفراط في الإنتاج في توليد الأزمات التي تعتبر أولا وآخرا فوضى واختناق في الأسواق وإفلاس وبطالة[1].

ثم جاءت أزمة الكساد العظيم (1929–1933) لتفتح آفاقا جديدة في فهم الرأسمالية، وتقدّم قراءات جريئة وقتها، وتثور على بعض مسلمات هذا النظام، إذ تصدّى كثير من الاقتصاديين وقتها لتفكيك هذه الأزمة، وفهم طبيعتها وصياغة حلولها، وشكّلت كتاباتهم منعرجا حاسما في أدبيات التحليل الاقتصادي للأزمات، إذ ظهرت معها نظرية هايك التي سطّرها في كتابه "الثمن والإنتاج" (1931)، وحلّل بها الأزمة من خلال واقع إفراط الرأسمالية وقتذاك في تصنيع وسائل الإنتاج على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية، وهي الظاهرة المعروفة بظاهرة الإفراط في الترسمل، التي قد تعود نشأتها إلى التخصيص الخاطئ لعناصر الإنتاج بسبب التوسع المفرط في عمليات الإقراض[2]، ثم جاء إسهام جون مينارد كينز بارزا وجريئا على مستوى الطرح، وهو طرح بناه على مدخلين، **الأول** منهما عُني بدور الدولة –من خلال تدخّلها في الاقتصاد– في تحقيق التشغيل الكامل ونطاق هذا الدور، و**الثاني** حول نظرية النقود التي أفاض فيها من خلالها مناقشة قضايا الأسعار والتضخم والانكماش وغيرها.

إن هذه الأفكار التي تضمّنها كتابه الموسوم بـ "النظرية العامة للفائدة والنقود والتوظيف"، قد رفعت أطروحة كينز إلى مصاف الأفكار التي طرحها كارل مارس، إذ أوصله تعمّقه في قراءة طبيعة الرأسمالية إلى أن لهذا النظام ميلا ذاتيا إلى عدم التوازن، ينشأ داخل النظام نفسه بفضل آليات العمل التي يعتمدها، متسببا في وقوع الأزمــات بشكل دوري، وفي ظل عجز هذا النظــام –وهو في حالة ركود– عن إعادة التوازن المفقود بين العرض والطلب الكليين، فإن الأمر يتطلب تدخّلا تمارسه الدولة لتعيد تشغيل آليات عمله –النظام– من جديد[3].

لقد حفل العالم الرأسمالي بالأفكار الكينزية لبضعة عقود، حينما كان لها ما تقدّمه للرأسمالية من الداخل، وتصدّ عنها التمدد الاشتراكي الزاحف من الشرق، لكن ازدهار هذه الأفكار لم يكن سرمديا، فبعد انهيار نظام بريتون وودز عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات النقدية والمالية التي صاحبها تضخم وركود، وكانت تلك فرصة سانحة لهجوم ميلتون فريدمان وأنصاره على الأفكار الكينزية وتخطئتها، ليبثوا بذلك الحياة من جديد في أفكار آدم سميث ودافيد ريكاردو ومن سار في رحاب أفكارهم حول ضرورة ابتعاد الدولة وفسح المجال لميكانيزمات السوق الحرة.

---

(1) – دانييل أرنولد، (1992): **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمه عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص ص 138 – 139.

(2) – المرجع نفسه، ص ص 151 – 152.

(3) – توفيق المديني، (2004): **وجه الرأسمالية الجديد – دراسة –**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 22.

إن هجومهم هذا، جاء في ثوب تحليل اقتصادي عميق، عوّل فيه روّاده على التحليل النقدي لكل الأزمات، وربطها بعوامل تتصل بكمية النقود والائتمان وأسعار الفائدة، مؤسّسين بذلك لتوجّه جديد في إطار الاقتصاد الليبرالي، يكرّس التنكّر لدور الدولة واتهامه بخلق الأزمات أو الإسهام –من خلال التدخّل– في تفاقمها[(1)]، وعلى هذا الأساس أعادوا قراءة أزمة 1929 قراءةً عمادها التركيز على انعكاس دور الدولة وأثر ارتفاع معدل الفائدة، وقد تبلورت أفكار النقدويين على مستوى الدراسات الأكاديمية التي نشأت في رحاب جامعة شيكاغو، ثم تبنّتها المؤسسات المالية الدولية في البرامج التي تفرضها على الدول التي تلجأ إليها، و في هذا السياق، يعتقد الباحث أن صراع المدرستين يبقى في كل الحالات داخل النظام الرأسمالي الذي يجدّد آلياته بحسب ما تقتضيه ظروف الاقتصاد العالمي.

وفي وقتنا الراهن، طُرحت مسالك أخرى في تقديم تفسيرات مختلفة للأزمات من خلال ربطها بنظرية الدومينو، أو بالاعتماد على نظرية المباريات التي تدرس العلاقة بين قرارات المتنافسين وارتباط بعضها ببعض، أو من خلال "نظرية مينسكي" التي تؤكّد على هشاشة القطاع المالي في النظام الرأسمالي، وتربط درجة الهشاشة بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد ضمن مراحل الدورة الاقتصادية، وقد انطلق **هيمان مينسكي** في تحليله من فرضية عدم الاستقرار التي يراها خاصية ذاتية لصيقة بالنظام الرأسمالي، وهو ما يحوجُه إلى حد معيّن من التقنين كي يعمل النظام في الحدود المعقولة، وتأتي تحليلاته هذه مخالفة لما هو سائد في أدبيات الاقتصاد الرأسمالي التي تفترض كفاءة الأسواق المالية وعقلانية توقعات المستثمرين، هذا، وقد كانت أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية منطلقا جادا للاهتمام بما تقرّره هذه النظرية، لاسيما وأنها استشرفت هذه الأزمة قبل وقوعها[(2)].

---

(1) - Jacques Pavoine, (1994), Op. cit, P 119.

(2) – لمزيد من التفاصيل حول تفسير الأزمات المالية، راجع: نادية العقون، (2012 – 2013): **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، ص ص 26 – 36.

– بخصوص نظرية مينسكي وتفاصيلها، أنظر مقال: أحمد مهدي بلوافي، (2011): **هايمان منسكي، ماذا يمكن أن يستفيد المسلمون من أفكاره**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، رقم 01، ص ص 95 – 126، متاحة للتحميل على الرابط: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3069005 ، تاريخ الاطلاع: 04-12-2017.

الشكل رقم (3-3): دورية أزمات الاقتصاد العالمي (1790 – 2008 واستشراف 2035)

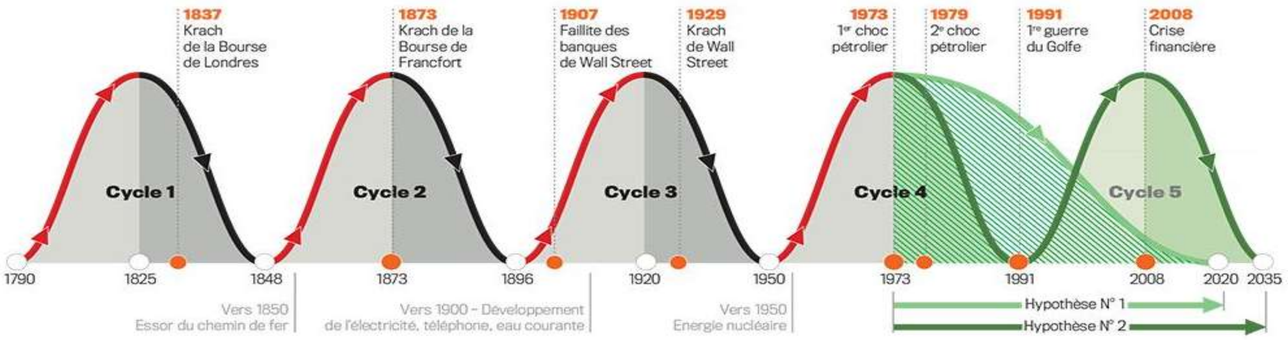

Source : Mohammad Farrokh, (2013) : **Kondratieff: la crise jusqu'en 2020**, article publié le 17 mai 2013,disponible sur: http://www.bilan.ch/economie-les-plus-de-la-redaction/kondratieff-la-crise-jusquen-2020, consulté le : 13-12-2015.

ويعرض **الشكل رقم (3-3)** كيف يعاني الاقتصاد العالمي القائم على فلسفة ومبادئ النظام الرأسمالي من الأزمات بشكل دوري، لأن النظام الرأسمالي نفسه يتطوّر عبر سلسلة من الأزمات، التي تنشأ داخل هذا النظام وتصاحبه، وبهذا الاعتبار، تكون أزمات الاقتصاد العالمي ليست عشوائية تصادفية، وإنما هي ذات طبيعة هيكلية تتغذّى من التناقضات الكامنة في متغيراته الداخلية والخارجية[1].

ثانيا – العولمة المالية وصناعة نظـــام الفوضى:

إن العولمة الاقتصادية تستند بقوّة في مدى عمقها وتمدّدها الأفقي إلى نظام السوق الرأسمالية وآلياتها الطليقة، وقد بسط المفكّر الاقتصادي سمير أمين الحديث عن علاقة العولمة الاقتصادية بتفشّي الاضطرابات والأزمات الاقتصادية العالمية، فهو من خلال كتابه "إمبراطورية الفوضى"[2] يرى أن مرحلة العولمة الاقتصادية ستؤدي حتما إلى درجات عالية من الفوضى الاقتصادية تتجاوز ما كانت عليه في المرحلة الكينزية، وذلك بفضل آليات السوق الحرة التي لا تقيّدها حدود ولا ضوابط.

1- عولمة القرار الاقتصادي (القرار الاقتصادي الكوني) وتوليده للأزمات: إن جوهر العولمة الاقتصادية يتركّز حول الانتقال من الاقتصاد الدولي المتأسّس على وحدات مستقلة (دول) تتنافس في إطار قواعد محددة، إلى اقتصاد عالمي يجتهد في تفكيك مفهوم الدولة وما يتضمّنه ذلك من إلغاء أنظمة الرقابة الحكومية، وبدلا عن ذلك، تقوم أنظمة إنتاجية كونية تهيمن على المقدّرات والموارد العالمية، تحكمها إدارة عالمية تتكفّل بضبط وترتيب العلاقات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار الذي تُغيّب فيه مقوّمات السيادة الاقتصادية الوطنية متمثّلة في حق صناعة القرار الاقتصادي المستقل، لصالح القرار الاقتصادي المعولم، عن طريق تعويم الدور الاقتصادي للدولة وتهميشه،

---

(1) – راجع في هذا الموضوع كتاب:
– فـؤاد مرسي، (1990): **الرأسمالية تجدّد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 147، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

(2) – سمير أمين، (1991): **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سنـــاء أبو شقـــرا، شركة المطبوعـــات اللبنانية دار الفارابي، بيروت– لبنان.

وتكريس هيمنة الشركات المتعدية الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية العالمية (الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العالمية)، في هذا الإطار، سيتم دمج كثير من الدول النامية في الاقتصاد العالمي –عبر بوابة العولمة الاقتصادية– كتخوم وأطراف، أو كدواليب للقاطرة الجرّارة، تؤدّي أدوارا محدّدة، وتتحمّل أعباء الأغلاط الاقتصادية التي تقترفها دول المركز وتتجرّع تبعاتها، من غير أن يكون لها رأي في تحديد وجهة المسير.

2– العولمة في مرحلة اللانظام نقدي دولي وتأسيسها لنظام الفوضى: في مسار تفكّك فيه العولمةُ الاقتصادية دورَ الدولة ومفهومها وحقَّها في ممارسة الدور الاقتصادي، سواء كدولة راعية أو كدولة تنموية[1]، تتولّد الأزمات الاقتصادية وتجد مناخا ملائما للانتشار السريع لعدواها، بفضل العولمة المالية التي ألغت الحدود بين الأسواق المالية وأسواق الإنتاج من جهة، وبفضل طفرة التطور الرهيب في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة أخرى، وبسيادة هذه العولمة الاقتصادية فإن الفوضى ستصل إلى حد معيّن تصبح عنده **نظاما**، وفي إطاره تتمكّن المراكز الرأسمالية –عبر المؤسسات الاقتصادية العالمية– من ممارسة أنواع شتى من القسر الاقتصادي والسياسي وحتى العسكري، لتجبر الدول المتخلّفة عن ركب العولمة على اتخاذها سبيلا لتحقيق تنميتها[2]، ولكن وفقا للأدوار التي تُحدّد لها.

إن هذه الأزمات تأتي لتجتاح كثيرا من الدول النامية لأن صناعة القرار في هذه الأخيرة تنسج خيوطه خارج مقاسات مشاكلها الاقتصادية، وإنما في إطار وصفات إصلاحية تفرضها مؤسسات دولية مستقطبة لصالح مراكز رأسمالية قليلة تعمد إلى مراعاة مصالحها أولا.

الشكل رقم (3–4): الأزمات الاقتصادية العالمية (البنكية) في ظل اللانظام والنظام النقدي الدولي (1900 – 2008) مرجّحة بوزنها من الناتج العالمي الإجمالي كنسبة مئوية

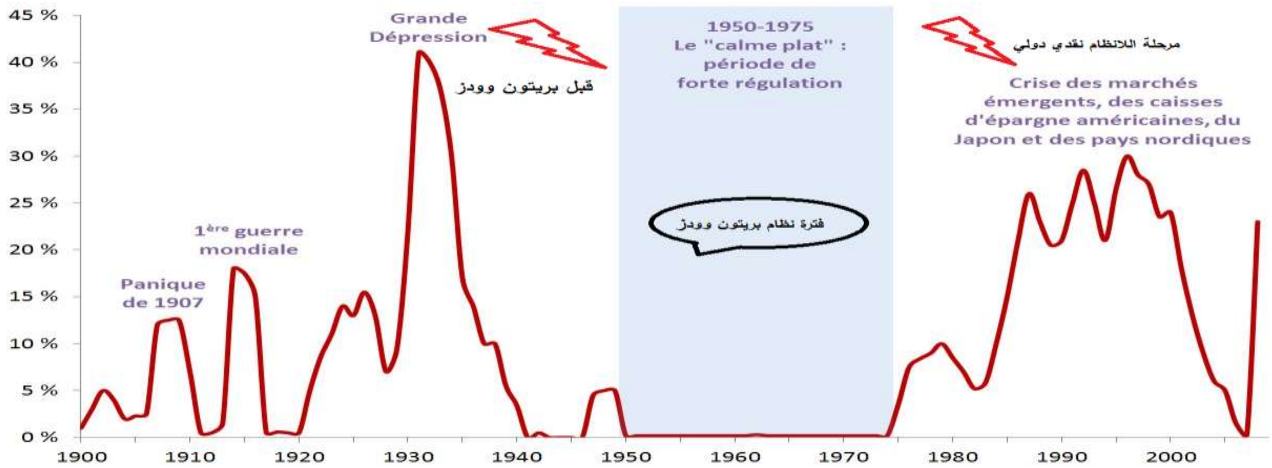

Source : www.les-crises.fr/pourquoi-il-faut-scinder-1

---

(1) – رغم هيمنة الليبرالية الجديدة واستناد المؤسسات الاقتصادية العالمية إلى فلسفتها ومبادئها، إلّا أن السجال حول تدخّل الدولة والحاجة إليه، خصوصا في وقت الأزمات التي تعجز آليات السوق الحرة عن فك شفرتها، يبقى متجدّدا ويجد من يبعثه ويجعله يطفو إلى ساحة النقاش، راجع في هذا الأمر المهم: عبد الله موله، (2009): **التحكّم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية**، مجلة التواصل، العدد 24، صادرة عن جامعة عنابة، ص ص 46 – 67.

(2) – حميد الجميلي، مرجع سابق، ص 13.

يوضّح **الشكل رقم (3-4)** حركة الأزمات البنكية العالمية خلال فترة نظام بريتون وودز وخارجها، وكيف استقرت الأزمات عند حدها الأدنى خلال هذه الفترة، بينما تتكرّر في المرحلتين قبلها وبعدها بشكل يجلّي وضعية "النظام النقدي الدولي" إن صحّ وصفه بذلك، ومدى حاجته إلى الإصلاح، الذي سيتحمّل صندوق النقد الدولي الجزء الأكبر من تحقيقه كما سنرى لاحقا.

ثالثا – الأثر العكسي (الأزمة تكبح التوسّع السريع للعولمة):

في الحقيقة، لا يلقى لوْم العولمة المالية وتحميلها مسؤولية سلسلة الأزمات المدمرة – التي عرفها العالم في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وفي العقد الأول من القرن الحالي- إجماعا من طرف الأكاديميين، بل يوجد من بينهم من يعتقد أن الانفتاح المتزايد أمام رأس تدفقات المال ضروري بالنسبة للدول التي ترغب في الارتقاء بمستوى الدخل فيها على غرار ستانلي فيشر ولورانس سومرز، وعلى النقيض من ذلك يعتقد آخرون كأمثال داني رودريك وجاجديش بهاجواتي وجوزيف ستيجلتز بأن تدفقات رأس المال طليقة العنان تحمل معها دمارا للاستقرار المالي العالمي[1].

الشكل رقم (3-5): نصيب من الناتج المحلي الإجمالي مرجحا بتكافؤ القوة الشرائية

(1980 =100)

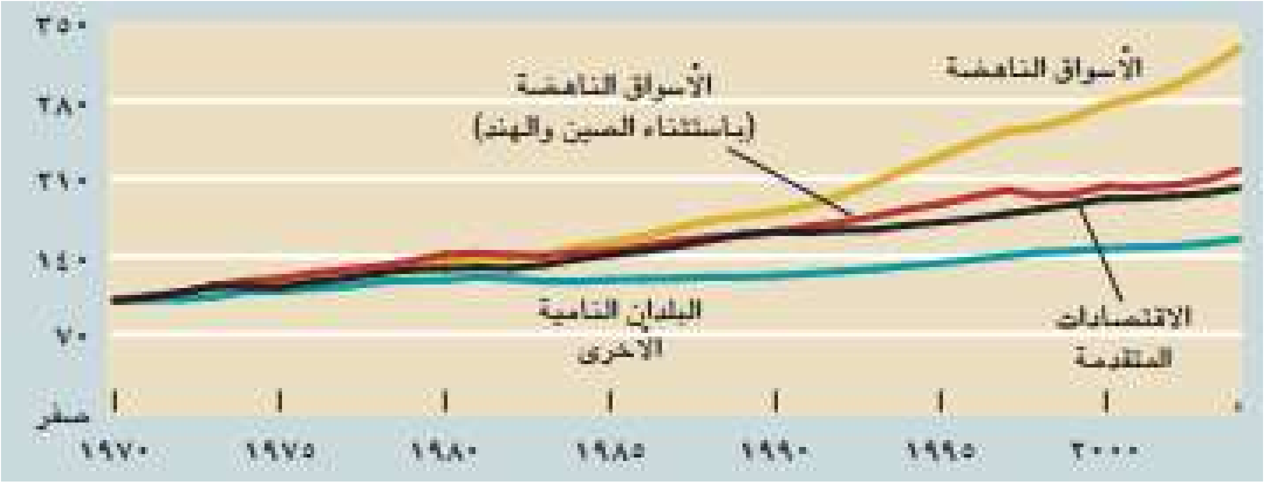

المصدر: م. ايهان كوزي، إسوار براساد، كنيث روجوف وشانج-جن وي، (2007): **العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم،** مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44 عدد 1 (مارس)، ص 10

ويوضّح هذا الشكل كيف أن الأسواق الناهضة التي هزّ بعضها أزمات مالية، استطاعت أن تحقق أداء أفضل من غيرها، وهو من زاوية أخرى للتحليل، يُرشد إلى أن التكامل المالي ليس وحده محددا تقريبيا

---

[1] – M. Ayhan Kose, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff and Shang- Jin Wei, (2007) : **Financial Globalization : Beyond The Blame Game,** ***A new way of looking at financial globalization reexamines its costs and benefits***, Finance and Development, Volume 44, N° 1, P 9.

للأزمات المالية، وقد يحتاج الأمر إلى أدوات دقيقة لقياس أثر الانفتاح المالي على النمو لإثبات إيجابية أو سلبية هذا الأثر.

ولعله يفيدنا في هذا الموضع، أن نُقرّ بأن العولمة كظاهرة ليست -كما يعتقد البعض- قوة لا يمكن إيقافها، فإن التاريخ يثبت أن تطبيقها السيئ قد يفضي إلى انهيارها، كما حصل بشأن العولمة التي تطورت قبل الحرب العالمية الأولى وامتدت بين 1914 و1935(1).

إذ وفي حالة عدم استفادة الكثير من الأطراف من العولمة برغم الظروف الاقتصادية العالمية المواتية، وثبوت محاباة العولمة رأس المال وليس العمل والأغنياء على حساب الفقراء، فإنه من المحتمل حدوث ارتداد قوي في هيئة إعادة تشكيل للاقتصاد العالمي من خلال التغير في موازين القوى، وتصاعد وتيرة العودة إلى روح الحمائية(2).

المطلب الثاني: منهج صندوق النقد الدولي في التعامل مع الأزمات الاقتصادية

إن ما خلص إليه المطلب السابق من معاناة الاقتصاد العالمي من إشكالية تجدد أزماته بشكل دوري، وتفاقم موجة آثارها بفضل العولمة المالية خصوصا، وما تتيحه طفرة التطور الرهيب في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من انتشار سريع للمعلومات عنها، وأيضا، ما قد يعنيه ذلك من قرارات مالية وسلوكات خاطئة للمستثمرين، كل هذا، من شأنه أن يلقي على صندوق النقد الدولي-باعتباره مؤسسة مالية دولية تعمل على خط مبادئ الليبرالية الجديدة- أعباء ثقيلة لإدارة مثل هكذا وضعية، وقايةً وعلاجًا، وهو ما سيحاول الباحث تناوله مختصرا من خلال هذا المطلب.

أولا – أدوات التنبؤ بالأزمات المالية، ونماذج انتشارها:

بدايةً، من الجدير أن نعرض – باختصار – أسباب وقوع الأزمات وأدوات التنبّؤ بها، فمن حيث الأسباب، هناك العديد من العوامل المسبّبة للأزمات المالية، تتعلّق إجمالا بـ:

- **السياسة الاقتصادية الكليّة غير الملائمة وغير المستقرة** (كالسياسة النقدية والمالية التوسعية)؛
- أو **بالخطر المعنوي** الذي قد ينشأ من الاطمئنان إلى وجود جهة تغطيه.
- أو **بالخطر المعنوي** الذي قد ينشأ عن الاطمئنان المبالغ فيه إلى وجود جهة تغطيه؛
- أو **بهشاشة القطاع المالي** بسبب التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان والتحرير المالي غير الوقائي وضعف الرقابة التي تمارسها السلطات الرقابية والإشرافية على البنوك وتشوّه نظام الحوافز؛

---

(1) – Martin Wolf, (2014) : **Comment donner forme à la mondialisation**, Finance et Développement, Volume 51, N° 3, P 23.

(2) – جين بيزاني فيري وإنديرا سانتوس، (2009): **إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، رقم 1 (عدد مارس)، ص 8.

- أو **بالصدمات الخارجية** التي تنشأ عن تحوّلات مفاجئة في معدلات التبادل التجاري، أو عن تقلبات أسعار الفائدة العالمية، أو التدفقات الرأسمالية وحركتها ونوعيتها[1]؛
- أو **بسياسات سعر الصرف**، عند اعتماد نظام صرف غير مناسب[2].

إن دراسة هذه الحزمة من الأسباب، مكّنت من وضع مؤشّرات لتقييم الأداء المالي للمصارف والأسواق المالية، تستهدف اكتشاف أوجه الخلل، وتقديم إشارات مبكّرة تعطي فرصة لاتخاذ إجراءات وقائية من حدوث الأزمة. وقد تبنى صندوق النقد الدولي منهجية الإشارات لتركيب مؤشرات تستخدم في التنبّؤ بالأزمات المالية، حيث قام نخبة من خبراء الصندوق الاقتصاديين وعلى رأسهم الخبيرة كامينسكي (Kaminsky) بتطوير هذه المؤشرات، بحيث يتم مقارنة سلوك هذه المؤشرات في وضعيات الضغط التي تعانيه الأسواق المالية في فترات الأزمة بسلوكها في الفترات العادية، والهدف، هو محاولة رصد أنماط مشابهة لتلك التي تحدث قبل وقوع الأزمات.

1- المؤشرات التقليدية للتنبّؤ بالأزمات المالية: في هذا الإطار يمكننا التمييز بين:

1-1- مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية: أين يتم الارتكاز على معرفة العديد من المؤشرات الكلية **كارتفاع** كل من معدل البطالة، و معدلات الفائدة على الودائع المحلية، ومعدل التضخم، ونسبة القروض غير المنتجة من إجمالي القروض المحلية، والرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو أيضا **كالانخفاض** في كل من قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة، ونسبة النمو الاقتصادي بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد مرحلة الاستقرار[3].

1-2- مؤشرات الخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية: على هذا المستوى يمكن الاستناد إلى عدة مؤشرات، تقدّمها إدارات معيّنة للمخاطر بشكل دوري، والاستعانة بها في تحليل الوضع المالي. ويمكن أن تنتظم مختصرةً في هذه العناصر:

- ضعف إشراف الجهاز الإداري على أسواق المال والقطاع البنكي، وغياب الشفافية والإصلاح اللازمين من أجل التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية، ومن شأن ذلك أن يؤثر على صحة تقييم المستثمرين لأسواق المال والقطاع البنكي؛
- مدى سيطرة بعض المؤسسات على السوق المالية، و غلبة التعامل في الأصول المالية عالية المخاطر كالأصول العقارية، وهيمنة صناعة معينة على سوق الأوراق المالية، وانخفاض الاكتتاب؛

---

(1) – أنظر تفاصيلها عند: هبة محمود الطنطاوي، (2008)، مرجع سابق، ص ص 24 – 34.

(2) – ناجي التوني، (2004): **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، العدد 29، ص 8، متاح للتحميل على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/88/88_develop_bridge29.pdf

(3) – إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009): **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر، ص 20.

- وينضم إلى العنصرين السابقين، إشكالية ارتفاع حجـــم الديون الخارجية قصيرة الأجل، وما لها من أثر سيء على ملاءة المؤسسـات المالية بسبب سرعـــة دخولها وخروجهـــا. (أموال ساخنة).[1]

2- مؤشرات الحيطة الكلية: تتعضّد المؤشرات السابقة، بحزمة تتقاطع معها في تسليط الضوء على مدى سلامة القطاع المالي، من خلال التقاط الإشارات المتصلة بعدم استقراره، ودرجة قابليته للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، ومن ثَمّ توجيه إنذار مبكّر بها، وهذا ما جعلها تحظى باهتمام خاص من طرف البنوك المركزية، وإجمالا فقد تلاقحت عدة عوامل لتزيد من أهميتها، أهمها:

- السماح بتقييم سلامة النظام المالي بالاعتماد على مقاييس كمية؛
- إتاحة البيانات التي يحتاجها العملاء من خلال ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح؛
- توفير إمكانية عقد مقارنات بين الدول فيما يخص السلامة المالية من خلال هذه المؤشرات؛
- كما أن هذه المؤشرات يتم بناؤها على نظم محاسبية وإحصائية معيارية، مما يجعلها سهلة الاستخدام للمقارنة داخليا وخارجيا؛
- إضافة إلى ما سبق، فإن هذه المؤشرات بإمكانها المساعدة في كشف خطر عدوى هذه الأزمات[2].

وبالنظر إلى أهمية العناصر السابقة، فإن مؤشرات الحيطة الكلية شكّلت محورا لكثير من الدراسات المتعمّقة، التي ألقت الضوء على كثير من جوانبها التفصيلية[3].

3- أدوات مراقبة السيـــــولة: تتوجّه هذه الأدوات إلى الاهتمام بمدى الحاجة إلى التمويل الخارجي، سواء تعلق الأمر بديون مستحقة في الفترة اللاحقة، أو بتحويلات نحو الخارج وما قد ينتج عن ذلك من عجز في الحساب الجاري، وكذلك تهتم بمصادر التمويل المضمونة (الاستثمار الأجنبي و القدرة على الاقتراض من السوق)، بحيث يتم تجميع هذه المعطيات وتُلخّص في جداول يتم استخدامها ضمن حاجات التمويل الدولية، وحساب الحجم المطلوب من موارد صندوق النقد الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الأدوات تلقى اهتماما بالغا في الدول النامية، لتركيزها على نسب الدين قصيرة الأجل الذي يعتبر مقياسا إرشاديا مهما في تحليلات السيولة، أكثر من نسب الاحتياطي إلى حجم الصادرات، وإلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبالعموم فإن هذه المؤشرات تستند إلى:

- أساليب تحليلية بما في ذلك تحليل الميزانية العمومية؛

---

[1] – المرجع نفسه، ص 21.

[2] – Owen Evans, Alfredo M. Leone, Mahinder Gill and Paul Hilbers,(2000) : Macroprudential Indicator of Financial System Soundness, IMF, Occasional paper 192 (April), P 3, available to download at : https://www.imf.org/external/pubs/ft/op/192/OP192.pdf

[3] – Consulter par exemple :

- FMI, (2006): **Indicateurs de solidité financière (Guide d'établissement)**, disponible à télécharger sur : https://www.imf.org/external/pubs/ft/fsi/guide/2006/pdf/fra/guide.pdf

- نماذج تجريبية كنماذج أزمات العملة[1].

4- إمكانية التنبّؤ بالأزمات المالية في ظل نماذج العدوى المالية: إلى جانب أدوات التنبّؤ بالأزمات المالية السابق ذكرها، يتعيّن الاهتمام أيضا بإشكالية عدوى هذه الأزمات من حيث أسبابها المفسّرة (كتحولات كبرى في الدول الصناعية تنتقل إلى الدول الناشئة، أو بسبب الروابط الاقتصادية والمالية بين الدول، أو حتى إعادة تقييم المستثمرين للوضعيات المالية لدول لم تمسها الأزمة بهدف تقليل المخاطر)، أو من حيث نماذجها المختلفة، وأسباب ميولها إلى التقارب الزمني في وقوعها[2]. لأن ذلك من شأنه أن يعطي فرصا سانحة للتمكن من اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع وقوع الأزمات أو على الأقل التخفيف منها.

وفي هذا السياق يمكن التمييز بين أربعة نماذج مختلفة، تتحدد عند كل منها درجة إمكانية التنبؤ بقرب الأزمة المالية، والقدرة على منع وقوعها[3]، يشرحها باختصار الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-5): النماذج الأربعة للعدوى المالية

آليات التحول في الأزمة المعدية	إمكانية التنبّؤ بالأزمة	إمكانية منع وقوع الأزمة
- **نموذج الروابط الاقتصادية:** تؤثر الأزمة في الدولة الأولى على الأساسيات في الدول الأخرى.	**جيــّـد**	**ضعيف**
- **نموذج الوعي المتزايد:** تكشف الأزمة في الدولة الأولى الأساسيات الضعيفة في الدول الأخرى.	**معتدل**	**جيّـــــد**
- **نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية:** تقوي الأزمة في الدولة الأولى وحدة النقد الأساسية للمستثمر	**جيــّـد**	**ضعيف**
- **نموذج سلوك القطيع:** الأزمة في الدولة الأولى تسبب سلوك القطيع بواسطة المستثمرين.	**ضعيف**	**معتدل**

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي،(2005): **العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)**، دار الفكر الجامعي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر، ص 34.

ثانيا – إجراءات صندوق النقد الدولي الوقائية لمنع الأزمات المالية:

بعد سلسلة الأزمات التي ضربت دولا كثيرة في فترة الثمانينات والتسعينات وفي السنوات الماضية من هذا القرن[4]، تأكّدت أهمية الاهتمام الجاد بقضية الوقاية منها قبل وقوعها، ويعتمد صندوق النقد الدولي في هذا الإطار على:

---

(1) – Christian Mulder, (2002) : **Détecter les facteurs de vulnérabilité financière pour prévenir les crises**, Finance et Développement, volume 39, N° 4 (décembre), P 9 – 10.

(2) – راجع تفاصيلها عند: هبة محمود الطنطاوي، (2008)، مرجع سابق، ص ص 34 – 38.

(3) – عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2005): **العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)**، دار الفكر الجامعي للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى، ص 35 – 37.

(4) – يضيق هذا الموضع بتقديم قراءة في الاقتصاد السياسي لهذه الأزمات رغم أهميته، لذلك يمكن الرجوع بهذا الصدد إلى:

1- تقوية القطاعات المالية وإصلاح البنيان المالي: بحيث يتوجب على السلطات النقدية والمالية أن تدفع المؤسسات المالية عموما إلى الاعتماد على معايير دولية –أو على الأقل ما يدانيها– في تعاملها مع الضوابط الداخلية في تقييم المخاطر وإدارتها بعيدا عن التساهل فيها، والمبالغة من الحذر منها[1]، والرفع من كفاءة رقابتها على القطاع المالي عموما، وقد قام كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في 1999 بإطلاق عمليات تقييم مشتركة لوضعية القطاعات المالية في الدول الأعضاء، وفي هذا المسعى تحديدا، قدّم خبراء الصندوق والبنك إلى جانب خبراء آخرين المساعدة في تحديد نقاط الضعف الفعلية والمحتملة وما ينبغي اتخاذه بخصوصهما، وعموما استهدفت جهود الصندوق تحقيق ما يلي:

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للبنوك؛
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية؛
- اعتماد حزمة من المعايير المحاسبية الدولية؛
- تجنب أسعار الصرف الحسّاسة لهجمات المضاربة؛
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

هذا بالإضافة إلى تعاون الصندوق مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية[2].

2- تطوير الشفافية والمساءلة: تعتبر الشفافية والمساءلة – في الوقت الراهن – من الركائز الرئيسية المتصلة بحوكمة صندوق النقد الدولي، حيث شرع منذ منتصف التسعينات في نشر كثير وثائقه وتقاريره، وبات يتيـح على نحــوا من 80 % منها للاطلاع العام، ويندرج هذا المسعى ضمن جهوده للتعرف على أهدافه وسياساته وعمليات عن قرب، وتوضيحا لمشوراته التي يقدّمها للأعضاء.

وفي الوقت ذاته يحث الدول الأعضاء على مزيد من الشفافية والإفصاح في نشر البيانات الصحيحة، وهو ما من شأنه أن يشجّع الجمهور على قراءة معطيات البلدان المختلفة وتحليلها بموضوعية أكثر، لاسيما ما تعلق منها بالأسواق المالية والإسهام في تحقيق فعاليتها وكفاءتها، كما أن ذلك يسهم أيضا في تذليل عقبات مساءلة صنّاع القرار[3].

- نادية العقون، (2012 – 2013)، مرجع سابق، ص 87 – 139.
- حميد الجميلي، (2005)، مرجع سابق، 237 – 314.

[1] – Andrew Crockett, (2009), **Rebâtir l'architecture, Que faire pour renforcer la régulation et le contrôle financiers ?**, Finance et Développement, volume 46, N°3 (septembre), P 18.

[2] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2008): **منظمات اقتصادية دولية في زمــــن العولمة**، دار شباب الجامعة، الإسكندريـــة، مصر، ص ص 93 – 94.

[3] – راجع مزيدا من التفاصيل في: شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، ايناس ظافر الراميني و سوزان سمير ذيب، (2011): **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص ص 323-324.

3- **إشراك القطاع الخاص:** إلى جانب الإجراءين السابقين، أولى صندوق النقد الدولي اهتماما خاصا بالقطاع الخاص من حيث إشراكه في الوقاية من وقوع الأزمات، إذ أن حجم إسهام هذا القطاع في التدفقات المالية الدولية يوجب عليه أن يسهم أيضا في التحوّط من وقوعها، ومن شأن فتح حوار بنّاء وعميق معهم أن يحد من الخطر المعنوي الذي يرافق المستثمرين عند وجود ضمانات رسمية محلية، أو حتى خارجية كصندوق النقد الدولي تكفل تخفيف حدة الأزمة عليهم عن طريق القروض، فيباشرون عمليات مالية غير مضمونة ومرتفعة المخاطر، بدل اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة[1].

وفي هذا الإطار، عزّز الصندوق من حواره مع كل الأطراف المشاركة في السوق، من خلال تشكيل مجموعة استشارية معنية بأسواق رأس المال، وكان أول اجتماع لها في سبتمبر 2000، يناقش في رحابها المشاركون في الأسواق المالية وخبراء الصندوق كل التطورات الاقتصادية العالمية المتصلة بتقوية النظام المالي العالمي، وقد تم الاتفاق –في إطار صندوق النقد الدولي– على تطوير بعض المبادئ المرنة، ليُسترشد بها في إشراك القطاع الخاص، على حسب خصوصية كل بلد[2].

ثالثا – صندوق النقد الدولي ونظام الإنذار المبكّر للتنبؤ بالأزمات المالية:

بعد ذكر مختلف المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المالية، فإن هذه المؤشرات ينبغي أن تنتظم في إطار نظام للإنذار المبكر، يُنبّه صناع القرار –في الوقت المناسب– على مواطن الضعف ليتمكّنوا من اتخاذ الإجراءات اللازمة.

إن نظم الإنذار المبكّر توفّر قدرة جيّدة على استيعاب الإشارات المرتبطة باحتمالية وقوع الأزمة، من خلال رصد هذه الإشارات وتسجيلها، ويحتاج الأمر إلى بيانات تفصيلية ودقيقة عن الأداء السابق للاقتصاد الكلي أو للمؤسسات والهيئات المالية لتقييم الوضع الحالي لأدائها، وكما سبق، فإن الأمر يتعلّق بعقد مقارنة لسلوك المؤشرات في الفترات العادية مع سلوكها في فترات ما قبل الأزمة في تجارب فائتة، وهو ما يُنتج نموذجا يسمح بالحكم على الوضع الاقتصادي[3].

وتستند النظم الحالية للإنذار المبكّر على منهجية شاملة تعتمد على بيانات كمية تدلّ على مدى الصحة العامة للاقتصاد ومؤسساته المالية، تتيح –بالإضافة إلى تعيين نقاط الضعف المحتملة التي تحتاج إلى علاج

– جاكلين ديلوربيه، (2010): **الصندوق يقرر الإفصاح عن معلومات أكثر وأحدث**، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، متاحة للتحميل على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2010/pol010810aa.pdf

[1] – مصطلح الخطر المعنوي يستخدم غالبا عند تحليل آثار التأمين، وهو يشير إلى فكرة مؤداها أن توفير التأمين في حد ذاته يثير إمكانية وقوع الحدث الذي يجري التأمين ضده، راجع: هبة محمود الطنطاوي باز، (2008): **الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب، العلاج، الدروس المستفادة) – دراسة مقارنة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، ، جامعة عين شمس، مصر، 2008. ص 26.

[2] – راجع مقال: **ما هو صندوق النقد الدولي**، (2003)، مرجع سابق.

[3] – IMF, (1998) : **Financial Crises, Characteristics and Indicators of Vulnerability**, P 88, available to download at : https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-flagship-issues/external/pubs/ft/weo/weo0598/pdf/_0598ch4pdf.ashx

فوري– التعرّف على الإصلاحات المطلوبة في الجوانب القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها أن تقلّل من خطر وقوع أزمات في المستقبل[1].

1– أهمية نظم الإنذار المبكّر وخصائصها وعوامل فعاليتها: إن الأزمات المالية بأنواعها، ورغم اختلاف تواترها وانعكاساتها في الدول الناشئة عنه في الدول المتقدمة، إلاّ أن هذه الأخيرة ليست محصنة منها بشكل كامل (**أنظر الشكل اللاحق**)، لذلك فإن الاهتمام بنظم الإنذار المبكّر كان ولا يزال مطلبا ملحّا ديناميا، تتجدّد الحاجة إلى تطويره بحسب تطوّر العوامل التي تطلق العنان للأزمات، وبشكل العام ينبغي أن تتمتّع هذه الأنظمة بحزمة من الخصائص، أهمها:

- الثبات الذي يقيس عدد المرات التي يجري فيها تحديد النقاط الحساسة، ومدى قدرة علامات الإنذار على تقديم الوصف الصحيح للأزمات المحتملة؛
- الدقة، وتقيس الأزمات التي وقعت فعلا وما إذا كانت نظم الإنذار قد لعبت الدور المطلوب منها أم لا؛
- الفعالية، وتقيس المزايا والمخاطر والتكاليف المرتبطة بنظم الإنذار؛
- الصدق، ويقيس قدرة نظم اكتشاف علامات الإنذار على تصويرها[2].

الشكل رقم (3–6): تواتر الأدوات مقيسا بعدد وقائع الأزمات كنسبة من العدد الإجمالي

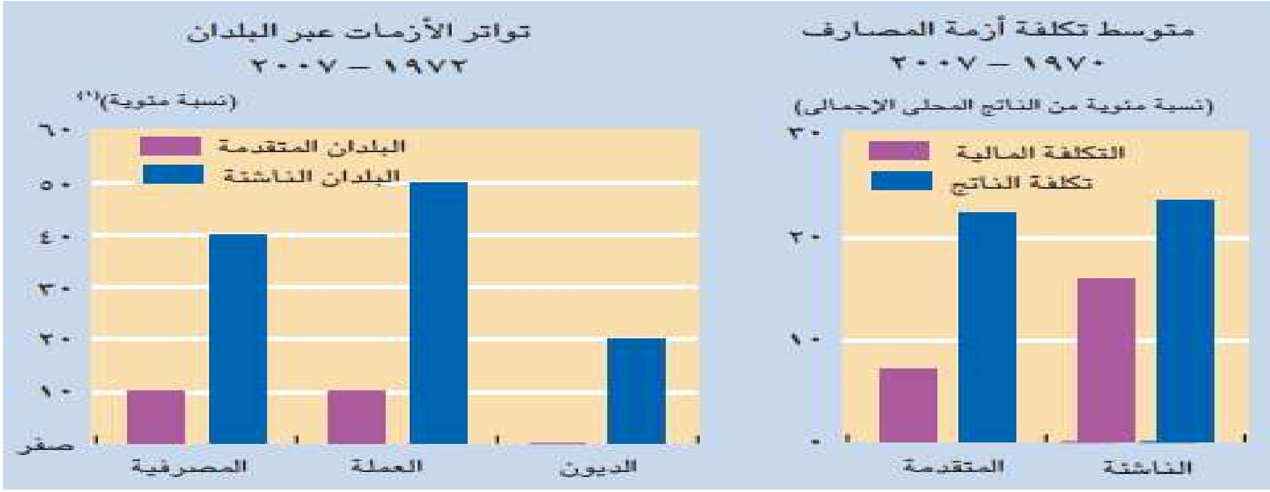

المصدر: أتيش جوش، جوناثان أوستري وناتاليا تاميريزا، (2009): **التنبّؤ بالأزمات القادمة، ما الذي يمكن أن نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكّر**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3 (سبتمبر)، ص 35.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن فعالية نظم الإنذار المبكّر تبقى مرهونة بعوامل عدّة، أهمها:

- وجود شبكة للاتصالات قوية ومفتوحة، يمكن من خلالها نقل المعلومات بدقة وسرعة في جميع الاتجاهات؛

---

(1) – Erin Waldron and John Kenneth Galbraith, (2006) : **Averting The next financial crisis Improving International Monetary Fund Surveillance**, Americans for Democratics Action Education Fund, Washington, pp 26- 46,

(2) – محمد الصيرفي، (2011): **إدارة الأزمـــــات**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ضمن سلسلة إصدارات التدريب الإداري، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر، ص 110 – 111.

- تنمية الوعي لدى المتعاملين بأهمية نظام الإنذار المبكّر، وتقديم حوافز لمن يزوّده بمعلومات تفيد في التنبيه على مواطن الخطر؛
- تشكيل فريق عمل متخصص في مجال تتبّع نواحي الضعف واكتشافها والتبليغ عنها، وتزويده بكل المتطلبات اللازمة لتأدية عمله بكفاءة؛
- دعم الإدارة العليا لنظم الإنذار من خلال ما تصنعه من خطط وسياسات[1].

2- المتطلبات الأساسية في تصميم نظام الإنذار المبكّر: يحتاج بناءُ نظامٍ إنذار مبكّر إلى تصور متكامل يستوعب الأهداف المنشودة، ويوفّر الأدوات اللازمة لتحقيقها، وقد عمل صندوق النقد الدولي على تطوير نظام الإنذار المبكّر وأدواته خلال العقدين الماضيين.

2-1- نشر البيانات وتحقيق تجانسها: سبق في هذا المطلب الإشارة إلى تبنّي صندوق النقد الدولي –في أعقاب أزمات عقد التسعينات– إستراتيجية نشر بياناته وبيانات دوله الأعضاء، المرتبطة بالاحتياطي والسيولة من النقد الأجنبي، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والمالية، ثم الموقف من الدين الخارجي والاستثمار الدولي، بحيث بات يتوفّر حاليا حجم هائل من البيانات عن الصندوق وعن أعضائه الـ 189.

ومما زاد من فائدة هذه البيانات هو السهولة المتزايدة للوصول إليها من جهة[2]، وتجانسها في الأطر الإحصائية الرئيسية من جهة أخرى، مثل نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات (وضبط مفهوم المقيم)، والقطاعات الاقتصادية، والأدوات والمحاسبة على أساس الاستحقاق، وقد تم تحديث كل من الحسابات القومية وميزان المدفوعات في 2008، حتى تتوحّد قراءة الإحصاءات الاقتصادية على مستوى العالم[3].

2-2- رؤية أشمل في قراءة الأحداث المطلقة للأزمات: إلى جانب أهمية البيانات وتجانسها في عمل نظم الإنذار المبكّر، يقتضي الأمر أيضا معرفة أوسع وأدق بالعوامل المطلِقة للعنان الأزمات، لأن المعرفة بها تسمح بتحكّم أفضل عند ظهور إشاراتها، وقد حدّد صندوق النقد الدولي العوامل التي أطلقت العنان للأزمات السابقة (أنظر الجدول الموالي).

والعامل الذي يطلق العنان للأزمة قد يكون أي حدث تقريبا، كاضطراب سياسي، أو صدمات في معدلات التبادل التجاري، أو عدوى من بلدان أخرى أو انهيار في سوق الرهونات عالية المخاطر كما كان عليه الوضع في الأزمة العالمية الأخيرة، ومن شأن هذا التشخيص للأزمة أن يؤدي إلى استنتاجين:

- **الأول:** الحدث الذي يطلق العنان للأزمة ولا يمكن التنبؤ به يتعذّر معه توقّع الأزمة؛

---

[1] – المرجع نفسه، ص 110.

[2] – من خلال إنشاء موقع عالمي على الإنترنت ينشر المؤشرات المالية والاقتصادية لكثير من بلدان العالم، لاسيما الكبيرة اقتصاديا.

[3] – Adelheid Burgi-Schmelz, (2009) : **Les données à la rescousse, l'amélioration des statistiques jouera désormais un rôle décisif dans la prévention des crises**, Finance et développement, volume 46, N° 1 (mars), PP 31-32.

– **الثاني:** أن عدم القدرة على التوقّع يجعل من الصعب إقناع صناع السياسة باتخاذ تدابير وقائية. ومن المهم أن تتوجّه جهود الإنذار المبكّر إلى تحديد عوامل الضعف والسياسات اللازمة لعلاجها، بدلا من الإغراق في تسميتها ووصفها[1].

الجدول رقم (3–6): العوامل المطلقة لعنان وأوجه المعانات لسلسلة أزمات (1994 – 2007)

الأزمة	وجه التعرض للمعاناة	عامل إطلاق العنان
النرويج (1988) فنلنـــدا (1991) السويد (1991)	ازدهار الائتمان وأسعار البيوت، التضخم الجامح، ضآلة رسملة القروض، الإقراض المحلي بالعملة الأجنبية، إلغاء القيود المالية بدون تدعيم الإشراف والتنظيم التحوطي، ضعف إدارة المخاطر على مستوى البنوك فرادى.	تشدد السياسة النقدية، انهيار التجارة مع مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة، تخفيض قيمة سعر الصرف.
المكسيك (1994)	ديون الحكومة الخارجية قصيرة الأجل (والمسماة بالنقد الأجنبي).	تشديد السياسة النقدية الأمريكية وصدمات سياسية.
تايلاند (1997)	الديون الخارجية لقطاع الشركات المالية وغير المالية، وتركز مخاطر تعرض شركات التمويل لمخاطر قطاع الملكية.	تدهور معدلات التبادل التجاري وانكماش أسعار البترول.
إندونيسيا (1997)	الديون الخارجية بقطاع الشركات، تركز أصول النظام المصرفي في العقارات/ الإقراض المرتبط بالملكية، النسبة القالية لديون الشركات إلى أسهم رأس مالها.	العدوى من أزمة تايلاند، وأزمة المصارف.
تركيـــا (2000)	ديون الحكومة قصيرة الأجل، عدم توافق النقد الأجنبي وآجال الاستحقاق في النظام المصرفي	اتساع عجز الحساب الجاري، رفع قيمة سعر الصرف الحقيقي، صدمة معدلات التبادل التجاري، عدم اليقين بشأن إرادة الحكومة السياسية في الاضطلاع بإصلاحات في القطاع المالي.
الولايـــــات المتحدة (2007)	ازدهار الائتمان وأسعار البيوت، أوجه الضعف في التنظيم المالي الذي أسفر عن تراكم الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية وسوء تسعير المخاطر.	انهيار سوق رهونات الديون دون الممتازة.

المصدر: أتيش جوش، جوناثان أوستري وناتاليا تاميريزا، (2009): **التنبؤ بالأزمات القادمة، ما الذي يمكن أن نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكّر**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3 (سبتمبر)، ص 36.

---

[1] – أتيش جوش، جوناثان أوستري وناتاليا تاميريزا، (2009): **التنبؤ بالأزمات القادمة، ما الذي يمكن أن نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكّر**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3 (سبتمبر)، ص ص 35 – 36.

يوضح **الجدول (3-6)** العوامل المطلقة لعنان الأزمات خلال العقدين المنصرمين، وكيف يمكنها أن تنتشر عبر القطاعات والأسواق والبلدان، وهي كلّها بواعث لتشجيع صدور قرار سياسي بضرورة الالتزام بالتدابير والإجراءات التحوطية، ومن ثمّ إلزام المؤسسات المالية وكل العاملين في مفاصل الاقتصاد والمالية باحترامها، لأن هؤلاء قد يرون في هذه التدابير والإجراءات نوعا من التضييق عليهم سعيهم لتحقيق أرباح، فالمؤسسات المالية على سبيل المثال لا تحبّذ الاحتفاظ بمزيد من رأس المال لأن ذلك يقوض ربحيتها.

3- أدوات التحليل في الأنماط الجديدة لنظم الإنذار المبكّر: اعتمدت الأنواع النمطية الأولى من نظم الإنذار المبكر على نموذج "احتمال الأزمة" الذي تم تناوله سابقا، والذي يعمل من خلال مقارنة سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية، أين ركّزت في الدول النامية على الأحداث الخارجية، وعلى القطاع المالي الداخلي في الدول المتقدمة، بينما تتوسّع الأنماط الجديدة -في إطار سعيها لزيادة الفعالية- لتقدّم أدوات أعمق في فحص مسببات الأزمة[1]:

- الآفاق المرتقبة لاتجاهات المناخ الاقتصادي الكلي والمالي العالمي، وما يتهددها من مخاطر مالية وسيادية؛

- بالإضافة إلى تطوير أدوات موجزة لقياس احتمال الأزمة، ينبغي تطوير أدوات أخرى مساعدة لقياس مدتها وعمقها ومسار الانتعاش المحتمل؛

- استخدام المقاييس القطاعية لمكامن الخطر لتحقيق الانسجام بين نماذج الاحتمالات العامة للأزمة والتحليل القطاعي الذي يركّز على مصادر محددة للتعرض للخطر؛

- وضع سيناريوهات للمخاطر الملحقة من خلال الفهم الجيّد للآثار الانتشارية عبر الحدود والقطاعات والأسواق، وهو الأمر الذي من شأنه تقييم احتمالات انتقال التداعيـات من صدمات القطـاع المالي -على سبيل المثال- إلى قطاعي الشركات السيادية وغير المالية.

بعد هذا العرض الموجز لأساليب وأدوات التنبؤ بالأزمات، وجهود صندوق النقد الدولي ومنهجه في هذا السياق، يتعيّن تقييم مدى نجاحه في هذا الصدد ومعرفة نقاط الضعف التي يعاني منها، وهو ما سيحاول الباحث طرقه من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تقييم جهود صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات وبروز بواعث إصلاحه

لا شك أن دور صندوق النقد الدولي يتجاوز مجرّد التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية في دوله الأعضاء، ويتعداه إلى اتخاذ الإجراءات التحوطية اللازمة لتطويقها والحؤول دون وقوعها وانتشارها، ومعالجتها في حال وقوعها، وكلّما نجح نظام الإنذار المبكّر للصندوق في التنبؤ بالأزمة وقدّم إشارات صحيحة كلما سمح

[1] - راجع لمزيد من التفاصيل: أتيش جوش، جوناثان أوستري وناتاليا تاميريزا، (2009)، مرجع سابق ص ص 36 – 37.

ذلك بتحكّم أفضل في اتخاذ الإجراءات اللازمة، ووفّر وقتا أطول لتنفيذها. من هذا المنطلق، يبحث هذا المطلب في مدى نجاح نظام صندوق النقد الدولي للإنذار المبكّر في التنبّؤ بالأزمات، لاسيما في الدول النامية.

أولا – كفاءة نظام الإنذار المبكّر لصندوق النقد الدولي:

قبل تقييم مدى نجاح نظام صندوق النقد الدولي للإنذار المبكر، ينبغي أولا الإشارة إلى كيفية اختبار كفاءة هذه الأنظمة، حيث يستخدم الاقتصاديون أسلوبين في ذلك:

- **الأول** يتعلق بما يعرف **بالأداء داخل العينة** (**in-sample performance**)، ويتم الاختبار على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صمّم لأجلها نظام الإنذار؛
- **الثاني** يتعلّق بما يعرف **بالأداء خارج العينة** (**out-of-sample performance**) ويتم الاختبار على أساس البيانات والفترة الزمنية التي لم يصمّم لأجلها نظام الإنذار.

وكلما قدم النظام إشارات غنية بالمعلومات خارج العينة، كان بذلك أكثر فائدة من غيره، وقد خلصت عملية اختبار لأربعة نماذج تجريبية أنشئت معظمها قبل الأزمة الآسيوية في تسعينات القرن الماضي، إلى أن أفضل النماذج تمكّنَ من التنبّؤ بنصف الأزمات داخل العينة، وبثلث الأزمات خارجها، مع تسجيل كثير من الإنذارات الكاذبة، إذ لم تقع أية أزمة في أزيد من نصف الحالات التي أطلقت بشأنها هذه الأنظمة إشارات، وفي الحقيقة، يعتبر التنبّؤ بتوقيت الأزمة أمرا في غاية الصعوبة، لذلك تتباين نتائج النماذج المختلفة من نظم الإنذار، فقد يفيد بعضها في تحديد البلدان الأكثر حساسية – خلال فترة – من الاضطرابات المالية الدولية أكثر من فائدته في التنبؤ بتوقيت الأزمة[(1)].

وفيما يخص تقييم تنبّؤ صندوق النقد الدولي بالأزمات، فلعله من المفيد أن نعرّج على فترة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي التي حفلت بالعديد منها، لاسيما أزمة آسيا المالية على سبيل المثال لا الحصر، فبالنسبة للصندوق والبنك الدوليين، كانت التجربة الآسيوية نموذجا ناجحا لتطبيق قواعد الاقتصاد الحر وقواعد الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي أدت من وجهة نظر هذه المؤسسات إلى توفير مناخ اقتصادي مستقر وملائم لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي الذي نتجت عنه كل منجزات المعجزة الآسيوية[(2)].

ومع ذلك، لم يقدّم صندوق النقد الدولي للنمور الآسيوية ما يفيدها في تجنّب الأزمة المالية التي كبّدتها خسائر مالية هائلة، رغم بروز بعض مؤشرات الإنذار المبكّر لمدة زادت عن السنة، والجدول الآتي يوضّح هذه المؤشرات:

[(1)] – أندرو بيرغ و كاثرين باتيلو، (2000): **تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية**، سلسلة قضايا اقتصادية، رقم 22، تصدر عن صندوق النقد الدولي، ص ص 6 – 7. متاحة للتحميل على الرابط: http://www.kantakji.com/media/175069/file2641.pdf

[(2)] – حميد الجميلي، (2005)، مرجع سابق، ص 282.

الجدول رقم (3-7): مؤشرات الإنذار المبكّر لأزمات العملة للفترة 1975 - 1997

المؤشر	مجموعة البلدان	الأشهر السابقة للأزمة 13	8	3
ارتفاع سعر الصرف الحقيقي	- الصناعية	+	+	+
	- الأسواق الناشئة	+	+	+
التوسّع في الائتمان المحلي	- الصناعية	×	+	+
	- الأسواق الناشئة	×	+	+
عرض النقد بالمعنى الواسع / للاحتياطات الدولية	- الصناعية	+	+	+
	- الأسواق الناشئة	+	+	+
انخفاض أسعار الأوراق المالية	- الصناعية	+	+	+
	- الأسواق الناشئة	×	×	×
انخفاض سعر الفائدة الوطني الحقيقي	- الصناعية	×	×	×
	- الأسواق الناشئة	×	+	×
زيادة أسعار الفائدة الحقيقي الدولي	- الصناعية	×	×	+
	- الأسواق الناشئة	×	×	+

المصدر: هيل عجمي جميل، (2003): **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص 287.

(+: تدل على الدول بالمؤشر مقابلة الأشهر المحددة السابقة للأزمة، ×: تدل على عدم التأثر)

إن هذه الأزمة التي أفضت إلى خسائر مالية في أسواق آسيا –مع نهاية 1997- آسيا بلغت نحو 170 مليار دولار، وزيادة عدد المصارف التي أغلقت أبوابها إلى أكثر من 74 مصرفا، ورزوح أزيد من 30 مصرفا كوريا تحت وطأة المشاكل المالية، وإغلاق 9 منها، وارتفاع نسبة المخاطرة على عائد رأس المال من 69% في عام 1996 إلى 70% في 1997.

في الحقيقة، فإن هذه الصورة المرعبة لمخلفات هذه الأزمة الآسيوية، رغم توافر مؤشرات الإنذار المبكر بشأنها، دفعت كثيرا من الأطراف إلى انتقاد صندوق النقد الدولي على عجزه عن قراءة التطورات المالية بشكل صحيح في هذه، بل طرحت تساؤلات أعمق من مجرد فشل الصندوق [1]، رغم اعتباره بأن هذه التجربة تعد نموذجا ناجحا للاندماج في السوق العالمية والعولمة الاقتصادية، لهذا، فقد سارع الصندوق والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا إلى احتواء هذه الأزمة والحؤول دون تحوّلها إلى كارثة فقدّم صفقة إنقاذ بـ 60 مليار دولار، 40 مليار دولار، 16 مليار دولار إلى كل من كوريا و إندونيسيا وتايلاند على الترتيب، لأن الفشل في هذا مسعى

[1] – وذلك لأن لهذا الزلزال المالي العميق أبعادا استراتيجية خطيرة، تتمحور حول افتعال هذه الأزمة من طرف الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لتقليم (مخالب هذه النمور الآسيوية وخلع أنيابها) ومنع تقدّمها في المنافسة الصناعية العالمية، ولإبقائها في دائرة الدول النامية تؤدي وظائف محددة، تتماشى ومتطلبات القرن الواحد والعشرين، ومن الدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت مقترحا لليابان يقضي بإنشاء صندوق للطوارئ بـ 100 مليار دولار بحجة أنه يُضعف من دور صندوق النقد الدولي.

تصحيح الأوضاع وسقوط التجربة الآسيوية يعني فشل أيديولوجية صندوق النقد والبنك الدوليين. لاسيما أن الصندوق فشل في كثير من الأزمات غيرها. (أنظر الجدول الموالي).

الجدول رقم (3-8): تكاليف الأزمات المالية في الأقطار الصناعية والأسواق الناشئة

الأزمة حسب النوع	عدد الأزمات	متوسط الوقت اللازم للإصلاح بالسنوات	الخسارة الإجمالية للإنتاج لكل أزمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي
أزمات العملة			
• البلدان الصناعية	158	1.6	4.3
• الأسواق الناشئة	42	1.9	3.1
	116	1.5	4.8
الأزمات المصرفية			
• البلدان الصناعية	54	2.1	11.6
• الأسواق الناشئة	12	4.1	10.2
	42	2.8	12.1
أزمة العملة و أ. مصرفية			
• البلدان الصناعية	32	3.2	14.4
• الأسواق الناشئة	6	5.8	17.6
	26	2.6	13.6

المصدر: هيل عجمي جميل، (2003): **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ص 295.

يكشف الجدول **رقم (3-8)** عن العدد الكبير للازمات المالية التي هزت دولا ومناطق كثيرة في العالم، ولم يستطع صندوق النقد الدولي تجنّبها رغم بروز كثير من مؤشرات الإنذار المبكّر بخصوصها كما سبق تناولها في الجدول **رقم (3-7)**، وقد تحمّلت الأسواق الناشئة القسط الأكبر من هذه الأزمات وتبعاتها، إذ احتضنت هذه الأسواق أزيد من 73%، 77%، 81% من أزمات العملة والأزمات المصرفية والأزمات المزدوجة على الترتيب، ليتدخّل صندوق النقد الدولي ويفرض شروطه على الدول المتضررة التي تلجأ إليه، لإعادة دمجها في الاقتصاد العالمي وفق رؤيته المستندة إلى مبادئ الليبرالية الجديدة.

ومهما تكن إجراءات الصندوق، فإن العالم عايش قسوة وصفاته وشروطه لمساعدة هذه البلدان، وتأكّد –مع هذه الأزمات– بطلان كثير من الدعاوى التي تبشّر بها الليبرالية الجديدة، وعلى رأسها قدرة الأسواق على التصحيح الذاتي للانحرافات الكبيرة، والتحكّم في مخاطر الانفتاح المالي غير المقيّد. وقد أعادت هذه النتائج الكارثية للأزمات فتح النقاش حول الأطروحة الكينزية المتعلقة بدور الدولة وضرورته في مثل هذه الظروف،

وهذا على خلاف البرامج التصحيحية التي تتبنى أفكار ميلتون فريدمان ويدعمها صندوق النقد الدولي بقوة، ويفرضها على الدول التي تلجأ إليه(1).

ثانيا – تطوير نظام صندوق النقد الدولي للإنذار المبكّر بعد الأزمة الآسيوية:

لقد شكّل العدد الكبير من الأزمات المالية التي عصفت بكثير من الدول الأعضاء في صندوق النقد والبنك الدوليين –وخصوصا أزمة دول جنوب آسيا– منعطفا تاريخيا في تطوير نظرتهما للأزمات، ففي أعقاب هذه الأزمات وما سبّبته من انتقادات قوية لهاتين المؤسستين، تم إجراء الكثير من الدراسات العميقة على مستوى الصندوق والبنك والمنتديات الدولية لتفكيك مسبباتها وتطوير منهج التعامل معها وقائيا وعلاجيا، أين قُدّمت حلول ومقترحات لخفض درجة المخاطر المصرفية وتحقيق الحد الأدنى من استقرار القطاع المالي ككل.

وفي السياق نفسه، تم أيضا بناء نموذج أكثر تكاملا للتنبؤ المبكّر بالأزمات المالية، لتجنّب انعكاساتها الحادة، ومنع انتشارها بفعل الاندماج والتداخل الاقتصادي الكبير بين الدول، في إطار العولمة التي تتغذى من التطور التكنولوجي الكبير الذي طبع العقود الأخيرة (Contagion Effect)، وبخصوص الدول النامية تحديدا، طوّر صندوق النقد الدولي نموذج DCSD(2)، لإشارات الأزمة، ليتنبّأ بمدى قابلية تعرض هذه الدول لأزمات في سعر صرف عملاتها الوطنية(3)، مستخدما في ذلك خمسة متغيرات مفسّرة، هي:

- درجة تقييم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية؛
- رصيد الحساب الجاري؛
- الانخفاض في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي؛
- النمو في الصادرات؛
- نسبة الدين قصير الأجل إلى الاحتياطي من النقد الأجنبي.

وقد أثبت هذا النموذج قدرة جيّدة في التنبؤ بالأزمات، ومع ذلك فقد سجّل إنذارات كاذبة (خاطئة) عن أزمات لم تحدث في الواقع، ومن الناحية العملية، فإن أكثر الدول التي أرشدت الإشارات بأن لديها احتمال حدوث أزمة بنسبة تزيد عن 50% حدثت فيها الأزمة فعلا، أما الدول التي صدرت بشأنها إشارات التي أطلقها النموذج والمتعلقة بقوة الاحتمال التي تقل عن 26% فإنها لم تحدث فيها الأزمة، وتنبّأ النموذج أيضا بنحو 59% من الأزمات بصورة صحيحة، ويعاب عليه إصدار إشارات خاطئة بنسبة 78%.

(1) – راجع في هذا الخصوص:

– Roger Bootle, (2009) : **Redessiner, La crise financière conduit à repenser les rôles de l’Etat et du marcghé**, Finance et développement, volume 46, N° 1 (mars), PP 34-35.

(2) – ***D****eveloping* ***C****ountries* ***S****tudies* ***D****ivision.*

(3) – يتم تعريفها على أنها انخفاض حاد في قيمة العملة الوطنية و/أو انخفاض ملحوظ في احتياطي النقد الأجنبي خلال 24 شهرا.

وبالتطبيق على الدول النامية، فقد أصدر نموذج DCSD إشارات صحيحة طوال عام 2000، للأزمة التي حدثت في تركيا في شهر فبراير 2001، أما الأزمة الأرجنتينية في جانفي 2002، فقد بدأ النموذج في إصدار إشارات تتنبأ عنها انطلاقا من مارس 2001، وذلك عندما بدأ الاحتياطي من النقد الأجنبي بالنفاذ وبدأت الأزمة في القطاع المصرفي. ولكن بحلول أكتوبر 2001، استمر النموذج في إصدار إشارات عن احتمالات حدوث أزمة، ولكن بصورة اقل. وبانخفاض في احتمالات وقوع أزمة في سعر الصرف، وفي النهاية، فإن النموذج قد أظهر نتائج متباينة من حيث درجة دقة التنبؤ بحدوث الأزمة، لكنه حقّق منهجا أكثر موضوعية في التنبؤ بالأزمات[1].

ثالثا – إصلاح البنيـــان المالي العالمي:

في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، وما رافقها من انتقادات حادة طالت المؤسسات المالية الدولية، من حيث الأداء المتعلق بإدارة الأزمات المالية وقاية وعلاجا، تبلور اتفاق عام حول ضرورة إعادة النظر في البنيان المالي العالمي، وبُذلت في هذا الإطار جهود كبيرة من خلال إنشاء مؤسسات مالية دولية جديدة[2]، أو على الأقل إعادة نمذجة المؤسسات القائمة لتحقيق التعاون المالي والاقتصادي الدولي[3].

وفيما يخص صندوق النقد الدولي، فقد باشر إجراءين هامين إلى حد كبير في مجال حوكمته وإصلاحه كمؤسسة مالية دولية، ومن ثمّ إصلاح النظام المالي العالمي الذي يشرف عليه، وهما:

1– إنشاء لجنة كوبيـــر Cooper لإصلاح نظام الحصص في عام 1999[4].

2– إنشاء مكتب التقييم المستقل (IEO)[5]: وقد أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام 2001 لإجراء تقييمات موضوعية ومستقلة، وعلى نحو منهجي، بشأن القضايا المتصلة بنشاط صندوق النقد الدولي وسياساته، مستعينا على ذلك بكفاءات عالية تعمل وفق معايير علمية، والغرض من هذه التقييمات، هو أن تكون وسيلة وقاعدة، لتعزيز ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزز مصداقية الصندوق الخارجية، وتدعم مسؤوليات الحوكمة المؤسسية والرقابة في المجلس التنفيذي، وقد صمم مكتب التقييم المستقـل لاستكمال أعمال الاستعراض والتقييم الداخليـــة، ومن ثم ينبغي أن يحسّن قدرة المؤسســـة على استخلاص الدروس من تجربتها، وإدماج التحسينـات في أعمالها المقبلة بسرعة أكبر.

---

[1] – رنا محمد البطروني، (2002): **الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة – مصر، ص 120 – 121.

[2] – Pour cette proposition, voir :
- Kevin Danaher, (2002) : **10 raison d'abolir le FMI et La Banque mondiale**, traduit de l'anglais par Guy Ducornet, Le Serpent à Plumes, Paris.

[3] – Brad Setser, (2009) : **L'avenir tel qu'il se profile, Finance et développement**, volume 46, N° 1 (mars), P 36.

[4] – أنظر آخر المبحث الثاني من الفصل الخامس.

[5] – **I***ndependent* **E***valuation* **O***ffice,* le Site électronique est*:* *www.ieo-imf.org*

إن مكتب التقييم المستقل مستقل عن إدارة الصندوق وموظفيه، ويعمل على أساس مستقل عن المجلس التنفيذي للصندوق، لذلك، فإنه يعمل بعيدا عن أية ضغوط من الممكن أن تؤثر على اتجاهات التقييم، ويتم تعيين مدير هذا المكتب لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، ويجوز للمجلس التنفيذي، في ظروف استثنائية، أن يمدد هذه العهدة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة، وسيكون المدير مسؤولا على المكتب وليس موظفا في الصندوق، مع إمكانية إنهاء تعيين المدير في أي وقت بموافقة المجلس التنفيذي، وفي نهاية مدة الخدمة، وسيكون المدير مسؤولا عن اختيار موظفي مكتب التقييم المستقل (بما في ذلك الخبراء الاستشاريون الخارجيون) بشروط وأحكام يحددها المجلس، بغية ضمان تزويد المكتب بأفراد مستقلين ومؤهلين تأهيلا عاليا، مع الإشارة إلى أن معظم موظفي مكتب التقييم المستقل المتفرغين من خارج الصندوق.

وسيكون مدير مكتب التقييم المستقل مسؤولا عن إعداد برنامج العمل، الذي ينبغي أن يركز محتواه على المسائل ذات الأهمية بالنسبة لعضوية الصندوق وذات الصلة بوصاية صندوق النقد الدولي، وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات المؤسسية الحالية، وأن تعد على ضوء المشاورات مع المديرين التنفيذيين والإدارة، وكذلك مع الأطراف المستنيرة والمهتمة من خارج الصندوق، وسيقدم المدير برنامج عمل مكتب التقييم المستقل إلى المجلس التنفيذي لعرضه عليه.

إلى جانب ذلك، يقدّم المكتب أيضا من خلال مديره، تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي، بما التقرير السنوي. أما فيما يتعلق بالتقييمات الفردية، ستتـــاح للموظفين والإدارة، وعند الاقتضـــاء –السلطات القطرية ذات الصلة– فرصةً للتعليق على التقييمات التي تعرض على المجلس التنفيذي[1].

إن القضايا التي ناقشها هذا المبحث والذي قبله، والمتعلقة ببرامج الصندوق للإصلاحات الاقتصادية التي يفرضها، وبجهوده في مجال الوقاية من الأزمات المالية، التي مست كثيرا من دوله الأعضاء بدرجات متفاوتة، ومنهجه في علاجها ومنع انتشارها، وما رافق ذلك كلّه من انتقادات قوية، من دوائر مختلفة، داخل الصندوق وخارجه، خلصت إلى ضرورة فتح ملف إصلاح هذه المؤسسة النقدية الدولية، ليس فقط إصلاحا إجرائيا تقليديا يمس خطوط الائتمان والمساعدات التي يقدّمها، أو تقديم مسكّنات لبعض الإختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي، بل إصلاحا جوهريا، يأتي كجراحة عميقة على مستوى فلسفة الصندوق وحوكمته، وهذا يمثّل اتجاها حديثا في إصلاح صندوق النقد الدولي. وهو جزء مما سيتم تناوله في الفصل اللاحق.

---

[1] – لمزيد من التفاصيل حول عمل مكتب التقييم المستقل، ومنشوراته ومديره وأعضائه، يمكن الرجوع إلى موقعه الرسمي:
http://www.ieo-imf.org

خلاصة الفصل الثالث:

على ضوء المباحث الثلاثة لهذا الفصل، التي حاول الباحث من خلالها تسليط الضوء على تطوّر سياسة صندوق النقد الدولي ومنهجه في التعامل مع المشكلات الاقتصادية، سواء مع فرادى دوله الأعضاء، أو مع الأزمات التي تهز أركان الاقتصاد العالمي، خلص الباحث إلى حزمة من النتائج، أهمها، أنه من حيث ديباجة الخطاب، فإن صندوق النقد الدولي يضع أهدافا سامية، ويضطلع بمهام حاسمة في إطار إدارته للنظام النقدي الدولي، ويسخّر في سبيل ذلك كفاءات بشرية عالية التأهيل، وإمكانات تقنية كبيرة، بالإضافة إلى دورات تدريبية على سياساته وطرائق تنفيذها في الدول الأعضاء، هذا، وبعد انهيار نظام بريتون وودز جرّاء القرار الأمريكي الأحادي في 1971، تحوّل صندوق النقد الدولي عن وظيفته الأصلية المرتبطة –أساسا– بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف، إلى إدارة مرحلة اللانظام في العلاقات النقدية الدولية، وما يطبعها من توالٍ للأزمات، مستندا في ذلك إلى آليات السوق الحرة، وحاملا الدول التي تلجأ إليه قسرا على تبني الخطاب الليبرالي –في شكل وصفة صالحة لكل المشاكل– وتطبيقه بصرامة، وجعلَ لانعكاساته الحادة وصفا خاصا (العلاج بالصدمة)، مع تسجيل فشل كثير من تجارب برامجه في تحقيق أهدافها.

أما على مستوى إدارة الصندوق لأزمات الاقتصاد العالمي، لا يزال تعامله الوقائي والاستباقي لها في حاجة إلى مزيد من التطوير، سواء من حيث جهازه لالتقاط الإشارات المبكرة للأزمة، أو من حيث آليات فرضه لإجراءات إلزامية على الدول المتقدّمة –خصوصا– في إطار رقابته التي يطبّقها بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه (وسيتم التفصيل في هذا العنصر لاحقا)، وقد تبيّن في هذا السياق أيضا أنه بقدر ما كانت أزمة شرق جنوب آسيا في تسعينات القرن الماضي قاسية على الدول المتضرّرة، بقدر ما عرّت هذه الأزمة صندوق النقد الدولي من حيث ضعف قراءته للمؤشّرات، ومن حيث هيمنة الدول المتقدّمة عليه، وتوجيهها لسياساته وفقا لما تمليه مصالحها، وقد أفضى تحليل هذه الأزمة في إطار الاقتصاد السياسي، إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي، الذي تقادمت برامجه، وبات عاجزا عن إدارة مرحلة اللانظام، إصلاحا جوهريا، يطال آليات صناعة القرار على مستواه، بشكل يعكس راهن خريطة القوى الاقتصادية العالمية الفاعلة.

وستكون هذه القوى والاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق موضوعا للفصل الموالي.

- الفصل الرابع -

إصلاح صندوق النقد الدولي

(الاتجاهات الحديثة والعوامل المؤثرة)

الفصل الرابع

إصلاح صندوق النقد الدولي (الاتجاهات الحديثة والعوامل المؤثرة)

برغم ما يضطلع به صندوق النقد الدولي من مهام جسيمة في إدارته للعلاقات النقدية الدولية، ولاسيما في مرحلة اللانظام التي أعقبت انهيار نظام بريتون وودز، إلاّ أن السيرورة التي تطوّرت في منحاها سياساته كانت –ولازالت– محلّ جدل وتذمّر واسعين، خصوصا من قِبل الدول النامية التي تمثّل في الواقع –ومنذ عقود– أكثر أعضائه و"زبائنه"، ومع ذلك، فهي لازالت تعاني من ضعف ملموس في صناعة القرار على مستوى الصندوق، وعلى مستوى غيره من مؤسسات الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء ما انتهى إليه الفصل السابق، وأمام ارتفاع موجة الانتقادات المتراكمة التي طالت الصندوق، لاسيما بعد عجزه عن استباق أزمة جنوب شرق آسيا، وأيضا بسبب منهجه في معالجتها، طفا بقوةٍ الجدل بشأن ملف إصلاحه، باعتباره أحد ملفات المالية الدولية المستعجلة، وكما تقدّم في آخر الفصل السابق فإن صندوق النقد الدولي التفت إلى هذا الموضوع من خلال تشكيل لجنة كوبر، وإنشاء مكتب التقييم المستقل، لتظهر بذلك اتجاهات جديدة لإصلاحه، تتجاوز في عمقها الإصلاحات أو التعديلات السابقة.

ويتوجّه هذا الفصل أساسا إلى تسليط الضوء على أبرز هذه الاتجاهات الحديثة، والعوامل الدافعة إليها، والتي تعالت في رحابها الأصوات المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي، و تقييم استجابة وتفاعل الصندوق مع هذه التحوّلات والتغيّرات المتراكمة. وقد تضمّن هذا الفصل المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الإصلاحات (التعديلات) السابقة في صندوق النقد الدولي؛

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة في إصلاح صندوق النقد الدولي؛

المبحث الثالث: القوى والأحداث والتطورات المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي؛

المبحث الأول

الإصلاحات (التعديلات) السابقة في صندوق النقد الدولي

عمليا، تحتاج الاتفاقيات الدولية الشارعة إلى فتح باب التعديل على موادها لتكون قادرة على مواكبة التحوّلات الكبرى، فكثيرا ما يكشف تطبيق الاتفاقية وتغيّر معطيات المحيط عن أوجهِ قصورٍ في أحكامها، لذلك، فإن اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أقرّت إمكانية اللجوء إلى تعديل بعض أحكامها، لتكون مواكبة لكل التغيّرات والظروف المستجدة، حيث نصّت الاتفاقية على الأغلبية اللازمة لإقرار التعديلات وفق تفاصيل محددة(1).

وقد عرف صندوق النقد الدولي حتى وقتنا الراهن ستة تعديلات جوهرية يتم التعرّف –باختصار– على الثلاث الأولى منها من خلال مطالب هذا المبحث(2).

المطلب الأول: التعديل الأول لاتفاقية صندوق النقد الدولي (28 جويلية 1969)

فيما سبق، تم تناول الأهداف الرئيسة التي جاء صندوق النقد الدولي لتجسيدها في إطار تنظيمه للعلاقات النقدية الدولية، وضمانه للسيولة الدولية اللازمة لاستقرار التجارة والنمو الاقتصادي العالمي، وقاد ساد اعتقاد لدى مصممي صندوق النقد الدولي وواضعي اتفاقيته التأسيسية بأن أصوله قادرة على تقديم المساعدة لدوله الأعضاء وتغذية برامج علاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات، وكان اعتقادهم هذا مبنيا على أن الدول الأعضاء لن تعاني من هذا الخلل في وقت واحد.

---

(1) – بشكل عام يمكن ذكر ما يلي:

أ- أي اقتراح بإدخال تعديلات على هذه الاتفاقية سواء كان صادرا من عضو أو محافظ أو المجلس التنفيذي يرسل إلى رئيس مجلس المحافظين لعرضه على المجلس، فإذا وافق مجلس المحافظين على التعديل المقترح، فعلى الصندوق أن يستفسر من جميع الأعضاء بواسطة خطاب دوري أو بالبرق عما إذا كانوا يقبلون التعديل المقترح، وعند قبول ثلاثة أخماس الأعضاء الحائزين على 85% من مجموع الأصوات للتعديل المقترح، يقوم الصندوق بتسجيل ذلك القبول بتبليغ رسمي إلى جميع الأعضاء.

ب- يستثنى من الفقرة "أ" السابقة، بعض الحالات التي تستوجب موافقة جميع الأعضاء، وهي:

- الحق في الانسحاب من الصندوق (المادة 26 /القسم الأول)؛
- النص الخاص بعدم تغيير حق أي عضو دون موافقة (المادة 3 /القسم الثاني "د")؛
- النص الخاص بعدم تغيير سعر التعادل لعملة أي عضو إلا بناء على اقتراح ذلك العضو (الجدول ج، البند السادس).

ج- تسري التعديلات على جميع الأعضاء بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ الرسمي، إلا إذا نص على فترة أقصر في الخطاب الدوري أو البرقية.

هذا، وفيما يخص الإجراءات القانونية للتعديل، يمكن مراجعة مؤلف:

– ابراهيم بن عيسى العلي العيسى، (1992): **صندوق النقد الدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 119.

(2) – فيما يخص التعديلات الثلاث الأخيرة ستكون محورا للفصل الأخير (الخامس) لتعلّقها بنظام الحصص والصيغ المعتمدة في الحساب، والإصلاحات التي تم اعتمادها في هذا الإطار.

أولا- عدم كفاية السيولة الدولية كسبب رئيسي للتعديل:

على عكس ما كان متوقعا، أثبتت الممارسة العملية أن الأصول الموجودة –بصورتها الأصلية– لم تكن قادرة على الوفاء بمتطلبات نجاح الصندوق في أداء مهامه، خصوصا وأن النظام النقدي الدولي يتحسس للعلاقات الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء، كما أن العجز في موازين المدفوعات على مستوى بعض الدول لم يكن مؤقتا، ففرنسا على سبيل المثال عانت منه على امتداد فترة 1954-1958، والمملكة المتحدة عانت منه في الفترة 1963-1967، والولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت تعاني منه بداية من 1960، وهو ما جعل هذا العجز أقرب إلى العجز المزمن منه إلى مجرد عجز طارئ مؤقت. لذلك، فقد بدا جليا أن موارد الصندوق غير قادرة على تغطية حاجة الدول الأعضاء إلى السيولة اللازمة لعلاج الاختلال في موازين مدفوعاتها، لاسيما في ظل موجة التضخم التي اجتاحت العالم وتسببت في خلخلة استقرار النظام النقدي الدولي.

في ظل هذه الوضعية، حاول صندوق النقد الدولي تدارك الموقف من خلال إقرار زيادة في حصص الدول الأعضاء بمقدار النصف في سبتمبر 1959، ثم بمقدار الربع في فبراير 1966، فضلا عن وضع ترتيبات في 1962 أكثر شدة على شروط الاستفادة من موارد الصندوق، مع حزمة أخرى من التسهيلات الإضافية لصالح الدول النامية كتسهيلات التمويل التعويضي لمواجهة تقلبات أسعار صادراتها من المواد الأولية. لكن كل هذه الترتيبات والجهود المبذولة لم تفلح في علاج مشاكل موازين المدفوعات ولا تحقيق الاستقرار المنشود على مستوى النظام النقدي الدولي، لذلك باتت الحاجة ملحّة إلى تبنّي تعديلات تسمح لصندوق النقد الدولي بالقيام بدوره كما ينبغي[1].

ثانيا- الاتفـــــاق على التعديـــــل:

في ظل تعمّق إشكالية عجز صندوق النقد الدولي عن توفير السيولة الدولية اللازمة لتصحيح الخلل في العديد من الدول الأعضاء، برزت إلى ساحة النقاش الدولي أطروحات تقترح حلولا لهذه المشكلة، أهمها:

1 – مقترح البروفيسور "جاك رويف": دعا من خلاله القائمين على صندوق النقد الدولي إلى العودة –بشكل ما– إلى تطبيق قاعدة الذهب، حيث اقترح رفع سعره من 35 إلى 70 دولارا للأوقية، واعتبره المخرج الأنجع لتحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، من خلال ابتكار آلية تضمن التوازن وتحول دون تقلبات أسعار الصرف التي تؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي.

وقد لاقى هذا المقترح اعتراضات عدة (باستثناء فرنسا التي دعمته)، أهمها أن الإنتاج العالمي للذهب مهما كان حجمه فإنه لن يواكب وتيرة تطور التجارة الدولية، وسيكون بذلك عائقا أمام توسّع نطاقها لأنه يقيّد حجم السيولة الدولية. ويتأكّد هذا الأمر أكثر، إذا أخذنا بعين الاعتبار الاستعمالات غير النقدية لهذا المعدن،

---

[1] – أحمد جامع، (1979): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ص 347.

كما أن هذا الاقتراح من شأنه أن يفتح المجال للمضاربين على قيمته فيرتفع سعره التجاري، ولا شك أن هذه الاعتراضات تتمتع بقدر كبير من سلامة الطرح، خصوصا أن الواقع العملي أثبت صحة جانب كبير من هذه التخوفات، لهذا فقد فقدَت هذه الأطروحة معايير القبول لدى الدول الأعضاء في الصندوق[1].

2 – مقترح البروفيسور "روبرت تريفن": يتمحور مقترح تريفن حول ضرورة إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي بحيث يصبح بنكا مركزيا دوليا، وتكون البنوك المركزية القُطرية مرتبطة به بكل ما تملكه من ذهب واحتياطات من العملات الأجنبية، على أن يقوم هذا البنك المركزي الدولي بإصدار عملة دولية، ويتحكم من خلالها في حجم السيولة الدولية وفقا لمتطلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية[2].

وكان الانتقاد الأبرز الموجه إلى هذا المقترح هو الصعوبة العملية لتطبيقه، إذ يقتضي هذا المقترح أن تتنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها النقدية لصالح البنك المركزي الدولي، وهو ما كان محلا لرفض العديد من الدول الأعضاء.

3 – مقترح تعويم أسعار الصرف: ظهر أيضا مقترح ثالث يدعو إلى ضرورة التخلي عن تثبيت أسعار الصرف، وإخضاع قيمة العملات إلى ميكانيزمات العرض والطلب، باعتبار أن السوق كفيلة بإعادة التوازن إلى موازين المدفوعات التي تعاني من الخلل، وبطبيعة الحال –في تلك المرحلة– لاقى هذا المقترح معارضة واضحة، وذلك استنادا إلى أن التعويم من شأنه أن يحدث موجات من التضخم، وهو ما يحتّم على البنوك المركزية التدخل في أسواق الصرف لمعالجة هذا الوضع[3].

وفي أعقاب كل هذه المقترحات، قرر مجلس المحافظين في سبتمبر 1964 تشكيل لجنة لدراستها برئاسة أرنولدو أوسولا، وبالفعل، فقد قدّمت اللجنة تقريرها في 1965 المعروف باسم تقرير أوسولا، غير أنه لم يتم أخذه بعين الاعتبار من حيث الناحية التطبيقية. ثم عرضت مجموعة الدول العشر على مجلس المحافظين في سبتمبر 1967 مشروعا ينطوي على فكرة خلق أصول احتياطية جديدة في صندوق النقد الدولي، وقد حظي هذا المشروع بالقبول في مجلس المحافظين الذي طلب من المديرين التنفيذيين اقتراح التعديلات المناسبة على نصوص الاتفاقية وصياغتها القانونية لتتماشى مع مضمون المشروع.

---

(1) – حلمي خالد زغلول، (2002): **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص 66.

(2) – راجع: رمزي زكي، (1987): مرجع سابق، ص 172.

(3) – إلى جانب هذه المقترحات الثلاثة، كانت هناك مقترحات أخرى كاقتراح "لينزي" الذي طالب من خلاله بإنشاء عملة مشتركة، واقتراح "زولوتاس" الذي طالب بإنشاء العملة المتنوعة، واقتراح "روبرت في روزا" الذي طالب بأن تقوم الدولة صاحبة العملات الاحتياطية بتغذية أرصدتها من الاحتياطات الدولية بقدر كاف من العملات الأجنبية.

وفي شهر أبريل 1968 صدر القرار رقم 2493 (74/68) مع تقرير المديرين التنفيذيين بشأن التعديلات المدرجة على اتفاقية الصندوق، حيث خلص هذا التقرير إلى تسهيلات جديدة تقوم على نظام حقوق السحب الخاصة، وافقت الدول العشر على هذا التعديل باستثناء فرنسا[1].

ثالثا– نطـــــاق التعديـــــل:

بعد أن حظي المشروع بقبول الدول العشر (باستثناء فرنسا) تم عرضه على محافظ الصندوق للمصادق عليه، إذ تمت الموافقة عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء مع تسجيل امتناع فرنسا عن التصويت، وفي الوقت نفسه تم التقريب والمواءمة بين مطالب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وبهذا يكون المشروع قد استكمل كل الشروط والإجراءات القانونية المنصوص عليها، وعموما فإن هذا التعديل جاء بما يلي:

– تم تبنّي بعض التعديلات على النصوص الأصلية لاتفاقية صندوق النقد الدولي لضمان الانسجام مع مضمون النصوص المضافة، وهي[2]:

– تهدف بعض التعديلات إلى توضيح وتقنين طريقة العمل في صندوق النقد الدولي وفق ما استقر عليه العمل في السنوات السابقة للتعديل؛

– تهدف تعديلات أخرى إلى جعل المواد تتفق مع ما تم استحداثه من حقوق السحب الخاصة بحيث يكون منحها غير مقيّد بشروط؛

– نوع ثالث من التعديلات جاء لحفظ موارد صندوق النقد الدولي من الاستخدامات غير المشروطة، من غير تضييق على استخدام هذه الموارد بأكثر مما هو عليه الحال قبل التعديل؛

– حقوق السحب الخاصة التي تم تبنيها رسميا من خلال هذا التعديل تهدف في الأساس إلى دعم قدرة صندوق النقد الدولي على تحقيق أهدافه، بحيث يتمكّن من مسايرة الظروف والأحداث التي صادفت الدول الأعضاء[3].

في الحقيقة، وبالرغم من الأهمية الإجرائية لهذا التعديل على مستوى الاتفاقية التأسيسية لصندوق النقد الدولي، لم يتعد دور حقوق السحب الخاصة في إطار التعديل الأول أن تكون مسكّنا مؤقتا للمشاكل التي تعاني منها كثير من الدول الأعضاء، وقد أرجع المحللون ضعف هذا التعديل إلى كونه لم يجعل هذه الحقوق الجديدة كاحتياطات دولية أصلية، وإنما كانت بمثابة احتياطات ثانوية مساعدة للدولار الأمريكي، وهذا كان سببا في إضعاف الثقة في هذه الحقوق من حيث قوّة إبرائها الدولية كالذهب والدولار، لذلك فقد كان من الطبيعي في ظل فشل التعديل الأول أن تبرز مطالب جديدة لتعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي.

---

[1] – حلمي خالد زغلول، (2002): مرجع سابق، ص 67-68.

[2] – المرجع السابق، ص 70.

[3] – فيما يخص القواعد التي تحكم حقوق السحب الخاصة فقد تم إدراجها في المواد المستحدثة، من المادة 21 إلى المادة 32، وفي الجداول (و، ز، ح، ط) التي أضيفت إلى الاتفاقية الأصلية بموجب الفقرة (ك) من القسم الرابع من المادة 20 المعدّلة.

إن هذه المطالب جاءت كنتيجة لعدم فاعلية التعديل الأول بعدما وضع موضع التطبيق، ففي سنة 1969 تم تخصيص مبلغ 9.5 مليار من حقوق السحب الخاصة للفترة 1970-1972 لمعالجة مشاكل موازين المدفوعات، ولكن لم يؤت هذا التدبير أكله، وبقي النظام النقدي الدولي يعاني من هذا المشكل العميق، وبالأساس، فإن السبب يعود إلى وجود حالة من عدم التوازن في توزيع السيولة الدولية، فبينما كانت الكثير من الدول الصناعية (أوروبا الغربية واليابان) متخمة بالاحتياطات الدولارية بسبب التدفق الكبير للدولار (الفوائض الدولارية) نظير صادراتها السلعية والخدمية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، وفي ظل إحجام الطرفين عن اتخاذ أي إجراء لعلاج هذا الوضع[1]، تعمّقت أكثر مشكلة النظام النقدي الدولي، وازدادت حدة معاناة الدول النامية من قلة وسائل الدفع الدولية[2].

وقد سبقت الإشارة في الفصل السابق إلى بعض التفاصيل المتعلقة بسلوك الولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الظروف، من تخفيضها لقيمة الدولار، وإلغائها لتعهّدها بتحويل الأرصدة الدولارية إلى ذهب، لينهار بذلك نظام بريتون وودز، وما انجرّ عنها من تعويم بعض الدول لعملاتها، وظهور السياسة النقدية الأوروبية الموحّدة (نظام الثعبان داخل النفق وما تبعها من أحداث وتطورات)[3].

المطلب الثاني: التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي (الفاتح أفريل 1978)

بعد فشل التعديل الأول لاتفاقية الصندوق في علاج الخلل الذي عانى منه النظام النقدي الدولي، وما ترتّب عنه من اختلال في العلاقات التجارية الدولية، وجّه صندوق النقد الدولي دعوته إلى الدول الصناعية العشر لاجتماع عاجل، وذلك من أجل تحديد الإجراءات الممكن اتخاذها لتطويق مشكلة النظام النقدي الدولي.

لذا، فقد كلّف مجلسُ المحافظين المجلسَ التنفيذي بإعداد دراسة تعنى بطرح خطوات عملية لإصلاح النظام النقدي الدولي، وفي شهر أغسطس 1972 قدّم المجلس التنفيذي دراسته تحت عنوان "**إصلاح النظام النقدي الدولي**" الذي لم يدعو إلى تعديل جديد لاتفاقية الصندوق، وإنما حدّد جدولا لأعمال لجنة العشرين التي تتشكّل من الوزراء والمحافظين الذين يمثلون الدول التي تعيّن أو تنتخب المديرين التنفيذيين، وقد اجتمعت هذه اللجنة في سبتمبر من نفس السنة (1972) وتم الاتفاق على ما يلي:

- العمل على تحقيق حالة التوازن في موازين مدفوعات الدول الأعضاء (فائض أو عجز)؛

---

(1) – إذ أن الدول الأوربية واليابان تستغل هذه التدفقات الدولارية الهائلة في المضاربة لاسيما ألمانيا الغربية حينها، بينما الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تبني أي سياسة انكماشية لتعالج وضع ميزان مدفوعاتها كما يتم على مستوى الدول النامية، فالطرفان حينها لم يكونا على استعداد لتقديم أي تنازل أو تضحية بالمكاسب لعلاج هذه المعضلة على صعيد النظام النقدي الدولي.

(2) – راجع رفعت محجوب، (1976): موقف الدول الآخذة في النمو من إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة القانون والاقتصاد، عدد ديسمبر للسنة السادسة والأربعين.

(3) – أنظر الفصل الثاني، ص ص 94-98، والفصل الثالث ص ص 135 – 137.

– الاستمرار في تطبيق أسعار التعادل مع توسيع هامش التقلب من 1% إلى 1.4% في الاتجاهين، مع إمكانية التعديل إذا اقتضى الأمر؛

– خلق أصول احتياطية تتمتع بالقبول على المستوى الدولي، مع ضرورة عدم ربطها بأي عملة كانت إلى جانب الذهب أو حقوق السحب الخاصة؛

– تسوية الأرصدة الدولارية المتراكمة لدى بعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية، أو عبر صندوق النقد الدولي؛

– دعم الدول النامية من خلال زيادة مواردها عن طريق تيسير الاستفادة من حقوق السحب الخاصة؛

– تطوير حقوق السحب الخاصة على المدى الطويل، لتصبح احتياطيا دوليا أساسيا، ومعالجة الذهب ضمن ترتيبات خاصة[1].

أولا– استمرار الاضطرابات الاقتصادية والأزمات النقدية يفتح ملف التعديل الثاني:

على عكس ما كان مأمولا، استمرت الاضطرابات الاقتصادية والأزمات النقدية على الرغم من حزمة الخطوات الإصلاحية التي تم اتخاذها، وهو الأمر الذي اضطر ذات اللجنة إلى إعادة قراءة الوضع النقدي المتأزّم. وبالفعل، فإن الدراسة التي قامت بها قد خلصت إلى ضرورة تبنّي سياسات ناجعة لإصلاح النظام النقدي الدولي، كما تضمنت هذه الدراسة أيضا مجموعة من الخطوات المستعجلة لتكون في موضع التنفيذ. وفيما يلي أبرز هذه الخطوات المستعجلة:

- تشكيل لجنة مؤقتة لمجلس المحافظين لتخلف لجنة العشرين في متابعة خطوات إصلاح النظام النقدي الدولي، ودعم الصندوق على أن تكون ذات رأي استشاري؛
- قيام الصندوق بتقديم مساعدات للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهي التي أشرنا إليها باسم التسهيلات البترولية، وقد صدر قرار المجلس التنفيذي تحت رقم 4241 في جوان 1974؛
- السماح بتعويم أسعار الصرف للدول الأعضاء، مع وضع ضوابط تكفل التنسيق مع الصندوق، وعدم التناسق في تخفيض أسعار الصرف مع الإبقاء على نظام أسعار التعادل بحيث لا يتم تعديلها إلا بالنسبة للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، أو الدول ذات الفائض، وفي حدود ما يجعلها ضمن الهوامش الصحيحة لأسعار الصرف؛
- محاولة رفع مستوى التنسيق بين صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) بشأن القيود التجارية الإدارية منها والكمية، التي تعرقل انسياب التجارة الخارجية للدول النامية، بحيث يتحقق التعاون بين الدول النامية والمتقدّمة، فبأخذ الأخيرة لظروف الدول النامية يمكن أن تتحسن وضعية ميزان المدفوعات

[1] – Joseph Gold, (1978): **The second amendment of the Fund's Articles of agreement**, IMF, Pamphlet Series (n 25), Washington-USA, p 3.

فيها، وتنساب إليها رؤوس الأموال، مما يسمح بتصحيح بعض الإختلالات التي تعمّق من أزمة الدول النامية النقدية؛

- ضرورة التحكم في السيولة الدولية بما يكفل توزيعها العادل وتحقيق التوازن المطلوب، وذلك من خلال التقدير الدوري لحجم السيولة الدولية (العملات الرسمية) التي تملكها الدول الأعضاء، كما تم ربط حقوق السحب الخاصة بـ 16 عملة على أساس متوسط أسعار هذه السلة، لتصبح بذلك الاحتياطي الأصلي، ولتعلن أسعارها يوميا اعتبارا من جويلية 1974 على أسعار الصرف العملات الست عشرة مقابل الدولار (حاليا ترتبط حقوق السحب الخاصة بسلّة مكوّنة من 5 عملات (الدولار، الين، اليوان، اليورو والجنيه الاسترليني)؛
- دعم الدول النامية وتوفير موارد إضافية بها بشروط ميسرة لعلاج ما تعانيه من عجز في موازين مدفوعاتها، وقد صدر قرار المجلس التنفيذي في أول سبتمبر 1974 بالمصادقة على هذا الاقتراح؛
- ضرورة إعادة النظر في حصص الدول الأعضاء بما يتوافق مع المتغيرات الحديثة؛
- ضرورة تشكيل لجنة التنمية وهي لجنة وزارية مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[1]، لدراسة المسائل المرتبطة بتمويل الموارد الحقيقية للدول النامية بما يضمن التوزيع العادل للسيولة الدولية ويحقق التوازن ويسرّع الخطى نحو التنمية[2].

ثانيا– اتفاق جاميكا والتقريب بين وجهات النظر (يناير 1976):

إن الجهود التي بذلتها اللجنة كان لها أثر واضح على إصلاح النظام النقدي الدولي، لا سيما ما تعلّق منها الاتفاق على ضرورة تقليص دور الذهب الذي تم في الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين في 1975، ولعله من المفيد في هذا الموضع الإشارة إلى أهمية اتفاق جمايكا في التقريب وجهتي نظر كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن أسعار الصرف، حيث تم الاتفاق على تعديل المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي كانت تلزم الدول الأعضاء بتحديد أسعار الصرف الخاصة بالعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة جديدة تنص على تعويم أسعار الصرف، وفي الحقيقة، لم يكن هذا التعديل سوى تحصيل حاصل، لأن العديد من الدول في أوروبا كانت قد عوّمت عملاتها قبل موافقة صندوق النقد الدولي. وعموما فإن هذا الاتفاق جاء بعدة أمور، أهمها الثلاثة الآتية:

- ترك الحرية للبنوك في تحديد سعر الذهب، وهو ما يعني إلغاء سعر الصرف الرسمي للذهب وإخضاعه للعرض والطلب؛

[1] – يقرر البعض أن هذه التسمية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) هي ترجمة خاطئة للتسمية الأصلية (IBRD / BIRD : **International Bank for Reconstruction and Development**)، والترجمة الصحيحة تكون: البنك الدولي للتعمير والتنمية.

[2] – حلمي خالد زغلول، مرجع سابق، ص 75 – 77.

▪إلغاء بنود الاتفاقية التي تنص على التعامل بالذهب، مع إبقاء أهميته كاحتياطي لضمان القروض الدولية، على غرار ما فعلته دولة جنوب إفريقيا وفرنسا وإيطاليا؛

▪ إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة والعملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق، ومع هذا، فقد حافظ الذهب على قيمته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية(1).

ثالثا– نطاق التعديل الثاني وأبعاده:

بعد اتفاق جمايكا وفي 30 أبريل 1976 صادق مجلس المحافظين على التعديل الثاني فقرة رقم 4/31، ثم بتاريخ 30 مارس 1978 اجتمعت لدى صندوق النقد الدولي كل وثائق المصادقة المطلوبة من الدول الأعضاء التي تمثل الأغلبية التي يطلبها القانون (ثلاثة أخماس الدول الأعضاء، والتي تملك بمجموعها ما لا يقل عن 80% من إجمالي الأصوات في الصندوق)، وبهذا صار التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق ساري المفعول، ودخل في حيّز النفاذ اعتبارا من أول إبريل 1978.

وعلى خلاف التعديل الأول، جاء التعديل الثاني أوسع نطاقا من حيث شموله لجميع مواد الاتفاقية، ونظرا إلى أن اتفاق جمايكا كان مهما فقد جاءت التعديلات البارزة على الاتفاقية مستوحاة من نتائجه، وفيما يلي أهم ما تضمّنه التعديل الثاني(2):

▪ استحدث التعديل الثاني مصطلح "**النظام النقدي الدولي**" بحيث تم تكراره كثيرا في نصوص الاتفاقية المعدّلة؛

▪ تقرر في التعديل إلغاء أسعار التعادل، على أن يتم مبادلة النقد وفقا لترتيبات عامة، يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء والصندوق، بما يضمن سيطرة الصندوق وأحكاما رقابية على سياسات أسعار الصرف التي تتبعها الدول الأعضاء ومن ثمّ إمكانية تحقيق أهداف الصندوق؛

▪ كما تقرر كذلك إلغاء السعر الرسمي للذهب، وهو ما يعني انتفاء ضرورة التزام الدول الأعضاء والصندوق بتحويل أو استلام الذهب، وأيضا، تم وضع ترتيبات معينة لبيع جزء من حيازة الصندوق من الذهب، أي نهاية دوره كأصل احتياطي أساسي، مع ضرورة خضوع أي عملية بيع للذهب للتشاور بين صندوق النقد الدولي والعضو الذي يباع الذهب بعملته، بحيث لا يترتب على عملية البيع أي زيادة في حيازة الصندوق من عملة الدولة المشترية؛

(1) – لمزيد من التفاصيل، راجع:

– CVCE, (2013): Les Accords de la Jamaïque (Kingston, 8 janvier 1976), article publié sur : http://www.cvce.eu/obj/les_accords_de_la_jamaique_kingston_8_janvier_1976-fr-8662ac6a-4fd2-4517-ada5-db1c8613a1ee.html , consulté le 20-11-2017.

(2) – حلمي خالد زغلول، مرجع سابق، ص ص 78-81.

- توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة على صعيد النظام النقدي الدولي ليحل محل الذهب، بحيث يسمح للدول الأعضاء المشتركة في إدارة حقوق السحب الخاصة بتسديد التزاماتها تجاه الصندوق بهذه الحقوق وتحويلها فيما بينهم وفي المعاملات والعمليات المصرّح بها بموجب الاتفاقية؛
- يتصل بالعنصر السابق، ضرورة زيادة صلاحيات صندوق النقد الدولي وسلطته في إدارة حقوق السحب الخاصة، من حيث الحجم ومن حيث أسعار الفائدة المطبّقة عليها، وهو ما من شأنه إضفاء الصفة القانونية لهذه الحقوق ومنحها القبول الدولي، داخل الصندوق أو حتى في العمليات الإقليمية؛
- وجوب التعاون بين الدول الأعضاء فيما بينهم ومع صندوق النقد الدولي، بشأن سياسات إدارة الأصول الاحتياطية، بحيث تكون حقوق السحب الخاصة الأصل الاحتياطي الرئيسي في النظام النقدي الدولي[(1)]؛
- السماح بشراء وإعادة شراء العملات، من خلال استخدام الموارد العامة للصندوق في شراء عملات الدول الأعضاء مقابل مبلغ معادل من عملتها وفق شروط محددة، كما يسمح للصندوق في اتباع هذا الأسلوب في عملياته ومعاملاته مع الدول الأعضاء وفق ضوابط معينة، أهمها أن يتم اختيار العملات المباعة بالتشاور بين الصندوق والدول الأعضاء، بحيث يراعى حالة ميزان المدفوعات ومركز احتياطات الأعضاء والتطورات المستجدة في أسواق مبادلة العملة وما يضمن تحقيق التوازن في الصندوق بصفة مستمرة[(2)]؛
- إضافة إلى كل ما سبق، فإن التعديل الثاني منح لصندوق النقد الدولي سلطة واسعة بخصوص كل ما من شأنه أن يساهم في تطوير النظام النقدي الدولي ومن دون حاجة إلى تعديل الاتفاقية، منها على سبيل المثال حق الصندوق في إدارة موارده، كإدارة حساب الإعانة وصندوق الائتمان والخدمات التي خول مدير عام الصندوق تأديتها فيما يتعلق باتفاق بازل The Basle Agreement بشأن الأرصدة الإسترلينية.

لكل ما تقدّم، فإن التعديل الثاني المدرج على اتفاقية صندوق النقد الدولي جاء أعمق من سابقه، بحيث وفّر المرونة اللازمة لصندوق النقد الدولي حتى يتمكّن من تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، وتتيح للدول النامية استفادة أكبر من موارد وخدمات الصندوق[(3)].

[(1)] – نصت على ذلك صراحة المادة 8 من الاتفاقية من القسم السابع، إذ جاء فيها: "يتعهد كل عضو بالتعاون مع الصندوق ومع الأعضاء الآخرين بشأن سياسات العضو الخاصة بالأصول الاحتياطية بما يضمن أن تكون متمشية مع الأغراض المستهدفة لتحقيق إشراف دولي أفضل للسيولة الدولية، ولجعل حقوق السحب الخاصة الأصل الاحتياطي الرئيسي في النظام النقدي الدولي"

[(2)] – على ضوء هذه الجزئية من التعديل باتت الدول الأعضاء ملتزمة فيما بيتها بتقديم عملاتها لإعادة الشراء، بل ولها الحق في إعادة شراء ما يحوزه صندوق النقد الدولي من عملتها، كما أن التعديل الثاني ألغى اصطلاح "**العملة القابلة للتحويل**" وعوّضها بـ"العملات القابلة للاستخدام بحرية"، وهي تلك العملات المستخدمة على نطاق واسع لأداء مدفوعات متعلقة بمعاملات دولية، ويجري التعامل بها بشكل أساسي ودائم.

[(3)] – J. Polak, (1979), **Thoughts on an International Monetary Fund based fully on the SDR**, IMF, Pamphlet series (no. 28), p 18.

المطلب الثالث: التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي (11 نوفمبر 1992)

إن تعديل اتفاقية صندوق النقد يأتي كنتيجة لوجود ضرورة تقتضي ذلك، فالتعديلان الأولان جاءا على إثر أزمة نقدية عميقة (معضلة السيولة الدولية) أحدثت تصدّعا في النظام النقدي الدولي، أما التعديل الثالث لاتفاقية صندوق النقد الدولي فقد جاء نتيجة لمشكلته مع بعض الدول الأعضاء التي تأخّرت في الوفاء بالتزاماتها معه.

أولا – أسباب التعديل الثالث:

من المعروف أن صندوق النقد الدولي تدخّل بقوة في معالجة أزمة المديونية العالمية التي شهدها عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقبلها كان قد منح العديد من دوله الأعضاء قروضا في إطار تصحيحها لأوضاعها الاقتصادية، لكن كثيرا من هذه الدول لم يستطع الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق. لقد بلغت المتأخّرات من ديون صندوق لدى دوله الأعضاء في أواخر عقد الثمانينات (ديسمبر 1989) نحو 4.1 مليار دولار، لهذا، فإن صندوق النقد الدولي كان ملزما بتشديد حرصه على مراقبة الدول الأعضاء المدينة، وحثّها على الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة.

في الوقت ذاته، كانت هناك رغبة في إجراء زيادة في حصص الدول الأعضاء، وكان ذلك يتطلب صدور قرار بأغلبية 85% من إجمالي الأصوات، لذلك، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاز هذه الفرصة من أجل ضمان موافقة عدد من الدول التي تأخّرت في سداد التزاماتها مع الصندوق، بحيث ربطت بين القبول بالتعديل في حجم الحصص مقابل معالجة إشكالية اتخاذ إجراءات حازمة بالنسبة للدول المتأخرة في الوفاء بالتزاماتها، وبالفعل، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها هذا.

ومن الواضح بعد الذي تقدّم، أن التعديل الثالث المدرج على اتفاقية الصندوق لم يكن واسع النطاق، بل كان محصورا في معالجة وضعية التأخّر في الوفاء بالالتزامات من خلال إضافة فقرة جديدة للمادة 26، تتعلق بتعليق حق الدول العضو –المتأخّرة– في التصويت، بالإضافة إلى إدراج الجدول (ل) في الاتفاقية.

ثانيا– نطاق التعديل الثاني وأبعاده:

1 – تعليق حق التصويت:

يتمحور مضمون التعديل الثالث حول إمكانية فرض عقوبة تعليق حق الدولة المتأخرة عن الوفاء بالتزاماتها، وكيفية رفع هذا التعليق، ونصا جاءت الفقرة (ب) المضافة إلى المادة 26 من الاتفاقية كما يلي: " **إذا ظل البلد العضو بعد انقضاء مهلة معقولة من إعلان عدم أهليته بموجب أحكام الفقرة (أ) أعلاه[1]، عاجزا**

---

[1] – تنص الفقرة (أ) على ما يلي: " **إذا لم يتمكن العضو من الوفاء بأي من التزاماته بموجب أحكام هذه الاتفاقية، يجوز للصندوق أن يعلن عن عدم أهلية هذا العضو لاستخدام موارد الصندوق العامة، وليس في هذا القسم ما يُعتبر تقييدا لتنفيذ أحكام القسم 5 من المادة الخامسة أو القسم 1 من المادة السادسة** "

عن الوفاء بالتزاماته بموجب أحكام هذه الاتفاقية، يجوز للصندوق بأغلبية 70% من مجموع القوة التصويتية، تعليق حق هذا العضو في التصويت، وخلال فترة التعليق يسري العمل بأحكام الملحق (لام)، ويجوز للصندوق بأغلبية 70% من مجموع القوة التصويتية إنهاء هذا التعليق في أي وقت "[1].

وامتدادا لما سبق، تجدر الإشارة إلى أن استمرار وضعية البلد العضو على حالها قد يفضي إلى مطالبته بالانسحاب وفقدان العضوية، إذ تنص الفقرة (ج) – التي كانت قبل التعديل الفقرة (ب) – على ما يلي: " **إذا استمر البلد العضو، بعد انقضاء مهلة معقولة من قرار التعليق بموجب أحكام الفقرة (ب) أعلاه، عاجزا عن الوفاء بأي من التزاماته بموجب أحكام هذه الاتفاقية، يجوز مطالبة هذا العضو بالانسحاب من عضوية الصندوق بمقتضى قرار من مجلس المحافظين، يصدر بأغلبية 85 % من مجموع القوة التصويتية** "[2].

2 – أحكام الملحق (لام):

ويوضّح الملحق (لام) من الاتفاقية التأسيسية للصندوق عددا من النقاط المتصلة بحالة تعليق حق بلد عضو في التصويت، وسنذكرها كما وردت بالنظر لأهميتها:

في حالة حق بلد عضو في التصويت بموجب أحكام القسم 2 الفقرة (ب) من المادية السادسة والعشرون تصبح الأحكام التالية سارية:

2– 1– ما لا يجوز للبلد العضو:

- **(أ)**: أن يشارك في إقرار أي تعديل مقترح بشأن هذه الاتفاقية، أو يحسب ضمن البلدان الأعضاء لهذا الغرض، إلا إذا كان تعديل يشترط قبول جميع البلدان الأعضاء وفق أحكام المادة 28 (ب) أو يتعلق حصرا بإدارة حقوق السحب الخاصة.
- **(ب)**: أن يعيّن محافظا أو محافظا مناوبا، أو يعيّن مستشارا أو مستشارا مناوبا أو يشارك في تعيينه، أو يعيّن أو ينتخب مديرا تنفيذيا أو يشارك في انتخابه.

2–2– الإدلاء بالأصوات:

لا يتم الإدلاء بعدد الأصوات المخصصة للبلد العضو في أي هيئة من هيئات الصندوق، ولا حسابها ضمن مجموع القوة التصويتية، إلا لأغراض (أ) قبول تعديل مقترح يتعلق حصرا بإدارة حقوق السحب الخاصة، و(ب) حساب الأصوات الأساسية وفق أحكام القسم 5 (أ) (1) من المادة الثانية عشر.

3– انتهاء ولاية المحافظ والمستشار ونوّابهم:

- **(أ)**: تنتهي ولاية المحافظ والمحافظ المناوب المعينين من البلد العضو.

---

[1] – أنظر الاتفاقية التأسيسية لصندوق النقد الدولي (النسخة العربية) المتوفرة على الصفحة الواجهة للموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، ص ص 56 – 57.

[2] – المرجع السابق، ص 57.

– **(ب):** تنتهي ولاية المستشار والمستشار المناوب المعينين من البلد العضو أو اللذين شارك البلد العضو في تعيينهما، إلا إذا كان ذلك المستشار له الحق في الإدلاء بعدد الأصوات المخصصة لبلدان أعضاء أخرى لم يعلّق حقها في التصويت فتقوم هذه الأعضاء بتعيين مستشار ومستشار مناوب آخرين بموجب أحكام الملحق (دال). وإلى أن يتحقق ذلك التعيين، يستمر المستشار والمستشار المناوب في منصبيهما، ولكن لمدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التعليق.

– **(ج):** تنتهي ولاية المدير التنفيذي المعيّن أو المنتخب من البلد العضو أو الذي شارك العضو في تعيينه، إلا إذا كان ذلك المدير التنفيذي له الحق في الإدلاء بعدد الأصوات المخصصة لبلدان أعضاء أخرى لم يعلّق حقها في التصويت. وفي هذه الحالة الأخيرة، يجب مراعاة ما يلي:

– إذا كانت المدة المتبقية على إجراء انتخابات المديرين التنفيذيين الاعتيادية التالية تزيد على تسعين يوما، تقوم البلدان الأعضاء بانتخاب مدير تنفيذي أخر للمدة المتبقية من الولاية، وذلك بأغلبية الأصوات المدلى بها. وإلى أن يتم ذلك الانتخاب يستمر المدير التنفيذي في منصبه لكن لمدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ التعليق.

– إذا كانت المدة المتبقية قبل إجراء انتخابات المديرين التنفيذيين الاعتيادية التالية لا تزيد عن تسعين يوما، يستمر المدير التنفيذي في منصبه للمدة المتبقية من الولاية.

4– إيفاد ممثّل لحضور الاجتماعات:

يحق للبلد العضو أن يوفد ممثلا لحضور أي من اجتماعات مجلس المحافظين أو المجلس الاستشاري أو المجلس التنفيذي، ولكن ليس لأي من لجانها، عندما يكون النظر جار في طلب مقدّم من هذا البلد العضو، أو في مسألة تؤثر عليه بشكل خاص[1].

ثالثا– التعديل الثالث كمظهر لسيطرة الدول المتقدّمة:

رغم أن التعديل كما رأينا جاء جزئيا، إلاّ أنه يعكس سيطرة الدول المتقدّمة على صندوق النقد الدولي، حيث استطاعت هذه الدول تحت طائلة "الترغيب والترهيب" أن تفرض على البلدان النامية وضعا معينا، وإجبارها على السير في الإطار المحدّد لها، لتتمكّن من سداد ما عليها من التزامات لصالح الصندوق. ولعله من المفيد في هذا الموضع، التذكير بأن هذا التعديل لم يوضع موضع التنفيذ، لأن الدول المتأخرة عن الوفاء بالتزاماتها كانت تحت وطأة أزمة هيكلية حقيقية كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات، ومن ثمّ لم يكن هناك من داع للعمل بموجب أحكام هذا التعديل في حقّها، بل كان على الصندوق أن يفتح لصالحها خطوط للمساعدات[2].

على ضوء التعديلات الثلاثة السابقة، تتجلى محاولة صندوق النقد الدولي مواكبة مستجدات الاقتصاد العالمي، عبر سلسلة الأحداث والأزمات والمشكلات الاقتصادية التي يواجهها النظام النقدي الدولي، لكن، هذه

---

[1] – الاتفاقية التأسيسية لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ص 84-85.

[2] – حلمي خالد زغلول، مرجع سابق، ص 85.

التعديلات لم ترق إلى درجة إصلاح حوكمة إدارته، وشفافية صناعة القرار على مستواه، في ظل تمثيل عادل لدوله الأعضاء بحسب مكانتها الاقتصادية الحقيقية في خريطة الاقتصاد العالمي، وهو ما سيتم التركيز عليه في الجزء المتبقي من هذا الفصل.

المبحث الثاني

الاتجاهات الحديثة في إصلاح صندوق النقد الدولي

عرض المبحث السابق ثلاثة تعديلات تم إدراجها على الاتفاق التأسيسي لصندوق النقد الدولي إلى غاية تسعينات القرن الماضي، وقد جاءت هذه التعديلات بمثابة إصلاح في خدمات وأدوات نشاط الصندوق، ألجأت إليها متطلبات مسايرة التحوّلات المتتالية للاقتصاد العالمي، وبرغم أهميتها فإن هذه الإصلاحات كانت في عمومها إجرائية، ولم تتعرّض لطريقة صناعة القرار في هذه المؤسسة الدولية وحوكمة إدارتها.

في هذا الجزء، سيحاول الباحث تسليط الضوء على الاتجاهات الحديثة في إصلاح صندوق النقد الدولي، والتي توجّهت –بشكل أعمق– إلى قضايا ترتبط بحوكمة الإدارة وما يتفرّع عنها من إصلاحٍ لنظام الحصص والتصويت وغيرها من المسائل ذات الصلة بمصداقية الصندوق ومشروعيته.

المطلب الأول: تعزيز مهمة المراقبة واسترجاع مصداقية صندوق النقد الدولي

تُعد وظيفة المراقبة واحدة من أهم الوظائف المنوطة بصندوق النقد الدولي، وذلك لكونها لا تتصل فقط بمصلحة الدولة العضو، وإنما تتعدّاها إلى ضمان المصلحة الإقليمية والعالمية، للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي العالميين، وسيحاول الباحث أن يركّز من خلال هذا المبحث على وظيفة المراقبة وما تعلّق بها في قرار 2007.

أولا – مفهوم المراقبة وأهميتها:

يشير مصطلح المراقبة[*] –في هذا السياق– إلى النشاط الذي يقدّم من خلاله صندوق النقد الدولي المشورة لدوله الأعضاء بشأن السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة وما يلزمها من تعديلات، والمراقبة عليها بما يضمن سلامتها القطرية وما بعد القطرية[1].

ومن خلال وظيفة المراقبة التي يمارسها صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء فإنه يحافظ على الاستقرار المالي والنقدي العالميين، من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية لدوله الأعضاء واختبار مدى صلاحيتها محليا، والتأكّد من عدم ضررها دوليا.

(*) – تم تناول موضوع المراقبة في الفصل السابق في إطار الخدمات التي يقدّمها الصندوق، راجع أنواعه في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذه الأطروحة.

(1) – أنظر صحيفة الوقائع التي يصدرها صندوق النقد الدولي، **(رقابة الصندوق)**، 30 مارس 2016، منشورة على الموقع الإلكتروني للصندوق على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm، ومن الجدير بالذكر في هذا الموضع أن نشير إلى أن: أنشئت المراقبة في صورتها الحالية بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق بصيغتها المعدلة في أواخر سبعينات القرن العشرين، عقب انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابت، وتنص المادة الرابعة على أن تتعهد البلدان الأعضاء بالتعاون لتعزيز الاستقرار مع الصندوق وفيما بينها .أما الصندوق فهو مكلف بأن يتولى: الإشراف على النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله، وأيضا مراقبة وفاء كل بلد عضو بالتزاماته على مستوى السياسات.

وقد ازدادت هذه الوظيفة أهمية في ظل الانفتاح الاقتصادي والمالي العالمي وما يجلبه من أزمات مالية وتقلّبات نقدية وارتفاع في التضخم وغير ذلك من مظاهر الأزمات الاقتصادية، وهو ما من شأنه أن يخلق مناخ عدم التأكّد ويثبّط بذلك حركة الاستثمارات ومن ثمّ النمو الاقتصادي العالمي.

ثانيا – ثلاث وجهات نظر حول ما يجب أن تكون عليه وظيفة المراقبة:

بالنظر إلى الأهمية البالغة للرقابة التي يمارسها صندوق النقد الدولي فإن هذا الأخير مطالب بتعزيزها حتى يتمكّن من إدارة النظام النقدي الدولي والمحافظة على استقراره، وسنحاول من خلال هذه الفقرة معرفة موقف ثلاثة من المدراء السابقين للصندوق فيما يخص هذه المسألة.

1- وجهة نظر الاقتصادي جاك دي لاروزييه[1]: يؤكّد دي لاروزييه على أهمية مهمة المراقبة التي يمارسها صندوق النقد الدولي وأنها مبرّر وجوده، بل هي أكثر أهمية من مساعداته المالية، ومع ذلك فقد كان التركيز في فترة التسعينات على التمويل أكثر من التصحيح.

إن التحدي الأساسي هو جعل البلدان الأعضاء تشارك على أساس مستمر في حوار سياسة مع الصندوق، ويمكن تعزيز هذا الحوار –وهو ما يحدث في أغلب الأحيان– بالبرامج الوقائية، وآليات الاكتشاف المبكّر. وكلما كان البلد أكثر استجابة للمشورة والتعاون الوقائي، كان انضمامه أسهل. بيد أنه يتعيّن القول بضرورة تجنّب إضفاء طابع رسمي على عملية تصعيد الإشارات العامة بأوجه قصور السياسة واحتمال وقوع أزمة، وإذا تجاهل بلد عضو مشورة الصندوق، يجب على تقارير المادة رقم 4 (التي أصبحت الآن علنية). وشفافية البيانات (التي أصبحت الآن أكثر انتظاما)، وتحليل الأسواق الخاصة أن تقوم بدورها. وبطبيعة الحال، فإنه إذا أنصتت بلدان مجموعة السبعة بصورة أكثر حرصا لتوصيات المراقبة الموجّهة إليها، فإن الأمور سوف تصبح أسهل بكثير.

كما يعتقد دي لاروزييه أيضا أن النظام النقدي الدولي ينزلق إلى نوع من نظام حسب الطلب شبه الثابت، حيث يختار بعض البلدان ربط سعر الصرف الخاص به (الذي غالبا ما يتم تخفيضه) لتحقيق أقصى استفادة من قدراتها على التصدير[2].

2- وجهة نظر مايكل كامديسوس[3]: في هذا السياق، يرى الاقتصادي كامديسوس ضرورة التركيز على مبادرتين، الأولى حول ضرورة تحليل الارتباطات المتبادلة والمنتظمة بين البلدان والاهتمام بتأثير سياساتها على

---

[1] – شغل منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي خلال الفترة (78 – 1987)، وهو واحد ممن دعوا إلى حل أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية في منتصف الثمانينات، كما شغل منصب مستشار لرئيس مجلس إدارة بنك PNB PARIBAS.

[2] – أنظر الحوار الذي أجرته لورا والاس رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية مع ثلاثة قادة سابقين لصندوق النقد الدولي، في مجلة التمويل والتنمية، الموسوم بـ: كيف ينبغي إعادة صندوق النقد الدولي: **ثلاث وجهات نظر عن صندوق النقد الدولي في القرن الحادي والعشرين**، عدد سبتمبر 2004، المجلّد 41، العدد 3. ص 27.

[3] – شغل منصب مدير صندوق النقد الدولي في فترة (1987 – 2000)، وقد حدثت في عهدته الأزمات المالية والنقاش حول العولمة وما تحمله، كما شغل أيضا منصب مستشار للرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك.

جيرانها، بحيث تُكون هذه المسألة محل تركيز كبير للمراقبة متعددة الأطراف. أما الثانية، فهي تتعلق بضرورة تعزيز مشورة صندوق النقد الدولي لمجموعة الثمانية، ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق طرح النتائج التمهيدية لهيئة العاملين على هيئة أوسع لمناقشتها، مع إمكانية إشراك مراقبين أكاديميين وشركاء إقليميين في هذه المشاورات قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

هذا، وقد عبّر كامديسوس عن عدم رضاه وتقبّله لدرجة عدم الاستقرار الذي يعاني منه النظام النقدي الدولي، فكل عقد تقريبا تحدث تأرجحات ترتفع معها أسعار الصرف بنحو 50% للعملات الاحتياطية الرئيسية، وهو ما يُكلّف النظام غاليا ويخلق تذمّرا وقلاقل لدى الدول التي تتعرّض للمعاناة بسبب هذه الظاهرة، لذلك فإن الصندوق مطالب بالاستمرار في الاهتمام بمدى ملاءمة نظام الصرف في البلدان الأخرى، لاسيما تلك الفاعلة التي لها تأثير في التجارة الدولية[1].

3- وجهة نظر هورست كوهلر[2]: يرى كوهلر أن صندوق النقد الدولي قد خطا خطوات جيّدة في مجال المراقبة في فترة التسعينات من خلال تمكّنه من تحديد نقاط الضعف في مرحلة مبكّرة، على غرار النجاح في تقديم تحليل أفضل لقابلية الدين للاستدامة وتركيز أقوى على نقاط الضعف في القطاع المالي، وهي النقاط التي غالبا ما تكون مصدرا للأزمات المالية، وكذلك مشاركته في تصميم وتشجيع المعايير والمدونات الدولية.

إلى جانب ما سبق، يؤكّد كوهلر على ضرورة تطوير الصندوق لمراقبته واستمرار تعاونه مع الاقتصاديات الناشئة، حتى تتمكن من تطويق مصادر الخطر لديها، المتمثل في مستويات الدين العالية وانكشافها للأزمات المالية، لكنّه دعا في الوقت ذاته، إلى ضرورة أن يجاهد صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق العدل في المراقبة، بحيث يسلّط الضوء أيضا على الاقتصاديات المتقدّمة وسياساتها، لكون الأزمات تأتي كذلك من جانب هذه الدول التي تتمتّع بأسواق ناضجة، وفي هذا السياق أيضا، يؤكّد أن الأمر لا يكفي فيه أن تأتي مشورة صندوق النقد الدولي لهذه الدول في الوقت المناسب وبنوعية عالية، بل يجب أن يرافق ذلك استجابة من هذه المجموعة إلى هذه المشورة[3].

إن وجهات النظر المعروضة لثلاثة اقتصاديين كانوا على رأس صندوق النقد الدولي أجمعت على ضرورة تطوير مهمة المراقبة التي يمارسها الصندوق بنوعيها: المراقبة الثنائية والمراقبة متعددة الأطراف، وذلك تعزيزا لجهوده في الحفاظ على استقرار النظام النقدي والمالي العالميين، كما أنه من الواضح استهدافهم لضرورة استجابة الاقتصاديات المتقدّمة بالذات للمشورات التي يقدّمها الصندوق وأخذها على محمل الجدّ، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007) أهمية هذه القضية، وكيف تسبّب تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) – المرجع السابق، ص 27 – 28.

(2) – شغل منصب مدير صندوق النقد الدولي خلال فترة (2000 – 2004)، وفي هذه الفترة عرفت بعض الدول الناشئة سلسلة من أزمات الديون، كما حدث في الأرجنتين، كما أنه شغل منصب رئيس جمهورية ألمانيا.

(3) – لورا والاس، (2004): **ثلاث وجهـــات نظر عن صندوق النقد الدولي في القرن الحـــادي والعشرين**، عدد سبتمبر، المجلّد 41، العدد 3، ص 28.

للمؤشرات والتحذيرات التي أطلقها صندوق النقد الدولي –في إطار جهاز الإنذار المبكّر– في وقوع أزمة الرهن العقاري التي خلقت ظروفَها السياسة المالية التوسّعية[1].

ثالثا – آخر مستجدات وظيفة المراقبة في صندوق النقد الدولي:

عمليا، يجري صندوق النقد الدولي مراجعات لأنشطة الرقابية على أساس منتظم، وفي م مراجعة المراقبة المقررة كل ثلاث سنوات التي أجريت في عام 2011 ، تم تسليط الضوء على التقدم في معالجة أوجه الضعف التي شابت المراقبـــة السابقة على الأزمة، لكنها وجدت أيضا بعض الثغرات الكبيرة، أين أشـــارت على –وجه التحديد– إلى استمرار التشتت الملحوظ في العمل الرقابي، مع افتقار تقييمات المخاطر إلى العمق والتركيز الكافيين على الروابط المتبادلة وانتقال الصدمات، لذلك جاءت في عام 2011 بإدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، وهي:

- الروابط المتبادلة؛
- تقييم المخاطر؛
- الاستقرار الخارجي؛
- الاستقرار المالي؛
- الفعالية؛
- الإطار القانوني.

وفي سياق الجهود الأوسع نطاقا لمواصلة تحسين المراقبة، اعتمد المجلس التنفيذي في شهر جويلية 2012 قرارا جديدا يؤكّد على ضرورة تعزيز المراقبة الثنائية ومتعددة الأطراف(قرار المراقبة الموحدة) لتعزيز الإطار القانوني الأساسي للمراقبة ، كما ناقش أيضا إصدار أول تقرير تجريبي جديد بشأن القطاع الخارجي، وفي سبتمبر من السنة ذاتها، أيّد المجلس التنفيذي إستراتيجية جديدة للمراقبة المالية تقترح اتخاذ خطوات ملموسة وذات أولوية لتعزيز المراقبة المالية، وتساعد هذه الإجراءات على التأكد من أن الصندوق في موقع يجعله أقدر على معالجة التداعيات المترتبة على سياسات الدول الأعضاء، ومتابعة القطاعات الخارجية فيها على نحو أكثر شمولا وفعالية، و هو ما من شأنه ضمان مزيد من الكفاءة في عمل النظام النقدي الدولي، ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي.

وقد تم في سبتمبر 2014 تحديد خمس أولويات تشغيلية لتعزيز المراقبة[2]:

- توحيد وتعميق تحليل المخاطر والتداعيات؛
- وترسيخ المراقبة الاقتصادية الكلية المالي؛

---

(1) – سنعود إلى هذه الجزئية تحديدا لاحقا. (المبحث الثالث من هذا الفصل).

(2) – صحيفة وقائع، **(رقابة الصندوق)**، 30 مارس 2016، مرجع سابق، ص 2 – 3.

- إعطاء اهتمام أكبر للسياسات الهيكلي؛
- إدراج قضايا سوق العمل،؛
- تقديم مشورة متخصصة أكثر ترابطا بشأن السياسات؛
- إتباع منهج رقابي يركز على العميل يدعمه إفصاح واضح وصريح.

وقد تم وضع خطة عمل من طرف مدير عام الصندوق لتعزيز المراقبة تحدّد تدابير عملية للمُضي قُدُما في هذه المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك تحديث المذكرة التوجيهية المعنية بالمراقبة في إطار مشاورات المادة الرابعة. كما استُكمِلت أيضا مراجع (برنامج تقييم القطاع المالي) في سبتمبر،2014 ويجري اتخاذ خطوات لتعزيز المراقبة في كل من هذه المجالات ذات الأولوية بالتشاور مع المجلس التنفيذي للصندوق، وقد انتقلت مراجعة المراقبـــة المنتظمة إلى دورة مدتهـــا خمس سنوات على أن يتم تقييـــم التقدم المحـــرز في مراجعة منتصف الفتـــرة التي تتم في 2017.

من خلال ما تقدّم، تبيّن أن النشاط الرقابي الثنائي ومتعدد الأطراف، لاسيما بعد توالي الأزمات المالية وتقاربها الزمني، بات محل اهتمام كبير وتوجُّها رئيسيا في إصلاحات صندوق النقد الدولي، باعتبار هذا النشاط ضروري لضمان سلامة النظام النقدي والمالي الدولي ووقايتها من المخاطر المحتملة من جهة، ويحافظ على مصداقية الصندوق من جهة أخرى.

المطلب الثاني: إصلاح السياسة الإقراضية لصندوق النقد الدولي وتقوية مصادره التمويلية

إذا كانت مهمّة النشاط الرقابي –الثنائي ومتعدّد الأطراف– لصندوق النقد الدولي قد لاقت اهتماما واضحا منذ مطلع هذا القرن، باعتبارها أداة فعّالة –وقائية– لإدارة المخاطر التي تؤثر على استقرار النظام النقدي الدولي، فإن الصندوق اهتم كذلك بتطوير أدواته لعلاج أثار الإختلالات التي تصيب هذا النظام، وذلك من خلال الالتفات إلى سياسته الإقراضية، وقوّته التمويلية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولا – إصلاح صندوق النقد الدولي لسياسته الإقراضية:

لقد عرف الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية –في أربعينات القرن الماضي– العديد من الأزمات المالية، والتي يعود الكثير منها إلى طبيعة النظام الرأسمالي نفسه من حيث البناء الهيكلي لميكانيزمات عمله، وقد فتحت هذه الأزمات مجالات جديدة لنشاط صندوق النقد الدولي، باعتبارها ذات صلة مباشرة باستقرار النظام الاقتصادي العالمي.

غير أن هذه الأزمات المالية كشفت من جهة أخرى عن قصور في أداء الصندوق لدوره في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي، لهذا، فقد تضافرت العديد من العوامل لتدفع صندوق النقد الدولي إلى مراجعة

سياسته الإقراضية، لاسيما وقد كانت هذه السياسة محل اعتراض كثير من البلدان النامية، بالنظر إلى ارتباطها بالشروط القاسية.

1- إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل : وافق المجلس التنفيذي للصندوق في 29 أكتوبر 2008 على إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل الذي يتيح صرف الموارد من الصندوق على أساس عاجل للبلدان الأعضاء ذات السياسات الاقتصادية القوية والتي تواجه مشكلات مؤقتة في أسواق رأس المال العالمية، ويمكن أن تصل الموارد المتاحة من الصندوق إلى 90% من حصة البلد العضو بأجل استحقاق مدته ثلاثة أشهر ويسمح للبلدان المؤهلة بالسحب ثلاث مرات كحد أقصى خلال فترة تبلغ 12 شهرا[1].

ومن الجدير بالذكر في هذا الموضع، أنه بتاريخ 24 مارس 2009، وفي إطار هذه الحزمة من الإصلاحات التي مسّت الإجراءات المتعلّقة بإصلاح السياسة الإقراضية، أعلن صندوق النقد الدولي عن إلغاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، وتعويضه بخط الائتمان المرن حيث كان يعاب على الأول افتقاده للمرونة اللازمة (كاشتراط حد أقصى للاستفادة من الموارد، قصر الفترة المحددة للسداد)، ويستمد خط الائتمان المرن المرونة من العناصر الآتية:

- طمأنة البلدان المستوفية للشروط على إمكانية الحصول على موارد كثيرة من الصندوق على الفور دون الخضوع لشروط لاحقة ؛
- أنه خط ائتمان مجدد يمكن الاستفادة منه في البداية إما لمدة 6 أشهر أو 12 شهرا؛
- أنه يقترن بفترة سداد أطول(من 4.25 سنة إلى 5 سنوات)؛
- عدم وجود حد أقصى للاستفادة من موارد الصندوق؛
- مرونة السحب في أي وقت من موارد خط الائتمان أو مرونة استخدامه كأداة وقائية[2].

2- إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض: إلى جانب إنشاء التسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل، ثم تعويضه بخط الائتمان المرن، فإن المجلس التنفيذي للصندوق وافق على إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارده، حيث سيمثل هذا الإصلاح تغييرا في كيفية مساعدة البلدان الأعضاء بما يجعلها تتماشى ومتطلبات الأزمة العالمية، وتتضمن هذه التغييرات المقرر إدخالها على إطار السياسة الإقراضية من موارد الصندوق ما يلي:

- تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة؛
- تعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق؛

---

[1] – محمد الأمين وليد طالب، (2010): **انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على سياسات صندوق النقد الدولي**، مجلة الاقتصاد **والمجتمع**، العدد 6 ،الجزائر، 2010، ص 241.

[2] – المرجع السابق، ص 242.

- مضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق؛
- تبسيط هياكل التكلفة والاستحقاق؛
- إلغاء بعض التسهيلات التي ينذر استعمالها.

وقد تم إقرار وقف العمل بمعايير الأداء الهيكلي ابتداء من 1 ماي 2009، وهذا بالنسبة لجميع قروض الصندوق بما فيها المعاييـــر المطبقة على برامـــج البلدان الأعضـــاء منخفضة الدخل(1).

وقد استفادت العديد من الدول من هذه الحزمة من الإصلاحات التي تبناها المجلس التنفيذي للصندوق، في ظروف الأزمة المالية العالمية 2008، بحيث تم الموافقة –خلال سنة 2009– على قروض بإجمالي 65.8 مليار وحدة سحب خاصة لصالح 15 دولة عضو بشروط غير ميسّرة، ثم تلتها سلسلة أخرى في شكل قروض ميسّرة أو زيادات على اتفاقات قائمة بقيمة إجمالية قدرها 1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لصالح 26 دولة منخفضة الدخل وبمعدلات فائدة مدعمّة، وتعتبر هذه السلسلة من القروض هي الأولى في تاريخ صندوق النقد الدولي منذ إنشائه من حيث الموافقة قيمة القروض في سنة واحدة، وقد كان من الضروري في ظل هذه الظروف التي تحتاج إلى سيولة أكبر أن يتم دعم المصادر التمويلية للصندوق(2).

ثانيا– تدعيم المصادر التمويلية للصندوق:

امتدادا للظروف التي خلّفتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما خلقته من طلب متزايد على موارد الصندوق، رأينا في الفقرة السابقة كيف شرع صندوق النقد الدولي في إصلاح سياسته الإقراضية من خلال خلق خطوط ائتمانية جديدة ومراجعة شروط الإقراض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الصندوق مضطرا إلى زيادة موارده التمويلية ليتمكّن من التجاوب على طلبات القروض الكثير من دوله الأعضاء. وقد ناقش المجلس التنفيذي هذه المسألة في أوائل شهر فبراير 2009، وأكّد على ضرورة استعداد الصندوق لمتطلبات هذه المرحلة، من خلال دراسة الخيارات المتاحة لزيادة موارده الإقراضية، كما أكّد أيضا على ضرورة أن تبقى حصص الدول الأعضاء هي المصدر الرئيس لموارد الصندوق، غير أن ضيق الوقت حينها لا يسمح بالتوصل إلى اتفاق حول زيادة حصص العضوية قبل المراجعة العامة الرابعة عشر.

وكحل ملائم في تلك الظروف، وافقت مجموعة العشرين المتكوّنة من الدول الصناعية وبعض اقتصاديات الدول الصاعدة، على تنفيذ زيادة ضخمة في موارد الصندوق من خلال التمويل المباشر، بمبلغ 250 مليار

---

(1) – أنظر: صحيفة وقائع، **تحرّك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي**، 30 مارس 2016، متاح على موقع صندوق النقد الدولي على الرابط: https://www.imf.org/external/arabic/NP/exr/facts/changinga.htm

(2) – صندوق النقد الدولي، **مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009**، ص: 25، متاح للتحميل من موقع الصندوق على الرابط: https://www.imf.org/external/ns/search.aspx?NewQuery=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A+2009&Lan=ara&col=EXTARA&submit.x=0&submit.y=0.

دولار أمريكي، يتم إدراجه لاحقا في الاتفاقات الجديدة للاقتراض في شكلها الموسع والأكثر مرونة التي زيدت مواردها بما يصل إلى 500 مليار دولار أمريكي، كما وافق أعضاء المجموعة أيضا على ضخ سيولة إضافية بما يعادل 250 مليار دولار أمريكي، وقد أيّدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية دعوة قادة مجموعة العشرين بتنفيذ زيادة في الموارد المتاحة للصندوق وإجراء التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة[1].

وفي هذا الإطار، ساهمت 38 دولة عضو في إقراض صندوق النقد الدولي مبلغا إجماليا قدره 369997.36 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)[2]، ويبيّن الجدول الآتي حزمة من القروض التي حصّلها القروض من بعض دوله الأعضاء:

الجدول رقم (4-1): أكبر الدول المقرضة لصندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية الإقراض الجديدة NAE في 2009 (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

الدولة العضو	المبلغ	الدولة العضو	المبلغ
الولايات المتحدة الأمريكية	69 074 .22	**سويســـــرا**	10 905 .42
اليابـــــــان	65 953 .20	**هولنـــــدا**	9 043 .72
الصيــــــن	31 217 .22	**الهنــد**	8 740 .82
ألمانيـــــا	25 370 .81	**البرازيـــل**	8 740 .82
المملكة المتحدة	18 675 .38	**روسيـــا**	8 740 .82
فرنســـــا	18 675 .38	**بلجيـــكا**	7 861 .85
ايطاليـــــا	13 578 .03	**كنـــدا**	7 624 .43
المملكة العربية السعودية	11 126 .03	**23 دولة أخرى**	54 669 .21
المجمــــــــوع = 36. 997 369			

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، Accords permanents d’emprunt du FMI.

وتعكس هذه الحزمة الإقراضية حاجة صندوق النقد الدولي إلى موارد مالية إضافية لسد احتياجاته التمويلية، كما نلاحظ أن المبالغ المقرَضة تعلّقت قيمتها بوضعية هذه الدول داخل الصندوق، وقد أوردها الباحث مرتبة حسب القيمة لإظهار أثر أوزان الدول المقرضة وحصصها وما ينتج عنها من قوة تصويتية مؤثّرة في صناعة قرارات الصندوق.

ثالثا – جديد حقوق السحب الخاصة و أطروحـــــات تطويرها:

بعيدا عن التعمّق في الجانب التـــــاريخي لإنشـــاء حقوق السحب الخاصة في نهاية عقد الستينـــات من القرن الماضي، من حيث الظروف والطبيعـــة القانونيـــة والأهداف ودوافـــع إصدارهـــا، فإن هـــذه

(1) – المرجع السابق، ص 27.

(2) – اقتراض صندوق النقد الدولي ليس جديدا، فإن هذا الأسلوب تم اعتماده في 1962 لتغطية حزمة من طلبات السحب زادت عن موارده التقليدية، ثم تكرّر الأمر أيضا في 1973، و1979 عندما تطلب الأمر ذلك، وتأتي هذه القروض في إطار اتفاقية الاقتراض العامة أو اتفاقية الاقتراض الجديدة، راجع مزيدا من التفاصيل في:

– ميشال لولار، (1995): **صندوق النقد الدولي وعملياته**، ترجمة هشام متولي، دار الأطلس ، الطبعة الأولى، ص 80 وما بعدها.

الحقوق يتجدّد الحديث عنها كلما حدثت أزمات سيولة ولجأ صندوق النقد الدولي إلى إصدارها[1]، ومع ذلك فهي لم تتطوّر –رغم مرور عقود على إنشائها– بشكل يجعلها مركزية في النظام النقدي العالمي، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أطروحات رئيسة يتم تناولها لاحقا:

1- جديد حقوق السحب الخاصة: في المراجعة الأخيرة (التي اختتمت في نوفمبر 2015)، قرر المجلس التنفيذي اعتبار اليوان الصيني عملة قابلة للاستخدام الحر وتم إدراجه في سلة حقوق السحب الخاصة، وأصبحت تركيبة هذه الحقوق كما يبينها الشكل الآتي:

الشكل رقم (4-1): سلة العملات المكوّنة لحقوق السحب الخاصة

(بداية من 1 أكتوبر 2016)

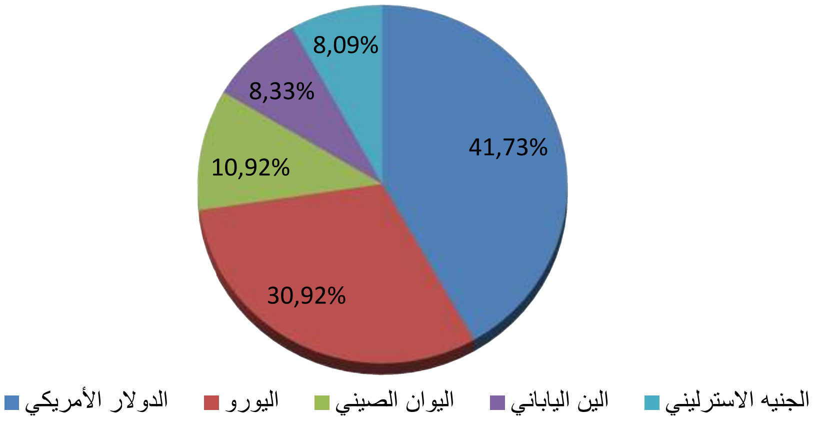

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على بيانات صندوق النقد الدولي متاحة على الرابط:

http://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR

وقد دخل التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ في 10 أغسطس 2009 ونص على **إجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة بقيمة 21.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة**، وكان الغرض من هذا التعديل هو تمكين كافة أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس عادل وتصحيح أوضاع البلدان التي انضمت إلى الصندوق بعد عام 1981، والتي تمثل أكثر من خُمس عدد الأعضاء الحاليين . نظرا لعدم حصولها على أي توزيع قبل عام 2009، ويؤدي التوزيعان العام والخاص لعام 2009 معا إلى رفع مجموع التوزيعات التراكميـة إلى 204.1 ملـيار وحدة[2].

[1] – من حيث الظروف التاريخية لإنشاء حقوق السحب الخاصة والهدف منها يمكن مراجعة الفصل الثالث من هذه الأطروحة، أما فيما يتعلق بمرات إصدارها تواريخ والمبالغ، فقد كان أول إصدار بقيمة 9.3 مليار وحدة على عدة دفعات بين 1970 و 1972، ثم الإصدار الثاني كان خلال الفترة 1979 و 1981 بـ 12.1 مليار وحدة، أما الإصدار الأخير فكان في 2009، وكان كبيرا بحيث زاد عن 7 أضعاف مجموع الإصدارين الأولين، إذ بلغ 161.2 مليار وحدة.

[2] - **FMI,** Droit de tirage spécial (DTS), le 30 septembre 2016, disponible sur le lien : **http://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR**, date de consultation : 06/10/2016.

2- أطروحات تعزيز أهمية حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي: برزت في هذا المجال ثلاث أطروحات رئيسية، هي:

2-1- السماح للقطاع الخاص بامتلاك وحدات حقوق السحب الخاصة: إلى حدّ الآن لا يمكن للخواص أن يمتلكوا وحدات من حقوق السحب الخاصة، باعتبارها مرتبطة فقط بالدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وفي الحقيقة ينبغي –في هذا المقام– أن نشير إلى أن النظرة إلى حقوق السحب الخاصة من حيث طبيعتها كانت محل اختلاف بين الدول الأعضاء، فالبعض يرى أنها عملة دولية رسمية متكاملة المهام كما أرادتها الولايات المتحد الأمريكية، ويراها آخرون على أنها عملة وهمية أو شبه عملة فقط، بينما ينصرف وصف فريق ثالث إلى كونها مجرد ابتكار لصندوق النقد الدولي للتغلب على مشكلة السيولة الدولية يتم من خلالها تسهيل الحصول على الائتمان كما أرادتها فرنسا، وهذا الاختلاف يجعل من ماهية وحدات حقوق السحب الخاصة غامضة[(1)]. ومن المعلوم أنه حاليا ينحصر استخدام هذه الحقوق على الدولة العضو ولا يمكن للقطاع الخاص أن يحوزها، وحتى في حالة استخدام الدولة لهذه الحقوق فإنها ستقوم بإعادة تحويلها إلى عملة حقيقية قبل استخدامها، مما يجعلها أقل سيولة من هذه الأخيرة.

إن السماح للقطاع الخاص بحيازة حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يوسّع دائرة الاستفادة منها من خلال تسهيل المعاملات المختلفة، لكن هذه الاستفادة ستبقى مرهونة بوجود أصول طويلة الأجل مقوّمة بهذه الحقوق، أو اعتبارها أصولا بحد ذاتها، وهو أمر يتطلّب أن يقوم عدد مهم من البنوك المركزية باعتماد أسعار صرف لعملاتها المحلية مقابل هذه الحقوق.

كما أن البلدان التي لا تكون عملاتها مستخدمة على نطاق واسع في المعاملات الدولية، وترتبط في معاملاتها بالعملات الريادية، قد تجد في إصدار أصول مقوّمة بوحدات حقوق السحب الخاصة أمرا جيدا، باعتبار أن هذه الحقوق مبنيّة على سلة من العملات، ومع كل هذا، يبقى اعتماد هذا الطرح بعيدا لعدم وجود معاملات للقطاع الخاص مقوّمة بهذه الحقوق يمكن أن تشكّل نقطة ضغط للاستجابة لهذا الاتجاه[(2)].

2-2- إعادة بناء نظام نقدي دولي على أساس حقوق السحب الخاصة: طرحت لجنة العشرين اقتراحا يقضي بجعل حقوق السحب الخاصة أصلا احتياطيا دوليا أساسيا، وسيؤدّي تبنّي هذا الاقتراح إلى تحوّل القسط الأكبر من حيازات الاحتياطات الدولية إلى هذه الحقوق، لتصبح بذلك مركزا للنظـــام النقدي الدولي، وسيؤثّـــر هذا –بطبيعة الحال– على معدل نمو الاحتياطات الإجمالية في ظل الثبات النسبي لكمية وحدات حقوق السحب الخاصة.

---

(1) - George Hoguet and Solomon Tadesse, the role of SDR denominated securities in official and private portfolios, BIS papers, N=° 58,P 167 available for download at : www.bis.org/publ/bppdf/bispap58h.pdf

(2) - John Williamson, Understanding Special Drawing Rights (SDRs), Peterson Institute for International Economic, Policy Brief, Number PB09-11, June 2009. P 5, available to downloada t : https://piie.com/publications/pb/pb09-11.pdf

إن مقترحا كهذا من شأنه أن يدفع أكثر الدول إلى تجميع عملات احتياطية وتحويلها إلى حقوق بما سيعيد تشكيل تركيبة الاحتياطات الدولية، وسيكون لزاما على صندوق النقد الدولي في هذا السياق أن ينشئ حسابا خاصا للاستبدال تتمكّن من خلاله الدول من تحويل حيازاتها من العملات الريادية إلى هذه الحقوق، كما يستوجب أيضا نجاح هذا التحوّل الجوهري أن تنسّق الدول التي تشكّل عملاتها حقوق السحب الخاصة فيما بينها عند إعلان أسعار مرجعية لعملاتها مقابل هذا الأصل الاحتياطي الجديد.

وبالرغم من عدم وجود ما يمنع تقَنِيا من تطبيق هذا المقترح –لاسيما في ظل نظام تعويم سعر الصرف– إلاّ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تخوّفت من الضغط الذي ستعاني منه الدول عند العمل بهذا النظام لتسوية الأصول، إذ وفي غياب ميكانيزمات خاصة بتوزيع هذا الضغط، ستتحمّل دول العجز العبء كاملا، لهذا جاء اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الخاص **بنظام مؤشّر الاحتياطي،** حتى لا يؤدّي رفع أسعار الصرف كجزء من إجراءات التسوية إلى فتح الباب أمام المضاربين الذين يلتقطون بسرعة الإشارات المتعلّقة بحدوث وشيك لتغيّرات في أسعار الصرف. وقد أدى هذا التخوّف إلى عرقلة مسار تصميم نظام نقدي دولي جديد تكون فيه حقوق السحب الخاصة الأصل الاحتياطي الرئيسي[1].

2–3– تعزيز مكانة حقوق السحب الخاصة في ظل نظام نقدي دولي مرتكز على الدولار: في إطار هذا المقترح تسعى مجموعة العشرين إلى إصلاح النظام النقدي الدولي الحالي من خلال زيادة أهمية حقوق السحب الخاصة إلى جانب الدولار الأمريكي، إذ واقع الحال يؤكّد بأن النظام النقدي الحالي يتميّز عما تقترحه مجموعة العشرين في نقطتين أساسيتين، **الأولى:** أن معظم الاقتصاديات لاسيما منها الكبرى تتبع نظام الصرف العائم (مع وجود ارتفاع في أسعار صرفها)، و**الثانية:** أن هذا النظام يرتكز أساسا على الدولار الأمريكي، ويهمّش دور حقوق السحب الخاصة بسبب عدم تسوية الأصول. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين ثلاثة نقاط تباين بين النظام النقدي الحالي والنظام المقترح[2]:

2–3–1– تغيّر مرونة عرض الاحتياطي: في حالة خفض صندوق النقد الدولي لمعدل التوسّع في حقوق السحب الخاصة من أجل مكافحة التضخم فسيكون من حق الدول الأعضاء في هذه الحالة أن تدّخر الدولار بدلا من حقوق السحب الخاصة، وإذا بلغ هذا الخفض مستوى لا يستجيب لحجم الطلب على الاحتياطات فإنه يمكن أن تنصرف الدول إلى نمط آخر من الادخار من خلال التوسّع في حيازة المزيد من الدولارات إلى أقصى حد ممكن، ويكون من الصعب حينها التحكّم في نمو الاحتياطيات عن طريق تغيير معدل إصدار هذه الحقوق. وقد رأت لجنة العشرين أن هذا الإصلاح من شأنه أن يمكّن الدول التي تستشعر نموا مفرطا في احتياطاتها من

---

[1] – ياسر الحويش، (2014): **حقوق السحب الخاصة مفهومها، واقعها ومستقبلها،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، ص ص 29 – 30.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 30 – 31.

الدفاع عن نفسها من خلال السماح لسعر الصرف العملة الوطنية بالارتفاع بالمقدار الذي لا يتعارض مع الالتزامات الدولية.

2-3-2- تغيّر نمط اختلال موازين المدفوعات: سيفضي هذا النظام إلى عدم اضطرار الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على حالة العجز لتمكين الزيادة في السيولة الدولارية من النمو، وإذا كان معدل إصدار حقوق السحب الخاصة كافيا -في الواقع- لتلبية أهداف تراكم الاحتياطي بالنسبة لكل الدول، حينها سيكون من الممكن التفكير في القضاء على الخلل في التوازن العالمي، ويبقى الاستثناء الوحيد في حرص الدول على تحقيق فوائض في حساباتها الجارية بغرض التصدير وليس لمجرّد تشكيل الاحتياطات.

2-3-3- توزيع عوائد رسوم سك العملات: فيما يتعلق بتوزيع عوائد رسوم سك العملات، فيمكن للبلدان الحصول عليها بما يتناسب مع حصصها في الصندوق، فإذا ما حافظت بعض الدول الأعضــاء في الصندوق -كالدول الآسيوية مثلاً- على هدف ادخار احتياطي عالٍ يتناسب مع حجم حصصها في الصندوق، فإنها ستظل بحاجة إلى حيازة أو اقتراض جزء من احتياطياتها الإضافية، بيد أن بلداناً أخرى لن تكون لديها هذه الحاجة، ومن المفترض أن القوى التقليدية في الصندوق كالبلدان الأوروبيـة، ستتلقى فوائد إصدار العملات التي تفوق أهداف تراكم احتياطيـــاتها.

ومن شأن الإصلاحات المقترحة منذ مدة طويلة بخصوص حصص الصندوق أن تقلل هذا التناقض دون أن تقضي عليـــه، نظراً إلى أنها لا تتوخى مكافـأة الدول التي هي من الفئـــة الأولى -البلدان الآسيوية في المثال السابق- بسبب أهدافها الراميــــة إلى إحداث التراكم في الاحتياطي، كما أن قادة الاقتصاد العالمي -مثلما يبدو حالياً- تسيطر عليهم الرغبة في تطبيق النظرية الكينزية التي تقضي بأن تصبح وحدات حقوق السحب الخاصة نقداً دولياً حقيقياً، بدلاً من النظرية النقدية التي سادت في -سبعينيات القرن الماضي- والتي مفادها أن حقوق السحب الخاصة ينبغي ألا تعتبر أكثر من كونها احتياطيا تكميليا فقط.

بيد أنه حتى بعد الزيادة التي تبناها مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي في 2009 والتي تبدو كبيرةً مقارنةً بإصدارات سابقة من وحدات حقوق السحب الخاصة، فإن هذه الوحدات تقتصر على ما يقرب من 0.5% من مجموع المخزون الاحتياطي العالمي غير الذهبي، في حين أن النسبة كانت تصل إلى 9.5% بعد الانتهاء من المدة الأساسية الأولى لإصدار هذه الوحدات عام 1972، ولن يكون صعباً من الناحية الفنية بالنسبة إلى الصندوق أن يصدر خصوماً من قبيل السندات المقوّمة بوحدات حقوق السحب الخاصة، كما اقترح مؤخراً عدداً من البلدان ذات الأسواق الناشئة.

إلى جانب ما تقدّم، فإنّه من المسائل المهمة التي أثارتها هذه المقترحات للصندوق أن يصدر سندات ذات استحقاق ثابت أو محدود، مقابل قرض غير محدد المدة يحصل عليه الصندوق في إطار ترتيبات

الاقتراض الجديدة، وتبدو أهمية هذا الاقتراح في أن الاستحقاق الثابت يعني أن البلدان ستكون قادرةً على تقديم الأموال للصندوق دون المساس بنفوذها مستقبلاً بخصوص زيادة تمثيلها في صندوق النقد الدولي[1].

المطلب الثالث: حوكمة صناعـــــة القرار في صندوق النقـــد الدولي

إن ضمان صندوق النقد الدولي لمصداقيته العالمية، ولقدرته على مواكبة التحديات الجديدة التي يعرفها الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين، تحتاج في الحقيقة إلى أكثر مما تم تناوله في المطلبين السابقين، إذ أن حجم وعمق التحوّلات في محيط نشاطه بات يتطلّب بريتون وودز جديدا[*] وليس إصلاحات إجرائية تقليدية فحسب، لذلك فإن حوكمة صناعة القرار في الصندوق تشكّل في وقتنا الراهن أولوية قصوى، وبؤرة للنقاش والجدل العالميين، يتجلّى من خلالها حجم الصراع الاقتصادي العالمي لمراكز الرأسمالية العالمية على هذه المؤسسة المركزية في الاقتصاد العالمي المعاصر.

أولا – نقاط الضعف في نظام الحوكمة على مستوى صندوق النقد الدولي:

نظريا، ليس هناك اختلاف حول وجوب مواكبة وتأقلم المؤسسات الدولية مع المعطيات التي تتطلبها كل مرحلة وما تفرزه من تغيّرات، بل إن نجاحها يقاس –أساسا– بمدى فعاليتها في تحقيق هذا التأقلم. لهذا، فإن صندوق النقد الدولي بات مطالبا بعد مرور أزيد من سبعة عقود عن إنشائه أن يعيد النظر في كثير من القضايا المتصلة بالهيئة التي تصنع قراراته وأدواتها.

في هذا الإطار، وفي مطلع هذا القرن شكّل صندوق النقد الدولي مكتبا مستقلا لتقييم أدائه، وعلى ضوء أعمال هذا المكتب وتقاريره يتجلى مسار الإصلاحات الجوهرية الواجب تبنيها، وقد تبيّن أن الصندوق يعاني من:

1– وجود جوانب ضعف في الفعالية: حيث بيّن تقرير مكتب التقييم المستقل في تقريره الموسوم بـ **(الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم)** بعد عرضه لجوانب القوة، نقاط ضعف جوهرية، هي:

1-1– استبعاد معظم الدول الأعضاء عند صناعة القرار: إذ أن عملية صنع القرار في أوقات الأزمات تحدث خارج نطاق القنوات الرسمية، وهذا ما يفقدها الشفافية من جهة، والقدرة على ضمان حق المساءلة اللاحقة عن القرارات المتخذة من جهة أخرى، كما أن في هذا إهدار لحق كثير من الدول الأعضاء في المشاركة الفاعلة، بدلا من استدعائها حينما يكون البرنامج جاهزا للموافقة عليه فقط.

(*) – قالها الاقتصادي الفرنسي الكبير Henri Bourguinat في كتابه: L'Euro au défi du Dollar, Essai sur la monnaie universelle, Economica 2001، قال:

« Il faudra bien – et même si cela est difficile aujourd'hui à plus de 180 parties prenantes -, un jour ou l'autre, **refaire Bretton Woods.** C'est l'unité croissante du monde et ses interdépendances multiples qui l'exige et qui redonnent aux ambitions de 1944 une actualité nouvelle »

(1) - John Williamson, Opcit, pp 6-7.

1-2- ضعف مشاركة الوزراء في أعمال الصندوق: فقد تم تسجيل اهتمام محدود من طرف الممثلين السياسيين رفيعي المستوى بحضور الاجتماعات التي تناقش الوظائف الأساسية للصندوق، كتلك المتعلقة بتحديد أهدافه والقيام بأعمال الإشراف عالية المستوى فيه، لذلك، فإنه كثيرا ما كانت الإرشادات السياسية عالية المستوى تأتي من خارج إطار الحوكمة الرسمي للصندوق، إذ تأتي عادة من مجموعة السبعة، ومجموعة العشرين، ومجموعة الأربعة والعشرين.

1-3- بعض التداخل في المسؤوليات بين المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق: سجّل التقرير وجود غموض في توزيع المسؤوليات بين إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي، وفي بعض الحالات بين هذا الأخير واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهو ما أثّر على مستوى الكفاءة والفعالية، وأضعف المساءلة، وبسبب عدم وضوح اتفاقية تأسيس الصندوق في الفصل بين هذه المسؤوليات صار هناك إشكالا حول ما يمكن اعتباره توجيها ورقابة وبين من قبيل الإدارة الجزئية التدخلية[1].

2 – ضعف المساءلة: واعتبرها التقرير المذكور أعلاه الحلقة الأضعف في جوانب الحوكمة في صندوق النقد الدولي، إذ لا توجد معايير متفق عليها يمكن الاستناد إليها في تقيم أعمال الصندوق، ولا آليات كافية تسمح للأعضاء أو الأطراف المعنية بمساءلة المنظمة وأجهزتها، وإن كانت هذه المشكلة ليست خاصة بصندوق النقد الدولي فقط، بل تشاركه فيها منظمات حكومية عدة، لكنها ذات أهمية حاسمة بالنسبة لصندوق النقد الدولي بشكل خاص، وقد تأكّد هذا الضعف من خلال الدراسة التي أنجزتها المنظمة غير الحكومية (The One World Trust)[2].

ثانيا – إصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي:

امتدادا لمضمون العنصر السابق فإن صندوق النقد الدولي مطالب – وبحزم – بإصلاح نظام حوكمته، لاسيما فيما يتعلّق بصناعة القرار وآلياته، وفي هذا السياق، سيكون المجلس التنفيذي للصندوق هو نقطة المحور في الإصلاحات المنشودة، باعتبار أن صناعة القرارات تتم في رحابه بالدرجة الأولى، وذلك من خلال جانبين رئيسيين:

1- إعادة تشكيل مجلس تنفيذي أقوى: يتكون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حاليا من 24 عضوا (مديرا تنفيذيا)، يمثل كل واحد منهم دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء[3]، وقد كان العدد في بداية عمل

(1) – أنظر مزيدا من التفاصيل في: صندوق النقد الدولي، مكتب التقييم المستقل، التقرير الموسوم بـ "**الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم**"، مايو 2008، ص ص 14 – 20. متاح للتحميل على الرابط:

http://www.ieo-imf.org/ieo/files/completedevaluations/05212008CG_ARA.pdf، تاريخ الاطلاع: 2012/10/04

(2) – نفس المرجع، ص 17.

(3) – أنظر توزيع هذه المقاعد في الملحق رقم 4.

الصندوق 12 مديرا تنفيذيا فقط، ثم في سنة 1964 أصبح 20، ليبلغ 24 مديرا تنفيذيا في 1992 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانضمام كثير من الدول إلى عضوية الصندوق[1].

ووفقا للدراسات الأكاديمية الحديثة التي عنيت بصناعة القرار والسلوك الجماعي (الحوكمة المؤسسية الحديثة)، فإن المجالس التنفيذية ينبغي أن لا يتجاوز عدد أعضائها 12 عضوا، إذ بعد هذا العدد ستبدأ جودة المشاركة الفعّالة في صنع القرار تتراجع، وتبرز مشكلة الراكب المجاني (Free–Rider) الذي يستفيد من مزايا التغيير من دون مشاركة فعّالة في صناعته[2].

من هذا المنطلق، فإن العدد الحالي للمدراء التنفيذيين في صندوق النقد الدولي هو أكبر من اللازم، مما يقلّص من فعاليته في أداء مهامه وصناعة القرارات، لذلك فإن تقليص هذا العدد قدر الإمكان من شأنه أن يزيد من الفعالية التنفيذية للمجلس من جهة، و يحسّن من صورة الصندوق بخصوص المشروعية وتمثيل دوله الأعضاء من جهة أخرى، ويتأكّد هذا المطلب الإصلاحي أكثر في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الراهنة، فقارة آسيا يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي مقاسا بتعادل القوة الشرائية في 2017 نسبة 44.57 % من الناتج العالمي، وبالمقابل يبلغ نفس المؤشر في أوروبا 20.97 % فقط لنفس السنة، والتفوّق الآسيوي في هذا المجال ليس ظرفيا، بل هو متصاعد بشكل ملحوظ (أنظر الشكل اللاحق) منذ النصف الثاني من عقد التسعينات، لكن من حيث عدد المقاعد في المجلس، تحوز أوربا في المجلس التنفيذي الحالي على 10 مقاعد مقابل 5 مقاعد فقط لآسيا، وهي وضعية كاشفة لحجم الخلل في تركيبة المجلس التنفيذي الحالي لصندوق النقد الدولي[3].

الشكل رقم (4–2): الناتج المحلي الإجمالي لبعض الأقاليم كنسبة مئوية من الناتج العالمي

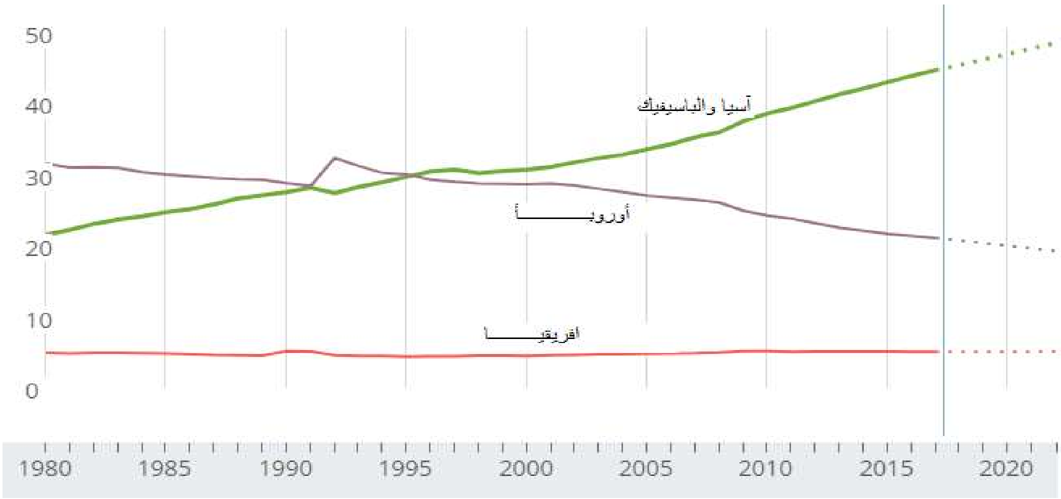

المصدر: بيانات صندوق الدولي: خريطة المعطيات:

http://www.imf.org/external/datamapper/PPPSH@WEO/APQ/EUQ/AFQ

---

(1) - Leo Van Houtven, (2004): **Repenser la gouvernance du FMI**, Finance et développement, septembre, volume 41, N° 3, P 20.

(2) – أنظر دراسة:

Carter, Colin, and J. William Lorsch, (2003), ***Back to the Drawing Board: Designing Corporate Boards for a Complex World,*** (Cambridge, MA: Harvard Business School Press).

(3) - Vjay L. Kelkar et autres, Le FMI à l'heure des réformes, revue Finance et développement, Mars 2005, P 48.

إن هذا الشكل يوضّح مدى أحقية القارة الآسيوية التي تمثّل في الوقت الراهن القاطرة الجرارة للاقتصاد العالمي بمقاعد أكثر في المجلس التنفيذي مقارنة بقارة أوروبا، غير أن إصلاح هذا المجلس يقتضي تقليص العدد الإجمالي، ومن أبرز البدائل المطروحة في هذا الباب أن تندمج دول الاتحاد الأوروبي في دائرة انتخابية واحدة، مما سيخفض العدد إلى 18 مقعدا. ومن شأن هكذا إجراء أن يجعل عدد مقاعد الدول النامية بما فيها روسيا والدول التي تمر بمرحلة انتقالية ضِعف ما لدى الدول الصناعية، وهو أمر قد يشكّل حافزا أكبر لهذه الدول لتحقيق تنسيق أكبر في مواقفها، ومن ثَمّ زيادة نفوذها في الصندوق [1].

2- ضرورة إعادة النظر في أسلوب عمل المجلس التنفيذي: لا شك أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يضطلع بمهام كبيرة وحاسمة، لذلك فإن كفاءة أدائه ينبغي أن تكون عالية، ولا تتأتى هذه الكفاءة إلا من خلال الالتزام الدقيق بالمهام، وتقسيم جيّد للوقت في مناقشة القضايا المعروضة للنقاش، هذا إلى جانب المؤهلات العالية للمديرين التنفيذيين لاسيما فيما يتعلق بالقطاع المالي.

وفي ذات التقرير المذكور سابقا، جاء ذكر عدد من العيوب التي تعكّر على فعالية عمل الصندوق وكفاءة أدائه، منها[2]:

2-1- وجود ضعف في أداء المجلس التنفيذي لدوره الرقابي: فعلى الرغم من أن الصلاحيات الممنوحة له بموجب اتفاقية التأسيس تجعله منعقدا على الدوام، إلاّ أن هذا المجلس لا يشارك إلا بشكل محدود في الوظائف المتصلة بالدور الرقابي كالإشراف الإستئماني والإشراف على سياسة الموارد البشرية والسياسة الإدارية، وانحصرت مشاركاته غالبا في تفاعله مع تصميم السياسات، مع تسجيل تقصير في مراقبته لمدى تنفيذها. بسبب تشتت انتباهه في إدارة العمليات اليومية للصندوق.

ومع توسّع عضوية الصندوق (189 دولة عضو) صار في الأمر نوع من المفاضلة بين الفعالية التنفيذية من جهة وبين المشروعية ومستوى تمثيل هذا العدد من الأعضاء من جهة أخرى، وفي الحقيقة، نجد أن المناقشة التي تقدّمت بخصوص ضرورة تقليص عدد أعضاء المجلس التنفيذي ليست محل إجماع، رغم أنها تمثّل أراء الأغلبية الكبيرة من خبراء الصندوق، إذ هناك من يرى أن العدد الحالي (24 مديرا تنفيذيا) هو أقل مما يجب، وهو ما يجعل من التوفيق بين العدد الأمثل من المدراء التنفيذيين والمشروعية وعدالة التمثيل أمرا ليس يسيرا[3].

---

(1) – مزيدا من التفاصيل حول هذه الجزئية في المبحث الثالث من الفصل الخامس.

(2) – مزيدا من التفاصيل في: صندوق النقد الدولي، مكتب التقييم المستقل، التقرير الموسوم بـ "**الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم**"، مرجع سابق، ص ص 24 – 33.

(3) – كان هناك أيضا اتجاه آخر يطالب بإلغاء المقاعد الخمسة للمديرين التنفيذيين المعيّنين، وهذه المقاعد هي لـ (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا والمملكة المتحدة)، أنظر دراسة :

McCormick, David, (2008), « **IMF Reform: Meeting the Challenges of Today's Global Economy** »

2-2- إشكالية إدارة الوقت في اجتماعات المجلس التنفيذي: عبّر كثير من أعضاء المجلس عن عدم رضاهم عن كيفية إدارة الوقت، وأن هذا الوقت لا يخضع لسيطرتهم إلا بشكل محدود، واستاؤوا من التوزيع غير المتوازن لأعباء العمل على مدار السنة، حيث تقوم إدارة الصندوق بإعداد جدول الأعمال بينما تشرف إدارة أمانة الصندوق على تنفيذه، أنظر الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-3): توزيع وقت اجتماعات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (2007)

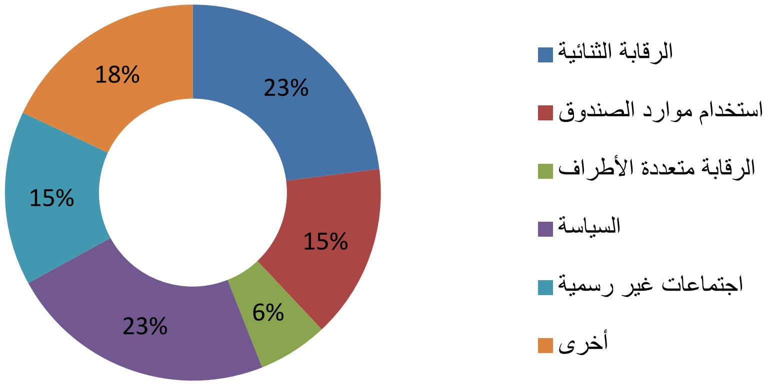

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير مكتب التقييم المستقل حول حوكمة صندوق النقد الدولي (2008)

ويشير التقرير ذاته إلى عدم رضا أعضاء المجلس عن توزيع وقت اجتماعات المجلس، إذ يخصص نحوا من نصف وقته لمناقشة البنود المتعلقة بقضايا الدول الأعضاء، أين يقضي في مناقشة مشاورات المادة الرابعة وقتا أطول من الذي يقضيه في مناقشة البرامج خصوصا في السنوات الأخيرة، كما يخصص المجلس ما يتراوح بين 20 – 25% في مناقشة بنود قضايا السياسات، والباقي يوجّهه إلى قضايا الرقابة متعددة الأطراف والاجتماعات غير الرسمية، ويعتقد الأعضاء أن المجلس لا يشارك بشكل فعال في تقييم إدارة الصندوق ومساءلتها عن الأداء.

3-2- مؤهلات أعضاء المجلس التنفيذي ومهارتهم: يعتبر الإلمام بقضايا الاقتصاد الكلي والقطاع المالي سمة أساسية في المؤهلات المطلوبة في المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى المهارات الدبلوماسية التي تعتبر مهمة هي الأخرى، ومع ذلك فإن الخبراء في الصندوق يعتقدون أن الإلمام بقضايا القطاع المالي هي من أضعف المهارات في المجلس، ومما يؤكّد هذا الاعتقاد هي النتائج التي خلصت إليها دراسة Bossone[1] في 2008 حول أداء المجلس التنفيذي التنفيذي، والتي تؤكّد قلة خبرة المدراء في دمج

(1) - Bossone, Biagio, (2008a), "**The Design of the IMF's Medium-Term Strategy: A Case Study on IMF Governance**," Independent Evaluation Office (IEO) Background Paper, (BP/08/09) (Washington: International Monetary Fund).

قضايا الرقابة على القطاع المالي بالرقابة الاقتصادية الكلية. ويتضح هذا الإشكال أكثر من خلال الشكلين المواليين:

الشكل رقم (4-4): تصورات [المديرين التنفيذيين] و [خبراء الصندوق]

بشـــأن مهـــارات المجلس التنفيذي (%)

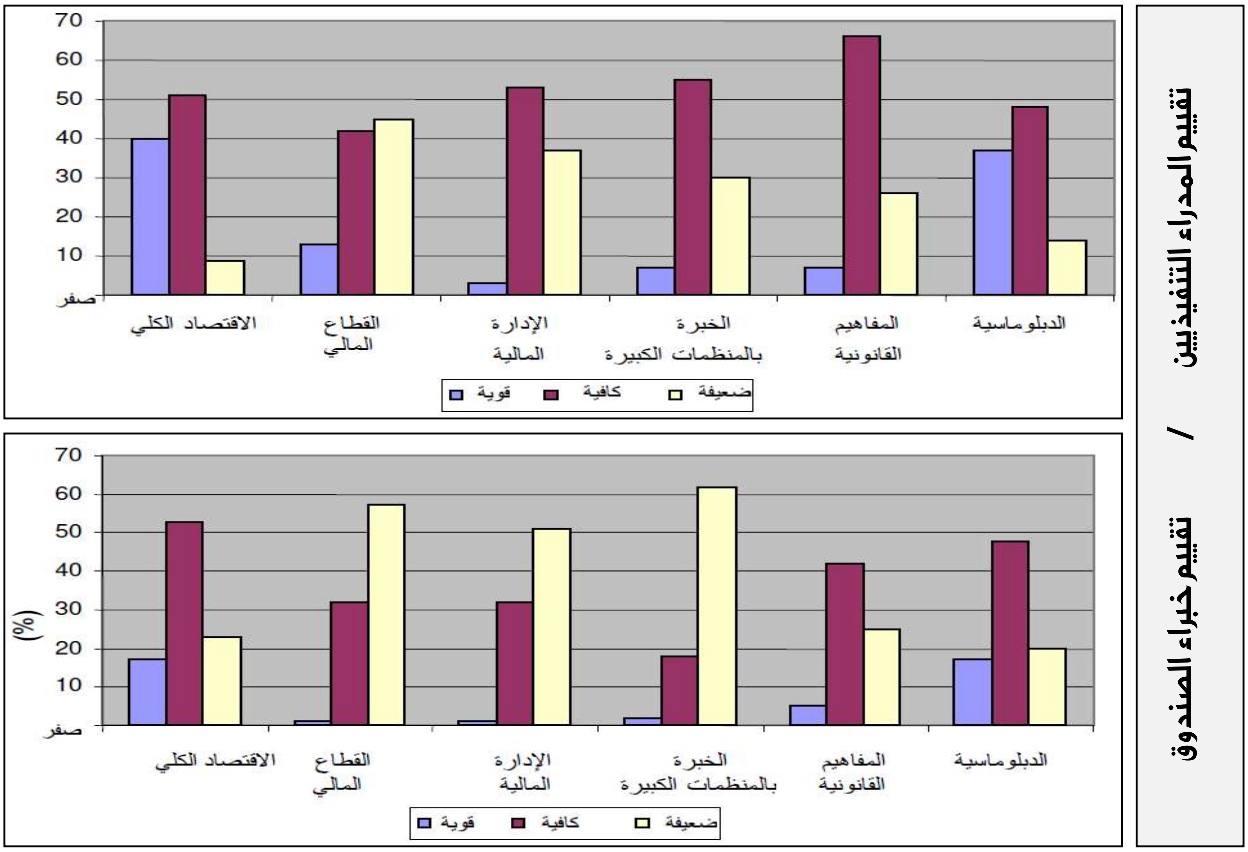

المصدر: تقرير مكتب التقييم المستقل حول تقييم حوكمة صندوق النقد الدولي، ص 30

بالمقارنة بين جزئي الشكل السابق يتجلى فارق التقييم بين المديرين التنفيذيين لمهاراتهم المختلفة المطلوبة في عملهم على مستوى المجلس، وبين تقييم خبراء الصندوق لهذه المؤهلات، إذ يرى هؤلاء أن المديرين التنفيذيين يعانون من ضعف كبير في المهارات المتصلة بالقطاع المالي والإدارة المالية وحتى الخبرة بالمنظمات الكبيرة.

إن مواطن الضعف التي أشرنا إليها ترافقها نقاط أخرى عديدة، ويتطلب أمر إصلاحها تبنّي نوع من النقد والتقييم الذاتي، وقد أشار إلى هذا تقرير التقييم الذاتي لصندوق النقد الدولي الذي أعدّه مكتب التقييم المستقل (IEO) في 2015[1].

[1] - Independent Evaluation Office of IMF, (2015): **Self-Evaluation at the IMF**, EVALUTION REPORT, , PP 20-21. Available for downdoad at :
http://www.ieo-imf.org/ieo/files/completedevaluations/A.%20SAE%20-%20Full%20Report.pdf

ثالثا – إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي:

تشكّل قضية إصلاح نظام الحصص محورا للاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي، وذلك من جهة أولى، لكونها مدخلا رئيسا لكل إصلاح جوهري في الصندوق، ومن جهة أخرى، باعتبارها بؤرة لاختلاف مصالح موازين القوى في الصندوق وتضاربها، لهذا، فإن الباحث سيعقد فصلا تحليليا خاصا بهذه القضية الجوهرية، يتناول تطور هذا النظام ومستجدات إصلاحه، ورؤيته الخاصة في هذا السياق.

في الحقيقة، يجد الباحث أن هذه الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي هي نتيجة لتلاقح عوامل كثيرة، وقد فقَدَ الصندوق كثيرا من مصداقيته ومن وزنه الدولي بسبب تخلّفه عن أخذها جدّيا بعين الاعتبار، وسيتوجّه المبحث الثالث إلى تسليط الضوء على هذه العوامل، وتحليلها في ضوء راهن العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث

القوى والأحداث والتطورات المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي

خلال العقود السبعة التي نشط فيها صندوق النقد الدولي كمسؤول أول عن إدارة العلاقات النقدية الدولية، حدث تغيّر تدريجي متراكم في تفاصيل خريطة الاقتصاد العالمي، لكن حجم هذا التراكم كان كبيرا وعميقا جدا، رفع سقف التحديات التي تواجه الصندوق، وحمل معه مطالب لإصلاحه وتحديث آليات عمله وإدارته.

وعليه، سيتوجّه هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز هذه التغيّرات، مستجمعا أطرافها في ثلاثة مطالب، الأول منها يعرض التغيّرات التي مسّت خريطة موازين القوى الاقتصادية في العالم، والثاني يناقش أثر تضاعف عدد أعضاء صندوق النقد الدولي، بينما ينصرف الثالث إلى أثر عولمة الأسواق المالية.

المطلب الأول: تغيّر خريطة موازين القوى الاقتصادية في العالم

إن الإمكانات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومكانتها السياسية والعسكرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[1]، التي مكّنتها من فرض تصوّرها للمؤسسات التي يتأسّس عليها بنيان النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآليات عمله لم تكن سرمدية، إذ بعد عقدين فقط من انطلاق هذه المؤسسات في عملها، بدأ النفوذ الأمريكي في الانحسار لصالح قوى اقتصادية أخرى أخذت تنافس على مكانة أفضل في خريطة موازين القوى الاقتصادية العالمية.

أولا – تعـــافي الاقتصـــــــاد الأوروبـــي:

في كتابه عن المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة، يصف الفرنسي دانيال كولار حال أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بقوله: " ***في 1945، لم تعد أوروبا موجودة كفاعل دولي .. إنه لم يعد يُعتدّ بها لا عسكريا ولا سياسيا ولا اقتصاديا، ولا حتى معنويا، إنه العام صفر بالنسبة إلى أوروبا***"[2]، وقد لمست أوروبا واقعها الجديد بعد الإنذار السوفيتي الموجّه إلى بريطانيا وفرنسا اللتين انسحبتا بكل خجل من مغامر قناة السويس، وقد علّق على الحادثة الاستراتيجي ألكسندر مارونش بقوله ***أنها مثلت نهاية سياسة المدفعية، أن القوتين المذكورتين لم يعد لهما امكانات سياستهما، لقد كانت الحصيلة النهائية لعملية السويس الفاشلة مدمّرة***[3]، لكن أوروبا –الغربية منها– بدأت تتعافى تدريجيا عندما قامت بإعادة قابلية عملاتها للتحويل في الخمسينات، واستبدال الترتيبات التجارية الثنائية بالتجارة المفتوحة متعددة الأطراف، محققة بذلك نموا اقتصاديا

---

[1] – 22 % من الصادرات العالمية، 45 % من أصول الاحتياطات الدولية الرسمية، نحو ثلاثة أرباع الاحتياطي من الذهب العالمي، حصتها في صندوق النقد الدولي 33 %.

[2] – Daniel COLARD, (1996) : **La société internationale après la Guerre froide**, Masson, Paris, P 165.

[3] - Alexandre DE MARENCHES, (1988) : **Atlas géopolitique**, Stock, Paris, P 106.

قويا، لاسيما في ألمانيا الغربية التي انضمت إلى صندوق النقد الدولي في عام 1952، وعقب إقامة السوق المشتركة في عام 1957، مكنت سلسلة من الترتيبات النقدية المتشددة من ظهور منطقة العملة الأوروبية (اليورو)، لتتمكن بذلك أوروبا من دعم مركزها في الاقتصاد العالمي وحافظت على وضعها في تسلسل السلطة في صندوق النقد الدولي[1].

لقد أدركت الدول الأوروبية التي تمتلك تجربة وتاريخا اقتصاديا كبيرا أن السبيل الوحيد لاستعادة مكانتها الاقتصادية، وإعادة بناء اقتصادها، هو الاتحاد، وليس ذلك فقط لمنافسة الاقتصاد الأمريكي الذي تعودت عليه، بل أيضا لمواجهة التوسّع الاقتصادي الياباني، كما قالت رئيسة الوزراء الفرنسية آديت كريسون عن اليابان "***بأنه خصم لا يلتزم قواعد اللعبة ولديه رغبة مطلقة في غزو العالم، ولابد أن يكون المرء ساذجا أو أعمى البصيرة لكي لا يعترف بذلك***"، وقالت أيضا: "***أن اليابانيين يملكون استراتيجية لغزو العالم، ولقد أنهوا مهمتهم في الولايات المتحدة، وهم الآن بسبيلهم الآن إلى التهام أوروبا*** "[2].

إنه، وفي إطار تعافي القوة الاقتصادية الأوروبية، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب قوى اقتصادية أخرى نتناولها لاحقا، تراجعت قوة ومكانة الاقتصاد الأمريكي في خريطة القوى الاقتصادية العالمية تدريجيا، سواء على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، أو على مستوى الصادرات والواردات، وحتى على مستوى النمو الاقتصادي، وبالموازاة مع هذا التراجع، كان من الطبيعي أن يتزامن مع ذلك تراجعٌ في مدى الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية أحد اللاعبين الفاعلين، وليست الوحيدة، وتنتقل – بهذا الاعتبار – إدارة الاقتصاد العالمي ومؤسساته، من إدارة ترتكز على القطب الواحد إلى إدارة ترتكز على تعدد الأقطاب الاقتصادية. لتعكس صناعة القرار الاقتصادي العالمي خريطة موازين القوى الاقتصادية الراهنة، وليست تلك الموروثة عن الحرب العالمية الثانية.

(أنظر الشكل الموالي)

---

[1] – جيمس م. بوتون، (2004): **صندوق النقد الدولي في عيده الستين، أفكار عن الإصلاح المطلوب في الصندوق ومتطلبات اقتصاد عالمي متغيّر**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 3 (سبتمبر)، ص 10.

[2] – لستر ثارو، (1995): **الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، رقم 204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 91.

الشكل رقم (4-5): الميزان التجاري لأكبر القوى الاقتصادية في العالم في 2016 (مليار يورو)

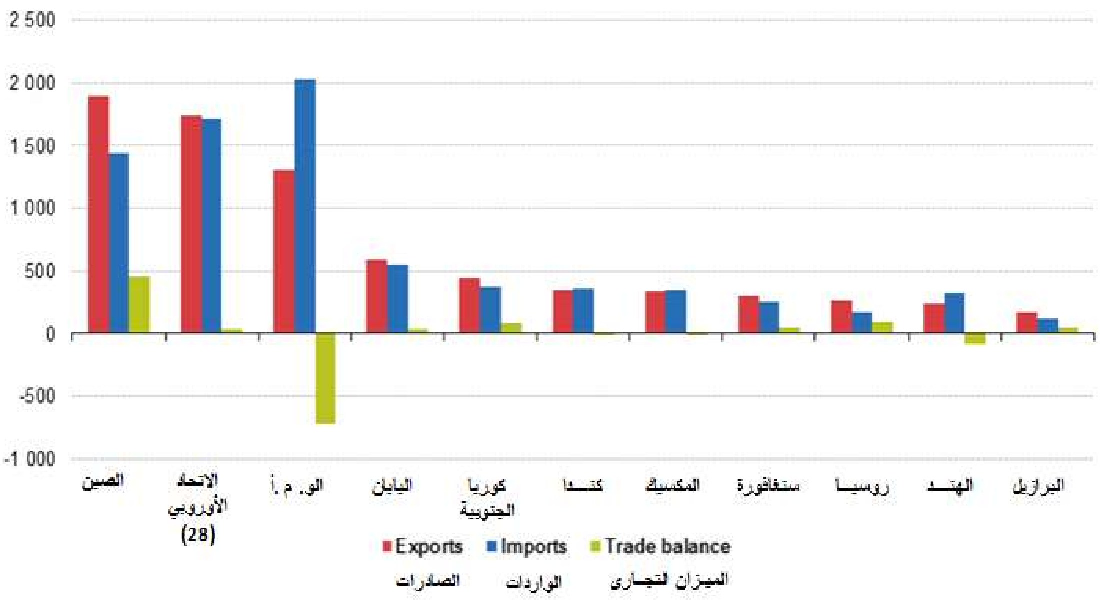

Source: EuroStat (2017), http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Imports,_exports_and_trade_balance_by_country,_2016_(update_Aug_2017)_(EUR_billion).png

يتضح جليا من خلال هذا الشكل أن الولايات المتحدة الأمريكيـــة تعاني – منذ عقود – من عجز كبير في ميزانها التجاري، بنحو 517 مليار يورو، فبعد أن كانت أكبر مصدّر للعالم في منتصف القرن الماضي، باتت الثالثة عالميا بعد كل من الصين والاتحاد الأوروبي، وأكبر مستورد في العالم.

1- الاتحاد الأوروبي كقوة تجارية ثالثة عالميا: في وقتنا الراهن، يعتبر الاتحاد الأوروبي القوة التجارية الثالثة عالميا، وراء كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ويشكّل هذا الثلاثي نحوا من نصف التجارة العالمي، وقد بلغت المبادلات التجارية السلعية للاتحاد الأوروبي (مجموع الصادرات والواردات) مع بقية دول العالم في 2016 ما قيمته 3.454 تريليون يورو[1]، وهو ما يمثل أزيد من 15% من التجارة العالمية في هذا المجال، وبهذا الحجم من المبادلات يتقدّم عن اليابان (548 مليار يورو) بفارق كبير، محققا فائضا تجاريا يبلغ 33 مليار يورو في ذات السنة. وهذا ما يحقق وضعية نسبية قوية لهذا الكيان الاقتصادي الكبير، و يزيد من فرصه في الهيمنة على تجارة الخدمات أيضا، رغم التباطؤ الكبير الذي عرفه الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة[2].

---

[1] – وتبلغ التجارة البينية بين دول الاتحاد ضعف هذا المبلغ، ولعله من المفيد في هذا السياق، الإشارة إلى أن الاقتصاد الألماني يتصدّر دول الاتحاد الأوروبي في التجارة مع باقي العالم، 28.7 % من الصادرات، و 18.8 % من الواردات في 2016، تتلوه كل من بريطانيا، ايطاليا، فرنسا بـ: 11.1 %، 10.5 %، 10.4 % بالنسبة للصادرات على الترتيب، وكل من بريطانيا وهولندا وفرنسا وايطاليا على الترتيب بـ: 16.6 %، 14.2 %، 9.4 %، 8.4 %.

[2] - Vincent Lequeux, (2017) **:** Le commerce extérieur de l'Union européenne, disponible sur : https://www.touteleurope.eu/actualite/le-commerce-exterieur-de-l-union-europeenne.html , consulter le: 12-01-2018.

2- الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية ثانية من حيث الناتج المحلي الإجمالي: من هذه الزاوية يعتبر الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية الثانية عالميا، ففي 2016 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 16400 مليار دولار، وهو ما يمثّل 22% من الناتج العالمي، وراء الولايات المتحدة الأمريكية بـ 25%، وقبل الصين، واليابان والهند والبرازيل وروسيا بـ: 15%، 7%، 3%، 2%، 2% على الترتيب. في حين يبلغ الدخل الفردي نحو 33000 دولار في 2016، بعيدا عن نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية المقدّر بـ 56000 دولار، وعن اليابان بـ 38000 دولار [1].

الشكل رقم (4-6): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي (1980-2017)

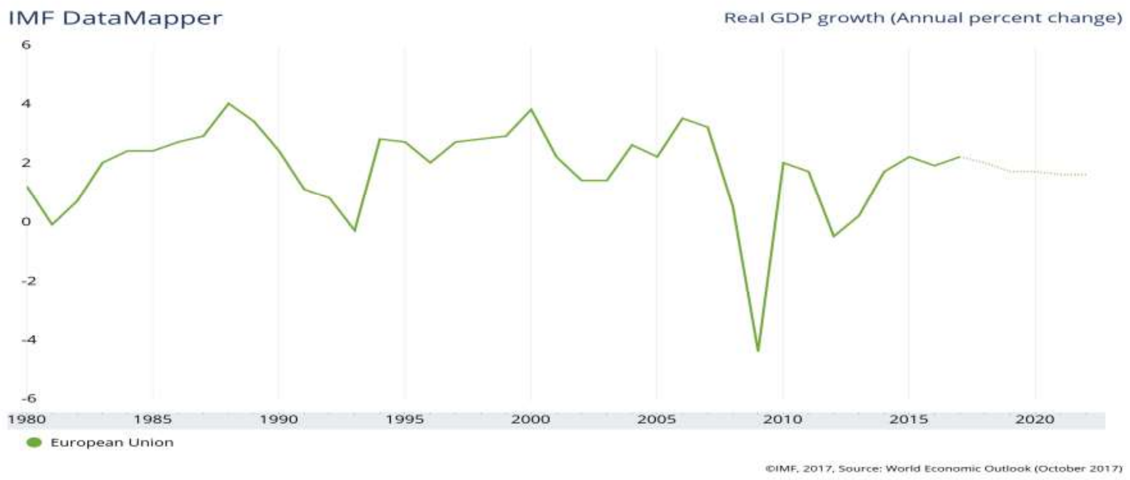

Source: http://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/EU/EU?year=2018S

من الواضح جدا أن الناتج المحلي لمجموعة الاتحاد الأوروبي تتأثر بقوة بالأزمات المالية، كأزمة **بداية الثمانيات** ومنتصف التسعينات، وخصوصا بالأزمة المالية الأخيرة (2007)، وهذا انعكاس لمدى اندماج هذا التكتل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، ومكانته كقوة اقتصادية عالمية أوفت بالتوقعات التي صاحبت بداية تشكّلها.

3- العملة الأوروبية الموحدة والاستخدام الدولي: من أوجه القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي أيضا، تبرز عملته الموحدة كثاني أقوى عملات احتياطات الصرف الدولية، ففي 2015 مثل اليورو 19.9%، وهي في الحقيقة أقل نسبة منذ عام 2000 حسب تقارير البنك المركزي الأوروبي، ورغم هذا التدهور لصالح الدولار الأمريكي -وبعض العملات الأخرى- الذي ظل مهيمنا منذ الحرب العالمية الثانية على العملات الاحتياطية الدولية، بسبب ظروف الأزمة العالمية الأخيرة، فإن اليورو ظل يشكّل 30% من المدفوعات الدولية مقابل 43%

[1] - موقع صندوق النقد الدولي، أنظر: **IMF DataMapper** (مع اختيار المتغيّر الاقتصادي، واختيار الدولة أو المنطقة)

للدولار، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأوروبي لا يتبنى سياسة تستهدف توسيع استخدام اليورو دوليا، ويفضّل أن يترك ذلك لآليات السوق[1].

الجدول رقم (4-2): نسب استخدام أبرز العملات في الاحتياطية الدولية (1999-2011)

العملـــــــــــة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدولار الأمريكي %	70.9	70.5	70.7	66.5	65.8	65.9	66.4	65.5	64.1
اليـــــــورو %	17.9	18.8	19.8	24.2	25.3	24.9	24.3	25.1	26.3
الجنيه الاسترليني %	2.9	2.8	2.7	2.9	2.6	3.3	3.6	4.4	4.7
الين الياباني %	6.4	6.3	5.2	4.5	4.1	3.9	3.7	3.1	2.9
عملات أخرى %	1.9	1.6	1.6	1.9	2.2	2.0	2.0	1.9	2.0
العملـــــــــــة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الدولار الأمريكي%	64.1	62.1	61.8	62.2					
اليـــــــورو %	26.4	27.6	26.0	25.0					
الجنيه الاسترليني %	4.0	4.3	3.9	3.8					
الين الياباني %	3.1	2.9	3.7	3.5					
عملات أخرى %	2.4	3.1	4.6	5.5					

Source : https://fr.wikipedia.org/wiki/R%C3%A9serves_de_change

يبيّن **الجدول رقم (4-2)** بوضوح مكانة اليورو منذ ظهوره كعملة للاحتياطات الدولية، إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي، وقد حقّق زيادة متواصلة في حصّته إلى غاية مطلع العقد الثاني من هذا القرن، ليأخذ في التراجع برفقة الدولار لصالح عملات أخرى، أبرزها اليوان الصيني الذي صار ضمن سلّة العملات التي تشكّل حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي كما سنرى لاحقا.

ثانيا – بروز آسيا وأمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط كقوى اقتصادية عالمية:

إلى جانب بروز أوروبا كقوة اقتصادية عالمية كبيرة تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية، فإن صعودا اقتصاديا قويا آخر حققته قارتا آسيا وأمريكا اللاتينية، صنع تغييرا عميقا في خريطة موازين القوى الاقتصادية في العالم، وسنحاول إبراز هذا الصعود من خلال العناصر الآتية.

1- الصعود الاقتصادي لآسيا: في الحقيقة، كان هذا الصعود الذي حققته آسيا أقل توقعا من نظيره الأوروبي، ولكنه في الأخير صار الأكثر أهمية، وقد بدأ هذا الصعود باليابان التي انضمت إلى صندوق النقد الدولي 1952، لتكون في أواخر الستينات ثالث أكبر اقتصادات العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا، وفيما بعد قام بمحاكاة عناصر نجاح التجربة اليابانية عدد من الاقتصاديات الأخرى سريعة النمو في شرق آسيا، كالصين وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند وغيرها، وقد باتت اليابان صاحبة الحصة الثانية في الصندوق في 1992، ولا تزال حصة القارة الآسيوية في صندوق النقد الدولي لا تعكس بعدل أهميتها الاقتصادية[2]. (أنظر الشكل).

---

[1] – Jean-Philippe LACOUR, (2016) : **La part de l'euro dans les réserves de change au plu bas depuis seize ans**, LesEchos.fr, publié le : 08/06/2016, disponible sur https://www.lesechos.fr/08/06/2016/lesechos.fr/0211010155367_la-part-de-l-euro-dans-les-reserves-de-change-au-plus-bas-depuis-seize-ans.htm# , consulté le: 13-04-2017.

[2] – جيمس م. بوتون، (2004)، مرجع سابق، ص 10.

الشكل رقم (4-7): تطور الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من مناطق العالم (1980-2017)

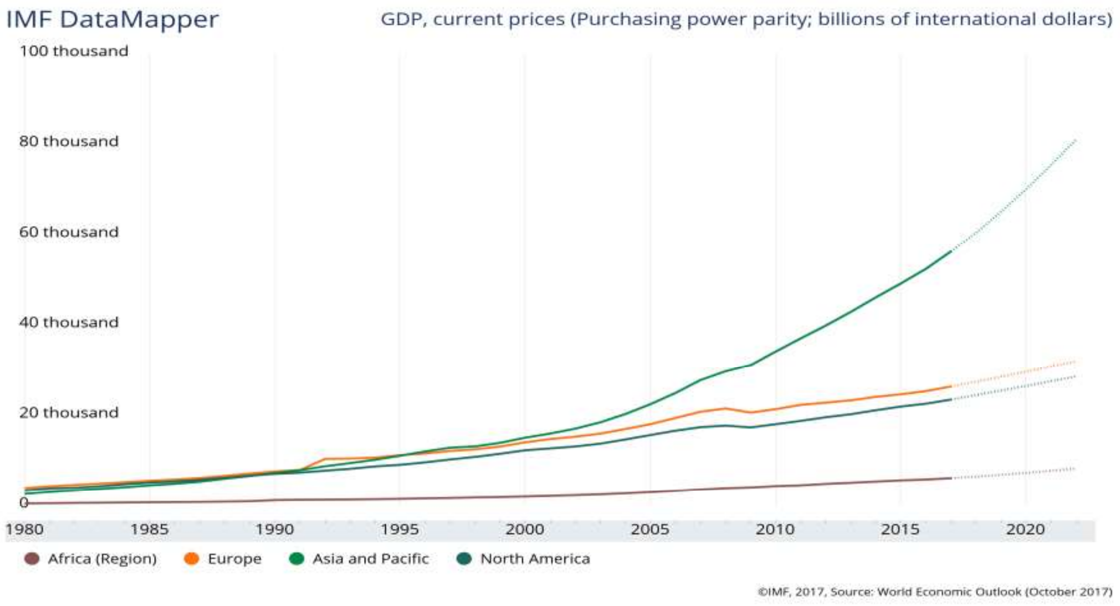

Source :http://www.imf.org/external/datamapper/PPPGDP@WEO/AFQ/EUQ/APQ/NMQ/AFQ/EUQ/APQ/NMQ?year=2018

يبيّن **الشكل رقم (4-7)** التطور الكبير الذي تحققه قارة آسيا بخصوص الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتطوّر –هذا الأخير– بنسق متزايد منذ 1980، باستثناء تراجع طفيف خلال مرحلة أزمة شرق آسيا، وتباطؤ قصير المدى خلال الأزمة المالية الأخيرة، وكقيم في 2017 على سبيل المثال، حققت منطقة آسيا والباسيفيك ناتجا محليا إجماليا محسوبا بتعادل القوة الشرائية، مقداره 56.44 ترليون دولار، متبوعة أوروبا بـ 26.56 ترليون دولار، ثم أمريكا الشمالية بـ 23.66 ترليون دولار، وأخيرا تتجلى ضآلة ما حققته قارة إفريقيا بـ 6.33 ترليون دولار، وهي ما تقابل النسب الآتية على الترتيب من إجمالي الناتج العالمي، 44.57%، 20.97%، 18.68%، 5%، وهذا التفوق تحققه آسيا منذ فترة طويلة كما يبينه الشكل الموالي[1].

---

[1] – for more details, see: IMF, **Seeking Sustainable Growth, Short-Term Recovery, Long-Term Challenges**, World Economic Outlook, October 2017.

الشكل رقم (4-8): النسبة المئوية لبعض المناطق في إجمالي الناتج العالمي المحسوب بتعادل القوة الشرائية خلال الفترة (1980 – 2017)

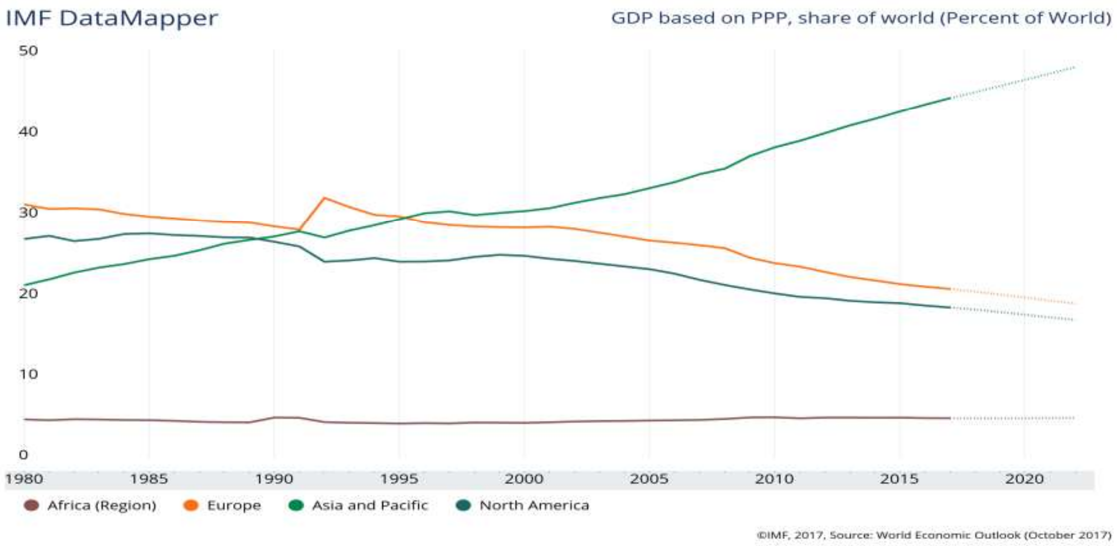

Source :
http://www.imf.org/external/datamapper/PPPSH@WEO/AFQ/EUQ/APQ/NMQ/AFQ/EUQ/APQ/NMQ?year=2018

من خلال **الشكل رقم (4-8)**، يتضح جليا التوسّع المتزايد في حصّة آسيا من الناتج الإجمالي العالمي على حساب أوروبا وأمريكا الشمالية، ويفسّر جانبا كبيرا من هذا التفوّق الإستراتيجية التنموية في منطقة اليابان والنمور الآسيوية، التي وفي ظل ضعف رأس المال وقلة الموارد الطبيعية، توجّهت إلى التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، وعلى تأهيل المورد البشري، بالتعليم والتدريب وزيادة الإنفاق على هذا الخط التنموي، ففي عام 2015 على سبيل المثال، بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم في كوريا وسنغافوة وماليزيا 4.62 و2.94 و5.93 على الترتيب من الناتج المحلي الإجمالي[(1)]. إلى جانب عوامل نجاح أخرى استثمرتها لتحقيق هذه الطفرة التنموية الكبيرة، لعل أبرزها، أخذها بنظام السوق دون تراجع دور الدولة الاقتصادي، عن طريق استخدام السوق وأدواتها وليس استبعادها، فكانت وظيفة الدولة تنظيم الإنتاج والأسواق وليس الإنتاج، وهو ما ميز اقتصاد السوق في هذه الدول بالكامل، وأوجد نوعا من التفاعل بين الدولة وأجهزتها السياسية من جهة، وبين رجال الأعمال والقطاع الخاص من جهة أخرى، كما أن أهم ما ميز التجربة الأسيوية أيضا، هو الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير وليس استراتيجية إحلال الواردات التي غلبت في معظم دول العالم الثالث، كل هذا تم من خلال التمحور حول مركز رئيس يمثل قاطرة التقدم الاقتصادي في المنطقة وهو اليابان، التي شكلت قوة إقليمية أقامت حولها مجالا اقتصاديا أفاد كثيرا في التقارب الاقتصادي لدول المنطقة.

[(1)] – توفيق عبد العزيز السويلم، (2016): **عوامل نجاح النمور الآسيوية وكيفية الاستفادة منها**، مقال منشور بتاريخ 16 أغسطس 2016، متاح على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2016/20160816/ec14.htm ، تاريخ الزيارة: 12-10-2016.

وبشكل أقل، برزت منطقة الشرق الأوسط وازدادت أهميتها الاقتصادية مع صعود أسعار البترول في السبعينات، وقد شهدت حصة المملكة العربية السعودية بصفة خاصة في صندوق النقد الدولي ارتفاعا كبيرا، لتصبح في الثمانينات الدائن الرئيسي للصندوق بعد سلسلة قروض ضخمة[1]، وبرزت أيضا منطقة أمريكا اللاتينية، التي تملك الحق في انتخاب عضوين من أعضاء المجلس التنفيذي في صندوق النقد الدولي بموجب أحكام التصويت العادية[*]، فضلا عن المشاركة في انتخاب مدير ثالث على أساس دوري بين المكسيك وأسبانيا وفنزويلا[2].

ثالثا – بروز مجموعة بريك الاقتصادية (BRIC) على الصعيد العالمي:

إن المناطق التي تناولها العنصران السابقان، وهي أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تفرّدت داخل نطاقها دول معيّنة بتحقيق تطوّر اقتصادي كبير، جمع بين معدلات النمو القوية، والتطوّر السريع في أسواقها المالية، وبالنظر لتميّز أدائها، فقد توقّع **جيم أونيل** كبير اقتصاديي البنك الاستثماري (Goldman Sachs) الأمريكي في 2001، بانتقال مركز ثقل الاقتصادي العالمي من دول مجموعة السبعة، إلى أربعة دول أخرى هي: البرازيل وروسيا والهند والصين، واصطلح على تسميتها بمجموعة بريك BRIC، اشتقاقـــا من الأحرف الأولى من أسمائها (Brésil, Russie, Inde, Chine)، وقد تحقّق توقّعه وتجلّت صحّته بعد الأزمة المالية (2007) أين اتضحت قوة هذه المجموعة في الصمود أمامها. وتعود مفاوضات إنشاء هذه المجموعة إلى سنة 2006، وكان أول لقاء سنوي بين هذه الدول كمجموعة في عام 2009، قبل أن تنضم جنوب إفريقيا إلى المجموعة في 2010[3].

1- الناتج الإجمالي المحلي لمجموعة BRIC: رغم ما يمكن تسجيله من اختلاف اقتصادي واجتماعي سياسي بين دول هذه المجموعة، إلاّ أن بينها تقاربا كبيرا في كفاءة الاقتصاد الكلي، والتحولات الهيكلية الكبيرة فيها نحو تحرير اقتصادياتها، فضلا عن تأسيسها لتطوّرها الاقتصادي على استراتيجيات صناعية وتجارية تستهدف توسيع حصّتها في التجارة الدولية في السلع والخدمات[4]. وقد حقّقت هذه الدول نموا اقتصاديا كبيرا، انعكس بالخصوص على ناتجها الإجمالي المحلي، وحجم تجارتها الدولية.

---

(1) – بلغت 20 مليار دولار في 1974.

(*) – قبل سنة 1978 كانت أمريكا اللاتينية قد منحت وصفا خاصا يمكّنها من انتخاب مديريْن من بين الإثنى عشر مديرا تنفيذيا الذين كانوا يشكّلون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حينها، لكن هذا الوصف الخاص تم إلغاؤه بعد ذلك، لأن حصص المنطقة كافية لتمكينها من هذا الانتخاب.

(2) – جيمس م. بوتون، (2004)، مرجع سابق، ص 10.

(3) – عبد القادر ورسمه غالب، (2015): **مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية**، مجلة آفاق المستقبل، العدد 26 (أبريل، مايو، يونيو)، ص 29.

(4) – Pascal Rigaud, (2010) : **Les BRIC, Brésil, Russie, Inde, Chine puissances émergentes du XXI^{e} siècle**, Collection Thèmes et Débats, Edition Bréal, France, P 9.

الجدول رقم (4-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة BRIC (1999 – 2017)

الدولــــــــة	نسبة الناتج المحلي الإجمالي من الناتج العالمي (محسوب بتعادل القوة الشرائية (PPA))						
	1999	**2002**	**2005**	**2008**	**2011**	**2014**	**2017**
البرازيـــــــل	3.18	3.14	3.02	3.07	3.14	3.0	2.54
روسيـــــا	3.2	3.43	3.65	3.95	3.66	3.53	3.16
الهنـــــد	4.2	4.31	4.78	5.22	6.1	6.66	7.46
الصيـــــن	7.17	8.32	9.77	12.06	14.62	16.53	18.26
BRIC							

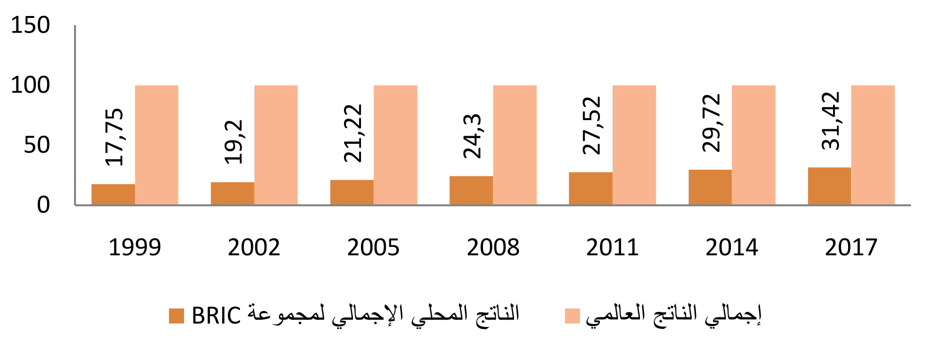

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي (IMF DataMapper)

يبين **الجدول رقم (4-3)** تزايد نسبة الناتج المحلي الإجمالي (محسوبا بتعادل القوة الشرائية) لمجموعة BRIC من إجمالي الناتج العالمي خلال الفترة المحددة، وهو يعكس بوضوح تزايد أهمية هذه المجموعة على مستوى الاقتصاد العالمي، ويعطيها حقا أكبر في إدارة مؤسساته الدولية كما سيتم مناقشته لاحقا، ويفرض اتجاهات جديدة لإصلاحها.

2- مجموعة BRIC والتجارة العالمية في السلع والخدمات: إلى جانب الحيز الكبير الذي تسهم به هذه المجموعة في إجمالي الناتج العالمي، فإنها تبرز أيضا كقوة تجارية دولية مؤثرة في السلع والخدمات، وقد تحقّق لها ذلك، بفضل المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من المجموعة، لاسيما الصين في التجارة السلعية، والهند في التجارة الخدمية. (أنظر الشكل).

الشكل رقم (4-9): التجارة العالمية في السلع (على اليمين) والخدمات (على اليسار)

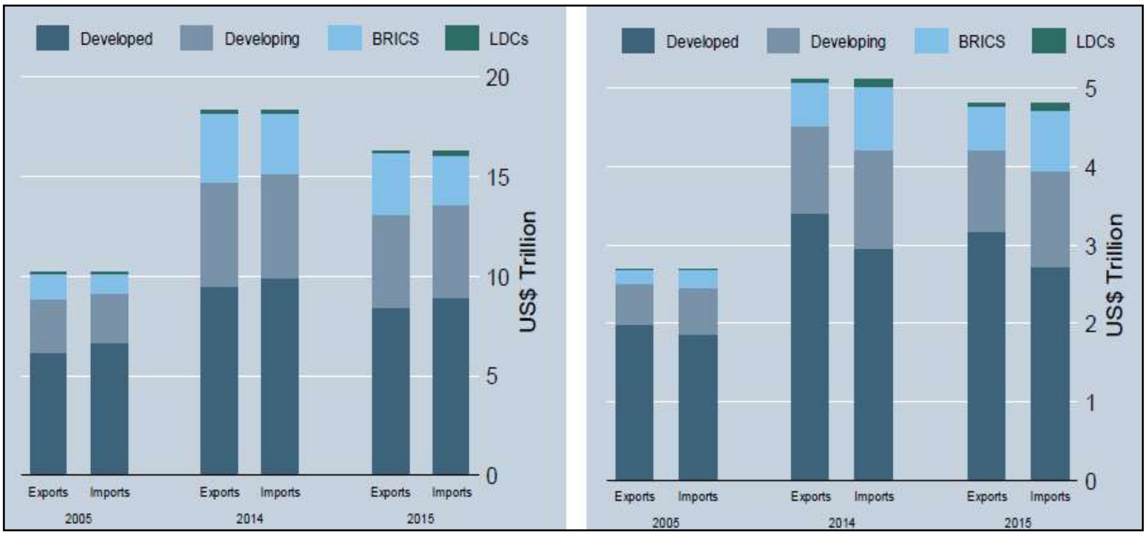

Source : UNCTAD, (2016) : **keys statistics and trends in international trands**, P 11[1]

يكشف **الشكل رقم (4-9)** عن تراجع ملحوظ في حصة الدول المتقدمة من التجارة العالمية إلى حوالي النصف في السلع (عن اليسار)، وإلى نحو الثلثين في الخدمات (عن اليمين)، ويعكس هذا التراجع تنامي حصة الدول النامية من التجارة العالمية، ولاسيما مجموعة BRICS[2] منها، التي تحقق دوما فائضا في التجارة السلعية على خلاف رصيدها في تجارة الخدمات، وهي وضعية دالّة على دينامية هذه الاقتصاديات، إذ بلغت صادراتها السلعية في 2015 نحو 3 ترليون دولار، ونحو نصف ترليون في الخدمات.

3- توسّع مجموعة الدول الصاعدة: لقد سبق وأن ذكرنا بأن الخاصية المشتركة التي تجمع بين دول مجموعة **BRIC**، هي النمو القوي والتطور السريع في أسواقها المالية، لكن هذا لا يعني أنها الوحيدة في وقتنا الراهن التي تتصف بذلك، فدول أخرى عديدة برزت هي الأخرى بأدائها الاقتصادي الجيّد، وهو الأمر الذي جعل هناك إضافات أخرى لمجموعة **BRIC** للدلالة على أن الأداء الجيّد أوسع من مجموعة الأربع[3]. ويبيّن الجدول الآتي شيئا من هذا التوسّع.

(1) – LDCs : تعني البلدان الأقل نموا (Least Developed Countries)، مثل تشاد والبنين وكمبوديا وأنغولا و جيبوتي وأريتيريا و زمبيا بورندي وغيرها. (وهي 47 دولة)، أنظر موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية www.UNCTAD.org

(2) – يتعلق حرف الـ S بدولة جنوب افريقيا التي سبقت الإشارة إلى انضمامها للمجموعة في 2010.

(3) – Pour plus de détails sur le groupe BRIC et autres économies émergentes, voir :
- Julien Vercueil, (2010) : **Les pays émergents Brésil – Russie – Inde – Chine .., Mutation économiques et nouveaux défis**, Edition Bréal, France.

الجدول رقم (4-4): الإضافات الدالّة على توسّع مجموعة الدول الصاعدة

الاختصار	المجموعة
BRICS	BRIC + South Africa (إضافة دولة جنوب افريقيا)
BRICM	BRIC + Mexique (إضافة دولة المكسيك)
BRICSAM	BRIC + South Africa + Mexique
BRICK	BRIC + Korea (إضافة كوريا الجنوبية)
BRICA	BRIC + Arabic Countries (إضافة الدول العربية)
BRICET	BRIC + Eastern Europe + Turkey (إضافة دول أوروبا الشرقية وتركيا)

Source : Pascal Rigaud, (2010) : **Les BRIC, Brésil, Russie, Inde, Chine puissances émergentes du XXI^{e} siècle**, Collection Thèmes et Débats, Edition Bréal, France, P 24.

إن هذا التوسّع في مجموعة الدول النامية الصاعدة الذي يبيّنه **الجدول رقم (4-4)**، إنما يعكس التحوّلات العميقة التي تشكّل خريطةَ موازين قوى اقتصادية جديدة في العالم، يتنامى في إطارها دور ونفوذ الدول النامية ووزنها في الاقتصاد العالمي، على حساب الخريطة التقليدية التي تهيمن عليها الدول المتقدمة بشكل مطلق(1).

المطلب الثاني: تفكّك الاتحاد السوفيتي وبروز الخلفيات الاقتصادية في صندوق النقد الدولي

في تاريخ العالم الحديث، يبرز تفكّك الاتحاد السوفيتي كأحد الأحداث العميقة التي شكّلت منعرجا حاسما في العلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم، بفضل ما انطوى عليه هذا الحدث من نهايةٍ للحرب الباردة بين قطبين سياسيين واقتصاديين وعسكريين كبيرين، ليسدل بذلك الستار عن القطبانية، ويفتح المجال أمام القطبية الأحادية، وسيحاول الباحث التركيز على أثر نهاية الحرب الباردة على صندوق النقد الدولي.

أولا – البعد الاقتصادي في تفكّك الاتحاد السوفيتي:

حينما يقرأ الباحث التحليلات التي تتناول أوضاع العالم في أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، ورغم اختلاف مواضيعها وتباين توجّهات أصحابها، فإنها لا تخلو عادة من الإشارة إلى الحدث الأبرز وقتذاك، "**تفكّك أو انهيار الاتحاد السوفيتي**"، وانعكاساته على السياسة والاقتصاد في العالم، وهذا أمر طبيعي، بالنظر إلى أن ميلاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قد خلق تكتّلا أو قطبا جديدا يتبنّى فلسفة مغايرة لما كان سائدا، لاسيما وأنه وقف ندّا للقطب الرأسمالي، اقتصاديا وسياسيا وحتى عسكريا. ولقد كانت

---

(1) – تجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أمرين: **الأول** هو أن المقام لم يسمح بذكر تفاصيل أكثر حول الدول النامية الصاعدة وأوجه قوّتها الاقتصادية، لاسيما ما يتعلق بمجموعة BRIC، فاكتفى الباحث على ذكر بعض المؤشرات التي يتم استخدامها تحديدا في حساب نظام الحصص في صندوق النقد الدولي كما سنرى لاحقا في الفصل الخامس، **والثاني** يتعلّق بمواجهة الدول النامية الصاعدة لتحديات كبيرة في مسار نموّها وتوسّع حصّتها في الاقتصاد العالمي، رغم كل المؤشرات المبشرة لمستقبل هذه الدول في آفاق العقود القليلة القادمة، أنظر في ذلك:

- Ibid, pp 195 – 200.

النتيجة المنطقية لتطليق الاشتراكية وتبني مبادئ الليبرالية فقدان منظمة الكوميكون دورها[1]، لتفتح المجال واسعا لصندوق النقد الدولي لإدارة اقتصاد جمهوريات الاتحاد السوفيتي المنهار، وعلى رأسها روسيا.

إن الدولة القوية التي بدأت ملامحها بعد انتصار الثورة في 1917، حملت في أثناء تمدّدها ونموّها العديد من نقاط الضعف الاقتصادية التي جعلت هذا الكيان يتآكل من الداخل، إذ مع مطلع ثمانينات القرن الماضي –على أقل تقدير– بدأ التدهور يعرف طريقه إلى الاتحاد السوفيتي، بعد استنزاف التسابق نحو التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية لجزء كبير من مقدراته الاقتصادية خلال الحرب الباردة، وتسبّب في خلق عجز مزمن كبير في الميزانية الحكومية للاتحاد، إلى جانب سوء إدارة الاقتصاد، وتفشي الرشوة في صفوف النخبة ذات النفوذ في الحزب والدولة، وما رافق كل ذلك من تخلّف ملموس في مجال الكمبيوتر والمنافسة في الأسواق الدولية، وما ترتب عن ذلك من ركود اقتصادي حاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قرار المملكة العربية السعودية بإلغاء تثبيت أسعار البترول، ورفع الإنتاج إلى أربعة أضعاف خلال ستة شهور فقط، وانهيار الأسعار بسبب ذلك، أدى إلى تراجع إيرادات الاتحاد السوفيتي بمقدار 20 مليار دولار سنويا[2].

1- لجوء الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة الدول الصناعية السبع: مع تزايد تدهور الاقتصاد السوفيتي برغم محاولات خورباتشوف إنقاذه[3]، وارتفاع مديونية الدولة إلى 54 مليار دولار في نهاية 1989، ورفض الاتحاد الدولي للمصارف (consortium) الذي يضم 300 مصرف تمويل الاتحاد السوفيتي بقرض ضخم طلبه، واقتناع صناع القرار في الاتحاد السوفيتي بأن الوضع الاقتصادي في حالة انهيار، ولن يستفيد من ارتفاع أسعار البترول بسبب الحرب العراقية الإيرانية، توجّه خورباتشوف على هامش قمة مجموعة السبعة إلى الرئيس الأمريكي بوش الأب بطلب يناشده من خلاله مساعدة التحاد السوفيتي لتجاوز هذا الانهيار الاقتصادي.

2- تدخّل صندوق النقد الدولي والعلاج بالصدمة: كان للرئيس الأمريكي خطة مسبقة للتعامل مع الدول غير الرأسمالية المشرفة على الانهيار الاقتصادي، إذ وبعد الطلب الذي تقدّم به خورباتشوف، تم تكليف الاتحاد الأوروبي خلال مؤتمر القمة في كولونيا بالأخذ بيد دول أوروبا الشرقية، فأشرك الرئيس الأمريكي صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا المسعى، وطلب منهما إعداد دراسة تقييمية للوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي[4].

ومنذ هذه الفاصلة الزمنية، بدأ دور صندوق النقد الدولي من خلال إرسال مديره ميشيل كامديسوس لوفد من الاقتصاديين المتشبعين بالأفكار الليبرالية الحديثة، لجمع أكبر قد ممكن من المعلومات حول المؤسسات

---

[1] – شمامة خير الدين، (2009): **العلاقـــــــات الإستراتيجية بين قوى المستقبـــل في القرن 21**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 385 – 386.

[2] – ارنست فولف، (2016)، مرجع سابق، ص 66.

[3] – من أبرز هذه المحاولات، قيام الرئيس خورباتشوف بتحميل عبء المشاكل الاقتصادية التي يرزح تحتها الاقتصاد السوفيتي إلى حلفائه، من خلال عدم دفعه لمستحقات الواردات من الكتلة الشرقية نقدا، وبدلا عن ذلك، أجبرهم على مقايضة الواردات بالبترول وبسعر دون الأسعار الدولية السائدة، وكذلك إنشائه لشركات محاصة مع شركاء غربيين.

[4] – شمامة خير الدين، (2009)، مرجع سابق، ص

المالية القائمة، وبعد خمسة أشهر من العمل، جاء تقرير الوفد بخصوص التعامل مع وضع الاتحاد السوفيتي في 19 ديسمبر 1990 بضرورة التحوّل الجذري إلى النظام الرأسمالي، وتطبيق العلاج بالصدمة الذي تم تطبيقه من قبل على شيلي.

هذا الواقع، أوصل الكثيرين إلى خلاصة مفادها أن النظام الرأسمالي قد حقّق انتصارا نهائيا على الاشتراكية، وأن هذه المرحلة هي مرحلة نهاية التاريخ كما وسمها عالم الاجتماع الأمريكي فرانسيس فوكوياما، ولم يتسرّع صندوق النقد الدولي في إنفاذ برنامجه، بل ظل يترقّب السجال السياسي، ومحاولة الانقلاب الفاشلة على خورباتشوف، وكذا التدهور الاقتصادي في صورة انخفاض الإنتاج الصناعي بنحو 8%، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بـ 17%، وتراجع الصادرات والواردات من المعسكر الاشتراكي بـ 57% و 63% على الترتيب، إلى غاية اختفاء الاتحاد السوفيتي نهائيا في ديسمبر 1991، وانضمام جمهورياته المتتالي إلى الصندوق، حينها باتت الظروف مهيأة لتطبيق إجراءات الصندوق المرتبطة بالعلاج بالصدمة، لاسيما مع وجود كل من **بوريس يلتسن وايغور غايدار**[1] في الواجهة.

الجدول رقم (4-5): انضمام جمهوريات الاتحاد السوفيتي إلى صندوق النقد الدولي

	الدولة	تاريخ انضمامها		الدولة	تاريخ انضمامها
01	ليتوانيا	29 أفريل 1992	**09**	كازاخستان	15 جويلية 1992
02	جورجيا	05 ماي 1992	**10**	مولدوفا	12 أوت 1992
03	غيرغيزستان	08 ماي 1992	**11**	أوكرانيا	03 سبتمبر 1992
04	لاتفيا	19 ماي 1992	**12**	أذربيجان	18 سبتمبر 1992
05	استونيا	26 ماي 1992	**13**	أوزباكستان	21 سبتمبر 1992
06	أرمينيا	28 ماي 1992	**14**	تركمانستان	22 سبتمبر 1992
07	روسيا	01 جوان 1992	**15**	طاجاكستان	27 أفريل 1993
08	روسيا البيضاء	10 جويلية 1992			

المصدر: الباحث، بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي.

ولمباشرة تطبيق العلاج بالصدمة، تم الاعتماد على تجربة وخبرة الاقتصادي **أوغستو لوبيز كلاروس** الذي يحمل توجّها وقناعات بهذا النوع من العلاج، وصار ممثلا لصندوق النقد الدولي، وقد أدى تطبيق هذا العلاج الذي تم في إطاره التحوّل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إلى انعكاسات حادة على المستوى الاجتماعي، كتأخر صرف معاشات التقاعد لمدة شهور، وتدهور الرعاية الصحية، وانخفاض معدل الأعمار، وعلى المستوى الاقتصادي، تراجعت القدرة الشرائية مع تضاعف الأسعار لعدة مرات، ببلوغ التضخم معدل 1000%، وانخفاض الناتج الوطني الإجمالي في روسيا بـ 42%، والإنتاج الصناعي بـ 46%، والإنتاج الزراعي

[1] – هذا الأخير كان صحفيا متخصصا في الشؤون الاقتصادية في صحيفة برادا، ثم تحوّل إلى مدافع شرس عن مبادئ ميلتون فريدمان وتلاميذه المعروفين بصبيان شيكاغو.

بـ 32%[1]، والخلاصة أن برنامج العلاج بالصدمة الذي تم فرضه على روسيا وعدد من الدول، حملت أعباءه الطبقات الضعيفة، وسمح بظهور فئة الأوليغارشيا[2].

ثانيا – تأثير انتهاء الحرب الباردة على صندوق النقد الدولي:

تبيّن من خلال الفقرة السابقة كيف تدخّل صندوق النقد في فترة التسعينات لاستيعاب جمهوريات الاتحاد السوفيتي المتفكّك، وتقديم مساعداته ومشوراته لإعادة إدماجها في الاقتصاد العالمي، غير أنه من الضروري كذلك الإشارة إلى أن انتهاء الحرب الباردة كان لها تأثير ملموس على الصندوق عبر ثلاث مداخل مختلفة، وهو ما سيتم تناوله مختصرا من خلال العناصر الآتية.

1- الزيادة السريعة في عدد الدول الأعضاء: حاليا، يبلغ عدد الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي 189 دولة، تم انضمام كثير منها خلال موجتين،الأولى كانت في فترة الخمسينات والستينات، عقب حصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها[3]، وأما الثانية، فكانت عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وقد أحصى الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي انضمام 34 دولة بين 1989 و1997 كما يظهرها الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-6): عدد الدول المنضمّة إلى صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1989- 1997

السنة	عدد الدول المنضمّة	السنة	عدد الدول المنضمّة
1989	02	**1993**	03
1990	03	**1994**	01
1991	01	**1995**	01
1992	22	**1996**	00
1997	01	**المجموع: 34 دولة**	

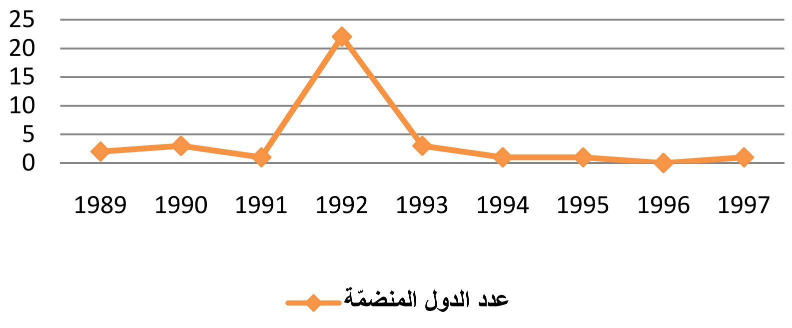

المصدر: الباحث، بالاعتماد على موقع صندوق النقد الدولي.

---

(1) – أنظر مزيدا من التفاصيل حول آثار برنامج العلاج بالصدمة،عند:

- نجم الدايمي، (2009): **الاقتصاد الروسي وسياسة العلاج بالصدمة ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في الانهيار الاقتصادي**، الحوار المتمدّن، العدد 2635، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170694 ، تاريخ الاطلاع: 08-04-2010.

(2) – for more details, See : Konstintin George, (1998) : **How IMF shock therapy was imposed on Russia**, EIR (Executive Intelligence Review), August 14, volume 25, N° 32, PP 56-62.

(3) – ومن بينها الجزائر التي انضمت إلى صندوق النقد الدولي في 26 سبتمبر 1963.

ويتبيّن من خلال أرقام **الجدول (4-6)** أن زيادة سريعة في أعضاء صندوق النقد الدولي حدثت مباشرة بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي في آخر 1991، وبقدر ما عناه هذا الانضمام من نفوذ أكبر لصندوق النقد الدولي في الشرق، ومن ثمّ بسط نفوذ الرأسمالية على الساحة العالمية، بقدر ما حمل معه من تحديات كبيرة في إدارة الوضع الاقتصادي في هذه البلدان، تجلّت في اعتماد صندوق النقد الدولي لقسم جغرافي جديد أسماه **أوروبا2**، يهتم تحديدا بدول أوروبا الشرقية[1].

2- زيادة في عدد الموظفين وفي تباين خبراتهم: امتدادا للزيادة السريعة في عدد دول أعضاء صندوق النقد الدولي، فقد تطلّبت خدمة هذه الدول عددا أكبر من الموظفين، وفي الحقيقة لم يكن هذا إشكالا مطروحا أمام الصندوق، ولكن الإشكال كان يكمن في الخبرات الجديدة التي انضمّت، وما تحمله من خلفيات وخبرات اقتصادية سابقة، لمواجهة الموضوعات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتهم، وأيضا تصوّراتهم حول كيفية الانتقال إلى اقتصاد السوق بأقل الأضرار.

إن الاتحاد السوفيتي الذي شارك من خلال وفد في مفاوضات بريتون وودز، ووقّع على مواد اتفاقية الصندوق والبنك الدوليين تحت شرط التصديق عليها من قبل الهيئات المختصة، والتي رفضتها -قبل الموعد النهائي- الحكومة السوفيتية[2]، وقد حفّز الاحتدام التالي في الخلافات الأيديولوجية في الحرب الباردة الاتحاد السوفيتي وحلفاءه جنبا إلى جنب مع جمهورية الصين الشعبية على البقاء خارج صندوق النقد الدولي لعدة عقود، وهكذا مرّ التوجّه الأساسي حول ضرورة وجود استراتيجية لسياسة اقتصادية ليبرالية سائدة دون اعتراض كبير في المناقشات الداخلية، وأمكن توجيه قدر كبير من عمليات صندوق النقد الدولي نحو دعم النتائج الموجّهة إلى السوق[3].

لقد أعاد تطبيق العلاج بالصدمة الذي طبقه صندوق النقد الدولي في روسيا والدول الأخرى، بسبب ما خلّفه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية حادة، الحديث والسجال حول الخلفية الاقتصادية لبرامج الصندوق، ومدى نجاعتها ومناسبتها لظروف الدول النامية، لاسيما في إطار ما يعرف بالتسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية، الذي أنشئ في 1993 خصيصا للدول الاشتراكية والدول المرتبطة بها، بشرط أن تلتزم الدول المستفيدة منه بتطبيق سياسات محدّدة، لينتهي العمل به في 1995، وقد استفادت العديد من الدول في هذا السياق من مساعدات مالية مشروطة، قبل هذا البرنامج وبعده (أنظر الشكل الموالي).

---

[1] – Michel AGLIETTA et Sandra MOATTI, (2000), Op-cit, p 98.

[2] – كنا قد أشرنا في الفصل السابق إلى السبب في رفض الحكومة السوفيتية الانضمام إلى الصندوق بعد حضور مفاوضات بريتون وودز، حيث طلبت أن تزيد حصتها عن حصة المملكة المتحدة كشرط للانضمام، وحين عارضت هذه الأخيرة بشدة طلب الاتحاد السوفييتي، ولم يُستجب لطلبه فانسحب.

[3] – جيمس م. بوتون، (2004)، مرجع سابق، ص 11.

الشكل رقم (4-10): مساعدات صندوق النقد الدولي المالية لبعض الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق (1989 - 1998)

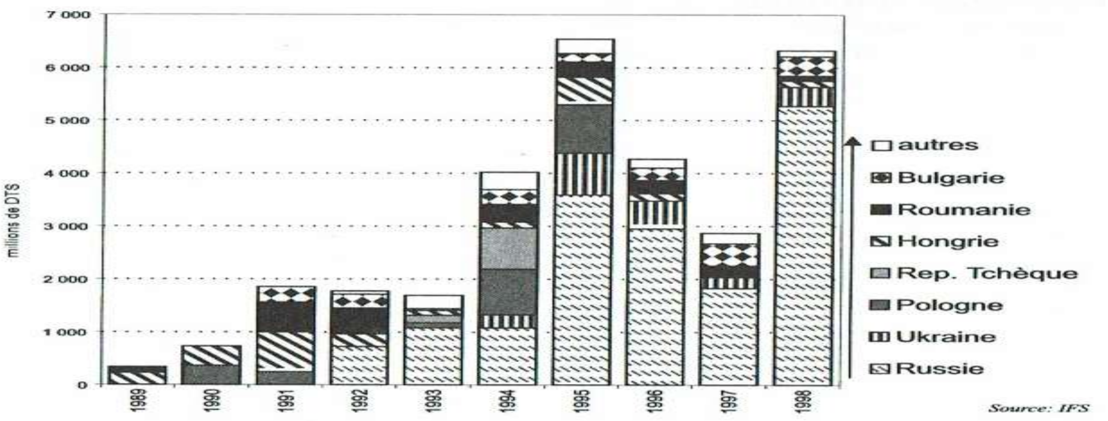

Source : Michel AGLIETTA et Sandra MOATTI, (2000), Op-cit, p 99.

ويبيّن الشكل أعلاه، كيف انغمس صندوق النقد الدولي أكثر في القضايا المتعلقة بالإصلاحات الهيكلية في كثير من البلدان منخفضة الدخل، فالصندوق كان مطالبا بتوفير تمويل متواصل في مقابل التزامها –أي البلدان– بالحد المشروط من الإصلاحات الاقتصادية والحكومية، حتى تتمكّن من اجتذاب دعم الدول المانحة. وأمام عدم امتلاك الصندوق للموارد المطلوبة لتمويل الدول الأعضاء التي تحتاج مساعداته بشكل متواصل، فقد حفل عقد التسعينات باتساع نطاق تصميم البرامج وما يرتبط بها من مشروطية السياسات، ولكن النتائج كانت محدودة للغاية[1]، لهذا جاء عام 2002 ليسجّل تبنّي صندوق النقد الدولي لمبادئ توجيهية أكثر تشدّدا من أجل تبسيط شروط سياساته الهيكلية والتركيز عليها على نحو أفضل[2].

المطلب الثالث: عولمة الأسواق المالية وأثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة على الصندوق

إلى جانب كل من تغيّر ملامح خريطة القوى الاقتصادية في العالم، وانهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتّب عنه من انضمام بلدان جديدة إلى صندوق النقد الدولي، وبخبرات وخلفيات اقتصادية مختلفة، إلى جانب هذين العاملين، جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لتشكّل بدورها قوّة دافعة لإصلاح صندوق النقد الدولي، وسيحاول الباحث من خلال هذا المطلب تجلية هذه الجزئية.

---

(1) – في الحقيقة، الأمر يتجاوز محدودية النتائج إلى تدمير أو تفكيك الدولة في روسيا، حيث كان فشل الصندوق في روسيا كبيرا ولم تشهد له التجارب مثيلا من قبل، كما يقول الاقتصادي الكبير جوزيف استجليتز، واعترف بذلك مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسوس، قبل مغادرته بأشهر (أنظر: Michel AGLIETTA et Sandra MOATTI, (2000), Op-cit, p 99)، بقوله "

« Nous avons contribué a créer un désert institutionnel dans une culture de mensonge, de l'économie souterraine, de la prise d'avantages héritée du communisme »

(2) – جيمس م. بوتون، (2004)، مرجع سابق، ص 11.

أولا – أثــر نمــو وعولمة الأسواق المالية على صندوق النقد الدولي:

يرى المؤرخ الرسمي لصندوق النقد الدولي جيمس بوتون أن عولمة الأسواق المالية الخاصة ونموها كان لهما أثر بالغ الأهمية على صندوق النقد الدولي، إذ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن الاتفاقات المالية الدولية الخاصة تلعب سوى دورا محدودا جدا، فالضوابط الوطنية واللوائح المتعلقة بحركة العملات قد عرقلت التدفقات الخاصة باستثمارات المحافظ عبر الحدود، وهو ما جعل الآباء المؤسسين للصندوق مقتنعين بأن المضاربة على العملة مثلا لن يتجاوز في أغلب الأحيان التقديم والتأخير في تسوية الائتمان التجاري، لذلك فإن نظرتهم إلى المضاربة كانت تتلخص في كونها لا تعمل أساسا إلا على زعزعة استقرار أسعار الصرف.

غير أن الأحداث التي تلت فترة تأسيس صندوق النقد الدولي وما طبعها من محدودية النشاط وانعدام الثقة في التدفقات ن أجل المضاربة، كان لها أثر واضح في اختلاف ممارسة الصندوق عن خطته الأصلية[1]:

1- المادة السادسة والتفرقة بين عمليات الحساب الجاري وعمليات الحساب الرأسمالي: في الأصل، جاءت المادة السادسة من اتفاقية صندوق النقد الدولي لمنعه من إقراض بلد عضو بغرض مساعدته على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالتدفقات الضخمة أو المتواصلة إلى الخارج من رأس المال، غير أن نمو أسواق رأس المال الخاصة وامتدادها عبر الحدود، دفع الصندوق إلى عدم التمييز بين تدخّله لإقراض عمليات الحساب الجاري أو عمليات الحساب الرأسمالي، وقد برز ذلك جليا في القروض التي قدمها الصندوق في فترة التسعينات للتخفيف من حدة أزمات رأس المال الذي كان ضروريا من جهة ومثيرا للجدل من جهة أخرى.

2- المادة السادسة وسلطة الإجبار: تتيح المادة السادسة لصندوق النقد الدولي صلاحية اجبار دولة عضو تعاني من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على فرض ضوابط على رأس المال كشرط للاقتراض منه، ونظر إلى أن الدول انتهت إلى اعتبار تخفيض قيمة العملة أو الاقتراض من الصندوق أفضل من فرض ضوابط على رأس المال كوسيلة لمنعه من التدفق إلى الخارج، فإن صندوق النقد لم يمارس هذه الصلاحية على الإطلاق.

لهذا، فإن الممارسة العملية للصندوق اقتصرت –فيما يتعلق بضوابط الصرف ومسؤوليته عن الإشراف على إلغائها– على الضوابط المتصلة بالمدفوعات على الحساب الجاري، وتعتبر البلدان ملتزمة بأحكام المادة الثامنة بمجرد إلغائها للضوابط على صرف العملة لمدفوعات الحساب الجاري وموافقتها على عدم إعادة فرضها، من دون الالتفات إلى تلك المفروضة على التدفقات الرأسمالية. ومع ذلك، فإنه على الرغم من افتقار الصندوق إلى السلطة الرسمية على تحرير حساب رأس المال فإنه استخدم أدواره في الرقابة وتقديم المعونة الفنية لتشجيع ومساعدة المسؤولين في الدول على السير في هذا الاتجاه.

---

[1] – جيمس م. بوتون، (2004): **صندوق النقد الدولي في عيده الستين**، مرجع سابق، ص ص 11-12.

3- اتساع أسواق رأس المال وتصنيف دول صندوق النقد الدولي: أثر كذلك اتساع أسواق رأس المال على تصنيف الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى دول دائنة لا تحتاج إلى موارده وأخرى مدينة تحتاج إلى هذه الموارد لضعف قدرتها في الوصول إلى أسواق رأس المال، وهذا جعل نحوا من أربعين بلدا عضوا يقدّمون القسط الأكبر من موارد الصندوق، في حين باقي الدول أكثرها تحتاج بشدة إلى التمويل الميسر للصندوق، وبعضها فقط يتمتع بقدرة جزئية في الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية الخاصة، ولكنها تصادف أحيانا أزمة مالية ينتج عنها اقتراض ضخم من الصندوق، وبهذا، فإن الدول الدائنة باتت تفرض شروط الإقراض القاسية للصندوق على الدول التي تلجأ إليه، ولا تتأثر بها، بينما حين جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة واحتاجت إلى أموال الصندوق تغيّر موقفها من هذه الشروط.

ثانيا – الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتحليل صندوق النقد الدولي لأسبابها:

تعرضنا في الفصل السابق إلى العولمة المالية وأثرها في خلق الفوضى وأزمات الاقتصاد العالمي، وأثر هذه الأزمات على النظام النقدي والمالي العالمي وسيرورة إصلاحه، وبعد حديثنا في آخر الفصل السابق على أثر أزمة شرق جنوب آسيا وكيف دفعت صندوق النقد الدولي إلى تبني اتجاها إصلاحيا جديدا، سيحاول الباحث التركيز على أثر الأزمة العالمية الأخيرة على الاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق.

1- ظروف انفجار أزمة الرهن العقاري: بعد أزمة الكساد الكبير العالمية التي هزت الاقتصاد العالمي في 1929 لم يسجل التاريخ –رغم حدوث أزمات أخرى عديدة– أزمة أسوأ منها من حيث الانعكاسات إلى غاية سبتمبر 2008، أين بدأت أزمة مالية عالمية تجلّت قوّتها بإعلان المؤسسة المالية العملاقة ليمان براذرز عن إفلاسها، وهي من المؤسسات القلائل التي تخطت أزمة الكساد الكبير، فكانت بذلك شرارة هذه الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد إلى باقي دول العالم شاملة الدول الأوروبية والخليجية والدول النامية المرتبطة اقتصاديا بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد كانت البداية في التوسع الكبير للمؤسسات المالية في تقديم قروض عقارية واستهلاكية، أين منحت هذه المؤسسات 11 ترليون دولار للعائلات من أجل شراء منازل، ومثلها كقروض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، مستغلةً تقنية التوريق لبيع هذه القروض إلى الشركات المتخصصة، لتعيد –من خلال الأموال المحصّلة– منح قروض عقارية جديدة، وفاتحة الباب أمام شركات التوريق التي اشترت هذه القروض لإصدار سندات بقيمتها وطرحها للتداول في الأسواق المالية واستثمار الرواج الكبير لسوق العقار وارتفاع عوائدها، وتمّ في أعقاب ذلك إعادة تقييم العقارات بأسعار أكبر من قيمتها السابقة –في إطار تطبيق معيار القيمة العادلة– ورهنها لدى مؤسسات أخرى، لتقوم هذه الأخيرة ببيع هذه الرهونات إلى شركات التوريق التي قامت بدورها

---

[1] – الداوي الشيخ، (2009): **الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، لبنان 13 و 14 مارس، ص 9.

بإصدار سندات جديدة ومشتقات مالية -بغرض المضاربة على فروق الأسعار- وطرحها في الأسواق المالية، لتنقطع بذلك الصلة بين حملة السندات والمقترضين.

إن شرارة هذه الأزمة بدأت عندما عجز محدودو الدخل عن مواصلة دفع أقساط قروضهم بسبب الفوائد المتحركة، إذ أن الفوائد المطبقة على هذه القروض كانت بفوائد ثابتة مضافا إليها معدل التضخم، ومعدل الخصم لدى البنك المركزي الذي كان في البداية منخفضا جدا قبل أن يأخذ في الارتفاع بداية من 2005، لترتفع معه أقساط القروض ويتعسّر على المقترضين تسديدُها، وهو الأمر الذي اضطرت معه البنوك والمؤسسات المالية إلى التخلص من هذه القروض باعتبارها رديئة -وممولة بودائع عملاء آخرين- من خلال طرح العقارات للبيع، وبسبب تشبّع السوق وتعثّر عمليات البيع، تزايد طلب المودعين على سحب أموالهم حتى عجزت البنوك عن الالتزام بتلبية هذه الطلبات، وطلبت على إثر ذلك التأمين على هذه القروض عند شركات التأمين التي مستها بدورها الأزمة، وتشدّد البنوك شروطها وقيودها على إقراض المؤسسات الإنتاجية، وبهذا انتقلت الأزمة إلى القطاعات الإنتاجية بشكل عام، وقد ترتب عن هذه الوضعية قيام كثير من المؤسسات الإنتاجية والمالية بتسريح أعداد من عمالها للتحكم أكثر في نفقات التسيير.

2- صندوق النقد الدولي وتحليله لأسباب الأزمة المالية العالمية: في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2009 أقرّ صندوق النقد الدولي بأن البنيان العالمي قد أخفق في توفير التحذيرات الكافية للأزمة، لاسيما في سياق الرقابة على اقتصاديات البلدان المتقدمة المؤثرة على النظام المالي العالمي، وإخفاقات تنظيمية على عدد من المستويات، منها:

- الإفراط في الرفع المالي وتحمل المخاطر، مدفوعا بفترة طويلة من أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة والنمو المرتفع؛
- أوجه القصور في التعامل مع التنظيم المالي المحلي والدولي؛
- الهياكل المالية المتشرذمة؛
- بيانات الإفصاح غير الكافية لتوضيح المخاطر؛
- أوجه الضعف في نظم إدارة الأزمات وأطر تسوية الأوضاع المصرفية.

وعلى وجه العموم، لم تكن هيئات التنظيم مجهزة لما يتيح لها اكتشاف تركزات المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي كان قادرا على احتواء المخاط الناجمة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي، والتي ظلت تتراكم لسنوات طويلة.

وفيما يتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي، لم يوجّه صانعو السياسات الاهتمام الكافي لتزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وفي أسواق المساكن، ولم يتحقق توثيق التعاون الدولي على مستوى السياسات مما أدى إلى تفاقم المخاطر التي ينطوي عليها العجز عن رصد

مواطن الضعف المتنامية والروابط القائمة عبر الحدود، فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس، وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي، وكانت أجهزة الرقابة المالية منشغلة بالقطاع المصرفي الرسمي، بدلا من الانشغال بالمخاطر المتزايدة في النظام المالي العامل في الظل.

ومن ثم واصلت الأزمة المالية الآخذة في الانتشار تقدمها وتسارعت وتيرتها أكثر مما كان متوقعا في عام 2009، وهو ما أدى إلى انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين، وسرعان ما انتقلت عواقب الضائقة الائتمانية والهبوط الحاد في أسعار الأصول عبر الأجهزة المصرفية إلى كل القطاعات والبلدان في الاقتصاد العالمي، وتضاعف حجمها على إثر انهيار ثقة المستثمرين ومجتمع الأعمال[1].

ثالثا – انعكاسات الأزمة المالية العالمية على النظام النقدي العالمي:

لقد تعددت انعكاسات أزمة الرهن العقاري وتحوّلت إلى أزمة مالية عالمية حادة فأزمة اقتصادية عميقة هزت الاقتصاد العالمي، وسنحاول التركيز في هذا السياق على الانعكاسات ذات الصلة بالنظام النقد الدولي:

1- تقلّب أسعار الصرف وصراع العملات الريادية: حيث شهدت أسواق الصرف العالمية اضطرابات وتقلبات محسوسة في أسعار الصرف، وذلك كنتيجة طبيعية لقيام السلطات النقدية الأمريكية بخفض قيمة الدولار لإعادة إنعاش الاقتصاد الأمريكي، إذ انعكس هذا التخفيض سلبا على أصول البنوك العالمية المقومة بالدولار، وقد نتج عن ذلك حرب تخفيض للعملات، وقد ظهر ذلك جليا في قوة المنافسة بين الدولار واليورو على حصة كل منهما في المدفوعات الدولية[2]. (أنظر الشكل الموالي).

الشكل رقم (4-11): تقلبات أسعار الصرف للفترة 2012 – 2016

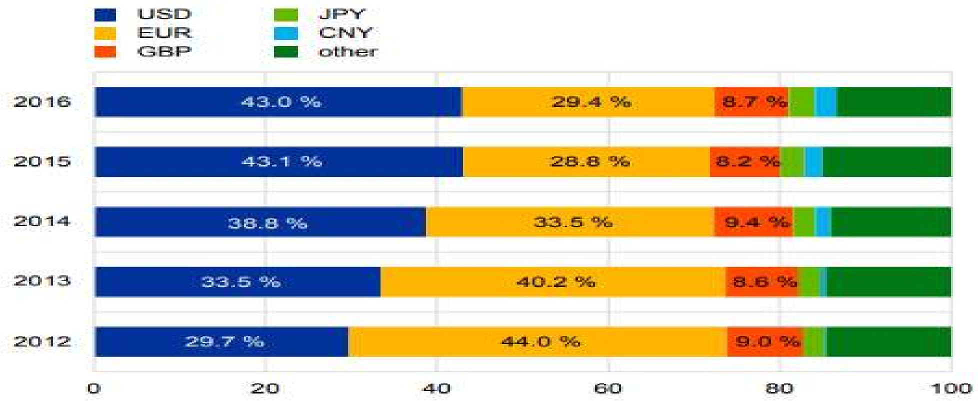

Source : European Central Bank, (2016):**The international role of the euro**, Interim report, June , page 5

(1) – صندوق النقد الدولي، (2009): **التقرير السنوي (مكافحة الأزمة العالمية)**، ص 9.

(2) – جلال عزايز و حاجي العلجة، (2017): **آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2016**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، ص 289.

يكشف هذا الشكل عن حجم المنافسة بين العملات الرئيسية في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، لاسيما بين العملتين العالميتين اليورو والدولار، ويعتبر هذا التزاحم مؤشر ودليل على توجّه النظام النقدي الدولي المتزايد نحو التعددية القطبية، بدلا من الهيمنة المطلقة للدولار الأمريكي.

2- تقلب تدفق رؤوس الأموال الدولية: إلى جانب تقلّب أسعار الصرف، جاء تأثير الأزمة العالمية واضحا على النظام النقدي الدولي من ناحية تدفّق رؤوس الأموال، إذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية إلى 675 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يعادل نحو 50% فقط من صافي التدفقات في 2007، وذلك قبل أن يعود صافي هذه التدفقات إلى 1130 مليار دولار في2010، وهو مستوى يماثل نقطة الذروة الذي بلغته في 2007، ويعكس عمق الأثر الذي خلّفته الأزمة عالمية على الدول النامية تحديدا[1]، وبشكل عام فإن هذا التراجع في تدفق رؤوس الأموال انجرّت عنه عدة آثار، منها[2]:

- تراجع حظوظ وصول اقتصاديات الأسواق الناشئة إلى أسواق رأس المال الدولية؛
- اعتماد التمويل بالديون قصيرة الأجل، هذا يعني أن قطاعيها العام والخاص مطالبان بسداد الديون بإشعار عاجل، مما يضاعف من حدة الأزمة، ويضعف كاهل اقتصادها؛
- التوقف المفاجئ وتراجع تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، يخفض بشدة إنتاجية أسهم رأس المال، وهو ما يُحدث تقلبات كبيرة غير متوقعة في الأسعار النسبية، وإلى معارك إفلاس باهظة التكلفة.

إن هذه الآثار لم تكن حكرا على الدول النامية، بل عانت منها أيضا الاقتصاديات المتقدمة، لاسيما في ظل تشديد شروط الإقراض المصرفي واستمرارية ضيق أوضاع التمويل الخارجي لفترة طويلة.

3- التراجع النسبي المؤقت في الثقة بالدولار الأمريكي: فيما سبق، رأينا في الجدول رقم (4-2) تراجع نسبة الدولار كعملة في الاحتياطات الدولية في سنتي 2009 و 2010، إذ انتقل من 64.1% في 2007 و2008 إلى 62.1% ثم إلى 61.8% على التوالي، قبل أن تعود هذه النسبة إلى تسجيل نقاط تحسن مجددا بداية من 2011، وفي الحقيقة، فإن أثر هذه الأزمة انتقل أيضا إلى المعاملات الدولارية بشكل عام، والشكل الموالي يبيّن جانبا من ذلك.

---

[1] – لمزيد من التفاصيل والإحصائيات، أنظر: فريق البيانات في البنك الدولي (2011): تدفقات رؤوس الأموال الدولية: ماذا حدث في عام 2010، منشور على موقع البنك الدولي على الرابط https://blogs.worldbank.org/opendata/ar/2010 بتاريخ 22 ديسمبر 2011، تاريخ الاطلاع 13-05-2014.

[2] – جلال عزايز و حاجي العلجة، مرجع سابق، ص 290.

الشكل رقم (4-12): تدهور حصة الدولار من الديون بالعملة الأجنبية (شمال) وفي الأسواق الناشئة (يمين)

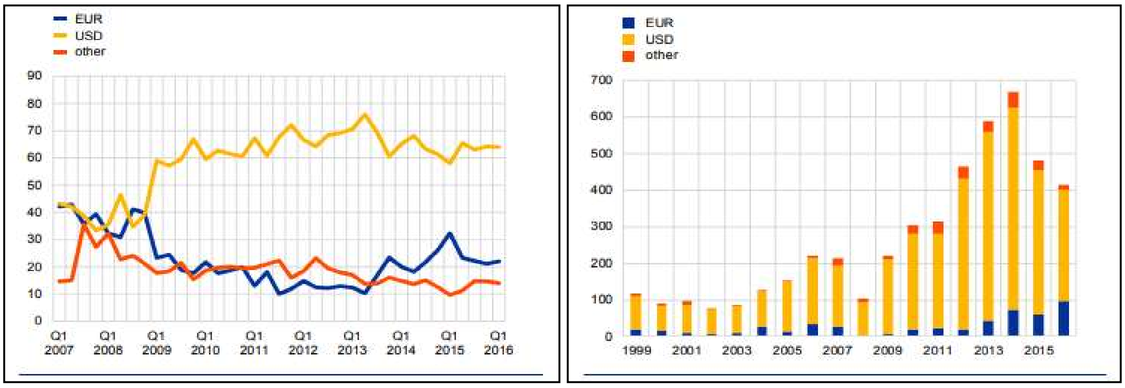

Source : European Central Bank, (2016):**The international role of the euro**, Interim report, June, page 7 – 8

يكشف جزءا **الشكل رقم (4-12)** عن تراجع واضح في حصة الدولار من الديون المصدرة بالعملة الأجنبية خلال 2007 و2008، لاسيما في الأسواق الناشئة، وهذا يعكس تأثر ثقة المستثمرين في الدولار، غير أن الجزأين يبيّنان من جهة بأن هذا التراجع هو في الحقيقة مؤقت، إذ كما هو واضح في البيانين فإن حصة الدولار انتعشت من جديد بدء من 2009، ومن جهة أخرى يكشفان عن قوّة الدولار في استعادة توازنه ومكانته في المعاملات العالمية في وقت قياسي.

رابعا – الأزمة المالية وأثرها في دفع سيرورة إصلاح صندوق النقد الدولي:

لقد أحدثت الأزمة المالية العالمية الأخيرة هزّة عنيفة في النظام النقدي والمالي العالمي، ودفعت كثيرا من الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية الدولية إلى مراجعة مواقفها من القواعد والترتيبات المعتمدة، وعلى رأسها منهج صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي وأزماته، وفي هذا السياق، يمكن تلخيص القنوات التي ساهمت من خلالها الأزمة المالية العنيفة التي هزت الاقتصاد العالمي في 2007 من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-13): قنوات تأثير الأزمة المالية (2007) في دفع سيرورة إصلاح صندوق النقد الدولي

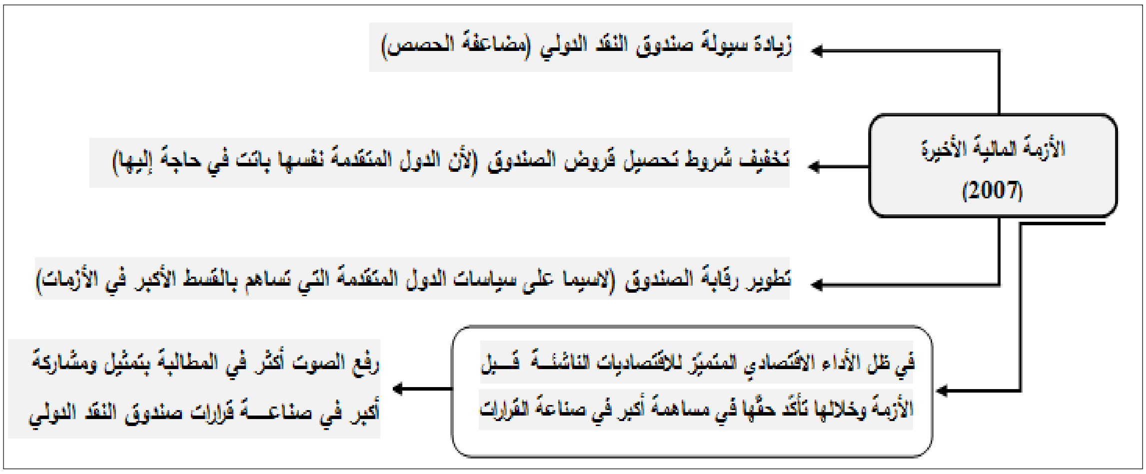

المصدر : الباحث

يلخّص **الشكل رقم (4-13)** المسارات التي أسهمت بها نتائج الأزمة المالية الأخيرة في دفع سيرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، إذ أن عدم تمكّن هذا الأخير بمعيّة مؤسسات أخرى من منع وقع الأزمة برغم التقاط إشاراتها، بسبب ضعف رقابته ومحدودية صلاحياته في فرض إجراءات حاسمة في السياسة الاقتصادية للدول المتقدّمة أحيى المطالب المتعلقة بتطوير الرقابة القطرية والإقليمية والعالمية للصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة. هذا، وقد خلّفت الآثار الحادة لهذه الأزمة أيضا حاجة كبيرة للدول الأعضاء إلى موارد صندوق النقد الدولي، وهو ما دفع المراكز الاقتصادية الكبرى إلى المطالب بمضاعفة موارده من جهة، وتيسير شروط الإقراض من جهة أخرى، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التميّز المستمرّ لمجموعة الاقتصاديات الناشئة، لاسيما مجموعة BRIC منها، وقيادتها لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي قد حفّز الدول النامية عموما على رفع صوتها أكثر من أجل إصلاح نظام الحصص في الصندوق، وذلك بشكل يعكس مصالحها ومكانتها الحقيقية في الاقتصاد العالمي.

إن هذه الحزمة من العوامل الدافعة إلى المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي، فتحت ملفات كثيرة في هذا السياق، لعل أهمها ما وقف عليه الباحث في هذا الفصل، ويعتبر إصلاح نظام الحصص-تحديدا- مدخلا رئيسا إلى اعتماد إصلاحات جوهرية على مستوى باقي الملفات المطروحة، لهذا فإن مضمون وتفاصيل إصلاح نظام الحصص والتصويت سيكون موضوع الفصل الخامس.

خلاصة الفصل الرابع:

ناقش هذا الفصل قضية الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي، بداية بعرض الإصلاحات أو التعديلات الثلاثة الأولى إلى غاية عقد التسعينات، ثم جاء بتفصيل حول أبرز مجالات الإصلاح الجديدة، والعوامل الدافعة إليها، وقد انتهى الباحث من خلاله إلى نتائج، تتلخص أساسا في أنه بقدر أهمية حزمة الإصلاحات التقليدية التي تجسدت في شكل تعديلات على الاتفاقية التأسيسية للصندوق، فإنها ركزت على إصلاح مواطن الخلل في النظام النقدي الدولي، بينما تركز الاتجاهات الحديثة على إصلاح الصندوق نفسه من حيث حوكمة إدارته، وصناعة القرار فيه، وهو ما سيزيد حتما من فاعلية سياساته، ومصداقيته الدولية، وقدرته على مجابهة التحديات التي تواجهه في القرن الواحد والعشرين.

وبالنظر إلى حجم التغيير المتراكم في خريطة الاقتصاد العالمي، فإن الصندوق بات فعلا مطالبا بتبني حزمة إصلاحات عميقة، تطال مفاصل الحوكمة فيه، وتعكس الأوزان الحقيقية لدوله الأعضاء في الاقتصاد العالمي المعاصر، وليس ذلك –أي الاقتصاد العالمي– التاريخي الذي أنشئ الصندوق في ظل معطياته، وبذلك يتمكّن من استرداد دوره ومصداقيته الدولية التي قللّ منها تراكم التجارب الفاشلة، والصورة العالمية القاتمة عنه.

هذا بالإضافة إلى التطوّر الملحوظ في مساهمة مجموعة الدول النامية في الاقتصاد العالمي، وبروز قوى اقتصادية صاعدة –من هذه المجموعة– تزاحم بنديّةٍ تامةٍ الدولَ المتقدمة (التقليدية) على مكانتها في الاقتصاد العالمي، لاسيما مجموعة "بريكس"، التي تتصدّر الدول النامية في إعلاء المطالب المتصلة بإصلاح صندوق النقد الدولي، وتحتاج الإصلاحات المنشودة في حوكمة صندوق النقد الدولي إلى مدخل رئيسي لمناقشتها وإقرارها، إذ تمر ضرورةً بإصلاح نظام الحصص والتصويت في الصندوق، لذلك تعتبر قضية إصلاح هذا النظام أكثر القضايا المطروحة للإصلاح تعقيدا.

لهذا، فسيكون التفصيل في إشكالية إصلاح نظام الحصص، وما يتصل بها من صيغ رياضية لحساب حصص الدول الأعضاء –لاسيما منها دول بريكس– موضوعا للفصل الخامس.

- الفصل الخامس -

تحليل إشكالية إصلاح

نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي

الفصل الخامس

تحليل إشكالية إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي

انتهى الفصل السابق إلى تراكم حزمة من العوامل الدافعة إلى إجراء جراحة -إصلاحية- عميقة على مستوى عدد من آليات عمل صندوق النقد الدولي، وذلك حتى يتمكّن هذا الأخير من مواجهة التحدّيات التي يفرضها القرن الواحد والعشرين، لاسيما ما تعلّق منها بالمجالات التي تضمّنها الفصل السابق، لذا فإن البحث في هذا الفصل -الأخير- سيتوجّه إلى تحليل إشكالية إصلاح نظام الحصص والتصويت في الصندوق، بحيث يحاول -باختصار- تغطية مختلف تطورات هذا النظام حتى وقتنا الراهن، وانعكاسات إصلاحه على وضعية الدول النامية بالنسبة لصناعة القرار في رحاب الصندوق.

هذا، وقد تم اختيار نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي كدراسة حالة أنموذجية لمجالات الإصلاح المطلوبة لكونه يعتبر مدخلا رئيسا ومعْبرا إجباريا إلى إصلاح باقي المجالات، إذ في ظلّه يمكن مناقشة كيفية اقتسام الحصص والقوة التصويتية بين الدول الأعضاء، ومن ثَمّ المشاركة الفاعلة في صناعة قرارات الصندوق الاستراتيجية. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إطار مفاهيمي عام حول نظام الحصص في صندوق النقد الدولي؛

المبحث الثاني: نظام الحصص الحالي في صندوق النقد الدولي واتجاهات إصلاحه؛

المبحث الثالث: رؤية خاصة بشأن إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي؛

المبحث الأول

إطار مفاهيمي عام حول نظام الحصص في صندوق النقد الدولي

على مدى عمر صندوق النقد الدولي الذي يربو عن سبعة عقود، تم تطوير العديد من هذه الصيغ الرياضية ليتم استخدامها وفق منهجية محددة، والأمر ذاته ينطبق على تركيبة المجلس التنفيذي الذي تصنع تحت سقفه القرارات النقدية التي تدير النظام النقدي الدولي، وبالنظر إلى أهمية هذا الأخير فإن إصلاح نظام الحصص والتصويت يعتبر بمثابة وضع حجر الأساس للإصلاحات العميقة والاستراتيجية في هذا الباب، وستكون البداية بتقديم إطار نظري لهذا النظام قبل الشروع في مناقشة واقعه وآفاقه.

المطلب الأول: تأصيل نظري لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي

يعتبر نظام الحصص من أبرز سمات صندوق النقد الدولي لما لهذا النظام من أهمية في تحديد الأوزان النسبية للدول الأعضاء، وإسهام كل دولة عضو في تمويل الصندوق، وما يترتب عن ذلك من تحديد لقوّتها التصويتية، وحجم الاستفادة من الموارد المتاحة، ونصيبها من حقوق السحب الخاصة التي يوزّعها الصندوق على الدول الأعضاء.

أولا – حصّة الدولة العضو ودورها في صندوق النقد الدولي:

بمجرّد انضمام الدولة إلى صندوق النقد الدولي يتم لصالحها تخصيص حصة مبدئية في حدود حصة الدول الأعضاء المشابهين لها في الحجم الاقتصادي، وعلى أساسها تتحدد القوّة التصويتية والتزامات الدولة المنضمّة تجاه الصندوق وحجم استفادتها من موارده[(1)].

1- الاشتراكات: يحدد اشتراك حصة البلد العضو الحد الأقصى لحجم الموارد المالية التي يلتزم بتقديمها للصندوق. ويجب أن يسدد العضو الاشتراك المحدد له بالكامل عند الانضمام إلى الصندوق، مع سداد مبلغ يصل إلى 25% من قيمة الاشتراك بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المقبولة على نطاق واسع (مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الاسترليني)، وبقية المبلغ بعملته الوطنية.

2- القوة التصويتية :تمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة. وبمقتضى إصلاحات 2008، تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 5.502%[(2)] من مجموع الأصوات. ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات عام 2008.

(1) – الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي على الرابط: http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/14/12/21/IMF-Quotas

(2) – تعتبر في غاية الأهمية، وسنناقش إشكالية نسبة الأصوات الأساسية من إجمالي الأصوات للدول الأعضاء في المبحث الثاني من هذا الفصل.

3- التمويل المتاح: تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد). فعلى سبيل المثال، تتيح اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة للبلد العضو أن يقترض بحد أقصى 145٪ من قيمة حصته على أساس سنوي و 435٪ على أساس تراكمي، غير أن الموارد المتاحة يمكن أن تتجاوز تلك الحدود بكثير في الظروف الاستثنائية.

ثانيا – حساب حصص الدول الأعضاء ومراجعتها:

1- كيفية حساب حصص الدول الأعضاء:

يستند حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى صيغ رياضية مبنية على متغيرات اقتصادية كلية وفق طريقة حساب خاصة، حيث كان الحساب يرجع إلى خمس صيغ تم تحديدها على مراحل من عمر الصندوق، وحاليا تم استبدالها بصيغة وحيدة[1].

والعملة التي تُحرر بها الحصص هي حقوق السحب الخاصة SDRs التي يستخدمها الصندوق كوحدة حساب، وأكبر حصة للدول الأعضاء في الصندوق هي حصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبلغ حصتها الحالية (اعتبارا من 12 سبتمبر 2016) 82.9942 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 116 مليار دولار)، وأصغرها توفالو التي تبلغ حصتها 2.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 3.5 مليون دولار)[2].

2- مراجعة الحصص والقوة التصويتية للدول الأعضاء:

في رحاب مجلس محافظي الصندوق، يتم إجراء مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة عادة ما تكون كل خمس سنوات. وفي حالة حدوث تغييرات في الحصص فإنه يجب أن يوافق عليها الأعضاء بأغلبية 85% من مجموع القوة التصويتية، ولا يمكن إدخال أي تغيير في حصة البلد العضو دون الحصول على موافقته. وتتناول المراجعات العامة للحصص قضيتين رئيسيتين:

- **الأولى:** حجم الزيادة الكلية وتوزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء، وتتيح المراجعة العامة للصندوق الحكم على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو قدرة الصندوق على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

- **الثانية:** تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي.

واستثنائيا، قد تُجرى زيادات مخصصة في الحصص خارج إطار المراجعات العامة، على غرار الزيادة الأخيرة التي تمت الموافقة عليها ضمن إصلاحات عام 2008 في حصص أربعة وخمسين بلدا عضوا في الصندوق.

---

[1] – سيتم مناقشة تفاصيلها في المطلب الثاني.

[2] – هذه الأرقام هي آخر ما أثبته صندوق النقد الدولي (13 أفريل 2018).

وقد تم في 26 يناير 2016 استيفاء الشروط المطلوبة لتنفيذ زيادات الحصص المتفق عليها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ونتيجة لذلك، زادت حصة كل البلدان الأعضاء في الصندوق البالغ عددها 189 بلدا بحيث تصل الزيادة المجمعة إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 668 مليار دولار أمريكي) صعودا من حوالي 238.5 مليار وحدة، يعني حوالي 334 مليار دولار.

الجدول رقم (5-1): المراجعات العامة لحصص الدول الأعضاء

مراجعة الحصص	اعتماد القرار	الزيادة في مجموع الحصص (%)
الخَمسية الأولى	لم تُقترح زيادة	---
الخَمسية الثانية	لم تُقترح زيادة	---
1959/1958	فبراير وإبريل 1959	60.7
الخَمسية الثالثة	لم تُقترح زيادة	---
الخَمسية الرابعة	مارس 1965	30.7
العامة الخامسة	فبراير 1970	35.5
العامة السادسة	مارس 1976	33.6
العامة السابعة	ديسمبر 1978	50.9
العامة الثامنة	مارس 1983	47.5
العامة التاسعة	يونيو 1990	50.0
العامة العاشرة	لم تُقترح زيادة	---
العامة الحادية عشرة	يناير 1998	45.0
العامة الثانية عشرة	لم تُقترح زيادة	---
العامة الثالثة عشرة	لم تُقترح زيادة	---
العامة الرابعة عشرة	ديسمبر 2010	100.0

المصدر: صندوق النقد الدولي

ثالثا – أنواع قرارات الصندوق وحجم الأصوات المطلوب:

بعد عرضنا العام لمفهوم الحصص وما يترتب عنها من قوة تصويتية ومراجعتها الدورية، وبعض المستجدات حولها، يتعيّن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أنواع من القرارات التي يتم اتخاذها في صندوق النقد الدولي[1].

1– القرارات الروتينية: تحتاج فقط إلى الأغلبية البسيطة كالمصادقة على برامج التصحيح في الدول الأعضاء، إذ يكفي في مثل هذه القرارات الروتينية اليومية تحصيل 50% من إجمالي الأصوات.

2– القرارات المهمّة: عندما يتعلّق الأمر بمنح الصندوق للقروض وغيرها من القرارات النوعية، فإنه يتوجّب تحصيل 70% من الأصوات على الأقل.

3– القرارات الإستراتيجية: وتتوجّه هذه القرارات إلى رسم سياسات الصندوق ومستقبله، على غرار تغيير الحصص، وتحديد مبالغ حقوق السحب الخاصة، وبيع الذهب، وتتطلّب 85% من الأصوات.

[1] – نعمان سعيدي، (2010)، مرجع سابق، ص 54.

ومن دون شك يندرج ضمن هذا النوع الثالث، إصلاح صندوق النقد الدولي من حيث تركيبة مجلس التنفيذي، وطريقة حساب حصص الدول الأعضاء وتعديل الصيغ الرياضية التي يعتمد عليها في ذلك، وهو ما سنحاول تناوله مختصرا من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي قبل 2006

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ومناقشتها، وذلك تمهيدا لدراسة الإصلاحات المدرجة في هذا السياق.

أولا – تحليل ومناقشة نظام الحصص في الصندوق قبل 2006:

تتوجّه العناصر الموالية إلى تشريح وضعية نظام الحصص ومدى عدالته قبل التعديلات الأخيرة التي جاءت في إطار الإستراتيجية متوسطة المدى في سنغافورة 2006.

1 – الصيغ الرياضية لحساب الحصة (قبل سنغافورة 2006): تشكّل الطريقة التي يتم من خلالها حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بؤرة للخلافات وتضارب المصالح، ففي بداية عمل صندوق النقد الدولي في 1944 تم وضع صيغة بريتون وودز التي وضعت أساسا وفقا للمصالح الأمريكية من طرف الاقتصادي Raymond Mikesell الذي كان يعمل في الخزانة الأمريكية، وقد طُلب منه أن تكون الصيغة التي يضعها تمنح الصدارة للولايات المتحدة الأمريكية بحصة تقدّر بـ 2.9 مليار دولار وتليها المملكة المتحدة بحوالي نصف حصة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تليها حصة الاتحاد السوفييتي(*) وأخيرا حصة الصين. وقد كانت صيغة بريتون وودز كما يلي:

$$Q1 = (0{,}01\ Y + 0{,}025\ R + 0{,}05\ P + 0{,}2276\ VC)*(1 + C/Y)$$

ثم تلتها الأربعة صيغ الأخرى الآتية بداية من ستينات القرن الماضي كمحاولة لمساعدة بعض الدول الأعضاء على تقوية مكانتها في الصندوق:

$$Q2 = (0{,}0065\ Y + 0{,}0205125\ R + 0{,}078\ P + 0{,}4052\ VC)*(1+C/Y)$$
$$Q3 = (0{,}0045\ Y + 0{,}03896768\ R + 0{,}07\ P + 0{,}76976\ VC)*(1+C/Y)$$
$$Q4 = 0{,}005\ Y + 0{,}042280464\ R + 0{,}044\ (P+C) + 0{,}8352\ VC$$
$$Q5 = 0{,}0045\ Y + 0{,}05281008\ R + 0{,}039\ (P+C) + 1{,}0432\ VC$$

حيث أن:

Y: يمثل الناتج المحلي الخام بأسعار السوق للسنة الأخيرة.

R: اثني عشر شهرا من متوسط حيازات الذهب ، واحتياطيات الصرف وحقوق السحب الخاصة والوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي في السنة الأخيرة.

(*) – بالنسبة للاتحاد السوفيتي لم يقبل هذه الحصة وانسحب ولم يصادق على اتفاقية الصندوق في 1945. (راجع الفصل الثالث).

P: متوسط سنوي في الحساب الجاري (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

C: متوسط الإيرادات السنوية الحالية (السلع والخدمات والدخل والتحويلات الخاصة) خلال الفترة الأخيرة من خمس سنوات

VC: تقلب المتحصلات الجارية، والتي تتطابق مع معيار الانحراف مرة واحدة على مدى متوسط خمس سنوات لحركة حسابه خلال الفترة الأخيرة من ثلاثة عشر عاما.

مع ضرورة الإشارة إلى أن صيغة بروتون وودز لحساب الحصص كانت تستخدم الدخل الوطني قبل أن يتغيّر ذلك في الصيغ اللاحقة أين استبدل الدخل الوطني بالناتج المحلي الخام، كما تم أيضا توسيع المعاملات الجارية لتشمل الخدمات والتحويلات[1].

2 - **طريقة استخدام الصيغ في حساب حصة الدولة العضو:** تعتبر طريقة حساب حصة دولة عضو في صندوق النقد الدولي عملية معقدة ومثيرة لجدل كبير من نواح كثيرة، حيث ولحساب حصة الدولة العضو يجب استخدام الصيغ الخمسة السابقة، ثم يؤخذ من بين الصيغ الأربعة الأخيرة Q5, Q4, Q3, Q2 الصيغتين الأقل في القيمة ويحسب متوسطهما ليتم مقارنته بحاصل الصيغة الأولى Q1، وتكون القيمة المحسوبة لحصة الدولة العضو هي الأعلى بعد المقارنة، وقد استخدمت هذه الصيغ الأربع في الستينات من القرن الماضي عند مراجعة حصص الدول الأعضاء في الصندوق[2].

ثانيا - الانتقادات الموجهة لطريقة حساب حصة الدول الأعضاء في الصندوق:

من الواضح أن طريقة الحساب هذه، بالإضافة إلى تعقيداتها فإنها لن تكون واحدة بالنسبة لكل الدول الأعضاء، فمن الناحية العملية نجد أن حوالي ثلث أعضاء الصندوق يتم حساب حصصهم وفقا لصيغة بروتون وودز الأولى Q1، في حين أن باقي الدول حسبت حصصهم وفقا لتوليفات ثنائية للصيغ الأربع الباقية، وهذا يخلق مشكل عدم الشفافية في تحديد الحصص.

هذا بالإضافة إلى أن حصص الدول التي لم تحسب بصيغة بروتون وودز يجب تعديلها ليكون إجمالي حصص الدول الأعضاء المحسوب بالتوليفات المختلفة مساويا للإجمالي المحسوب بصيغة بروتون وودز Q1.

---

(1) - أنظر:

- Richard N. Cooper and Edwin M. Truman, (2007) : **The IMF quota formula: Linchpin of fund reform, Policy Briefs in International economics**, Number PB07-1, February 2007, P 3.

وهي منشورة أيضا على الموقع الإلكتروني لمعهد بيترسون على الرابط: http://iie.com/publications/pb/pb07-1.pdf

(2) - GONTAS Madjid, (2010) : La réforme de la gouvernance du FMI : La question de représentation et des quotes-parts, Université de Bourgogne, France, P 7.

ولعله من المفيد في هذا الموضع أن نشير إلى أن الصيغ الأربع الأخيرة، قد تمت مراجعتها آخر مرة في 1982–1983، وهذا مؤشر قوي على عدم مواكبة هذه الصيغ الحسابية لمجموعة التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ تلك الفترة، ومن ثم فإن الدعوة لإصلاح هذه الصيغ والمتغيرات المستخدمة فيها، بات أمرا ضروريا للحفاظ على شرعية ومصداقية عمل صندوق النقد الدولي[1].

ثالثا – مشكل التمثيل الزائد والناقص للدول الأعضاء في الصندوق قبل اتفاق سنغافورة 2006:

تشير الدراسات والنقاشات التي تتم على مستوى المؤسسات المالية الدولية عن مشكلة اعتراض كثير من الدول النامية وخاصة الصاعدة منها –بل حتى بعض الدول المتقدمة– على حصصها في الصندوق، بحجة أنها لا تتناسب وحجمها النسبي في الاقتصاد العالمي، وسنحاول اختبار هذه الفرضية من خلال مقارنات بين مختلف المجموعات (المتقدمة والنامية والأسواق الناشئة).

الشكل (5–1): تمثيل الزيادة والنقص في الحصص داخل الصندوق كنسبة مئوية

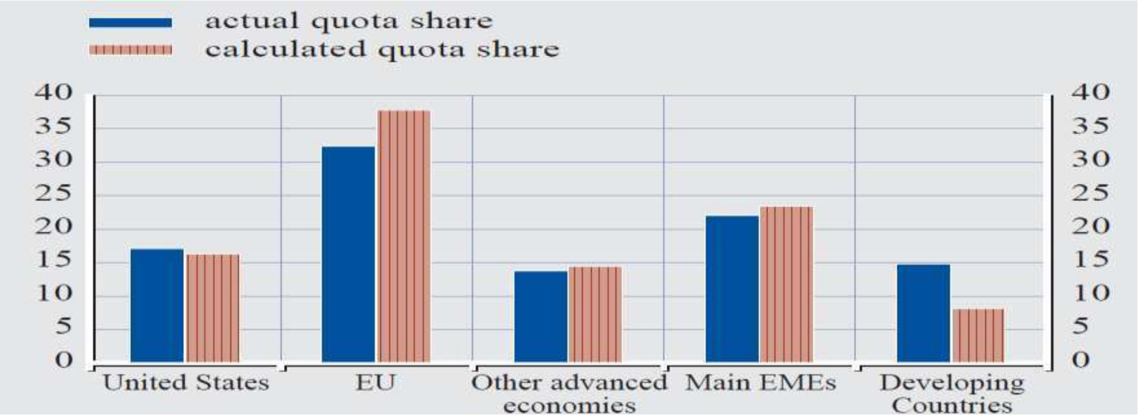

Source : Martin Skala and other, (2007): **Finding a new formula to determine quotas at the IMF**, Occasional paper series, European central bank, No 70, August, p 23

يشير هذا الشكل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية هما مجموعتان حصصهما المعدّلة أكبر من حصصهما المحسوبة، وفي ظل هذا الإجمال من التحليل لا يمكننا أن نقول أن الدول النامية ككتلة واحدة تعاني من نقص في التمثيل لأن حصصها الحقيقية تتجاوز بوضوح حصصها المحسوبة. لكن السؤال المطروح هو ما إذا كانت أقل تمثيلا مقارنة بالدول المتقدمة؟، إن هذا العرض أعلاه لا يمكّننا –اقتصاديا– من الحكم على عدالة طريقة حساب الحصص، ولا حتى على كفاءة المتغيرات المستخدمة ومعاملاتها في الصيغ المذكورة سابقا.

ومن الواضح أن بعض الدول الناشئة تعاني من فارق سلبي بين حصصها المحسوبة وحصصها الحقيقية في الصندوق كما هو عليه الحال مع الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، وسنحاول

[1]– GONTAS Madjid, (2010) , Op-cit, P 8.

من خلال العرضين البيانيين المواليين اختيار بعض الدول بشكل يجعل نقطة العدالة في الحصص أو عدمها أكثر وضوحا. (أنظر الشكل الموالي).

الشكل (5-2): يوضح عدم التكافؤ بين الديناميكية الاقتصادية وعدد الأصوات في الصندوق لسنة (2001)

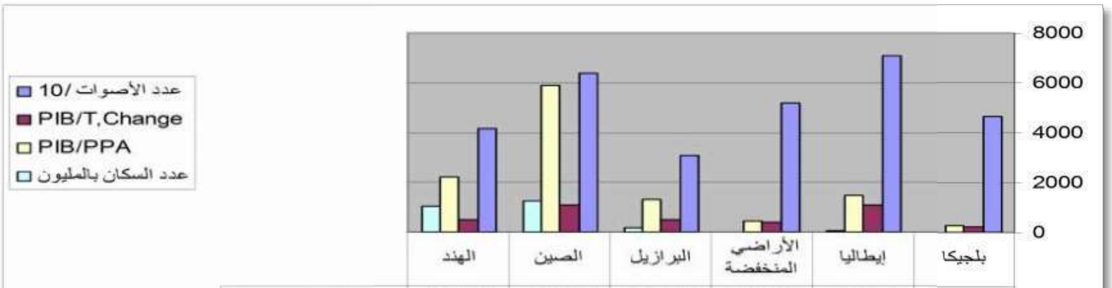

	الهند	الصين	البرازيل	الأراضي المنخفضة	إيطاليا	بلجيكا
عدد الأصوات/ 10	4183,2	6392,4	3061,1	5187,4	7080,5	4630,2
PIB/T.Change	474	1100	503	370	1090	230
PIB/PPA	2233	5900	1309	413	1464	281
عدد السكان بالمليون	1003	1260	175	16	56	10

المصدر: الباحث، بناء على معطيات مستقاة من موقع صندوق النقد الدولي.

يبين هذا الشكل وجود حالة عدم تكافؤ واضحة بين المكانة الاقتصادية والقوة التصويتية لبعض الدول داخل الصندوق، فالدول الناشئة اقتصاديا على غرار الصين والهند والبرازيل تحقق ناتجا محليا خاما أكبر من مثيله في بلجيكا وإيطاليا والأراضي المنخفضة، ومع ذلك فقوتها التصويتية أقل. إن هذه الوضعية الكاشفة لعدم التكافؤ واللامساواة في توزيع القوة التصويتية في الصندوق، من شأنها أن تقلص من حجم المشاركة الفاعلة للدول الناشئة في إدارة قرارات الصندوق، وإنجاح برامجه الإصلاحية المختلفة، ومن ثم فإن المطالب المتعلقة بإعادة النظر في طريقة حساب حصص الأعضاء في الصندوق باتت تتصدر أولويات الاجتماعات التي تتناول قضايا إصلاح صندوق النقد الدولي(1).

المطلب الثالث: الإصلاح الراهن لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي (بعد 2006)

تأسيسا على الانتقادات الموجهة إلى طريقة حساب حصص الدول الأعضاء وقصورها من حيث الشفافية، وتعقيد الحسابات، وعدم ترجمة واقع بعض القوى الاقتصادية الناشئة وبخسها مكانتها المستحقة، تقرّر معالجة هذا الوضع من خلال معالجة هذه العيوب، وهو ما سيحاول الباحث تبيانه من خلال هذا الفصل.

---

(1) – لمزيد من التوسّع بخصوص عدم العدالة في حجم حصص الدول الأعضاء يُنصح بمراجعة ما كتبه الاقتصادي Ralph C. Bryant :
- Ralph C. Bryant, (2008), Reform of IMF quota shares and voting shares, Brookings institution, April 8.
ويمكن تحميله أيضا من على موقع الرابط: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2008/4/08-imf-bryant/0409_imf_bryant.pdf

أولا – التوجّه إلى إصلاح نظام الحصص القديم (من خمس صيغ إلى صيغة وحيدة):

إنه ومن خلال الأرقام التي تم تقديمها في الفقرات السابقة اتضح أن الخلل –الحسابات المعقّدة وعدم الشفافية– في طريقة حساب الحصص في صندوق النقد الدولي، سمح بإعطاء دول حصةً تفوق حصص دول أخرى تفوقها في الحجم النسبي للاقتصاد (الشكل 2)، حتى سادت قناعة عند كثير من الاقتصاديين بأن صندوق النقد الدولي يعاني من أزمة شرعية بسبب عدم العدالة في تمثيل دوله الأعضاء. هذا وفي إطار تحسين صورة صندوق النقد الدولي وتدعيم شرعيته تم تبني خطط لإصلاحه تمتد على مراحل متتالية، وفي هذا السياق، من أهم ما تم تعديله تبرز الصيغة الجديدة والزيادة الاستثنائية في حصص بعض الدول الأعضاء، وسنحاول معرفة هذه التعديلات ومناقشتها.

1– اعتراف اجتماع سنغافورة (2006) بالخلل في توزيع الحصص والأصوات: خلال هذا الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في سنغافورة، صرح مدير الصندوق –وقتذاك– **دي راتو** أن التوزيع الحالي للحصص والأصوات يضع شرعية الصندوق في خطر على مستوى كثير من الأقاليم، كما هو عليه الحال في إفريقيا أين ينشط الصندوق بقوة، وكذلك في آسيا التي تطورت مكانتها في الاقتصاد العالمي أكثر بكثير من تطور دورها في الصندوق. وقد نتج عن هذا الاجتماع جملة من القرارات نتناولها بشكل مختصر[1].

2– الزيادة الاستثنائية المخصصة (AD HOC) في سنغافورة: كمرحلة أولى من إصلاح نظام الحصص في الصندوق تم الاتفاق على زيادات استثنائية في حصص بعض الدول النامية الصاعدة الأكثر معاناة من نقص التمثيل في حصصها بسبب الصيغ السابقة، ويتعلق الأمر بكل من الصين و كوريا والمكسيك وتركيا، وهي دول تقل حصصها الفعلية عن حصصها المحسوبة. والجدول الموالي يوضح أثر هذه الزيادة الاستثنائية الأولية.

الجدول رقم (5–2) : أثر الزيادة المخصصة المقررة في اجتماع سنغافورة 2006

	قبل زيادة AD HOC		بعد زيادة AD HOC		
المستفيدون	الحصة الحالية	حصة التصويت	الحصة الحالية	حصة التصويت	الفرق
الصين	2.98	2.93	3.72	3.65	0.72 +
المكسيك	1.21	1.20	1.45	1.34	0.23 +
كوريا	0.76	0.76	1.35	1.33	0.57 +
تركيا	0.45	0.45	0.55	0.55	0.10 +
المجموع	5.41	5.34	7.06	6.96	1.62 +
الأثر على باقي الدول					
منطقة اليورو	23.19	22.84	22.87	22.45	0.39 -
الو.م. الأمريكية	17.38	17.03	17.08	16.74	0.29 -
باقي الدول	54.02	54.80	53.08	53.86	0.94 -

Source :Martin Skala and other, (2007), **Finding a new formula to determine quotas at the IMF**, Occasional paper series, European central bank, No 70, August, p 13.

[1] - FMI, Bulletin du FMI, (2008) : **Les administrateurs du FMI approuvent la réforme du système de quotes-parts et de représentation**, en ligne, 28 mars, disponible sur: http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2008/new032808af.pdf

3 – الصيغة الجديدة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة: في اتفاق سنغافورة، وافق أعضاء مجلس الصندوق على وضع صيغة واحدة تعوّض الصيغ الخمس السابقة، وتتوفر فيها البساطة والشفافية، على أن تعطي هذه الصيغة وزنا هاما للناتج المحلي الخام وأيضا للانفتاح الاقتصادي. وقد سبقت الإشارة إلى أن إيجاد هذه الصيغة تعترضه العديد من الصعوبات والتعقيدات التقنية والتصورية، وحتى السياسية، فالخلاف سيكون حادا على المتغيرات التي ستؤخذ بعين الاعتبار وتلك التي ستخرج من الصيغة، وأوزان المتغيرات، وما إذا كانت الصيغة ستكون خطية أو لوغاريتمية.

واختصارا، فإن الصيغة التي تم التوصل إليها تتكون من أربع متغيرات، وهي: الناتج المحلي الخام (Y) بوزن 50% حيث يحسب 60% منه بأسعار السوق و40% تحسب بتكافؤ القدرة الشرائية، الانفتاح الاقتصادي (O) بوزن 30%، تقلّب المتحصلات الجارية للصادرات (V) بوزن 15% والاحتياطي (R) بوزن 5%. هذا بالإضافة إلى عامل ضغط K = 0.95 يهدف إلى تقليص تشتت الحصص المحسوبة، وتحديد دور حجم الدولة العضو في الصيغة الجديدة، والتعبير الجبري لهذه الصيغة هو[1]:

$$Q = (0.5*Y + 0.3*O + 0.15*V + 0.05*R)^{K}$$

وسيتم التعليق على هذه الصيغة لاحقا عندما نتناول الانتقادات الموجهة لهذه الإصلاحات.

ثانيا – الصيغة البديلة وطريقة اعتمادها لحساب حصة الدولة العضو:

من الضروري معرفة أن حساب حصة الدولة العضو ليست فقط تطبيقا للصيغة الرياضية المعتمدة في خطوة واحدة، إذ هناك تفاصيل أخرى ينبغي الإشارة إليها لترجمة واقع نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، وسنعتمد على الشكل الموالي في شرح هذه الخطوات:

---

(1) – أنظر:

- IMF QUOTAS, (2016) : **FACSHEET**, International Monetary Fund, 26/09/2016, P1.

وهو منشور أيضا على الرابط: http://www.imf.org/about/factsheets/sheets/2016/07/14/12/21/imf-quotas?pdf=1

الشكل رقم (5-3): مراحل حساب حصة الدولة العضو في صندوق النقد الدولي

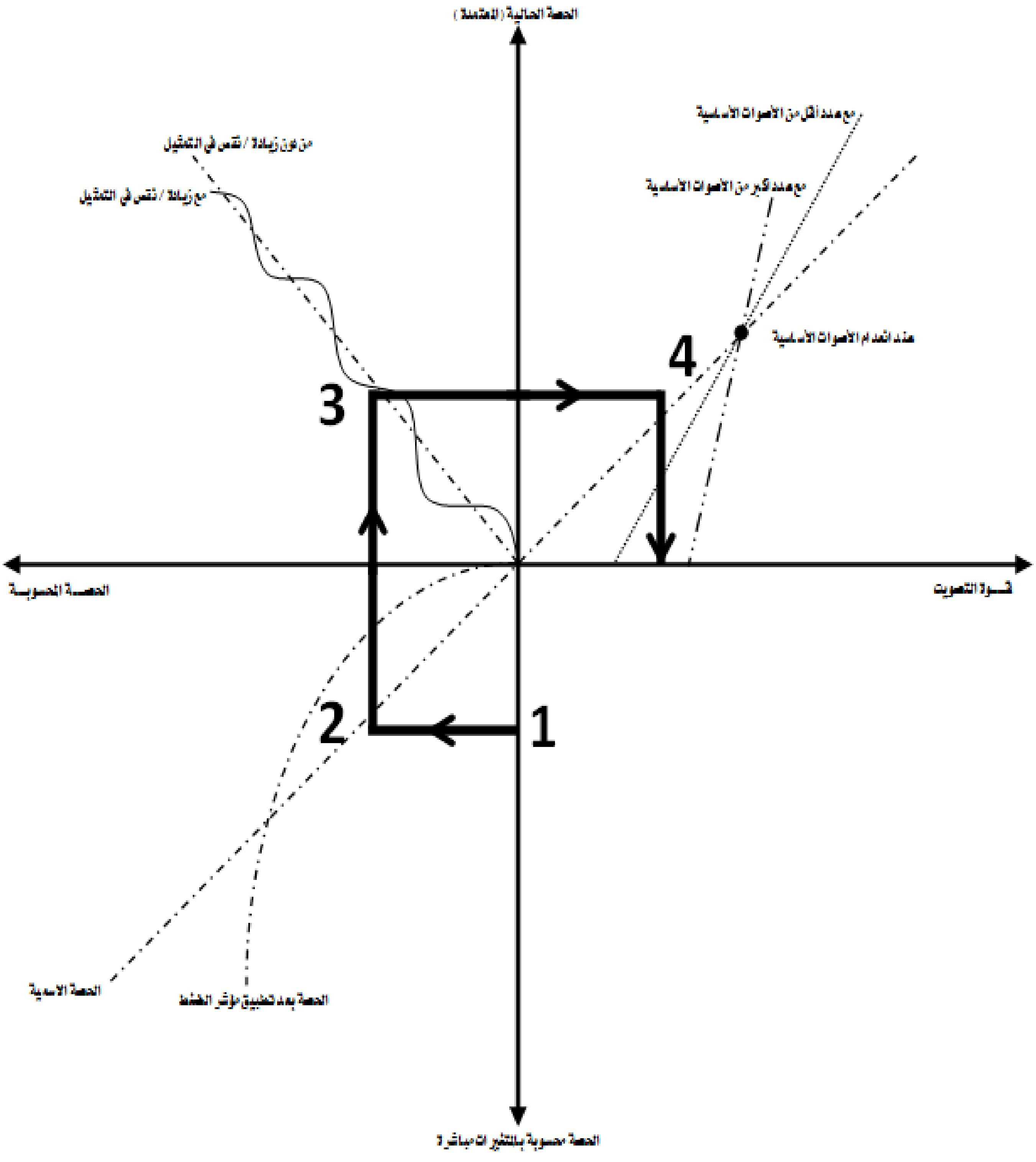

Source :Martin Skala and other, (2007), **Finding a new formula to determine quotas at the IMF**, Occasional paper series, European central bank, No 70, August, p14

1- الخطوة الأولى (التطبيق المباشر للصيغة): في هذه الخطوة يتم تطبيق الصيغة الرياضية المعتمدة لحساب الحصص، من خلال إدخال قيم المتغيرات الخاصة بالدولة المراد حساب حصتها، وتعتبر نتيجة هذه الخطوة المؤشر الأول للوزن الاقتصادي النسبي للدولة العضو.

2- الخطوة الثانية (تطبيق مؤشر الضغط): إن قيمة الحصة للدولة العضو ليست هي النتيجة المباشرة لتطبيق المتغيرات بأوزانها، إذ يتم تطبيق معامل ضغط على نتيجة الخطوة السابقة لتقليص الفوارق بين الاقتصاديات الكبيرة والصغيرة، فمن دون تطبيق هذا المؤشر الأسّي ستأخذ الحصص الشكل الخطّي، وبتطبيقه ينحني البيان كما هو واضح في الشكل السابق، وتضيق الفجوة، ونتيجة هذه الخطوة هي قيمة الحصة المحسوبة.

3- الخطوة الثالثة (التمثيل الزائد / الناقص): الحصة التي يتم اعتمادها ليست بالضرورة هي ذاتها المحسوبة في الخطوة السابقة، إذ تثبت البيانات السابقة أن هناك دولا أعضاء في الصندوق تتمتع بحصة تزيد عن قيمة حصتها المحسوبة، وبالمقابل هناك دول أخرى تعاني من نقص في تمثيلها[1].

4- الخطوة الرابعة (القوة التصويتية): في هذه الخطوة تضبط القوة التصويتية للدولة العضو، وذلك بإضافة عدد الأصوات الأساسية (القاعدية) إلى عدد الأصوات الناتجة عن قسمة قيمة الحصة المعتمدة في الخطوة السابقة على 100 000، ونلاحظ أن القوة التصويتية تتأثر بعدد الأصوات القاعدية التي تمنح للدولة بمجرد انضمامها إلى صندوق النقد الدولي.

وبالنظر إلى هذه الخطوات الأربع، تكون الخطوة الأولى هي الأهم لأنها تحدد ترتيب الأعضاء داخل الصندوق الذي لا يمكن تغييره بالضغط أو الأصوات الأساسية. وقد تسهم الخطوتان الأخيرتان في تحسين الوضع النسبي للأعضاء الأكثر صغرا، ولكنهما لا تؤثران في ترتيبها. إذا تطبيق مؤشر الضغط ينقل بعض الوزن من أعضاء أكبر حجما إلى أعضاء أصغر حجما، كما أن الأصوات الأساسية تقلل من أثر التصويت على أساس الحصص فقط، ويبقى الأثر الوحيد المعتبر الذي يغيّر الموقف النسبي هو الانحراف التقديري لحصص الحصص الفعلية من حصة الحصص المحسوبة (الخطوة 3).

[1] – على سبيل المثال، حصة كوريا المحسوبة بنسبة 2.5٪ هي أكثر من ضعف النسبة في المملكة العربية السعودية (1.0٪)، ومع ذلك في الحصة الفعلية، فقد حصلت السعودية على منحة بنسبة 3.2٪ مقارنة مع 1.4٪ لكوريا.

المبحث الثاني

تحليل نظام الحصص الراهن في صندوق النقد الدولي

على الرغم من الخطوة الجريئة التي قامت بها إدارة صندوق النقد الدولي في إطار إصلاح نظام الحصص من خلال إعادة وضع طريقة جديدة لحساب حصص الدول الأعضاء وقوّتها التصويتية، فإن هذه الخطوة تحتاج إلى قراءة تحليلية تسلّط الضوء على نقاط الضعف والقوة فيها.

المطلب الأول: الانتقادات الموجّهة للصيغة الجديدة المعتمدة في حساب الحصص

بالنظر إلى تركيبة الصيغة الجديدة التي تم اعتمادها على مستوى المجلس التنفيذي ثم مجلس المحافظين في صندوق النقد الدولي لإصلاح نظام الحصص، يمكن إبداء عدد من الملاحظات التي تكشف عن صلاحية هذه الصيغة وقابليتها بأن تكون مرتكزا لإصلاحات طويلة المدى.

أولا – انتقاد تركيبة الصيغة الجديدة:

هناك عدة جوانب يمكن انتقاد الصيغة الجديدة من خلالها، أهمها:

1- بالنسبة لاختيار المتغيرات: إن المتغيرات التي تضمنتها الصيغة الرياضية الجديدة المعتمدة لم تكن بعيدة عن الانتقاد والاشتباه في سبب اختيارها، وكان من الطبيعي أن لا تجتمع حولها كلمة أعضاء صندوق النقد الدولي وخبراء المالية الدولية، بحيث كانت بؤرة للنقاش في 2007 و2008، باعتبارها خطوة انتقالية لإحداث نوع من التوازن في ترتيب الحصص داخل الصندوق، ومن ثمّ فهي غير كافية لتكون أساسا متينا لتقرير وتوجيه الإصلاحات المستقبلية في نظام الحصص والتصويت، وهذا –في الحقيقة– يتضارب مع الهدف الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في رحاب سنغافورة، وهو أن تكون هذه الصيغة الجديدة صالحة كمرتكز قوي لمراجعة الحصص وإصلاح النظام.

2- وجود مؤشّر أو عامل الضغط: يضاف إلى ما تقدّم أن هذه الصيغة تخضع لمعامل ضغط (K) لتعديل حصص بعض الدول، أين يطبّق على مجموع القيم المباشرة للمتغيرات وأوزانها، وهو بهذا الاعتبار، يمثّل عاملا إضافيا لإعادة تدوير جزء من الحصص من الدول الأكبر لصالح الدول الأصغر كما تم شرحه سابقا[(1)]، والتي كان من المفترض أن تكون الصيغة المعتمدة كافية لتحقيقه من دون الحاجة إلى هذا المؤشر، وهذا الإشكال من شأنه أن يعكّر على شفافية الصيغة الرياضية الجديدة وشرعيتها واستدامتها، ومن ثمّ ستكون هناك حاجة ملحة لمراجعتها مجددا[(2)].

---

(1) – أنظر أهميته في الشكل رقم (5-3) وشرحه.

(2) – يعتبر هذا المؤشر أداة –أو حيلة– من الأدوات التي يستخدمها الصندوق لإخفاء النتائج غير الكافية ولا العادلة لهذه الصيغة، ومن هذا المنطلق، فإن غياب صيغة عادلة غنية عن مثل هذه الحيل أو الأدوات، سيجعل من هذه الخطوة الإصلاحية محلا للنقد، ولا تمثل تقدما ملحوظا، وتعقّد من المشكل بدل حلّه، لأنها ستخدم الدول الأوروبية واليابان بشكل أكبر.

3- أوزان المتغيرات المختارة: إلى جانب الانتقاد الموجّه إلى المتغيرات المدرجة في الصيغة برز الاعتراض على أوزان هذه المتغيرات، فالناتج المحلي أدرج بوزن 50%، حيث 60% منها بأسعار السوق، و40% محسوبة بتعادل القوة الشرائية (30% و20% على الترتيب في إجمالي الأوزان)، في حين أن باقي المتغيرات لم يتم التعامل معها بنفس الطريقة مما يقلل من دقة الحساب.

4- تجربة المحاكاة للاقتصادي Ralph C. Bryant: عقب تبني مجلس إدارة صندوق النقد الدولي للصيغة الجديدة الخاصة بنظام الحصص والتصويت، والجدل الذي أثارته داخل الصندوق وخارجه، بادر الاقتصادي Ralph C. Bryant بإجراء تجربة محاكاة لهذه الصيغة، واعتمد في ذلك على بيانات البنك العالمي فيما يخص قيم المتغيرات الأربعة لكل الدول الأعضاء، وبشكل عام فقد خلصت هذه المحاكاة إلى نتائج لا تتوافق مع الأهداف الأساسية التي سطّرها مجلس المحافظين، لتجاوز الإختلالات في تمثيل الدول الأعضاء، والتي أدت إلى بروز أزمة مشروعية عميقة في الصندوق، وتراجع كبير في الثقة بقراراته. ويلخص الجدول الموالي نتائج تجربة المحاكاة[1].

الجدول رقم (5-3): ملخص نتائج محاكاة لنتيجة تطبيق الصيغة الجديدة لنظام الحصص

الدول الأعضاء	حصة التصويت الفعلية	الأثر المحسوب بالصيغة الجديدة
دول متقدّمة (36 دولة)	65.825	2.82 +
مجموعة السبعة **G7**	44.354	4.19 +
منطقة الأورو (12 دولة)	8.792	0.96 +
الدول النامية (149 دولة)	34.175	2.82 −
دول الدخل الأكثر انخفاضا (58 دولة)	7.316	2.23 −

Source :Ralph C. Bryant, (2008) : reform **of quota and voting shares in the IMF**, Brookings Institution, P 18.

بينما يعرض العمود الأول مجموعات من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، والتي كان عددها وقت إجراء الدراسة 2008 مقدر بـ 185 دولة، فإن العمود الثاني يعرض القوة التصويتية لهذه المجموعات الرئيسة في الصندوق، حيث تحوز دول مجموعة السبعة G7 على 44.354% من إجمالي القوة التصويتية، في حين أن نصيب المجوعة الأوسع من الدول المتقدمة (حسب تصنيف الصندوق) والتي عددها 36 دولة بلغ 65.825%، أما باقي الدول الأعضاء (الدول النامية وعددها 149) كلها فتتقاسم بينها 34.175% من إجمالي القوة التصويتية، ومن بين هذه المجموعة الأخيرة، فإن 58 دولة التي تصنّف على أنها الأقل دخلا[2]، لا تزيد نسبة قوتها التصويتية مجتمعة عن 7.316%.

---

[1] - اعتمدنا في هذا الجزء على الإحصائيات التي أوردها Ralph C. Bryant في دراسته الموسومة بـ: reforme of quota and voting shares in the IMF, Brookings Institution, 2008، وتجدر الإشارة إلى أن له دراسة أخرى سجلنا اختلافا طفيفا عن هذه الدراسة المعتمدة من حيث النسب والأرقام.

[2] - يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن 825 دولارا.

أما العمود الأخير فإنه يوضّح التعديلات النسبية على القوة التصويتية لهذه المجموعات، وهو مساو للفرق بين الحصة الحقيقية و الحصة المحسوبة بالصيغة الجديدة من دون استخدام لمؤشر الضغط)، والهدف هو تبيان شفافية هذه الصيغة وصلاحيتها بعيدا عن تحوير نتائجها من خلال الحيل الرياضية التي يطبّقها الصندوق.

ونلاحظ أن الحساب في إطار المحاكاة سيرفع من متوسط القوة التصويتية للدول المتقدمة بـ 2.82%، حيث تستفيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالزيادة الأكبر (3.41 و2.15 بالمائة على الترتيب)، في حين أن دول مجموعة السبعة G7 تستفيد بالمتوسط من زيادة في قوتها التصويتية مقدرة بـ 4.19%، وستتحمل الدول الأوروبية الأربعة داخل هذه المجموعة نقصا طفيفا بالمتوسط مقداره 0.96 % (فرنسا: – 0.91، ألمانيا: 0.37، إيطاليا: 0.05، ثم المملكة انجلترا: – 0.47)، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من دون احتساب الدول المنتمية لمجموعة السبعة ستستفيد بالمتوسط من زيادة مقدرة بـ 0.96%.

فيما يخص الدول النامية التي عددها 149 دولة، فإن الدول الصاعدة ستستأثر بالزيادة، فالصين تكون المستفيدة الأولى بزيادة قدرها 2.79 %، أما كل من الهند والبرازيل والمكسيك فستكون حصتها من الزيادة أقل (0.05%، 0.26%، 0.44% على التوالي)، بينما تتراجع قوة روسيا التصويتية بـ 0.71%. هذا، وستكون الدول الـ 144 الباقية –كمجموعة– متحمّلة لانخفاض بـ 5.65%، منها 2.23% من نصيب الدول الأقل دخلا (58 دولة)، وهذه النسبة تمثل حوالي 30% من قيمة حصتها الفعلية في 2006[1].

على ضوء ما تقدّم، فإن هذه الحزمة من الانتقادات التي طالت الصيغة الجديدة لحساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي كبديل عن الطريقة المتبعة قبل 2006، تشكّل نقاطا وملاحظات تراكمية ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إصلاح هذا النظام، لذلك فإن عددا من الصيغ المقترحة – في هذا السياق – عتم طرحها في دراسات متفرّقة حاول أصحابها تقديم وجهات نظر أكثر عدالة في تمثيل الدول الأعضاء، وستتم مناقشة أهم هذه الصيغ المقترحة لاحقا.

ثانيا – عدد الأصوات القاعدية ونسبتها إلى إجمالي الأصوات:

تعتبر هذه المسألة واحدة من الإشكالات التي كانت مثارا للجدل خلال مرحلة مناقشات إصلاح نظام الحصص، وسيتم عرضها مختصرة من خلال النقاط الآتية:

1– تدهور الوزن النسبي للأصوات القاعدية من إجمالي القوة التصويتية: عند إنشاء صندوق النقد الدولي كانت نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات تمثل 11.3% ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت 15.6%

[1] – التفاصيل التي لم يتضمنها الجدول رقم (5–3) والتي جاءت في معرض التعليق عليه، يمكن مراجعتها في الملحق رقم

في سنة 1985، ولكن مع تزايد عدد الدول الأعضاء والمراجعات المتتالية للحصص تناقصت هذه النسبة حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها 2.1% حتى 2008.

الشكل رقم (5-4): يوضّح تدهور نسبة الأصوات القاعدية إلى إجمالي الأصوات في الصندوق

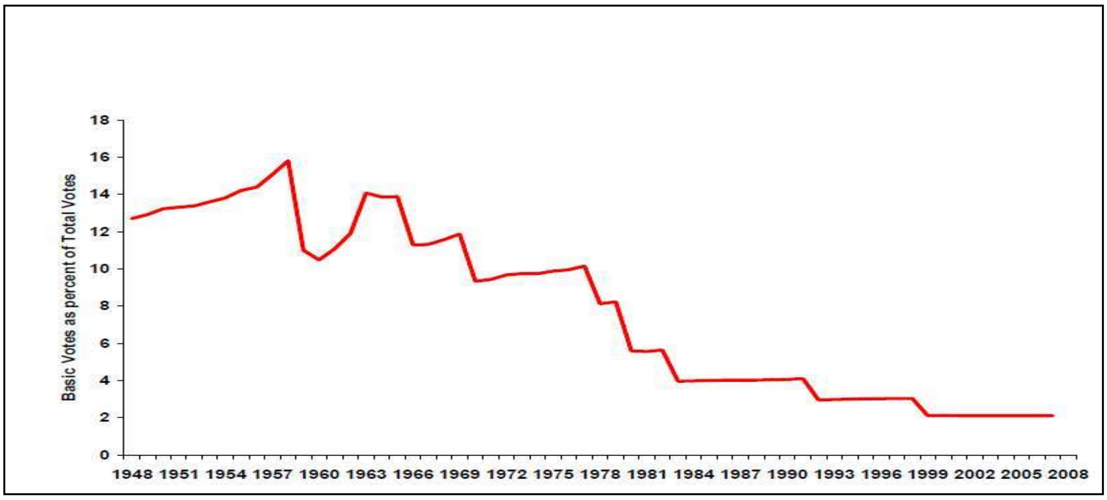

Source : Ralph C. Bryant, **Reform of IMF quota shares and voting shares**, Brookings institution, April 8, 2008, P 10.

وتؤكد هذه الوضعية التي يوضّحها **الشكل رقم (5-4)** ضعف مشاركة الدول الفقيرة في اتخاذ القرار على مستوى الصندوق بسبب ضعف قيمة حصصها ومن ثَمّ قوتها التصويتية، لهذا، فقد تقدّم بعض الاقتصاديين باقتراحات تدعو إلى جعل الأصوات القاعدية نسبة ثابتة من إجمالي الأصوات وليست قيمة ثابتة كما هو عليه الحال الآن، وهذه النسبة تتحدد طبعا على أســــاس توافق الآراء، وبهذا الصدد يطرح الاقتصادي C.Bryant من معهد بروكينجس سؤالا هاما مفاده: لماذا كانت نسبة 10% للأصوات القاعدية مقبولة خلال فترة 1944-1958 ولا تكون كذلك في القرن الواحد والعشرين؟[1].

2- رفع عدد الأصوات القاعدية إلى ثلاثة أضعاف: وفي إطار استراتيجية إصلاح حوكمة صندوق النقد الدولي التي أطلقها مجلس الإدارة في 2008، تم الاعتراف بضرورة مراجعة هذه الجزئية. وقد انعكس ذلك عمليا في شكل صدور قرار برفع الأصوات القاعدية للدول الأعضاء إلى ثلاثة أضعاف، وذلك بهدف احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول بغض النظر عن أوزانها الاقتصادية، لتمنح بذلك كل دولة عضو 750 صوتا بدل 250.

3- زيادة مطلقة وليست نسبية: إن هذه الزيادة المعتبرة في عدد الأصوات القاعدية لن يكون لها أثر محسوس في ظل ما خلص إليه اجتماع مجموعة العشرين G7 بلندن في أفريل 2009، أين تم اتخاذ قرار بزيادة مصادر تمويل الصندوق إلى ثلاثة أضعاف، لتصل إلى 750 مليار دولار، وإصدار حقوق سحب خاصة بقيمة 250

---

(1) - Ralph C. Bryant, (2008): **Reform of IMF quota shares and voting shares,** Brookings institution, April 8, 2008, P 10.

مليار دولار. مع ممارسة مجموعة السبعة الضغط على الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق في حدود شهر يناير 2011.

بناءً ما سبق، يمكن القول أن رفع عدد الأصوات القاعدية إلى 750 صوتا لكل دولة عضو، لن يكون له أي أثر ملموس في حالة زيادة حصص الدول الأعضاء التي تمثل المصدر الرئيس لموارد صندوق النقد الدولي، ومن ثمّ، فإن هذه الزيادة في عدد الأصوات الطبيعية ستكون مجرد زيادة مطلقة وليست نسبية تضمن موقعا أفضل للدول النامية في اتخاذ القرار [1].

ولعله بعد تشريح الصيغة المعتمدة حاليا في حساب الحصص، وتعرية المفاصل الضعيفة فيها كقراءة أولية، يجدر التوجّه إلى متابعة تطبيقها والتزام نتائجها، وهو ما سيتم تناوله في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: أثر صراع المصالح على تبني نتائج الإصلاحات الجديدة في نظام الحصص

يتوجّه هذا المطلب إلى تسليط الضوء على واقع نظام الحصص في صندوق النقد الدولي بعد الاعتماد الرسمي للصيغة الجديدة لحساب حصص الدول الأعضاء، ومحاول فهم العوامل المؤثرة في هذه الوضعية.

أولا – وضعية الحصص بعد تطبيق آخر مراجعة عامة وفق الصيغة الجديدة:

1- نتائج الصيغة الجديدة للحساب:

على الرغم من الانتقادات التي تم توجيهها إلى الصيغة الجديدة التي تبناها مجلس الإدارة في اتفاق سنغافورة، والتي عوّضت الصيغ الخمس السابقة، فإن خارطة توزيع القوة التصويتية في الصندوق قد حدث فيها نوع من التغيير المحسوس، حيث تحسّنت وضعية عدد من الدول النامية (دول مجموعة بريكس) التي تمثل في الوقت الراهن القاطرة الجرّارة للنمو الاقتصادي العالمي، فبمقارنة نتائج تطبيق الصيغة الجديدة يمكننا ملاحظة فارق الحصص بين نتائج الصيغة والحصص الفعلية المعتمدة. (أنظر الجدول).

[1] – في الحقيقة، جاءت هذه الزيادة في إطار مواجهة الصندوق للأزمة المالية العالمية الأخيرة، وكان من الضروري والمهم وقتها جمع كلمة الدول الأعضاء على الإجراءات التي اتخذها الصندوق في هذا السياق، لذا، فإن تحقيق نوع من الرضا لصالح الدول النامية خصوصا، وتبشيرها بمكانة أفضل يعتبر خطوة تكتيكية أكثر منها إصلاحا في نظام التصويت.

الجدول رقم (5-4): حصص بعض دول صندوق النقد الدولي المحسوبة، والمعدّلة، وفقا للصيغة الجديدة

الدول	الحصة%		الحصة المحسوبة %			
	اصلاح 2008	المراجعة العامة 14	اصلاح 2008	المراجعة العامة 14	الحصة في 2013	الحصة في 2014
الو. م . أ	17.660	17.398	18.991	16.987	14.535	14.323
اليابان	6.552	6.461	8.032	6.493	5.630	5.304
ألمانيا	6.107	5.583	6.227	5.678	5.087	5.058
فرنسا	4.502	4.225	4.016	3.789	3.382	3.252
المملكة المتحدة	4.502	4.522	4.429	4.663	3.450	3.567
ايطاليا	3.305	3.158	3.336	2.992	2.590	2.494
الصين	3.994	6.390	6.390	7.917	11.259	12.024
الهند	2.441	2.749	1.997	2.403	3.036	3.032
روسيا	2.493	2.705	2.053	2.938	2.791	2.710
تركيا	0.610	0.997	0.987	1.148	1.137	1.120
البرازيل	1.782	2.315	1.725	2.153	2.331	2.334

المصدر: صندوق النقد الدولي، Quotas-DATA update and simulations-statistical appendix, Septembre 2016, P 14.

ومن الواضح من معطيات **الجدول رقم (5-4)** أن حصص الدول النامية القوية اقتصادية تحسّنت بمجموعها في المراجعة رقم 14 لحصص دول أعضاء الصندوق، وهذا على حساب حصص الدول المتقدمة بمجموعها، ومع ذلك تبقى الفوارق بين الحصص المحسوبة وتلك المعتمدة مثارا للجدل وتأخيرا لتطبيق نتائج اتفاق سنغافورة وفق الصيغة التي تبناها مجلس إدارة الصندوق.

2-الزيادة التاريخية في حصص الدول الأعضاء في الصندوق[1]:

أتم مجلس المحافظين المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي شملت مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة، وتؤدي هذه الإصلاحات، التي أصبح سارية المفعول في 26 يناير 2016، إلى زيادة غير مسبوقة في مجموع الحصص بنسبة 100%، وتعديل كبير في أنصبة الأعضاء منها، وسيكون ذلك انعكاسا أفضل لتغير مراكز البلدان الأعضاء من حيث أوزانها النسبية في الاقتصاد العالمي.

وتَبني هذه الإصلاحات على الإصلاحات السابقة لعام 2008 والتي دخلت حيز التنفيذ في 3 مارس 2011. وقد عززت هذه الإصلاحات تمثيل الاقتصادات الديناميكية التي ينتمي الكثير منها إلى بلدان الأسواق الصاعدة، من خلال زيادة مخصصة في حصص 54 بلدا عضوا، كما عززت صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بما يقرب من ثلاثة أضعاف.

وبناء على إصلاحات عام 2008، ستؤدي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص إلى النتائج التالية:

[1] – تجدر التذكير في هذا الموضع بأن الأزمة المالية العالمية الأخيرة كان لها أثر واضح في الدفع بقبول هذه الزيادة الاستثنائية الكبيرة، وكانت الدول الرأسمالية الكبرى هي الراعية لهذا الاتجاه لشدة حاجتها إلى أموال صندوق النقد الدولي للاستعانة بها في الخروج من آثار الأزمة.

- تضاعف حجم الحصص من حوالي 238.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى حوالي 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي 668 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية.
- تحولت نسبة من أنصبة الحصص تزيد على 6% من البلدان الأعضاء زائدة التمثيل إلى البلدان الأعضاء ناقصة التمثيل.
- تحولت نسبة من أنصبة الحصص تزيد على 6% لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية (EMDCs).
- حدث تعديل كبير في أنصبة الحصص أصبحت بموجبه الصين ثالث أكبر بلد عضو في الصندوق، ودخلت أربعة بلدان من مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (البرازيل والصين والهند وروسيا) ضمن البلدان صاحبة أكبر 10 حصص في الصندوق.
- الحفاظ على أنصبة الحصص والأصوات المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وتُعَرَّف هذه المجموعة من الأعضاء بأنها البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) "والبلدان التي كان دخل الفرد فيها في عام 2008 أقل من الحد الأدنى البالغ 1,135 دولارا أمريكيا وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية ("أيدا")، أو ضِعْف هذا المبلغ بالنسبة للبلدان الصغيرة.

وقد تم في يناير 2013 استكمال مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية، حين قدم المجلس التنفيذي تقريره إلى مجلس المحافظين. وستكون نتيجة هذه المراجعة أساسا يستند إليه المجلس التنفيذي في التوصل إلى توافق عام في الآراء حول صيغة حصص جديدة في إطار المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص التي يجري العمل حاليا على استكمالها، ويوضّح الرسم البياني اللاحق هذه التغييرات على أبرز المجموعات في الصندوق[1]. ويلخص الشكل الموالي جانبا من تأثير هذه الزيادة التاريخية.

---

[1] – صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، (30 يوليو 2016): **حصص عضوية الصندوق**، مقال منشور على موقع الصندوق على الرابط: http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm ، تاريخ الاطلاع: 03 أوت 2016.

الشكل رقم (5-5): تطور حصص بعض المجموعات من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (كنسبة مئوية) من اجمالي الحصص، خلال الفترة (2005 – 2013)

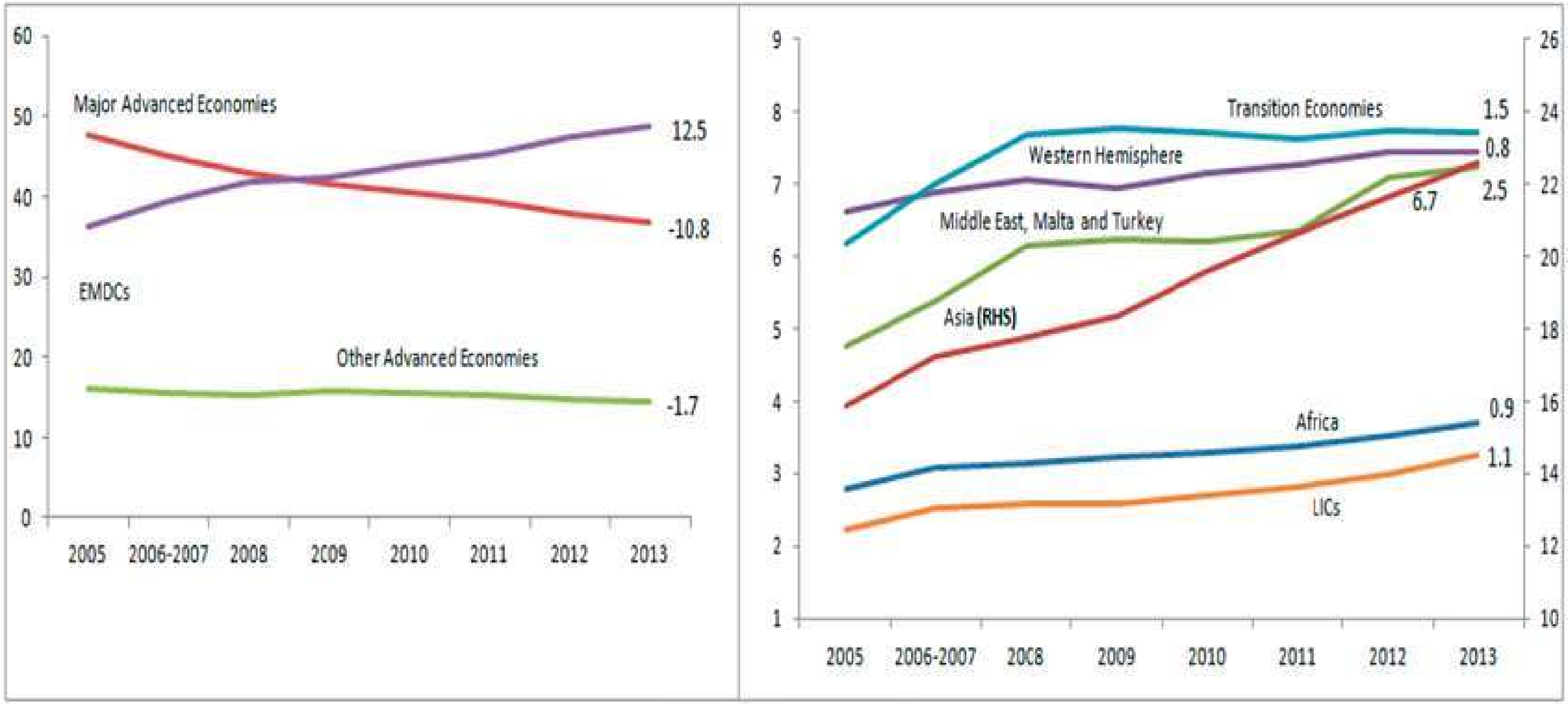

Source: IMF, (2015): **Quota-formula DATA update**, July, P 07.

إن **الشكل رقم (5-5)** يبيّن بشكل عام أثر هذه المراجعة **الاستثنائية** التي وصفت بالتاريخية في حصص الدول الأعضاء، حيث نلاحظ نوعا من التراجع في إجمالي حصة الدول المتقدمة في مقابل تحسّنها بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة، وهذا يكشف عن قوة الأداء الاقتصادية لهذه البلدان في السنوات الماضية من جهة، وعن أثر استبدال الطريقة التي كانت معتمدة في حساب حصص الدول الأعضاء قبل 2006 من جهة أخرى، غير أن تطبيق نتائج الصيغة الجديدة واعتمادها هو الذي كان محل تراخٍ كما ستبيّنه العناصر الآتية.

ثانيا - تجميد تطبيق إصلاح نظام الحصص ومصداقية الصندوق:

لقد بدت قوة مصالح المراكز الرأسمالية قوية في تعطيل هذا الإصلاح الجزئي لنظام الحصص، إذ وبالرغم من مصادقة مجلس المحافظين على حزمة الإصلاحات بما فيها الصيغة الجديدة للحساب، فإن طريقها للتطبيق بقي مرهونا بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

1- تأخّر الكونغرس الأمريكي في التصديق على الاتفاق: إن دخول هذا الإصلاح حيّز التطبيق ظل مرهونا بموافقة الكونغرس الأمريكي، فرغم موافقة كل حكومات باقي الدول الأعضاء في الصندوق، وتبشير اللجنة النقدية والمالية الدولية بآفاق زاهرة بخصوص ما تم الاتفاق عليه من آجال لتطبيق الإصلاح، غير أن ذات اللجنة وبعد سنوات أبدت أسفها على فشل الحكومة الأمريكية في إقناع الكونغرس بالتصديق على الاتفاق.

وقد جاء هذا الأسف والاستياء واضحا من خلال تصريح اللجنة في 2015 "إدراكا منا لأهمية هذه الإصلاحات لمصداقية وشرعية وفعالية صندوق النقد الدولي، نحن نؤكد مجددا أن تنفيذها في أقرب وقت ممكن يظل أهم أولوياتنا، ونحث الولايات المتحدة على التصديق على إصلاحات عام 2010 في أقرب وقت ممكن"[1]، وهذا يعكس -بوضوح- مدى النفوذ الأمريكي في الصندوق بسبب آليات عمله التي مكّنتها من امتلاك حق النقض لأي قرار استراتيجي في هذه المؤسسة، وعموما يمكن ملاحظة التغيرات التي أنتجتها الصيغة الجديدة على بعض المجموعات المؤثرة من خلال الشكل السابق. كما يمكن أيضا من خلال اقتطاع الجزء الذي يعرض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الجدول السابق (5-4) أن نلاحظ التراجع المؤثّر في هيمنتها على صندوق النقد الدولي،

الدولة	الحصة %		الحصة المحسوبة %			
	اصلاح 2008	المراجعة العامة 14	اصلاح 2008	المراجعة العامة 14	الحصة في 2013	الحصة في 2014
الو. م . أ	17.660	17.398	18.991	16.987	14.535	14.323

(1) – يمكن أن نستشف عبارات الخيبة والاستياء التي أدلت بها مدرية صندوق النقد الدول كريستسن لاغارد، والمنشورة في البيان الصحفي رقم 14/568، بتاريخ 12 ديسمبر 2014 بعد حوالي 5 سنوات من الاتفاق على حزمة من الإصلاحات (2010 المستندة إلى إصلاحات 2008)، وهو منشور على الموقع الرسمي للصندوق . وذهبت فيه إلى إمكانية مناقشة الخيارات البديلة للمضي قدما في إصلاح نظام الحصص والحوكمة.

ولا يحتــاج تفسير موقف الكونغرس إلى كثير من الجهد، فبالرجوع إلى الجدول السابق رقم (5-4) يبدو جليا تدهور حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أقل مما يمكّنها من فرض حق النقض على قرارات الصندوق، كما تبينه الأرقام الآتية:

فحصتها المحسوبة استنادا إلى الصيغة الجديدة (الوحيدة) تدهورت إلى ما دون الـ 15% ومصادقتها عليها سيعني فقدانها لقوة الاعتراض على أي قرار لا يخدم مصالحها، كما كان عليه الحال على امتداد العقود السابقة من عمر صندوق النقد الدولي، ومن ثمّ فإنها ستضطر إلى طلب أصوات إضافية من دول أخرى حتى تتمكن من الإبقاء على مصالحها ونفوذها الاستراتيجي في الصندوق الذي كانت تحميه –أي نفوذها الاستراتيجي– منفردة.

2- **مصداقية صندوق النقد الدولي وتمثيليته على المحك:** إن تأخّر الولايات المتحدة الأمريكية في التصديق النهائي على الإصلاح الجزئي في نظام الحصص، بعد إبدائها الموافقة المبدئية في 2008 جعل كثيرا من المهتمين والمتخصصين في قضايا المالية الدولية ينتقدون هذا الموقف، وعلى رأس هؤلاء تبرز الاقتصادية كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي الحالية، حيث صرّحت بقولها إن الأمر يتعلق بمصداقية وتمثيلية المؤسسة الدولية بشكل خاص إزاء الدول التي لا تحصل على تمثيل كامل. وتملك الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم حاليا أقل من 4 في المائة من حقوق التصويت في مجلس إدارة الصندوق، وحصتها أعلى بقليل من إيطاليا رغم أن حجم الاقتصاد الإيطالي أقل بخمس مرات من اقتصاد الصين. وتأمل لاجارد أن يؤخذ هذا الأمر بجدية وأن تدرك السلطات الأمريكية ضرورة تعزيز مؤسسة ساهمت في إنشائها[(1)].

ولعله من المفيد في هذا الموضع التذكير مرة أخرى بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست هذا السلوك في أوقات سابقة، ففي أربعينات القرن الماضي أجهض الكونغرس مشروع إنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لأن المبادئ –المتفق عليها– لتسيير هذه المنظمة لم تتماش وقتها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تعويض منظمة التجارة الدولية حينها بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ذات الصلاحيات المحدودة وغير الإلزامية، ليتأخّر بذلك الإعلان عن ميلاد منظمة دولية تعنى بشؤون التجارة العالمية كضلع ثالث إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين إلى غاية منتصف التسعينات من القرن الماضي.

هذا السلوك كان في بداية مرحلة إنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الأربعينات)، ويتكرر السلوك نفسه كلما رأت الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا يمس مصالحها أو يطوّق نفوذها، إما بعدم التصديق كما هو

(1) – نقلا عن "الاقتصادية"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، من مقال بعنوان: مصداقية صندوق النقد على المحك بسبب الفيتو الأمريكي، منشورة على الرابط : http://www.aleqt.com/2015/10/11/article_997241.html

الحال بالنسبة لإصلاح نظام الحصص المتوصّل إليه في وقتنا الراهن، وإما بالتجاهل لقرارات الصندوق وتهميشها كما حصل في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007)، أين تجاهلت كل التنبيهات والإشارات التي أطلقها صندوق النقد الدولي بشأن فساد سياستها المالية التوسّعية وإمكانية تسبّبها في انهيارات مالية كبيرة. وكان نتيجة هذا التجاهل حدوث الأزمة المالية العالمية التي تحوّلت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية عالمية عنيفة[1].

ثالثا – توجّه مجموعة BRICS الاقتصادية للاستغناء عن صندوق النقد الدولي:

نتيجة لواقع صناعة القرار وتطبيقه في صندوق النقد الدولي، وارتهانه بموافقة دولة واحدة تراعي مصلحتها، تولّدت قناعات لدى الدول التي تحقق تقدّما كبيرا في مكانتها على صعيد الاقتصاد العالمي بضرورة التحرّك خارج إطار الصندوق.

1- حقيقة الخلاف بين العناوين و التفاصيل: لقدا بات واضحا أن إصلاح صندوق النقد الدولي في وقتنا الراهن تعرقله المصالح المتضاربة بين الاقتصاديات الكبرى في العالم، وبالتالي فإن مجرد الإعلان الجماعي عن الموافقة على إصلاح المؤسسة الأولى المسؤولة عن استقرار النظام النقدي الدولي لا يكفي، خصوصا وأن تمرير مشاريع الإصلاح العميقة يبقى –وفقا للقواعد الحالية– مرهونا بنظام الحصص في الصندوق، والذي تملك في ظلّه الولايات المتحدة الأمريكية حق الاعتراض –الفيتو– على أي قرار لا يخدم مصالحها[2].

2- المشروع المنافس لصندوق النقد الدولي (بنك التنمية وصندوق احتياطات الطوارئ): عمليا، تعتبر دول هذه مجموعة BRICS المتكونة من البرازيل و روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا من أقوى الاقتصاديات التي باتت تزاحم مراكز الرأسمالية التقليدية، وهي الدول التي تحوز –بالإضافة إلى تركيا– على القسط الأوفر من إجمالي الزيادة المتحولة من حصص الدول المتقدمة لصالح الدول النامية، خصوصا وأن هذه المجموعة تمثل 43% من التعداد السكاني في العالم، وحوالي ربع الناتج الإجمالي العالمي، وأمام إصرار الولايات المتحدة

---

(1) – بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق أسيا في أواخر القرن الماضي، تم استحداث جهاز للإنذار المبكّر على مستوى صندوق النقد الدولي لقراءة المؤشّرات المالية القائدة والتنبيه على وجود خطر مالي قبل حدوثه، وقد قدّم إشارات قوية للاقتصاد الأمريكي لكن تم تجاهلها.

(2) – بالنظر إلى تصريحات المسؤولين والاجتماعات المنعقدة في رحاب صندوق النقد الدولي، خصوصا ما يتعلق منها بإعادة النظر في سياسة الصندوق في علاج الأزمات العالمية والإقليمية والقطرية، وإصلاح طريقة عمل الصندوق وحوكمة إدارته، فإنك ستجد إجماعا على هذه العناوين، على الرغم من الإقرار بوجود بعض العقبات، أنظر مثلا:

- Stephen Jaffe, Singapour : place à la réforme des quotes-parts, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 18, 9 octobre 2006, p p 275 – 277.
- Michael Spilotro, un nouveau mode de financement du FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 36, Numéro 3, 19 février 2007, p 35.
- Stephen Jaffe, le FMI réaffirme son rôle vital dans les pays pauvres, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 15, 14 aout 2006, p 227.
- Stephen Jaffe, un nouveau rôle plus dynamique pour le FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 19, 23 octobre 2006, p 296,297.

الأمريكية على عدم التفاعل الإيجابي الملموس مع الإصلاحات المتفق عليها في إدارة الصندوق، فقد قررت مجموعة بريكس رعاية مصالحها المشتركة بعيدا عن صندوق النقد الدولي(1).

وقد برز ذلك من خلال اتفاقها على إنشاء **بنك للتنمية وصندوق لاحتياطات الطوارئ** برأسمال مبدئي قدره 100 مليار دولار، الهدف منهما تمويل التنمية في بلدان المجموعة، ووضع احتياطات مهمة لمواجهة التقلبات المالية، وهي بهذه الخطوة، تكون حسب بعض المحللين قد وضعت حجر الأساس لمؤسسات مالية تنافس المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول الغرب وعلى رأسها الو.م أ(2).

المطلب الثالث: الصيغ البديلة المقترحة لحساب حصص الأعضاء في صندوق النقد الدولي

بعد استعراضنا في المطلبين السابقين تحليلا مختصرا لواقع نظام الحصص من حيث إشكالية حساب حصص الدول الأعضاء في الصندوق في ظل الصيغة الجديدة، والتي – كما رأينا – تعاني من جوانب قصور ينبغي الالتفات إليها، سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على أطروحات أخرى حول الصيغة الحسابية للحصص في الصندوق.

أولا – الاعتراف بضرورة البحث عن صيغة جديدة لحساب الحصص:

في اليوم الثاني عشر من شهر أكتوبر 2017، بواشنطن، اجتمعت مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية برئاسة "أبراهام تكيست"، وناقشت مجموعة من المواضيع التي تشغل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ومنها إشكالية السعي قدما في إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي بما يعكس تمثيلا عادلا للدول الأعضاء، وقد جاء ذلك صريحا في هذا الاجتماع من خلال الفقرة الآتية:

« نؤيد أهمية صندوق النقد الدولي كمؤسسة قائمة على حصص العضوية تتوافر لها الموارد الكافية وتتسم بأنها أقل اعتمادا على الموارد المقترضة. وندعو إلى المحافظة على قدرات الصندوق الإقراضية الراهنة على أقل تقدير. ونتطلع إلى استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص، بما في ذلك وضع صيغة جديدة للحصص، بحلول موعد اجتماعات الربيع لعام 2019 على ألا يتجاوز ذلك موعد انعقاد الاجتماعات السنوية لعام 2019. وندعو إلى اعتماد صيغة معدلة للحصص تؤكد زيادة وزن إجمالي الناتج المحلي المقيس بتعادل القوى الشرائية ضمن مزيج إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى تحويل نسبة أخرى من أنصبة حصص

---

(1) – تأخّر تصديق الكونغرس الأمريكي على حزمة الإصلاحات المتفق عليه في 2010 قرابة 6 سنوات، وقد رحبت مديرة الصندوق بهذه الموافقة بعد الانتظار الطويل في بيانها الصحفي رقم 15/573 بتاريخ 18 ديسمبر 2015 معتبرة ذلك خطوة تستحق الترحيب. يمكن الاطلاع على البيان الصحفي في الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي www.imf.org

(2) – لمزيد من التفاصيل حول هذه الخطوة وأهدافها وآفاقها، أدخل على الرابط:

/https://arabic.sputniknews.com/news/201507221015046605

وفيما يخص قوّة الدول الناشئة المعروفة باسم مجموعة BRIC قبل انضمام إفريقيا الجنوبية، يمكن الاستزادة بالاطلاع على الكتابين المهمين الآتيين:

- Julien Vercueil, (2010) : **Les pays émergents, Brésil – Russie – Inde – Chine**, Op-cit.
- Pascal Rigaud, (2010) : **Les BRIC, Brésil – Russie –Inde –Chine, Puissances émergentes**. Op-cit.

الاقتصاديات المتقدمة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، بما يعكس تزايد وزنها في الاقتصاد العالمي، مع حماية حصص أفقر البلدان. ولا ينبغي أن تأتي إعادة مواءمة الحصص على حساب بلدان أخرى ضمن مجموعة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ونؤكد مجددا دعوتنا القائمة منذ مدة طويلة لتخصيص مقعد ثالث لإفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي للصندوق لتعزيز صوت ومستوى تمثيل تلك المنطقة، شريطة ألا يأتي ذلك على حساب مقاعد بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى»[1].

ثانيا – صيغة كوبر Cooper:

في فترة 1999 – 2000 تم تشكيل لجنة خاصة ترأسها البروفيسور كوبر من جامعة هارفارد الأمريكية، وأوكلت إليها مهمة دراسة إشكالية نظام الحصص في الصندوق واقتراح إصلاحات لا تتطلب تعديلات على مستوى الاتفاقية التأسيسية، وبالنظر إلى المدة المحدودة الممنوحة لهذه اللجنة والشرط المفروض، فإن اللجنة لم تتمكّن من اختبار أثر زيادة الأصوات القاعدية (الأساسية) لأن مثل هذه الزيادة تتطلب تغييرا في الاتفاقية التأسيسية للصندوق، لذلك جاء مقترح هذه اللجنة بخصوص الصيغة التي تحسب من خلالها حصص الدول الأعضاء، بأن تتكوّن هذه الصيغة –البسيطة– من متغيرين فقط، ويكون وزن المتغيــر الأول ضعف وزن المتغير الثاني[2].

هذان المتغيران هما على الترتيب، **الأول** هو الناتج المحلي الخام محولا إلى أسعار صرف السوق، وهو بهذا الاعتبار يرجّح بقوّة جانب الدول المتقدّمة، و**الثاني** هو تغيّر الإيرادات الجارية، وهو متغيّر يعكس مدى حاجة الدولة العضو إلى أموال صندوق النقد الدولي، بهذا، يكون المتغيّر الثاني مرجّحا لجانب الدول النامية، لكن وبالنظر لأوزان هذين المتغيرين فإن هذه الصيغة ستميل نتائجها لصالح الدول المتقدمة، وهو ما تم إثباته من خلال المحاكاة الحسابية التي قام بها الاقتصاديان: David P. RAPKAIN et Jonathan R. STRAND[3]، أين قسما الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى مجموعات مع التركيز على الدول المركزية بعينها، وهي كمايلي: 1- الولايات المتحدة الأمريكية، 2- اليابان، 3- ألمانيا، 4- فرنسا، 5- المملكة المتحدة، 6- الاتحاد الأوروبي (15 دولة)، 7- منطقة اليورو (12 دولة)، 8 – مجموعة الدول مرتفعة الدخل

---

(1) – ومن الجدير بالذكر أن هذا الاجتماع حضرته مدير عام صندوق النقد الدولي السيدة كريستين لاغارد، والمدير التنفيذي للبنك العالمي كضيفي شرف، وحضر ممثلو أمانة مجموعة الأربعة والعشرين في الصندوق والبنك الدوليين، بالإضافة إلى ممثلين عن القارات الثلاثة في هذه المجموعة (إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) ومجموعة من المراقبين عن الكيانات الاقتصادية الإقليمية والدولية (عن الجزائر حضر السيد عبد الرحمان راوية)، أنظر الرابط الآتي: http://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/10/12/cm101217-intergovernmental-group-of-twenty-four-on-international-monetary-affairs-and-development

(2) – لقد نالت الدراسة (التقرير) التي خلص إليها البروفيسور Cooper بخصوص الصيغة المقترحة لحساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيزا واسعا من النقاش والنقد، راجع في ذلك:
- Ariel Buira, A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas, University of Oxford, Department of economics, Number 74, July 2001.

(3) – David P. RAPKAIN et Jonathan R. STRAND, (2006): reforming the IMF weighted voting system, journal compilation, Blackwell Publishing Ltd, P 52.

(عددها 27)، 9- مجموعة دول أوبيك (11 دولة)، 10- مجموعة الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (31 دولة)، 11- مجموعة الدول ذات الدخل أدنى من المتوسط (49 دولة)، 12- مجموعة الدول ضعيفة الدخل (61 دولة)، وكانت النتائج كما بينها الجدول اللاحق.

الجدول رقم (5-5): ملخص نتائج صيغة Cooper على حصص أبرز المجموعات في الصندوق

الدولة / المجموعة	الحصة الحالية	الحصة المحسوبة	حصة Cooper
الولايات المتحدة الأمريكية	17.52	17.25	22.47
اليابان	6.28	10.20	13.20
ألمانيا	6.14	9.01	7.97
فرنسا	5.07	5.58	5.09
المملكة المتحدة	5.07	4.99	3.91
الاتحاد الأوروبى (15 دولة)	30.35	37.12	29.49
منطقة اليورو (12 دولة)	23.38	29.86	24.13
مجموعة الدول مرتفعة الدخل (عددها 27)	62.54	73.96	72.18
مجموعة دول أوبيك (11 دولة)	9.81	5.60	7.49
مجموعة الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (31 دولة)	9.16	8.96	8.74
مجموعة الدول ذات الدخل أدني من المتوسط (49 دولة)	10.89	8.16	7.76
مجموعة الدول ضعيفة الدخل (61 دولة)	7.10	2.92	3.39

Source : David P. RAPKAIN et Jonathan R. STRAND,(2006): **reforming the IMF weighted voting system**, journal compilation, Blackwell Publishing Ltd, 2006. P 52

- كل البيانات التي اعتمدها المؤلفان في الحساب مستقاة من صندوق النقد الدولي (2000).

تكشف نتائج **الجدول رقم (5-5)** عن نتائج تطبيق الصيغة التي اقترحتها لجنة كوبر لحساب حصص الدول الأعضاء، وهي بشكل عام تميل لصالح الدول المتقدمة بفضل معامل الناتج المحلي الخام (المتغير الأول في الصيغة)، إذ أن الدول مرتفعة الدخل على سبيل المثال ارتفعت حصتها من 62.54 % إلى 72.18 % وهي زيادة معتبرة لصالح هذه الدول، بينما تراجعت حصص الدول الأعضاء التي تشكّلها الدول النامية بداية من مجموعة دول الأوبيك إلى مجموعة الدول ضعيفة الدخل بحوالي 9 %. لذلك فقد كانت هذه الصيغة – كما سبق – محل جدول واسع داخل الصندوق[1]، لذا فقد برزت عدة صيـــــغ مقترحة أخرى نورد أبرزهـــا في الفقرات اللاحقة [2].

ثالثا – صيغة Vijay kelkar:

خلافا للصيغة السابقة، قدّم الاقتصادي الهندي فيجاي كلكار صيغة مقترحه لحساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، مكوّنة من ثلاثة متغيرات، **الأول** هو الناتج المحلي الخام محسوب بأسعار

(1) – لهذا السبب لم يتم اعتماد هذه الصيغة على مستوى صندوق النقد الدولي، وقد أشار إلى ذلك الاقتصادي Van Houtven في تقريره عن حوكمة الصندوق في 2002.

(2) – من الطبيعي أن تختلف نتائج تطبيق هذه الصيغة باختلاف قاعدة البيانات التي تم الاعتماد عليها، لكنها تتفق عموما في التحليل.

القوة الشرائية وأعطاه وزنا بنسبة 75 %، أما **المتغير الثاني** فهو نسبة ثابتة، 12.5 % من الأصوات القاعدية، وفي الأخير يأتي **المتغير الثالث** وهو عدد السكان بنسبة 12.5 % [1]. وعليه ستكون الصيغة كما يلي:

CQS = 0.75*PIB + 0.125*VB + 0.125*POP

وعلى غرار صيغة Cooper، قام الاقتصاديان David P. RAPKAIN et Jonathan R. STRAND باختبار هذه الصيغة وكانت النتائج كما يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (5-6): ملخص نتائج صيغة Kelkar على حصص أبرز المجموعات في الصندوق

الدولة / المجموعة	الحصة الحالية	الحصة المحسوبة	حصة Kelkar
الولايات المتحدة الأمريكية	17.52	17.25	13.69
اليابان	6.28	10.20	5.01
ألمانيا	6.14	9.01	4.81
فرنسا	5.07	5.58	3.96
المملكة المتحدة	5.07	4.99	3.96
الاتحاد الأوروبي (15 دولة)	30.35	37.12	24.40
منطقة اليورو (12 دولة)	23.38	29.86	18.86
مجموعة الدول مرتفعة الدخل (عددها 27)	62.54	73.96	50.18
مجموعة دول أوبيك (11 دولة)	9.81	5.60	9.09
مجموعة الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط (31 دولة)	9.16	8.96	10.07
مجموعة الدول ذات الدخل أدنى من المتوسط (49 دولة)	10.89	8.16	16.24
مجموعة الدول ضعيفة الدخل (61 دولة)	7.10	2.92	13.79

Source :David P. RAPKAIN et Jonathan R. STRAND, (2006): **reforming the IMF weighted voting system**, journal compilation, Blackwell Publishing Ltd, P 52.

من الواضح أن هذه الصيغة وعلى عكس سابقتها، كانت نتائج اختبارها لصالح الدول النامية بشكل عام، فالمجموعات التي تتضمن أكثر الدول النامية كانت نتائج صيغة Kelkar ايجابية وفي صالحها، فباستثناء مجموعة الأوبيك التي انخفضت حصتها بـ 0.72%، فإن كل المجموعات الأخرى تحسّنت حصصها في ضوء هذا الاختبار.

وعلى الرغم من بساطة هذه الصيغة إلاّ أنها غير مبررة اقتصاديا من حيث اختيار المتغيرات، ويمكن القول أن هذه الأخير تم اختيارها لتحقيق أهداف محددة، يأتي على رأسها تحسين وضعية الدول النامية داخل صندوق النقد الدولي، وذلك بعيدا عن المبررات المالية والاقتصادية، لهذا تم إدراج التعداد السكاني ضمن هذه الصيغة، وستحظى وبهذا يكون أثر صيغة Kelkar معاكس لأثر صيغة Cooper.

---

[1] – دراسة هذا الاقتصادي الهندي (ومعه كل من Vikash Yadav و Parveen Chaudhry من جامعة بانسيلفانيا) موسومة بـ:, Reforming the governance of the International Monetary Fund, وهي منشورة على الرابط : http://www.iim.uni-flensburg.de/vwl/upload/lehre/sose_07/ba/int_oek_current/Reforming_the_Governance_of_the_IMF.pdf

رابعا – صيغة Ralph C. Bryant:

اقترح هذا الاقتصادي إعادة صياغة المعادلة التي يتم وفقها حساب حصص الدول الأعضاء بطريقة مختلفة، فيجب حسبه أولا رفع حصة الأصوات القاعدية في إجمالي الأصوات لتصل على الأقل للمستوى الذي كانت عليــه عند إنشاء الصندوق وهي تتـــــراوح بين 10% و 11% ولتكن هذه النسبة α.

الخطوة الثانية هي صياغة المتغيرات ومعاملاتها التي تحسب نسبة الأصوات المتبقية وهي $\alpha - 100$، حيث اقترح خمسة متغيرات وهي الناتج المحلي الخام مقوّم بأسعار السوق، والناتج المحلي الخام مقوم بالقوة الشرائية والتجارة الخارجية، والاحتياطي وعدد السكان.

والملفت في مقترح هذا الاقتصادي أن حصة الدولة العضو لا تكون بناء على متغيرات مطلقة كما هو معمول به حاليا، وإنما تكون حصة ضمن إجمالي حصص الدول الأعضاء، ويكون ذلك كما يلي[1]:

$$Q\,Shr_i = w\mathbf{y}\,(\mathbf{GDP}Shr_i) + W\mathbf{ppp_i}\,(\mathbf{PPPGD}PShr_i) + w\mathbf{T_i}\,(\mathbf{XBT}Shr_i) + w\mathbf{R_i}\,(\mathbf{Res}Shr_i) + w\mathbf{pop_i}\,(\mathbf{POP}shr_i)$$

بحيث:

$$\sum GDPShri \equiv \sum PPPGDPShri \equiv \sum XBTShri \equiv \sum RESShri \equiv \sum POPShri \equiv 1$$

وأيضا:

$$WY_i + WYPPP_i + WT_i + WR_i + WPOP_i \equiv 1$$

وهو ما يجعل:

$$\sum QShri \equiv 1$$

ويجب الإشارة هنا إلى أن مجموع الأوزان النسبية للمعاملات تكون مساوية للواحد، ونفس الشيء بالنسبة لمجموع نسب المتغيرات، وبالتالي تكون حصة الدولة العضو تحسب بهذه البساطة:

$$Quota_i = QShr_i\ (quota\ global)$$

وقد قدّم مقترح هذه الصيغة مثالا لنتائج هذه الصيغة بعد أن أعطى أوزانا للمتغيرات كما يلي:

$$Wyi = 35\%,\ Wypppi = 15\%,\ WTi = 25\%,\ WRi = 10\%,\ Wpopi = 15\%$$

وقد اعتبر هنا أن نسبة الأصوات القاعدية تمثل 10 % من إجمالي القوة التصويتية، وعلى هذا الأساس ستكون الصيغة الرياضية المقترحة كما يلي:

$$\boxed{CQS = 0.5*Y + 0.25*O + 0.1*R + 0.15*POP}$$

وبالرغم شفافية هذه الصيغة إلا أنها كانت سياسيا محل معارضة من قبل الدول الصناعية أو مرتفعة الدخل خصوصا، ذلك أن تطبيقها –حسب تجربة محاكاة– وفي ظل تقسيم الدول الأعضاء إلى ثلاثة مجموعات (مجموعة الدول منخفضة الدخل، ومجموعة الدول متوسطة الدخل، ومجموعة الدول مرتفعة الدخل) سينتج عنه

---

[1] – للاستزادة أنظر:

- Ralph C. Bryant, (2010): **Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status**, Brookings Institution, (March-April).

ارتفاع حصة الدول ذات الدخل الضعيف والدول النامية من 7.2% و 26.6% إلى 11.4% و 30% على الترتيب، بينما تتراجع حصة الدول مرتفعة الدخل إلى 58.5% بعد أن كانت 66.2%، وسيكون الأثر نفسه في حالة تقسيم الدول الأعضاء إلى مجموعتين فقط (مجموعة الدول النامية ومجموعة الدول الصناعية المتقدمة)، إذ ستتغيّر حصتا المجموعتين من 40.7% و 59.3% على التوالي إلى 46.4% و 53.6% على الترتيب(1).

على ضوء مختلف عناصر هذا المبحث، يمكن القول أن نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، وما يترتب عنه من توزيع للقوة التصويتية، أنه بقدر ما يشكّل -حقيقة- مدخلا رئيسا لباقي مجالات الإصلاح، فإنّه يعكس صورة واضحة لتناقض المصالح، ولصراع القوى الاقتصادية الكبرى على التحكم في صناعة القرار على مستوى الصندوق، لهذا، فإن الباحث يرى أن الوصول إلى صيغة عادلة لنظام الحصص والتصويت لا يزال أمامها كثير من السجال، ومن تجاذب المصالح، وسيحاول من خلال المبحث الموالي تقديم خلاصة رؤيته الخاصة حول هذه الجزئية.

---

(1) - GONTAS Madjid, (2010) : **La réforme de la gouvernance du FMI : La question de représentation et des quotes-parts**, Université de Bourgogne, France, pp 36-37.

المبحث الثالث

مقترح بشأن إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي

سلّط المبحثان السابقان الضوء على قضية نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي، من حيث التطوّر والإصلاحات المدرجة ومناقشتها، باعتبارها المدخل الرئيس لباقي الإصلاحات من جهة، ولكونها من أبرز نقاط السجال الدائر بشأنه العمل في الصندوق من جهة أخرى.

وفي السياق ذاته، يأتي هذا المبحث استكمالا لموضوع إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي، بحيث يحاول الباحث تقديم ملخص يتضمن وجهة نظره في هذه الجزئية، وما يتصل بها –بشكل مباشر– من إصلاحات في مجالات أخرى.

المطلب الأول: قراءة استشرافية لتطوّر بعض المتغيّرات الاقتصادية الكليّة الهامة

لعله من المهم قبل طرح مقترحات بشأن نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي أن يتم رصد أبرز اتجاهات تطوّر المتغيرات الاقتصادية التي تعتمدها الصيغة الحالية لحساب حصص الدول الأعضاء، أو حتى تلك المقترحة، وذلك لضمان أكبر قدر ممكن من مصداقية المقترحات المتعلقة بهذه الصيغة وصلاحيتها لأطول فترة ممكنة.

وسيتم الاعتماد في هذا الجزء على دراسة استشرافية (أنظر الهامش) مفصّلة تتعلّق بتفاصيل الصيغة البديلة التي أوصى المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر 2006 بالبحث والاتفاق عليها بغرض اعتمادها في ربيع 2008، وقد أنجز هذه الدراسة مجموعة من الاقتصاديين العاملين في هذا المجال البحثي، معتمدين في ذلك على دراسات متخصصة لاستشراف مساهمة دول ومناطق في الناتج العالمي (Poncet 2006)، ونموذج التوازن العام المحسوب (MIRAGE) لمحاكاة نتائج تطبيق عدد من الصيغ المقترحة لنظام الحصص في آفاق 2020 و2030، وتجدر الإشارة في هذا الموضع إلى أن هذه الحسابات ينبغي أن تؤخذ بحذر بسبب الفرضيات التي اعتمدتها هذه الدراسة الاستشرافية، إذ أن فارقا في النمو بين دولتين بمقدار 2% يؤدّي إلى خلق فجوة في الدخل بينهما بمقدار 22% في غضون 10 سنوات (2020)، وإلى 49% في حدود 2030.

أولا – اتجاهات تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الهامة (آفاق 2030):

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية التي تهتم بها التقارير العالمية التي تصدر عن البنك وصندوق النقد الدوليين، وغيرهما من المؤسسات الناشطة في هذا المجال، بحيث تتحدّد من خلال هذه المتغيّرات معالم الرؤية الاستشرافية للقوى الاقتصادية التي تشكّل الاقتصاد العالمي مستقبلا، وسنحاول من خلال هذه الفقرة تسليط الضوء على ثلاثة متغيّرات، وهي: الحصة من الناتج العالمي، من الصادرات العالمية و من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

1- اتجاه تطوّر حصّة خمس كيانات اقتصادية هامة على مستوى الناتج العالمي: كما تبيّن سابقا، يعتبر الناتج المحلي الخام أهم متغير اقتصادي مستخدم في كل الصيغ التي تم اعتمادها في حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي منذ نشأته، لذلك فإن أي مقترح لصيغة جديدة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار اتجاه تطوّر هذا المتغيّر الاقتصادي.

وفي هذا السياق، استشرفت دراسة خاصة بهذا المجال البحثي(1) اتجاهات تطوّر الناتج المحلي لمجموعة من الدول والمناطق الاقتصادية الكبرى، حيث تم الاعتماد على سيناريوهات طويلة الأجل للنمو الاقتصادي العالمي الذي تم تطويره في Poncet (2006)، وتستند هذه السيناريوهات على نموذج نمو Solow، أين ينبع النمو من ثلاثة مصادر دافعة: القوى العاملة، تراكم رأس المال وإجمالي الإنتاجية للعامل. والشكل الموالي يعرض هذه الاتجاهات.

الشكل رقم (5-6): الحصّة من الناتج العالمي لخمس مناطق ودول خلال الفترة 2001 - 2030

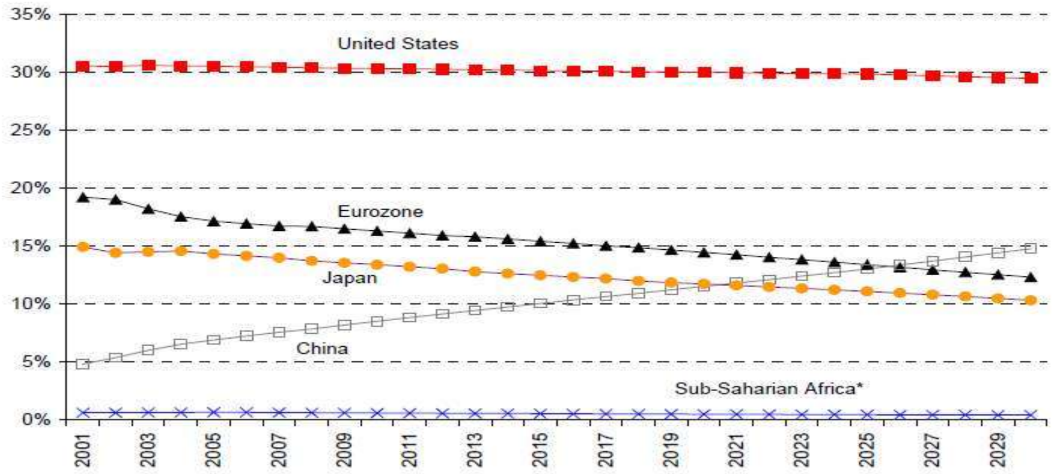

Source : Agnès Bénassy-Quéré, Sophie Béreau, Yvan Decreux, Christophe Gouel et Sandra Poncet, (2007) : **IMF Quotas at Year 2030**, Centre des Etudes Perspectives et d'Informations Internationales (CEPII), N° 2007-12, July. P 19.

وبشكل عام فإن **الشكل رقم (5-6)** يعرض أمرين أساسيين، الأول يتعلق بالثبات النسبي للناتج المحلي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب افريقيا)، حيث تشير هذه الدراسة إلى بقاء حصة هذين الدولتين (حتى عام 2030) في حدود 30 و0.5 بالمئة على الترتيب، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية ورغم كل الهزات الاقتصادية لا تزال وستستمر في امتلاك حوالي ثلث الناتج العالمي، أما الأمر الثاني فإنه يتعلق بعدم استقرار حصة كل من منطقة اليورو واليابان والصين، حيث يظهر بوضوح اتجاه حصة كل من منطقة اليورو واليابان من الناتج العالمي نحو التدهور، إذ تقلّصت حصتهما بحوالي 6.9 و4.6 بالمئة على الترتيب في عام 2030 بعد أن كانت 20 و15 بالمئة لكل منهما. وعلى خلاف هذه الحال،

---

(1) - Agnès Bénassy-Quéré, Sophie Béreau, Yvan Decreux, Christophe Gouel et Sandra Poncet, (2007) : **IMF Quotas at Year 2030**, Centre des Etudes Perspectives et d'Informations Internationales (CEPII), N° 2007-12, July.

فإن حصة الصين تعرف تزايدا متواصلا منذ 2001 وسيستمر إلى حدود عام 2030، لتبلغ نحو 15 بالمئة في آفاق 2030[1].

والملاحظ أن حصة الدول المتقدمة (قليلة العدد) حسب هذا الاستشراف ستظل صاحبة الحصة الأكبر من الناتج العالمي الإجمالي لبعض العقود، وهو ما سيمكّن لها حتما في حصص كل من البنك وصندوق النقد الدوليين.

2- اتجاه تطوّر حصّة خمس كيانات اقتصادية هامة في التجارة العالمية: يتوافق اتجاه حصّة الاستثمار الأجنبي المباشر لخمس كيانات اقتصادية مهمة مع حصّتها في الصادرات العالمية بشكل يكاد يكون متطابقا، ويقدّم الشكل الموالي ملخصا لاتجاه تطور هاذين المتغيّرين.

الشكل رقم (5-7): الحصة من التجارة العالمية لخمس مناطق ودول خلال الفترة 2001-2030

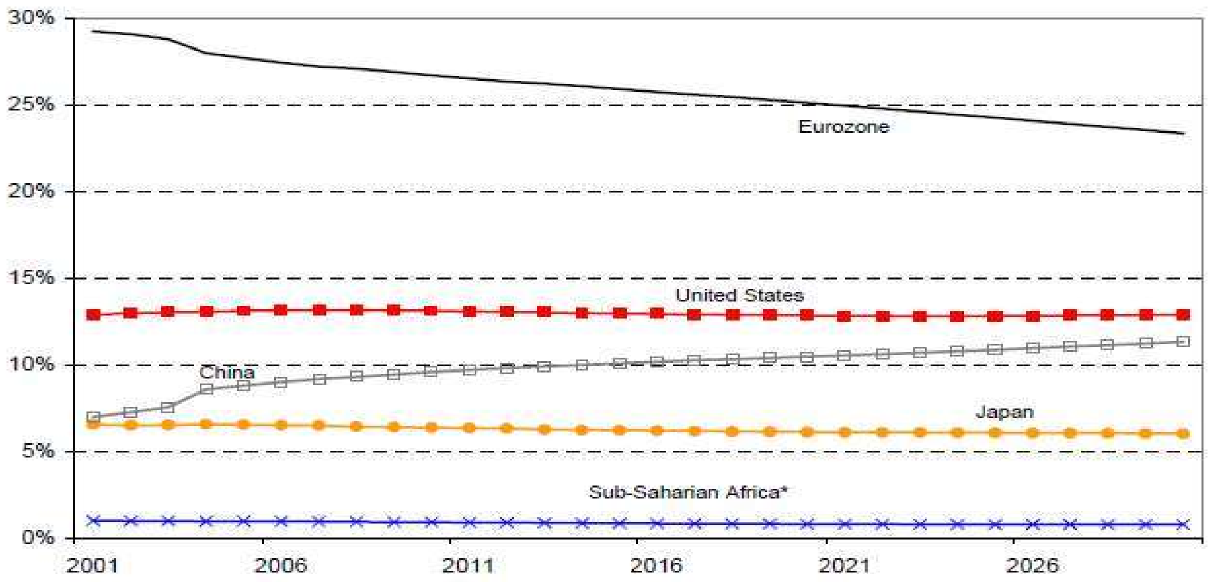

Source : Agnès Bénassy-Quéré, Sophie Béreau, Yvan Decreux, Christophe Gouel et Sandra Poncet, (2007) : **IMF Quotas at Year 2030**, Centre des Etudes Perspectives et d'Informations Internationales (CEPII), N° 2007-12, July. P 21.

توضّح نتائج هذه الدراسة الاستشرافية استمرار هيمنة منطقة اليورو بشكل خاص على الصادرات العالمية، مع تسجيل تدهور في هذه الحصة بنحو 6 نقاط مئوية، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه التقديرات تأخذ بعين الاعتبار المبادلات البينية بين دول هذا الفضاء الاقتصادي، وهي تشكّل 44% من إجمالي صادرات هذه المنطقة في 2001، وتقدّر بـ 38% في 2030، بينما تتميّز حصّة الولايات المتحدة الأمريكية بنوع من الاستقرار على طول فترة الدراسة، والأمر ذاته تقريبا ينطبق على حصة افريقيا جنوب الصحراء (حصول انخفاض طفيف:

[1] - فيما يخص الصين، تمت الإشارة سابقا إلى أن الصين أوفت بالتوقعات وحققت تطورا كبيرا في حصتها من الناتج العالمي، لاسيما عند الأخذ بعين الاعتبار للأسعار الجارية، إذ بينما يكون الناتج المحلي لمنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية متقاربا عند حسابه بالأسعار الجارية (الاسمي) و عند حسابه بالأسعار الثابتة (الحقيقي)، فإن هذا الناتج يتضاعف بالنسبة للصين، أين تشير التوقعات إلى قيمة 495 بالأسعار الثابتة مقابل 802 بالأسعار الجارية، وهو ما يفسّر تعامل الصيغة الحالية لنظام الحصص مع الناتج المحلي الاسمي والحقيقي.

من 1% إلى 0.8% بين 2001 و2003)، ومن الجدير بالذكر أنه في حالة تحييد الصادرات داخل منطقة اليورو فإن حصة هذا الفضاء الأوروبي تنخفض لتصبح مقاربة لحصة الولايات المتحدة الأمريكية (15% في 2001)، أما في حدود آفاق هذه الدراسة فإن حصة منطقة اليورو ستتراجع إلى حوالي 10% في مقابل 14% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن ملامح هذه الدراسة الاستشرافية تؤكّد استمرار القوى الاقتصادية الحالية (التقليدية) على الاقتصاد العالمي من حيث حصّتها في المتغيّرات الرئيسية للاقتصاد العالمي، كالناتج العالمي وتدفق الاستثمار والمبادلات التجارية وغيرها، ناهيك عن تحكّمها في الاقتصاد الرقمي بشكل مطلق، مع تسجيل تحسّن طفيف بشأن بعض الاقتصاديات النامية وعلى رأسها الصين بصفة خاصة ومجموعة بريكس بصفة عامة.

ثانيا – استشراف مستقبل متغيرات الصيغة المعتمدة حاليا لحساب الحصص:

في ظل التحليل السابق، سيكون من الضروري أيضا معرفة مستقبل مكانة الدول الأعضاء بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية في الصيغة الرياضية المعتمدة حاليا لحساب الحصص في صندوق النقد الدولي، وهو ما سيسمح لنا بمعرفة مدى الحاجة إلى وجود صيغة بديلة تعيد التوازن بين الدول التي تمثل الطرف الدائن والطرف المدين، بحيث تراعي مصالح الطرفين.

وقد أجرى الفريق المؤلّف للدراسة السابقة حسابات خاصة بهذا الغرض أفضت بعمومها إلى نتائج تشير إلى تراجع في حصة بعض الكيانات الاقتصادية، واستقرارها بالنسبة لبعضها الآخر، مع تسجيل اتجاه موجب بالنسبة للصين، لكنها تشير كذلك إلى محافظة الدول المتقدمة على أسبقيتها من حيث حصّتها من المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في حساب الحصص. والجدول الموالي يعطي تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع.

الجدول رقم (5–7): التطور المتوقّع في حصص 49 دولة ومنطقة في بعض المتغيرات المدرجة في صيغة الحصص خلال الفترة (2001– 2030)

	Current GDP			Current account openness			Current and fi. Openness			Volatility			Reserves		
	2001	2020	2030	2001	2020	2030	2001	2020	2030	2001	2020	2030	2001	2020	2030
Total Euro zone	19,3%	14,5%	12,4%	30,5%	26,3%	24,4%	33,7%	29,2%	27,4%	19,2%	16,0%	14,7%	25,3%	20,7%	18,9%
SSA	0,6%	0,5%	0,4%	1,0%	0,9%	0,9%	0,9%	0,8%	0,8%	0,3%	0,3%	0,3%	1,5%	1,5%	1,5%
Argentina	0,8%	0,6%	0,5%	0,5%	0,4%	0,4%	0,5%	0,5%	0,5%	0,8%	0,8%	0,8%	0,6%	0,6%	0,5%
Australia	1,2%	1,3%	1,2%	1,1%	1,1%	1,2%	1,0%	1,1%	1,1%	0,5%	0,5%	0,5%	1,4%	1,5%	1,5%
Austria	0,6%	0,5%	0,4%	1,3%	1,1%	0,9%	1,2%	1,1%	1,0%	0,7%	0,6%	0,5%	1,5%	1,2%	1,1%
Belgium and Luxembourg	0,8%	0,6%	0,5%	3,2%	2,8%	2,6%	3,3%	2,8%	2,6%	1,6%	1,3%	1,2%	1,5%	1,2%	1,1%
Brazil	1,9%	1,1%	0,8%	1,0%	1,0%	0,9%	1,0%	0,9%	0,9%	1,5%	1,3%	1,2%	1,5%	1,2%	1,1%
Bulgaria	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,1%
Canada	2,3%	2,1%	2,0%	3,5%	3,4%	3,3%	3,1%	3,1%	3,0%	1,0%	0,9%	0,9%	2,3%	2,2%	2,2%
China	4,8%	11,5%	14,8%	5,1%	7,8%	8,5%	4,4%	6,6%	7,4%	2,7%	3,9%	4,2%	6,8%	10,2%	11,3%
Cyprus	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%
Czech Republic	0,2%	0,2%	0,1%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,4%	0,3%	0,3%	0,3%	0,9%	0,8%	0,7%
Denmark	0,5%	0,4%	0,3%	0,9%	0,8%	0,7%	1,1%	0,9%	0,9%	0,9%	0,8%	0,7%	1,2%	1,0%	0,9%
Estonia	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%
Finland	0,4%	0,3%	0,3%	0,7%	0,6%	0,6%	0,7%	0,7%	0,6%	0,3%	0,3%	0,3%	0,8%	0,7%	0,7%
France	4,2%	3,1%	2,6%	5,2%	4,4%	4,1%	5,6%	4,8%	4,5%	3,8%	3,1%	2,9%	3,7%	2,9%	2,7%
Germany	5,9%	4,4%	3,7%	8,5%	7,1%	6,5%	9,6%	7,9%	7,2%	4,3%	3,4%	3,0%	6,4%	5,2%	4,6%
Greece	0,4%	0,4%	0,3%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,4%	0,4%	0,9%	0,8%	0,8%
Hungary	0,2%	0,1%	0,1%	0,5%	0,4%	0,4%	0,4%	0,4%	0,4%	0,3%	0,2%	0,2%	0,7%	0,6%	0,6%
India	1,5%	2,6%	3,3%	0,9%	1,2%	1,3%	0,8%	1,0%	1,1%	0,5%	0,6%	0,7%	1,3%	1,6%	1,8%
Indonesia	0,5%	0,8%	1,0%	0,8%	1,0%	1,1%	0,7%	0,8%	0,9%	0,4%	0,4%	0,5%	0,9%	1,2%	1,4%
Ireland	0,3%	0,4%	0,4%	1,4%	1,5%	1,5%	2,0%	2,1%	2,2%	0,9%	0,9%	0,9%	0,7%	0,7%	0,7%
Italy	3,4%	2,3%	1,8%	4,1%	3,4%	3,0%	3,7%	3,1%	2,8%	2,3%	1,9%	1,6%	3,5%	2,7%	2,4%
Japan	14,9%	11,7%	10,3%	6,1%	5,7%	5,6%	5,7%	5,3%	5,1%	5,2%	4,6%	4,4%	8,5%	7,7%	7,4%
Korea	1,7%	3,0%	3,8%	2,2%	3,0%	3,4%	1,9%	2,5%	2,9%	1,2%	1,6%	1,7%	3,3%	4,4%	5,0%
Latvia	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%
Lithuania	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%
Malta	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,0%	0,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,0%	0,1%	0,1%	0,1%
Mexico	1,8%	1,3%	1,0%	2,1%	2,2%	2,2%	1,8%	2,1%	2,1%	0,7%	0,8%	0,8%	2,9%	2,5%	2,3%
Netherlands	1,2%	0,9%	0,8%	2,4%	2,2%	2,2%	4,0%	3,6%	3,6%	2,1%	1,9%	1,8%	1,5%	1,2%	1,2%
New Zealand	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,3%	0,3%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,3%	0,4%	0,4%
Norway	0,5%	0,5%	0,5%	0,8%	0,8%	0,8%	0,8%	0,8%	0,8%	0,5%	0,5%	0,5%	1,0%	1,0%	0,9%
Poland	0,5%	0,5%	0,5%	0,7%	0,6%	0,6%	0,6%	0,6%	0,5%	0,5%	0,4%	0,4%	1,1%	1,0%	1,0%
Portugal	0,3%	0,2%	0,2%	0,6%	0,5%	0,4%	0,6%	0,5%	0,5%	0,2%	0,2%	0,2%	0,9%	0,7%	0,7%
ROW	7,0%	8,1%	8,8%	9,2%	10,1%	10,7%	9,2%	10,3%	10,9%	43,4%	46,4%	48,0%	12,4%	14,1%	14,8%
Romania	0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,1%	0,1%	0,1%	0,3%	0,3%	0,3%
Russia	0,9%	1,4%	1,4%	1,2%	1,5%	1,5%	1,0%	1,3%	1,3%	1,1%	1,3%	1,3%	1,5%	1,9%	1,9%
Saudi Arabia	0,6%	0,6%	0,6%	1,0%	1,0%	1,0%	0,8%	0,8%	0,8%	0,6%	0,6%	0,6%	1,3%	1,3%	1,2%
Singapore	0,3%	0,4%	0,4%	1,5%	1,9%	1,9%	1,4%	1,7%	1,7%	1,0%	1,1%	1,1%	2,6%	3,0%	3,0%
Slovakia	0,1%	0,1%	0,1%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,2%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,3%	0,3%	0,3%
Slovenia	0,1%	0,0%	0,0%	0,2%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,2%	0,2%	0,2%
South Africa	0,4%	0,3%	0,2%	0,5%	0,5%	0,5%	0,5%	0,7%	0,6%	0,3%	0,4%	0,4%	0,4%	0,4%	0,3%
Spain	1,8%	1,5%	1,3%	2,4%	2,1%	2,0%	2,3%	2,0%	1,9%	2,4%	2,0%	1,8%	3,7%	3,1%	2,8%
Sweden	0,7%	0,7%	0,6%	1,3%	1,2%	1,1%	1,2%	1,1%	1,1%	0,8%	0,7%	0,7%	1,3%	1,2%	1,1%
Switzerland	0,8%	0,5%	0,4%	1,8%	1,5%	1,4%	1,8%	1,5%	1,3%	1,3%	1,0%	0,9%	2,0%	1,5%	1,3%
Thailand	0,4%	0,8%	1,0%	0,9%	1,4%	1,6%	0,8%	1,3%	1,5%	0,4%	0,5%	0,6%	1,3%	1,9%	2,2%
United Kingdom	4,6%	3,9%	3,5%	6,4%	5,8%	5,6%	6,8%	6,2%	6,1%	5,0%	4,4%	4,2%	3,4%	3,1%	3,0%
USA	30,5%	30,0%	29,5%	16,8%	16,9%	17,2%	16,7%	17,1%	17,5%	8,9%	8,8%	8,8%	10,8%	10,5%	10,6%
UE 27	26,4%	20,7%	17,9%	41,7%	36,5%	34,2%	45,0%	39,7%	37,5%	27,5%	23,3%	21,6%	35,3%	29,7%	27,3%

Source : Agnès Bénassy-Quéré, Sophie Béreau, Yvan Decreux, Christophe Gouel et Sandra Poncet, (2007) : **IMF Quotas at Year 2030**, Centre des Etudes Perspectives et d'Informations Internationales (CEPII), N° 2007-12, July. P 26.

يوضح **الجدول رقم (5-7)** حصة 49 كيانا اقتصاديا (بلدًا أو منطقة) في الإجمالي العالمي للعديد من المتغيرات المدرجة في الصيغة المعتمدة لحساب الحصص في صندوق النقد الدولي، بحيث تم اعتماد عام 2001 كسنة أساس، و 2020 و 2030 في ظل عدم التحرر السيناريو والاعتماد على تدفقات داخل وخارج منطقة اليورو. وقد بيّن الجدول -كما في الشكل ما قبل السابق- أن حصة منطقة اليورو من حيث الناتج المحلي الإجمالي تنخفض من 19.3 إلى 12.4٪ على مدى فترة 30 عاما في حين أن الولايات المتحدة تحافظ على حصتها حوالي 30٪ والصين تضاعف حصتها من 4.8 إلى 14.8٪. تطورات مماثلة (تآكل حصة منطقة اليورو، واستقرار ذلك من الولايات المتحدة وصعود ذلك من الصين)، وإن لم يكن بنفس القدر، والاتجاه نفسه ينطبق على التدفقات التجارية ، والانفتاح الحالي للحساب، الحالية والمالية الانفتاح والتقلب والاحتياطيات. هذه التطورات ضرورية لفهم التقلّص المتوقّع في حصص منطقة اليورو والزيادة السريعة في حصة الصين من هذه المتغيّرات.

إنه وبشكل عام، يتطور نصيب دولة معينة من المتغيرات المختلفة في نفس الوقت والاتجاه مع مرور الوقت. وتختلف حصص الدولة أو مجموعة الدول بشكل ملحوظ اعتمادا على المتغير محل النظر، فعلى سبيل المثال، نجد أن حصة منطقة اليورو هي أكبر من الانفتاح من الناتج المحلي الإجمالي والتقلبات، وأن الولايات المتحدة أعلى في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالانفتاح وخاصة التقلبات. أما بالنسبة للصين، فإن حصتها من الاحتياطيات عالية في عام 2001، ومع مرور الوقت، ترتفع بمعدل أبطأ من حصة الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا – حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بحسب سيناريوهات الصيغ المقترحة:

في آخر المبحث السابق، تمت الإشارة إلى ثلاثة مقترحاتِ صيغ لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي، وتعلّق الأمر بصيغة كل من Cooper و C. Brayant و Kelkar، وفي الحقيقة هناك مقترحات أخرى في هذا الباب، منها:

« Japanese »:	$Q = 0.5\ Y + 0.5\ C$
« Finnish »:	$Q = 0.5\ Y + 0.3\ C + 0.2\ V$
« GDP »:	$Q = 2/3\ Y + 1/3\ C$
« Variability »:	$Q = 0.5\ Y + 0.4\ C + 0.1\ V$
« Reserves »:	$Q = 0.5\ Y + 0.3\ C + 0.15\ V + 0.05\ R$
« CapReserves »:	$Q = 0.5\ Y + 0.3\ C + 0.15\ V + 0.05\ Rcapped$

ويمكن لهذه الصيغ أن تكون في أشكال رياضية مختلفة، كأن تأتي خطية من غير معامل ضغط، أو به، أو تكون أيضا غير خطية (أسّية)، وعلى سبيل المثال الصيغة اليابانية يمكن أن تأتي (بالنسبة للدولة i) بهذه الصيغ الثلاث:

	In levels	In shares
Multiplicative	$Q_i = Y_i^{0.5} C_i^{0.5}$	$q_i = y_i^{0.5} c_i^{0.5}$
Linear	$Q_i = 0.5\ Y_i + 0.5\ C_i$	$q_i = 0.5\ y_i + 0.5\ c_i$
Compressed linear	$Q_i = (0.5\ Y_i + 0.5\ C_i)^{\lambda}$	$q_i = k(0.5\ y_i + 0.5\ c_i)^{\lambda}$

وتبقى المفاضلة بين هذه الصيغ وأشكالها الرياضية المختلفة مرهونا بجودة ما تنتجه كل صيغة في إطار البحث عن أفضل تركيبة من الوظائف الثلاث المنشودة من الصيغة، وهي مساهمة الدولة العضو في الصندوق وقدرتها على الاستفادة من موارده وقوتها التصويتية، بالإضافة إلى دورها المحفّز في تنفيذ السياسات الاقتصادية الجيّدة.

وكخلاصة عامة لعملية المحاكاة المتصلة بهذه الصيغ، يمكن قول ما يلي:

- **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:** تستفيد كثيرا حصّتُها من الصيغة التي لا يرافقها معامل ضغط، ويعطى فيها الناتج المحلي الوزن الأكثر أهمية، لاسيما إذا تم إقصاء المتغيّر الخاص بالتقلبات والاحتياطي، وبالمقابل، تكون الحصة في أقل قيمها حينما يتم الاعتماد على الصيغة التي تأخذ بعين الاعتبار حجم السكان.
- **بالنسبة لمنطقة اليورو:** تستفيد حصّة المنطقة –ككتلة– من الصيغ الخطية (بعامل ضغط وبغيره)، لكنها تتأثر بشكل ملموس عند استبعاد التدفقات بين دول المنطقة، حيث تفقد نحو 4% في آفاق 2030، كما لا تخدمها أيضا الصيغة التي تعتمد حساب الناتج المحلي بمقياس تعادل القوة الشرائية، ولا تلك التي تلتفت إلى متغيّر حجم السكان، وعلى العموم، لا توجد صيغة تمنع مواجهة المنطقة لانخفاض قيمة حصّتها بنحو 6% في آفاق 2030.
- **بالنسبة لدولة الصين:** تكون الحصّة في قيمتها العظمى مع الصيغ التي تعطي وزنا أكبر للناتج المحلي بمقياس تعادل القوة الشرائية، وأيضا تلك التي تدمج التعداد السكاني كمتغيّر ضمن متغيّرات الصيغة.
- **بالنسبة لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء:** لا تستفيد كثيرا من الصيغ التي تركّز على الناتج المحلي (مقيسا بتعادل القوة الشرائية أو بأسعار السوق)، وتكون حصّتها أعظمية مع الصيغ التي تدرج التعداد السكاني ضمن متغيراتها.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن للباحث تصوّر مقترح خاص يتعلّق بكلٍّ من صيغة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي وما تنتجه من قوة تصويتية، وطريقة إصلاح المجلس التنفيذي الذي تصنع على مستواه قرارات الصندوق.

المطلب الثاني: مقترح صيغة لحساب الحصص والقوة التصويتية

عمليا، لا يمكن إنكار أهمية الخطوة التي أفرزت إصلاح الطريقة التي تم اعتمادها لعدة عقود في حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث تجاوزت الصيغة الجديدة العديد من عيوب الطريقة القديمة، التي تعتمد على خمس صيغ، وهي الطريقة التي طالتها –من مختلف الأطراف– الكثير من الانتقادات الحادة، ومع ذلك، تبقى الصيغة الجديدة المعتمدة حاليا تعاني هي الأخرى من مشاكل كما سبق تناولها في المبحث السابق.

كذلك، لا شك أن الوصول إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف في صندوق النقد الدولي في غاية الصعوبة، وذلك لتباين وجهات النظر الموجود بين الدول الأعضاء، لاسيما منها صاحبة الحصص الأولى، وسيحاول الباحث من خلال هذه العناصر عرض تصوّره حول حزمة من المسائل المرتبطة بإصلاح هذه الصيغة.

أولا – إعادة النظر في صيغة حساب حصة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي:

إن الإصلاح الذي مس طريقة حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لا يزال النقاش الداخلي بشأنه متواصلا، ومن المنتظر أن يُفرج عن صيغة أكثر عدالة في التعبير عن المكانة الاقتصادية الحقيقية لكل دولة عضو، وهو ما يؤكّد بأن الصيغة المعتمدة حاليا لم تكن سوى مرحلة انتقالية لإعادة التشكيل المرحلي لأوزان الأعضاء في الصندوق، وسننطلق في مقترحنا من الشكل الموالي.

الشكل رقم (5–8): حصص أبرز المجموعات قبل وبعد إصلاح 2010 (مليون و.ح.س.خ)

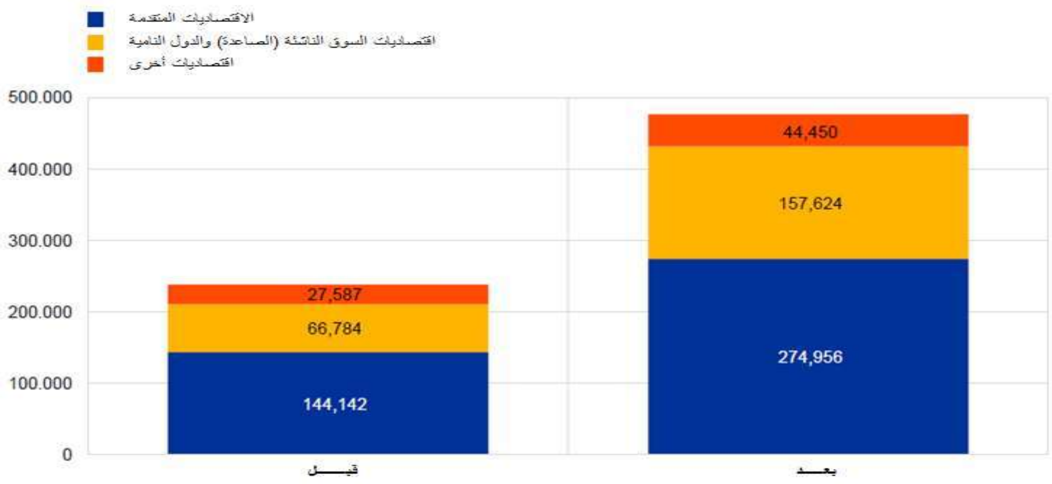

Source : BCE, (2016) : Rapport annuel, 107.

يبيّن **الشكل رقم (5–6)** أن الإصلاح الذي تم اعتماده سنة 2010 في حساب حصص الدول الأعضاء، قد فقدت في ظلّه الدول المتقدّمة القليلة 2.79% حصّتها الإجمالية (من 60.43% قبل الإصلاح إلى 57.64%

بعده)، وكذلك فقدت مجموعة الدول الأخرى 2.25% بانتقال حصتها من 11.57% إلى 9.32%، وبالتالي فإن إجمالي ما حقّقته مجموعة الدول الصاعدة والنامية عموما هو 5.04% فقط. وهو ما يعني أن الحصص لا تزال بعيدة عن إنصاف الاقتصاديات النامية عموما، والاقتصاديات الناشئة أو الصاعدة على وجه الخصوص.

لذلك، فإن صيغة حساب الحصص التي أقرّت في 2008 وصودق عليها في 2010، تحتاج فعلا إلى إعادة قراءة في متغيراتها وفي خلفيتها الاقتصادية أيضا، ويقترح الباحث في هذا السياق ما يلي:

1- معالجة تحيّز متغيرات الصيغة الجديدة: تعتبر المتغيرات المعتمدة حاليا مهمة من حيث البعد الاقتصادي، فهي تعكس إلى حد مقبول المكانة الاقتصادية للدولة ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي، وإن كانت هناك انتقادات على هذه الصيغة من جانب الأوزان المرافقة لمتغيراتها، وأيضا كونها ركّزت على المتغيّرات التي تخدم الدول المتقدّمة أكثر من الدول النامية، فأهملت حجم السكان، وهو متغيّر حاز جانبا من النقاشات في هذا الإطار، كما رأينا في آخر المبحث السابق.

الشكل رقم (5-9): الوزن النسبي الدولي في بعض المؤشرات لمجموعات اقتصادية (2008)

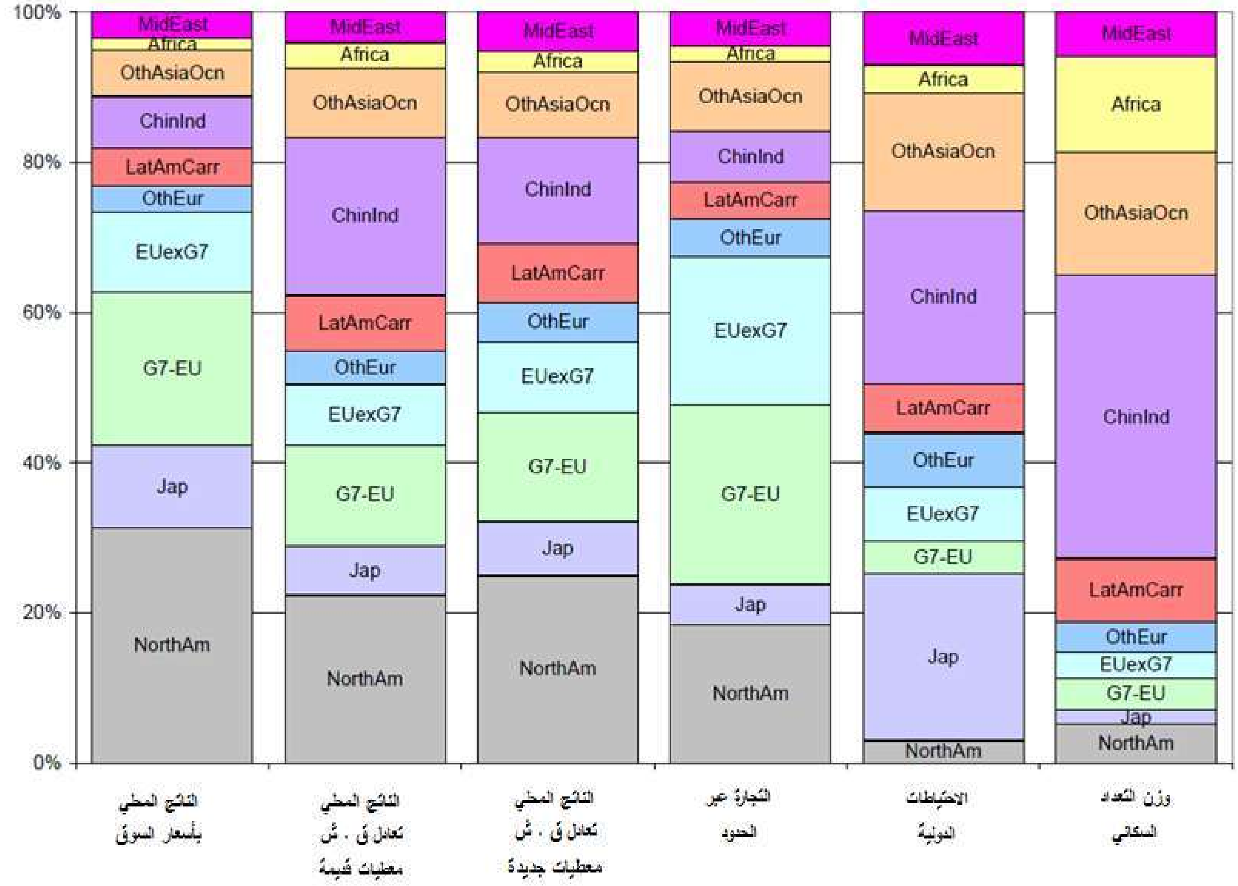

Source : Ralph C. Bryant, (2008) : **Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund**, Brookings Institution, P 9 – 10.

من **الشكل رقم (5-7)**[1]، يتضح أن المتغيرات الأربعة المستخدمة حاليا في حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، هي أكثر تحيّزا لصالح الاقتصاديات المتقدمة، فحصة مجموعة السبعة المتكونة من المجموعات الثلاث الأولى (بداية من الأسفل) تقدّر بنحو 63% من الناتج العالمي بأسعار السوق، وبـ 42 إلى 46 بالمئة لنفس المؤشر محسوبا بتعادل القوة الشرائية، و 48% من إجمالي التجارة عبر الحدود، وأقل من 30% من إجمالي الاحتياطات الدولية، ونحو 11% من سكان العالم.

وعلى ضوء المعطيات السابقة، فإن الصيغة الجديدة لحساب الحصص ركّزت هي الأخرى على مصلحة الدول المتقدّمة أكثر من الدول النامية، وفيما يخص الاحتياطات الدولية التي تبرز فيها المجموعات الأخرى ولاسيما من الدول النامية، يأتي وزنها في هذه الصيغة ضعيفا (5%)، بينما تم إهمال عدد السكان نهائيا.

2- إدراج التعداد السكاني كمتغيّر في حساب حصص الدول الأعضاء: في المبحث السابق، وفي سياق الحديث عن الصيغ البديلة المقترحة، اقترح كل من الاقتصادي الهندي Kelkar و C. Bryant إدراج عدد سكان كمتغير لحساب حصة الدول الأعضاء في الصندوق، ويعتقد الباحث أن من شأن هذا المتغيّر المقترح أن يخفّف من التحيّز الذي تعاني منه هذه الصيغة الجديدة المعتمدة حاليا، فالتعداد السكاني له من جهة أولى ارتباط بالمتغيرات الأربعة المعتمدة، ومن جهة ثانية فإنه ينسجم مع حقيقة ترجمة صندوق النقد الدولي لمصالح أكبر قدر من سكّان العالم[2].

وينضمُّ الباحث في هذا الإطار إلى الطرح المتقدّم، ويؤكّد على أهمية إدراج التعداد السكاني كمتغيّر في صيغة حساب الحصص، ويتحدد وزنه على ضوء دراسة خاصة تعنى بتحديد درجة الارتباط بين حجم السكان وباقي المتغيرات، ولاسيما مع الناتج المحلي. وأعتقد وجود موقف معاد لهذا المقترح داخل دوائر في صندوق النقد الدولي، خصوصا من قبل الدول المتقدّمة التي تدرك جيّدا أن حصّتها ونفوذها في الصندوق سيتراجعان في ظل اعتماد التعداد السكاني ضمن متغيرات نظام الحصص، وهو ما يفسّر المعارضة (السياسية) لهذا المقترح، رغم بعده الاقتصادي الهام، الذي يمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي، بافتراض أن:

- $Prody_i$: هو إنتاجية الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولته؛

---

[1] – قسّم هذا الشكل أعضاء صندوق النقد الدولي إلى عشر مجموعات اقتصادية رئيسة، والمختصرات المستخدمة في الشكل للتعبير عن المجموعات العشر، هي على الترتيب التصاعدي: **1**/ (أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، **2**/ (اليابان)، **3**/ (دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة السبعة وهي المملكة المتحدة، فرنسا، ايطاليا وألمانيا)، **4**/ (دول الاتحاد الأوروبي غير الأعضاء في مجموعة السبعة)، **5**/ (الدول الأوروبية الأخرى)، **6**/ (أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي)، **7**/ (الصين والهند)، **8**/ (الدول الآسيوية الأخرى بالإضافة إلى أوقيانوسيا)، **9**/ (إفريقيا)، **10**/ (الشرق الأوسط).

[2] – يعترض البعض على إدراج التعداد السكاني في الصيغة التي تُحسب على أساسها حصص الدول الأعضاء في الصندوق، ويعتبرون السكان متغيرا غير اقتصادي، ولا مكان له في مؤسسة مالية دولية، وفي الحقيقة، فإن هذا الاعتراض مرفوض، إذ يشكّل التعداد السكاني عنصرا قويا في التطور المالي للأسواق، فحجم العمالة مؤثر جدا على الأداء الاقتصادي، ويكفي للتدليل على ذلك دراسة حالة الاقتصاد الصيني والهندي، لاسيما وأن هذا المتغير المقترح يرتبط بمعدلات الخصوبة، والشيخوخة، ولعله من السذاجة إغفال ذلك في التحليل الاقتصادي.

- Y_i : الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i، و $YShare_i$ هو حصتها من الناتج العالمي؛
- N_i : التعداد السكاني للدولة i، و $NShare_i$ هو حصتها من إجمالي سكان العالم؛
- Y_w: الناتج العالمي الإجمالي؛
- N_w: عدد سكان العالم[1]؛

لدينا:
$$prody_i \equiv \frac{Y_i}{N_i}$$

و
$$Y_W \equiv \sum_i Y_i \;:\; N_W \equiv \sum_i N_i \;:\; YShare_i \equiv \frac{Y_i}{Y_W} \;:\; NShare_i \equiv \frac{N_i}{N_W}$$

على ضوء ما سبق، يمكننا كتابة:

$$YShare_i \equiv \frac{N_i(prody_i)}{Y_W} \equiv (\frac{N_i}{N_W})(\frac{prody_i}{Y_W})N_W \equiv NShare_i\left[\frac{prody_i}{\frac{Y_W}{N_W}}\right]$$

وبالتالي فإن حصّة البلد من إجمالي الناتج العالمي هو مضروب (حصّتها من السكان) في (إنتاجية الفرد في الدولة) مقسّما على (متوسط الإنتاجية العالمية للفرد)، ويؤدّي هذا إلى القول بأن قيمة النسبة بين المعكوفتين ستكون أكبر من الواحد بالنسبة للدول التي الكبرى (الغنية)، بفضل زيادة إنتاجية الفرد فيها عن متوسط الإنتاجية العالمية، ويحصل العكس بالنسبة للدول الفقيرة التي تكون إنتاجية الفرد فيها دون متوسّط الإنتاجية العالمية، وهو ما يوضّح ضرورة تطوير زاوية النظر إلى متغيرات الصيغة التي تحسب على أساسها حصص الدول الأعضاء في الصندوق، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني للعضو وإنتاجية الفرد فيه.

إن مستوى الإنتاجية التي تتمتع بها كل دولة عضو ستنعكس تلقائيا على قيمة المتغيرات الاقتصادية المباشرة المدرجة في الصيغة، بينما يمكن إدراج حجم السكان كمتغيّر اقتصادي غير مباشر بنسبة متفق عليها، ولتكن β مثلا. ومن هذا المنطلق، يقترح الباحث حساب حصة البلد العضو كما يلي:

- **المرحلة الأولى** (حساب حصّته من المتغيرات الاقتصادية المباشرة): ولنسلّم بمقبولية المتغيرات المعتمدة حاليا وبنسبها، وتكون بذلك حصة العضو هي: $Q\text{-}Part_i$.

(1) – في الأصل يقال إجمالي سكان الدول الأعضاء بدلا من إجمالي سكان العالم، غير أنه من الناحية العملية فإن صندوق النقد الدولي يضم أكثر دول العالم. فعدد دوله الأعضاء 189 دولة، وذلك من أصل 197 دولة معترف بها، منها 193 أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، و4 دول مراقبة (الفاتيكان، فلسطين، كوسوفو و تايوان).

- **المرحلة الثانية** (حساب حصتّه f بعد إدراج حجمه السكاني):

$$f(Q_Part_i, N_i) = \beta * [\ \frac{N_i}{N_w} * \sum(Q_Part\ i)\ ] + (1-\beta) * Q\text{-}Part_i$$

ومن شأن هذه الصيغة أن تقلّل من حجم الفجوة بين مجموعة الدول المتقدمة من جهة، ومجموعة الدول النامية والأقل نموا من جهة أخرى، خصوصا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه المتزايد في المجموعة الأولى نحو الشيخوخة وما يتصل بذلك من تناقص في القوى العاملة، وكمثال يوضّح هذه الفكرة، نفترض أن صندوق النقد الدولي يتكوّن من ثلاث مجموعات، دول متقدمة، دول نامية ودول أقل نموا:

المجموعة	$Q\text{-}Part_i$	%	Ni	β	f	%	الفارق
الدول المتقدمة	100 000	70.9	4 000 000	0.15	89 230	63.28	- 7.62
الدول النامية	32 000	22.7	11 000 000		38 832.5	27.54	4.84
الدول الأقل نموا	9 000	6.4	5 000 000		12 937.5	09.18	2.78
المجمـــــوع	**141 000**	**100**	**20 000 000**		**141 000**	**100**	**0**

المصدر: الباحث.

يبيّن هذا المثال أنموذجا لنتائج تطبيق هذه الصيغة المقترحة، ونلاحظ أنه بالرغم من الفرق الشاسع بين المجموعات الثلاث في الحصة المباشرة (المبنية على متغيرات اقتصادية مباشرة كالمعتمدة حاليا)، إلاّ أن هذا الفارق سيتقلّص بشكل ملحوظ، إذا تفقد المجموعة الأولى 7.62% من إجمالي حصص الصندوق لصالح المجموعتين الثانية والثالثة بمقدار 4.84% و2.78% على الترتيب، بفضل إدراج المتغيّر الاقتصادي غير المباشر (التعداد السكّاني).

ويعتقد الباحث أن أخذ معدلات النمو السكاني بعين الاعتبار سيمنح المجموعتين الثانية والثالثة ميزة طويلة المدى، لفارق المعدلات بين المجموعة الأولى والمجموعتين الأخيرتين، خصوصا إذا نظرنا إلى التعداد السكاني الذي يغلب عليه لون القوى الشابة القادرة على العمل، كموارد تنموية وليست كعوائق، لاسيما مع مشكلة الشيخوخة التي تتنامى عالميا، وخصوصا على مستوى كثير من الدول المتقدّمة[(1)].

3 – صيغة تهذيب فوارق الحصص لا صيغة معاقبة للدول المتقدمة: في الحقيقة، وامتدادا للتحليل السابق، فإن الدول المتقدّمة وبفضل تقدّمها التكنولوجي ستتمكّن من تجاوز هذه العقبة، لذلك فإن ما ستعترض به هذه المجموعة في هذا السياق سيكون غير مقنع، لأن الميزة النسبية الممنوحة إلى الدول النامية والأقل نموا بموجب المتغير الاقتصادي غير المباشر، ستقابلها الدول المتقدمة بتميّزها النسبي في الإنتاجية وما يترتب عنها من

(1) – بالنسبة لهذه المشكلة، أنظر:

– محمد إبراهيم السقا، (2011): **شيخوخة السكان في العالم**، مقال منشور على موقع العربية الإلكتروني، على الرابط: https://www.alarabiya.net/views/2011/07/08/156664.html ، تاريخ الزيارة: 02-02-2018.

ارتفاع في حصتها الأولية المحسوبة بالمتغيرات الاقتصادية المباشرة، وعليه، فإن الصيغة المقترحة لا تعاقب الدول المتقدّمة، وإنما تهذّب فوارق الحصص بينها على مستوى صندوق النقد الدولي.

ثانيا – العضوية وعدد الأصوات القاعدية (الأساسية):

في الوقت الراهن، يتم اعتماد 750 صوتا لصالح كل دولة تتمتع بعضوية الصندوق، بعد أن كانت قبل الإصلاحات التي أعقبت الأزمة المالية الأخيرة 250 صوتا فقط، ولكن إشكالية قيمة العضوية في الصندوق وحظها من القوة التصويتية بقيت قائمة، فوزن هذا العدد الثابت معرّض للتراجع مع الزمن كما حدث من قبل، وقد عرضنا ذلك في المبحث السابق.

لذلك، يقترح الباحث اعتماد قيمة أكبر لمقابل العضوية من القوة التصويتية، من خلال جعل هذا المقابل نسبة ثابتة (α) بدل عدد ثابت، وهذا من شأنه أن يحافظ على حد أدنى لنسبة الأصوات القاعدية من إجمالي القوة التصويتية في الصندوق، ويمكننا التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$\mathbf{V_{base}} = \alpha \cdot \sum(f\,(Q_Parti, Ni)\ /\ 100000)$$

حيث Q_Part_i يمثل حصة الدولة العضو **i**، و α تمثل النسبة المتفق عليها، والتي يميل الباحث بشأنها إلى اقتراح الاقتصادي C. Bryant بأن لا تقلّ عما كانت عليه عند إنشاء صندوق النقد الدولي (11.3%)، ولَمَ لا تكون 16% وهي النسبة التي بلغتها في 1985 (15.6%).

على ضوء هذا الاقتراح، يصبح نصيب كل دولة عضو من الأصوات القاعدية، مساو لـ V_{base} مقسوما على عدد الدول الأعضاء N، كما يلي:

$$\mathbf{Vbase\text{-}i} = Vbase\ /\ N = (\alpha \cdot \sum f\,(Q_Parti, Ni)\ /\ 100000)\ /\ N$$

وتصبح بذلك القوة التصويتية لكل دولة عضو في الصندوق كما يلي:

$$\mathbf{PV\text{-}i} = (\alpha \cdot \sum f\,(Q_Parti, Ni)\ /\ N) + (f\,(Q - Parti, Ni)/100000)$$

ويعتقد الباحث أن اعتماد نسبة ثابتة للأصوات القاعديـــة من إجمالي الكتلـــة التصويتية –كما يطرحه هذا المقترح– من شأنها أن تعالج أو تخفّف من مشكل عدم المساواة بين الدول الأعضاء في كل من الصندوق والبنك الدوليين[1].

ونلاحظ من المتساوية الأخيرة ارتباط الجانب الأكبر من القوة التصويتية للدولة العضو بحصتها في الصندوق، وهي حصّة لا يزال السجال حول طريقة حسابها متواصلا كما تم تناوله في المبحث السابق، وإن

[1] – وقد يُفهم من كلام بعض الباحثين الدعوة إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الدول الأعضاء، باعتبارها الغائب الأبرز عن نظام بريتون وودز، أنظر في ذلك:

– ميشيل لولار، (1995): **صندوق النقد الدولي وعملياته**، ترجمة هشام متولي، دار طلاس، الطبعة الأولى، ص 126.

كانت خلاصتـه كما يقول المؤرخ الرسمي لصندوق النقد الدولي جيمس بوتون: " .. وبذلك يمكن القول بأن التغيرات في توزيع الأصوات والنفوذ والهيمنة على الساحة الدولية تخلّفت كثيرا عن تطور الاقتصاد العالمي، وكان من نتيجة ذلك أن الإشراف على النظام العالمي أصبح أقل قبولا"[1].

من خلال هذين المقترحين، أعتقد أنه يمكن تحويل قدر أكبر من الحصص والقوة التصويتية لصالح الدول النامية والأقل نموا، وإعطاؤها دورا أكبر في صناعة القرار على مستوى الصندوق، وبهذا فإن الباحث يتقصّد تقوية جانب المستخدمين لموارد الصندوق عموما، مقابل هيمنة الدول المتقدّمة القليلة صاحبة الحصة الأكبر في الصندوق، رغم عدم حاجتها لموارده، وهو ما يجعلها غير متضررة عمليا من مشروطية برامجه، على خلاف الدول النامية والأقل نموا[2].

المطلب الثالث: مقترح إصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

إلى جانب إصلاح الصيغة الرياضية المعتمدة في حساب حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، يقتضي الأمر إصلاح المجلس التنفيذي الذي يتم على مستواه صناعة القرار، واستخدام القوة التصويتية، وسيحاول الباحث – من خلال هذا المطلب – تقديم اقتراح في هذا السياق، خصوصا وأن هذا المجلس يتمركز نظام حوكمة صندوق النقد الدولي كما يبيّنه الشكل الموالي.

الشكل رقم (5–10): نظام حوكمة صندوق النقد الدولي

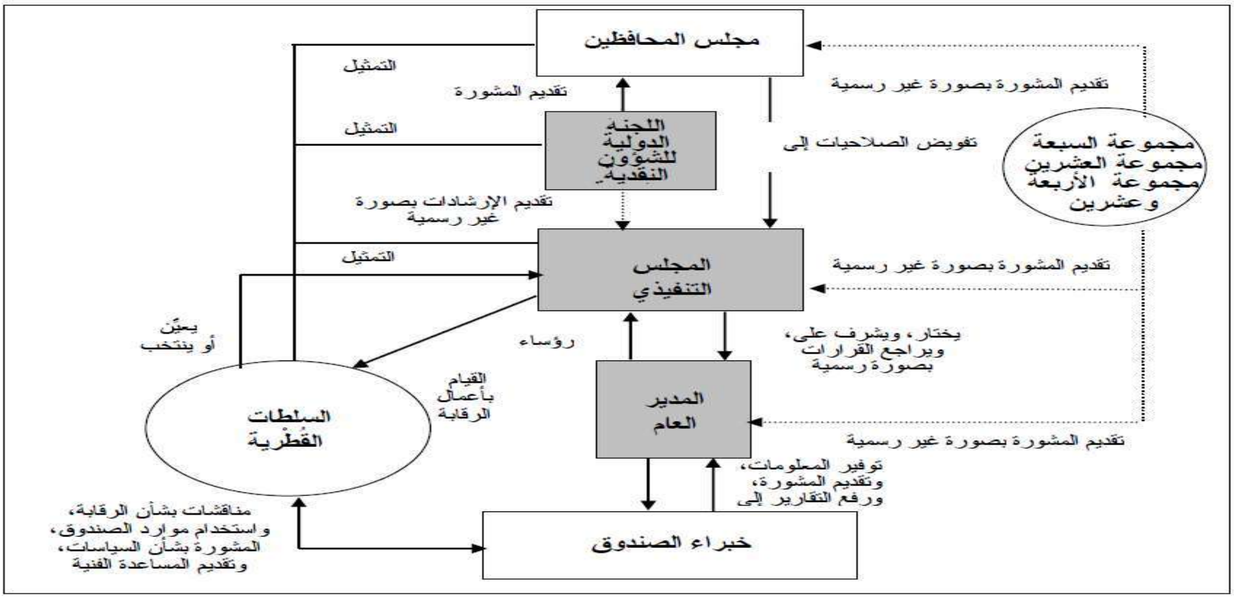

المصدر: صندوق النقد الدولي.

[1] – James M. Boughton et Colin I. Bradfor, (2007) : **Gouvernance : nouveaux acteurs, nouvelles règles, pourquoi transformer le modèle de 20e siècle**, Finance et Développement, volume 44, N° 4 (décembre), p 11.

[2] – هكذا كانت الحال حتى هزت الأزمة المالية العالمية الاقتصاد العالمي في 2007، فاحتاجت كثير من الدول المتقدّمة إلى موارد الصندوق، وبدأ الحديث عن تخفيف المشروطية وما يتصل بها، أنظر الفصل الرابع من هذه الأطروحة.

نلاحظ من خلال هذا الشكل مركزية المجلس التنفيذي في نظام حوكمة صندوق النقد الدولي، إذ أنه يتعامل مع كل الدوائر في هذا النظام، ويتفاعل معها، ومن ثمّ فإن إصلاحه ستمتد آثاره من دون شك إلى إصلاح نظام حوكمة الصندوق ككل، وهو ما سيحاول الباحث طرقه باختصار عبر العناصر الآتية.

أولا – إعادة تشكيل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي:

على ضوء ما تم عرضه في الفصل الرابع، خلص الباحث إلى ضرورة إصلاح المجلس التنفيذي للصندوق، وتأتي إشكالية عدد المقاعد التي تشكّل هذا المجلس في مقدمة أولويات الإصلاح، فهذا الأخير يتكوّن حاليا من 24 مقعدا، وهو في اعتقاد الباحث عدد كبير، ينبغي تقليله قدر الإمكان، ليتماشى مع المعايير الحديثة في هذا الإطار، وبإلقاء نظرة على المقاعد الأربع والعشرين، تبرز إمكانية تقليص هذا العدد.

الجدول رقم (5–8): مقاعد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وقوّتها التصويتية

المقعد	الدولة أو المجموعة	ق. التصويت	المقعد	الدولة أو المجموعة	ق. التصويت
01	الولايات المتحدة الأمريكية	%16.52	13	مجموعة السويد (08 دول)	% 03.29
02	اليابـــان	% 06.15	14	مجموعة تركيا (08 دول)	% 03.23
03	الصين	% 06.09	15	مجموعة البرازيل (11 دولة)	% 03.07
04	مجموعة هولندا (15 دولة)	% 05.43	16	مجموعة الهند (04 دول)	% 03.05
05	ألمانيــا	% 05.32	17	مجموعة نيجيريا (23 دولة)	% 02.97
06	مجموعة اسبانيا (08 دول)	% 05.31	18	م. الإمارات ع. م (13 دولة)	% 02.96
07	مجموعة اندونيسيا(13دولة)	% 04.34	19	مجموعة سويسرا (08 دول)	% 02.75
08	مجموعة ايطاليا (06 دول)	% 04.13	**20**	روسيـــا	% 02.59
09	فرنســا	% 04.03	21	م. جمهورية إيران (07 دول)	% 02.20
10	المملكة المتحدة	% 04.03	**22**	المملكة العربية السعودية	% 02.02
11	مجموعة كوريا (16 دولة)	% 03.90	23	مجموعة الكونغو (23 دولة)	% 01.62
12	مجموعة كندا (12 دولة)	% 03.38	24	مجموعة الأرجنتين (06	% 01.59
	عدد الدول	**189 دولة**		**مجموع الأصوات: 614 031 5**	**% 100**

المصدر: الباحث بناء على معطيات الملحق رقم (http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/eds.aspx)

على ضوء ما يلخصه **الجدول رقم (5–8)**، يتضح أن المقاعد الـ 24 التي يتشكّل منها المجلس التنفيذي للصندوق ليست بقوة تصويتية واحدة، فالحصص التصويتية للمقاعد الفردية (8 مقاعد) تتجاوز قوة التصويت لكلّ منها الحصة التصويتية لمجموعات معتبرة من الدول، على غرار مجموعة الكونغو المتكوّنة من 23 دولة، فحصة الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ أزيد من 10 أضعاف القوة التصويتية لذات المجموعة، وهذا ما يطرح

إشكالا حقيقيا في صناعة القرار على مستوى هذا المجلس، وينضمّ إلى هذا الإشكال، حزمة الملاحظات التي سبق تناولها في الفصل السابق(1).

ومن هذا المنطلق، فإن إصلاح المجلس التنفيذي للصندوق بات ضرورة ملحّة، حتى يتمكن من صناعة القرار العادل الذي يخدم مصالح أكبر عدد ممكن من الأعضاء، ويعكس مكانتهم الراهنة في الاقتصاد العالمي، بدلا من المكانة التاريخية، إذ لا يمكن قبول وضعية يكون فيها لآسيا 5 مقاعد فقط، ولأوروبا 10 مقاعد في المجلس، رغم فـــارق الأداء الاقتصادي بين آسيـــا وأوروبا، إذ تتفوق الأولى بأداء اقتصادي متميّز عن الثانيـــــة، كما دلّلنا على ذلك في الفصل السابق.

1- تقليص عدد مقاعد المجلس التنفيذي: لعل بداية الإصلاح تكون من خلال تقليل عدد المقاعد، فالمعتمد حاليا – بشكل عام – التقارب الجغرافي بين أعضاء كل دائرة انتخابية (مقعد)، بينما يحتاج الأمر – فيما أعتقد – أكثر إلى تقارب في المصالح الاقتصادية والخلفيات العلمية في معالجة مشاكل (النظام) النقدي الدولي، لاسيما عند الحديث عن الدول النامية والأقل نموا (وهي الأكثر من حيث العدد)، فتحتاج هذه الدول إلى تجميع أصواتها في شكل قوى تصويتية موحّدة، بدلا من توزيعها في دوائر انتخابية متعددة تتشتّت فيها الأصوات، ويعتقد الباحث أيضا أن المدخل الرئيس لتكوين هذه الكتل هو تقليل عدد المقاعد إلى 12 مقعدا على الأقل، والأفضل أن تكون متقاربة من حيث أوزانهـــا في التصويت.

غير أن مقترح تقارب القوة التصويتية للمقاعد يبدو تحقيقه بعيدا لأسباب عدة، لاسيما وأن التوجّه الحالي لصندوق النقد الدولي في هذا السياق، يركز فقط على إلغاء التعيين للمديرين التنفيذيين، بعد أن كان بإمكان الدول الخمسة الأكبر من حيث حصتها تعيين مديريها في المجلس، والإبقاء على العدد الحالي لمقاعد المجلس التنفيذي (24 مقعدا)، مع تقليص مقعدين فقط للدول الأوروبية المتقدمة، ومراجعة تشكيلة هذا المجلس كل 8 سنوات(2).

وقد كان من الممكن حسب كثير من الخبراء داخل الصندوق وخارجه، تكتّل دول الاتحاد الأوروبي في مقعد واحد، وتكتّل عدد من الدول النامية ولاسيما منها الصاعدة على شاكلة دول مجموعة BRICS، والدول النامية القريبة منها، والمتقاربة معها في الخلفية الاقتصادية، ولعله من المفيد في هذا الموضع عرض القوة التصويتية للدول الأعضاء حسب المجموعات الاقتصادية وليس حسب مقاعد المجلس التنفيذي للصندوق.

(1) – تجدر الإشارة إلى أن معطيات الجدول رقم (5-8) هي حديثة، فهي آخر ما صدر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ 05 فبراير 2018، أنظر الملاحق.

(2) – voir : FMI , (Avril 2016) : La fiche technique « Comment les décisions sont prises au FMI », disponible sur : http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/governf.htm , Consulté: 03-12-2016.

الجدول رقم (5-9): حصة الدول المتقدمة والنامية من إجمالي القوة التصويتية (2016)

المجموعة	قبل 2011	2011	2016
الدول المتقدمـــة	% 59.5	% 57.9	% 55.2
الدول الناميـــة	% 40.5	% 42.1	% 44.8

Source : Banque de France, (Décembre 2016) : **Membres, quotes-parts, droits de vote,** disponible sur **:** https://www.banque-france.fr/economie/relations-internationales/fonds-monetaire-international/membres-quotes-parts-droits-de-vote

نلاحظ أن الدول النامية – بمجموعها – قد افتكت أزيد من 4% من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، وإن كانت القاطرة التي جرّت هذا التحسّن هي اقتصاديات قليلة، ويتعلق الأمر تحديدا بالاقتصاديات الصاعدة، وعلى رأسها مجموعة BRIC، بالإضافة إلى الاقتصاد التركي، وهي المجموعة التي استفادت من الزيادات الاستثنائية في 2006، واستفادت أيضا من مراجعة الحصص التي اعتمد فيها على الصيغة الجديدة (2008).

2- ضرورة تجميع القوة التصويتية للدول النامية: غير أنه وبشكل عام، فإن هذه القوة التصويتية يعكّر عليها تشتّتها على كثير من المقاعد التي تكون على رأسها – في العديد من الحالات – دول متقدّمة[1] تؤثر حتما على موقف المجموعة ككل، وهي المقاعد المرقمة في **الجدول رقم (5-7)** بالأرقام: 04 و06 و08 و11 و12 و13 و19، التي على رأسها كل من: هولندا واسبانيا وايطاليا وكوريا الجنوبية وكندا والسويد وسويسرا، وهي مجموعات يقدّر مجموع قوتها التصويتية بنحو 27.91% من إجمالي الأصوات في الصندوق، بينما يقدّر إجمالي القوة التصويتية لباقي المجموعات التسع بنحو 25.03% فقط، وإذا أضفنا إلى المجموعة الأولى القوة التصويتية للدول المتقدمة الخمس الكبرى، صاحبة المقاعد المنفردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، فستتقوّى حصة الدول المتقدّمة –بمشاركة الدول النامية التي معها في المجموعات– لتبلغ نحو 63.96%، وهذا وجه من أوجه هيمنة الدول المتقدّمة على صناعة القرار في صندوق النقد الدولي.

وخلاصة التحليل السابق، تقود إلى القول بأن العدد الحالي لمقاعد المجلس التنفيذي هو أكبر من اللازم، كما تشير إلى ذلك كل من الاتجاهات الحديثة للأبحاث والدراسات التي تعنى بالحجم الأمثل للمجالس التنفيذية، وأغلبية كبار موظفي الصندوق، كما سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق، ومن ثمّ فإن الدول النامية عموما وذات الاقتصاديات الديناميكية خصوصا مطلوب منها التكتل أكثر داخل مجموعات أقل، على أساس من المصالح الاقتصادية الاستراتيجية المشتركة.

---

(1) – لعله يجدر التنبيه في هذا الموضع، إلى أن هناك بعض الاختلاف في تصنيف الدول المتقدمة من جهة إلى أخرى، ومردّ ذلك إلى المعايير المعتمدة في التصنيف، والذي يهمنا في هذا الإطار هو تصنيف صندوق النقد الدولي، أنظر ذلك على الرابط: https://fr.wikipedia.org/wiki/Pays_d%C3%A9velopp%C3%A9

3- معاقبة الدول التي لا تستجيب لتحذيرات الصندوق: يقترح الباحث أيضا في إطار تفعيل رقابة الصندوق على دوله الأعضاء –لاسيما الكبرى منها– أن ترافق تحذيراته للدول الأعضاء التي تنتهج سياسات من شانها أن تضر بدول أخرى أو بالاقتصاد العالمي ككل –ولا تستجيب– حزمة من العقوبات، منها معاقبتها نسبيا في التصويت في اجتماعات المجلس التنفيذي، بأن يُحجب صوتها كليا أو جزئيا، وذلك كنوع من الضغط، ولا شك أن اقتراحا كهذا –من الناحية العملية– ستعارضه الاقتصاديات الكبرى التي تعتبر أن سياساتها أكبر من أن يراجعها صندوق النقد الدولي، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية حينما استمرت في ممارسة سياستها المالية التوسعية مع مطلع هذا القرن حتى حدوث أزمة الرهن العقاري التي تحوّلت فيما بعد إلى أزمة مالية ثم اقتصادية عالمية[1].

ثانيا – تحسين كفاءة وأداء المجلس التنفيذي:

في الحقيقة، لا يتوقف إصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تقليص عدد مقاعده، إذ ورغم الأهمية البالغة التي يعتقدها الباحث في هذه الخطوة، إلاّ أن المجلس يحتاج إلى إصلاحات أخرى تزيد من فعالية أدائه، وعلى ضوء ما تناوله الفصل السابق من نقاط ضعف يعاني منها هذا المجلس، يمكن تلخيص العديد من الإجراءات الإصلاحية، لعل أهمها:

1- تقوية الدور الرقابي ووضع إطار عام لمساءلة إدارة الصندوق: إذ ينبغي في هذا الإطـار من ناحية أولى، اتخاذ إجراءات عملية لتقوية الدور الرقابي للمجلس التنفيذي، ودعم أدواره النيابية لضمان الإسهام الجاد والإشراف المتواصل على صياغة الاستراتيجيات، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن والتكافؤ بين أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، ويتطلب هذا الأمر، تعديلا في النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي يفصل بشكل واضح ويسير بين مسؤوليات وصلاحيات كل من المجلس التنفيذي كجهاز رقابي وإشرافي وإدارة الصندوق، ويرفع أي لبس أو تداخل بينهما.

ومن ناحية ثانية، ينبغي للمجلس أن يقوم بدوره في مساءلة إدارة الصندوق حول كيفية تسييرها لأعماله العادية، بعد الاتفاق على معايير تقييمية يتم تحديدها من خلال دراسة وافية للجوانب المتصلة بمهام وأهداف هذه الإدارة، وهكذا، سيكون من الممكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب في حال وجود دواعيها، لاسيما إذا قام المجلس بتخفيف مشاركاته اليومية، لينتقي في تدخلاته القضايا ذات القيمة المضافة

---

[1] – في الحقيقة، استمدّ الباحث فكرة الجزاء أو العقوبة من طريقة الـ Big M التي ترافق المتغيرات الاصطناعية (التي هي في الأصل مجرد حيلة رياضية لتوفير مصفوفة الوحدة على مستوى جدول الحل الأساسي الأول) بإشارة تخالف طبيعة دالة الهدف في البرمجة الخطية، وذلك حتى تتمكن خوارزمية السمبلكس من طردها من البرنامج الخطي. وقد جاء في مشروع جون مينارد كينز فكرة معاقبة الدول التي يستمر ميزان مدفوعاتها في تحقيق فوائض، وتم رفضها من قبل الوفد الأمريكي المفاوض، إذ اعتبروها محاباةً من كينز لبلاده، وعدّوها نوعا من العقوبة الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية التي كان ميزان مدفوعاتها يحقق فائضا على حساب باقي الدول الأعضاء في الصندوق.

العالية، ويخوّل إدارة الصندوق التكفّل بالتعامل مع المسائل الروتينية اليومية، ويعتقد الباحث أن من شأن هذا التوجّه أن يساهم في تقليص مناطق التماس والتداخل بين إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي.

2- خفض تواتر اجتماعات المجلس: امتدادا لتفويض إدارة الصندوق للقيام بالأعمال الروتينية اليومية، ستتقلص فترات اجتماع المجلس المتواصلة، ولعل هذا يتيح مزيدا من الوقت للمديرين التنفيذيين للتشاور مع دولهم، ومراجعة القضايا المبرمجة على جدول الأعمال بشكل أعمق، وقد فتح هذا التوجّه مسارا للنقاش حول قضية إقامة المديرين التنفيذيين من عدمها، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من إمكانية شغل هذا المنصب من قبل كفاءات رفيعة المستوى، بإمكانها تصميم التوجهات الاستراتيجية للصندوق ومناقشتها بشكل أفضل، وأيضا ما قد يفيد به ذلك من خفض للتكاليف، وتحميلها على عاتق بلدانهم[1].

الجدول رقم (5-10): متوسط حضور اجتماعات المجلس التنفيذي، 2006

نوع القضية المطروحة	رتبة المسؤولين في الحضور		
	مديرون	مناوبون	خبراء آخرون
قضايا إدارية / مالية	9	7	8
قضايا السياسات	9	6	9
الرقابة متعددة الأطراف	7	7	10
الرقابة الثنائية (المادة الرابعة)	4	5	15
استخدام موارد الصندوق/ البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)	4	3	17
استخدام موارد الصندوق والمادة الرابعة معا	3	4	17

المصدر: صندوق النقد الدولي،مكتب التقييم المستقل/ (2008): **الحوكمة في صندوق النقد الدولي: تقييم**، ص 28.

إن الجدول أعلاه يبيّن مدى تخلف المديرين التنفيذيين عن حضور اجتماعات المجلس، وإن اختلف الأمر بحسب المواضيع المطروحة، وقد يصح عزو ذلك إلى الأثر العكسي للوثائق التمهيدية التي أضعفت النقاش، خصوصا في ظل البيانات المعروضة في هذه الوثائق، ونلاحظ أن أضعف الحضور يتصل بقضايا الرقابة الثنائية واستخدام موارد الصندوق. لذلك فإن خفض عدد الاجتماعات وإطالة الفواصل الزمنية بينها قد يساهم بشكل فعّال في تفكيك هذه الإشكالية.

ثالثا - تغيير أسلوب اختيار المديرين التنفيذيين وفترة عملهم:

كما رأينا في فقرة سابقة، فإن النظام المعتمد حاليا يسمح للدول الأعضاء الخمسة الأكبر من حيث الحصة بتعيين مديرين تنفيذيين، ويعتقد -الباحث في هذا السياق- أن توجّه الصندوق نحو إلغاء هذه الميزة سيفتح الباب أمام الدوائر الانتخابية للبلدان الثمانية التي يمثل كل منها دولة واحدة في الصندوق، أن تجذب إليها

---

[1] - من الجدير بالذكر أن المقترح المتعلق بالمديرين التنفيذيين غير المقيمين قد درسه فريق التقييم وانتهى إلى عدم صلاحيتها، إذ ثبت أن كثيرا من التجارب أفضت إلى قيام هذه الكفاءات عالية المستوى وبعد حضورها لبعض الاجتماعات إلى إنابة مهامهم إلى أطراف أقل خبرة، كما أن عدم إقامتهم سيجعل إحاطتهم بتفاصيل القضايا المبرمجة أقل، لاسيما إذا كانوا يشغلون مناصب رفيعة المستوى في بلدانهم، بالإضافة إلى أن فكرة المجلس غير المقيم سيمنح ميزة إضافية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد المُضيف .

أعضاء آخرين، بل ويعضّد من المقترح السابق للباحث، والمتعلّق بتقليص عدد مقاعد المجلس إلى 10 أو 12 مقعدا، بدل من 24 مقعدا.

أيضا، قد يتيح هذا التوجّه الاعتماد على مواصفات ومعايير متشدّدة في انتخاب المديرين التنفيذيين، من حيث الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، هم وأعضاء مكاتبهم ومستشاريهم، ولعله إلى جانب المواصفات، الأمر يقتضي أيضا إطالة مدة مهام هؤلاء المديرين التنفيذيين إلى 3 أو 4 سنوات، بدلا من اثنين، لاعتقادنا أن الخبرة في هذه المناصب تراكمية، وبالخصوص، إذا رافقتها سيرورة من التدريب الذي يؤهل شاغليها – أي المناصب – للقيام بعهدة فعّالة. وعلى النسق ذاته، يكون الاهتمام كذلك بتكوين لجان المجلس، وإعطائها استقلالية واسعة في الإشراف والمتابعة والتقييم ضمن نطاق المهام الموكلة لها.

رابعا – التقييم الذاتي وممارسة الشفافية:

في اعتقادنا، يعتبر نجاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في تحقيق تقدّم ملموس بخصوص المقترحات السابقة يبقى مرهونا بعوامل أخرى على جانب كبير من الأهمية، يأتي على رأسها اعتماد المجلس على التقييم الذاتي لأدائه، وممارسة مبدأ الشفافية على مستوى نقاشاته وقراراته.

فأما التقييم الذاتي، فيقوم من خلاله المجلس التنفيذي –وبشكل دوري– بسبر آراء خبراء الصندوق في مختلف مواقعهم، وكذا تلمّس مواقف الدول الأعضاء من أسلوب عمله، ومدى رضاهم عن احترام أصواتهم والتعبير الحر عنها في رحابه، ونعتقد أن هذا التقييم يكون أكثر فعالية إذا قادته هيئة استشارية خارجية مختصة، تقدّم رأيها بكل استقلالية، مع التزام واجب السريّة الذي تقتضيه هذه المهمة.

أما على صعيد الشفافية، فإن صندوق النقد الدولي، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثالث، قد شرع منذ منصف تسعينات القرن الماضي في نشر كثير من الوثائق والبيانات، وذلك بهدف تعريف شرائح كثيرة بسياساته وأهدافه، لاسيما بعد موجة الانضمام إليه في فترة التسعينات، وما صاحبها من رفض لسياسات الصندوق ووصفاته الإصلاحية، غير أن هذا المسعى لا يزال في حاجة إلى استمرارية وإلى مزيد من رفع السرية عن الملفات الأكثر أهمية، من حيث المدة القياسية اللازمة للكشف عن وثائق المجلس التنفيذي للاطلاع العام، مع مزيد من الوضوح في مضامينها، بما يمنح رؤية أفضل لخبراء الصندوق وغيرهم، يتمكنون من خلالها من معرفة تفاصيل اجتماعات المجلس والمواقف المختلفة للمديرين التنفيذيين، ويتأكّد الأمر أكثر بالنسبة للوثائق الحاملة لوسم "سرّي" و "سرّي للغاية"، التي تحتاج –في نظر الباحث وغيره أيضا– إلى مراجعة المعايير التي يعتمد عليها في هذا التصنيف[1].

---

[1] – في هذا المقام، لعله تحسن الإشارة إلى أن الباحث قد واجه صعوبات في الحصول على وثائق مهمة تخدم الأطروحة، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، محاضر المناقشات المتصلة بالصيغة الجديدة لنظام الحصص التي يجري التفاوض والسجال حولها حاليا، والمبرمج إلى حدود 2019.

وينضمّ إلى ما سبق، ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتلقّي الشكاوى والانشغالات من كل متضرّر، وإجراء التحقيقات اللازمة بخصوصها، وأيضا حماية أصحاب الشكاوى ومنحهم الحصانة الكافية ضد ردة فعل المشكو بهم، سواء تعلّق الأمر بسوء السلوك أو أي مخالفات أخلاقية أخرى، وفي هذا زيادة دعم لنظام الإشراف الأخلاقي.

وفي الأخير، تخلص وجهة نظر الباحث إلى أن هذه النقاط المطروحة تعتبر ذات أهمية بالغة في إصلاح الصيغة التي يتم الاعتماد عليها في حساب حصص الأعضاء في الصندوق، لأنها تنطلق من مبدأ توازن المصالح بين الدول المتقدمة التي لا تحتاج غالبا إلى موارد الصندوق وتلك النامية والأقل نموا التي تلجأ إليه للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية، والأمر ذاته ينطبق على المقترحات المتعلقة بالمجلس التنفيذي للصندوق، ولعل هذه الأخيرة تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتعمّق، لاسيما من قِبل المتخصصّين في إدارة أعمال المنظمات الدولية[1].

[1] – من الواجب التنويه بأن دراسة إصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تحتاج إلى جانب المتخصّصين في مجال المالية الدولية، إلى متخصّصين أيضا في إدارة أعمال المنظمات الدولية، باعتبار أن مستوى الطرح العلمي الذي يتم في إطاره تفكيك إشكالات المجلس التنفيذي تحتاج إلى المتخصّصين، وقد استفاد الباحث –في هذا السياق– كثيرا من التقييم الذي أنجزه مكتب التقييم المستقل، وهو مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل الخامس:

حاول الباحث من خلال هذا الفصل مناقشة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، مركّزا في ذلك على إشكالية الحساب، ومختلف الصيغ الرياضية التي تم اعتمادها في هذا السياق إلى وقتنا الراهن، وقد أفضى هذا التحليل إلى تسجيل جملة من النتائج ذات الصلة، أوّلها أن موضوع إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي يمثّل مِفْصلا رئيسيا ضمن مجالات الاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق، لاسيما بالنسبة للدول النامية التي تمكّنت –خلال العقود الماضية– من حيازة مكانة متقدمة في خريطة القوى الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد العالمي، وهي الخريطة التي تأخر الصندوق عن مواكبتها، بسبب هيمنة الدول المتقدمة على صناعة قراراته في ظل نظام الحصص المعتمد.

وعمليا، هناك صعوبة كبيرة في الاتفاق على صيغة رياضية "عادلة" يُستند إليها في حساب حصص الدول الأعضاء وقوتهم التصويتية، لاسيما إذا تعلّق الأمر بمقترحات صيغ تؤثّر على هيمنة الدول المتقدمة على قرارات الصندوق، في إطار محاولة المواءمة بين مصالح الدول المانحة (المتقدمة) ومصالح الدول المحتاجة لموارد الصندوق (الدول النامية بشكل عام)، وفي هذا الموضع تحديدا، يلوح صراع المصالح والهيمنة على الصندوق، ليس فقط بين الدول النامية والمتقدمة، بل حتى بين الدول المتقدمة ذاتها.

كما أنه ورغم التحسين النوعي الذي جلبته إصلاحات 2006 و2008 من خلال تعويض الصيغ القديمة وطريقة استخدامها في حساب حصص الدول الأعضاء، وما أضفته من شفافية أكبر في هذا السياق، إلا أن هذه الصيغة نفسها لا تزال محتاجة إلى تطوير، من حيث متغيراتُها وأوزانها، ومن حيث خضوعها لمعامل الضغط لتهذيب فروق الحساب الناتج عن تطبيقها، ومن ثمّ فإن الصيغة الحالية لنظام الحصص في الصندوق، لا تعدو أن تكون صيغة انتقالية، أعادت –بشكل جزئي– ترتيب الحصص والقوى التصويتية في الصندوق، وهو ما تجري بشأنه –حاليا– نقاشات داخلية لتطوير صيغة أكثر عدالة في ترجمة الأوزان الحقيقية للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي.

ويعتقد الباحث أيضا أنه بالنظر إلى التوزيع الحالي للحصص والأصوات من جهة، ولصراع المصالح الذي يعكسه تباين الرؤى من جهة أخرى، فإنه من المتوقّع أن يتأخر الاتفاق على صيغة جديدة في أفق الآجـــال المحددة (2019)، وهو وضع يحتّـم على الدول الناميـــة –بمجموعها– أن تتكتّل أكثر حول مقترحات الصيغ التي تقوّي جانبها في صناعة قرارات الصندوق.

وفي هذا الإطار، قد حاول الباحث تقديم خطوط عريضة لصيغة جديدة لحساب حصص الدول الأعضاء من جهة، تعتمد أساسا على ضرورة الموازنة بين مصالح الدول الدائنة والمدينة في نفس الوقت، ثم

حاول تلخيص مقترح لتركيبة المجلس التنفيذي للصندوق من جهة أخرى، عبر تقليص عدد مقاعده، وإعادة توزيع مجموعات الدول النامية، بما يدعم وزنها النسبي، ويرفع من حصتها التصويتية.

خاتمة

تتطلّب مواكبة التحوّلات العميقة التي تشهدها خريطة الاقتصاد العالمي المعاصر كثيرا من الجهود التي تصدر عن رؤى استراتيجية، تعالج الواقع، وتستشرف مستقبل العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف، وبالنظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتأسس على مؤسسات اقتصادية دولية، تدير أنظمته الفرعية، فإن هذه المؤسسات مطالبةٌ وبشكل دوري بتجديد مناهجها، وتطوير آليات عملها، بحسب مقتضيات نشاطها المتجدّدة. وفي هذا السياق، يبرز صندوق النقد الدولي –باعتباره مسؤولا أولا عن إدارة النظام النقدي الدولي– في طليعة المؤسسات الاقتصادية التي يدور بشأنها سجال طويل ومستفيض، يتعلّق بمدى نجاحه أو فشله في أداء المهام الرئيسة المنوطة به، وما يتصل بهذا الموضوع من إصلاحات واجبة على سياساته وأدوات عمله.

إن الظروف التاريخية والاقتصادية في وقتنا الراهن، تختلف كثيرا عن تلك التي تم في إطارها الإعلان عن ميلاد صندوق النقد الدولي، في بريتون وودز 1944، لهذا فإنه من الطبيعي أن تتعالى الأصوات المطالبة بضرورة طرح تحليلات جريئة تشخّص مواطن الضعف في أداء الصندوق، وكذا إجراء جراحة **إصلاحية** عميقة على مستوى المفاصل المتقادمة في سياساته وأدواته وآليات عمله، ليتمكّن بعدها، من أداء مهامه وتحقيق أهدافه في القرن الواحد والعشرين، في إطار اتجاهات إصلاحية حديثة، تستهدف بالدرجة الأولى، تحقيق الحوكمةِ الرشيدة التي تعكس بالفعل خريطة موازين القوى الاقتصادية المعاصرة، وتواجه بكفاءة تحديات الاقتصاد العالمي المعاصر.

ويشكّل بحثُ موضوع العوامل المؤثّرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي وتحليلها، جوهرَ هذه الأطروحة، التي انطلقت من الإشكالية الرئيسة الآتية:

كيف، وإلى أي مدى ساهمت التحوّلات العميقة والأحداث المتراكمة على مستوى الاقتصاد العالمي في إبراز اتجاهات حديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي، لاسيما بشأن إصلاح نظام الحصص الذي تُصنع في إطاره قرارات الصندوق؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وما تفرّع عنها من تساؤلات، تم اعتماد تسلسل منطقي في عرض أفكار هذا البحث، من خلال خطة تتضمن خمسة فصول، اهتم **الفصل الأول** منها بتقديم توطئة تصوّر النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشكل عام، من حيث ظروف نشأته ومراحل تطوّره، وأظهَرِ سماته المعاصرة، لاسيما ارتكازه في إدارة أنظمته الفرعية على مؤسسات دولية واسعة الصلاحيات، والإشارة إلى عدم رضا الدول النامية وتذمّرها من موقعها في هذا النظام وطريقة دمجها فيه.

ثم جاء **الفصل الثاني** ليبحث النظام النقدي الدولي تحديدا، من حيث القوى الفاعلة في صياغة قواعده وترتيباته، والظروف الخاصة التي أحاطت بمفاوضات بريتون وودز التي أعلنت عن ميلاده، خصوصا بشأن تباين وجهات النظر بين المشروعين الأمريكي والبريطاني، وتمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض

مشروعها، بفضل موقعها المتقدّم في خريطة موازين القوى الاقتصادية والسياسية العالمية وقتذاك، مع تناول مراحل نظام بريتون وودز قبل وبعد انهياره، وعوامل هذا الانهيار، ومحاولات ترميمه، وأيضا، تأكيد الوضع غير العادل للدول النامية في إطاره، أين أدمجت فيه كتخوم تابعة تتحمّل الضغط ولا تسهم في توجيه حركيته. ثم تناول هذا الفصل مكامن الخلل في النظام النقدي الدولي وأبرز الأطروحات المتصلة بإصلاحه.

ومن حيث انتهى الفصل الثاني، توجّه **الفصل الثالث** إلى تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي انطلاقا من كونه المؤسسة التي تشرف على إدارة هذا النظام الفرعي، فتم من خلال جزئه الأول تقديم عرض عام مختصر للصندوق، غطى أهدافه ومهامه وموارده واستخداماتها، مع مختلف الخدمات التي يقدّمها للدول الأعضاء، ثم حاول الباحث عرض قراءة نقدية تتجاوز الديباجة النظرية التي قدمها الجزء الأول، لتنتقل إلى واقع ممارسة الصندوق لمهامه الكبيرة، محلّلا الظروف التي تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية في ظلّها من فرض هيمنتها على الصندوق، وتطوّر سياساته بعد انهيار نظام بريتون وودز، وتحوّله من إدارة النظام إلى إدارة مرحلة اللانظام، واعتماده على مبدأ المشروطية في فرض برامجه الأصولية على الدول التي تلجأ إليه، ودفعها قسرا لتبني التوجّه الليبرالي الذي تستند إليه مؤسسات الاقتصاد العالمي بشكل عام، وبعدها تم تناول منهج صندوق النقد الدولي في تعامله مع أزمات الاقتصاد العالمي التي طبعت مرحلة اللانظام، والمتسمة بالدورية والتقارب، أين عُرض جهاز الصندوق للإنذار المبكّر للتنبؤ بالأزمات، وقراءة فاعليته في أزمة جنوب شرق آسيا التي جلبت موجات انتقاد قوية للصندوق، خصوصا من تلك الأطراف التي قرأت الأزمة في نطاق الاقتصاد السياسي، وتعالت معها الأصوات المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي، الذي تقادمت برامجه، وتعرّت حقيقة خضوعه للدول المتقدمة، وهو الأمر الذي شكّل نقطة انعطاف داخل الصندوق، أهم ملامحها تشكيل لجنه لمراجعة نظام الحصص، وإنشاء مكتب للتقييم المستقل لسياسات الصندوق وحوكمة إدارته.

إن أهمية الإجرائين الأخيرين اللذين تمت الإشارة إليهما في آخر الفصل الثالث، تنبع من كونهما عنوانا لاتجاهات حديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي. هذه الاتجاهات الحديثة والعوامل الدافعة إليها هي موضوع **الفصل الرابع**، الذي تناول في جزئه الأول التعديلات الثلاثة التي عرفتها اتفاقية تأسيس الصندوق، حتى عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي جاءت كاستجابة لمشكلات واجهت الصندوق في إدارته للنظام النقدي الدولي، ثم انتقل التحليل إلى الاتجاهات الحديثة للإصلاح التي تبلورت ملامحها في مطلع هذا القرن، سواء ما تمّ تبنّيه منها، أو تلك التي لا تزال محل نقاش وتفاوض داخل الصندوق، والمجموعات التي تعمل معه، وقد تعلّق الأمر بإصلاح السياسات الإقراضية للصندوق وزيادة موارده، وتحسين الرقابة التي يمارسها في إطار المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه، وأيضا بإصلاح نظام الحصص والتصويت، وأخيرا، جاء المبحث الثالث من هذا الفصل ليناقش العوامل التي تلاقحت على طول العقود المنصرمة من عمر الصندوق لتشكّل قوة دافعة لهذه الاتجاهات الحديثة.

أما **الفصل الخامس** فقد انصرف إلى تحليل إشكالية نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، فتناول –بالإضافة إلى المفاهيم العامة– تطوّر الصيغ الرياضية التي تم اعتمادها منذ نشأة الصندوق في حساب حصص الدول الأعضاء، وطريقة استخدامها، ومناقشة عيوبها، وخطوات إصلاح هذا النظام حتى الاتفاق على الصيغة الجديدة والبديلة لكل الصيغ السابقة، ثم انتقل التحليل في المرحلة الثانية إلى مناقشة هذه الصيغة الجديدة، من حيث مزاياها وعيوبها، أين تبيّن أنه برغم تجاوزها لعيوب الطريقة السابقة التي تعتمد على تجربة ثنائيات من خمس صيغ مختلفة، إلا أنها –هي الأخرى– تعاني من بعض العيوب التي تعكّر على إمكانية استمرار العمل بها طويلا، كما تناول هذا الجزء أيضا نتائج تطبيقها على توزيع الحصص والقوة التصويتية، وبروز التلكّؤ الأمريكي في المصادقة على نتائجها إلى غاية 2016، بعد استخدامها في المراجعة العامة للحصص في 2010، وهو ما أكّد الصعوبة الكبيرة في الاتفاق على صيغة مُرْضية لجميع الأطراف المتنافسة في الصندوق، ومدى هيمنة الدول المتقدمة عليه، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك قوة الاعتراض على أي قرار استراتيجي لا يرضيها، أو يهدد مصالحها.

أما المبحث الأخير من الفصل الخامس، فقد جاء محاولة من الباحث لتقديم حزمة من المقترحات التي يرى فيها مدخلا ممكنا لإصلاح الصيغة المستخدمة في نظام الحصص، وتحسين القوة التصويتية للدول النامية عموما، وبشكل خاص، على مستوى المجلس التنفيذي للصندوق.

على ضوء محاولات التحليل التي وردت على امتداد فصول الأطروحة، تم اختبار الفرضية الرئيسة والفرضيات المتفرّعة عنها، بحيث:

– تبيّن **صحة الفرضية الرئيسة**، إذ أن خريطة القوى الاقتصادية في العالم، والتي تم في ظلّ تفاصيلها بناء صرح الاقتصاد العالمي ومؤسساته، قد شهدت حزمة من التحوّلات العميقة التي غيّرت كثيرا من ملامحها، فعبر العقود السبع الماضية، برزت قوى اقتصادية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية تزاحم على مراتب متقدمة في الأسواق العالمية، كعودة أوروبا الغربية التي كانت مسرحا للحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث أوفت بتوقعات نموها، واستعادت اقتصادياتها خط الريادة في الاقتصاد العالمي، وانضمّت إليها قارة آسيا، بداية باليابان التي تطوّرت معها وحولها النمور الآسيوية وغيرها، وبروز الصين كقوة اقتصادية زاحفة من الشرق، مشكّلةً مع باقي دول مجموعة بريكس خطا اقتصاديا صاعدا ومنافسا للدول المتقدمة، وبشكل أقل تأثيرا، صعود منطقة الشرق الأوسط بفضل ما تتمتع به من موارد بترولية كبيرة، كل هذه القوى –ولاسيما الدول النامية منها– باتت تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية في نفوذها في صندوق النقد الدولي وهيمنتها عليه، وتطالب بإصلاح حوكمته.

من ناحية أخرى، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي في آخر عقد الثمانينات من القرن الماضي، وانغماس الصندوق في لبرلة الدول المنفكّة عنه بعد انضمامها المتعاقب والمتقارب إلى الصندوق، قد جلب إلى هذا الأخير خبرات وخلفيات وتجارب اقتصادية مختلفة عن تلك التي كان يفرضها على الدول الأعضاء، وقد طفا

بسبب هذا العنصر النقاش حول المنطلقات العلمية لبرامج ووصفات صندوق النقد الدولي، والتي كانت تمر من قبلُ من دون كثيرِ مناقشة وسجال، وازدادت حدة هذا التباين والسجال –داخل الصندوق وخارجه– بعد شرطية الصندوق في تدخّله لتقويض الأزمة في الدول الآسيوية المتضرّرة، وقد أسهمت هذه الظروف في بداية بروز اتجاهات حديثة للإصلاح، تبنّاها الصندوق نفسه.

إلى جانب ما سبق، تنضمّ العولمة المالية التي جلبت معها –في ظل التحرير غير المقيّد– كثيرا من الأزمات، وصارت في إطارها الفوضى نظاما، إذ وبعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وما رافقها من موجات انتقاد عالية للصندوق، جاءت الأزمة المالية الأخيرة (أزمة الرهون العقارية) التي فشل الصندوق في استباقها، لتزيد من الضغط الحاصل على صندوق النقد الدولي من أجل تبنّي الاتجاهات الحديثة لإصلاحه.

كما تبيّن أيضا صحة الفرضيات الفرعية، حيث أن:

– **الفرضية الأولى:** التي كان نصّها ***تشكّل التحوّلات التي عرفتها خريطة موازين القوة الاقتصادية في العالم، والفشل في إدارة الأزمات الاقتصادية، وتزايد عدد أعضاء صندوق النقد الدولي وتباين خلفياتهم الاقتصادية، أبرز العوامل المؤثرة في الاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق***" تبيّن صحّتها من خلال بحث حزمة التغيرات والأحداث التي أشارت إليها الفقرة السابقة كانت دافعا قويا لبروز اتجاهات حديثة في المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي، والتي تتلخّص في إصلاح الحوكمة، والرقابة بمختلف مستوياتها، وكذلك سياساته الإقراضية والسيولة، وهي مجالات يمكن القول بأن الصندوق قد تأخّر في مواكبة متطلباتها، بالنظر إلى كونها ذات صلة مباشرة بمصداقيته وقدرته على إدارة النظام النقدي الدولي.

– **الفرضية الثانية:** وكان نصّها "***لا تلعب مجموعة الدول النامية بشكل عام دورا كبيرا في تشكّل الملامح الرئيسة للاتجاهات الحديثة لإصلاح صندوق النقد الدولي***"، وهي صحيحة أيضا، حيث تبيّن أن صياغة القواعد والترتيبات التي يقوم عليها النظام النقدي الدولي تبقى حكرا على المراكز الاقتصادية الكبرى، وأن باقي الدول تبقى بعيدة عن التأثير في تحديد هذه القواعد والترتيبات وإصلاحها، ويستثنى من ذلك الدول النامية التي تتمكّن من حجز مكانه متقدّمة في الاقتصاد العالمي، على غرار كل من الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب افريقيا (مجموعة بريكس) وغيرها.

– **الفرضية الثالثة:** ونصها "***الإصلاحات التقليدية التي اعتادت الدول صانعة القرار اتخاذها لمعالجة الهزّات التي يعرفها النظام النقدي الدولي لم تعد كافية لضمان سلامة الاقتصاد العالمي، لذا فإنه ينبغي تبني إصلاحات هيكلية جريئة تعالج مفاصل الضعف في أداء صندوق النقد الدولي للمهام المنوطة به***"، وهي فرضية صحيحة أيضا، حيث بعد استعراض الإصلاحات الثلاثة الأولى للصندوق وظروفها تبيّن أنها اهتمت أساسا بعلاج بعض نقاط الضعف التي كان يعاني منها النظام النقدي الدولي، أو تجاوبا مع الأوضاع النقدية لدول الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، ولم تُعنى ألبتة بإصلاح آليات عمل الصندوق ذاته وتقويتها، لكن، وأمام التحديات الكبيرة التي أفرزتها التغيرات

المتسارعة والعميقة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، فإن الصندوق بات مطالبا باتجاهات حديثة لإصلاحه تركّز على إصلاح آليات عمله وتطويرها بما يتناسب وهذه التحديات، ولاسيما ما يتعلّق منها بحوكمة صناعة القرار، من خلال ضمان تمثيل عادل للدول النامية وإشراكها –بشكل فعّال– في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

– **الفرضية الرابعة:** التي جاء نصها ***"يعتبر إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي المدخل الرئيس إلى باقي الإصلاحات الجوهرية المنشودة"***، قد ثبتت صحّتها، حيث برزت إشكالية إصلاح نظام الحصص، وما يرتبط به من قوة تصويتية كأحد أبرز مجالات إصلاح صندوق النقد الدولي في الوقت الراهن، وقد تجلّت من خلاله مظاهر الصراع الاقتصادي العالمي، وتحديدا صراع النفوذ في صناعة قرارات الصندوق، بين الدول المتقدّمة فيما بينها، وما بينها وبين الدول النامية، وعلى رأسها دول مجموعة بريكس، فالفصل الخامس انتهى إلى وجود إشكالية في الصيغة المستخدمة في حساب حصص الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مشكلة ضعف الأصوات الأساسية، رغم تجاوز نظام الحصص الحالي لبعض عيوب النظام الذي سبق 2006، لذلك، فإن هذا النظام ما يزال في حاجة إلى مراجعة عميقة تستقرّ على صيغة رياضية تترجم واقع المساهمة الفعلية للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي، بعيدا عن التاريخ الذي أُعلن في سياقه عن ميلاد الصندوق.

وتأسيسا على ما تقدّم، خلص البحث إلى النتائج والاقتراحات الآتية:

أولا – نتــائـــج البحث:

– أن الأطراف التي تسهم في صياغة الأنظمة النقدية الدولية في كل مرحلة، هي القوى الاقتصادية الكبرى، فلا مجال –في هذا السياق– لدول التخوم التي تتسم مشاركتها في النظام الاقتصادي العالمي بالتبعية، والعمل وفق نسق محدد لها سلفا، وفي الغالب، تراعي الاقتصاديات الكبرى –عند وضع قواعد وترتيبات النظام– مصالحها في المقام الأول، أما باقي الدول التابعة، فليس لها إلاّ شرف الإمضاء على ما انتهت إليه مفاوضات الكبار؛

– أنه بالقدر نفسه الذي تسهم به الاقتصاديات الكبرى في تصميم الأنظمة النقدية الدولية، تسهم أيضا في زعزعته في إطار صراعها على الأسواق العالمية، وعلى مكانتها في مؤسساته الدولية، بينما تتحمّل الدول النامية تبعات هذا الصراع الذي لم تكن طرفا فيه، لتتعطّل بذلك سيرورة التنمية فيها، وثمّ يتأخّر إسهامها في صناعة القرار الاقتصادي العالمي؛

– أن الصراع الاقتصادي العالمي المعاصر لم يعد صراع دول، بل صراع كتل، وهو ما ينبغي على الدول النامية أن تراعيه في إطار سعيها لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي عموما، والنقدي خصوصا، انطلاقا من إصلاح المؤسسات الاقتصادية التي تديره؛

– في ظل النتائج السابقة، يتأكّد الوضع غير العادل للدول النامية –عموما– في النظام الاقتصادي العالمي، فرغم تغيّر الخريطة المعاصرة لموازين القوى الاقتصادية عن تلك الموروثة عن الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن هذه الدول لا تزال ترزح تحت القرار الاقتصادي العالمي الذي تتم صناعته على مستوى المؤسسات الاقتصادية العالمية، وهي المؤسسات المستقطبة لصالح مراكز الرأسمالية العالمية؛

– من حيث ديباجة الخطاب، فإن صندوق النقد الدولي يضع أهدافا سامية، ويضطلع بمهام حاسمة في إطار إدارته للنظام النقدي الدولي، ويسخّر في سبيل ذلك كفاءات بشرية عالية التأهيل، وإمكانات تقنية كبيرة، بالإضافة إلى دورات تدريبية على سياساته وطرائق تنفيذها في الدول الأعضاء؛

– بعد انهيار نظام بريتون وودز جرّاء القرار الأمريكي الأحادي في 1971، تحوّل صندوق النقد الدولي عن وظيفته الأصلية المرتبطة –أساسا– بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف، إلى إدارة مرحلة اللانظام في العلاقات النقدية الدولية، وما يطبعها من توالٍ للأزمات، مستندا في ذلك إلى آليات السوق الحرة، وحاملا الدول التي تلجأ إليه قسرا على تبني الخطاب الليبرالي –في شكل وصفة صالحة لكل المشاكل– وتطبيقه بصرامة، وجعلَ لانعكاساته الحادة وصفا خاصا (العلاج بالصدمة)، مع تسجيل فشل كثير من تجارب برامجه في تحقيق أهدافها؛

– على مستوى إدارة الصندوق لأزمات الاقتصاد العالمي، لا يزال تعامله الوقائي والاستباقي لها في حاجة إلى مزيد من التطوير، سواء من حيث جهازه لالتقاط الإشارات المبكرة للأزمة، أو من حيث آليات فرضه لإجراءات إلزامية على الدول المتقدّمة –خصوصا– في إطار رقابته التي يطبّقها بموجب المادة الرابعة من اتفاقية تأسيسه (وسيتم التفصيل في هذا العنصر لاحقا)؛

– أنه بقدر ما كانت أزمة جنوب شرق آسيا في تسعينات القرن الماضي قاسية على الدول المتضرّرة، بقدر ما عرّت هذه الأزمة صندوق النقد الدولي من حيث ضعفُ قراءته للمؤشّرات، ومن حيث هيمنة الدول المتقدّمة عليه، وتوجيهها لسياساته وفقا لما تمليه مصالحها، وقد أفضى تحليل هذه الأزمة في إطار الاقتصاد السياسي، إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بإصلاح صندوق النقد الدولي، الذي تقادمت برامجه، وبات عاجزا عن إدارة مرحلة اللانظام، إصلاحا جوهريا، يطال آليات صناعة القرار على مستواه، بشكل يعكس راهن خريطة القوى الاقتصادية العالمية الفاعلة.

– بالنظر إلى حجم التغيير المتراكم في خريطة الاقتصاد العالمي، فإن الصندوق بات فعلا مطالبا بتبني حزمة إصلاحات عميقة، تطال مفاصل الحوكمة فيه، وتعكس الأوزان الحقيقية لدوله الأعضاء في الاقتصاد العالمي المعاصر، وليس ذلك –أي الاقتصاد العالمي– التاريخي الذي أنشئ الصندوق في ظل معطياته، وبذلك يتمكّن من استرداد دوره ومصداقيته الدولية التي قللّ منها تراكم التجارب الفاشلة، والصورة العالمية القاتمة عنه؛

- يحتاج النظام النقدي الدولي إلى مزيد من الاستقرار، ولا يتأتى ذلك من دون ممارسة صندوق النقد الدولي لوظيفته الرقابية (الثنائية والإقليمية والعالمية) بشكل فعّال، والفعالية في هذا الموضع تقتضي بسط قراراته على جميع دوله الأعضاء من دون تمييز، بل إن الرقابة على السياسات المالية والنقدية التي تمارسها الدول المتقدمة ينبغي أن تحظى بمزيد من اهتمام الصندوق، وذلك لأثرها البالغ على استقرار النظام النقدي الدولي؛

- تحتاج تفاصيل برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق –عند طلب قروضه– إلى إعادة نظر جريئة، تأخذ بعين الاعتبار حقيقة عدم صلاحيتها المطلقة (الوصفة الواحدة) مع جميع المشكلات الاقتصادية للدول النامية، لذا فإن الصندوق بات مطالبا بمعالجة الصورة القاتمة المتداولة عن تدخلاته وشروطها من خلال منح حيّز أوسع لتفصيل برامج الإصلاحات على مقاس مشكلة كل دولة على حدة، وتيسير خطوات وشروط الحصول على قروضه وخدماته؛

- التطوّر الملحوظ في مساهمة مجموعة الدول النامية في الاقتصاد العالمي، مع بروز قوى اقتصادية صاعدة تزاحم بندّيةٍ تامةٍ الدولَ المتقدمة (التقليدية) على مكانتها في الاقتصاد العالمي، لاسيما مجموعة "بريكس"، التي تتصدّر الدول النامية في إعلاء المطالب المتصلة بإصلاح صندوق النقد الدولي؛

- تحتاج الإصلاحات المنشودة في حوكمة صندوق النقد الدولي إلى مدخل رئيسي لمناقشتها وإقرارها، إذ تمر ضرورةً بإصلاح نظام الحصص والتصويت في الصندوق، لذلك تعتبر قضية إصلاح هذا النظام أكثر القضايا المطروحة للإصلاح تعقيدا؛

- يشكّل موضوع إصلاح نظام الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي مِفْصلا رئيسيا ضمن مجالات الاتجاهات الحديثة لإصلاح الصندوق، لاسيما بالنسبة للدول النامية التي تمكّنت –خلال العقود الماضية– من حيازة مكانة متقدمة في خريطة القوى الاقتصادية الكبرى في الاقتصاد العالمي، وهي الخريطة التي تأخر الصندوق عن مواكبتها، بسبب هيمنة الدول المتقدمة على صناعة قراراته في ظل نظام الحصص المعتمد؛

- عمليا، هناك صعوبة كبيرة في الاتفاق على صيغة رياضية "عادلة" يُستند إليها في حساب حصص الدول الأعضاء وقوتهم التصويتية، لاسيما إذا تعلّق الأمر بمقترحات صيغ تؤثّر على هيمنة الدول المتقدمة على قرارات الصندوق، في إطار محاولة المواءمة بين مصالح الدول المانحة (المتقدمة) ومصالح الدول المحتاجة لموارد الصندوق (الدول النامية بشكل عام)، وفي هذا الموضع تحديدا، يلوح صراع المصالح والهيمنة على الصندوق، ليس فقط بين الدول النامية والمتقدمة، بل حتى بين الدول المتقدمة ذاتها؛

- رغم التحسين النوعي الذي جلبته إصلاحات 2006 و2008 من خلال تعويض الصيغ القديمة وطريقة استخدامها في حساب حصص الدول الأعضاء، وما أضفته من شفافية أكبر في هذا السياق، إلا أن هذه الصيغة نفسها لا تزال محتاجة إلى تطوير، من حيث متغيراتُها وأوزانها، ومن حيث خضوعها لمعامل الضغط لتهذيب فروق الحساب الناتج عن تطبيقها، ومن ثمّ فإن الصيغة الحالية لنظام الحصص في الصندوق، لا تعدو

أن تكون صيغة انتقالية، أعادت –بشكل جزئي– ترتيب الحصص والقوى التصويتية في الصندوق، وهو ما تجري بشأنه –حاليا– نقاشات داخلية لتطوير صيغة أكثر عدالة في ترجمة الأوزان الحقيقية للدول الأعضاء في الاقتصاد العالمي؛

– بالنظر إلى التوزيع الحالي للحصص والأصوات من جهة، ولصراع المصالح الذي يعكسه تباين الرؤى من جهة أخرى، فإنه من المتوقّع أن يتأخر الاتفاق على صيغة جديدة في أفق الآجال المحددة (2019).

ثانيا – الاقتراحـــــات:

1– في إطار ممارسة صندوق النقد الدولي لمهامه الرقابية ينبغي أن تحظى قراراته وملاحظاته على السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها دوله **بأدوات الإلزام بالأخذ بها ومعاقبة التخلّف عن تطبيقها**، ومن شأن هذا الأمر أن يعيد للصندوق مصداقيته ومشروعية وجوده.

في هذا السياق، يقترح الباحث اعتماد آلية العقاب أو الجزاء بتعليق القوة التصويتية للبلد الذي لا يستجيب أو تقليصها باستخدام معامل ضغط، إلى غاية استجابة البلد المعني لتوجيهات الصندوق. ويتأكّد هذا المقترح في حالة الدول المتقدمة التي لم تعد –منذ عقود– في حاجة إلى أموال الصندوق وخدماته (وبالتالي فهي معفاة من تحمّل شروطه التي يستخدمها كأداة ضغط على الدول النامية التي تلجأ إليه)، حيث يمكن للصندوق استخدام ورقة التأثير على الحصة التصويتية من أجل الضغط على الدول المتقدمة التي يتأثر النظام النقدي الدولي بسياساتها المالية والنقدية.

2– في مجال السيولة الدولية، ينظم الباحث إلى الرأي القاضي بضرورة إيجاد حل لمحورية الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي، واستبداله بعملة دولية (كحقوق السحب الخاصة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي)، والسمح للقطاع الخاص بامتلاك هذه العملة الدولية، وللبنوك بتقييم الأصول على ضوئها، وفي هذا علاج لبعض المشاكل التي تعاني منها الدول التي ترتكز في احتياطاتها على عملة معينة ولاسيما الدولار الأمريكي.

3– نظرا لطبيعة التنافس في الاقتصاد العالمي المعاصر الذي تجاوز صراع الدول إلى صراع التكتلات الاقتصادية، فإن الدول النامية مطالبة بأن تتكتّل داخل صندوق النقد الدولي في أقل عدد ممكن من المجموعات لزيادة قوتها التصويتية، وتحسين حظوظها في الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية، وينطبق هذا على الدول العربية بالخصوص، لاسيما في إطار التجاور الجغرافي (كاقتصاديات المغرب العربي وشمال افريقيا و اقتصاديات دول الخليج العربي)، أو في إطار ما يعرف بالتكامل الاقتصادي العربي الذي تدعمه كثير من الدوافع والمقومات.

4– يقترح الباحث تبني مجموعة الدول النامية مبدأ الدفاع عن فكرة إدماج التعداد السكاني كمتغيّر ضمن متغيرات الصيغة الرياضية المعتمدة في حساب حصص الدول الأعضاء، وهذا انطلاقا من أن صندوق النقد

الدولي يفترض فيه العمل على خدمة أوسع عدد ممكن من سكان العالم من جهة، ولكونه يمثل نقطة قوة تحفظ لهذه المجموعة توازن مصالحها في مقابل الدول المتقدمة المهيمنة على المنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها الصندوق، وذلك وفقا لتفاصيل المقترح الذي تم عرضه في المبحث الأخير من الأطروحة.

5- تغيير طريقة اعتماد الأصوات الأساسية (القاعدية) التي توزع بالتساوي بين كل أعضاء صندوق النقد الدولي، من صفة العدد المطلق، إلى نسبة مئوية من إجمالي الأصوات الناتجة عن الحساب، ومن شأن هذا الإجراء أن يضمن عدم تآكل قيمة هذه الأصوات القاعديـــــة من إجمالي الأصوات، ويمكن الاتفـــاق على نسبة مئوية معقولة (α%)، ويحبذ الباحث أن لا تقل هذه النسبة عما كانت عليه عند إنشاء الصندوق.

6- إلى جانب المقترح الثالث، وبهدف منع انفراد دولة واحدة (مهما كان وزنها في الاقتصاد العالمي) من تعطيل القرارات الاستراتيجية التي تتبناها الأغلبية، يمكن جعل النسبة التي تمنح حق الاعتراض ديناميكيةً وليست ساكنة كما هو عليه الأمر في الوقت الراهن (حاليا بأزيد من 15% يمكن تعطيل أي قرار استراتيجي في الصندوق، وهو ما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأة صندوق النقد الدولي)، بحيث أن النسبة التي في حدودها يمكن الاعتراض على القرارات الاستراتيجية تكون مساوية لأكبر حصة تصويت مضافا إليها نسبة أخرى، وبهذا لن يكون بإمكان دولة بمفردها –مهما كانت حصتها- الاعتراض على ما تتفق عليه الأغلبية الكبيرة.

7- يقترح الباحث أيضا تقليص عدد مقاعد المجلس التنفيذي للصندوق، من 24 إلى 12 مقعدا، وهو العدد الذي كان المجلس التنفيذي يعمل به في بداية انطلاق نشاطه في أربعينات القرن الماضي، وذلك في إطار ما تؤكّد عليه الدراسات الحديثة من أن المجالس التنفيذية تزداد فاعليتها كلما قل عدد المقاعد، وفي هذا الإطار، ينبغي إعادة توزيع الدول الأعضاء في الصندوق على العدد المقترح من المقاعد في إطار تنافسي يخدم مبدأ التوازن بين مصالح الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

8- مراجعة الإجراءات والقواعد التي تنظم اجتماعات المجلس التنفيذي، من حيث إلزامية الحضور، والكفاءات المطلوب توفّرها في المديرين التنفيذيين. ولهذا الغرض، يتعيّن على صندوق النقد الدولي برمجة تكوين مكثف ومخصص للكفاءات المؤهلة في بلدانها لشغل هذا المنصب تحديدا، وهو ما من شأنه أن يدعم النقاش الجاد والطرح العلمي الذي يعكس مصالح المجموعة الدولية ككل خلال الاجتماعات التي تتم في رحاب المجلس، بعيدا عن سيطرة مديرين ينتمون إلى الدول المتقدمة على توجيه مجريات النقاش –في المجلس- بفضل ما يتمتعون به من قدر زائد في الكفاءة العلمية والتدريب على الإقناع.

وفي الأخير، وكآفاق بحثية، يمكن أن يتفرّع عن هذه الأطروحة جزئيات بحثية أخرى صالحة لتكون أطروحات للدكتوراه، منها الآتية:

- حوكمة إدارة أعمال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وأثرها في صناعة القرارات النقدية الدولية (المتطلبات والعقبات)؛
- دراسة إمكانية استنساخ تجربة مجموعة بريكس في إنشاء صندوق عربي للتنمية واحتياطات الطوارئ،
- إمكانية تطوير وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة دولية "حقيقية" في الأسواق العالمية، وأثرها في معالجة إشكالية السيولة الدولية ومركزية الدولار في النظام النقدي الدولي المعاصر (دراسة للمتطلبات والعقبات)؛

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــــع

أولا – المراجع باللغة العربية:

الكتـــب:

1- ابراهيم بن عيسى العلي العيسى، (1992): **صندوق النقد الدولي**، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض.

2- إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009): **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر.

3- أحمد حسني أحمد، (1949): **مشكلة الدولار والأزمة الاقتصاديـــــة العالمية**، ، مكتبة النهضة المصريـــــة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

4- أرنست فولف، (2016): **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم 435، الكويت.

5- المديني توفيق، (2004): **وجه الرأسمالية الجديد – دراسة** –، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

6- بوجين فارجا، (1967): **رأسمالية القرن العشرين**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

7- توفيق اسكندر، (1961): **بحوث في التاريخ الاقتصادي**، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

8- توفيق عبد الرحيم حسن، (2004): الإدارة المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن,

9- جايمس ريكاردز، (2014): **حروب العملات – افتعال الأزمة العالمية الجديدة** –، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى

10- جون هدسون ومارك هرندر، **(1987): العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبد الله منصـــور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، السعودية

11- حازم الببلاوي، (2000): **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (العدد 257)

12- حســن النجفي، (1988): **النظـــام النقدي الدولي وأزمة الدول الناميــــــة**، شركة إيـــاد للطبـــاعة الفنيـــــة، بغداد – العراق،

13- حلمي خالد سعد زغلول، (2002): **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت

14- حميد الجميلي، (2005): **دراسات معاصرة في الاقتصاد الدولي المعاصر**، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الجماهرية العظمى.

15- دانييل أرنولد، (1992): **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم**، ترجمه عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان

16- رمزي زكي (1987): **التاريخ النقدي للتخلّف**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، المجلس الوطني للثقافــة والفنـــــون والآداب، الكويت،

17- رمزي زكي، (1978): **أزمة الديون الخارجية، رؤيـة من العالم الثالث**، الطبعة الأولى، الدار المصرية العامة للكتاب، القاهرة

18- رمزي زكي، (1994): **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري**، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة

19- زينب حسين عوض الله، (2003): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية.

20- زينب حسن عوض الله، (1999): **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية.

21- سامي حاتم عفيفي، (1993): **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الأول

22- سعيد النجار، (1973): **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين**، دار النهضة العربيـــــة، القاهرة، جمهورية مصر العربية

23- سمير أمين، (1991): **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سنــــاء أبو شقــرا، شركة المطبوعــات اللبنانية دار الفارابي، بيروت- لبنان

24- سمير صارم، (2000): **معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة**، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا.

25- سميرة إبراهيم أيوب، (2006): **صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي – دراسة تحليلية تقييمية –** ، مركز الإسكندرية للكتاب، الاسكندرية–مصر

26- شارل روبير آجرون، (2007): **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1830 – 1919**، ترجمة حاج مسعود، الطبعة الأولى، دار الرائد للكتاب، الجزائر.

27- شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، ايناس ظافر الراميني و سوزان سمير ذيب، (2011): **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن

28- شمامة خير الدين، (2009): **العلاقـــــات الإستراتيجية بين قوى المستقبـــل في القرن 21**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،

29- شوكت باموك، (2005): **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان

30- صادق مدحت، (1997): **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، الطبعة الأولى، دار غريب للطبـاعة والنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية

31- ضياء مجيد الموسوي، (1993): **الإصلاح النقدي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، المَلَكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر.

32- ضياء مجيد الموسوي، (2005): **العولمة واقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

33- ضياء مجيد، (2008): **النقـــود والبنـــوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية

34- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، (2003): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية.

35- عادل المهدي، (2004): **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانيـــة، الطبعة الثانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

36- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2005): **العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)**، دار الفكر الجامعي للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، الطبعة الأولى

37- عبد العالي دبلة، (2004): **الدولة رؤية سوسيولوجية**، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة

38- عبد الفتاح أبو شرار، (2007): **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان-الأردن

39- عبد القادر سيد أحمد، (1978):**النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب**، الطبعة الأولى، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجيات، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان،

40- عبد المجيد قدي، (2003): **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

41- عبد المطلب عبد الحميد، (1998): **النظام الاقتصادي العالمي الجديد الآليات والخصائص والأبعاد**، بدون رقم طبعة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة،

42- عرفان تقي الحسيني، (1999): **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن

43- فرانسيس فوكوياما، (1993): **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،

44- فيكتور مورجان، (1993): **تاريـــخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب

45- لستر ثارو، (1995): **الصراع على القمة، مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، رقم 204، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،

46- لستر ثرو، (1996): **المتناطحون** المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا، ترجمة محمد فريد، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،

47- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، (2006): **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، بدون رقم طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان

48- محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2008): **منظمات اقتصادية دولية في زمـــــن العولمة**، دار شباب الجامعة، الإسكندريـــــة، مصر

49- محمد الصيرفي، (2011): **إدارة الأزمـــــات**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ضمن سلسلة إصدارات التدريب الإداري، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر

50- محمود حسين وجدي، (2004): **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية

51- مروان عطون، (1992): **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية**، بدون رقم طبعة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر

52- ميشال لولار، (1995): **صندوق النقد الدولي وعملياته**، ترجمة هشام متولي، دار طلاس ، الطبعة الأولى، سوريا.

53- ناصر دادي عدون و متناوي محمد، **(2003): الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب "الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها**"، بدون رقم طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر.

54- نعمان سعيدي، (2011): **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر

55- نيرى وودز، (2010): **قلاع العولمة (عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمقترضين)**، ترجمة محمد رشدي محمد سالم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى

56- نيل م هايمان، (2012): **الحرب العالمية الأولى**، ترجمة حسن عويضة ومراجعة سامر أبو هواش، سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة "مشروع كلمة"، الإمارات العربية المتحدة

57- وسام ملاك، (2001): **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني، لبنان.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- أوكيل نسيمة، (2008): **الأزمات المالية وإمكانية التوقّي منها والتخفيف من آثارها مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر.

2- بن ساعد عبد الرحمان، (2009): **انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام النقدي الدولي (دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

3- رمضان بطوري، (2005): **تحليل العوامل المؤثّرة في تحرير التجارة العالمية للزراعة والنسيج وحساسية الدول العربية لذلك**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

4- سمير آيت يحي، (2013 – 2014): **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريـــــة وعلوم التسيير، جامعة الحـــــاج لخضر، باتنـــة – الجزائـــر.

5- محمد أمين بربري ، (2011): **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمـة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر** – ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3

6- نادية العقون، (2012 – 2013): **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"**، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنـــة،

7- هبة محمود الطنطاوي باز، (2008): **الأزمات المالية المعاصرة (الأسباب، العلاج، الدروس المستفادة) – دراسة مقارنة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، ، جامعة عين شمس، مصر.

المجـلات والدوريات:

1- أتيش جوش، جوناثان أوستري وناتاليا تاميريزا، (2009): **التنبّؤ بالأزمات القادمة، ما الذي يمكن أن نتوقعه من أنظمة الإنذار المبكّر**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 3 (سبتمبر).

2- أمير السعد، (2004): **مقاربة نظرية في التوازن بين العمل وأس المال**، مجلة التواصل، العددان 32 – 33 (الصيف)، عنابة، الجزائر

3- أندرو بيرغ و كاثرين باتيلو، (2000): **تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية**، سلسلة قضايا اقتصادية، رقم 22، تصدر عن صندوق النقد الدولي.

4- جلال عزايز و حاجي العلجة، (2017): **آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008–2016**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني.

5- جيمس م. بوتون، (2004): **صندوق النقد الدولي في عيده الستين، أفكار عن الإصلاح المطلوب في الصندوق ومتطلبات اقتصاد عالمي متغيّر**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 3 (سبتمبر).

6- حلمي خالد سعد زغلول، (1996): **الغات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وآثارها على اقتصادات الدول العربية**، مجلة حقوق الكويت، العدد الثاني (يونيو)، للسنة العشرين.

7- جين بيزاني فيري وإنديرا سانتوس، (2009): **إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، رقم 1 (عدد مارس).

8- حسين توفيق إبراهيم، (1995): **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 23، العدد 3 و 4، الكويت,

9- عبد الرحمان تومي، (2009): **قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 13.

10- عبد الله موله، (2009): **التحكّم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية**، مجلة التواصل، العدد 24، صادرة عن جامعة عنابة.

11- فـــؤاد مرسي، (1989): **صندوق النقد الدولي قمّـــة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان الناميـــة**، مجلـة المنار، العدد 54.

12- مايكل اينلي، (1985): **إشكالية قدرة الصندوق على الإقراض، أصول ترتيبات الإقراض العام وسيرها وإصلاحها الأخير**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد الثاني.

13- محمد الأمين وليد طالب، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية 4008 على سياسات صندوق النقد الدولي"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد 6 ،الجزائر، 2010.

14- محمد أمين بربري (2009)، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأسعار الصرف الدولية – دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع

15- محمد مطر، (1998): **الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة**، دراسات استراتيجية، العدد 18،

16- محمد هاني صباغ، (2015): **الدولار الأمريكي، قصّة الوهم الذي تم خداع العالم به**، مقال منشور على موقع أمة بوست، بتاريخ 21 جوان 2015

17- مهدي بلوافي، (2011): **هايمان منسكي، ماذا يمكن أن يستفيد المسلمون من أفكاره**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، رقم 01

18- ناجي التوني، (2004): **الأزمات المالية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط (الكويت)، العدد 29،

19- هيل عجمي جميل، (2003): **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول.

20- ياسر الحويش، (2013): العلاقة بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: تكامل أم تناقض؟، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29- العدد الثالث.

مؤتمرات

1- الدواي الشيخ، (2009): الأزمة العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، لبنان 13 -14 مارس.

2- محمد عبد الشفيع، (1995): **النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال**، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

3- خالد حنفي و أيمن رجب و إسلام عبد الباري، (2009): **النظام النقدي العالمي بعد الأزمة المالية (رؤية عربية)**، المؤتمر العلمي العاشر 'الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العربية"، بيروت – لبنان.

التقاريـــــــر:

1- تقرير الاستثمار العالمي لعام، (2013) (نسخة العرض العام Overview)، الأونكتاد.

2- تقرير الاستثمار العالمي 2010، 2012 ، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

3- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي (2009)، مكافحة الأزمة العالمية.

نشريات صندوق النقد الدولي، ومقالات على الشبكة الإلكترونية

1- صندوق النقد الدولي، نشرية موسومة بـ **صندوق النقد الدولي: تحديات عالمية – حلول عالمية.**

2- صندوق النقد الدولي،(2003): **ما هو صندوق النقد الدولي؟.**

3- صندوق النقد الدولي، نشرية موسومة بـ **صندوق النقد الدولي: تحديات عالمية – حلول عالمية.**

4- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع (أفريل 2016): **من أين تأتي أموال الصندوق.**

5- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، (2016) : **الإقراض من صندوق النقد الدولي.**

6- جاكلين ديلورييه، (2010): **الصندوق يقرر الإفصاح عن معلومات أكثر وأحدث**، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية.

7- توفيق عبد العزيز السويلم، (2016): **عوامل نجاح النمور الآسيوية وكيفية الاستفادة منها**، مقال منشور بتاريخ 16 أغسطس 2016

8- محمد إبراهيم السقا، (2010): **هل يعود العالم إلى نظام الذهب .. ما نظام الذهب؟**، مقال منشور في جريدة العرب الاقتصادية الدولية، عدد 18 نوفمبر 2010.

9- محمد إبراهيم السقا، (2011): شيخوخة السكان في العالم، مقال منشور على موقع العربية الإلكتروني.

10- سمير مرقص، (2016): **صندوق النقد الدولي (2)، سبعين سنة من الخراب**، جريدة المصري اليوم، عدد 28-06-2016.

11- _نجم الدايمي، (2009): **الاقتصاد الروسي وسياسة العلاج بالصدمة ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في الانـهيار الاقتصادي**، الحوار المتمدّن، العدد 2635، على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170694

12- **الدول النامية تخفض احتياطيات اليورو**، تاريخ النشر: 01 أبريل 2013، نقلا عن الفايننشال تايمز، منشور على الرابط: الدول-النامية-تخفض-احتياطيات-
www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/4/1/اليورو

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية

LIVRES

1- A. Stadnichenko, (1975): **Monetary Crisis of Capitalism**, Progress Publishers, Moscow

2- Abdelkader Sid Ahmed, (1982) : La conditionnalité des tirages sur le fonds monétaire international, Dette et Développement (Mécanismes et conséquences de l'endettement du Tiers Monde) ,OPU, ALGERIE

3- Alain Samuelson, (1993): **Economie internationale contemporaine**, l'Economie en Plus, OPU, Algérie

4- Alexandre DE MARENCHES, (1988) : **Atlas géopolitique**, Stock, Paris

5- Armand Denis schor, (1992) : Le système monétaire européen, édition Publications Universitaires française (PUF), Paris

6- Arnaud ZACHARIE et Olivier MALVOISIN, (2003) : **FMI La main visible,** collection Quartier Libre, Edition Labor

7- Benissad Mohamed Elhocine, (1983) : **Economie internationale**, Edition Publisud, Paris

8- Benissad Mohamed Elhocine, (1983) : **Economie internationale**, Edition Publisud, Paris

9- Carter, Colin, and J. William Lorsch, (2003), ***Back to the Drawing Board: Designing Corporate Boards for a Complex World,*** (Cambridge, MA: Harvard Business School Press)

10- Daniel COLARD, (1996) : **La société internationale après la Guerre froide**, Masson, Paris. France.

11- Eric Toussaint et autres,(2000) : **les peuples entrent en résistance**, collection ATTAC. Centre Europe – Tiers Monde (CETIM). France

12- Frédéric Teulon, (2008) : **La nouvelle économie mondiale**, 6eme édition, Presse Universitaire de France, Collection Major. Paris. France.

13- George Corm, (1982) : L'endettement des pays en voie de développement : ORIGINES ET MECANISMES, Dette et Développement (Mécanismes et conséquences de l'endettement du Tiers Monde) ,OPU, ALGERIE

14- Gérard Marie Henry, (2002) : **A quoi sert le FMI**, Jeunes Editions-Studyrama, France, , PP 131-132.

15- Gilles JACOUBE, (2003): **le système monétaire et financier européen**, collection CIRCA, Paris.

16- H. Bourguinat, (1997) : Finance Internationale, PUF (Presse Universitaire de France), 3eme édition, Paris, France.

17- Herman E. Daly, (2000) : **Ecological Economics and the Ecology of Economics**, Edward Elgar Publishing.

18- Jacques Pavoine, (1994) **: Les Trois Crises du XX^{e} Siècle**, Edition Ellipses, Paris

19- Josette Peyrard, (1995) : **Gestion financière internationale**, 3eme édition, Librairie Vuibert, Paris

20- Julien Vercueil, (2010) : **Les pays émergents Brésil – Russie – Inde – Chine .., Mutation économiques et nouveaux défis**, Edition Bréal, France

21- Kevin Danaher, (2002) : **10 raison d'abolir le FMI et La Banque mondiale**, traduit de l'anglais par Guy Ducornet, Le Serpent à Plumes, Paris

22- Keynes J.M, (1933) : **Essais de persuasion**, traduction de l'anglais par Herbert Jacoby, 2^{e} édition (version électronique), Gallimard, Paris

23- Marc Nouschi, (1996) : Bilan de la deuxième guerre mondiale, Editions du Seuil

24- Michael Barratt Brown, (1976) : **The Economics of imperialism**, Penguin modern economics texts, Penguin Books, USA.

25- Nicolaus Mills (2008): **Winning the Peace: the Marshall Plan and America's Coming of Age as a Superpower, Edition** Wiley-Blackwell, USA

26- Pascal Rigaud, (2010) : **Les BRIC, Brésil, Russie, Inde, Chine puissances émergentes du XXI^{e} siècle**, Collection Thèmes et Débats, Edition Bréal, France

27- Philipe d'ARVISENET et J. Pierre PETIT, (1997) : **échange et finance internationale**, édition Collection Banque ITB, Paris

28- Sanchez Arnau, (1982) : Le problème de l'endettement des pays sous-développés, Dette et Développement (Mécanismes et conséquences de l'endettement du Tiers Monde) ,OPU, ALGERIE

29- Yaves Tavernier,(2000) **: FMI, Banque Mondiale, vers une nuit du 4 aout** ?, Assemblée nationale, N° 2801.

REVUES ET PERIODIQUES

1- Adelheid Burgi-Schmelz, (2009) : **Les données à la rescousse, l'amélioration des statistiques jouera désormais un rôle décisif dans la prévention des crises**, Finance et développement, volume 46, N° 1 (mars).

2- Agnès Bénassy-Quéré, Sophie Béreau, Yvan Decreux, Christophe Gouel et Sandra Poncet, (2007) : **IMF Quotas at Year 2030**, Centre des Etudes Perspectives et d'Informations Internationales (CEPII), N° 2007-12, July.

3- Andrew Crockett, (2009)**, Rebâtir l'architecture, Que faire pour renforcer la régulation et le contrôle financiers ?**, Finance et Développement, volume 46, N°3 (septembre).

4- Ariel Buira, A critique of the Cooper report on the adequacy of IMF quota formulas, University of Oxford, Department of economics, Number 74, July 2001.

5- Brad Setser, (2009) : **L'avenir tel qu'il se profile, Finance et développement**, volume 46, N° 1 (mars).

6- George Hoguet and Solomon Tadesse, **the role of SDR denominated securities in official and private portfolios**, BIS papers, N=° 58.

7- J. Polak, (1979), Thoughts on an International Monetary Fund based fully on the SDR**, IMF, Pamphlet series (no. 28)**

8- Jean-Marcel Jeanneney, (1994) : **de Bretton Woods à la Jamaïque : Contestation française**, revue Economie Internationale, N° 59, 3eme semestre

9- John Williamson, Understanding Special Drawing Rights (SDRs), Peterson Institute for International Economic, Policy Brief, Number PB09-11, June 2009

10- Joseph Gold, (1978): **The second amendment of the Fund's Articles of agreement**, IMF, Pamphlet Series (n 25), Washington-USA

11- Konstintin George, (1998) : **How IMF shock therapy was imposed on Russia**, EIR (Executive Intelegence Review), August 14, volume 25, N° 32

12- Leo Van Houtven, (2004) : **Repenser la gouvernance du FMI**, Finance et développement, septembre, volume 41, N° 3

13- M. Ayhan Kose, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff and Shang- Jin Wei, (2007) : **Financial Globalization : Beyond The Blame Game,** ***A new way of looking at financial globalization reexamines its costs and benefits***, Finance and Development, Volume 44, N° 1

14- Martin Skala and other, (2007): Finding a new formula to determine quotas at the IMF, Occasional paper series, European central bank, No 70

15- Martin Wolf, (2014) : **Comment donner forme à la mondialisation**, Finance et Développement, Volume 51, N° 3

16- Michael Spilotro, un nouveau mode de financement du FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 36, Numéro 3, 19 février 2007

17- Pierre Bezbakh, (2014) : Comment les belligérants ont financé 1914-1918**, LE MONDE.**

18- Ralph C. Bryant, (2010): **Governance Shares for the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, Current Status**, Brookings Institution, (March-April).

19- Richard N. Cooper and Edwin M. Truman, (2007) : **The IMF quota formula: Linchpin of fund reform, Policy Briefs in International economics**, Number PB07-1, February 2007

20- Roger Bootle, (2009) : **Redessiner, La crise financière conduit à repenser les rôles de l'Etat et du marcghé**, Finance et développement, volume 46, N° 1 (mars)

21- Stephen Jaffe, le FMI réaffirme son rôle vital dans les pays pauvres, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 15, 14 aout 2006,

22- Stephen Jaffe, Singapour : place à la réforme des quotes-parts, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 18, 9 octobre 2006,.

23- Stephen Jaffe, un nouveau rôle plus dynamique pour le FMI, FMI Bulletin, Fond Monétaire International, volume 35, Numéro 19, 23 octobre 2006

24- Véronique Kessler (1990)**, la dette de tiers monde 1970 – 1979,** revue d'économie financière,

25- Vjay L. Kelkar et autres, (2005) :Le FMI à l'heure des REFOMES, revue Finance et développement, Mars 2005

26- Zied Akrout, (2012) : **Crise de la dette souveraine en Europe**, revue Assurance et gestion des risques, (Faculté des sciences de l'administration Université Laval), Vol 80 (1), Avril.

Thèses

1- J.M Sorel,(1990) : ***Les aspects juridiques de la conditionnalité du Fonds Monétaire International***, Thèse de Droit Public, Université Paris 13

2- SAADA Lynda, (2015) **: Intégration économique et crises, Le rôle et l'impact de la monnaie unique vis-à-vis des économies de l'Union Européenne**, mémoire de magister en sciences économiques, faculté des sciences économiques, commerciale et des sciences de gestion, université de Mouloud Maamri, Tizi-ouzou.

Rapports

1- Rapport sur l'investissement dans le monde 2015 (Vu d'ensemble), CNUCED.

2- Statistiques du Commerce International,(2015), OMC.

3- FMI, (2006): **Indicateurs de solidité financière (Guide d'établissement)**

4- Bossone, Biagio, (2008a), "**The Design of the IMF's Medium-Term Strategy: A Case Study on IMF Governance**," Independent Evaluation Office (IEO) Background Paper, (BP/08/09) (Washington: International Monetary Fund).

5- Independent Evaluation Office of IMF, (2015): **Self-Evaluation at the IMF, EVALUTION REPORT**.

6- IMF, (2017): **Seeking Sustainable Growth, Short-Term Recovery, Long-Term Challenges**, World Economic Outlook, October 2017.

Articles sur Net

1 - FMI, Bulletin du FMI, (2008) : **Les administrateurs du FMI approuvent la réforme du système de quotes-parts et de représentation**, en ligne, 28 mars, disponible sur: http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2008/new032808af.pdf

3- Heba Ahmed Nassar (1993), **Quelques conséquences sociales des programmes d'ajustements structurel**, B5 Monde Arabe, Revue.org, Edition électronique, disponible sur : http://ema.revues.org/1262

4- CVCE, (2013): **Les Accords de la Jamaïque (Kingston, 8 janvier 1976)**, article publié sur : http://www.cvce.eu/obj/les_accords_de_la_jamaique_kingston_8_janvier_1976-fr-8662ac6a-4fd2-4517-ada5- db1c8613a1ee.html

5- EuroStat (2017), http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Imports,_exports_and_trade_balance_by_country,_2016_(update_Aug_2017)_(EUR_billion).png

6- IMF QUOTAS, (2016) : **FACSHEET**, International Monetary Fund, 26/09/2016

7- Jean-Philippe LACOUR, (2016) : **La part de l'euro dans les réserves de change au plu bas depuis seize ans**, LesEchos.fr, publié le : 08/06/2016, sur https://www.lesechos.fr/09/06/2016/LesEchos/22209-131-ECH_la-part-de-l-euro-dans-les-reserves-de-change-au-plus-bas-depuis-seize-ans.htm

8- Mohammad Farrokh, (2013) : **Kondratieff: la crise jusqu'en 2020**, article publié le 17 mai 2013,disponible sur: http://www.bilan.ch/economie-les-plus-de-la-redaction/kondratieff-la-crise-jusquen-2020, consulté le : 13-12-2015.

9- http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/14/12/21/IMF-Quotas

الملاحق

الملحـــق 01

ملحوظة: الجداول والأشكـــــال في هذا الملحق مأخـــوذة عن:

- *Agnès Bénassy-Quéré, Sophie Béreau, Yvan Decreux, Christophe Gouel et Sandra Poncet, (2007) : **IMF Quotas at Year 2030**, Centre des Etudes Perspectives et d'Informations Internationales (CEPII), N° 2007-12, July.*

Table 8: The impact of including financial openness on Japanese and Finnish formulas, including intra-Eurozone flows
(Conservative scenario)

%	« Japanese »		« Finnish »	
	Current openness	Incl. Financial flows	Current openness	Incl. financial flows
USA	23.3	23.5	21.7	21.8
Japan	8.0	7.7	7.7	7.6
Eurozone	18.3	19.8	16.4	17.3
France	3.3	3.6	3.1	3.2
Germany	5.1	5.5	4.4	4.7
UK	4.6	4.8	4.3	4.4
China	11.7	11.1	10.8	10.4
India	2.3	2.2	2.2	2.1
Sub-Saha	0.7	0.6	0.6	0.5

Source: authors' calculations.

Table 9: Two simple formulas with different measures of GDP
(uncompressed, conservative scenario, including intra-Eurozone flows, current openness)

%	GDP at current real exchange rates				GDP at PPP exchange rates			
	2001		2030		2001		2030	
	Japanese	«GDP»	Japanese	"GDP"	Japanese	"GDP"	Japanese	"GDP"
USA	23.7	26.0	23.3	25.4	19.9	21.8	18.8	20.7
Japan	10.5	12.0	8.0	8.8	7.0	5.2	5.3	5.8
Eurozone	24.8	22.9	18.3	16.3	24.2	22.1	17.9	15.6
France	4.7	4.7	3.3	3.1	4.4	4.3	3.2	3.0
Germany	7.2	6.9	5.1	4.7	6.8	6.4	4.9	4.3
UK	5.5	5.3	4.6	4.2	5.0	4.5	4.2	3.7
China	5.0	5.1	11.7	12.7	8.8	9.7	15.5	17.4
India	1.2	1.3	2.3	2.6	3.5	3.4	5.5	5.3
Sub-Saha	0.8	0.8	0.7	0.6	1.3	1.5	1.1	1.3

Source: authors' calculations.

Table 10: Variations around the « GDP » formula in 2030
(conservative scenario, including intra-Eurozone flows, current openness)

	Current exchange rate, uncompressed	Current exchange rate, compressed	PPP exchange rate, uncompressed	Population instead of GDP
USA	25.4	20.7	20.7	9.0
Japan	8.8	7.9	5.8	2.9
Eurozone	16.3	17.1	15.6	8.7
France	3.1	3.1	3.0	1.7
Germany	4.7	4.5	4.3	2.4
UK	4.2	4.1	3.7	1.9
China	12.7	11.1	17.4	17.8
India	2.6	2.7	5.3	9.4
Sub-Saha	0.6	1.0	1.3	7.0

Source: authors' calculations.

Figure 4

Quota share of the United States in 2030 (%)

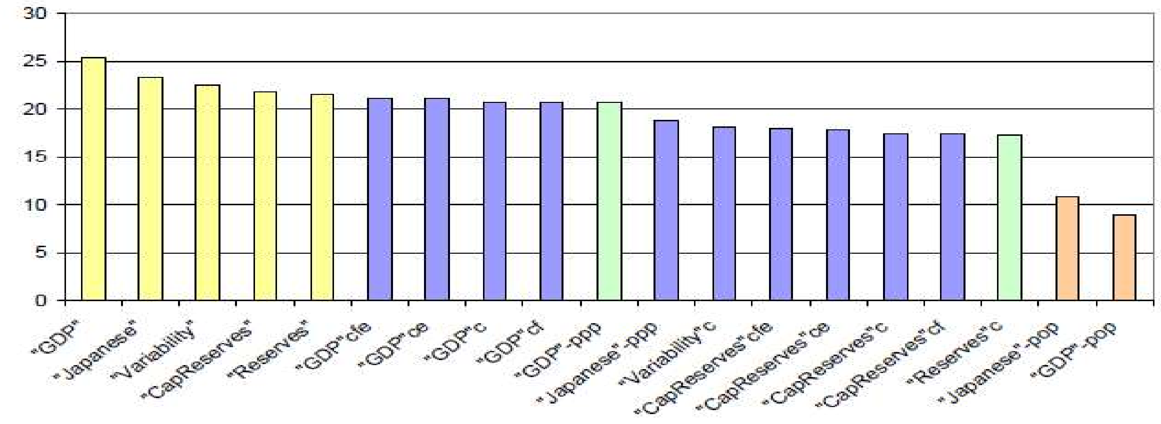

Source: CEPII (2007).

Figure 5

Quota share of the Eurozone in 2030 (%)

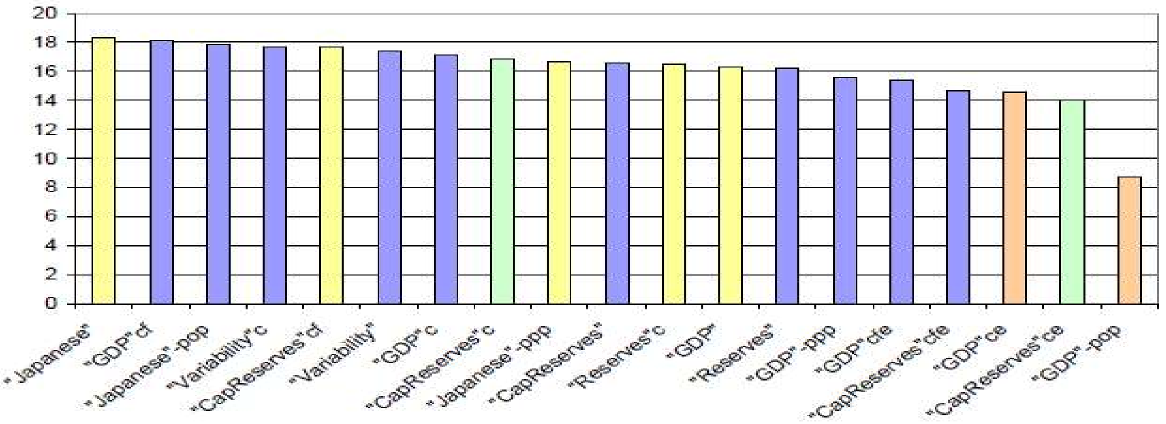

Source: CEPII (2007).

Figure 6

Quota share of China in 2030 (%)

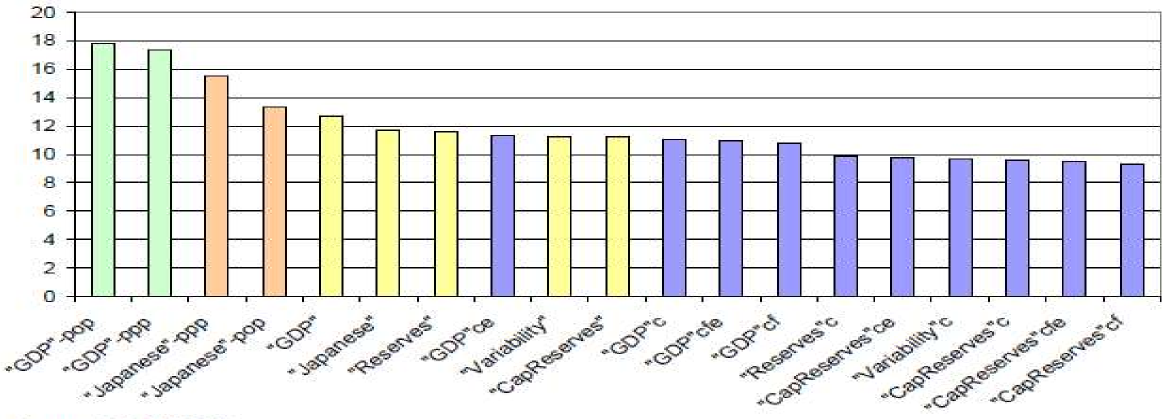

Source: CEPII (2007).

Figure 7

Quota share of Sub-Saharian Africa in 2030(%)

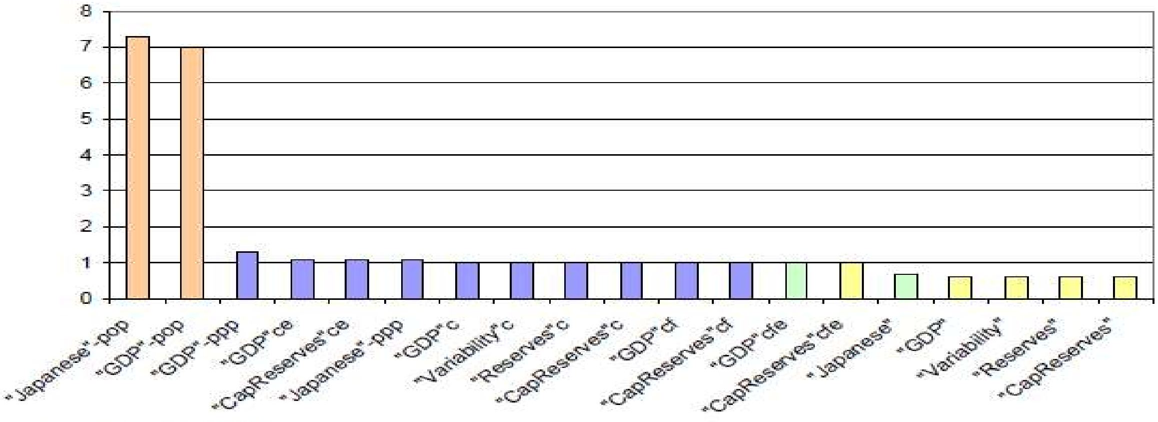

Source: CEPII (2007).

Table 3: Projected quota shares with « Japanese » and « GDP » formulas
(uncompressed, conservative scenario, including intra-Eurozone flows, current openness)

%	Actual quota share in 2007[a]	2001 (base year)		2010		2020		2030	
		Japanese	"GDP"	Japanese	"GDP"	Japanese	"GDP"	Japanese	"GDP"
USA	17.08	23.7	26.0	23.6	25.8	23.4	25.6	23.3	25.4
Japan	6.12	10.5	12.0	9.7	10.9	8.7	9.7	8.0	8.8
Eurozone	22.78	24.8	22.9	22.1	20.1	20.3	18.4	18.3	16.3
France	4.94	4.7	4.5	4.1	4.0	3.7	3.5	3.3	3.1
Germany	5.98	7.2	6.8	6.2	5.8	5.7	5.3	5.1	4.7
UK	4.94	5.5	5.2	5.1	4.8	4.9	4.6	4.6	4.2
Korea	1.35	1.9	1.8	2.4	2.3	3.0	3.0	3.6	3.7
Mexico	1.45	1.9	1.9	1.8	1.7	1.7	1.6	1.6	1.4
China	3.72	5.0	4.9	7.8	8.0	9.7	10.3	11.7	12.7
Brazil	1.40	1.4	1.6	1.2	1.3	1.0	1.0	0.8	0.8
India	1.91	1.2	1.3	1.6	1.7	1.9	2.1	2.3	2.6
Russia	2.73	1.1	1.0	1.4	1.3	1.5	1.4	1.4	1.4
Sub-Saha	4.56	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.6	0.7	0.6

[a] Source: IMF (2006). Source: authors' calculations.

Table 4: The impact of further trade liberalisation on quota shares in 2030
(« Japanese » formula, uncompressed, current openness)

%	Conservative scenario		Liberalisation scenario	
	With intra-Eurozone flows	Without intra-Eurozone flows	With intra-Eurozone flows	Without intra-Eurozone flows
USA	23.3	24.2	23.5	24.2
Japan	8.0	8.3	8.2	8.4
Eurozone	18.3	14.4	17.8	14.3
France	3.3	2.6	3.3	2.6
Germany	5.1	4.2	5.0	4.2
UK	4.6	4.9	4.5	4.7
China	11.7	12.1	12.1	12.5
India	2.3	2.4	2.6	2.7
Sub-Saha	0.7	0.7	0.7	0.8

Source: authors' calculations.

الملحـــق 02

International Monetary Fund

IMF Executive Directors and Voting Power

Last Updated: April 15, 2018

The Executive Board (the Board) is responsible for conducting the day-to-day business of the IMF. It is composed of 24 Directors, who are elected by member countries or by groups of countries, and the Managing Director, who serves as its Chairman. The Board usually meets several times each week. It carries out its work largely on the basis of papers prepared by IMF management and staff.

The table below shows quota and voting shares for IMF members. Following the entry into force of the Board Reform Amendment on January 26, 2016, members who have consented to their quota increases can pay their quota increases under the 14th General Review of Quotas. Quota and voting shares will change as members pay their quota increases. During this process, this table will be updated regularly (see here for more details on the Quota and Governance reforms agreed in 2010.)

Director *Alternate*	Casting Votes of	Votes by Country	Total Votes[1]	Percent of Fund Total[2]
Vacant *Sunil Sabharwal*	United States	831,407	831,407	16.52
Masaaki Kaizuka *Yoshihito Saito*	Japan	309,670	309,670	6.15
Jin Zhongxia *Ping Sun*	China	306,294	306,294	6.09
Anthony De Lannoy *Richard Doornbosch* *Vladyslav Rashkovan*	Armenia	2,753		
	Belgium	65,572		
	Bosnia and Herzegovina	4,117		
	Bulgaria	10,428		
	Croatia	8,639		
	Cyprus	4,503		
	Georgia	3,569		
	Israel	20,674		
	Luxembourg	14,683		
	Macedonia, former Yugoslav Republic of	2,868		
	Moldova	3,190		
	Montenegro	2,070		
	Netherlands	88,830		
	Romania	19,579		
	Ukraine	21,583	273,058	5.43
Steffen Meyer *Klaus Gebhard Merk*	Germany	267,809	267,809	5.32
Carlos Hurtado *Jorge Dajani Gonzalez* *Jose Alejandro Rojas Ramirez*	Colombia	21,910		
	Costa Rica	5,159		
	El Salvador	4,337		
	Guatemala	5,751		
	Honduras	3,963		
	Mexico	90,592		
	Spain	96,820		
	Venezuela, República Bolivariana de	38,692	267,224	5.31

http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/eds.aspx 1/

Juda Agung *Edna C. Villa*	Brunei Darussalam	4,478		
	Cambodia	3,216		
	Fiji, Republic of	2,449		
	Indonesia	47,949		
	Lao People's Democratic Republic	2,523		
	Malaysia	37,803		
	Myanmar	6,633		
	Nepal	3,034		
	Philippines	21,894		
	Singapore	40,384		
	Thailand	33,584		
	Tonga	1,603		
	Vietnam	12,996	218,545	4.34
Alessandro Leipold *Michail Psaldopoulos*	Albania	2,858		
	Greece	25,754		
	Italy	152,165		
	Malta	3,148		
	Portugal	22,066		
	San Marino	1,957	207,948	4.13
Herve de Villeroche *Armel Castets*	France	203,016	203,016	4.03
Shona E. Riach *Victoria White*	United Kingdom	203,016	203,016	4.03
Heenam Choi *Christine Barron* *Grant Andrew Johnston*	Australia	67,189		
	Kiribati	1,577		
	Korea	87,292		
	Marshall Islands	1,500		
	Micronesia, Federated States of	1,516		
	Mongolia	2,188		
	Nauru	1,493		
	New Zealand	13,986		
	Palau	1,496		
	Papua New Guinea	2,781		
	Samoa	1,627		
	Seychelles	1,694		
	Solomon Islands	1,673		
	Tuvalu	1,490		
	Uzbekistan	6,977		
	Vanuatu	1,703	196,182	3.90
Nancy Gail Horsman *Anne Marie McKiernan*	Antigua and Barbuda	1,666		
	Bahamas, The	3,289		
	Barbados	2,410		
	Belize	1,732		
	Canada	111,704		
	Dominica	1,580		
	Grenada	1,629		
	Ireland	35,964		
	Jamaica	5,294		
	St. Kitts and Nevis	1,590		
	St. Lucia	1,679		
	St. Vincent and the Grenadines	1,582	170,118	3.38
Thomas Ostros *Kimmo Tapani Virolainen*	Denmark	35,859		
	Estonia	3,901		
	Finland	25,571		
	Iceland	4,683		
	Latvia	4,788		
	Lithuania	5,881		
	Norway	39,012		
	Sweden	45,765	165,460	3.29

11/04/2018 IMF Executive Directors and Voting Power

Michaela Erbenova *Christian Just* *Omer Ethem Bayar*	Austria	40,785		
	Belarus	8,280		
	Czech Republic	23,267		
	Hungary	20,866		
	Kosovo	2,291		
	Slovak Republic	11,475		
	Slovenia	7,330		
	Turkey	48,051	162,344	3.23
Alexandre A. Tombini *Bruno Walter Coelho Saraiva* *Jose Pedro R. Fachada Martins Da Silva*	Brazil	111,885		
	Cabo Verde	1,702		
	Dominican Republic	6,239		
	Ecuador	8,442		
	Guyana	3,283		
	Haiti	3,103		
	Nicaragua	4,066		
	Panama	5,233		
	Suriname	2,754		
	Timor-Leste	1,721		
	Trinidad and Tobago	6,163	154,590	3.07
Subir Vithal Gokarn *Mahinda K.M. Siriwardana*	Bangladesh	12,131		
	Bhutan	1,669		
	India	132,609		
	Sri Lanka	7,253	153,662	3.05
Maxwell M. Mkwezalamba *Dumisani Hebert Mahlinza*	Angola	8,866		
	Botswana	3,437		
	Burundi	3,005		
	Eritrea	1,624		
	Ethiopia	4,472		
	Gambia, The	2,087		
	Kenya	6,893		
	Lesotho	2,163		
	Liberia	4,048		
	Malawi	2,853		
	Mozambique	3,737		
	Namibia	3,376		
	Nigeria	26,010		
	Sierra Leone	3,539		
	Somalia	1,907		
	South Africa	31,977		
	South Sudan, Republic of	3,925		
	Sudan	3,162		
	Swaziland	2,250		
	Tanzania	5,443		
	Uganda	5,075		
	Zambia	11,247		
	Zimbabwe	8,533	149,630	2.97
Hazem Beblawi Elbeblawi *Sami Geadah*	Bahrain	5,415		
	Egypt	21,836		
	Iraq	18,103		
	Jordan	4,896		
	Kuwait	20,800		
	Lebanon	7,800		
	Libya	17,197		
	Maldives	1,677		
	Oman	6,909		
	Qatar	8,816		
	Syrian Arab Republic	4,401		
	United Arab Emirates	24,577		
	Yemen, Republic of	6,335	148,762	2.96
Miroslaw Jan Panek *Paul Albin Inderbinen*	Azerbaijan	5,382		
	Kazakhstan	13,049		
	Kyrgyz Republic	3,241		

http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/eds.aspx 3/4

11/04/2018 IMF Executive Directors and Voting Power

	Poland	42,419		
	Serbia	8,013		
	Switzerland	59,176		
	Tajikistan	3,206		
	Turkmenistan	3,851	138,336	2.75
Aleksei V. Mozhin *Lev Valentinovich Palei*	Russian Federation	130,502	130,502	2.59
Jafar Mojarrad *Mohammed Dairi*	Afghanistan, Islamic Republic of	4,703		
	Algeria	21,064		
	Ghana	8,845		
	Iran, Islamic Republic of	37,136		
	Morocco	10,409		
	Pakistan	21,775		
	Tunisia	6,917	110,849	2.20
Hesham Fahad Alogeel *Ryadh Mohammed A Alkhareif*	Saudi Arabia	101,391	101,391	2.02
Daouda Sembene *Mohamed-Lemine Raghani* *Herimandimby Andrianirina Razafindramanana*	Benin	2,703		
	Burkina Faso	2,668		
	Cameroon	4,225		
	Central African Republic	2,579		
	Chad	2,867		
	Comoros	1,643		
	Congo, Democratic Republic of the	12,125		
	Congo, Republic of	3,085		
	Côte d'Ivoire	7,969		
	Djibouti	1,783		
	Equatorial Guinea	3,040		
	Gabon	3,625		
	Guinea	3,607		
	Guinea-Bissau	1,749		
	Madagascar	3,909		
	Mali	3,331		
	Mauritania	2,753		
	Mauritius	2,887		
	Niger	2,781		
	Rwanda	3,067		
	São Tomé and Príncipe	1,613		
	Senegal	4,701		
	Togo	2,933	81,644	1.62
Adrian Alejandro Armas Rivas *Gabriel Esteban Lopetegui*	Argentina	33,338		
	Bolivia	3,866		
	Chile	18,908		
	Paraguay	3,479		
	Peru	14,810		
	Uruguay	5,756	80,157	1.59
Total of eligible Fund votes		**5,031,614**		**100.00**[3]

[1]Voting power varies on certain matters pertaining to the General Department with use of the Fund's resources in that Department.
[2]Percentages of total votes (5,031,614) in the General Department and the Special Drawing Rights Department.
[3]This figure may differ from the sum of the percentages shown for individual countries because of rounding.

http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/eds.aspx 4/